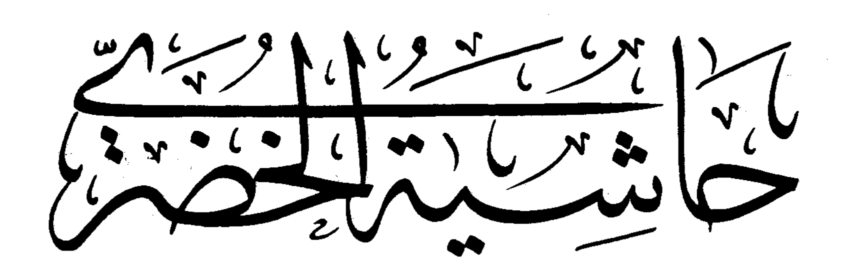


على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

شرحها وعلّق عليها
تركي فرحان المصطفى

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon



ISBN 2-7451-2239-8

90000>

9 782745 122391

http://www.al-ilmiyah.com.lb/

e-mail : baydoun@dm.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، علّم القرآن، خلق الإنسان، علّمه البيان، بعث رسوله العربي بالحق للعالمين، وأوحى إليه القرآن بلسان عربي مبين، وقيّض للعربية عباداً عاملين. آتاهم العلم، ورزقهم الإخلاص، فقاموا عليها رعاة وحفظة يفنون لها الأعمار ويملؤون بها الأسفار.

وبعد: فقد اعتاد المحققون أن يقدموا لكتبهم مقدمة طويلة؛ يترجمون فيها لصاحب الكتاب، ويتتبعون آثاره ومناقبه من ولادته إلى مماته. وقد رأينا بأن نعرف تعريفاً وجيزاً بـ «الناظم وألفيته وشرح ابن عقيل عليها» و(حاشية الخضري) على هذا الشرح الذي نقدمه للقارىء الكريم في حُلّة جديدة.

أولاً ـ الناظم وألفيته:

هو الإمام محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك واحد من أبرز أئمة العربية، فقد أدرك في علوم العربية مَنْ قبله، وأتعب في اللحاق به مَنْ بعده. ولعلك لا تجد مؤلفاً ممن صنفوا في قواعد العربية نالت كتبه الحظوة عند الناس مثله، حتى أصبحت ركناً من أركان دراسة النحو. صنّف ابن مالك كثيراً من الكتب، واعتلى ذروة التأليف في «الكافية الشافية» وهي ثلاثة آلاف بيت، و«التسهيل وشرحه» و«المالكية في القراءات» و«اللامية في القراءات». فمؤلفاته كثيرة، متعددة المشارب، مختلفة المناحي، نعته ابن الجزري فقال: «هو إمام زمانه في العربية» ومن بين مؤلفاته التي تزيد على الخمسين كتابه «الخُلاصة» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفية»، والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة. مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء أحياناً. وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب حتى طويت مصنفات أئمة النحو قبله وبعده. وشروح هذا الكتاب كثيرة. وأكثرها لأكابر العلماء كابن هشام، وابن الناظم والمرادي والعيني والأشموني والسيوطي وابن الجزري، ومنهم:

ثانياً ـ ابن عقيل، شارح الألفية:

هو قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي. الذي انبرى شارحاً الألفية بأسلوب امتاز بالسهولة، فسلك طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب، فذكره ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب قائلاً: «شرح الألفية شرحاً متوسطاً حسناً»، فنال ابن عقيل ثناء المتقدمين الذين ذكروه بما هو جدير به من التقدير، وأثنى عليه المحدثون من علماء اللغة، فاشتهر هذا الشرح في مشارق الأرض ومغاربها، ولهذا أبدى أبو حيان إعجابه بتلميذه قائلاً: «ما تحت أديم الأرض أنحى من ابن عقيل». ولقيمة هذا الشرح اهتم العلماء به، وكتبوا عليه الحواشي، وهي كثيرة، منها:

ثالثاً ـ الخضري، وحاشيته على شرح ابن عقيل:

هو الشيخ الأزهري الفاضل محمد الخضري الشافعي الذي توفرت له قدرة بل مهارة في التذوق الأدبي، والتحليل البصير لشخصية ابن عقيل الأديب ومذهبه الفني، فكان دقيقاً في عرضه حين قال عنه في مقدمة حاشيته التي نعاني إخراجها: «إنَّ شرح العلامة ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك ـ رحمهما الله تعالى ـ من أجلِّ ما كتب عليها قدراً وأشهرها في الخافقين ذكراً»، وبعد إعجابه الشديد بأسلوب ابن عقيل قال الخضري: «وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكِّن من اقتناص أوابده رائدَه وتتمم منه مع المتن المفاد». وظلّ هذا الخاطر يقوى وينطلق إلى أن أنجز ما كان يرتجي بأسلوب ميسر لطلاب العلم مرتكزاً على المنهجية العلمية، مجتنباً الحشو إلاّ ما ندر. متكلفاً في الصيغة لكن بأسلوب واضح فصيح، فهو لا يفتأ يورد المسألة تلو المسألة، والتنبيه تلو التنبيه، فقد أكثر من الاعتماد على حاشية الصبّان، وأوضح المسالك مع شرحه المعروف بالتصريح على التوضيح، والحاشية على التصريح للشيخ يس بن زين الدين العليمي، ولغوياً اعتمد المصباح المنير والقاموس المحيط، ونجده أحياناً يذكر المناسبات بين الأبواب كما في أول بحث الابتداء، وقد يهمل ذلك أحياناً، وكثيراً ما يقارن بين أبيات الألفية، وأبيات الكافية كقوله مثلاً في بحث الابتداء: «وأحسن مما هنا قوله الكافية»:

المبتدا مرفوع معنًى ذو خبر أوصف استغنى بمرفوع ظهر

وتميزت حاشيته بتبسيط القاعدة وشرحها، إلاّ أنه التزم الأمثلة النمطية على غرار المعممين نحو: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ... الخ.

وجاءت الشواهد القرآنية كثيرة جداً إلى جانب الشواهد الشعرية لربط دارس النحو باللغة العربية في عصرها الأول، وكان مضطلعاً بالقراءات القرآنية، فأشار إلى اختلاف القراءات أحياناً، وحاول أن يعزو كل قراءة إلى صاحبها، ولكنه لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف إلاّ قليلاً. وكثيراً ما كان الشارح يعقب على المؤلف، وإن وردت مسألة من المسائل يأتي بآراء العلماء حولها. كذلك قام بإعراب بعض الكلمات في الألفية خاصة، وشرح بعض الألفاظ الغريبة الواردة في الشواهد القرآنية معتمداً إلى حدٍّ ما على الكشاف والبيضاوي، وترجم لبعض الأعلام ترجمة مختصرة. ولا بدّ أن نختم الحديث عن حاشيته فندع الكلمة له، وبكل تواضع يقول: «جاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي، أعيذها بالله الحفيظ من كل حاسدٍ وواشٍ، ومع ذلك لست أبرئها من كل عيب، ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن إصلاح ما عسى يكون فيه لبسٌ أو ريب».

رابعاً ـ عملنا في التحقيق:

إن ما تتصف به «ألفية ابن مالك» وشرح ابن عقيل عليها، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل من خصائص جعل الكتاب نخبة من بين كتب العربية، ولحاجة القارىء الكريم إلى هذا

المؤلف قمنا بتقديمه بأسلوب منهجي جديد، فحاولنا الإقلال من الحواشي ولم نحشد عشرات المراجع فكثيراً ما يؤدي ذلك إلى الجمع ما بين الغث والسمين، وما لا قيمة له، وما هو قيّم، فلم يكن هدفنا حشود وسيول تحمل الجواهر والحصباء وإنما قمنا بما يلي:

١ ـ خرجنا الشواهد، فنسبنا البيت إلى قائله، وأرشدنا إلى موطنه في ديوان الشاعر إن وجد له ديوان، أو إلى بعض دواوين الأدب، وكتب النحو واللغة.

٢ ـ كنا إذا استشهد المؤلف بنصف بيت ـ نترك المتن كما وصفه صاحبه ـ ونتمُّ البيت في الحاشية.

٣ ـ إذا تكرر الاستشهاد بالبيت أعطيناه رقماً في الحاشية وأشرنا إلى الصفحة التي جاء بها الشاهد المكرر.

٤ ـ أما الأبيات التي نظمها أصحابها في بعض المسائل أو القواعد، فقد آثرنا ألاَّ نرقمها حتى لا تلتبس بالشواهد.

٥ ـ خرجنا الآيات القرآنية غير المخرّجة.

٦ ـ خرجنا الأحاديث الشريفة، ورددنا ألفاظ الأحاديث إلى أُصولها ما أمكن.

٧ ـ عرفنا تعريفاً موجزاً بأعلام النحو واللغة.

٨ ـ كثيراً ما يشكل على القارىء معنى كلمة غريبة في الكتاب، لذلك فسّرنا غريبه.

أيها القارىء الكريم: نقدم لك هذا الكتاب، واعتقادنا بأنه سيعينك على فهم اللغة العربية، بأسلوب لا ركة فيه ولا تعقيد، ولعلنا نكون بعملنا هذا قد شاركنا في إحياء بعض تراث أئمة اللغة العربية، فإن أصبنا فذلك حسبنا، وإن أخطأنا فالله نسأل أن يعفو عنا. ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾.

بيروت **٢٩ صفر سنة ١٤١٨ هـ**
٥ تموز سنة ١٩٩٧ م

شَرَحه وعَلَّق عليه وصححه
تركي فرحان المصطفى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تعلموا العربية وعلموها الناس

نحمدك اللَّهمّ يا من تفضّل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية، وقابل بإحسانه داء التّقصير عن أداء شكره بترادُفِ أنواع مِنَنِهِ الشّافية، حمداً تنجرُّ إليه كمالات المحامد غيرَ مخفوضةٍ، وتسكن لديه الآمال جازمة بأنّ عزَّ المزيد بدوامة وثيقة غير منقوضة ونسألك اللَّهمّ أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب، وتبعدنا عن مساوىء الأفعال النّاقصة، وتسعدنا بمحاسن أفعال القلوب، ونشهد أن لا إله إلاَّ أنت وحدك لا شريك لك في صفاتٍ ولا أفعالٍ، بل أنت الفاعل المختار لكل مفعولٍ من الكائنات والأحوال، ونشهد أنَّ سيِّدنا ونبيَّنا محمداً عبدك ورسولك، المبعوثُ من خلاصة معدٍّ ولباب عدنانَ، الذي أنزلت عليه القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، لا يُخْلَقُ جديده، ولا يمل ترديده على مدى الأزمان، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسُنته بلا تنازع في العمل، وأنصاره المنصرفين لإعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل، ما أيقن ذو تمييز بأن لشأنهم التَّكبير ولشائنيهم التَّصغير، وما علم ذو إدراك بأنهم جمع السَّلامة ومخالفوهم جموع التكسير.

(أما بعد) فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربِّه الغني محمّد الخضري الشَّافعي عامله الله بلطفه الخفيّ وبرِّه الحفيّ: إنَّ شرح العلاّمة ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك رحمهما الله تعالى من أجلِّ ما كُتِبَ عليها قدراً، وأشهرها في الخافقين ذِكراً لسهولته على الطّالب، وقرب مأخذه للرَّاغب، ولإخلاص مؤلفه عمَّ نفعه وحسن عند الكل وقعه. وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكِّن من اقتناص أوابدِهِ رائدَه، وتتمم منه مع المتن المفاد، وتبين منهما للطالب المراد، فيما نعني عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور، وأنَّى لمثلي بمعانقة هاتيك الحور، ومع ذلك أذكر قول من قال، وأحسنَ في المقال: إنَّ أعراضَ المؤلفين أغراضٌ لسهام ألسنةِ الحساد وحقائب تصانيفهم معرضة لأيدي النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد لا سيما في زمان بدل نعيمه بؤساً وعُدَّ جيدُه منحوساً قد ملأ الحسد من أهله جميع الجسد، وقادهم الغرور بحبل من مسد فكأنَّما عناهم من قال:

١ ـ إن يَسْمَعُوا سُبَّةً طَاروا بِها فَرَحاً مِنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِن صَالِحٍ دَفَنُوا

. . . .

صُـمٌّ إذا سَـمِـعُـوا خـيـراً ذُكِـرْتُ بِـهِ ... وَإنْ ذُكِـرتُ بِـسـوءٍ عِـنـدَهُـمْ أَذِنُـوا[1]

أو من قال:

إنْ يَـعْـلَـمُـوا الـخـيـرَ أَخْـفَـوهُ وإنْ عَـلِـمـوا ... شـرّاً أذاعـوا وإن لـمْ يـعـلَـمُـوا كَـذَبُـوا

فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين، وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون، فالعاقل بينهم مذموم ومهجور، والمعجب برأيه معزوز ومنصور. إلا أني أعود فأقول: عدمُ المبالاة بذلك أحرى، والتأليف ربما انتفع به فأجرى لصاحبه أجراً، وأتعلل بقول البدر الدماميني[2]: هَبْ أنَّ كلاً بذل في مُطَاوَعةِ الهوى مقدورَه والتهبَ حسداً ليطفىء نور البدرِ ﴿وَيَأْبَى الله إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] هل هي إلا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر، وفعلة ظن أنها تطوي جميل الذكر فإذا هي له تنشر كما قال القائل:

وَإِذَا أراد الله نَـشْـرَ فَـضِـيـلَـةٍ ... طُـوِيَـتْ أتـاحَ لَـهَـا لِـسَـانَ حَـسُـودِ

وما زال هذا الخاطر يقوى ويتردد، وينطلق تارة ويتقيد، حتى أذن الله بإنجاز التوفيق، ومنّ من فضله بالتسديد إلى سواء الطريق، فنلت بفضل الله ما كنت ترجَّيت، وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت، فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي، أعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواش. ومع ذلك لست أبرئها من كلِّ عيب، ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن إصلاح ما عسى يكون فيه لبس أو ريبٌ، كيف وأن الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للإنسان. إلا أن ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقاً عند ذوي الإنصاف بالقبول وإقالة العثرات، وعدم الإصغاء لقول غبيّ جهول لا همَّ له إلا إذاعة الهفوات، وبالله أعتضد، ومن فيض أفضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وواصلة للفوز لديه بجنات النعيم، وأن ينفع بها من تلقَّاها بالقبول، ويبلغنا وقارئها من الخير أجلَّ المأمول، إنَّه أكرم مسؤول على الدوام، وأحقُّ مَنْ يرتجى منه حسن الختام. قوله:

(**بِسْم الله الرَّحمٰن الرَّحِيم**) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب هنا، لكن نريد أن نذكر طرفاً مما يتعلق بها تبركًا بخدمتها واستجلاباً لمزيد بركتها، فنقول، ونبرأ إلى الله من القوة والحول:

---

(١) البيتان من البسيط، وهما لقعنب ابن أم صاحب في لسان العرب مادة (شور) و(هيع)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٢.
اللغة (سُبّة): أيْ عَارٍ يُسَبُّ به.

(٢) البدرُ الدماميني: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي، عالم بالشريعة وفنون الأدب، لازم ابن خلدون وأخذ عنه، وتصدر لإقراء العربية في الأزهر، توفي في الهند سنة (٨٢٧ هـ) انظر: «الأعلام» (٦/ ٥٧).

. . . .

اعلم أنَّ البسملة مصدر قياسي لبَسْمَلَ كدَحْرَجَ دحرجةً إذا قال: بسم الله على ما في الصحاح وغيره، أو إذا كتبها على ما في تهذيب الأزهري فهي بمعنى القول أو الكتابة، لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً من إطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم. ثم صارت حقيقة عرفية، وهي من باب النحت، وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات، والسَّكنات، كما يعلم من شواهده. نعم كلامهم يُفْهِم اعتبار ترتيب الحروف. ولذا عُدَّ ما وقع للشهاب الخفاجي[1] في شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام إذ قال: أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طلبق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني[2]، ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته، ومن المسموع سَمْعَلَ إذا قال: السلام عليكم. وحَوْقَلَ بتقديم القاف إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقيل بتقديم اللام، وهلَّلَ تهليلاً وهيلَلَ هيللةً، إذا قال: لا إله إلا الله وياء هيلل للإلحاق بدحرج، ومنه في القرآن ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ٤] قال الزمخشري: هو منحوت من بعث وأُثِيرَ، أي بُعِثَ موتاها وأثير ترابها، ومن المولَّد الفَذْلَكَةُ من قولهم: فَذْلَكَ العدد كذا وكذا والبَلْكَفَةُ[3] التي أخذها الزمخشري[4] من قول أهل السنة: إنّ الله تعالى يرى بلا كيف وَرَدَّ عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله:

قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ فَتَخَوَّفُوا ... شَنَعَ الوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالبَلْكَفَهْ

قيل: ومن المولَّد بَسْمَلَ لأنه لم يسمع من فصحاء العرب. قال الشهاب الخفاجي: والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت[5] والمطرزي[6] ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) الشهاب الخفاجي: أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، له شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل.

(٢) الشمني: أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد بن حسن بن علي القُسنطيني الأصل الاسكندري، محدثٌ مفسر نحوي له «شرح المغني لابن هشام» وغيره توفي سنة (٨٧٢ هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ٢٣٠).

(٣) البلكفة: أي بلا كيفية.

(٤) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي المعتزلي، له «تفسير الكشاف» وغيره توفي سنة (٥٣٨ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٩).

(٥) ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق من أئمة اللغة والأدب. أَدَّبَ أولاد المتوكل. وضع كتباً منها: إصلاح المنطق، والأضداد. وشرح عدداً من دواوين الشعر توفي سنة (٢٤٤ هـ) انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٤٤٩).

(٦) المطرزي: ناصر بن عبد السيد أديب نحوي من خوارزم أخذ عن الزمخشري وبرع وألَّف في اللغة والنحو والفقه. توفي سنة (٦١٠ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٣١١).

. . . .

---

٢ ـ لقد بَسْمَلَت ليلى غَداةَ لَقِيتُهَا فَيَا حَبَّذا ذَاكَ الحَدِيثُ المُبَسْمَلُ[1]

وقد استعمل كثير لا سيما الأعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله، ككتابة حينئذ حاءً مفردة ورحمه الله رح، وممنوع مم، وإلى آخره تارة الخ، وتارة ا هـ، و ﷺ صلعم، وعليه السلام عم، إلى غير ذلك. لكن الأولى ترك نحو الأخيرين، وإن أكثرَ منه الأعاجمُ. ثم إنّ الباء أصلية على المشهور، ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرُّك، واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث: (**بسم الله الَّذي لا يَضُرُّ مَعَ اسمِهِ شَيْءٌ**) فإن لفظ مع ظاهر في إرادة المصاحبة من الباء، وليس المراد أن المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه، إذ لا تبرك في نحو: رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْنٍ مما مثلوها به، بل هي مجرد الملابسة، إلا أنها بمعونة المقام تحمل على الملابسة التبركية. فتقديرهم أبدأ متبركاً ليس بياناً لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى، وبيان لصفة تلك الملابسة، فإن لها أحوالاً شتى. فإن قلت: التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى إذا لم يبدأ بها كان ناقصاً، وقليل البركة، وهذا غير ممكن في بسملة القرآن. أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارىء، مع إجزال ثوابه كما قاله ابن عبد السلام: وقيل: الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديراً لا محلاً لأن الإعراب المحلي للمبنيات ولا ضرر في اجتماع إعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير، والخبر محذوف؛ اسم أو فعل، والتقدير: اسم الله مبدوء به، أو أبدأ به بداءة قوية أي بحسن نية وإخلاص، وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضي، وإلا كان عبثاً لا يقع من العرب. وقولهم: الزائد لا معنى له أي غير التأكيد، ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج إلى تقديره مقسم عليه، وعلى المشهور من التفاسير والأعاريب. ووجه بقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث: المبتدأ والمضاف إليه والخبر، وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً كما في آية: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وحديث: «باسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي وباسْمِكَ اللَّهُمَّ أَرْفَعُهُ»[2] وبأن الجملةَ عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمراري وهو أنسب بالمقام من الدَّوام المفاد بالاسمية.

قلت: وتخصيص المضارع بالتندير ليس لمجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين، مع جواز غيره كما وقع في رسالة البسملة، بل لعدم صحة غيره، لأن قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على حقيقته، ولم يطلب شيئاً في المستقبل حتى يصح الأمر، مع أن أمر

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب مادة (بسمل)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

(٢) رواه البخاري في كتاب الدعوات، وإنما بلفظ وبك أرفعه، ورواه أحمد بعدة روايات متقاربة وليس فيها اللفظ المذكور، والحديث أيضاً في مسلم وأبي داود.

. . . .

الشخص نفسه خلاف الظاهر، بل مخبر عما هو مُلْتَبِسٌ به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشيء للتبرك بهذا اللفظ، فلا يناسبه إلا المضارع فتدبر. واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلاً مؤخراً خاصاً أي مناسباً لما بدىء بالبسملة. أما الفعل فلِمَا مر، وأما تأخيره فللاهتمام باسمه تعالى، وليفيد الحصر فإن تقديم المعمول قد يفيده، وليكون اسمه تعالى مقدماً ذكراً كتقدم مسماه وجوداً، ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لأنَّ الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية. فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب، ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي. وبهذا يندفع ما يقال: البدء بالبسملة مع اشتمالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث. كما أفاده السيد في حواشي الكشاف على أن هذا لا يرد إلا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى.

وأما كونه خاصاً فلرعاية حق خصوصية المقام، ولإشعار ما بعد البَسْمَلَةِ به.

فإن قلت: الذابح مثلاً إذا ذكر البَسْمَلَةَ يريد التَّيَمُّنَ بالقرآن، فتقديره أذبح لا يناسب القرآن، وتقديره أقرأ لا يناسب فعله، وهذا مما يؤيد تقديره عاماً كابدأ.

فالجواب كما في الشهاب على البيضاوي: أنَّ هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن إلى معنى آخر، كما نبه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسماً كابتدائي، لكن الأولى تقديره خاصاً مؤخراً لمَا مَرَّ. وهو إما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به، وإن كان يمتنع إعمال المصدر محذوفاً أو مؤخراً لأن محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق نحو: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصافات: ١٠٢] مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف، والأصل: تأليفي بسم الله الرحمن الرحيم حاصل، وإمّا خبر لمحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به، والأصل: تأليفي حاصل بسم الله الرحمن الرحيم(١)، وإنما كان هذا مستقراً دون الأول لأن المستقر هو ما متعلقه عام، أي بمعنى الكون والحصول المطلق ولا يكون إلا واجب الحذف، واللّغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل، فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان، إلا أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الأول، كقول الكوفيين: لأنه خاص. ولو قدر من مادة الابتداء لما مر، فيكون لغواً ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبراً لمحذوف تقديره: أنا بادىء. فراراً مما ورد على المصدر، ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات، ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ما سيأتي تحقيقه في الابتداء.

تنبيه: ما ذكر من لغوية الظَّرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه. فإن

(١) انظر: «تفسير القرآن الكريم وأسلوبه المُعجِز» للدكتور نور الدين عتر (ص ١١ ـ ١٤) (البسملة).

....

الجمهور كما في الشهاب على البيضاوي على أن الظرف مستقرّ مع باء المصاحبة، ولغو مع باء الاستعانة، لأن مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الظرف، وجوَّز الرضي[١] وغيره اللغوية على الأول أيضاً، وينبغي حملهما على ما قاله الليثي إذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول الفعل مصاحباً لمجرورها زمن تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل. فمستقر في موضع الحال وإن قصد مشاركته فيه فلغوٌ، ويبينه: اشْتَرِ الفَرَسَ بِسَرْجِهِ. فعلى الاحتمال الأول يكون المعنى مصطحباً بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء، وعلى الثاني يكون مشريًا أيضاً بخلاف نحو: نمت بالعمامة فإنه لا يحتمل اللغوية. وكذا ما نحن فيه إذ لم يقصد إيقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى. فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل. فالظرف مستقر، لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارىء عند الشافعي إذ القصد إيقاع القراءة عليها، فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغواً فتدبر، وعلى كونه مستقراً ففي جعله متعلقاً بالفعل مسامحة، لأنه متعلق بحال من فاعله هي قيد له، فهو تعلق معنوي لا صناعي، وتقدير تلك الحال متبركاً لا يخرجه عن الاستقرار؛ لأن خصوصها بحسب المقام والقرينة، وإلا فحقها ملتبساً كما مر. وقد ذكر الدماميني أن نحو: زيد على الفرس. لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب، لأن خصوصه ليس إلا من القرينة لا أصلي.

بقي أن محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآناً، لأن ألفاظها غير منزلة، ولا متعبد بها، ولا معجزة كما هو شأن القرآن. مع أن معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه إلى كلام البشر وهو نقص.

والجواب كما في الشهاب: أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً للزومها في متعارف اللسان. فهي من المعاني القرآنية المرادة له تعالى. وأما ألفاظها فليست قرآناً لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها، ومنها ما لا يتلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة فاحفظه فإنه من مَقْصُورَاتِ الخِيَامِ[٢]. ثم إن أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم إليها حقيقية لامية[٣] للاستغراق إن أريد كل اسم من أسمائه تعالى، أو للجنس إن أريد جنس أسمائه تعالى. أي الجنس في ضمن بعض الأفراد لا من حيث هو إذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء، أو للعهد إن أريد

---

(١) الشريف الرضي: علي بن الحسين من أحفاد علي بن أبي طالب إمامٌ في الكلام والأدب والشعر له «كتاب الأمالي» وغيره. توفي سنة (٤٣٦ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٣/٣١٣).

(٢) قوله: (من مقصورات الخيام) تشبيه بالحورالعين، بالعذارى التي تختبىء في خيامها فلا تظهر إلاَّ للخواص.

(٣) لعلَّه: واللام فيها للاستغراق فتأمل.

. . . .

اسم مخصوص. قال الشنواني: والاستغراق هنا أولى. وإن قلنا بأولوية الجنس في الحمد لأن القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم كلها، والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الأفراد بخلاف الجنس. والمقصود هنا إثبات اختصاص الأفراد، وإثبات الجنس إثبات لها بطريق البرهان، إذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحققه في ذلك الفرد ا هـ.

فإن قلت: يلزم من إثبات الإفراد إثبات الجنس أيضاً. إذ لا يتحقق إلا في فرد فهما متلازمان فلا مرجَّح له. قلت: يرجحه كون الأفراد غير مضبوطة لعدم تناهيها. فجعل اختصاص الجنس دليلاً عليها أنسب من العكس، ليستدل به على ما سيوجد منها. وإن أريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان، ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم، إما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيهما لها بمعنى الذات، أو مجاز عقلي من إسناد ما للمدلول للدال، وإنما لم يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والأدب كقولهم: سلام على مجلسك العالي أو حضرتك الشريفة، أي عليك. والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعة أوجه يمتنع منها جر الرحيم، مع نصب الرحمن، أو رفعه، لأن النعت التَّابع أشد ارتباطاً بالمنعوت، فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع، ولأن في الإتباع بعد القطع رجوعاً إلى الشيء بعد الانصراف عنه. فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين الصفة والموصوف لوقوعه في نحو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٦] وجعل الرحمن نعتاً مبني على أنه صفة مشبهة. أما على قول الأعلم وابن مالك[١]: إنه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعاً لا تابعاً فيعرب بدلاً من الجلالة، والرحيم نعت له لا للجلالة، إذ لا يتقدم البدل على النعت. فعلى الأول يكون مجروراً بما جر منعوته على الصحيح، وعلى الثاني بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البدل فعلى نية تكرار العامل، وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً جواباً لسؤال مقصود به التلذذ، وتعظيم شأن المسؤول عنه، لا التعيين لأن المولى تعالى لا يجهل، وليست حالاً من الجلالة، وإن كانت الجمل بعد المعارف أحوالاً لأن الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة، وهي وإن كانت حالاً لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف. وحاصل صور البَسْمَلَةِ أن تضرب أربعة العموم والخصوص، والتقدم والتأخر في سبعة، كون الظرف متعلقاً بالفعل، أو بحال من فاعله، أو بالمبتدأ المصدر، أو بحال من فاعله، أو بخبر، أو باسم الفاعل، أو بحال من فاعله، كما تقدم تفصيله، فصور المتعلق ثمانية وعشرون، ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها، ويضرب الحاصل وهو أحد وثلاثون في تسعة، الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة. فإن نظر إلى احتمالات الإضافة

---

(١) ابن مالك: انظر ترجمته في هذا الكتاب ص ١٥. وانظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٢٥).

١ ـ (قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

الأربعة زادت الصور ثم تتكاثر جداً بالنظر لمعاني الباء من الاستعانة، أو المصاحبة، أو التعدية، أو غيرها، فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم.

فائدة: قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى: الرّحمن الرحيم من أذكار المضطرين، لأنه يسرع لهم تنفيسَ الكَرَبِ، وفَتْحَ أبواب الفَرَج. وقال ابن عربي: من داوم على ذكره لا يشقى أبداً. وإنما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة إلى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفاً بالعباد قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[الأعراف:١٥٦] وفي الحديث: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»(١) نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بجاه سيد المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قوله: (**قَالَ مُحَمَّدٌ**) فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة عند الجمهور إنْ روعي متعلق البسملة المقدر بنحو: أؤلف وإلا فعند السكاكي(٢) فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير. مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول: قلت لا قال، وأتى بجملة الحكاية ترغيباً في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله، والاجتهاد في تحصيله فيثاب مؤلفه. وهكذا مدح الكتاب، وتبيين محاسنه إذ المجهول مرغوب عنه، وقد قيل: لو لم يصف الطبيب دواء للمريض ما انتفع به. ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه، وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصًا مع الأمن منه كما هو حال المصنف، والماضي في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله: وأستعين، المُقْتَضَى تَقَدُّمُ الخطبة على التأليف، وكون المعنى أستعين الله في إظهار ألفية، أو النفع بها خلاف الظاهر. فشبه القول المستقبل بالماضي والجامع؛ إما مطلق الحصول لأن مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج، أو تحققه نظراً لما قوي عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي، ثم اشتق منه، قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة تبعية، أو مجاز مرسل تبعي علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم، وإلا كان لازماً ولمجيء وصفه على فاعل، ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الأول ما سيأتي في قوله:

وفعل أولى وفعيل بفعل

وفي الثاني قوله:

فَعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ

---

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، وفي كتاب التوحيد باب: ويحذركم الله نفسه.

(٢) السكاكي: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والشعر. توفي سنة (٦٢٦ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٣٦٤).

....

ولا بالكسر وإلا كان مضارعه يُقَالُ كيُخَافُ، ولا بالسكون لأن الماضي الثلاثي لا يكون ثانيه ساكناً بالأصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو: ضربت. وليست الألف أصلية لأنها لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه، ولا بدلاً عن ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره، وإذا أسند إلى الضمير ضُمَّتْ قافه للدلالة على أن عينه واو، وإنما لم يضموا نحو: خفت ونمت مع أنه واو كقلت إيثاراً لتبيين حركة العين على تبيين ذاتها؛ لأن الحركة أهم لاختلاف الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لأن فاءه مفتوحة بالأصالة كالعين، وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها لثقلها عليها، وإن كان ما قبلها ساكناً للزومها، ولم تثقل على نحو دلو لتغيرها بالعوامل مع أن الاسم أخف من الفعل والقول إذا كان بمعنى التلفظ لا ينصب إلا الحمل كقلت: جاء زيد، أو مفرداً في معناها، كقلت: قصيدة أو شعراً أو مفرداً قصد لفظه نحو: ﴿يُقَالُ لَهُ إبراهيم﴾ [الأنبياء: ٦٠] أو مفرداً مسمَّاه لفظ كقلت كلمة أي لفظ رجل مثلاً. وقال الأمير في حواشِ للشذور: الأسهَلُ أن يقال القول إنما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ فإنه توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النية واجبة، وإن كان اللفظ مسماه لفظاً توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ، أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلاً، أو اللفظ المنظوم، ومن هنا يظهر أن اسم الفعل ليس موضوعاً للفظ الفعل، وإلا لصح: قلت صه على معنى قلت اسكت، وقد يقال: إنما لم يصح ذلك لأن مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالته على معناه. ولذلك كان كلاماً تاماً كما سيأتي بخلاف نحو القصيدة فإن مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظاً منطوقاً به والله أعلم.

قوله (**مُحَمَّدٌ**)، هو اسم الناظم لأنه الإمام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، نسب لجده لشهرته به، الطائي نسباً الشافعي مذهباً الجيَّاني منشأً نسبة إلى جَيَّان بفتح الجيم، وشد المثناة التحتية مدينة بالأندلس بفتح الهمزة والدال، وحكى ضمهما الدمشقي إقامة، ووفاة، لاثني عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة، وستمائة، وهو ابن خمس وسبعين سنة. كان رحمه الله تعالى إماماً في العربية، وغيرها مع كثرة العبادة والعفَّةِ، ومع ذلك قَلِيلُ الحظِّ في التعليم. قيل: كان يخرج على باب مدرسته. ويقول: هل من راغب في علم الحديث، أو التفسير، أو كذا أو كذا، قد أخلصتها من ذمتي فإذا لم يجب قال: خرجت من آفة الكتمان. وكفاه شرفاً أن ممن أخذ عنه الإمام النووي رضي الله تعالى عنهما. ويقال إنَّهُ عناه بقوله في المتن: ورجل من الكرام عندنا. ومن مشايخه ابن يعيش[1] شارح المفصل، وتلميذه ابن

---

(١) ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، نحوي كبير، ولد ومات بحلب سنة (٦٤٣ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (٣٥١/٢).

. . . .

عمرون[١]. ويقال إنه جلس عند أبي علي الشلوبين[٢] بضعة عشر يوماً، ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه جلس في حلقة ابن الحاجب[٣]، واستفاد منه. قال الدماميني: ولم أقف عليه لغيره، ولا أدري من أين أخذه. ومن تصانيفه: الإعلام بمثلث الكلام كتاب بديع في بابه، والتوضيح في إعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع، وقصيدته الطائية في الفرق بين الضاد والظاء وشرحها، وغير ذلك. قال ابن رشد ونظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة، ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً، وإنه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الأبواب يقصر عن معتاده، ويترك ما ارتهن في إيراده، فسبحان المنفرد بالكمال قال الدماميني: وقد قرظ سعد الدين بن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال:

إنَّ الإمَامَ جَمَالَ الدِّينِ فَضَّلَهُ   إلٰهُهُ ولِنَشْرِ الْعِلْمِ أَهَّلَهُ
أَملى كِتاباً لَه يُسْمَى الفَوائدَ لَمْ   يَزلْ مُفيداً لِذِي لُبٍّ تَأَمَّلَهُ
وَكُلُّ فَائِدَةٍ في النَّحوِ يجمعُها   إنَّ الفَوَائِدَ جَمْعٌ لاَ نَظِيرَ لَهُ

فظن الصلاح الصفدي أنّ هذا تقريظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه. فقد جاء في التورية في كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام، بأنه ذكر المضاف إليه وترك المضاف الذي هو العمدة، ولولا ذلك لكان في غاية الحسن. وقد علمت اندفاع ذلك وإنما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب ا هـ.

قوله: (**هُوَ ابنُ مَالِكٍ**) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عمن شاركه في اسمه، وتجويز كونها استئنافاً بيانياً لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها. وقيل: حال من محمد فمحلها نصب، وقيل: نعتٌ تابع له، بتقدير تنكيره، فمحلها رفع وقيل: نعت مقطوع فنرجع للحال والاستئناف، لكن رد هذا بأنّ شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت، وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع. ورد بأنه يكفي التعين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الأشموني في النعت؛ إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا. ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص، وفيه مقال سيأتي هناك إن شاء الله تعالى.

---

(١) ابن عمرون: جمال الدين محمد نحوي كبير أخذ عن ابن يعيش، وجالس ابن مالك توفي سنة (٦٤٩ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٣١).

(٢) الشلوبين: عمر بن محمد من أئمة النحو واللغة في الأندلس توفي سنة (٦٤٥ هـ) انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٤).

(٣) ابن الحاجب: جمال الدين، عثمان بن عمر فقيه مالكي ونحوي بارع. له: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، وكتب أخرى في الفقه والعروض توفي سنة (٦٤٦ هـ) انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

. . . .

قوله: (**أَحْمَدُ رَبِّي**) قال المعرب وتبعه أكثر الحواشي: كان مقتضى الظاهر أن يقول: يحمد بالغيبة. لكنه التفت منها إلى التكلم تفنناً فأبطله الصَّبَّان؛ بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول، فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التكلم ا هـ. وهو ظاهر على ما مشى عليه الأشموني[(١)]، من جعل الجملة مقول القول. لكنه لا يرد على المعرب لذكره جواز كونها حالاً من محمد، ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ. والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون الأول لظهور بطلانه، والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على أن المقارنة في كل شيء يحسبه كما يأتي في (**مُصَلِّيَا**)، أو يؤول قال بِنُوَى القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لإشعارها بالتجدد الاستمراري، أي إشعارها السامع بأن المتكلم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهلٌ لأن يجدد حمده دائماً، وذلك حمد مستمر، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه، وهو التربية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به، فكما أن تربيته لنا بأنواع النعم لا تزال تتجدد، كذلك نحمده بمحامدَ لا تزال تتجدد، فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لأن الأولى، وإن أفادت الدوام المناسب للذات والصفات، لا تفيد التجدد المناسب للنعم. والثانية، وإن أفادت التجدد، أي الوجود بعد العدم، لا تفيد الدوام. قال المعرب: واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية، والميم الشفوية، والدال اللسانية، في ثنائه على رب البرية كي لا يخلو محل عن ذلك بالكلية ا هـ.

قوله: (**الله**) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجع سم[(٢)] الأول بأنه على نية تكرار العامل، فيكون حامدًا مرتين. ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أي إنّ عامله مطروح ليس عاملاً في البدل أو باعتبار حكم العامل، أي إنّ الحكم المفاد بالعامل لم يقصد به إلا البدل، فلا ينافي قصد المبدل منه لشيء آخر كعود الضمير في نحو: أكلت الرغيف. ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لأنه يروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدماميني: إنّ البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالبيان والنعت.

قوله: (**خير مَالِكِ**) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خارَ يخير خيراً إذا صار خيراً بشد الياء أي متلبساً بالخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزته تخفيفاً لكثرة استعماله كشر والأولى جعله منصوباً بنحو: أمدح. محذوفاً لا أعني لما نقله الدماميني عن المحققين: إن النعت المقطوع لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص وهو هنا للمدح، ولم يجعل حالاً لازمة من الجلالة لإيهامه تقييد الحمد ببعض الصفات، ولا بَدَلاً

---

(١) الأشموني: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى نحوي من فقهاء الشافعية أصله من أشمون بمصر له «شرح ألفية ابن مالك في النحو» وغيرها. انظر «الأعلام» (٥/ ١٠).

(٢) أي ابن قاسم العبادي، وهو محمد بن قاسم الشافعي أبو عبد الله.

٢ ـ مُصَلِّياً على الرسول المُصْطَفَى وآلِهِ المستكملينَ الشُّرَفَا

لقلة بدلية المشتق. بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفته لمذهب الجمهور إن جعل بدلاً ثانياً من رب لمنعهم تعدد البدل، أو من الله لمنعهم إلا بدالاً من البدل في غير بَدَل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصوداً غير مقصود، وإن أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين: إما بدل البداء فلا يمتنع إبداله من البدل، وفي البيت الجناس التام اللفظيّ والخطيّ، إن كتب مالك الأول بالألف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسم بها في المصحف قوله تعالى: ﴿وَنَادَوا يا مَالِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧] فإن حذفت كما هو الأكثر فيه كان لفظياً فقط، لأن مالك الثاني لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرته كالعلم ولا يرد حذفها خطاً[١] من ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣،٤] مع قراءته بالألف لأن المصحف العثماني سنة متبعة[٢]. قال الأشموني: وجملة أحْمَدُ ربي إلخ محلها نصب بالقول والجمل بعدها معطوفة عليها، أي فكل جملة في محل نصب. وقال السندوبي: أحمد ربي إلى آخر الكتاب في محل نصب بالقول، فكل جملة لا محل لها لأنها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافي لإمكان حمل الأول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكي. فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فمجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملحظ من ألغز بقوله:

حَاجَيْتُكُمْ مَعْشَرَ جَمْعِ نبلا المغربينَ مفْرَداً وجُمَلا:
مَا أَلْفُ بَيْتٍ غَيْرَ شَطْرٍ نُصِبَتْ بِوَتِدٍ مِنْهَا رَقِيتُم لِلْعُلا[٣]؟

قوله: **(مصلّياً)** حال منوية من فاعل أحْمَدُ كما في الأشموني أي أحمد ربي كوني ناوياً لصلاة كقوله تعالى: ﴿فادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] أي مقدرين الخلود وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧] الآية بالنسبة للحلق والتقصير. فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالحمد فلا تتأتى الحالية، وفيه أن المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لا نية إيجادها. فالأوجه أنها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه، فمقارنة الألفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا: المعنى: أحمَدُ بلساني وأصلّي بقلبي فهي مقارنة تحقيقاً فاعترضه سم بأن الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها. بقي أن مصلياً اسم مفرد لا يحصل به المقصود من إنشاء الصلاة على رسول الله ﷺ، وقول سم إنَّه في قوة جملة إنشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالاً، إلا أن يجعل على تقدير القول أي أحمد ربي حال كوني قائلاً: اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه ﷺ وهو

(١) هذا الذي أورده غير وارد، لأنه في القرآن، وحبرت الألف خطاً كما في المصاحف التي كتبها الحافظ عثمان الشهير بالعثماني.

(٢) أي كتابته سنة متبعة للمحافظة على القرآن الكريم.

(٣) الجواب أنَّ القصيدة التي هي ألف بيت كلها مقول القول ما عدا الشطر الأول. لأن منه لفظ قال.

....

حاصل بالإخبار بها كما قاله: ﴿يس﴾ [يس: ١] أي أحمَدُ ربيَ حال كوني أصلّي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه، أو بأن الله قد صلى عليه، لكن الأصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم، لأن المختارَ أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعالي الدرجات، وتوارد أنواع الكمالات، وما من كمال إلا وعند الله أعظم منه، لكن الأدب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة، وانتفاعه هو بثوابها، إذ المنة له ﷺ علينا لا لنا عليه ولم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة الأفراد بل إذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتياً بالمطلوب من آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّموا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] كما اختاره الحافظ ابن حجر.

قوله: **(على النَّبِيِّ)** اشتهر أن المهموز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهي الرفعة لأنه مرفوع الرتبة، أو رافع رتبة من تبعه، فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول، ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النَّبْءِ بسكون الموحدة، وهو الارتفاع كما في القاموس فيكون كالمشدد، ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون معناه أفاده الصَّبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيو اجتعت الواو والياء الخ.

قوله: **(المُصْطَفى)** أصله مُصْتَفُو بوزن مفتعل من الصفو، وهو الخلوص من الكدر، والمراد هنا المختار قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف:

طَــاتَــا افْــتِــعَــالٍ رُدّ إِثْــرَ مُــطْــبَــقِ

وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: **(وآله)** الأولى تفسيرهم بمطلق الأتباع أي أمةِ الإجابة عموماً لا بأقاربه فقط، لئلا يلزمه إهمال الصحب، ولا بالأتقياء لأنه مقام دعاء يطلب فيه التعميم. ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله ﷺ، وهم أهل بيته وأقاربه، بل أراد البعيد وهو مطلق الأتباع بقرينة مقام الدعاء. فإن للآل في القاموس نحو اثني عشر معنى، منها ما ذكر ووصفهُم بالمستكملين لا يُعَيِّنُ الأتقياء كما قيل لِصَدَقِهِ بشرف الإيمان لا خصوص العمل الصالح لا سيما أنْ جعلت السين والتاء للطلب، وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص. وكذا إن أريد بالأتباع أمة الدعوى فتأمل هذا. والذي اختاره العلامة الصَّبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالأتباع مطلقاً ففي نحو: اللهم صلِّ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً يحمل على أهل بيته، ونحو: اللّهم صلِّ وسلم على سيدنا محمد وآله هُداةِ الأمة ومصابيح الظلمة يُحْمَلُ على العلماء، ونحو اللّهم صلِّ وسلم على سيدنا محمد وآله الذينِ ملأتَ قلوبهم بأنوارك، وكشفت لهم حجب أسرارك. يحمل على الأتقياء ونحو: اللّهمّ صلِّ وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يُحْمَلُ على الأتباع.

٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ   مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

وبقي ما إذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف، اللَّهمَّ صلِّ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح. والظاهر أن الأَولَى حَمْلُها على العموم والله أعلم.

قوله: (المُسْتَكْمِلينَ) السين والتاء إما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم، أو زائدتان أي الكاملين. فالشَّرف بفتح الشين مفعول به على الأول، ومشبه به على الثاني، كالحسن الوجه أو منصوب بنزع الخافض، أي في الشرف بناء على المرجوح من أنه قياسي، أو أنه توسع فيه فأجري مجرى القياسي لكثرة ما سمع منه، ويصح ضبطه بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد، ومعمول المستكملين محذوف إيذاناً بالعموم أي جميع أنواع الشَّرف، لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الأمة، وكذا إن جعلت أل في الشرف بالفتح للاستغراق فيفوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب، فالأولى جعلها جنسية لذلك، إلا أن يحمل على المبالغة بجعل من حاز شرف الإيمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل.

قوله: (وأَسْتَعِينُ الله) أي أطلب منه الإعانة أي الإقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الإعانة للإقدار لأنه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين؛ قدرة الله تعالى إيجاداً، وقدرة العبد كسباً بلا تأثير، ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبة كما قيل في: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وأصله أَسْتَعْوِن نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ما قبلها.

قوله: (في أَلفِيَّه)(١) أي في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز، أو ألفين إن جعلت من مشطوره. وعلى هذا لم يقل في ألفينية بالتثنية؛ لأن علم التثنية يحذف للنسب وإن التبس بالنسبة للمفرد لأنهم لا يبالون به كما سيأتي، ثم يحتمل أنْ لَفِظَ في استعارة تبعية لمعنى على التي تتعدى بها الاستعانة على حد في جذوع النخل، أو أنه ضِمْنَ أستعينُ معنى فعل يتعدى بفي كأرجو تضميناً نحوياً، وهو إشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين، فتفيد الاستعانة بلفظها والترجِّي بتعديتها بفي، والأول أَوْلَى لأن التجوُّز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته، أو تضميناً بيانياً؛ وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجياً وهذا مقيس اتفاقاً لأنه من حذف العامل لدليل لكن. قال ابن كمال باشا: التضمين البياني هو عين النحوي، وإنما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] مع أنه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل

---

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله في أولها:

أستعين الله في ألفيه   مقاصد النحو فيها محويه.

. . . .

محذوف، اهـ وإنما قدرنا أرجو دون أستخير كما في الأشموني لما ورد عليه أنّ الاستخارة للمتردد والمصنف جازم.

قوله: (**مَقَاصِدِ النَّحْوِ**) أي جلُّ مقاصده لا كلها، ليوافق قوله في آخر الكتاب نظماً على جل المهمات الخ، وإنما لم يصرف ما هناك إلى ما هنا مع أنه الأولى لكونه في محل الحاجة؛ لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد، أو يقال ما هنا في حيز الرجاء للكل، وما سيأتي أخبار بما تيسر له فلا تنافي. وللنحو لغةً ستة معانٍ: القصد والجهة، كَنَحَوتُ نَحْوَ البَيْتِ، والمِثْلُ: كزيدٌ نحوَ عمْرو والمقدارُ: كعندي نحو ألفٍ، والقَسَمُ: كهذا على خمسة أنحاء، والبعض كَأَكَلْتُ نحو السمكة، وأظهرها وأكثرها الأول وللإمام الداودي:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً ... جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلا
قَصْدٌ وَمِثْلٌ ومِقْدَارٌ وَنَاحِيَةٌ ... نَوْعٌ وبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ المَثَلا

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة، وعلى ما يقابله أخرى، ويعرِّف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها؛ كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروطِ لِنَحْوِ النَّواسخ، وحذف العائد وكسر إنَّ أو فتحها، ونحو ذلك وعلى الثاني، يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط، وإن كان في الأصل يعم اثني عشر علماً: اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والخط، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، وهو الإتيان بالكلام الموزون المقفى، وإنشاء الخطب والرسائل، والتاريخ، وهو معرفة أخبار الأمم السابقة؛ وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل مَلَكَةُ التجارب، والتحرر من مكايد الدهر، ومنه المحاضرات وهي نُقَلٌ نادرة، أو شعر يوافق الحال الراهنة لأنها ثمرته. وأما البديع فذيل لا قِسْمٌ برأسه، وكذا الوضع، وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة، وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله، وشرفه بشرف فائدته، وواضعه أبو الأسود الدؤلي بأمر الإمام علي كرَّم الله وجهه، وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة، كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تَطَبُّع كما قال:

٣ ـ وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ[١]

فلما كَثُرَ الإسلام، وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة فتولد اللحن

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٣٢؛ ولسان العرب مادة (سلق).
والشاهد فيه قوله: «سليقي» فإنَّ القياس فيه «سَلقيّ» بدون الياء، لأنَّه نسبة إلى «سليقة»، وهي فعيلة، التي ينسب إليها على «فَعَليّ».

٤ ـ تُـقَـرِّبُ الأَقْـصَـى بِـلَـفْـظٍ مُـوجَـزِ ... وَتَـبْـسُـطُ الْـبَـذْلَ بِـوَعْـدٍ مُـنْـجَـزِ

والإمالة في غير محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الإمام علي لأبي الأسود منه أبواباً. منها: باب أن والإضافة والإمالة وقال له: نَحُ هذا النَّحْوَ، ثم سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ: ﴿إِنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ﴾ [التوبة: ٣] بالجر فوضع باب العطف والنعت، ثم إنَّ ابنته قالت له يوماً: ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ! على الاستفهام فقال لها: أي بُنَيَّةُ نجومها فقالت: إنما أتعجب من حسنها فقال: قولي ما أَحْسَنَ السَّمَاءَ! وافتحي فاك. فوضع باب التعجب والاستفهام، وكان يراجع الإمام في ذلك إلى أن حصل له ما فيه الكفاية، ثم أخذه عن أبي الأسود نفر منهم ميمون الأقرن وغيره، ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء، ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائي، ثم صار الناس فريقين، بصري وكوفي، وما زالوا يتداولونه ويُحْكِمُونَ تدوينه إلى الآن فجزاهم الله الجنة.

قوله: (بها محويه) أي فيها من ظرفية المدلول في الدال لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، والمقاصد هي تلك المعاني أو أن الباء سببية وصلة محوية محذوفة. أي محوية لمتعاطيها بسببها، وأصلها محووية كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وأدغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة.

قوله: (تُقَرِّبُ الأَقْصَى) فيه مجاز عقلي من الإسناد للسبب العادي إذ المُقَرِّب حقيقةً هو الله تعالى، والأقصى بمعنى القاصي أي البعيد. فأفعل التفضيل على غير بابه كما قاله ابن الناظم ليدل على تقريب البعيد، وإلا بَعُدَ بالمطابقة لأن البعد يطلق على القليل والكثير، وما قيل إنه يلزم من تقريب الأَبْعَدِ تقريب البعيد، رد بأنه قد يهتم بالأبعد لشدة خفائه دون البعيد.

قوله: (بِلَفْظٍ مُوجَزِ) الباء بمعنى مع كما في الأشموني لا سببية لأن المعهود سبباً للتقريب هو البسط لا الإيجاز، لكن قال السيوطي: لابدع في كون الإيجاز سبباً للفهم كما في: رأيت عبد الله وأكرمته، دونَ وأكرمت عبد الله، ففي السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني بألفاظ موجزة.

قوله: (وَتَبْسُطُ البَذْلَ) أي توسع العطاء، يعني تكثر إفادة المعاني، ففيه استعارة إما تمثيلية بأن تشبه حال الألفية في كثرة إفادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به، وهو حالة الكريم للمشبه، أو مصرحة بأن تشبه إفادتها المعاني ببذل المال، والوعد ترشيح أو مكنية بأن تشبه الألفية في النفس بكريم وبسط البذل تخييل، وإنجاز الوعد ترشيح لا العكس لأن البسط أقوى اختصاصاً بالكريم من انجاز الوعد وأسبق في الذكر، فاللائق جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندي من أن التخييل هو الأقوى اختصاصاً، أو على قول العصام إنَّه الأسبق ذكراً وما سواه ترشيح.

٥ ـ وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ
٦ ـ وهو بِسَبْقٍ حائِزٌ تَفْضِيلا ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلا

قوله: (بِوَعْدٍ مُنجَزِ) أي مُوفَى سريعاً، وبين مُوجَزٍ وَمُنْجَزِ الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعِدَي المخرج، والباء سببية، أو بمعنى مع وقيد بالوعد مع أن الإعطاء بدونه أبلغ، لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات إليها، وتصوّر ألفاظها فكأنها لتَهَيُّئهَا للفهم منها، وتوقف الفهم على الالتفات إليها تعد وعداً ناجزاً أفاده سم.

قوله: (وَتَقْتَضِي) إما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها، أو منهما ففيه مجاز عقلي إذ الطالب ناظِمُها بسببها، أو بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا مجاز.

قوله: (رضا) بكسر الراء وسُخُطٍ بضم فسكون مصدران سماعيان لرضى، وسخط كفرح والقياس كالفرح، وفائدة قوله: بغير سخط الإشارة إلى أنها تطلب رضاً محضاً لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم.

قوله: (فَائِقَةً) حال من فاعل تقتضي، أو خبرٌ لمحذوف، أو نعت لألفية على حدِّ: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [ص: ٢٩] من النعت بالمفرد بعد الجملة، وإن كان الغالب العكس، ومن يوجبه وإن أمكنه جعل (مبارك) خبراً ثانياً لهذا، أو خبراً لمحذوف كيف يصنع في نحو: ﴿بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ﴾[المائدة: ٥٤]. وقد فاقت هذه ألفية ابن معطي[(١)] لفظاً لأنها من بحر واحد، وتلك من السريع والرجز، ومعنًى لأنها أكثر أحكاماً منها كما قاله سم وللجلال السيوطي[(٢)] ألفية زاد فيها على هذه كثيراً، وقال في أولها: فائقة ألفية ابن مالك وللأجْهُورِيّ المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال: فائقة ألفية السيوطي فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يُدانى.

قوله: (بسبق) متعلق بكل من حائز ومستوجب، والباء سببية أي بسبب سبقه عليَّ في الزمن والإفادة، وفي تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق، وجوز سم جعله خبراً آخر عن هو أي وهو ملتبس بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق، ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله: حائز تفضيلاً. توفي ابن معطي سَلْخَ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس أو أربع وستون سنة، ودفن بقرب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

---

(١) ابن معطٍ: يحيى بن معطي الزواوي، فقيه وشاعر أديب. له تصانيف عديدة في النحو منها: «الدرة الألفية في علم العربية»التي اشتهرت بألفية ابن معطٍ، وهي التي أشار إليها ابن مالك. توفي سنة (٦٢٨ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٣٤٤).

(٢) السيوطي: الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر، فقيه مفسر، ونحوي مبدع، له «الأشباه والنظائر» في الفقه والنحو، وغيرها كثير. توفي سنة (٩١١ هـ). انظر: «الشعراني» في ذيل طبقاته تجد ترجمته، وانظر: «أسماء الكتب» (ص ١٧).

٧ ـ وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِره   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

قوله: (تَفْضِيلاً) إما مصدر فضلته على غيره حكمت له بالفضل أو صيرته فاضلاً، والمراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب، أو مصدر المبني للمجهول أي كونه مفضلاً فلا يقال: التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوزه ابن معطي؟.

قوله: (الجَمِيلا) إما منصوب بنزع الخافض أي بالجميل أو على أنه صفة لثنائي، أو بالنيابة عن المفعول المطلق أي ثَنائي الثناءَ الجميلَ فحذف المصدر وأناب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة، أو مخصصة بناءً على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسير الثناء.

قوله: (بهباتٍ وَافِرَه) أي عَطِيَّاتٍ تامة، ولم يقل وافرات مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقاً جبراً لقلته، وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه لأن هبات، وإن كان جمع قلة، لأن جمعي السلامة منها عند سيبويه لكنه مستعمل في الكثرة معنى بقرينةِ مقام الدُعاءِ، والأفصح في الكثرة لغير العاقل الإفراد، وأعلم أن القلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع. أما معارفها فصالحة لهما كما صرح به غير واحد من المحققين. والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة، ولا منتهى للكثرة.

قوله: (لي وَلَهُ) إما متعلقان بيقضي بمعنى يحكم ويقدر، أو بمحذوف صفة لهبات، وإما في درجات فيمتنع فيه الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة الأخروية، وهي ليست ظرفاً للحكم لأنه أزلي؛ بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الهبات إن جعلت في بمعنى من البيانية، فإن جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها. فإن قلت: يلزم على تعلق لي وله بيقضي الفصل به بين هبات وصفته وهي في درجات قلت: لا يضر لأنه ليس أجنبياً محضاً بل هو معمول لعامل الموصوف نحو: ﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الغَيْبِ﴾[المؤمنون: ٩١، ٩٢] كما سيأتي. وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عندَ العاقل، ولأن الدعاء لابن معطي بعد موته إنما يتأتى في الآخرة. وبدأ بنفسه لحديث أبي داود: كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه [حديث أبي داود](١). وقال تعالى حكاية عن نوح: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِيْ وَلِوَالِدَيَّ﴾[نوح: ٢٨] وعن موسى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلأَخِي﴾[الأعراف: ١٥١] لكن فاتَهُ التعميم المطلوب أيضاً، لأنه من أسباب الإجابة كما في كتاب الأدعية لشيخ الإسلام. وكان يوفى به ويسلم من إفراد وصف جمع القلة لو قال كما في الأشموني:

والله يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَهْ   لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّهْ

والله سبحانه وتعالى أعلم. اللهم إنّك وليّ التوفيق، وبيدك الهداية إلى أقوم طريق، فوفقنا لما تحبه وترضاه، وَقِنَا من مَنِّكَ وكرمك كل شيء نتوقاه، آمين يا رب العالمين وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح والطبراني في الكبير.

(الكلامُ وَمَا يتألفُ مِنْهُ)

٨ ـ كَلاَمُنَا لَفظٌ مُفيدٌ، كاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ ثُمّ حَرْفٌ، الْكَلِمْ

الكَلاَمُ وَمَا يَتَألَّفُ مِنهُ

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف. لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[طه: ٩٦] أي من أثر حافر فرس الرسول، والأوْلى أنه اختصر على التدريج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب، وأنيب عنه شرح المضاف إليه، ثم شرح وأنيب عنه الكلام، وقيل دفعةً لأنه أقل عملاً. فالكلام، على هذا، إما نائب عن الخبر وحده، أو عنه مع المضاف إليه، ورفع لشرف الرفع على الجر ولأنه إعراب المضاف المقصود بالذات. وأما المبتدأ فمقدر على كل حال لم ينب عنه شيء ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره. أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول لمحذوف أي خذ لا هاك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه، وذكر الضمير المجرور مراعاة للفظ ما، والضمير في يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللَّبْسِ عند الكوفيين، وإن أوجبه البصريون مطلقاً بل قيل: محل الخلاف في ضمير الوصف. أما الفعل، كما هنا، فيجوز فيه عدم الإبراز مع أمن اللبس قولاً واحداً، لكن في الهمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصَّبَّان.

قوله: **(كاسْتَقِمْ)** إن جُعِلَ من تتمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد. لأن النعت لا ينعت مع وجود المنعوت؛ أي لفظ كائن كاستقم، أو في محل نصب إما لمفعولِ مفيد المحذوف على حذف مضاف؛ أي مفيد فائدة كفائدة استقم. وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد إفادة كإفادة استقم، وإن جعل مثالاً بعد تمام الحد فهو خبر لمحذوف أي وذلك كاستقم. وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك: استقم على أن حذف المجرور وإدخال الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في الموصول.

قوله: **(واسْمٌ الخ)** خبر مقدم، والكلم مبتدأ مؤخر. أي الكلم اسم وفعل وحرف أي منقسم إليها واعترض بأنه ليس من تقسيم الكلي إلى جزئياته لأن المقسم، وهو الكلم، لا يصدق على قسم بمفرده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه، لأنها لو كانت أجزاءه، لانعدم بانعدام بعضها مع أنه يتحقق بثلاثة ألفاظ، وإن كانت من نوع واحد.

الجواب: إما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة، أي التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم. أو ما يسمى أجزاء في العرف وإن لم تتوقف عليها الماهية كَشَعْرٌ

٩ ـ وَاحِــدُهُ كَــلِــمَــةٌ وَالْــقَــوْلُ عَــمّ   وَكِــلْــمَــةٌ بِــهَــا كَــلاَمٌ قَــدْ يُــؤَمْ

زَيْدٍ وَظُفْرُهُ، أو باختيار الأول والتقسيم إما باعتبار أن الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتي، فيصدق على كل قسم أنه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهري[١] أو باعتبار واحده، وهو لفظ كلمة، كما قاله الأشموني فكأنه قال واحد الكلم اسم الخ. ولا شك أن لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاذاته. وأشار الشارح كالتوضيح إلى أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وحذفاً والأصل الكلم واحده كلمة وهي اسم، الخ. فجملة واحدة كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها؛ لأنه المنقسم إلى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على أن الكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعداً. وقال ابن هشام في بعض تعاليقه: الظاهر أنه أراد أولاً بيان انحصار جميع الكلمات العربية في الثلاثة، كقول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم في العربية؟ الكلم اسم وفعل وحرف. فكأنه قال: الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها[٢]، أي فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة، ويكون العطف مُلاَحظاً قبل الإخبار، ثم أراد بقوله: واحده كلمة بيان أن المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الألفاظ المهملة اهـ. وهذا الوجه أولى لخلوه عن التكلفات المارة وعليه فتذكير الضمير في واحدِهِ لتأولها بالمذكور فلا حاجة إلى الاستخدام بعَوْدِ الضمير إلى الكلم بمعناه الاصطلاحي.

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ) أتى بثم إشارة إلى انحطاط رتبة الحرف عن قَسِيمَيْهِ، وتركها في الفعل لضيق النظم، ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لأن المؤخر قد يكون أشرف نحو: ﴿لاَ يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الجَنَّةِ﴾[الحشر: ٢٠] . قوله: (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) أي واحدُ معنى الكلم أي جزء ما صدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى واحده إلى مفرده الاصطلاحي هو لفظ كلمة، وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجمعي، أما على أنه جمع بمعنى الكلمات، فقد مر بيانه في كلام ابن هشام.

قوله: (عَمَّ) هو كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفها لصحة الوزن، وهو إما فعل ماض بمعنى شَمَلَ، أو اسمُ فاعل أصله عامٌّ حذفت ألفه تخفيفاً كَبَرٌّ في بارٌ، أو للضرورة، أو هو أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة. والأول أحسن لفظاً لخلوه عن تكلف الحذف، والأخير أحسن معنًى لإفادته أن القول يعمُّ جميعها ومجموعها، إذ

---

(١) الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، من أئمة اللغة والأدب، له معجم «الصحاح» توفي سنة (٣٩٣ هـ). انظر: «معجم الأدباء» (٦/ ١٥١).

(٢) والمخالف لهذا الإجماع جعفر بن صابر الذي زاد رابعاً سماه: خالفه، وعنى به اسم الفعل.

الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»، فاللفظ: جنس يشمل الكلام، والكلمة والكلم، ويشمل المُهْمَلَ، و«فائدة يحسن السكوت عليها» أخرج الكلمة،

أفعل التفضيل يقتضي المشاركة وزيادةً؛ فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو: غُلامُ زيدٍ كما سيبين، وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر إلا بتقدير عَمَّ الثلاثةَ وغيرها.

قوله: (وَكِلْمَةٌ) مبتدأ سوَّغَهُ قصد لفظها، لأنه المحكوم عليه هنا لا التنويع كما في المكودي لأنه إنما يسوغ ما قصد معناه لا لفظه، وبها متعلق بيَؤُمُّ، وكلام مبتدأ ثانٍ سوغه كونه نائب فاعل في المعنى كما قاله العرب، وهو يستعمل هذا المسوغ كثيراً، ويبعد أنه من غير سند فما قيل إنهم لم يذكروه في المسوغات مردود، وأما جعل المسوغ إرادة الحقيقة، فَيَرُدُّهُ أن الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق عليه أنه لفظ مفيد. إلا أن يراد الحقيقة في ضمن الأفراد، وفيه ما سيأتي في قوله: فعل ينجلي وجملة قد يؤم بمعنى يقصد خبر الثاني، والجملة خبر الأول، وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر الثاني، وهو بها للضرورة.

قوله: (عبارة) أي مُعَبَّرٌ به عن اللفظ، وهو في اللغة: مصدرُ لَفَظْتُ الشَّيْءَ من باب ضَرَبَ إذا طَرَحْتَهُ مُطْلَقاً، أو من الفم خاصةً لكن صرح في الأساس بأنَّ لَفَظَتِ الرَّحى الدَّقيقَ مَجَازٌ، وفي عرف النحاة: صوتٌ مُعتَمِدٌ على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان، أو مقدر كالجوف، وسمي ذلك لفظاً لأنه هواء مرمي من داخل الرئة إلى خارجها. فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، وهذا التعريف لِلَّفْظِ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لأنه يرد على ما هو على حرف واحد كواو العطف. إذ الشيء لا يشتمل على نفسه، وإن أجيب عنه بأنه من اشتمال العام، وهو الصَّوت، على الخاص، وهو بعض الحروف إذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته، وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط، ولا الكيفية فقط، فإن قيل: وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لامتناع النطق بالساكن، والحركة متوقفة على الحرف لأنه صفة له قائمة به وأنه دور. قلنا: هو على أن الحركة مع الحرف دَوْرٌ مَعِيٌ لا سَبْقِيٌ فلا يضر والحق أنها بعده، وإنما لشدة المقاربة تتوهم المقارنة، ثم اللفظ له أفراد محققة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة. وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الألفاظ المحققة بالقوة لذلك. وأما كلام الملائكة والجن فإن ثبت أن النحاة إنما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهي كذلك وإلا فهي محققة بالفعل، وإلى الأول يشير قول الشنواني: المراد باللفظ في تعريف الكلام جنسُ ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اهـ. وأما كلامه تعالى النفسي فليس بحرف ولا صوت، وله أفرادٌ مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلاً، وهي الضمائر المستترة إذ لم يوضع لها ألفاظ

وبعض الكلم ـ وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه ـ نحو: «إن قام زيدٌ».

ولا يتركب الكلام إلاّ من اسمين نحو زيد قائم، أو من فعل واسم كقام زيد، وكقول

حتى ينطق بها، وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويراً لمعناها وتدريباً للمتعلم؛ كما قال الرضي وأما تقسيمها إلى مستتر وجوباً وجوازاً فإنما هي تفرقةٌ اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح، وإطلاق اللفظ عليها حقيقي كما قاله الروداني لا مجاز لأنهم أجروا عليها أحكام الألفاظ المحققة من الإسناد إليها، وتوكيدها والعطف عليها.

قوله: **(فَائِدَةٌ يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليْهَا)** أُخِذَ هذا القيد من قوله: كاستقم كما سيصرح به، وفيه ما سيأتي والمراد سكوت المتكلم على الأصح، وبحسنه عَدَّ السامعُ إياه حسناً بأن لا يحتاج في استفادة المعنى إلى لفظ آخر لكونه مشتملاً على المحكوم به وعليه. والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيئين إيجاباً كانت أو سلباً، وإن كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان[1].

قوله: **(فاللَّفْظُ جِنسٌ)** لم يخرج به الدَّوَالُّ الأربع، لأن شأن الجنس الإدخال وما لم يتناوله يقال خرج عنه لا به، وبعضهم أخرجها به نظراً لأن بين الجنس وفصله العموم الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر. والدَّوالُّ هي الكتابة والإشارة، والعقد بالأصابع الدالة على أعداد مخصوصة، والنَّصْبُ كغرف، وهي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة، أما النُّصُبُ بضمتين فالأصنامُ.

قوله: **(وبعض الكلم)** أي بعض ما يصدق عليه الكلم، فإنه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من ثلاثة ألفاظ فأكثر كما سيأتي.

قوله: **(وَهُوَ)** أي بعض الكلم الذي خرج ما تركب الخ.

قوله: **(إلاّ من اسْمَينِ)** ظاهِرُهُ الحصرُ، وهو قول ابن الحاجب وَوَجَّهَ السيدُ بأن الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين: مسندٍ، ومسندٍ إليه وهما إما كلمتان، أو ما يجري مجراهما. وما عداهما من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها. واعتمد ابن هشام[2] أن

---

(١) أبو حيان: محمد بن يوسف عالم أندلسي من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير توفي سنة (٧٤٥ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٨٠).

(٢) ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. المصري. له كتب كثيرة في النحو، توفي سنة (٧٦٢ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٦٨).

المصنف: «استقم» فإنه كلام مركب من فعل أمرٍ وفاعل مستتر، والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: «فائدة يحسن السكوت عليها» فكأنه قال: «الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم».

ذلك أقل ما يتركب منه. وفضله في شرح القطر بأن صور تراكيب الكلام ستة: اسمان فعل واسم كما مثل، ومن الثاني المنادى. فإن يا نائبة عن أدعو وما بعدها فُضْلَةٌ لأنه مفعول به. فعل واسمان نحو: كان زيد قائماً. فعل وثلاثة أسماء: كعلمت زيداً قائماً. فعل وأربعة أسماء: كأعلمت زيداً عمراً قائماً. السادسة: جملتان كجملة القسم وجوابه، والشرط وجوابه ا هـ. وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو: زيد أبوه قائم، وعلى هذا فالحصر إضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين، أو فعل وحرف مثلاً.

قوله: **(كَزَيْدٌ قَائِمٌ)** اعترض بأن الوصف مع مرفوعه اسمان، وبأن التنوين من حروف المعاني، فالأولى التمثيل بذا أحْمَدُ، وَرُدَّ الأول بأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد؛ لعدم بروزه في تثنية ولا جمع وأما نحو: قائمان وقائمون فالألف والواو فيه حرفا تثنية وجمع، والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل، والثاني بأن التنوين ليس بكلمة اتفاقاً لعدم استقلاله كألف المفاعلة، وياء التصغير والنسب، ولذا زاد في التسهيل قَيْدَ الاستقلال في حد الكلمة لإخراج هذه.

قوله: **(كقام زيد)** أظهر الفاعل لأن الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاماً على الأصح، إذ لا تحصل الفائدة من الفعل إلا إذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح. وناقشه يس بأن قام في جواب: هل قام زيد. كلام قطعاً فكيف يشترط وجوب الاستتار؟ ا هـ ويمكن حمله على غير الواقع جواباً مما لم يعلم فيه مرجع الضمير.

قوله: **(فاسْتَغْنَى بِالْمِثَال الخ)** أي فالمثالُ تتميمٌ للحَدِّ، وفيه أن المفيد مع عرف النحاة لا يطلق إلا على ما يحسن السكوت عليه، وأما المفيد فائدة ما كَغُلامُ زَيْدٍ، فيسمى مفهماً لا مفيداً. فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام، ومن ثم جعله سم وغيره لمجرد التمثيل لتمام الحد بدونه. ولم يذكر التركيب مع أنه لم يشذ عن اشتراطه إلا ابن دُحْيَة. ولا القصد مع أن الجمهور ومنهم س والمصنف في التسهيل على اشتراطه ليخرج كلام النائم والسَّاهي ومحاكاة الطيور نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما إذ ليس لنا مفيد غير مركب. وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به، لكن فيه أن دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف، فالأولى جعل المثال تتميماً من حيث إغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم(١)، لا لما قاله الشارح وإن كان تمثيلاً من

---

(١) ابن الناظم: محمد بن محمد بن مالك ناظم الألفية نحوي دمشقي له شرح الألفية، والمصباح في المعاني والبيان، وغيرها. انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٢٥).

وإنما قال المصنف «كلامنا» لِيُعْلَمَ أن التعريف إنّما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكلّ ما يُتكلمُ به، مفيداً كان أو غير مفيد.

جهة الإيضاح وزاد في التسهيل كونه مقصوداً لذاته لنخرج جملة الصلة والصفة، والحال، والخبر لأن إسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلاً لكن يغني عنه المفيد لأن هذه لم تفد لنقص إسنادها بتوقفها على ما هي قيد له. قال الشاطبي[1]: ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الأعاجم. إذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم. وقد يكون قوله: كاستقم إشارة إلى هذا القيد. ا هـ والأصح أنه لا يشترط اتحاد المتكلم إذ المتفقان على أن يقول: أحدهما قام والآخر زيد كلٌّ منهما متكلم بكلام تام وإنما اكتفى بإحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالأخرى، واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد، ولا تُجَدَّدُ الفائدة والله أعلم.

قوله: **(ليعلم أن التعريف الخ)** رد بأنه معلوم من الخُطْبَةِ. وقد يجاب بأنه نبه عليه أيضاً في أول مسائل الفن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها، أو أن فائدة الإضافة الإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد أنه في النحو. فمحط تعليل الشارح قوله: لا في اصطلاح اللغويين وقيل: فائدتها الإشارة إلى أنه من مُجْتَهِدي النُّحَاةِ.

قوله: **(في اللُّغةِ)** هي ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. قال الأمير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم: في كذا لغتان. ولغة تميم إهمال ما لا يتكلف كأن يقال: في هذه المادة لفظان موضوعان كلٌّ بهيئة مخصوصة، ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة. فالأحسن أن تفسر باستعمال الألفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان. واستعمال تميم إهمال ما ويؤيد ذلك أن اللغة مصدر لَغَى إذا لُهِجَ بالكلام، وإطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الألفاظ المستعملة، ويكون معنى قولهم: كتب اللغة كتب بيان استعمال الألفاظ في معانيها ا هـ. قلت وهذا أيضاً لا يظهر في نحو قولهم: واضع اللغة هو الله تعالى، أو البشر إذ الموضوع إنما هو الألفاظ لا استعمالها. فالأحسن أن لا يقتصر على أحدهما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه. والصحيح أن واضعها هو الله تعالى لا البشر. وعرفها الخلق إما بوحي كما روي[2] أن الله ﴿عَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] الموضوعة بكل لغة، وعلمها آدم لأولاده فلما افترقوا في البلاد تفرقت اللغات، أو بخلق علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع. ومحل الخلاف أسماء الأجناس أما أسماء الله تعالى

---

(١) الشاطبي: القاسم بن فيرة بن خلف الرعيني، نظم قصيدة في القراءات السبع تدعى «حرر الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني» توفي سنة (٥٩٠ هـ).
انظر: «كشف الظنون» (١/ ٦٤٦).

(٢) قوله كما روي: رواه البخاري ومسلم بلفظ «وعلمك أسماء كل شيء» من حديث الشفاعة، وذكر معناه القرطبي، وابن كثير في تفسيرهما عن ابن عباس.

والكلِمُ: اسم جنسٍ[(١)] واحده كلمةٌ، وهي: إمّا اسم، وإمّا فعل، وإما حرف، لأنها إنْ

والملائكة فواضعها الله اتفاقاً. وأعلام الأشخاص واضعها البشر اتفاقاً كما قاله ابن الهمام في تحريره.

قوله: (**اسْمٌ لِكُلِّ الخ**) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت، ومقتضاه، أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح: إنه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم. وقول القاموس: إنه عبارة عن القول، وما كان مكتفياً بنفسه أي كالخط، والإشارة إلا أن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوي فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل، وإطلاقه على نحو الخط مجاز وإن ذكره القاموس لأنه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز، ويطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم كقوله:

٤ ـ قَالُوا كَلامُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيح ذَاكَ لَوْ كَانَا[(٢)]

وهو اسم مصدر لِكَلِم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الأخطل:

٥ ـ إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ على الفُؤَادِ دَلِيلا[(٣)]

والأصح أنه حقيقة أيضاً.

قوله: (**وَالْكَلِمُ اسْمُ جِنْسٍ الخ**) أعلم أن اسم الجنس مطلقاً؛ موضوع للماهية من حيث هي، ثم إن صدق على القليل والكثير كماء وضرب سمي إفرادياً، وإن دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء بأن يتفقا في الهيئة، والحروف ما عداها كَتَمْرٍ وَتَمْرَةٍ أو بالياء كَرُوم وَرُومِيٍّ سمي جمعيًا، والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كَتَخِم وتَخِمَة، أن الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه، وفي الجمع التأنيث وكونه جمعيًا إنما هو بحسب الاستعمال، فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضي وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه. كأَسَدٍ وسماه بعضهم أحادياً إذا علمت ذلك. فالكلم اسم جنس جمعي لا إفرادي كما قيل لعدم صدقه على القليل، ولا جمع لغلبة تذكيره نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[المائدة: ١٣] ولا اسم جمع لتميز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كَقَوْم وَرَهطٌ وَإِبِلٌ ونساء وطائفةٌ وجماعةٌ، أو له واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان

---

(١) اسم الجنس على نوعين:
أولهما: اسم جنس جمعي.
ثانيهما: اسم جنس إفرادي.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٣٦؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٤.
اللغة «مصغية» من أصغى إليه: مال بسمعه نحوه.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأخطل، واسمه غياث بن غوث، وهو في شرح شذور الذهب ص ٣٥؛ وقد بحثت عنه شعر الأخطل فلم أجده فيه، ووجدته في زياداته (شعر الأخطل ص ٥٠٨ بيروت).

دلت على مَعْنىً في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن

الجموع كَصَحْبٌ وَرَكْبٌ، أو منها مع إجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب إلى لفظه كما جعلوا رِكَابَ اسم جمع لِرُكُوبَةٍ لأنهم نسبوا إلى لفظه، والجموع لا ينسب إليها. قوله: **(وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ الخ)** فيه إشارة للإعراب المارّ.

قوله: **(لأنَّها إنْ دَلَّتْ الخ)** دليل لانحصارها في الثلاثة، والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه في اسم الفعل. وقول الفراء[1] في كلا ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً إنما هو تردد من أيها هي لتعارض الأدلة عنده لا أنها خارجة عنها. والأصح أنها حرف[2]، وترد للزجر إذا تقدمها ما يزجر عنه نحو: كلا إنها كلمة، وللجواب كأي إذا تلاها قسم نحو: ﴿كَلاَّ وَٱلْقَمَرِ﴾[المدثر: ٣٢] والاستفتاح كألا إذا خلت عن ذلك نحو: ﴿كَلاَّ إِنَّ ٱلإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ﴾[العلق: ٦] انظر المغني وحواشيه. قوله: **(فِي نَفْسِهَا)** خرج به الحرف وفي إما سببية في المواضع الثلاثة أي دلت بسبب نفسها لاستقلالها، والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بإفادته، وهو مذهب البيانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية، أو ظرفية مجازاً باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه، وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلاً، وإنما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة.

قوله: **(غَيْرُ مُقترِنَةٍ الخ)** خرج به الفعل لا نحو: أمس، والآن فإن مدلوله نفس الزمان لا إنه مقترن به. والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعاً لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو: الصَّبُوحُ وهو: الشرب أول النهار، والغَبُوقُ وهو: الشربُ آخره، والقِيلُ وهو: الشرب وسطه، فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره. أما الفعل فيقترن وضعاً بأحد الأزمنة على التعيين، وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحدهما. ووضع للآخر بوضع ثانٍ، فلذا يحصل فيه اللبس. ودخل بقولنا وضعاً الوصف كاسمي الفاعل والمفعول فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه، بل بطريق اللزوم من حيث إنّ الحدث المدلول له لا بد له من زمن. ولا يكون حاصلاً حقيقة إلا في حال إطلاقه. وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور، ولا زمن فيه أصلاً وخرج به نحو: عسى، وليس، ونعم، وفعل التعجب لاقترانها به وضعاً. ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء، وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء، أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية، وأما وضعه الأصلي، فقد انسلخ عنه فتدبر.

---

(١) الفرّاء: يحيى بن زياد الديلمي، له كتاب «معاني القرآن»، و«المقصود والممدود» وغيرها. توفي سنة (٢٠٧ هـ). انظر: «معجم الأدباء» (٢٠/٩).

(٢) وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع، لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك.

لم تدلّ على معنىً في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف.

والكلم: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إنْ قام زيدٌ.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد؛ فقولنا: «الموضوع لمعنى» أخرج المهمَلَ كدَيْز، وقولنا: «مفرد» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى -: أن القول يَعُمُّ الجميع، والمراد أنه يقع على

قوله: (**فِي غَيْرِهَا**) اعترض بشموله الأسماء الموصولة، وضمير الغائب والكاف الاسمية، وكم الخبرية، وأسماء الاستفهام والشرط، لأن كلاً منها دالٌّ على معنًى في غيره. وأجاب الرضي: بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم، وهو مستقل في نفسه، وإنما يحتاج للصلة، والمرجع لكشف إبهامهما لا لدلالتهما عليه. والكاف الاسمية معناها: المثل، وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية، فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير، وكذا كم الخبرية معناها: شيء كثير لا الكثرة التي هي معنى رُبَّ. وأما اسم الاستفهام والشرط، فكل منهما يدل على معنى في نفسه، وعلى معنى في غيره نحو: أَيُّهُمْ ضَرَبَ، وَأَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ. فإن معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء. وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد ا هـ نكت.

قوله: (**المَوْضُوعُ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ**) ظاهر إطلاقه، واقتصاره في المُحْتَرَزِ على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وإن لم يستعمل فانظره.

قوله: (**أَخْرَجَ الكَلَامَ**) أي والكلم أيضاً وكذا المركب الإضافي فليس بكلمة، كما إنه ليس كلاماً، ولا كَلِماً بل قول مركب. أما العلم الإضافي، فمجموع الجزئين كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة اصطلاحية.

قوله: (**يَعُمُّ الجَمِيعَ**) أي عموماً مطلقاً. لأنه اللفظ الموضوع مفرداً كان أم لا، مفيداً أم لا، فينفرد عن كل واحد في آخر منها. وعن الجميع في نحو: غُلَامُ زَيْدٍ، ولا ينفرد واحد منها عنه. فعلى هذا، يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاماً ولا كلماً ولا كلمة، كما لا يسمى قولاً وحينئذ كان الأولى للمصنف أخذ القول جنساً في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب، بأن القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد، صار كالمشترك المهجور في التعاريف. رد بأن محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في إرادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد.

قوله: (**قَدْ يُقْصَدُ بِهَا الكَلَامُ**) أي مجازاً مرسلاً عند النحاة، واللغويين أيضاً كما صرح به الشنواني على القطر من إطلاق الجزء على الكل. وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة. ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل: إنّه من عيوب الألفية التي لا دواء لها. لكنه ذكره تبرعاً تنبيهاً على كثرته في نفسه وإن لم يستعمل عندهم. وقرر بعضهم أن المراد بالكلمة

الكلام، أنه قول ويقع أيضاً على الكلم، والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام، كقولهم في «لا إله إلاّ الله»: «كلمة الإخلاص»(١).

وقد يجتمع الكلامُ والكلمُ في الصِّدْق، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زيد»، فإنه كلام؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات.

ومثال انفراد الكلم «إن قام زيد». ومثال انفراد الكلام «زيد قائم».

١٠ ـ بالْجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

ما صدقها لا لفظاً، أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كأحرف النداء النائبة عن أدعو، وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم في جواب: هَلْ قَامَ زَيْدٌ؛ فلا مجاز أصلاً، وهو في غاية الحسن.

قوله: (**وقَدْ يَجْتَمِعُ الكَلاَمُ وَالكَلِمُ الخ**) فبينهما العموم الوجهي، وأما الكلمة فتباينهما.

قوله: (**إِنْ قَامَ زَيْدٌ**) يلغز بذلك فيقال أي قول: إنْ نقص زادَ، وإن زاد نقص، أي إن نقص لفظه زاد معناه وعكسه.

قوله: (**بِالجَرِّ**) إما متعلق بحصل، وللاسم خبر أو عكسه، والتمييز مبتدأ سوغه الوصف بحصل، أي التمييز تمييز الحاصل بالجر الخ كائن للاسم، أو الحاصل للاسم كائن بالجر. وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف، ومنعه البصريون لأن الصفة لا تتقدم. فكذا فرعها إلا في الضرورة، وسهله هنا معها كونه ظرفاً. قال الإسقاطي وجوزه الكوفيون، والزمخشري اختياراً، وخرج عليه: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾[النساء: ٦٣] بناء على تعليق في بليغاً، أو أن تمييز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذي سوغه، وحصل خبر، وللاسم متعلق به أو عكسه، أي التمييز بالجر، حصل للاسم، أو التمييز للاسم حصل بالجر. وفيهما تقديم معمول المصدر عليه، ويسهله كونه ظرفاً وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم. فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم في الظروف على أن الأصح جوازه مطلقاً لأن المنع في الخبر لئلا يوهم كون المبتدأ فاعلاً. وذلك منتفٍ مع معموله أفاده الصَّبَّان وغيره. وقد يقال في تقديم المعمول: الفصل بينه وبين عامله بالمبتدأ، وهو أجنبي لأنه ليس من معمولات الخبر. وقد صرحوا في باب الاشتغال بمنع النصب في: زَيْدٌ أَنْتَ

---

(١) ومنه كقوله تعالى: ﴿كلاً إنها كلمة هو قائلها﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا البيت علامات الاسم. **فمنها الجر، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتَّبَعِيَّةِ** نحو «مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الْفَاضِلِ» فالغلام: مجرور بالحرف،

تَضْرِبُهُ. للفصل المذكور كما سيأتي، فكيف يسوغ هذا الأصح مع ذلك إلا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور، لكونه ليس أجنبياً محضاً لعمله في الخبر مع أن الفعل قوي العمل، أو أنه لا يمنع الفصل إلا مع تأخر الأجنبي والمعمول عن العامل لا مع تقدمها. فتأمل فإنَّ فيه دقة وأعاريبُ البيت تنيف على السبعين.

قوله: **(عَلامَاتُ الاسْم)** أي بعضها، ولم يستوفهما كما يرشد إليه قول الشارح فمنها ومنها دون أولها، وثانيها إذ بقي منها الإضافة، وعود الضمير إليه كعوده على أل الموصولة في: أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّهُ والجمع، والتصغير وإبدال اسم صريح منه، نحو: كَيْفَ أَنْتَ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟ وموافقة ثابت الاسمية في لفظه كنزال الموافق للفظ حذام[1] الثابت الاسمية، أو في معناه كَقَطُّ وعِوَضُ وحَيْثُ فإنها بمعنى الزمن الماضي، والمستقبل، والمكان وغير ذلك. والفرق بين العلامة والتعريف أنها تطَّرد ولا تنعكس، أي يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها العدم. فالمغلب فيها جانب السبب لأنها توافقه في شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له في الشقين. وأما التعريف فيجب اطِّراده وانعكاسه إلا عند من جوز التعريف بالأعم أو الأخص. فإن قلت: سيأتي أن الكلمة إذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسماً فقد لزم من عدمها العدم. فكيف تكون علامة؟ قلت: لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة، بل لأنه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمها. وهو المعلم والملزوم المساوي يلزم من عدمه العدم، كالإنسان وقابل الكتابة، أما على كل علامة بخصوصها فملزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر.

قوله: **(فمِنْها الجَرُّ)** عرفوه على أن الإعراب لفظي بالكسرة التي يحدثها عامل الجر، وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها إلا بذكره، ودور لأخذ المعرف في التعريف. وأجيب: بأن الجر ذكر لبيان العامل. لا لأنه جزء من التعريف فلو حذف ما ضر، أو هو تعريف لفظي، وعلى أنه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها.

قوله: **(الجَرُّ بالحَرْفِ والإِضافَةِ والتَّبَعِيَّةِ)** الصحيح أن الجار هو المضاف لا الإضافة، وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف، أو مضاف إذ لا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة، والتوهم كما حققه ابن هشام في شرح اللمحة، ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما. قال الجلال: ومذهب الناظم أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له إلا أن يراعى مذهب غيره.

---

(١) حَذَام: اسم امرأة من العرب، وهي زرقاء اليمامة، مبنيٌّ على الكسر، اشتهرت بقوة البصر:

إذا قـالـت حـذام فـصـدّقـوهـا ... فـإنَّ الـقـولَ مـا قـالـت حَـذَامُ.

وزيدٍ: مجرور بالإضافة، والفاضل: مجرور بالتبعية، وهو أَشْمَلُ من قول غيره «بحرف الجر»، لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجرَّ بالإضافة، ولا الجر بالتبعية.

ومنها التنوين، وهو على أربعة أقسام: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة،

قوله: (لأَنَّ هٰذا لا يَتَنَاوَلُ الخ) عورِضَ بأن الحرف يتناول المبنيات، وَعَنْ، وَعَلى، والكاف الاسميات. إذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره. ففي كل ما ليس في الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً. كعَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ فيوقع المبتدىء في الخطأ والجر. وإن كان كذلك في نحوِ: يَومَ يَنْفَعُ. لكنه ليس ظاهراً في الفعل حتى يوقع في الخطأ بخلاف الحرف، وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلي، فلا يخرج ما ذكره.

قوله: (وَمِنهَا التَّنوِينُ) استشكل عده علامة. بأن معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم، إذ لا يعرف كونه للتمكين مثلاً إلا إذا عرف أن مدخوله اسم مُعْرَبٌ منصرف. فكيف يكون علامة له؟ وأجيب بأن المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام، وهو لغة: مصدر نوّنت أي صوّت، أو أدخلت نوناً على الكلمة. نقل اصطلاحاً إلى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلاً لا خطاً ووقفاً. فهو من إطلاق المصدر، إما على آلته لأن النون يحصل بها التصويت لكونها حرفاً أغن، أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الأولى من ضيفن. وأما الثانية فتنوين، وبالزائدة نون إذنِ سواء كتبت ألفاً وهو الصحيح، أو نوناً لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر. وكذا نون إذن لأنها نفس الآخر لا لاحقة له. وقوله وصلاً لبيان الواقع كما قاله: ﴿يس﴾[يس: ١] وبلا خطأ الخ تنويه الترنم، والغالي الآتيان في الشرح لثبوتهما خطأ ووقفاً، وحذفهما وصلاً وإنما يطلق عليهما التنوين مجازاً للمشابهة الصورية. لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب لأنه يثبت في الخط ألفاً لأنا نقول: المنفي ثبوت النون بنفسها لا مع بدلها. فإن قلت حينئذ: تدخل النون الخفيفة في نحوِ: ﴿لَنَسْفَعاً﴾[العلق: ١٥] لأنها ترسم ألفاً. عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نوناً فهي خارجة بقيد لا خطاً. كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لأنه تكتب نوناً اتفاقاً. ومن يراعي مذهب الكوفيين يزيد قيد لغير توكيد لإخراجها، وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لأن ما خرج بهما يخرج بما بعدهما.

قوله: (تَنوِينُ التَّمْكِينِ) ويسمى تنوين التمكن والأمكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية، وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف؛ لصرفه عن تلك المشابهة.

قوله: (وهو اللاحق للأسماء المعربة) أي المنصرفة معرفة كانت أو نكرة. ولذا مثل برجل رداً على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير إذا سمي به، ودعوى أنه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف. وجوز الرضي كونه تمكيناً لكون الاسم منصرفاً وتنكيراً لكونه نكرة، وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه أن تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في

كزيدٍ، ورَجُلٍ، إلا جَمْعَ المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمات» وإلا نحو «جوارٍ، وغواش» وسيأتي حكمهما.

وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، نحو: «مررتُ بسيبويهِ وبِسِيبَوَيْهٍ آخر». وتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو «مسلماتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلِمِيْن.

وتنوين العوض، وهو على ثلاثة أقسام: عِوَضٌ عن جملة، وهو الذي يلحق «إذْ» عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿وأَنْتُم حينئذٍ تنظُرُونَ﴾[1] أي: حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ، فحذفَ «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه، وقسم يكون عوضاً عن

الشرح، إلا أن يمنع ذلك فتدبر.

قوله: (لِلأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ) أي لبعضها، وهو العلم المختوم بويه، واسم الفعل، واسم الصوت، وهو في الأول قياسي، وفي الأخيرين سماعي. فما سمع منوناً وغير منون كصه ومه، وحيهل جاز فيه الأمران. وما سمع منوناً فقط، كواهاً بمعنى أتعجب، وويهاً بمعنى أغر فلا يجوز تركه. وما سمع غير منون كنزالِ فلا يجوز تنوينه.

قوله: (وسيبويه آخَرَ) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه.

قوله: (لجَمْعِ المُؤَنَّثِ) المراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين؛ وإن لم يكن مؤنثاً ولا سالماً.

قوله: (لأَنَّه في مقابلةِ النُّونِ) معنى ذلك كما قاله الرضي أن كلاً من هذا التنوين، ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم. ولا يُرَدُّ أَنَّ مفرد هذا الجمع قد لا ينون كَفَاطِمَةَ، لأن تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه. وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا ينون مفرده كإبراهيمون، والدليل على أنه للمقابلة لا للتنكير ثبوته في المعربات. ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه، وهو ما سمي به مؤنث (كَأَذْرُعَاتٍ) وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف. وفيه ما قاله الصبان إنّ من ينون المسمى به ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور، كما أن من يمنعه الصرف ينظر إلى ما بعدها، ومن يجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين. ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم، ووجهه شارحه بدخوله في التمكين.

قوله: (وَتَنْوِينُ العِوَضِ) إضافة بيانية، ويقال: تنوين التعويض بإضافة المسبب إلى سببه.

قوله: (وَأَتَى بِالتَّنْوِينِ عِوَضاً عَنْهُ) أي وكسرت. إذ على أصل التخلص من الساكنين لا

---

(١) [الواقعة: ٨٤].

اسم، وهو اللاحق لـ «كل» عوضاً عما تضاف إليه، نحو: «كلٌ قائِمٌ» أي: «كلُّ إنسان قائمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه، وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللاحق لـ «جَوَار، وغواشٍ»، ونحوهما رفعاً وجراً، نحو «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجوار». فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضاً عنها.

كسرة إعراب بالإضافة خلافاً للأخفش[1]، لبقاء افتقارها إلى الجملة معنى. ولا يضر حذفها لفظاً كحذف الصلة لدليل كقوله:

٦ ـ نَحْنُ الأُلى فاجْمَعْ جمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[2]

أي الأُلى عرفوا بالشجاعة. ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة. ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبة الوضعي، وإضافة حين إليها من إضافة الأعم للأخص كَشَجَرِ أَرَاكٍ وفاقاً للدماميني، لأن الحين مطلق زمن وإذ زمن مقيد بما تضاف إليه، ومثلها يومئذ.

قوله: **(وَهُوَ اللاَّحِقُ لِكُلِّ)** أي ولبعض قال في التصريح والتحقيق: أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها. ا هـ. ويمكن الجمع بأنه للتمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضاً عن المضاف إليه.

قوله: **(لِجَوارِ)** جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما في البحر، والفلك، وعلى نعمة الله لجريها على عباده، وعلى فتية النساء كما في القاموس أي لجريها في حاجتها مثلاً فهي في الأصل صفة، ثم جرت مجرى الأسماء، وغلبت في الأخير. وظاهر القاموس إطلاقها على المرأة، وإن كانت حرة، وهو كثير في استعمال العرب فتخصيصها بالأمة عرفٌ طارىء منشؤه حديث: «لاَ يَقُلْ أَحدُكُم عَبْدِي وَلا أَمَتِي فَإِنَّ العَبْدَ وَالأَمَةَ لله وَلْيَقُلْ غُلاَمي وَجَارِيَتي»[3]. أو كما قال ﷺ.

قوله: **(ونحوهما)** أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعاً كما مثل. أو مفرداً كَأُعَيِّم تصغير أعمى فإنه ممنوع من الصرف للوصفية، ووزن الفعل لأنه كادَّحْرَجَ وابَّيْطَرَ. وكون تنوينه عوضاً عن حرف هو مذهب سيبويه، والجمهور. والراجح بناؤه على تقدم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة، على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها، فالأصل جواري وأعيمي بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم التنوين

---

(١) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، له مؤلفات كثيرة منها «القوافي» و«المقاييس في النحو».
انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٥٩٠).
(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، ولسان العرب مادة (أولى وآلاء).
(٣) رواه أحمد برقم (٩٤٣٨) وأبو داود في الأدب برقم (٤٩٧٥).

وتنوين الترنم، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علةٍ كقوله:

[١] أقِلّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتَابَنْ وَقُولي إنْ ـ أصَبْتِ ـ: لقد أصَابَنْ[(١)]

لوجود صيغة الجمع في الأول. ووزن الفعل في الثاني تقديراً؛ لأن الياء لحذفها لعلة كالثابتة، ولذا يقدر عليها الإعراب لا على ما قبلها، فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنويناً لينقطع طمع رجوعها. وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف، فأصله جواري بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء. وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف، وعوض عنها التنوين وإنما لم يراع جره بالفتحة على الأول. كهذا لأنه لا يمنعه إلا بعد الإعلال. ومذهب المبرد[(٢)] والزجاج[(٣)] أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض، وبقي مذهب رابع للأخفش وهو أنه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل، ونحوها بحذف الياء فصار كليان وسلام، وعلى هذا قراءة: ﴿وِلَهُ الجَوَارِ﴾[الرحمٰن: ٢٤] بضم الراء[(٤)].

قوله: (رَفْعاً وَجَرّاً) وأما النصب، فيظهر على الياء لخفته.

قوله: (يَلْحَقُ القَوافِي) أي في لغة تميم وقيس بدلاً عن حرف المد. والقافية آخر البيت، وهي من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان في الآخر إلى انتهاء البيت على الصحيح.

قوله: (المُطْلَقَةُ بِحرْفِ عِلَةٍ) أي التي أطلقت عن السكون فتحركت، وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها.

قوله: (أَقِلّي اللَّوْمَ) قائلُه جريرٌ وأقلي بكسر اللام أمر للمؤنثة. واللَّوْمَ بفتح اللام العذل والتعنيف. وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة، وضم التاء أي إن نطقت بالصَّواب فلا تنكريه بل قولي لقد الخ، أو بكسر التاء أي إن أردت أنت النطق بالصواب بدل اللوم فقولي،

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣؛ وفي مغني اللبيب ص ٤٤٧.
وهذا الشاهد جاء به العلماء مثالاً على تنوين الترنم. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص٤٤٧).
اللغة: «أقلي» أتركي، «اللوم»: العذل والتعنيف.

(٢) المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد إمام أهل البصرة بالعربية، وصاحب كتاب «الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف». توفي سنة (٨٦ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٦٩).

(٣) الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل أحد تلامذة المبرد. توفي سنة (٣١١ هـ).
انظر: «معجم الأدباء» (١/ ١٣٠).

(٤) (وله الجوار) بضم الراء: قال الإمام البيضاوي في تفسيره: وقرىء بحذف الياء ورفع الراء كقوله:
لها ثنايا أربعٌ حِسَانُ وأرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمانُ

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنّم، وكقوله:

[٢] أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأنْ قَدِنْ[١]

والتنوين الغالي - وأثْبَتَهُ الأخفشُ[٢] - وهو الذي يَلْحَق القَوَافي المُقيَّدة، كقوله:

[٣] وَقَاتِمِ الأعمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ[٣]

وجواب الشرط محذوف يفسره قولي ولقد أصابن مقول القول. والشاهد في العتابن واصابن إذ أصلهما: العتابا وأصابا عوض التنوين عن المد، وقصد الشاهد على الثاني لكونه هو القافية مردود بأن البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين في العروض.

قوله: (لِتَرْكِ التَّرَنُّم) أي لأن هذه النون قطعت مد الصوت بالروي الذي هو الترنم، فتسميتهما بذلك على حذف مضاف. وقيل لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفاً أغن وليس الترنم خصوص المد المذكور.

قوله: (أَزِفَ التَّرَحُّلُ الخ) ساقط في نسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه. وأزف بالزاي والفاء وروي: أفد بالفاء والدال المهملة، وكلاهما بوزن فهم، وبمعنى قرب. والترحل أي الرحيل فاعله. والركاب اسم جمع للإبل التي يسار عليها واحدها راحلة، ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح. وقيل واحده ركوبة كما مر، ولما نافية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب. والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، ولعل المُراد بها الخِيَم التي تحمل على الإبل، أو أن الباء بمعنى من. وكأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكأنها قد زالت وذهبت. والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عزمنا عليه. والشاهد في قدن حيث أبدلت النون من الياء إذ أصله قدي بكسر الدال وإشباعها للروي، وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد.

قوله: (الغَالِي) من الغلو وهو الزيادة، ومجاوزة الحد لأنه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون أو ليؤذن بالوقف، إذ الشعر المسكن آخره للوزن لا يدري أفيه واقف أنت أم واصل، فهو كالخزء بمعجمتين وهو زيادة أربعة أحرف فأقل في أوله.

قوله: (المُقَيَّدَةُ) أي التي يكون رويها حرفاً صحيحاً ساكناً.

قوله: (وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ الخ) قَالَهُ رَؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ وَبَعْدَهُ:

---

(١) البيت من الكامل، وهو للنابغة في ديوانه ص ٧٠؛ ومغني اللبيب ٤٤٨.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٣٨.

(٣) وتمامه «مشتبه الأعلام لمّاع الخفق»، وهو من الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٠٤؛ ولسان العرب مادة (خفق) و(عمق) في البيت شاهدان: أولهما قوله: «وقاتم» حيث حذف «رُبَّ» بعد الواو، وأعملها في «قاتم» وثانيهما أنَّ البيت يروى: «المخترَمَنْ» بالتنوين الغالي الذي يلحق القوافي الساكنة.

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلُّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوينُ التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترنُّم والغالي

---

٧ - مُشْتَبَهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ(١)

أي ورُبَّ مكان قاتم الأعماق أي مظلم النواحي من القتام، وهو الغبار. والأعماق ما بعد من أطراف المفازَة مستعار من عمق البئر، والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لأن المار يخترقه. ومشتبه الأعلام أي مختلط العلامات، ولماع الخفقن أي شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقاً، وخبر مجرور رب محذوف أي قطعته مثلاً كما في العيني وقيل: مذكور بعد في القصيدة والشاهد إدخال النون بعد القاف الساكنة للوزن، فيحتاج لتحريكها تخلصاً من السكونين. قال في التصريح. والمشهور كسر ما قبله كصه ويؤمئذ، واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على ما قبل نون التوكيد الخفيفة. قال الموضح: وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله، ويقول: الساكنان يجتمعان في الوقف، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه. اهـ ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبني أصالة كالحرف، أما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الإعراب كالكسر هنا، والضم في البيت الآتي فتأمل.

قوله: **(وَظَاهِرُ كَلامَ المُصَنِّفِ الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنويناً مجاز، فلا تشملها عبارته لأن الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته. وبقي من الأقسام التنوين للحكاية، كأن تسمي رجلاً بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، وتنوينه حينئذ لحكاية أصله، وللضرورة. وهو قسمان: تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد في الشعر، وللتناسب كقراءة: ﴿سَلاَسِلاً وَأَغْلالاً﴾[الإنسان: ٤] وللشذوذ في هؤلاء؛ وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولإعراب المنادى. ويمكن مثله في التناسب لكن خالفه الدماميني، وجعلها أقساماً مستقلة غير الصرف. وأما الشاذ فاختار المصنف أنه كنون ضيفن. كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِم عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيرِ مَا حرِزا
مَكِّنْ وعوض وَقَابِل وَالْمُنَكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أو احْكِ اضْطَرِّرْ غالِ وَمَا همزا

قيل أشار باضطرِّرْ للضروري بقسميه، وبما همز للشاذ. وقوله زد تكملة ولا يبعد أنه أشار للتناسب فتدبره.

قوله: **(يَخْتَصُّ بِهِ)** الباء داخلة على المقصور، فالتنوين مقصور على الاسم لأن معانيه الأربعة لا توجد في غيره.

---

(١) انظر الشاهد رقم ٣ من شرح ابن عقيل.

فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

ومن خواص الاسم: النداء، نحو «يا زيدُ»، والألف واللام، نحو «الرَّجلُ» والإسناد إليه، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فمعنى البيت: حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجرّ، والتنوين، والنداء، والألف، واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

قوله: (فيَكُونَانِ فِي الاسْمِ) ذكر الشارح مثال الترنم في الثلاثة، والغالي في الاسم، ومثاله في الفعل كقوله:

٨ ـ أَحَارِ بنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْنْ وَيَعْدُو على المَرْءِ ما يَأْتَمِرْنْ[1]

وفي الحروف:

٩ ـ قَالَتْ بَنَاتُ العَمّ يَا سَلْمَى وإنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدَماً قَالَتْ وإنْنْ[2]

قوله: (النِّدَاءُ) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر، وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لأنه مصدر نادى، ومصدر فاعل الفعال. وحقيقته طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها. وإنما اختص بالاسم لأن المنادى مفعول به، وهو لا يكون إلا اسماً. وأما دخول يا على الحرف في نحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦] «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة». وعلى الفعل في قراءة الكسائي ألا ﴿يا اسجدوا﴾[3] بتخفيف إلا فلمجرد التنبيه، ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفي ملاحظته عقلاً. وقيل: المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء مثلاً.

قوله: (والألِفُ واللّامُ) أي المعرّفة كالرجل، أو الزائدة كالحارثِ وطلب النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختياراً عند الناظم، والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت.

قوله: (والإِسْنَادُ إِلَيْهِ) قال ابن هشام: هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت. وما الاستفهامية في نحو: ﴿الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١] والموصولة في نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه:٦٩] إن قدر العائد أي صنعوه. وإلا فهي حرف مصدري

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٥٤؛ ولسان العرب مادة (أمر)؛ وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه ص ٤٠٤، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٤.

والشاهد فيه قوله «أحارِ» حيث رخم المنادى، والأصل: أحارث، وفي «خمرنْ» و«يأتمرنْ» دخول التنوين الغالي على الفعل المضارع «يأتمر» وهو يلحق الحرف والمعرّف بـ «أل» أيضاً.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٩.

(٣) ﴿ألا يا سجدوا﴾ [النمل: ٢٥] قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس بالتخفيف، وقرأ باقي العشرة بالتشديد.

. . . .

أي إن صنعهم وفيه علامة أخرى، وهي عود الضمير إليها، وليست إنما أداة حصر، لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر إن. فإن قلت قد ورد الإسناد إلى الفعل في نحو: (**تَسْمَعُ بالمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ**) وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾[١]. [الروم: ٢٤] وقولهم زعموا مطية الكذب، وإلى الحرف نحو: من حرف جر. أجيب بأن الإسناد في الأخيرين لقصد اللفظ، وهو اسم قطعاً فإن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسماً له. ومدلولها اللفظ الواقع في التراكيب. فإذا قيل: ضرب: فعل ماض. فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب وإلا لنافى كونه اسماً مسنداً إليه، بل على مدلوله الواقع في نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ، وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه. أو على مدلوله الذي في ضرب عمرو مثلاً. والمشهور تسمية هذا الإسناد لفظياً؛ لأن الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنوياً أيضاً، لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتي إيضاحه آخر الباب. وأما تسمع ويريكم فمسبوكان بمصدر مع أن محذوفة، وقد روي أن تسمع على الأصل، وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي، وقيل سماعي. وأما مع نصبه بإضمارها كما روي به تسمع فشاذ في مثله لعدم مقتضى الإضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله:

١٠ ـ ألاَ أَيُّهٰذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغىٰ ... وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخلِدِي[٢]

بنصب أحضر وقيل يريكم صفة لمبتدأ محذوف أي آية يريكم بها البرق لا أنه المبتدأ كما في قوله:

١١ ـ وَمَا الدَّهرُ إلاّ تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا ... أَمُوتُ وَأُخرى أبْتغي العَيْشَ أَكْدَحُ[٣]

على رواية رفع أموت أي منهما تارة أموت فيها وأكدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتغي، وأجيب أيضاً بأن الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل. وهو الحدث فيكون اسماً كالمصدر، ويعامل معاملة الأسماء؛ أي من غير حاجة إلى حذف أن أو إضمارها فيسند إليه كالمثال والآية، ويكون في محل جر بالإضافة. ﴿كَهٰذا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾[٤] [المائدة: ١١٩] ونحو ذلك. ويرد هذا الجواب قول الشنواني إن قلت: لمَ أطبقوا على تأويله مع صدوره عمن يوثق بعربيته، وهلا قالوا إنه فعل وقع مبتدأ؟ قلت: لإجماعهم على أن الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون إلا مسنداً أبداً، فجعله مسنداً إليه خرق لإجماعهم اهـ. وأما يوم ينفع فمن

(١) الآية (ومن آياته يريكم. . .) هذه ليست من القراءات العشر، وقرأ العشر بالرفع.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ ولسان العرب مادة (أنن) و(دنا).

(٣) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٢٤؛ ولسان العرب مادة (كدح).

(٤) الآية (هذا يوم ينفع. . .) قرأ نافع بنصب يوم، وقرأ الباقون من العشرة بالرفع من غير تنوين.

واستعمل المصنف (أل) مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين ـ وهو الخليل ـ واستعمل المصنف (مُسْنَد) مكان (الإسناد لَهُ).

١١ ـ بتَا فَعَلْتَ وَأتتْ، ويا افْعَلي وَنُونِ أقْبِلَنَّ ـ فِعْلٌ يَنْجَلِي

مواضع سبك الجملة بلا سابك لإضافة اسم الزمان إليها. ومنها باب التسوية فتدبر.

قوله: **(وَاسْتَعْمَلَ المُصَنِّفُ أَل الخ)** مقتضاه أن التعبير بالألف واللام هو الأصل، وهو مبني على أن المعرف اللام وحدها، والهمزة زائدة للوصل؛ إما على كونه الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بأل لأن ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه، بخلاف الأحادي. وإما على كون الهمزة زائدة معتداً بها في الوضع فيعبر بأل نظراً للاعتداد بها وهو الأقيس، وبالألف واللام نظراً لزيادتها، وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادي، وأل في كلامه بقطع الهمزة لأنها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته إلا ما استثني.

قوله: **(واسْتَعْمَلَ مُسْنَدَ الخ)** أي فأقام المفعول مقام المصدر، وحذف صلته وهي إليه اعتماداً على التوقيف. كما قاله ابن الناظم. ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز، ولا متنازعاً فيه لأن المصنف لا يراه في المعمول المتوسط كالمتقدم. لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف، أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها. ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدراً. إلا أنه من إقامة المفعول مقامه لأن الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله. ولذا أجيز في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُبَارَكاً﴾ [المؤمنون: ٢٩] كون منزلاً مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو ظرفاً.

قوله: **(بتا فعلت)** اعلم أن ما كان من حروف الهجاء مختوماً بألف يجوز قصره ومده إجماعاً، كما في الهمع لكن تتعين هنا قصرتا للضرورة. وهي مضافة إلى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية، ويجوز غيره وأتت معطوف عليها بتقدير مضاف أي وبتاء أتت، وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان. إلا أن يجعل من استعمال المشترك وهو تا في معنييه أفاده ابن قاسم. وفعل مبتدأ خبره ينجلي، وبتا متعلق به، وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة على ما مر. قال الأشموني: ومسوغ الإبتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة. وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما في الخارج والجنس، وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجاً على التحقيق، ولا في ضمن الفرد. ولو قلنا بهذا، وكان المراد الجنس في ضمن بعض الأفراد، لكان حاصله أن المتميز هو الإفراد، لأن الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر. فإذاً، لا دخل للجنس في التسويغ بخلاف: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ. لأن الحكم بالخيرية إنما هو على الجنس من حيث هو، فالأحسن أن المسوغ التنويع لأنه نوع من الكلمة. ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوّغ كونه قسيماً للمعرفة أعني الاسم والحرف. فقوله للمعرفة بيان للواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم بما يأتي. وقيل المسوغ. خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشيء أو كونه فاعلاً في المعنى.

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، نحو: «فعلتُ» والمفتوحة للمخاطب، نحو: «تَبَارَكْتَ» والمكسورة للمخاطبة، نحو: «فعلتِ».

ويمتاز أيضاً بتاء «أَتَتْ»، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نِعْمَتْ» و«بِئْسَتْ» فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو: «هذه مسلمةٌ، ورأيتُ مسلمةً، ومررتُ بمسلمةٍ» ومن اللاحقة للحرف، نحو: «لاَتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ»، وأما تسكينها مع ربَّ وثُمَّ فقليلٌ، نحو: «رُبَّتْ وثُمَّتْ».

ويمتاز أيضاً بياء «افْعَلي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتلحق فعل الأمر، نحو: «اضرِبي» والفعلَ المضارع، نحو: «تَضرِبِينَ» ولا تلحق الماضي.

وإنما قال المصنف «يا افعلي» ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختصُّ بالفعل، بل تكون فيه نحو: «أكرمَنِي» وفي الاسم نحو: «غُلامي» وفي الحرف نحو: «إنِّي» بخلاف ياء «افعلي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تَقَدَّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

قوله: (وَالمُرَادُ بهَا تَاءُ الفَاعِلُ الخ) أي لا خصوص المفتوحة مثلاً ففيه مجاز مرسل، أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت، وإرادة لازمة وهو الفاعل فكأنه قال بتاء الفاعل، وكذا قوله يا افعلي ونون أقبلن. والمراد بالفاعل من أسند إليه فعل على جهة القيام به، أو الوقوع منه ثبوتاً أو نفياً لا الفاعل اللغوي. وهو من أوجد الفعل لئلا تخرج تاء نحو: مت، وما ضربت، ولا الاصطلاحي لئلا تخرج تاء كان وأخواتها ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بأنه الاسم المسند إليه فعل. ولا ترد التاء في نحو: ما ضرب إلا أنت لأنها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه. أما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح.

قوله: (السَّاكِنَةُ) أي أصالةً، وإن تحركت لعارض، نحو: ﴿قَالَتُ أمَّةٌ﴾(١) بنقل ضمة الهمزة إلى التاء في قراءة ورش ﴿وقَالَتِ امْرَأَةُ العَزِيزِ﴾ [يوسف:٥١] بكسرها للساكنين و ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت:١١] بفتحها للألف وإنما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون.

قوله: (فَقَلِيلٌ) أي فلا ترد لأن القليل لا حكم له. وأجيب أيضاً بأنها لتأنيث اللفظ، والمراد هنا تأنيث الفاعل.

قوله: (يَاءُ الفَاعِلَةِ) أي ولو مع المضارع لا خصوص الأمر كما مر. وبهذه الياء مع

---

(١) الآية ﴿قالت أمة﴾ [الأعراف: ١٦٢] قرأ ورش بنقل حركة الهمزة إلى التاء.

ومما يميِّز الفعل نُونُ «أقبلَنَّ» والمرادُ بِها نُونُ التوكيد: خفيفةً كانت، أو ثقيلة؛ فالخفيفةُ نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[١] والثقيلة نحو قوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾[٢] فمعنى البيت: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد.

١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

الدلالة على الطلب يعلم أن كلاً من هات وتعالى فعلا أمر لا اسمان له، فهما مبنيان على حذف الياء والألف كارم واخش.

قوله: (نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد.

تنبيه: بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية، ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية. وبهذه تعرف فعلية التعجب أفعل التعجب، وزاد ابن الحاجب: قد، والسين، وسوف، وابن فلاح في مغنيه: النواصب، ولو، وأحرف المضارعة. ا هـ نكت.

قوله: (سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ، لأن الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير. ورفعها مقدر على الألف بناء على الراجح من خروجها عن الظرفية، أما على أنها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائماً فتتعلق بمحذوف هو الخبر. كما سيتضح في الاستثناء قيل: لا فائدة لهذه الجملة لأنه علم من قوله، واسم وفعل الخ. إن كلاً منها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوى قابلي علاماتهما ففيه إشارة إلى أن علامة الحرف عدم القبول، وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل: هي تمهيد لتقسيمه إلى الثلاثة أقسام.

قوله: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ الخ) شروع في تقسيم الفعل، وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة، وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم، والاتفاق على إعرابه، وثنَّى بالماضي للاتفاق على بنائه، وختم بالأمر للاختلاف في وجوده فإنه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه.

قوله: (كَيَشَمٌ) خبر لمحذوف؛ أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شَمَمْتُ الطِّيبَ من باب فَرِحَ على الأفصح لا علم كما قيل لأنه لا يوافقه في المصدر، وحكاه الفراء[٣]، وغيره من باب نصر والأولى تتعين هنا دفعاً لسناد التوجيه، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد، وترك شد ميميه للضرورة. ويجوز كونه مضارع: شَامَ البَرْقَ يَشَامُهُ، إذا رآه حذفت ألفه حكاية لحالة جزمه.

---

(١) [العلق: ١٥].

(٢) [الأعراف: ٨٨].

(٣) تقدمت ترجمته ص٣٢.

١٣ ـ وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّامِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
١٤ ـ وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَّهَلْ

قوله: **(وماضي الأفعال)** أي الماضي منها مفعول مقدم لِمِزْ أمر من مازهُ يميزُه، كباعه يبيعه بمعنى ميزه. وبالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذكري، أي التاء المتقدمة بنوعيها استعمالاً للمشترك في معنييه لا للجنس لئلا تدخل تاء الأسماء.

قوله: **(وَسِمْ)** بكسر السين أمر من وَسَمَهُ يَسِمُهُ، كوعده يعده إذا علمه بشد اللام وبالنون متعلق به، وفعل الأمر مفعوله، وأمر نائب فاعل لمحذوفه يفسره فهم لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل. والمراد به الأمر اللغوي، وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الأمر الاصطلاحي. وجواب الشرط محذوف وجوباً أي فسمه بالنون لا جوازاً كما قيل لما نص عليه في المغني أنه يجب حذف الجواب إن تقدم على الشرط، أو اكتنفه ما يدل عليه أي مع كونه فعل الشرط ماضياً نحو: هو ظالم إن فعل و﴿إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة:٧٠].

قوله: **(والأمر)** مبتدأ خبره هو اسم، وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر. ومن جعل هو اسم جواباً حذفت فاؤه للضرورة، فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط؟ فإن اقترن مع بعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواباً، والخبر محذوفاً وإلا كان خبراً، والجواب محذوفاً كما هنا أفاده الحفني وغيره قبل الصبان، والمتجه كما في المغني أن الخبر في الحالة الأولى هو مجموع الشرط، وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة. وقد جوز صاحب المغني في قول ابن معطي:

اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الكَلَامْ

أن يكون هو الكلام جواباً حذفت فاؤه للضرورة وجملة الشرط؛ وجوابه خبر اللفظ. وأن يكون خبراً والجواب محذوفاً فكذا يجوز مثله هنا ولا سهو، اهـ. قلت والله أعلم بيت ابن معطي تلزمه الضرورة على كل حال، إذ جملة هو الكلام إن جعلت جواباً كان فيه ضرورة حذف الفاء، أو خبراً كان فيه ضرورة حذف الجواب إذ شرط حذفه اختياراً مضي فعل الشرط لفظاً، أو معنًى كما سيأتي فلا مرجح لأحدهما، وحذف الجواب هنا اختياري لمضي شرطه معنىً. فكيف يعدل عنه إلى الاضطراري؟ فما قاله الحفني هو المتعين، فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الأمر اللغوي، وهو الطلب لا فعل الأمر لئلا ينافيه الحكم عليه بأنه اسم، وفيه حذف مضاف، أي ودال الأمر أي الدال عليه بنفسه، فخرجت لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره.

قوله: **(مَحَلُّ)** مصدر ميمي بمعنى الحدث أي حلول أو بمعنى المكان؛ وهو أولى لاحتياج الأول لتقدير مضاف أي قبول حلول، وفيه متعلق به، وإن كان اسم المكان لا يعمل **لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل**، وللنون خبر كان أو عكسه، وهو أظهر **على جعل محل مصدراً**.

يشير إلى أنَّ الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلُوِّه عن علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، ثم مَثَّلَ «بهل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بِهَلْ إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال. نحو: «هَلْ

قوله: (نَحوَ صَهْ الخ) الأولى التمثيل بنَزَالِ، ودَرَاكِ لأن اسمية ما ذكر معلومة من التنوين.

قوله: (وَحَيَّهَل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين، ومنونة، وكلام الناظم يحتمل الأولين، وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون.

قوله: (بخلوّه من علامات) أي من قبول شيء منها فعلامته عدم القبول،ولا يرد أن العدم لا يصلح علامة للوجودي كما صرحوا به لأنه في العدم المطلق، وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له حروفاً لا يوجب الدور لأن جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها، بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة، وهذا التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة، وإن كانت لا تقبل العلامات لأنها لا تسمى كلمة في الاصطلاح. بقي أن يقال: إن أريد بالعلامات التي لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط، دخل فيه ما ليس منه إذ لنا ألفاظ لا تقبلها، وليست حروفاً كقط وعوض ونزال ودراك. وإن أريد المذكورة هنا غيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الأول، ويكون تعريفاً بالأعم، وأجازه المتقدمون لإفادة التمييز في بعض الأفراد. فهو أخف من جهل الجميع، وسهله الاعتماد على التوقيف الذي لا يستغني عنه المبتدىء؛ على أن المراد بقبول العلامات ما يعم قبول اللفظ لها بنفسه، أو بمرادفه أو بمعنى معناه، وقط وعوض، يقبلان الإسناد إليهما بمرادفهما، وهو الزمن الماضي والمستقبل، فإن قولك: ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه، ونزال تقبلها إما بمرادفها، وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر.

قوله: (فَأَشَارَ بِهَلْ إِلى غَيرِ المُخْتَصِّ) هي في الأصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد، كما هي في ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ﴾ [الإنسان:١] ولما عرض لها إفادة الاستفهام تطفُّلاً على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها، لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم، وإن كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانقتها له لفظاً عند سيبويه[١]. فلا يجوز: هل زيد أخرج، ولا: هل زيد رأيته. وبالأولى: هل زيداً رأيت بلا ضمير، وذلك لأنها إذا لم تر الفعل

(١) قال سيبويه ١/٤٥٩: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام ـ نحو هل وكيف ومَنْ ـ اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى لأنها عند النحاة في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها هذا الفعل» ا.هـ.

زَيْدٌ قائِمٌ، وهل قام زيد» وأشار بفي ولَمْ إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كفي، نحو: «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كَلَمْ نحو: «لم يقم زيد».

ثم شرع في تبيين أنَّ الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ؛ فجعل علامة المضارع صحة دخول «لم» عليه، كقولك في يَشَمُّ: لم يشم وفي يضربُ: «لم يضرب» وإليه أشار بقوله: «فعل مضارع يلي لم كَيَشم».

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله: وماضي الأفعال بالتَّا مِزْ أي: مَيِّزْ ماضي الأفعال بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو «تَبَارَكْتَ يا ذا الجَلالِ والإكرام»، و«نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» و«بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقية البيت أنَّ علامة فعل الأمر، قبول نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته، نحو: «اضربنْ، واخرجنَّ».

فإن دَلَّتِ الكلمة على أمر، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسمُ فِعْلٍ، وإلى ذلك أشار بقوله:

في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإلا حنت إليه لسابق الإلفة، ولم ترضَ إلا بمعانقته لفظاً. واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فأجاز الأولين دون الثالث.

قوله: (**وَكُلُّ مِنْهُمَا إلخ**) وبهاتين التاءين ردٌّ على من زعم من البصريين حرفية ليس حملاً على النافية، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حملاً على لعل، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلاً بدخول الجار عليهما، في نحو: ما هي بنعم الولد لأن قبول التاء نص في الفعلية. وأما الجار فداخل على مقدر أي ما هي بولد مَقُولٌ فيه نِعْمَ الوَلَدُ كما سيأتي في بابه.

قوله: (**تَبَارَكْتَ إِلَى قَوْلِهِ نِعْمَتِ المَرْأَةُ**) فيه إشارة إلى ما صرح به في شرح الكافية من تاء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبئس، لكن في البجائي على الآجرومية أنه يقال: تباركت أسماء الله ورد التصريح له بأن اللغة لا تثبت بالقياس، يرد بأن القياس نقل اسم المعنى إلى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك، بل إدخال علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان. قلت والله أعلم: لعل المصنف راعى أن معنى تبارك التنزيه البليغ الذي لا يليق بغيره تعالى، فمنع التاء لامتناع التأنيث في جانبه تعالى، ولما لاحظ البجائي أن ذلك التنزيه يكون لأسمائه وصفاته أيضاً. أجازها باعتبار الجملة فتأمله فإنه نفيس جداً وبه يُرَدُّ ما في التصريح.

قوله: (**فَإِنْ دَلَّتِ الكَلِمَةُ الخ**) مثله إن دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع: كأوه، وأف، أي أتوجع وأتضجر وإن دلت على الماضي، ولم تقبل التاء لذاتها فهي اسم فعل ماض، كهيهات، وشتان أي بعد وافترق فإن لم تقبلها لعارض فلا يضر كفعلي

فصَهْ وَحَيَّهَلْ: اسمان وإن دَلاَّ على الأمر؛ لعدم قبولِهما نونَ التوكيد؛ فلا تقول: صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ، وإنْ كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحَيَّهَلْ بمعنى أَقْبَلْ؛ فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعَدَمه، نحو: «اسْكُتَنَّ، وأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في «صه، وحيهل».

التعجب، والاستثناء وحبذا في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالأمثال التي لا تغيَّر. قال ابن غازي: ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال:

وَمَا يَكُنْ مِنْهَا لِذِي غَيْرِ مَحَلْ ... فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ وَوَيْ وَحَيَّهَلْ

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ.

قوله: (وإنْ كانَتْ صَهْ بِمَعْنَى اسْكُتْ) أي مدلولها لفظ اسكت بناءً على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح، وبيانه أن كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غيره له وضعان؛ وضع قصدي به يدل على معناه. كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان، ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علماً عليه، ولكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه. وقد اتفق لبعض الأفعال أنْ وُضع لها وضعاً قصدياً أسماء أخر غير ألفاظها تطلق؛ ويراد بها ألفاظ الأفعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال، فصه مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف اسكت، إذا قصد لفظه فإنه يكون مدلوله لفظ أسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت. لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا. كذا حققه التفتازاني في حواشي الكشاف والله أعلم.

المُعْرَبُ وَالمَبْنِيُّ

أي من الاسم والفعل، ومن قصره على الاسم وجعل قوله:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَا

الخ استطرادياً فقد تعسف وأل فيهما اسم موصول يظهر إعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف، والوصف نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة. وهذا قبل جعلهما ترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورته. كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه، كالموصول والمفعول المطلق، وأخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلاً كتقدم الجسم على العرض القائم به، وإن كانت العرب لم تنطق به، ولم تعرفه خالياً عن الإعراب، وقدمها على الإعراب الآتي في قوله: والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر. قيل: لتقدم المحل على الحال، وقيل: لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل، بل من حيث قبولهما، وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه. وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه، لأن من عرف قابل الإعراب

الْمُعْرَبُ والمبنيُّ.

١٥ ـ والاسمُ منهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْنِي

وغير قابله توجه إلى معرفته فبين أولاً القابل ثم المقبول، أفاده سم. والإعراب لغةً له معان: كالإبانة والتحسين والإزالة واصطلاحاً ما سيأتي في المتن، ويطلق أيضاً على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدماميني على المغني وغيره. ومنه قولهم: أعرب جاء زيد. وهذا الإطلاق اصطلاحي أيضاً، لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد، ولا تطبق الكلام عليها وإنما تطبق به مطابقاً لها سجية، أفاده الأمير.

قوله: **(والاسم منه مُعْرَبٌ)** مذهب الزمخشري في من التبعيضية أنها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب، خبره أو هي جار ومجرور خبر لمعرب، والجملة على كلٍّ خبر الاسم. وقوله: ومبني أي ومنه مبني. فإعرابه كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم، وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة خلافاً لمن توهمه. لأن قوله: ومبني ليس معطوفاً على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم. وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أي بعضه كذا وبعضه كذا، فهو على حد ﴿فَمِنْهُم مَنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٣] نعم يستفاد الحصر من قوله: ومعرب الأسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف. فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بأن يقال وبعضه الآخر مبني كما قدره الأشموني، ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة، وسماه خصياً لأن إعرابه مقدر. وقول ابن عصفور: إن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة؛ لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة إنها معربة حكماً. أي قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف، وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها. وذهب الناظم إلى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابه، أما إن جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل؛ بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف، أو مجرورة بحرف قسم مقدر. وما كان منها مفرداً نحوص، أو موازن مفرد كحم موازن قابيل يقدر إعرابه لحكايته قبل العلمية، أو يعرب لفظاً في غير القرآن كقولك: قرأت وما عدا ياسيناً وما عدا ذلك نحو: ألم يتعين فيه الأول كذا في البيضاوي وحواشيه.

قوله: **(مُقَرِّبٌ مِنَ الحُروفِ)** أي بأن يكون قوياً بخلاف ما عارضه شيء من خواص الأسماء. فلا يقتضي البناء لضعفه كما أعربت أي مع شبهها الحرف موصولة، أو غيرها لمعارضته بلزومها الإضافة لفظاً، أو تقديراً إلا بعض الموصولة كما سيأتي. وإنما بنيت لدن مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها إما لمفرد، أو جملة فخرجت عن أصل الإضافة من

يشير إلى أنَّ الاسم ينقسم[1] إلى قسمين: أحدهما المعربُ، وهو: ما سَلِمَ مِن شَبَه الحروف، والثاني المبني[2]، وهو ما أَشْبَهَ الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: «لشبه من الحروف مدني» أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف؛ فَعِلَّةُ «البناء» منحصرةٌ ـ عند المصنف رحمه الله تعالى! ـ في شبه الحرف، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبه في البيتين اللَّذَيْنِ بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي عليّ الفارسي[3]

الإفراد فلم تقوَ على المعارضة، كما قاله ابن هشام وقال ابن الأنباري[4]: إنما أعربت أي تنبيهاً على أن أصل المبني الإعراب، كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهاً على أن أصله التصحيح. وعلى هذا لا ترد لَدُنْ.

قوله: (**مُنحَصِرَةٌ عِنْدَ المُصَنِّفِ**) أي كما يفيده قوله لشبه الخ مع قوله: ومعرب الأسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار، وعليه ابن جني[5] والزجاجي[6] وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل، ونحو: حذام لشبه شبه الفعل. وهو نزال والمنادى لوقوعه موقع الضمير، واسم لا للتركيب إذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن، وكاسم لا فإنه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لا للتركيب كما سيأتي. أو بواسطة كحذام فإنه أشبه مشبه الحرف، وهو نزال وزناً وعدلاً وتعريفاً، وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة، وكالمنادى فإنه أشبه ضمير أدعوك إفراداً، وتعريفاً وخطاباً وهو مشبه لفظاً ومعنىً لكاف الخطاب في نحو ذلك. وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب، فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الإضافة لمبني وهي ليست من شبه الحرف؛ لأن هذا بناء جائز والكلام في الواجب.

قوله: (**أبي علي الفَارِسِيِّ**) مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة كما في المزهر.

---

(١) المعرب: سمّاه ابن هشام «المتمكن».

(٢) المنبي: سمّاه السيوطي «غير المتمكن».

(٣) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، له عدة مصنفات منها «الإيضاح» و«التكملة» توفي سنة (٣٧٧هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٤٩٦).

(٤) ابن الأنباري: هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، ألَّف كتباً كثيرة في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو. توفي سنة (٣٢٨ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٦١).

(٥) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، من أئمة اللغة والنحو، له كتاب الخصائص وسرُّ صناعة الصناعة والتصريف، توفي سنة (٣٩٢ هـ).
انظر: «نزهة الألباء» (٤٠٦).

(٦) الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق، نحوي بغدادي لازم الزجاج فنسب إليه له كتاب الجمل، والإيضاح في علل النحو، وغيرها. توفي سنة (٣٣٧ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ١٣٦).

حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الْحَرْفِ، أو ما تضمن معناه، وقد نص سيبويه[١] ـ رحمه الله! ـ على أنّ علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الربيع[٢].

١٦ ـ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيّ في اسْمَي جِئْتَنا ... وَالْمَعْنَوِيّ في مَتَى وَفي هُنَا

١٧ ـ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ ... تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

قوله: (في شِبْهِ الحَرْفِ) أي مشابهه. وقوله أو تضمن معناه، أي معنى الحرف، وهذا هو الشبه المعنوي فهو إما من عطف الخاص على العام، أو المغاير إن خص الشبه الأول بما عدا المعنوي، فأو تنويعية. فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه. عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي.

قوله: (سِيبَوَيه) هو إمام النحو، واسمه عمرو، ومعنى سيب بالفارسية التفاح، ومعنى ويه رائحته، وإضافة العجم مقلوبة. لقب بذلك لأنه كان يشم منه رائحة التفاح، أو لشبهه به في اللطافة. مات في أواخر المائة الثانية، وعمره ينيف على الثلاثين أو الأربعين.

قوله: (كالشَّبَهِ الوَضْعِيّ الخ) قال أبو حيان: لم أقف عل هذا الشبه إلا لهذا الرجل يعني الناظم ورد بأنه ثقة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، واعترض بأنه لو سمي بباء أضرب مثلاً أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه، ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب أو رب. فلو أوجب الشبه الوضعي البناء؛ لكانت هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمي به. ولو كان حرفاً نحو يا كعن لشرفها، وعروض وضعها. ولذا عبر بالوضعي دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمقابلة المعنوي.

قوله: (في اسْمَيْ جِئْتَنَا) بإضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصود لفظه، ولا يرد أن التاء ونا حينئذ بمنزلة الزاي من زيد لا اسمان، لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ. وهو جئتنا المستعمل في معناه. ولا حاجة إلى تقدير قولك: جئتنا لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبر. والإضافة على معنى من، وإن لم يصح الإخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها، لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني. والأظهر كونها بمعنى في.

قوله: (وَكَنِيَابَةٍ) أي، وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضعي. وكذا

(١) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، أكبر نحاة العربية، وأوّل من بسط النحو ووضع فيه «الكتاب» لزم شيخه الفراهيدي، وروى عنه وبمذهبه يأخذ أهل البصرة.
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩).

(٢) أبو الحسين عبد الله بن أحمد بن عبيد الله، له «شرح الجمل»، و«شرح سيبويه» وغيرها، توفي سنة (٦٨٨ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ١٢٥).

ذكر في هذين البيتين وُجوهَ شَبَه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

«فالأول»: شَبَهُهُ له في الوضع، كأن يكون الاسمُ موضوعاً على حرف واحد، كالتاء في ضَرَبْتُ، أو على حرفين كـ(نا) في «أكرمنا» إلى ذلك أشار بقوله: «في اسمي جِئْتَنَا» فالتاء في جئتنا اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبَه الحرفَ في الوضع في كونه على حرفٍ واحدٍ وكذلك اسمُ (نا)؛ لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

«والثاني»: شَبَه الاسم له في المعنى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً،

يقال في وكافتقار. وقوله بلا تأثر نعت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل، فلا بمعنى غير نقل إعرابها لما بعدها عارية لكونها بصورة الحرف، وتأثر مضاف إليه وجره مقدر لحركة العارية. والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل، وهو الإعراب بحسب الوضع. فالمعنى: يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الإعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه. لأن ذلك متأخر عن البناء لا سبب له. ويغني عن هذا القيد في إخراج المصدر الآتي جعل ألف أصلاً للتنثية، لأن نيابة المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل.

قوله: (في الوَضْع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفي هجاء فما زاد فعلى خلاف الأصل، وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فما نقص فقد شابه الحرف في وضعه، واستحق حكمه. وهو البناء، ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف، أو أربعة كلعلَّ أو خمسة كلكن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم، بل هو للفعل المبني أيضاً. ولعدم احتياجه إليه بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الإعراب كما سيأتي، وأيضاً هو أضعف أقسام الكلمة إذ ليس مقصوداً لذاته بل لربط معاني الأفعال بالأسماء، ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على اكتساب حكم الاسم. وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متحلياً بأشرف الحلال، فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته، وسقط من العيون. وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف، فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد. وأما الفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر، لكنه أقرب إليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معناهما. فالشبه الواحد به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر.

قوله: (أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ) أي ثانيهما لين كما أشار إليه بنا؛ أما مع صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب كمع بناء على أنها ثنائية لا أصلها معي، وكقد الاسمية على لغة إعرابها وإن كان الغالب بنائها. فإطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو إسحاق الشاطبي شارح المتن. وهو غير أبي القاسم المقري.

قوله: (فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ الخ) في سببية.

قوله: (شَبَهُهُ لَهُ فِي المَعْنَى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئياً غير مستقل؛ حقه أن

والثاني: ما أشبه حرفاً غير موجود؛ فمثالُ الأول «متى» فإنها مبنية لشبهها الحرف، في المعنى؛ فإنها تستعمل للاستفهام، نحو متى تقوم؟ وللشرط، نحو: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ وفي الحالتين هي مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كإن، ومثالُ الثاني هنا من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني «ليت» وللترجي لعل، ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً.

والثالث: شبههُ له في النِّيابةِ عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو «دَرَاكِ زَيْداً» فَدَرَاكِ: مبنيٌ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمل ولا يعملُ فيه غيرُه كما أن

يؤدى بالحرف زيادة على معناه المستقل. بمعنى أنه خلف الحرف في إفادة ذلك، وقطع عنه النظر لا أنه ملاحظ في نظم الكلام، وقدر اختصاراً كتضمن الظرف معنى في. والتمييز معنى من، فإن هذا التضمن لا يقتضي البناء.

قوله: **(مَعْنًى مِنَ المَعَانِي)** أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين. فإن هذه هي معاني الحروف.

قوله: **(حَرْفاً مُقَدَّراً)** كذا قال أبو حيان، وتابعه جميع الشراح قال السيوطي: وطالما فحصت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن بناء لدن لدلالتها على الملاصقة، والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند. وهذا معنى جزئي حقه الحرف، ولم يضعوه وذكر ابن الصائغ أن ما التعجبية كذلك؛ لأنه لم يوضع للتعجب حرف إلا أن الشبه الوضعي ظاهر فيها، ولا يرد على الأول إن أل العهدية حرف موضوع للإشارة إلى معهود ذهني. لأن الكلام في الإشارة الحسية باليد، ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر، لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى أل.

قوله: **(فِي النِّيَابَةِ عَنِ الفِعْلِ)** هذا هو الشبه الاستعمالي، وهو أن يكون الاسم عاملاً غير معمول كالحرف.

قوله: **(فِي كَوْنِهِ يَعْمَلُ)** أي في الفاعل دائماً، وفي المفعول إن كان متعدياً كمثاله.

قوله: **(وَلاَ يَعْمَلُ فِيهِ غَيْرُهُ)** الأولى أن يقول: ولا يدخل عليه عامل أصلاً أي إذا كان مستعملاً في معناه. وأما قول زهير:

١٢ ـ وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالُ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[١]

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصد لفظه أي دعيت هذه الكلمة، وهي تقال عند طلب النزول للحروب.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ ولسان العرب مادة (نزل) و(اسم).

الحرف كذلك.

واحترز بقوله: «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: «ضرباً زيداً» فإنه نائب منابَ «اضرب» وليس بمبني؛ لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكِ» فإنه وإن كان نائباً عن «أدرِكْ» فليس متأثراً بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنِّف أن المصدَرَ الموضوعَ موضع الفعل، وأسماء الأفعال اشتَرَكَا في النيابة مَنَابَ الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل؛ فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنِّف مبنيٌّ على أن أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب والمسألة خلافية، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

والرابع: شَبَهُ الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: وكَافْتقارٍ أصِّلا وذلك كالأسماء الموصولة، نحو: الذي فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة؛ فأشبهت الحرفَ

قوله: (لاَ مَحَلَّ لَهَا) هو قول الأخفش، وهو الصحيح، وعند سيبويه، والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة، وعند آخرين مرفوعة بالابتداء، أغنى مرفوعها عن الخبر. فإن قلت: ما علة البناء على هذين؟ قلت: يرجع لما في النكت عن ابن جني أنها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الأمر، وحمل الباقي عليه.

قوله: (في الافْتِقَارِ) أي إلى الجملة كما في شرح الكافية فخرج نحو: سبحان، وعند، وكلا وكلتا، مما لزم الإضافة إلى المفرد فإن هذا الافتقار لا يقتضي البناء، ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات أنها بنيت عند حذف المضاف إليه. ونية معناه لافتقارها إليه مع أنه مفرد لأن بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار. والكلام في الأصلي ولم تُبْنَ عند نية لفظه، أو ذكره لأن اللفظ المنويَّ كالثابت، وظهور الإضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء. ولذلك لم تُبْن عند وكل ونحوهما مما لزم الإضافة، أو عوضها وهو التنوين كذا قيل. والأظهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها، أو شبهها الحرف في الجمود حيث تلزم الظرفية، أو شبهها فالافتقار إلى الجملة على إطلاقه. وقوله: اللازم تفسير لقول المتن أصلاً. وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فإن افتقارها إليها عارض لا يلزم في غير تركيبها.

قوله: (كالأَسْمَاءِ المَوْصُولَةِ) وكإذ وإذا وحيث فإنها لا تفارق الإضافة إلى الجملة، إلا إلى عوضها وهو التنوين، ولم تعارض إضافتها شبه الحرف لأن الإضافة للجملة كلا إضافة إذ هي في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكأن المضاف إليه محذوف. ومر في التنوين خلاف الأخفش في إذ.

قوله: (إلى الصِّلَةِ) أي وهي إما جملة، أو ما قام مقامها كالوصف المشتق في أل الموصولة.

في ملازمة الافتقار، فبنيت.

وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

١٨ ـ ومعرب الأسماء ما قد سلما   من شبه الحرف كأرض وسُما

قوله: **(فِي مُلاَزَمَةِ الافْتِقَارِ)** أي لأنه موضوع لربط معاني الأفعال، وشبهها بالأسماء فلا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها فهو مفتقر إليها أبداً.

قوله: **(فِي سِتَّةِ أَبْوَابِ الخ)** وهي متفرقة على وجوه الشبه الأربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعي في أكثرها، وحمل الباقي عليه كما في التسهيل وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة للشبه المعنوي، والموصولات، ونحوها للافتقاري، وأسماء الأفعال للاستعمالي. وزاد في شرح الكافية الشبه الإهمالي أي كون الاسم لا عاملاً، ولا معمولاً كالحروف المهملة ومثله بالأسماء قبل التركيب، ونحوها ومر ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الأصوات إذ لا تعمل، ولا يعمل فيها غيرها أصلاً. وذكر في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجمودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من الوجوه كالحرف. ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مر وبني الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف حين، ووقت. ويمكن إدراج هذين في الاستعمالي كما أدرج ابن هشام فيه الافتقاري، وعدهما نوعاً واحداً في سائر كتبه، وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص ما مر، وهذا كله بناء أصلي. ومثله باب حذام فيما يظهر. وأما العارض فكالمنادى واسم لا، وأسماء الجهات، وقد علمتها، والمركب العددي، وبناؤه لتصمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التأنيث، والعلم المختوم بويه تغليباً لعجزه الذي هو من أسماء الأصوات. وهذا البناء كله واجب، وأما الجائز، فمن أسبابه ما سيأتي في الإضافة من إضافة الاسم المبهم إلى مبني، والظرف إلى الجملة. وعد بعضهم منه الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف، ومثلها عن، وعلى، وقد الاسميات.

قوله: **(وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ الخ)** بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لحصر أفراده كما علمت، والمعرب غير محصور. وما قيل إنه آخر المعرب لأن علته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الإعراب بل شرطه وإنما علته توارد المعاني عليه كما سيأتي، وهو وجودي قال يس والإضافة على معنى من لأن بين المتضايفين عموماً وجهياً ا هـ. ويرد عليه ما مر عن الروداني من أن شرطها إذا كان الثاني جنساً للأول صحة حمله عليه، والحمل لا يصح هنا لاختلافهما إفراداً وجمعاً إلا أن يقال: هذا الاختلاف لا ينظر إليه لعروضه، ولإمكان جعل أل جنسية فتبطل معنى الجمع، وأما جعله من إضافة الصفة للموصوف فيرد بأنها غير قياسية.

يريد أن المعرب خِلافُ المبنيّ، وقد تقدَّم أنَّ المبنيَّ ما أشْبَهَ الحرف، فالمعرب ما لم يُشبه الحرف، وينقسم إلى صحيح. - وهو : ما ليس آخره حرف عِلةٍ كأرضٍ، وإلى معتلّ، - وهو: ما آخره حرف علّة كَسُماً -، وسُماً: لغةٌ في الاسم، وفيه ست لغات: اسم - بضم الهمزة وكسرها، وَسِمٌ بضم السين وكسرها، وَسُماً - بضم السين وكسرها أيضاً.

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمْكَنَ - وهو المنصرف - كزيدٍ وعمرو، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ، فغير المتمكن هو المبني، والمتمكن: هو المعرب، وهو قسمان: متمكن أمْكَنُ، ومتمكن غير أمكن[1].

١٩ - وَفِـعْـلُ أمـرٍ وَمُـضِـيٌ بُـنِـيَـا وَأعْـرَبُـوا مُـضـارِعـاً، إنْ عَـرِيـا

قوله: (ما قد سلما) ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف إذ الشيء لا يشبه نفسه. وإنما صرح بهذا مع انفهامه من تعريف المبني إشارة إلى حصر الاسم فيهما، وإلى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه إلى ظاهر الاعراب ومقدره.

قوله: (مِنْ شبَهِ الحَرْفِ) أي من شبهه الحرف الشبه المعهود وهو المدني بأن لم يعارضه شيء من خواص الأسماء فلا ترد أي ونحوها.

قوله: (خِلاَفُ المَبْنَي) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لأن الخلافين قد يجتمعان كالقيام، والبياض بخلاف الضدين كما هنا. وقوله: والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب.

قوله: (سِتُ لُغَاتِ الخ) واللفظ الثاني بلغتيه يظهر إعرابه على الميم كدم، والثالث مقصور كفتى وهو الذي في المتن، وأوصلها بعضهم إلى ثمانية عشر نظمها بقوله

سِمٌ سَمَـةٌ وَاسْـمٌ سـمـاةٌ كـذا سـمـاً سـمـاءٌ بـتـثـلـيـثٍ لأول كـلـهـا

قوله: (إلى مُتَمَكِن) إن في باب الإسمية بإعرابه، وأمكن أي زائد التمكن بالتنوين، وهو من مكن الثلاثي لأن أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره.

قوله: (وَمضى) إن عطف على أمر، فمجرور لا غيره، وألف بنيا للإطلاق لأن ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وإن عطف على فعل بتقدير مضاف أي، وفعل مضى فهو إما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور، أو مرفوع بإقامته مقامه أو بجعله بمعنى

---

(١) المتمكن غير الأمكن من الأسماء هو الممنوع من الصرف، ولا يُنون، ويُجَرّ بالفتحة لا بالكسرة نحو: «جاءني أفضل منه»، ويصبح متمكناً أمكناً أمكناً، إذا أُضيف، أو صحبته الألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ [التين: ٤].

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تـوكِيـدٍ مُبـاشِرٍ، وَمِـنْ   نـونِ إنـاثٍ: كَـيَـرُعْـنَ مَـنْ فُـتِـنْ

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال، ومذهبُ البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال، والأول

ماض. فألف بنياً للتثنية وهو مصدر مضى فأصله مضويّ، كقعود لقعد أبدلت الواو ياء، وأدغمت، وكسر ما قبلها للمناسبة.

قوله: (وَأَعْرَبُوا) أي العرب أي نطقوا به معرباً أو النحاة أي حكموا بإعرابه.

قوله: (إِن عَرِيا) هو هنا كفرح بمعنى خلا ويأتي كغزا يغزو، وبمعنى نزل كقوله:

١٣ ـ وَإِنِّـي لَـتَـعـرُونـي لِـذِكْـراكِ هَـزَّةٌ[1]

قوله: (نونُ إِنَاثٍ) أولى من نون النسوة لأن هذه لا تشمل غير العاقل، والمراد الموضوعة لذلك. وإن استعملت في الذكور مجازاً كقوله:

١٤ ـ يِمُرُّونَ بـالـدّهْـنَـا خِفَـافاً عِيَـابُـهُـمْ   وَيَـرْجِـعْـنَ مـن دارِيـنَ بُـجْـرَ الـحَـقَـائِـبِ[2]

قوله: (كَيَرُعْنَ) خبر لمحذوف أي وهي كنون يرعن مضارع راعه من باب قال إذا أخافه، والنون فاعله. ومن فتن مفعوله، والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها، أو بالمضاف المحذوف. ولا حاجة لتقدير كقولك، لأنه لا يغني عن إرادة اللفظ كما مر، وأصله يَرْوُعْنَ كيقتلن نقلت حركة الواو إلى الراء، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع العين المسكنة لأجل النون.

قوله: (فَالأَصْلُ فِي الأَفْعَالِ البِنَاءُ) وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أنَّ كلاً منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الإعراب لالتبست. فالمتواردة على الاسم كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة في: ما أَحْسَنَ زَيْداً! وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين، أو عن أولهما فقط، أو عن مصاحبتهما في نحو: لا تعن بالجفا، وتمدح عمراً. ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره كان الإعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كأن يقال في النهي عن كليهما، ومدح عمرو بالجر وعن الأول فقط، ولك مدح عمرو، وعن المصاحبة مادحاً عمراً فكان إعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم، هذا ما اختاره في التسهيل في علة إعرابه، ورد ما عداه لكنه عُورِضَ بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضاً نحو: ما صام زيد،

---

(١) عجز البيت «كما انتفض العصفور بلّله القطرُ»، وهو من الطويل، لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧؛ ولسان العرب مادة (رمث).

(٢) البيت من الطويل لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣؛ ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١؛ ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥؛ وملحق ديوان جرير ١٠٢١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣.

هو الصحيح، ونَقَلَ ضياء الدين بن الْعِلْج[١] في البسيط أنّ بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فرعٌ في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان:

أحدهما: ما اتُّفِقَ على بنائِه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح نحو: ضَرَبَ وانطلقَ ما لم يتصل بهِ واوُ جمعٍ فيُضَمّ، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيُسَكَّن.

واعتكف. يحتمل: ما صام، وما اعتكف وما صام، وقد اعتكف أي معتكفاً وما صام، ولكن اعتكف فلو كانت علة الإعراب توارد المعاني لأعرب هذا أيضاً. وأجيب بأنه نادر. ولك أن تقول: هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الإعراب لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالّة عليها كما سمعته، ولا كذلك المضارع لأنها لا تميز مع وجوده بغير الإعراب كما هو جلي فتدبر. وبعد فالعمدة في هذه الأحكام السماع، وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق.

قوله: **(وَذَهَبَ الكُوفِيّونَ الخ)** أي لتوارد المعاني على كلٍّ فليس أحدهما أولى بالأصالة، ورد بأنه يغني عن إعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر.

قوله: **(ابن العلج)** بكسر العين، والبسيط اسم كتاب له.

قوله: **(أصل في الأفعال)** أي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الأسماء، وهو باطل لما علمت أن سبب إعرابهما توارد المعاني قيل: إنما جمع الأفعال في المواضع الثلاثة نظراً لإفراد المضارع، وليس بشيء لأن القول بأصالة الإعراب، وفرعيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص، بل يعم جميعها فإذا علمت أصالته، أو فرعيته فما أتى منها على أصله لا يسأل عنه، وما خالفه سئل عنه فتدبر.

قوله: **(وهو مبني على الفتح)** لا يسأل عن بنائه لأنه الأصل بل عن كونه لم يسكن على أصل المبني، وذلك لأنه أشبه المعرب، وهو المضارع في وقوعه صفة، وصلة وخبراً وحالاً، وشرطاً، والأصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا يرد الواقع، كذلك هو الجملة لأن الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل، وظاهر إطلاق الشارح أنه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا، ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت، وانطلقْنَا واستبقْنَا، وهو الصحيح ففتح الأول مقدر لمناسبة الواو، وأما فتح نحو: غَزوا وقضوا ففتح بنية، وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف إذ أصله غَزووا وقَضيوا، قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين، وبقي ما قبلها على فتحه. وهكذا كل فعل لامه ألف إذا اتصلت به واو الجماعة. وأما الثاني، فقد فتحه كراهة توالي أربع حركات في الثلاثي وبعض الخماسي

---

(١) عالمٌ نحوي أخذ عن أبي حيان وابن عقيل، ولم أقف له على ترجمة.

والثاني: ما اختُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني، وهو فعل الأمر نحو (اضْرِبْ) وهو مبنيٌّ عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين[١].

كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة، وحمل الرباعي، والسداسي، وبعض الخماسي كتعظمت عليه. وإنما حمل الكثير على القليل لأن فيه دفع المحذور بخلاف عكسه، واعترض بأن نحو شجرة فيه ذلك التوالي، ولم يكرهوه. ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم إذ كل منهما لا غنى عنه. ولوجب في نحو: قلنسوة قلب الواو ياء، والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة، ومن ثم اختار بعضهم أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا بسكون الميم، وفتحها، وحملت التاء ونون النسوة على نا لأن كلاً منهما ضمير رفع متصل متحرك، وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه. وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف لسبق البناء عليها بخلاف نحو: غلامي في الجر فإن كسره لمناسبة الياء لا للإعراب لسبق الإضافة على دخول العامل فتدبر.

قوله: **(وَهُوَ مَبْنِيٌّ عِنْدَ البصْرِيينَ)** أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كأضرب، أو مقدر كرد، واضرب الرجل، أو حذف نون في الأفعال الخمسة، أو حرف علة في المعتل. ومنه: هات وتعال إذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك، ولا يرد أمر الواحد المؤكد، وأمر الإناث حيث يبنيان كمضارعهما على الفتح والسكون لأجل النونين صحيحين كانا، أو معتلَّين لا على ما يجزم به المضارع لإمكان أن يقدر بناؤهما على سكون، أو حذف منعه تلك النون. ولا يقال: المضارع معهما مبني لا معرب لأنه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد، أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر.

فائدة: قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو: إِ، من الوَأْيِ كالوعد لفظاً ومعنى. وأصله أَوْئِى حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو: يوئى لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة. وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام، وقد جمعها المصنف مبيناً كيفية إسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقاً ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال:

إِنِّـي أَقُـولُ لِـمَـنْ تُـرْجَـى شَـفَـاعَـتُـهُ ... قِ الـمُـسْـتَـجِـيـرَ قِـيَـاهُ قُـوهُ قِـي قِـيـن
وإنْ صَـرَفْـت لِـوَالٍ شُـغْـل آخَـر قُـل ... لِ شُـغْـل هَـذا لِـيَـاه لُـوه لِـي لِـيـن

---

(١) انظر «قطر الندى» (ص ٣٥ ـ ٣٦).

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيد أو نون الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة هَلْ تَضْرِبَنَّ والفعلُ معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في

وإنْ وَشَى ثَوْبَ غيري قُلْتُ في ضَجرِ ... شِ الثَّوْبِ وَيْكَ شَياهُ شوه شي شين
وَقُلْ لِقَاتِلِ إنْسَانٍ عَلَى خَطَإ ... دِ مَنْ قَتَلتَ دِياه دوهُ دي دين
وإن همو لم يروا رأيي أقول لَهمْ ... ر الرأيَ ويكَ رَياه روه ري رين
وإن همو لم يَعوا قولي أقولُ لهم ... ع القولَ منى عياه عوهُ عي عين
وإن أمرتَ بوأي للمحب فقُلْ ... إ مَنْ تحب إياهُ إوهُ إي إين
وإن أردتَ الونىٰ وهو الفتورُ فَقُلْ ... نِ يا خليلي نِياهُ نوهُ ني نين
وإن أبىٰ أن يفي بالعهدِ قلتَ لهُ ... ف يا فلانُ فِياهُ فوه في فين
وقل لساكن قلبي أنْ سِواكَ بِهِ ... ج القلبَ منّي جِياهُ جوهُ جي جِينُ

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلاّ رَ فيفتح في جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية إلا ن فلازم لأنه بمعنى تأن، فالهاء في نياه هاء المصدر لا المفعول به وإذا وقع قبل ا ساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها فلا يبقى من الفعل إلا حركة نحو: قل بالخير يا زيد، بكسر اللام قل فعلا أمر من القول، والوأيُ. وبهذا ألغز الدماميني من مجزوّ الرجز:

أَقُولُ يَا أَسْمَاءُ قُو ... لِي ثُمَّ يَا زَيْدُ قُلِ

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل أي جملة النداء، وجملة القول، وجملة الأمر من الوأي، والباقي من هذه حركة اللام من قل كما قال بعضهم:

فِي أَيِّ لَفظ يَا نُحَاةَ المِلَّةْ ... حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الجُمْلَةْ

وقال شيخنا الإمام العطار:

نُحَاةَ العَصْرِ ما حَرْفٌ إذا مَا ... تَحَرَّكَ حَازَ أَجْزَاءَ الكَلامِ
بِهِ التَّحْرِيكُ قَامَ مَقَامَ فعلٍ ... بِهِ استَتَرَ الضَّمِيرُ على الدَّوَامِ

قوله: (**وَمُعْرَبٌ عِنْدَ الكُوفِيينَ**) أي مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها.

قوله: (**هُوَ المُضَارِعُ**) تقدم علة إعرابه فلا تغفل.

قوله: (**وَالفِعْلُ مَبْنِيٌ مَعَهَا**) أي إن اتصلت به وباشرته لفظاً كما مثله، أو تقديراً كقوله:

لا تُهِينَ الفَقِيرَ علَّكَ أنْ تَرْ ... كَعَ يَوماً والدَّهْرُ قَدْ رفَعَهْ

أصله لا تهينَنْ بالنون الخفيفة حذفت للساكنين، وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل

ذلكَ بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو: هل تَضْرِبانِّ، وأصله: هل تضربانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات، فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهةَ توالي الأمثال، فصار «هل تضربانِّ».

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة، نحو: هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون وهل تَضرِبِنَّ يا هند وأصل تضرُبنَّ تضربونَنَّ فحذَفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربُونَّ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك تَضْرِبِنَّ أصلُهُ تضربينَنَّ ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله: وأعربوا مضارعاً إن عريا، من نون توكيد مباشر، فَشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً.

فعُلم أنَّ مذهبه أنَّ الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: هل تضربَنَّ

جزم بلا الناهية، وإنما بني مع النون لمعارضتهما سبب إعرابه. وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله، ولم يبن مع لم وقد والتنفيس، وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة. ولا كذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر إذ بعدها نون الرفع فلم تقوَ كالنون فتدبر.

فإن قلت: البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة، أجيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه، وبني على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلاً في الإعراب، وخَص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر.

قوله: **(هَلْ تَضرِبَانِّ)** بالنُّون الثقيلة إذ لا تقع الخفيفة في فعل الاثنين، ولا جماعة الإناث. وهي مكسُورة لشبهها بنون المثنى في وقوعها بعد ألف كما سيأتي.

قوله: **(لِتَوالي الأَمْثَالِ)** أي الزوائد لأنه هو المستكره فلا يرد النسوة جنن، ويجنن لأن الزائد فيه الأخيرة فقط، ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها. ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب، والجازم.

قوله: **(هَلْ تَضْرِبَنَّ الخ)**؟ بضم الباء في هذا وكسرها في الثاني.

قوله: **(لالتقاء الساكنين)** أي لدفعه إن قلت: هو هنا على حده لكون الأول من الساكنين حرف مد، والثاني مدغماً، وهما في كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزئها فلمَ لم يقبل كما قيل في نحو دابة؟ أجيب بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة إذ الواو والياء كلمة مستقلة، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها لثقله، وإنما اغتفر في فعل الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد.

قوله: **(إلاّ إذا باشَرَتْهُ الخ)** ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمة يبنى مع النون لتركبه معها، وما يرفع بالنون لا يبنى إذ لا تركب مع الفاصل.

يا زَيْدُ فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد، أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهنداتُ يَضْرِبْنَ» والفعل معها مبنيٌ على السكون، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور(١) في شرحِ الإيضاح.

قوله: (مَبْنِيٌ مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ) تقدم علة بنائه. وأما سكونه فلشبهه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزءاً منه، فحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا ما ظهر، وما في الأشموني، وحواشيه لا يخلو عن نظر، وإنما احتاج لحمله على الماضي لأن الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه. لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر.

قوله: (بَلِ الخِلاَفُ موجُودٌ) أي فذهب قوم منهم ابن طلحة(٢)، والسهيلي(٣)، وابن درستويه(٤) إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءاً منه.

قوله: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌ لِلْبِنَا) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله، ومبني لشبه من الحروف، والغرض هنا بيان استحقاقه له، أو من كون الواضع حكيماً يعطي كل شيء ما يستحقه أو تجعل أل للعهد الحضوري أي للبناء الحاضر فيه، والقائم به.

---

(١) ابن عصفور: أبو الحسين علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي، أحد أشهر نحاة العرب في الأندلس توفي سنة (٦٦٩ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢١٠).

(٢) ابن طلحة: أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الإشبيلي، من أئمة اللغة والأدب في الأندلس توفي سنة (٦١٨ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (١/ ١٢١).

(٣) السهيلي: عبد الرحمٰن بن عبد الله من «سهيل» قرب مالقة، عالم في اللغة والأخبار له «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية، و«أمالي السهيلي» في النحو والصرف واللغة والحديث والفقه.
انظر: إنباه الرواة» (٢/ ١٦٢).

(٤) ابن درستويه: أبو محمد عبد الله بن جعفر، عالم فارسي الأصل برع في النحو واللغة وألّف فيهما. توفي سنة (٣٤٧ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٤).

٢١ ـ وكُل حَرْفٍ مُسْتَحِقٌ لِلْبَنا والأصلُ في المبنيّ أنْ يُسَكَّنا
٢٢ ـ ومنهُ ذو فَتْحٍ، وذو كَسْرٍ، وَضَم كأيْنَ أمسِ حَيْثُ، والساكِنُ كَمْ

قوله: (وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيّ) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكناً.

قوله: (أَنْ يُسَكَّنَا) في تأويل مصدر مبني للمفعول لكون الفعل كذلك أي كونه مسكناً فصح كونه وصفاً للكلمة، وإلا فالتسكين وصف الفاعل.

قوله: (وَمِنْهُ الخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل، وأمر غير الواحد، وعن الضم الألف، والواو في نحو: يا زيدان ويا زيدون. وعن الفتح الكسر، والياء في نحو: لا مسلمات ولا مسلمين، لا الألف خلافاً لما في النكت، وأما نحو «لا وِتْرَانِ في ليلةٍ»[1] ففتحه مقدر لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه، وأما نحو: لا أباً لك فهو على قول سيبويه إنه مضاف للكاف، واللام زائدة معرب لا مبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف إنما يبنى على ما ينصب به، وشرط نصبه بالألف كونه مضافاً، وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضاً بناء على لغة قصره، وعلى هذا يخرج قوله

١٥ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أَخاً لَـهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[2]

فتدبر. قال في النكت: وينوب عن الكسر الفتح في سحر عند من يبنيه. ولعله سهو لأن الفتح إنما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك، لأن ما لا ينصرف لا يبنى إلا للنداء، أو لاسم لا. وليس شيء منهما مكسوراً فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلاً كالياء فتدبر.

واعلم أن حرف البناء لا يكون إلا ظاهراً كما مثل وأما حركته فظاهرة، أو مقدرة كضرب وضربت، وكذا السكون كمن وإذا فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلي في الألف كما تمنع الحركة الحركة، لأن ذات الألف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتياً لا من تأثير البناء بخلاف نحو: هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حرك البنية لأنه يقبلها وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء أفاده الأمير.

(١) حديث (لا وِتران في ليلة...) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي، وقال الترمذي حديث حسن، وكلهم عن طلق بن علي.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٧؛ ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩؛ ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين في الحماسة البصرية ٢/٦٠، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٣٤.

الحروف كلها مبنية، إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: «أَخَذْتُ من الدراهم» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أخفُ من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُ إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة كأين وقام وإنَّ، وقد تكون

قوله: **(والسَّاكِنُ كَمْ)** فيه إشارة بلطف إلى كثرة أمثلته.

قوله: **(إِذْ لاَ يَعْتَورُهَا)** أي لا يتعاقب عليها ما تفتقر أي معان تركيبية تفتقر الخ.

قوله: **(لأَنَّهُ أَخَفُّ)** أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني، ولأن الأصل في الإعراب الحركة لأنه أصل الأسماء التي لا جزم فيها فضده يكون بضدها.

قوله: **(وَلاَ يُحَرَّكُ المَبْنِيُّ إِلا لِسَبَبٍ)**.

أعلم أنّ ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عنه لمجيئه على أصل البناء، وهو السكون، ومن الأسماء فيه سؤال واحد: لِمَ بنيَ؟ وما بنيَ على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان: لَمَ حرك؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة: لِم بني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وقد علمت أسباب أصل البناء، وأما التحرك فأسبابه خمسة: التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، أو عرضة للبدء بها كباء الجر، أو لها أصل في الإعراب كقبل، وبعد، أو شابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع فيما مر. هذا ما ذكروه، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً إذ لولا الحركة لتوهم كونهما للإشباع كما ظن الكوفيون انتهى.

فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرك، فإن قيل: كيف تعد حركة الساكنين والإتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه: وليس إتباعاً، ولا تخلصاً من سكونين؟ أجيب: بأن محل ما هنا إذا كانا في كلمة واحدة كأين ومنذ للزوم الحركة، وما في التعريف إذا كانا في كلمتين: كاضرب الرجل، والحمد لله، بكسر الدال لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلاً وهو منتفِ عند فصلهما، أو أن ما هنا إذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء، وما في التعريف إذا لم يصلح غيرها نحو: قل ادعوا فتأمل.

قوله: **(وَقَدْ تَكُونُ الحَرَكَةُ فَتحَةً)** من أسبابها الخفة كأين، ومجاورة الألف كأَيَّان، والفرق بين أداتين كيا لزيد لعمرو، كسرت الثانية على أصل لام الجر، وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به وله، وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالباً في نحو: لِمُوسَى عَبْدٌ. وقد يلتبسان نحو: إِنَّ الزَّيْدَيْنِ لَهُمْ عَبِيدٌ والإتباع ككيف إذ الساكن حاجز غير حصين، ويمكن مثله في أين لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة.

كسرة، كأمسِ وجَيْرِ وقد تكون ضمة، كحيْثُ، وهو اسمٌ، و«مُنْذُ» وهو حرفٌ إذا جررتَ به ،

قوله: (كأين) بني لتضمنه معنى الاستفهام، أو الشرط، ولا يخفى حكمة تعداد الأمثلة.

قوله: (وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر. ولا ترد الكاف، وواو القسم وتاؤه، لأنها لا تلزم عمل الجر إذِ الكاف ترد اسماً كمثل، والواو، والتاء للعطف، والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر، ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه. ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الأمر حملاً على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل، والإشعار بالتأنيث كانت إذ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث، والإتباع كذِهِ وتِهِ. وكونها أصل التخلص من الساكنين كأمس. وإنما كانت أصلاً لأنها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل، وإنما يتخلص من الشيء بضده، ولعدم التباسها بحركة الإعراب إذ لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة.

قوله: (كأمس) شرط بنائه خلوه من أل، والإضافة، والتصغير والتكسير، وأن يراد به معين. وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة، أو اليوم المعهود وإن بعد على ما استظهره الشنواني فيكون كالمحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فإذا اجتمعت هذه الشروط بني على الكسر مطلقاً عند الحجازيين لتضمنه معنى أل إذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم: أمس الدابر لا يعود. وأما تميم فبعضهم يعربه كما لا ينصرف مطلقاً لشبه العلمية. والعدل عن الأمس بأل وعليها قوله:

١٦ ـ لَـقَـدْ رَأَيْـتُ عـجَـبـاً مُـذْ أَمْـسَـا[(١)]

وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه، ويبنيه على الكسر في غيره عملاً بالموجبين. وحكي فيه أيضاً البناء على الكسر منوناً، وإعرابه منصرفاً منطلقاً فهذه خمس لغات كلها في غير الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فمبني إجماعاً كما نقل عن الموضح وإن نوزع في حكاية الإجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحر ظرفاً وإن فقد شرطاً منها أعرب إجماعاً ظرفاً كان أو غيره، لفوات شبه الحرف في عدم الشرط الأخير، ولمعارضته بخواص الأسماء في غيره وأما قوله:

١٧ ـ وَإِنّـي وقَـفْـتُ الـيومَ والأمسَ قَبْلَـهُ   بِـبَـابِـكَ حـتّـى كـادَتِ الـشَّـمْـسُ تَـغْـرُبُ[(٢)]

---

(١) وتمامه «عجائزاً مثل السعالي خَمْسَا»، وهو من الرجز بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٦؛ ولسان العرب مادة (أمس).
والشاهد فيه قوله: «مذ أمسا» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفة، فجُرّت بالفتحة، والألف للإطلاق.

(٢) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ص ٩؛ ولسان العرب مادة (أينَ) و(أمس)؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٣١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩.

وأما السكون فنحو: «كَمْ واضْرِبْ وأَجَلْ»وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون: يكون في الاسم، والفعل، والحرف.

٢٣ ـ والرفع والنصب اجْعَلَنْ إعرَاباً لاسمٍ وَفِعْلٍ، نحْوُ: لَنْ أَهَابا

على رواية كسره فخرج على زيادة أل، أو أنه عطف على توهم أنه قال: وقفت في اليوم، والأمس فيكون معرباً. والفرق بين العدل والتضمين أن الأول يجوز فيه ذكر أل، والثاني يؤدي معناها مع طرحها، وامتناع ذكرها والله أعلم.

قوله: (وَجَيْرِ) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم.

قوله: (وَقَدْ تَكُونُ ضَمةً) من أسبابها الإتباع كمنذ. وأن لا تكون للكلمة حال إعرابها كالغايات. وكونها في الكلمة تقابل الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لتقابلهما تكلماً، وغيبة. والشيء يحمل على مقابله، أو ليتناسبا لفظاً كتناسبهما جمعاً، وإضماراً وكونها تجبر فوات الإعراب لكونها أقوى الحركات كيا زيد في قول كأي الموصولة إذا بنيت. ويمكن جريان هذه في كل مادة، ومشابهة الغايات في الإعراب في بعض الأحوال كأي ويا زيد. أو في عدم الضم حالة الإعراب كيا زيد ولك أن تجعل وجه شبهه بها صيرورته آخراً في النطق مثلها بعد حذف المضاف إليه لأنها إنما سميت غايات لذلك. أو في القطع عن الإضافة كحيث فإن إضافتها إلى الجمل كلا إضافة إذ هي في الحقيقة لمصادرها فكأن المضاف إليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها في الحركة لا في أصل البناء لأنه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر.

قوله: (وَمُنْذُ) هو ومذ حرفا جرٍّ إذا جر ما بعدهما واسمان إذا رفع نحو: ما رأيته منذ، أو مذ يومان فهما إما مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان، أو خبر مقدم والمعنى بيني وبين رؤيته يومان. ولعل علة بنائها حينئذ شبه الحرف في الجمود إذ لا يتصرف فيهما بتثنية، ولا غيرها ويلزمان الرفع.

قوله: (نَحْوَ كَمْ) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رُبَّ التكثيرية لا للشبه الوضعي لفوات شرطه المار.

قوله: (أَجَلْ) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم.

قوله: (لاَ يَكُونُ فِي الفِعْلِ) أي لثقله وإنما دخله ضم الإعراب لعدم لزومه، وتمثيل الكسر بنحو ازمِ. والضمّ بنحو رُدَّ بالإتباع فاسد لأنَّ بناء الأول على الحذف، والثاني على سكون مقدر. وقد علمت ما في ضربوا.

قوله: (والرَّفْعُ الخ) مفعول أول لأجعل، وإعراباً مفعوله الثاني. ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافي الاهتمام بتأكيده لأنه للضرورة، وقد استعمله المصنف كثيراً

٢٤ ـ والاسْمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ كما ... قد خُصِّص الفِعلُ بأن ينجزِمَا
٢٥ ـ فارْفَعْ بضمٍّ وانْصِبَنْ فتحاً وجُرّ ... كسراً كذِكرُ اللَّهِ عَبْدَه يَسُرّ

كقوله: وبه الكاف صلا ونحوه، وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبي لتأويلٍ ما كما سيأتي. قيل: وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الإعراب لفظي ورد بأن الرفع، وأخواته إعراب على كلا المذهبين لأنها أنواعه قطعاً. والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الإعراب، ويعرف حينئذ بأنه الحركات، ونوابها التي يجلبها العامل وعلى أنه معنوي علامته، ويعرف حينئذ بأنه تغيير أواخر الكلم الخ. والرفع على الأول هو نفس الضمة وما ناب عنها، وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك. وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات، ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع، ولا نقل، ولا تخلص من سكونين. وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضماً وفتحاًوكسراً وسكوناً. فالضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها، وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك، وأنواع الإعراب تسمى بالرفع وأخواته[1]. والكوفيون لا يفرقون بين أسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابهما بقوله:

لَقَدْ فتحَ الرحمٰنُ أبْوَابَ فَضْلِهِ ... ومَنَّ بِضَمِّ الشَّملِ فانجبَرَ الكَسْرُ
وَمَن سَكَّنَ القَلْبَ انْتَصَبْتُ لِشُكْرِهِ ... لِجَزْمِي بأنَّ الرَّفعَ قَدْ جَرَّهُ الشُّكْرُ

قوله: **(قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ)** الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر، وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الإعراب، وما مر لكونه علامة فلا تكرار.

قوله: **(فَارْفَعْ بِضَمِّ الخ)** الباء للتّصوير، أو المعنى ارفع معلماً بضم، ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الإعراب لا علامته لأن كونها إعراباً من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل لا ينافي أن خصوص إحداها علامة على وجود مطلق الإعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه، وإن اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع، ورفعه ضمة لا علامة رفعه فإن قيل كان الأولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لأنه لقب البناء كما مر أجيب بأن الخاص بالبناء هو الضم، وأخواته، وبالإعراب الرفع، وأخواته، وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الأمر أنه تسمح في إطلاق الضم على الضمة مع أن الرضي نص على أن الضم، وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الإعراب تسمحاً مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة، وأما عند الإطلاق فلا تنصرف إلا لحركات غير إعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل ا هـ. وعلى هذا فهي أكثر مورداً من ألقاب الإعراب. ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة، وأخواتها فيهما دون الرفعة، وأخواتها فتدبر.

(١) قوله بالرفع وأخواته: أي النصب والجر والجزم.

٢٦ ـ واجزِمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ: جَا أخُو بني نَمِرْ

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو: «زيدٌ يقُومُ وإنَّ زيداً لن يَقُوم»، وأما الجر فيختص بالأسماء، نحو: بزيد، وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو «لم يَضْرِبْ».

والرفعُ يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون وما عدا، ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمة في أخُو والياء عن الكسرة في بني من قوله: «ا أخو بني نَمِرْ»، وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

قوله: **(فَتْحاً وَجَرّاً كَسْراً)** الأقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم، وبتسكين، ولأن المعنى عليه، وكونه سماعياً على الراجح لا يبعد اختصاصه بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره. وقد مر أن المصنفين أجروه كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان. قوله: **(كَذِكْرِ الله)** مبتدأ خبره يسر، وعبده مفعول به إما لذكر، أو ليسر، والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها، والجار والمجرور، خبر لمحذوف أي وأمثلة الثلاثة كذكر الله الخ.

قوله: **(جَا أَخُو)** بقصر جا لأن الهمزتين من كلمتين إذا اتفقتا حركةً جاز حذف إحداهما كما قرىء به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة، وَنَمِر كَحَذِر أبو قبيلة.

قوله: **(أَنواعُ الإِعْرَابِ)** جعله الرفع. وأخواته أنواع الإعراب باعتبار مدلولاتها، وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعلَّمة بها لا ينافي جعلها ألقابه أي أسماءه من حيث ألفاظها. والمراد ألقاب أنواعه لا نفسه فتدبر.

قوله: **(فَيَخْتَصُّ بِالأَسْمَاءِ)** أي لأن المجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر.

قوله: **(يَكُون بالضَّمَّةِ)** أي مصوَّراً بها، أو معلماً بها على ما مرَّ.

قوله: **(كما نابت الواو الخ)** الحاصل، أنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو والألف والنون وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون، وعن الكسرة الفتحة والياء، وعن السكون الحذف. وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الأسماء الستة، والمثنى وجمْعَي المذكر والمؤنث، وما لا ينصرف، والأمثلة الخمسة، والفعل المعتل وهي مراد الشارح بمواضع النيابة. وبدأ المصنف منها بالأسماء لشرفها وقدم منها ما ناب فيه حركة عن حركة. وهو الاسماء الستة. والمثنى، والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة. وهو جمع المؤنث، وما لا ينصرف لأن الأصل في النيابة الحروف، ونيابة الحركات خلاف الأصل لأنها أصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان له وجه لأنه معرب بالأصل في الحالتين. والأول معرب بالفرع في جميع الأحوال والنكات لا تتزاحم وقدم الأسماء الستة لسبق المفرد على غيره.

٢٧ - وارْفَعْ بواوٍ، وانصِبَنَّ بالألِف واجْرُرْ بياءٍ ما من الأسما أَصِفْ

شَرَعَ في بيانِ ما يُعْرَبُ بالنيابة عما سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة، وهي أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهَنٌ، وفُوهُ وذُو مالٍ، فهذه ترفع بالواو نحو: «جاء أبو زيد» وتنصب بالألف نحو: رأيت أباهُ، وتجر بالياء نحو: مررتُ بأبيهِ، والمشهورُ أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: وارفع بواو، إلى آخر البيت والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكره.

٢٨ - مِنْ ذاك ذُو إن صحبةً أبانا والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

قوله: **(وَارْفَعْ بِوَاوٍ)** الأولى تعريفه بالفاء كما في نسخ وبياء بالمد، وما موصولة بأصف حذف عائدها أي أصفه. أي أذكره لك وهي في محل نصب تنازعها الأفعال الثلاثة قبلها فأعمل فيها الأخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة. ولو أعمل غير الأخير لوجب الإبراز فيما بعده كما سيأتي ومن الأسماء بيان لما على الأظهر فهو حال منها، أو من ضميرها على قاعدة البيان، وحذف همزة الأسماء للضرورة لاختلاف حركتي الهمزتين.

قوله: **(وَفُوه)** أضافه وما بَعْدَهُ دون باقيها إشارة إلى أنهما لا يقطعان عن الإضافة أصلاً بخلاف غيرهما.

قوله: **(وَالصَّحِيحُ الخ)** هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين وصححه في التسهيل لأن الحركات هي الأصل فلا يعدل عنها مع إمكانها. لكن قال في شرحه إعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الإعراب. وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف، وإن كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك. كما هي في المثنى، والجمع من بنيتهما. وهذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهباً في إعرابها ساقها في الهمع.

قوله: **(بِحرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ)** أي وأتبع فيها ما قبل الآخر للدلالة على أنه محل الإعراب في غير حالة الإضافة نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَباً فَقَدْ سَرِقَ أَخٌ لَهُ﴾ [يوسف: ٧٦] فأصلها تحريك الواو للإعراب، وما قبلها للإتباع فتسكن الواو في الرفع لثقله، وتقلب ألفاً في النصب لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وياء في الجر لكسر ما قبلها.

قوله: **(مِنْ ذَاكَ)** أي مما أصفه، وهو خبر مقدم، وذو مبتدأ مؤخر، ورفعه مقدر على الواو لا بها لأن شرط إعرابه بالحروف قصد معناه مع إضافته. والمقصود هنا لفظه، وبدأ بذو لتعين إعرابه بالحروف أبداً، وثنى بالفم لتعينه حالة عدم الميم إذا خلا من ياء المتكلم، وأخر الهن لقلته فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوي كجبل، وعند الخليل ذوّ بشد الواو، وأصل

أي: من الأسماء التي تُرفع بالواو، وتُنْصب بالألف، وتُجرُّ بالياء، ذو ـ وفَم، ولكن يشترط في ذو أن تكون بمعنى صاحب، نحو جاءني ذُو مالٍ أي: صاحبُ مالٍ وهو المراد بقوله: إن صُحْبَةً أَبَانا أي: إن أَفْهَمَ صُحبةً واحترز بذلك عن ذو الطائية، فإنها لا تفهم صحبة، بل هي بمعنى الذي، فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّةً، وآخرُها الواو رفعاً، ونصباً، وجراً، نحو: جاءني ذُو قَامَ ورأيتُ ذو قَامَ ومررتُ بذُو قام. ومنه قوله:

[٤] فـإمـا كِـرَامٌ مـوسـرُونَ لـقِـيـتُـهُـمْ   فـحَـسْـبِـي من ذُو عِـنْـدَهُـمْ ما كَـفَـانِـيـاً(١)

فوك عندهما فوه. كضرب، والفراء بضم فائه حذفت لامهما اعتباطاً، وبقيت العين حرف إعراب وتبدل في الثاني مما عند عدم إضافته لتقبل الحركة، والتنوين، وقد تبدل مع الإضافة إجراء لها مجرى عدمها كقوله:

كَـالْـحُـوتِ لاَ يُـلْـهِـيـهِ شَـيْءٌ يَـلْـقَـمُـهْ   يُـصْـبِـحُ ظَـمْـآنَ وَفِـي الـبَـحْـرِ فَـمُـهْ

ومنه في النثر حديث: «لَخَلُوفُ فَم الصَّائِم»(٢) الخ كذا في الأشموني، ونقل الروداني عن المصنف أن للفم أربع مواد كلها أصول على الصحيح هي: ف م و ف م ي و ف م م و ف و ه وعلى هذا فليست الميم بدلاً فتدبر.

قوله: (إِنْ صُحْبَةً) مفعول لمحذوف يفسره أبان المذكور لاشتغاله بضمير مقدر أي أبانها أي أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا في يس أي وتقديم المفعول يفصل بينها، وبين الفعل لفظاً. وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدراً بعدها، أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديراً، وفرق بين التلوّ الرتبي، والتقديري. ولذا أجاز الكسائي: هل زيداً رأيته، دون رأيت، بلا ضمير كما مر فتدبر.

قوله: (والفَمُ) عطف على ذو، وحيث هنا ظرف للمكان الاعتباري، وناصبها متصيِّد من الكلام السابق أي يعرب الفم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الأخفش، بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقتها، وإن لم يسبق وجودها فلا يقتضي أنها الأصل حتى ينافي ما مر. ولا يرد أن الفم بلا ميم هو الفاء وحدها، ولا تعرب أصلاً لأنه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف. أي ودال الفم الخ.

قوله: (بَلْ تَكُونُ مَبْنِيَّةً) أي على سكون الواو عند بعض طيء، وبعضهم يعربها

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم في الدرر ١/ ٢٦٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.
والشاهد فيه قوله «من ذو» حيث بنى «ذو» على السكون، وذلك على لغة طيء، وهي بمعنى «صاحب»، وهذا هو المشهور، وقد تُعرب، وقد روي البيت: «من ذي» بالإعراب.

(٢) حديث (لخلوف فم الصائم...) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

وكذلك يشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه، نحو: هذا فُوهُ ورأيتُ فاهُ، ونظرتُ إلى فيه، وإليه أشار بقوله: «والفَمُ حيثُ المِيمُ مِنهُ بانا»، أي: انفصلت منه الميم، أي زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات، نحو: «هَذَا فَمٌ، ورأيتُ فماً، ونظرتُ إلى فَمٍ».

٢٩ ـ أبٌ، أخٌ، حَمٌ ـ كذاك ـ، وَهَنُ والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ

بالحروف حملاً على ذي بمعنى صاحب فلو قال: ذوان أعرب كما في الكافية، والعمدة لشملها على لغة إعرابها.

قوله: (**وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ**) أي على روايته بالواو، وهي المشهورة وروي بالياء على لغة إعرابه، ولا شاهد فيه حينئذ. وكرام خبر مبتدأ مقدر أي فالناس إما كرام الخ. ولقيتهم صفته وحسبي إما مبتدأ أو ما كفاني خبره أو العكس وهو أظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبي أو بكفاني. والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم، أي أشبعني، هو حسبي لا أطلب زيادة عليه.

قوله: (**فَإِنْ لَمْ تَزَلْ الخ**) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة إعرابه على الميم مخففة كدم، أو مشددة كعم، أو إعرابه مقصور كفتى، أو منقوصاً كقاضٍ مثلث الفاء فيهن، والثالثة عشر اتباع فائه لميمه في الحركة، وفصحاهن كدم. وحكى الدماميني: فوه وفاه وفيه بإعرابه على الهاء منوّنة وجمع الثلاثة أفواه فجملة لغاته التي تعربه بالحركات ستة عشر.

قوله: (**أَبٌ**) مبتدأ، وهو معرفة بقصد لفظه، وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف، وكذاك خبر كالمذكور من ذوو الفم في الحكم، وهي إما معطوف على أب، أو مبتدأ حذف خبره أي كذاك فيكون من عطف الجمل. ووزن هذه الأربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولامها واو، ولا تحذف إلا مع قطعها عن الإضافة.

قوله: (**والنَّقْصُ**) مراده به حذف اللام، والإعراب على العين لا النقص للتعارف في قاض.

قوله: (**يَنْدُرُ**) أي النقص.

قوله: (**وَقَصْرُهَا**) أي إعرابها كفتى فتقلب لامها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر. وأفرد الضمير هنا، وجمعه فيما بعد إشارة لجواز الأمرين، وإن كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا. وقوله: من نقصهن متعلق بأشهر، وقدمه عليه لأنه يجيز تقديم من على أفعل مطلقاً ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله:

٣٠ ـ وَفِي أبٍ وَتَالِيهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أن أباً، وأخاً، وَحَماً يجري مجرى ذُو، وفم اللذين سبق ذكرهما، فتُرْفَعُ بالواو، وتُنْصب بالألف، وتجر بالياء، نحو: هذا أبوه وأخُوهُ وحَمْوها ورأيت أباه وأخاه وحَمَاها ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما هَنُ فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرفُ علةٍ، نحو: هذا هَنُ زَيْدٍ ورأيتُ هَنَ زَيْدٍ، ومررت بِهَنِ زَيْدٍ وإليه أشار بقوله: والنقصُ في هذا الأخير أحْسَنُ أي: النقصُ في هَنِ أَحسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جداً، نحو: «هذا هَنُوهُ، ورأيت هَنَاهُ ونظرت إلى هَنيه»، وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوجٌ

---

١٨ ـ إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ[(١)]

لأنه ضرورة ومقتضاه أن النقص شهير في كلها، وهو كذلك وأما ندرته في أب وتالييه فنسبية على أنه لا تنافي بين الشهرة والندرة فتدبر.

قوله: **(وَحَمُوهَا)** فيه جرى على اختصاص الحم بأقارب الزوج أباً كان أو غيره فلا يضاف إلا للمؤنث، وقيل: يطلق على أقاربهما معاً فيضاف للزوج أيضاً.

قوله: **(هذا هَنُ زَيْدٍ)**، أي شيئه لأنه كناية عن أسماء الأجناس مطلقاً، وقيل عما يستقبح ذكره، وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح أنه يكنى به عن اسم الإنسان أيضاً تقول جاء هن وفي الأنثى هنة.

قوله: **(مَنْ تَعَزَّى الخ)** ساقط في نسخ وقوله: تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بأن يقول: يا لفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي انتسبت إليه، ولا تكنوا أي لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه.

قوله: **(مَحْجُوجٌ)** أي مقام عليه الحجة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٨٣٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٩.

والشاهد فيه: تقديم الجار والمجرور، وهو قوله: «من تلك» على أفعل التفضيل، وهو قوله: «أملح» في غير الاستفهام. وهذا شاذٌ.

اللغة: «الظعينة» أصله الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً: راكبة، أو غير راكبة.

بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفِظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أبٍ وتاليه يندر، إلى آخر البيت». إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتاليه ـ وهما «أخ، وحَمُ» فإحدى اللغتين النقصُ، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: «هذا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا ورأيْتُ أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَها ومررتُ بأَبِهِ وأخه وحَمِها». وعليه قوله:

[٥] بـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَـديٌّ فـي الـكَـرَمْ   وَمَــنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ[1]

وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه، ولهذا قال: «وفي أب وتاليه يندر»، أي: يندر النقص.

واللغة الأخرى في أب وتاليه أن يكون بالألف: رفعاً، ونصباً، وجراً، نحو: هذا أباهُ وأَخَاهُ وحَمَاها، ورأيتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وَحَمَاها، ومررت بأباه وأخاه وحماها، وعليه قول الشاعر:

قوله: **(بِأَبِه اقْتَدَى عَدِيٌّ الخ)** هو عديّ بن حاتم الطائي صحابي، وقوله: فما ظلم، إما منزل منزلة اللام فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لأنه لم يشابه أجنبياً، أو مفعوله محذوف أي ما ظلم أحداً في تلك الصفة لكونها صفة أبيه، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته، أو أمه باتهامه فيه إذا لم يشابهه.

قوله: **(بالألِفِ مُطْلَقاً)** هي لغة بني الحارث وخثعم وزبيد وغيرهم. وعليها حديث «مَا صَنَعَ أَبَا جَهْلٍ»[2]، وقول أبي حنيفة: لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس.

قوله: **(إنّ أَبَاها الخ)** ساقط في غالب النسخ، والشاهد في الثالث صراحة، وكذا في الأولين بقرينته إذ يبعد التلفيق بين لغتين.

وقوله: **(غاياتاها)** مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الألف، والضمير للمجد وأنثه باعتبار أنه صفة، أو رتبة. والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو غاية المجد في النسب، وغايته في الحسب أو الألف للإشباع لا للتثنية.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٢؛ والدرر ١/١٠٦.
والشاهد فيه قوله «بأبه»، و«يشابه أبه» حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجرّ الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وذلك على لغة من لغات العرب. والأشهر الجر بالياء، والنصب بالألف.

(٢) حديث (ما صنع أبا جهل. . .) رواه البخاري ومسلم وإنما بلفظ (من ينظر ما صنع أبو جهل) وبهذا اللفظ رواه أحمد من عدة طرق. ولكن قد ذكر البخاري في باب غزوة بدر قال أنس: أأنت أبا جهل.
قال ابن حجر: وقد وجهت هذه الرواية بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة انظر: (فتح الباري ج ٧/ كتاب المغازي).

[٦] إنَّ أَبَـاهَـا وأبـا أَبَـاهَـا قَـدْ بَـلَـغَـا فـي الـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا[١]

فعلامة الرفع والنصب والجرِّ حركةٌ مقدرةٌ على الألف كما تُقَرَّرُ في المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص.

وحاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ في أب، وأخ، وحم، ثلاثَ لُغاتٍ: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في هَنٍ لغتين، إحداهما النقص، وهو الأشهرُ والثانيةِ الإتمام، وهو قليل.

٣١ ـ وَشَـرْطُ ذَا الإعْـرَابِ: أَنْ يُـضَـفْـنَ لاَ لِـلْـيَـا كـجـا أَخُـو أَبِـيـكَ ذَا اعْـتِـلاَ

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة، واحترز بذلك من أن ألا تضاف، فإنها حينئذ تعرب بالحركات

قوله: **(وَشَرْطُ ذا الإِعْرابِ)** أي بالحروف لأن الكلام فيه، وبدليل المثال لا القصر وإن كان هو أقرب مذكور.

قوله: **(لاَ لِلْيَا)** عطف على محذوف أي يضفن لأي اسم ظاهر، أو مضمر معرفة أو نكرة لا لليا، وقد مثل للجميع، ولم يقيدها بياء المتكلم لأن ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الإضافة.

قوله: **(إذا اعْتَلا)** حال من المضاف، وهو أخو لا من المضاف إليه لعدم شرطه الآتي في قوله:

وَلاَ تُـجِـزْ حَـالاً مِـنَ الـمُـضَـافِ لَـهُ

الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقف.

قوله: **(مُضَافَة)** أي لفظاً كما مثل أو نية كقول العجاج:

١٩ ـ خَـالَـطَ مِـنْ سَـلْـمَـى خَـيَـاشِـيـمَ وَفَـا[٢]

أي خياشيمها وفاها فحذف المضاف إليه، ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالألف.

قوله: **(مِنْ أَنْ لاَ تُضَافَ)** أي ما عدا ذو وفوك للزومهما الإضافة كما مر.

---

(١) من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي نجيم في شرح شواهد المغني ١/ ١٢٧؛ أو له ولرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٨.

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «أبا أباها» حيث ألزم قوله «أبا» وهو من الأسماء الستة الألف في حالة الجر على لغة، والأشهر القول «أبا أبيها». وثانيهما قوله: «وقد بلغا في المجد غايتاها»، حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب، على لغة، والأشهر النصب بالياء.

(٢) الرجز للعجّاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤.

والشاهد فيه أنَّ الشاعر أفرد «وفَا» عن الإضافة في حال النصب.

الظاهرة، نحو: «هذا أبٌ ورأيتُ أباً ومررت بأبٍ».

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو: «هَذا أبو زَيْدٍ وأخُوهُ وَحَمُوهُ» فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقدَّرَة، نحو: «هذا أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي» ولم تعرب بهذه الحروف، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

الثالث: أن تكون مُكَبَّرة واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرة، فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيُّ زَيْدٍ وذُوَيِّ مالٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ ومررتُ بأُبَيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ».

الرابع: أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاةً، فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة نحو: «هؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ ورأيت آباءَهُمْ ومررتُ بآبائِهِمْ»، وإن كانت مثناة أعرِبَتْ إعراب المثنى، بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، نحو: «هذان أبَوا زيدٍ ورأيت أبَوَيْهِ ومررتُ بأبَوَيهِ».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين، وثم أشار إليهما، بقوله: وشرطُ ذا الإعراب أن يُضفن لا، لليا، أي: إن شرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضافَ إلى غير ياء المتكلم، فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها، وأنه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله: يُضَفْنَ راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة، فكأنه قال: وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلم.

واعلم أن (ذُو) لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مُضْمَر، بل إلى اسم جنس ظاهر

قوله: (**مَجْمُوعَةً**) أي جمع تكسير، أما جمع السلامة لمذكر فتعرف إعرابه كالتثنية، وكذا المؤنث بأن يراد بها ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات، وهو مسموع فيما عدا فوك، وقيل فيه أيضاً.

قوله: (**وَلاَ تُضَافُ إِلَى مُضْمَر**) أي وإن رجع إلى اسم جنس، وشذ نحو: إنما يعرف الفضل من الناس ذووه.

قوله: (**إِلَى اسْم جِنْسٍ**) المراد به ما وضع لمعنًى كلِّي، ولو معرفاً بأل قال في النكت: وإضافتها للعلم قليلة نَحو: «أنا الله ذو بكة» بالموحدة لغة في مكة أي أنا صاحبها، وإلى جملة شاذة كقولهم اذْهَبْ بِذي تَسْلَمْ أي بطريق ذي سلامة. وقوله غير صفة أي نحوية، وهي المشتق فلا يقال ذو فاضل وإن كانت جميع المشتقات أسماء أجناس، أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف إليها، وإنما اختصت بذلك لأنها واصلة للوصف بما بعدها، والضمير والعلم لا يوصف بهما. والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق إلا اسم الجنس.

غير صفة نحو: جاءني ذُو مالٍ فلا يجوز جاءني ذُو قائم.

٣٢ ـ بـالألـفِ ارْفَـعِ الـمُـثَـنّـى وكِـلا إذا بِـمُـضْـمَـرٍ مُـضَـافـاً وُصِـلا

٣٣ ـ كِـلْـتَـا كَـذَاكَ اثْـنـان واثْـنَـتَـان كَـابْـنَـيْـنِ وابْـنَـتَـيْـنِ يـجـريـانِ

٣٤ ـ وَتَـخْلُفُ الْيَا في جميعها الألِفْ جـراً ونـصـبـاً بـعـد فـتـحٍ قـد أُلِـفْ

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ، أن مما تَنوب فيه الحروف عن الحَركات الأسماء الستة، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى، وهو مما يعرب بالحروف.

قوله: **(إذا بِمُضْمَرٍ الخ)** الجار متعلق بوصل محذوفاً يفسره المذكور، ومضافاً حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لأن وصل المضمر به ليس إلا بالإضافة فألفه للإطلاق لا للتثنية، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله أي إذا وصل كلا بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر فارفعه الخ، أو هي ظرف لا رفع مجرد عن الشرط.

قوله: **(كِلْتَا كَذَاكَ)** مبتدأ وخبره، واثنان واثنتان مبتدأ خبره يجريان، وكابنين حال من فاعله، أو صفة لمصدر محذوف أي يجريان جرياً كجري ابنين، وإعراب هذه الألفاظ مقدر على الألف والياء لا بهما لما مر في ذوو الظاهر أنه لا يقدر على النون لأنها في الأصل بمنزلة التنوين فليست محل إعراب، وإن صارت الآن آخر اللفظ المقصود. وكذا يقال في قوله الآتي: عشرون والأهلون الخ هذا، والأظْهَر أنه يجري فيهما المذاهب الآتية في إعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما. ومن جملتها إعرابهما بالحروف كأصلهما فتدبر.

قوله: **(وَتَخْلُفُ الْيَا)** بالقصر، والمراد، أنها تقوم مقام الألف في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بها، وهو الرفع، والمراد الخلف، ولو تقديراً ليدخل نحو: لبيك مما لم يستعمل بالألف، وجرّاً ونصباً ظرفان بتقدير مضاف أي وقت جر الخ كما في: آتيكَ طُلوعَ الشَّمْسِ، لا حالان لأن مجيء المصدر حالاً سماعيٌّ.

قوله: **(قَدْ أَلِفَ)** كالتعليل لبقاء الفتح أي إنما بقي مع الياء لسبق ألفته مع الألف وقيل ليشعر من حيث لزومه للألف بأن الياء خلف عنها إذ الرفع أول أحواله، وإنما لم يبق الضم قبل ياء الجمع بثقله فخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثنى، ولم يعكس لأن مقتضى الفتح إنما وجد في المثنى.

قوله: **(وَحْدَهُ لَفْظُ الخ)** الأولى اسم لأنه جنس قريب، وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد كسكران ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو، والمراد دالٌ عليهما في الحالة الراهنة إذ اسم الفاعل حقيقة في الحال فخرج المثنى المسمى به علماً كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتي الحداد فإنه ملحق بالمثنى في إعرابه لا مثنى حقيقة على أنه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لأن الفعل في التعاريف منسلخ عن الزمان فإن قلت: يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع أنه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لا ملحق به. قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين، ونحوه فإنه بوضع جديد، وقد انسلخ عن وضعه الأصلي بالكلية فتدبر.

وَحَدُّهُ: «لفظ دالٌ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه»، فيدخلُ في قولنا: «لفظ دال على اثنين المثنى» نحو: «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو: «شَفْع» وخرج بقولنا: «بزيادة» نحو «شفع» وخرج بقولنا: صالح للتجريد نحو: اثنان فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه فلا تقول: اثنٌ وخرج بقولنا: وعطف مثله عليه ما صلحَ للتجريد وعطف غيره عليه، كالقمرين، فإنه صالح للتجريد، فتقول: قمر، ولكن يعطف عليه مغايره لا

قوله: (**وَعُطِفَ مِثْلُهُ**) أي، وصالح لعطف مثله بعد التجريد لأن المعطوف هو المفرد لا المثنى، والمراد أن المعنى يصح مع العطف، وإن امتنع العدول عن التثنية إليه إلا لنكتة كقصد التكثير في: أعطيتك مائة ومائة، وكفصل ظاهر في نحو: رجل قصير ورجل طويل، أو مقدر كقول الحجاج: محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخي والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو لأن لغيرها معاني تفوت بفواته كالترتيب في الفاء.

قوله: (**فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا الخ**) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنساً فنحو: سكران خارج عنه لا به، وهو وإن كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر.

قوله: (**نَحْوَ شَفْعَ**) أي وزوج، وإنما دخل فيما ذكر لأن المراد بالاثنين ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين، أو جمعين كجملين، أو اسمي جمعين كركبين فأخرجا بقيد الزيادة لأنهما ليسا من المثنى، ولا من الملحق به، وبمعناهما زكى بالزاي كفتى وضده خسى بمعجمة فسين مهملة قال الكميت:

٢٠ ـ مَكَارِمُ لاَ تُحصَى إِذَا نَحْنُ لَمْ نَقُلْ ... زَكَـى وَخَسَـى فِيـمَـا نَـعُـدُّ خُـلاَلَـهـا[١]

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم إحصائها.

قوله: (**اثْنَانِ الخ**) مثلها اثنتان، وكلتا إذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحق بالمثنى لا مثناة حقيقة، وكذا كلا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لأنَّ ألفها بدل عن أصل واو أو ياء، وأما كلتا فألفها زائدة، وتاؤها بدل عن اللام. وقيل بالعكس.

قوله: (**وَعُطِفَ غَيْرُهُ**) أي مغايره في الوزن كما في قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلاَمَ بِأَحَبِّ العُمَرَيْنِ إِلَيْكَ»[٢] أي عمر بن الخطاب، وأبي جهل عمرو بن هشام فَغَلَّبَ مَنْ له السعادة، أو

---

(١) البيت للكميت.

(٢) حديث «اللهم أعزّ الإسلام. . .» أصله في الترمذي وقال عنه: حسن، ورواه الطبراني في الكبير والأوسط بغير هذا اللفظ.

قال في كشف الخفا (١/ ٨٤): قال في التمييز: وأما ما يدور على الألسنة قولهم: اللهم أيد أو أعز الإسلام بأحد العمرين فلا أعلم له أصلاً. اهـ.

ونقل النجم عن السيوطي أنه قال: وقد اشتهر الآن على الألسنة بلفظ بأحب العمرين، ولا أصل له من طرق الحديث بعد الفحص البالغ. اهـ. يعني بهذا اللفظ، وإلاَّ فمعناه ثابت كما علم مما تقدم اهـ. كشف الخفاء.

مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: القمرين[١].

وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا». إلى أنَّ المثنى يُرْفَع بالألف،

في الحروف كمثال الشارح، وكالأبوين للأب والأم فكل ذلك تغليب، وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لأن شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه.

وقولهم: القلم أحد اللسانين شاذٌ وكذا المشترك باعتبار معنييه كقرءان للحيض والطهر لئلا يلتبس بفردي أحد المعنيين، وإنما ثني العلم المشترك كالزيدين لتأوله بالمسلمين يزيد، ولعدم التباسه إذ لبس تحته أفراد، وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه مع أمن اللبس كعندي عينان منقودة ومورودة. ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة، . وقمر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد أن تغليب التثنية سماعي، ولا يقال إنه مجاز لا حجر فيه لأن كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد، وإنما كان مجازاً لأن هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظاً ومعنًى عند الجمهور فاستعمالها في المشركين لفظاً فقط مجاز كذا في حواشي التخليص نقلاً عن يس وغيره. والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر، ولا المجاورة كما قيل لأن ذلك إنما هو في فرديه قبل التثنية فيتجوَّز بلفظ القمر مثلاً إلى الشمس حتى يشتركا لفظاً لعلاقة المجاورة في الذكر أو الذهن، ثم يثنى فيدل على فردين: حقيقي ومجازي كالمكررين بالعطف هذا في لفظ التثنية والجمع. أما نحو: ﴿وَلله يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوَات وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] حيث استعملت من في غير العاقل لاختلاطه به وتغليبه عليه. فالظاهر أنه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لأنها لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له. بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التي هي كتعداد أفراد حقيقية ومجازية، ومن يمنع جمعهما له أن يجعلها من عموم المجاز كأن يراد منها مطلق ذات فتعمهما هذا تحقيق المقام.

قوله: **(وَهُوَ)** أي المذكور من الشَّمس والقمر والمقصود الخ.

قوله: **(بِزِيَادَةٍ)** كاثنين واثنتين وكلتا وقوله: أو شبهها ككلا فإن ألفها أصلية كما مر. وخرج ما دل عليهما بجوهره كشفع كما مر.

فائدة: شروط التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله.

شَرْطُ الْمُثَنَّى أَنْ يَكُونَ مُعْرَبَا ... وَمُفْرَداً مُنَكَّراً مَا رُكِّبَا
مُوافِقاً فِي اللَّفْظِ والمَعْنَى لَهُ ... مُمَاثِلٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

فلا يثنى المبني على الأصح، ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة، وإنما تغيرا بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل إعرابهما، وهذا مراد من قال إنهما ملحقان بالمثنى في إعرابه. ونحو: يا زيدان، بناؤه وارد على التثنية، ونحو: منان ومنين زيادته للحكاية تحذف

---

(١) يعرف هذا عند جمهور العلماء بالتغليب كقولهم: القمران: للشمس والقمر، والأبوان: للأب والأم.

وكذلك شبه المثنى، وهو: كل ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى، وأشار إليه المصنِّف بقوله: «وكلا» فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو ملحق بالمثنى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى، لأنها لا يصدُقُ عليها حد المثنى، ولكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ، نحو: «جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت

وصلاً لا للتثنية، ولا غير المفرد من المثنى وجمعي التصحيح، والجمع المتناهي، وإنما يثنى غير المتناهي، واسم الجنس، واسم الجمع لأن لها نظيراً في الآحاد، وكذا يشترط في كل جمع ولا العلم إلا بعد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به، ثم يعوض عن العلمية بأل، أو النداء لأنه يدل على التشخص والتثنية على الشيوع، والتعدد فيتنافيان. ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كنايات الأعلام كفلان لعدم قبولها التنكير، ولا المركب كما سيبين في الجمع، ولا ما اختلف لفظُه أو معناه كما مر، ولا ما ليس له مماثل أو ثانٍ في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لأن ما لا ثاني له لم يوافق شيئاً في معناه، ولا ما استغني عن تثنيته بغيره. كما استغني بتثنية جزء وسي عن بعض وسواء وبكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء وبستة وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة. وأما قوله:

٢١ ـ فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَجْعَلِ الحُبَّ بينَنَا سَواءَيْنِ فاجْعَلْ لي عَلى حُبِّها جَلْدَا[(١)]

فشاذٌّ[(٢)].

قوله: **(كَانَا بالألِفِ)** أي ويقدر الإعراب عليها كالمقصور، وذلك لأنهما حظاً من الإفراد والتثنية لأن لفظهما مفرد، ومعناهما مثنى فأعربا كالمفرد تارة، وكالمثنى أخرى ولما كان إعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطي الأصل للأصل، والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقاً، وبعضهم كالمقصور مطلقاً. ومنه قوله:

٢٢ ـ نِعمَ الفَتَى عَمَدَتْ إلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلانَا[(٣)]

فائدة: الأكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصاً في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ [الكهف:٣٣] وأما ضمير خلالهما فيحتمل رجوعه للجنتين، وإن كان مضافاً إليه كما يرجع مع كل للمضاف إليه وقد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا:

٢٣ ـ كلاهُما حينَ جدّ الجَريُ بينَهما قد أقلَعا وكِلا أنفيهما رابي[(٤)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص ٩٤؛ ولسان العرب مادة (سوا)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٤١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٩.

(٢) قوله فشاذٌّ: لأن العرب تستغني عن تثنية «سواء» بتثنية «سِيّ»، أي بـ «سِيّان».

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٣.

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٤/ ٢٩٩؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو للفرزدق، أو لجرير في لسان العرب مادة (سكف)؛ ومغني اللبيب ص ٢٠٤.

بكليهما، وجاءتني كلتاهما، ورأيت كلتيهما، ومررت بكلتيهما»، فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً، نحو: جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين، فلهذا قال المصنف: «وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلا»(١).

ثم بين أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين، فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنى، كما تَقدّم وابنان وابنتان مثنى حقيقة.

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: أن الياء، تخلف الألِفَ في المثنى والملحق به في حالتي الجرِّ والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، نحو: «رأيت الزيدين كليهما، ومررت بالزيدين كليهما» واحترز بذلك عن ياء الجمع، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: «مررتُ بالزَّيْدِينَ» وسيأتي ذلك.

وحاصلُ ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف، وينصب ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح أنَّ الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً.

فثنّى أقلعا أي تركا الجري مراعاة للمعنى، وراعى اللفظ في رابي بمعنى منتفخ من التعب قال في المغني: وقد سئلت قديماً عن قولك: زيد وعمر وكلاهما قائم، أو قائمان أيهما الصواب؟ فكتبت: إن قدر كلاهما توكيداً فقائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو، أو مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد. وعلى هذا، فإذا قيل إنّ زيداً وعمراً فإن قيل كليهما قيل قائمان، أو كلاهما فالوجهان اهـ قال الدماميني: ويتعين الإفراد مراعاة للفظ في قوله:

٢٤ ـ كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذا مِتْنا أَشَدُّ تَغَانِيا(٣)

وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا إلى ثالث. اهـ.

قوله: **(والصحيح الخ)** هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة، ولم يوافقهم الناظم هنا لأنه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: **(بالألِفِ مُطْلَقاً)** أي ويعربه كالمقصور مع كسر النون أبداً وبعض هؤلاء يعربه على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلاً، وخرج على الأول قراءة: ﴿إِنَّ هذان لَسَاحِرانِ﴾ [طه: ٦٣] بشد إنَّ، وحقه هذين كقراءة الأكثر لأنه اسم أن بصورة التثنية فيبنى على ما يشاكل إعرابها كما مر، وقيل اسم أن ضمير الشأن

---

(١) كلا وكلتا: اسمان مفردان لفظاً، مثنيان معنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين (انظر: مغني اللبيب ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني ١٣/ ١٢٧؛ ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٣؛ وللمغيرة بن جبناء التيميّ في الدرر ٥/ ٢٤؛ ولسان العرب مادة (غنا)؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٠٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب[1] من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً: رفعاً، ونصباً وجراً، فيقول: «جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما».

٣٥ ـ وارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ، ومُذْنِبِ»

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماءُ الستة، والثاني المثنى، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسمَ الثالثَ، وهو جمع المذكرِ السالم، وما حُمِل

محذوفاً، وجملة هذان الخ خبرها، واللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لا على ساحران لأن لها الصَّدر فلا تدخل إلا على المقدم من المبتدأ وخبره. وحذف المبتدأ لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع، وقيل: إن بمعنى نعم وما بعدها جملة مستقلة كما حكي أن ابن الزبير قال له رجل: إن ناقتي قد نقبت فقال أرحها قال: وأعطشها الطريق، فقال: اسقها. قال: ما جئتك مستطباً، بل مستمنحاً لعن الله ناقة حملتني إليك. قال ابن الزبير: إن وراكبها، أي، نعم لعنها الله وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغني وحواشيه.

قوله: **(وَبِيَا اجْرُرْ)** بقصر يا بلا تنوين للضرورة. وهو متعلق باجرر، وحذف مثله من انصب لدلالته عليه، ولم يتنازعا لتأخرهما عنه فلا يتوجه العامل الثاني إليه على الأصح عند الناظم للفصل بينهما بالأول، وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا إعمال الثاني إذ لو كان الأول لَوَجَبَ الضمير في الثاني، وإن كان فضلة كما سيبين.

قوله: **(سَالِمَ جَمْعِ الخ)** تنازعه ارفع واجرر وانصب فأعمل الأخير لقربه، وحذف ضمير الأولين لكونه فضلة، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الأول، وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحاً فيكون مذنب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز إلا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر.

قوله: **(في هٰذا البيتِ)** أي وما بعده.

قوله: **(السَّالِمُ)** الأَوْلى جرُّه صفة للمذكر لأن المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير، وأما تغييره في قاضون ومصطفون فللإعلال. ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحده.

قوله: **(جَامَدٌ)** هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف، والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات.

---

(١) هذه لغة بعض قبائل من العرب ككنانة وبني الحارث، وبطون من ربيعة، وعليه خرج قوله تعالى ﴿إنّ هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣].

عليه، وإعرابه: بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

وأشار بقوله: عامرٍ ومذْنبٍ إلى ما يُجمع هذا الجمع، وهو قسمان: جامد، وصفة، فَيُشْتَرَطُ في الجامد: أن يكون علماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في رجل رَجُلونَ، نعم إذا صُغِّر جاز نحو: رجيل، ورُجيلون لأنه وصف وإن كان علماً لغير مذكر لم يجمع بهما، فلا يقال: في زينب

قوله: (فَيُشْتَرَطُ فِي الجَامِدِ) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما تزاد في الصفة أيضاً كما في الروداني.

قوله: (عَلَماً) أي شخصياً أما الجنسي فلا يجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون لأنه في الأصل وصف أفعل تفضيل فإن قلت: كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عن الجمع كما مر في التثنية؟ قلت: اشتراطها لا لذاتها وهو التشخيص حتى تنافي الجمع، بل لتحصيل الوصفية تأويلاً وذلك دلالة الواو على الجمعية إنما هي بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنًى وصحةً وإعلالاً وهو الوصف المشتق، وحمل عليه العلم لأنه وصف تأويلاً لتأوله بالمسمى دون باقي الأسماء، ولا حاجة لما يقال: العلمية شرط للإقدام، وعدمها للتحقق، أو هي شرط معد أي مهيىء لقبول الجمعية، والمعد لا يجامع المشروط وإن توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي، وتسميته شرطاً لمشابهته له في التوقف عليه.

قوله: (لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون في زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات في زيد وعمر ولمؤنثين. واختص بالمذكور العقلاء لشرفهم كما أن الصحة أشرف من التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع في أسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال: رحيمون قياساً على نحو: فنعم الماهدون لعدم الإذن. وحينئذ، فلا يرد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع؟ لأن كلامنا في الجمع القياسي.

قوله: (خَالِياً مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ) أي لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة وإلا جمعاً قياساً إذا سمي بهما، وما سيأتي من عدهما في الملحقات عند عدم التسمية. ا هـ صبَّان وأوجب المبرد جمع ذلك بالألف والتاء، ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة، وتقلب الممدودة واواً فيقال: حبلون، وصحراوون، عند التسمية.

قوله: (وَمِنَ التَّرْكِيبِ) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع، بل، وللتثنية أيضاً كما مر.

قوله: (إِنْ صَغُرَ جَازَ) أي لأن يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه، وكذا نحو بصري وكوفي لتأوله بالمنسوب لكذا.

قوله: (فَكَذَلِكَ لاَ يُجْمَعُ) أي لأن حذف التاء كالألف المقصورة يلبس بالمجرد، وفتح ما قبل الألف دافع لذلك. ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء فليحرر، ولو بقيت

زينبون، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل، فلا يقال في لاحق ـ اسم فرس ـ لاحقون، وإن كان فيه تاء التأنيث، فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في طَلْحَة طلحون، وأجاز ذلك الكوفيون[١]، وكذلك إذا كان مركباً، فلا يقال في «سيبويه» سيبويهون، وأجازه بعضهم.

التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهراً وسوغ ذلك في الألف الممدودة ذهاب صورتها، وأيضاً يمتنع وقوع التاء حشواً بلا ضرورة، وإنما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع.

قوله: **(وَأَجَازَهُ بَعْضُهُم)** أي سيبويهون بجمع الجزأين، وبعضهم يقول: سيبون بجمع الأول فقط، وبعضهم يجمع المزجي وإن لم يختم بويه، أما الإسنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقال ذوو أو ذوا برق نحره مثلاً من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة، وذات يوم كما يقال في المزجي على القول الأول. ويظهر أن التقييدي كذلك، وأما الإضافي فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافاً للثاني كغلامو زيد وعبدو الله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني: لا أظن أحداً يجترىء على ذلك في نحو عبد الله إنما الله إله واحد. ا هـ. ومن هنا يؤخذ ما اختاره الأمير من أن إطلاق المذهبين لا يحسن بل إن انفرد المضاف إليه جمع الصدر فقط قولاً واحداً كعبيد زيد، وإن تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري مثلاً فالوجه جمعهما كعبيد الزيود.

قوله: **(صِفَةً لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ)** أي ولو تنزيلاً ليدخل نحو ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت:١١] ﴿رَأَيْتُهُم لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف:٤] وليس ذلك ملحقاً بالجمع كما قيل لأنها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقل على غيره فيقال: زيد والهندات أو والحمير منطلقون.

قوله: **(خَالِيَةً مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ)** أي الموضوعة له، وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة.

قوله: **(لَيْسَتْ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ الخ)** بجر أفعل وفعلان بالكسرة لإضافتهما إلى ما بعدهما فأبطلت ما فيهما من العلمية، ووزن الفعل أو الزيادة، وأما فعلاء بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للألف الممدودة في الأول، والمقصورة في الثاني، والإضافة لأدنى ملابسة أي أفعل فعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وفعلان، كذلك كسكران وسكرى. وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل فعلان أصلاً كقائم، وما هو منهما ولا مؤنث له كأكمر لكبير كمرة الذكر. ولحيان لطويل اللحية، وما له مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كأفضل وفضلى

---

(١) أجاز الكوفيون بأن جمع العلم المذكر المنتهي بتاء التأنيث كطلحة وحمزة يُجمع بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث، ووافقهم على ذلك أبو الحسين بن كيسان وذلك نحو: طلحة وطلحون، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز.

ويشترط في الصفة: **أن تكون صفة**، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَءَ، ولا من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكرُ والمؤنَّث، فخرج بقولنا: «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا: عاقل ما كان صفة لمذكر غيرِ عاقِلٍ، فلا يقال في سابق، ـ صفَةَ فَرَسٍ ـ، سابقون، وخرج بقولنا: خالية من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكنَّ فيه تاءَ التأنيث، نحو عَلاّمة؛ فلا يقال فيه: عَلاّمُون، وخرج بقولنا: ليست من باب أفعَل فَعْلاَءَ ما كان كذلك، نحو: أَحْمَرَ فإن مؤنثه

وفعلانة في الثاني، كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه.

قوله: **(وَلاَ مِمَا يَسْتَوِي فِيهِ الخ)** قال أرباب الحواشي هو مع ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء، أو الدلالة على التفضيل ا هـ وفيه نظر لأن قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحمر يخرج به نحو: أفضل وأكمر ولحيان، والدلالة على التفضيل لا تدخل إلا أفضل فعلى هذا نحو: أكمر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معاً، وبه في أكمر صرح في حواشي الأزهرية وعلى كلام الشارح يجمعان، وصرح به الصبان فتدبر وحرر.

قوله: **(فَلاَ يُقَالُ الخ)** أي لأن أحمر وسكران يؤنثان بغير التاء، وصبور يصلح للمؤنث بنفسه، وعدم قبول التاء يبعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحمل عليه كما مر، وإنما جمع الأفضل مع عدم قبوله التاء أيضاً لالتزام تعريفه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم حالة التنكير، ومن الشاذ خلافاً للكوفيين قوله:

٢٥ ـ فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ[1]

وقوله:

٢٦ ـ مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طُرَّ شَارِبُهُ وَالعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ وَالشِّيبُ[2]

حيث جمع العانس، وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى.

قوله: **(نحو صبورٍ وجَرِيح)** أي غير علمين، وإلا جمعا ومحل استوائهما في فعول إذا كان بمعنى فاعل، وفي فعيل إذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٢/١١٦؛ وللحكيم بن الأعور بن عياش الكلبي في شرح شواهد الشافية ص ١٤٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٣٥ .

والشاهد فيه قوله: «أسودين وأحمرين» حيث جمع «أسود» و«أحمر» جمع تصحيح شذوذاً، والقياس: سُود، وحُمْر.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص ٣٤١؛ ولسان العرب مادة (عنس)؛ ولأبي قيس بن رفاعة، أو لأبي قيس بن الأسلت في شرح شواهد المغني ص ٧١٦؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٠٤؛ وهمع الهوامع ١/٤٥.

اللغة: «طُرّ»: نَبَتَ، «المردُ»: الذين لا شَعْرَ عليهم.

حمراءُ؛ فلا يقال فيه: أحمرون، وكذلك ما كان من باب **فَعْلاَن فَعْلَى**، نحو: سَكرَان، وسَكْرَى فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف **المذكرُ والمؤنثُ**، نحو: صَبُور، وجَرِيح فإنه يقال: رجل صَبُور، وامرأة صَبُور، ورجل جَرِيح، **وامرأة جَرِيح؛ فلا يقال في جمع المذكر** السالم: صبورون، ولا جريحون.

وأشار المصنف ـ رحمه الله ـ إلى الجامد الجامع **للشروط التي سبق ذكرها بقوله**: عامر فإنّه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاءِ التأنيث ومن التركيب؛ **فيقال فيه**: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: وَمُذْنِب **فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاءِ** التأنيث، وليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَءَ ولا من باب **فَعْلاَن فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر** والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنبون.

٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا   وَبَابُهُ أُلْحِقَ، والأَهْلُونَا

٣٧ ـ أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا   وَأَرَضُونَ شَذَّ، والسِّنُونَا

٣٨ ـ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ   ذَا البَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

أشار المصنف ـ رحمه الله ـ، بقوله: وشبه ذين **إلى شبه عامر، وهو كل عَلَم مستجمع** للشروط السابِقِ ذكرُها كمحمد وإبراهيم، فتقول: **محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذْنِب**، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأفْضَل والضَّرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما أُلحق **بجمع المذكر السالم** في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً.

قوله: (**وَبِهِ عِشْرُونَ**) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع، **وهو أربعة أنواع أسماء جموع** كعشرين، وأولى وجموع لم تستوفِ الشرط كأهلين **وعالمين**، وجموع مسمى بها كعليين، وجموع تكسير كأرضين وسنين.

قوله: (**وَبَابُهُ**) أي أخواته. ولو عبر به لكان **أصرح في إرادة العقود** إلى التسعين لأن بابه قد يشمل مئين مع أنه من باب سنين، ولم يقل ألحقا **أي عشرون وبابه لتأولهما** بالمذكور.

قوله: (**والأَهْلُونَ**) إلى عليون مبتدآت حذف **عاطفها** وخبرها. أي كذلك ألحقت، وأرضون مبتدأ خبره شذ، وحذف خبر السنون لدلالة **شذ كما أفاده الأشموني**، ونص على شذوذ هذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشدته **فيهما إذ هو من أربعة أوجه**. فإن كلا منهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل. والمراد **الشذوذ قياساً فقط لكثرة استعمالها**.

قوله: (**وَمِثْلُ حِينَ**) حال من ذا الباب أي باب سنين، **أو** صفة لمصدر محذوف. أي وروداً مثل حين.

قوله: (**لاَ وَاحِدَ لَهُ**) أي لا من لفظه، ولا معناه **كما قاله الدنوشري**.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فَمَا لا واحِدَ له من لفظه، أو لَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به؛ فعشرونَ وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين ـ مُلْحق بالجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك أهْلُون مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده ـ وهو أَهْلٌ ـ ليس

قوله: (**إِذْ لاَ يُقَالُ عَشرَ**) وإلا لزم إطلاق عشرين على ثلاثين، وثلاثين على تسعة لأن أقل الجمع ثلاثة من مفرده.

قوله: (**لأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ جَامِدٍ**) أي لذي القرابة لا علم ولا صفة، ويستعمل وصفاً بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحق به لأنه في معنى المشتق، ولم تغلب عليه الاسمية كالأول، وقال الروداني: هو أيضاً ملحق لأنه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان.

قوله: (**مِنْ لَفْظِهِ**) أي بل من معناه لأنه اسم جمع لذو بمعنى صاحب، ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليتميز عن إلى الجارة نصباً وجراً وحمل الرفع عليهما.

قوله: (**اسْمُ جِنْسٍ**) أي لكل ما سوى الله، وأما العالمون فخاص بالعقلاء، وقيل يعم غيرهم أيضاً وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح ولأن شرط الجمع أن يكون أعم من مفرده لا أخص، ولا مساوياً وإلا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفرده كذا قيل. وفيه أن اسم الجمع كالجمع في ذلك وإلا فما معنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه في الجملة. فالحق أنه جمع له لأن العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الأنس، وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الأول، أو ليعم جميع الأنواع والأصناف بناء على الثاني. والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضيّ تبعاً للكشاف وغيره. لأنه في الأصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به، والقالب لما يقلب به الشيء من حالة إلى حالة لأن جميع المخلوقات لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر يعلم بها ذات موجدها، وتدل على وجوده، ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخول غيرهم في العالمين تغليب.

قوله: (**وَعِلِّيُّونَ الخ**) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون مسمى به، وكنصيبين وقنسرين علمي بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في إعرابه استصحاباً لأصله على الراجح. وبقي فيه أربعة مذاهب لأنه إما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحين، وغسلين أو الواو كعربون، أو يمنع الصرف مع الواو كهارون للعلمية، وشبه العجمة، أو يقدر إعرابه على الواو مع فتح النون أبداً. وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب. وأما المثنى إذ سمي به فإما أن يعرب كأصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية، والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوزا سبعة أحرف. **وإلا تعين إعرابهما بالحروف كما في التسهيل كأشهيبا بين مثنى اشهيباب مصدر اشهاب من الشهبة، وهي لون معروف.**

فيه الشروط المذكورةِ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك أولو؛ لأنه لا واحد له من لفظه، وعالمون جمع عَالم وعَالَمٌ كرجل اسمُ جنس جامدٌ، وعِلِّيُون: اسم لأعْلَى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة، لكونه لما لا يعقل، وَأَرَضُون: جمعُ أرضٍ، وأرْضٌ: اسم جنس جامد مُؤنث؛ والسنون: جمع سَنَة، والسنة: اسم جنسٍ مؤنث؛ فهذه كلها مُلْحَقة بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

قوله: **(اسْمٌ لأَعْلَى الجَنَّةِ)** فقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين:٩،٢٠] على حذف مضاف أي محل كتاب، وفي الكشاف: إنه اسم لديوان الخير الذي دوّن فيه ما عملته الملائكة، وصلحاء الثقلين فكتاب الأبرار مصدر بتقدير مضاف أي كتاب أعمال الأبرار.

قوله: **(لِكَوْنِهِ لِمَا لاَ يَعْقِلُ)** أي اسماً له ليس بجمع الآن، وإن كان في الأصل جمع على كسكيت من العلو فإن كان اسم مكان كان ملحقاً باعتبار أصله أيضاً وإن كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة.

قوله: **(اسْمُ جِنْسٍ الخ)** أي لا علم ولا صفة، وهذا مانع أول، ومؤنث مانع ثان، ويزاد كونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر.

قوله: **(مُؤنَّثٌ)** أي بدليل ﴿إِنَّ أَرْضِي[1] وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت:٥٦] ولتصغيره على أريضة.
قوله: **(سنة)** أصله سنو أو سنة لجمعه على سنوات وسنهات وفعله سانيت وسانهت، وأصل سانيت سانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة.

قوله: **(وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ الخ)** ذكر خمسة قيود الحذف، وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير، وزاد في نُسخ: كون الاسم ثلاثياً، وتركه في أخرى لأن ما أخرجوه به يخرّج الحذف، ولم يأخذ إلا محترز القيد الأخير فيخرج بالأول نحو: تمرة مما لم يحذف، وشذ أضون بالكسر جمع أضاة كقناة وهي الغدير، ووازون لا وزة، وبالثاني نحو عدة مما حذف فاؤه، وشذ رقون في رقة وهي الفضة، وأصلها ورق نقلت كسرة الواو إلى الراء وحذفت، وعوض عنها الهاء، وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذ أبون وأخون، وبالرابع نحو اسم وأخت لأن المعوض في الأول الهمزة، وفي الثاني التاء لا الهاء، وشذ بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت عن باب سنة في قلة الاستعمال. وكذا ظبون الذي في الشارح. وإن كان الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع. وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر.

قوله: **(كَمائَةٍ ومِئِينَ)** بكسر الميم فيهما لأن مفرد هذا الباب إن كان مكسور الفاء لم تغير

---

(١) قرأ ابن عامر بفتح الياء، وقرأ الباقون بالسكون.

وأشار بقوله: **وبابه إلى باب سَنَة**، وهو: كل اسم ثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وَعُوّضَ عنها هاء التأنيث، ولَم يكسَّرْ: **كمائة ومِئِين وَثُبَةٍ** وَثُبين. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه؛ فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشِفَاه لم **يستعمل كذلك إلا شذوذاً**، كظُبَة؛ فإنهم كسَّرُوهُ على ظباة، وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وبالياءِ نصباً وجراً، **فقالوا**: ظُبوْنَ وظُبيْنَ.

وأشار بقوله: وَمِثْلَ حين **قد يرد** ذا البابُ إلى أنَّ سِنِين ونحوه، قد تلزمه الياء ويُجْعَلُ

في الجمع، أو مفتوحها **كسنة كسرت في الجمع** على الأفصح فيهما، وحكي مئون وعزون وسنون **بالضم**، أو **مضمومها كثبة ضمت في الجمع** أو كسرت، وأصل مائة ماي من مأيت القوم تممتهم مائة **كما في القاموس فالهاء** عوض عن لامها.

قوله: **(وَثُبَةٌ) أي بمعنى الجماعة**، والأقوى أن أصله ثبو من ثبوت أي جمعت لاثبي لأن أكثر ما حذف من **اللامات واو، ولم تجمع** في التنزيل إلا بالألف والتاء كما في التصريح نحو ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] **وأما ثبة بمعنى** وسط الحوض فمحذوفة العين لا اللام لأنها من ثاب يثوب إذا رجع. ومنه **مثابة للناس**.

قوله: **(كَشَفَةٍ) أصلها شفهة** حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة إذ أصلها شوهة **لتصغيرها على شويهة** والأقرب فتح واوها كما اختاره الروداني ليتأتى قلبها ألفاً بعد حذف الهاء.

قوله: **(كَظِبَة) بكسر المعجمة كما** في التصريح، وضمها كما في القاموس، وهي: طرف السيف أو السهم، **وأصلها: ظبو، لقولهم**: ظبوته، إذا أصبته بالظبة.

قوله: **(عَلى ظبَا) كهدي**، وعلى أَظْب أيضاً كأدلٍ جمع دَلْو، وأصله أظْبُوا وَأَدْلُو كأرجل. قلبت الواو **ياء لأنه ليس في العربية** اسم معرب آخره واو وقبلها ضمة، والضمة كسرة لتناسبها ثم أعلّ كقاضٍ.

قوله: **(هٰذِهِ سِنِينٌ) أي بتنوينه لبني** عامر، وبعدمه لتميم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف، وبالفتحة **على ظاهر كلام الفراء**، ولا وجه له أفاده الصبان.

قوله: **(وَاخْتُلِفَ في اطْرادِ هٰذا)** من النحويين من يطرده في باب الجمع كله، ولا يخصه بباب سنين تمسكاً بقوله:

٢٧ ـ رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ **ذِي** طَلالٍ لاَ يَزالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ[1]

حيث أبقى النون **مع الإضافة لأن الإعراب** عليها وقوله:

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص ٦٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٧.

الإعرابُ على النون؛ فتقول: هذه سِنِينٌ، ورأيت سِنيناً، وَمررت بسِنين، وَإن شئت حذفت التَّنوينَ، وَهو أَقَلُّ من إثباته، وَاخْتُلِفَ في اطِّراد هذا، والصحيحُ أنه لا يَطَّرِدُ، وأنه مقصور على السماع، ومنه قولهُ ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سِنيناً كسِنِينِ يُوسُفَ»[1] في إحدى الروايتين، ومثله قولُ الشاعر:

[٧] دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ، فَإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[2]

الشاهد فيه إجراء السنين مجرٰى الحين، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة.

٣٩ ـ وَنُونُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

---

٢٨ ـ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[3]

والصحيح قصره على السماع مطلقاً. والعرندس: الشديد، والطلال بالفتح: الحالة الحسنة.

قوله: (فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ) والرواية الأخرى: اجعلها سنين بلا تنوين كسني يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة. وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط، وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم.

قوله: (دَعَانِي) أي اتركاني وعادتهم، خطاب الواحد بالتثنية تعظيماً، والشاهد في سنينه لثبوت نونه مع إضافته. ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء.

قوله: (ونُونُ مَجْمُوعٍ) الأقرب نصبه مفعولاً لا فتح لأن فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء، ورفعه مبتدأ يحوج إلى تقدير رابط في افتح.

قوله: (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَق) أي مع الياء، ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل.

قوله: (بعكس ذاك) أي بخلافه لأن الكثير في أحدهما قليل في الآخر، ويغني عن هذين البيتين قول الكافية:

---

(١) قوله: «اللهما اجعلها عليهم سنياً كسنين يوسف»: رواه البخاري في كتاب الدعوات/باب الدعاء على المشركين.

(٢) البيت من الطويل، وهو للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص ٧١، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (نجد) و(سنه).

والشاهد فيه قوله: «فإن سنينه» حيث نصب «سنين» بالفتحة على لغة بعض تميم وبني عامر، ولم يعاملها معاملة جمع المذكر السالم في رفعها بالواو، ونصبها وجرها بالياء.

(٣) صدر البيت «وَمَاذَا تَبْتَغي الشعَرَاءُ مِنّي»، وهو من الوافر، لسحيم بن وثيل في شرح لسان العرب مادة (نجذ) و(ربع) وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

٤٠ ـ وَنُونُ مـا ثُـنِّـيَ والـمـلْـحَـقِ بِـهْ بِـعَـكْـسِ ذَاكَ اسْـتَـعْـمَـلُـوهُ، فـانْـتَـبِـهْ

حَقُّ نون الجمع ومَا ألحق به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ شُذُوذاً، ومنه قوله:

[٨] عَـرَفْـنَـا جَـعْـفَـراً وَبَـنِـي أبِـيـهِ وَأنْـكَـرْنَـا زَعَـانِـفَ آخَـرِيـنِ[١]

وقوله:

[٩] أَكُـلَّ الـدَّهْـرِ حِـلٌّ وَارْتِـحَـالٌ أَمَـا يُـبْـقِـي عَـلَـيَّ وَلا يَـقِـيـنِـي؟!
وَمَـاذَا تَـبْـتَـغِـي الـشُّـعَـرَاءُ مِـنِّـي وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَـعِـيـنِ[٢]؟

وليس كسرُها لغةً، خِلافاً لِمن زعم ذلك.

والـنُّـونُ فِـي جَـمْـعٍ لَـهُ الـفَـتْـحُ وَفِـي تَـثْـنِـيَـةٍ كَـسْـرٌ وعَـكْـسٌ قَـدْ يَـفِـي

قوله: **(زُعَانِفُ)** جمع زِعْنِفَة بكسر الزاي والنون. وهو الدَّعِيُّ الذي لا أصل له، وأصل الزعانف أطراف الأديم وأكارعه، والشاهد في آخرين بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا: فيه عيب الإصراف، وهو اختلاف حركة الروي المطلق لكسر النون في قول جرير قبله:

٢٩ ـ عَـرِيـنٌ مِـنْ عُـرَيْـنَـةٍ لـيـسَ مـنَّـا بَـرِئْـتُ إِلـى عُـرَيْـنَـةَ مِـنْ عَـرِيـنِ[٣]

إلا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كأمير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغراً بطن من بجيلة.

قوله: **(وماذَا الخ)** قبله:

٣٠ ـ أَكُـلَّ الـدَّهْـرِ حِـلٌّ وارْتِـحَـالٌ أَمَـا يُـبـقِـي عَـلَـيَّ وَلاَ يَـقـيَـنِـي[٤]

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول، أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام، والشاهد كسر نون الأربعين مع إعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على إعرابه بحركات النون، والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به إلا أن يجعل مثالاً، أفاده الصبان.

قوله: **(وَحَقُّ نونِ المُثَنَّى الكَسْرُ)** أي على أصل التخلص من السكونين إذ أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هي عنه، ولزيادتها والزائد ينبغي تخفيفه ما أمكن، ولم يتخلص

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٩؛ والدرر ١/ ١٤٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٩. والشاهد فيه كسر النون على لغة بعض العرب في آخرين.

(٢) البيتان من الوافر، وهما لسحيم بن وثيل في لسان العرب مادة (ربع)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٨، ٣٩. والشاهد هنا قوله: «الأربعينِ» قيل: إنَّ كسر النون هنا، لغة من لغات العرب، وقيل: كسرت النون للتخلص من التقاء الساكنين.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٩؛ والدرر ١/ ١٤٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٠.

(٤) انظر الشاهد رقم ٨ و٩ من شرح ابن عقيل.

وَحقّ نون المثنى والمُلْحَق به الكَسرُ، وفَتْحُهَا لغة، ومنه قوله:

[١٠] عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ[(١)]

وظاهِرُ كلام المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ: أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرُها في الجمع شاذٌ وفتحُهَا في التثنية لغة، كما قَدَّمْنَاه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان، وظاهر كلام المصنف الثاني.

ومن الفتح مع الألف قولُ الشاعر:

[١١] أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[(٢)]

بحذف الألف على القياس المذكور في قول الكافية:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْناً فَحَذْفُهُ اسْتَحَقْ

لئلا تفوت التثنية والإعراب، ولسبق المثنى على الجمع حرك بأصل التخلص، ثم فتح الجمع فرقاً بينهما. تنبيه: هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للإضافة مثله. وعن الإعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها، وقيل هي لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام. ولدفع توهم الإفراد في نحو: جاءني هذان، ومررت بالمهتدين.

قوله: **(على أَحْوَذِيَّين)** بفتح النون محل الشاهد لأنه تثنية أحوذي وهو الحاذق الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة، واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة. وقوله فما هي أي فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة. وتغيب عن البصر بعدها قيل: وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ﴿مَا هِيَ إِلاّ حيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] وفيه أن المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور.

قوله: **(أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ)** بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المثنى الألف فنصبه مقدر عليها، والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر، ومنخرين إن كان بفتحها أيضاً فذاك وإلاَّ فقد لفق بين اللغتين كما لفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالألف، والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما، وكمجلس وعصفور وظبيان اسم رجل على ما صوبه العيني لا تثنية ظبي وهل المعنى: أشبها منخريه في الكبر أو الحسن، أو أشبها نفس الرجل في العظم، أو القبح؟ الأقرب الأول.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥؛ ولسان العرب مادة (حوذ).
والشاهد فيه قوله: «أحوذيّين» حيث فتحت نون المثنى على لغة بعض العرب. وليس الفتح، هنا، ضرورة لأنّ الكسر يصح معه الوزن.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولرؤبة أو رجل من طيّة في الدرر ١/ ١٣٩؛ ولرجلٍ في نوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في الأضح المسالك ١/ ٦٤.
والشاهد فيه قوله: «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، ونصبه بفتحة مقدَّرة على الألف، وذلك على لغة.

وقد قيل: إنه مصنوع؛ فلا يُحْتَجُّ به.

٤١ ـ وَمَابِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

لما فَرَغَ من الكلام على الذي تَنُوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ في ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان؛ أحدهما: جمعُ المؤنثِ السالمُ، نحو: مُسْلِماتٍ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً

قوله: **(مَصْنُوعٌ)** صحح العيني أنه عربي لرجل من ضبة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: **(وَمَا بِتَا الخ)** اعلم أن هذه الحروف، إذا قصرت، وجب تنوينها عند الشاطبي بناء على قصرها من الممدود كشربت ما فيقدر إعرابها على الألف المحذوفة للتنوين لأنَّ حذفها لعلَّةٍ تصريفية فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر. نعم إن ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز. وقال ابن غازي: وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبنى للشبه الوضعي، ولا تنون. بقي أن يقال: إن أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد أن الذي يكسر نصباً هو الجمع. إلا أن يقال: المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بتا الخ.

قوله: **(يُكْسَرَ الخ)** سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقاً: فارفع بضم، ولم يسكت عن الجر مثله ليبين أن النصب محمول عليها ولذا قدمه.

قوله: **(مَعاً)** هي عند الناظم كجميعاً فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا، وعند ثعلب وابن خالويه[١] تقتضيه دون جميعاً فتكون هنا مجازاً في مطلق المصاحبة.

قوله: **(عَلَى الذي يَنُوبُ فِيهِ الحُروفُ)** أي من الأسماء وستأتي الأفعال الخمسة.

قوله: **(وَقَيَّدْنَا بالسَّالِم الخ)** فيه أنه قد يكون مكسراً كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد، ويكون مذكراً كحمامات واصطبلات فعبارة المصنف أولى، ويجاب بأن جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بألف وتاء فالاحتراز إنما هو عن المكسر بغيرهما.

واعلم أن هذا الجمع ينقاس في خمسة أنواع: ذي التاء مطلقاً علماً كان مؤنثاً أو غيرهما، وذي الألف مطلقاً مقصورة أو ممدودة. وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى إذا كان علماً لمذكر كزكريا جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب إلا باب حذام عند من بناه، ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات، ووصف مذكر عاقل ﴿كَأَيَّام مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] وَجِبَالٍ رَاسِيَاتٍ ونظمها الشاطبي فقال:

وَقِسْهُ فِي ذي التَّا ونَحوِ ذِكرى وَدِرْهَم مُصَغَّرٍ وَصَحْرا
وَزَيْنَبٌ وَوَصْفُ غَيْرِ العَاقِلِ وَغَيْرُ ذا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ

---

(١) ابن خالويه: الحسين بن أحمد إمام بالعربية، له كتب كثيرة أشهرها «الاشتقاق» وكتاب ليس، والجمل والنحو، وغيرها. توفي بحلب سنة (٣٧٠ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (١/٥٢٩).

عنِ جمع التكسير، وهو: ما لم يَسْلم فيه بِناءُ واحدة، نحو: هُنُود، وأشار إليه المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: وَمابِتَا وألفٍ قَدْ جُمِعَا أي جمع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: قُضَاة؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدَةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء؛ لأن أصله قُضَيَةٌ، ونحو أبياتٍ فإنَّ تاءهُ أصلية، والمراد منه ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلاَلَتهُ على الجمع، نحو: هِنْدَاتٍ فاحترز بذلك عن نحو: قُضَاةٍ، وأبْيَاتٍ، فإنَّ كلَّ واحد منهما جمعٌ مُلْتَبسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء وإنما هو بالصِّيغَةِ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل: بتا متعلقة بقوله: جُمِعَ.

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: جاءَني هِنْداتٌ وَرأيْتُ هِنْدَاتٍ وَمَرَرْتُ بهِنْدَاتٍ فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة، وزعم بعضهُم أنه مبنيٌّ في حالة

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهات لأنها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة، ونحو: سجلات وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغراً ولا صفة، ويستثنى من الأول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلَّة بضم القاف، وفتح اللام مخففة، وهي لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل: تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أَمَوَات أو أَمَيَات، ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفعل وفعلان كحمراء وسكرى فلا يجمعان بالألف والتاء. كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون، وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء ورتقاء عند غير المصنف.

قوله: **(فإن تاءه أصلية)** أي بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فإن تاء مفرده زائدة على بنيته للتأنيث فتحذف في الجمع لئلا يجتمع علامتا تأنيثا، وإنما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواواً في نحو حبليات وصحراوات، ولأنها كالجزء من الكلمة والتاء في نية الانفصال فإن قلت حينئذ: يخرج بنات وأخوات لأن تاء مفردهما عوض عن أصل لا زائدة إذ أصل بنت وأخت بنو وأخو كمذكرهما حذفت اللام، وعوض عنها التاء أجيب بأنها مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في الجمع لذلك لا أنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات إذ لا يجتمع العوض والمعوض، وإنما لم ترد اللام في بنات كأخوات حملاً لكل على مذكره. وهو أبناء وأخوة لأنها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف أخوة.

قوله: **(بالصِّيغَةِ)** أي بصيغة التكسير فإن وزنهما فعلة وأفعال.

قوله: **(مُتَعَلِّقَةٌ بِجَمْعٍ)** أي مع كونها للسببية لا بمعنى مع.

قوله: **(وَيُنصَبُ وَيُجَرُّ بالكَسْرَةِ)** جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً وهشام فيما حذفت لامه حكى سمعت لغاتهم، ورأيت بناتهم بالفتح قال: فإن ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات.

النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه.

٤٢ ـ كَذَا أولاتُ، وَالَّذِي اسماً قَدْ جُعِلْ كَأذْرِعَاتٍ فيهِ ذَا أيْضاً قُبِلْ

أشار بقوله: كذا أولات إلى أن أولات تجري مَجْرَى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكَسْرَة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي مُلْحَقة به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار، بقوله: والذي اسماً قد جعل إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحقِ به، نحو: أذْرِعَاتٍ يُنْصَبُ بالكسرة، كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: هذه أذْرِعَاتٌ وَرَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ ومَرَرْتُ بِأذْرِعَاتٍ هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران، أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُزَال منه التنوينُ، نحو: هذه أذرعاتٌ

قوله: (كَذَا أولاتِ) قال المصرح: أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفاً، وحذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعاً لا ملحقاً به، فالصواب أن وزنه فعلت بزيادة التاء فقط، وألفه أصلية ا هـ، والمقصود لفظ أولات فهي معرَّفة بالعلمية فإن أولت بالكلمة منعت الصرف للتأنيث المعنوي، أو باللفظ مثلاً صرفت، وإن كان فيها التاء لأن المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تاؤه. والنظم صحيح على كل قيل، وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي، وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلا مين فإن صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكره وهو أولو لما مر فتدبر

قوله: (والَّذي اسْماً الخ) أي والذي قد جعل علماً لمذكر أو مؤنث بعد أن كان جمعاً وأذرعات في الأصل جمع أذرعة جمع ذراع، ثم جعل علماً عل قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث، وبقي اللات جمع التي في لغة، وإن كان الأشهر بناءه، وذوات جمع ذات الطائية عند بعض من أثبته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به، والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات.

قوله: (مَجْرَى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فإن بني مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جري الثلاثي، أو للمفعول كأن بضمها من أجرى الرباعي لأن مصدره الميمي بوزن مفعوله.

قوله: (مِنْ لَفْظِها) أي بل من معناها، وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كأولو في المذكر إلا أن أولو خاص بالعاقل.

قوله: (لاَ يُحْذَفُ مِنْهُ التَّنْوِينُ) أي لأنه للمقابلة مراعاة لأصله، وهو حال الجمعية، ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلاً.

قوله: (وفيهِ مَذْهَبَانِ) أي إذا سمي به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره، وفيه أنه على المذهب الثاني منهما تقلب تاؤه في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضاً للتأنيث اللفظي.

ورأيت أذرِعَاتٍ، ومررتُ بأذَرعاتٍ والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ، ويُرْوَى قولُه:

[١٢] تَـنـوَّرْتُـهَـا مِـنْ أذْرِعَـاتٍ، وأَهْـلُـهَـا   بِـيَـثْـربَ، أَدْنَـى دَارِهَـا نَـظَـرٌ عَـالِـي[١]

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا

قوله: (وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بالكَسْرَةِ) أي مراعاة لأصله، ويمنع التنوين نظراً للعلتين لأنه وإن كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط، ولا يعتبر أصله.

قوله: (تنورتها الخ) لامرىء القيس من قصيدة أولها:

٣١ ـ أَلاَ عِم صبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البالي   وَهَلْ يَعِمَنْ من كانَ في العصر الخالِي

وَهَـلْ يَـعِـمَـنْ مَـنْ كَـانَ أَحْـدَث عَـهْـدِهِ   ثَـلاثـيـنَ شَـهْـراً فـي ثَـلاثَـةِ أَحْـوالِ[٢]

وفي بمعنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال، فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تَنَوَّرْتُها: نظرت بقلبي إلى نارها، يريد أن الشوق يخيل محبوبته إليه حتى كأنه ينظر إلى نارها، وجملة وأهلها بيثرب حال من الهاء، وكذا جملة أدنى دارها الخ. وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارهما ذو نظر عال يعني أن الأقرب إليه من دارها، وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرعات فكيف بمحلها، ويثرب[٣] اسم مدينة الرسول ﷺ سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لأنه من التثريب وهو الحرج نحو: لا تثريب عليكم وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣] فحكاية عن المنافقين.

قوله: (وَجرَّ بالفَتْحَةِ الخ) أما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لأن أصله اجرر كانصر نقلت ضمة الراء إلى الجيم فحذفت الهمزة، وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين، ويضم

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٤١؛ وشرح المفصّل ٩/٣٤.
والشاهد فيه قوله «أذرعات» (اسم بلد في أطراف الشام)، حيث يجوز فيه:
١ ـ الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لحال «أذرعات» قبل التمية به، فهو جمع مؤنث سالم.
٢ ـ الفتح بغير تنوين، لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.
٣ ـ الكسر بلا تنوين، لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٧؛ والكتاب ٤/٣٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٦٩، ٢/٢٩٢، ومغني اللبيب ١/١٦٩.
اللغة: «الطَّلَلُ»: ما شَخَصَ من آثار الدار.

(٣) نسبةً ليثرب بن عميل بن مهلائيل بن عوض بن عملاق بن لاوذ بن ارم. اهـ. تفسير القرطبي ٤/١٤٨، وقد روى أحمد عن البراء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «من سمى المدينة يثرب فليستغفر الله تعالى إنما هي طابة هي طابة» برقم (١٨٤٢٨). قال ابن كثير: تفرد به أحمد، وفي إسناده ضعف. اهـ. تفسير ابن كثير ٣/ ٤٧٣.

تنوين كالمذهب الثالث.

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ ما لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أوْ يكُ بَعد «ألْ» رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني، مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وحكمه أنَّهُ يُرْفَعُ بالضمة، نحو: جَاءَ أَحْمَدُ ويُنْصَبُ بالفتحة، نحو: رأيت أَحْمَدَ ويجرُّ بالفتحة أيضاً، نحو: مررت بأحْمَدَ، فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام، فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: مررت بأَحْمَدِكُمْ وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ، نحو: مررت بالأحْمَدِ فإنه يجر بالكسرة.

للاتباع، ويفتح للخفة. وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا غير. ويؤيد الأول لاحقه، والثاني سابقه.

قوله: (**مَا لَمْ يُضَفْ الخ**) أي مدة عدم كل من إضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لأن أو بعد النفي لنفي كل نحو ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضي الاتصال أتى بردف ليفيده فليس حشواً.

قوله: (**وَيُجَرُّ بَالفَتْحَةِ**) أي، ولو مقدرة عل المختار كموسى وجوار، ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل. وذلك لأنه لما ثقل بشبه الفعل أعطي حكمه من منع تنوينه وكسره لأن التنوين علامة الأخف والأمكن، والكسر يؤاخيه في الاختصاص بالاسم فإذا نون للضرورة، فقيل يبقى فتحه لأنه ليس صرفاً بل تنوين آخر لمحض الضرورة، .وقيل يكسر تبعاً للتنوين لأنه إما صرف، أو بصورته.

قوله: (**فَإِنْ أُضِيفَ الخ**) ظاهره كالمصنف أنه باق على منع صرفه مطلقاً. كما صرح به في شرح الكافية لأن الذي حكم عليه بالكسر مع الإضافة هو ما لا ينصرف، وهو قول الأكثر لأن الصرف هو التنوين فقط، وهو مفقود مع أل والإضافة، فهو ممنوع منه، وقال المبرد والسيرافي[(١)] وغيرهما، واختاره في النكت مصروف مطلقاً لأنه دخله ما هو من خواص الأسماء، ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل، فرجع إلى أصله. وهذا إما مبني على أن الصرف هو الكسر فقط، أو هو والتنوين معاً فلا يمنع منه إلاَّ بمنع كل، أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للإضافة، أو أل، وقيل إن زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم لزوال علميته مع الإضافة، أو أل، وإن بقيت العلتان فلا نحو: بأحسنكم واختاره الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون إنه التحقيق.

---

(١) السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله نحوي متفقه ورع، له أخبار النحويين البصريين، وشرح كتاب سيبويه توفي سنة (٣٦٨ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ٧٨).

٤٤ ـ وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
٤٥ ـ وحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَةْ

لما فَرغَ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ؛ فأشار بقوله: يفعلان إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان في أوله الياء، نحو: يَضْرِبَان أو التاء، نحو: تَضْرِبَان وأشار بقوله: وَتَدْعِينَ إلى كل فعل اتصل به ياءُ مخاطبةٍ، نحو: أَنْتِ تَضْرِبِينَ وأشار بقوله: وَتَسْأَلُونَ إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع، نحو: «أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو: «الزَّيْدُونَ يَضْرِبُون».

فهذه الأمثلة الخمسة، ـ وهي: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ ـ تُرْفَعُ

قوله: (أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أل) أي معرفة كانت كالتي في أفعل التفضيل نحو الأفضل، أو في الصفة المشبهة على الأصح كالأعمى واليقظان، أو موصولاً كالعواذل والقوائم أو زائدة. كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهي معرفة.

قوله: (لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ) نحو مضاف إلى أن يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية، وتدعين وتسألون عطف عليه، أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك.

قوله: (سِمَه) أي علامة، وظاهره يخالف مذهبه من أن الإعراب لفظي إلا أن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدري أي إن حذف المتكلم النون علامة على أنه جزم الفعل، أو نصبه فلا ينافي أن الحذف بمعنى الأثر هو نفس الجزم الاصطلاحي، وقد مر أن جعل الحركات علامة يجري على المذهبين فلا تغفل.

قوله: (كَلَمْ تَكُونِي) خبر لمحذوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وترومي نصب بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود فهو في تأويل مصدر مجرور باللام، ومتعلقها محذوف خبر تكوني أي لم تكوني قابلة لروم مظلمة بفتح اللام، أي ظلم، وكسرها غير مقيس، وإن كثر لأن مفعل للحدث قياسه الفتح إن كان مضارعه مكسوراً كما هنا فإن أريد بها مكان الظلم، أو زمانه فالقياس الكسر كما سيأتي.

قوله: (فَهٰذِهِ الأَمْثِلَةُ الخ).

اعلم أنهم لما أعربوا المثنى والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الأفعال. وهو هذه الأمثلة ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم. وهي ضمائر ولا الإتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانياً فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلة، ولذا تدغم فيها نحو من وال، وتبدل ألفاً في الوقف على نحو إذن، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء لتأخيهما في إعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل

بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، فنابت النونُ فيها عن الحركة التي هي الضمة نحو: «الزَّيْدَانِ يَفْعَلاَنِ» فيفعلانِ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثُبُوتُ النونِ، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: الزَّيْدَان لَنْ يَقُومَا، وَلَمْ يَخْرُجَا فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من يقوما، ويخرجا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[1].

لإمكان ظهور الفتحة، أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحروف، وكسرت النون بعد الألف تشبيهاً بالمثنى، وفتحت بعد أختيها تشبيهاً بالجمع وللخفة. ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها وبها يلغز فيقال أي إعراب يفصل من الكلمة بمعمولها أو أي كلمة تفصل بين الكلمة وإعرابها.

قوله: (تُرْفَعُ بالنُّونِ الخ) أي عند الجمهور وقيل إعرابها مقدر على لام الفعل، وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره.

قوله: (وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِها) لا يرد ثبوتها في ﴿إلا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأن هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف: الرجال يعفون فإن واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو ﴿وَأَن تَعْفُوا﴾ [البقرة: ٢٣٧] وأصله تعفوون بواوين حذفت الأولى، وهي لام الفعل للإعلال والنون للنصب، وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوبا مع نون التوكيد، وجوازاً بكثرة مع نون الوقاية. ويجوز إدغامها فيها وفكهما، وقد قرىء: ﴿تأمرونني﴾[2]، بفك النونين وإدغامهما وبنون واحدة، والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع، وبقلَّة فيما عدا كحديث: «والّذِي نَفسي بيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا وَلاَ تُؤمِنُوا حَتَّى تَحابُّوا»[3] أي لا تدخلون ولا تؤمنون وأصل تحابوا تتحابوا أفاده في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الهمع وغيره لا يقاس عليه اختياراً.

قوله: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) قيل تنازع الحرفان في الفعل فأعمل الثاني، وحذف نظيره من الأول، وقيل: الأصل إن ثبت أنكم لم تفعلوا فمضى لم في عدم الفعل، واستقبال أن في إثبات ذلك العدم على حد ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٧] فإن المعلق عليه إثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة. وقيل: لَمَ عملت في الفعل وهي معه في محل جزم بأن وجواب الشرط على كل محذوف؟ أي فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيهاً على أنه يوجبها.

قوله: (وَسَمِّ مُعْتَلاً الخ) معتلاً مفعول ثان، وما مفعول أول، وكالمصطفى صلتها، ومن

---

(١) [البقرة: ٢٤].

(٢) الآية ﴿تأمرونني﴾ [الزمر: ٦٤] قرأ بفك التنوين ابن عامر، وقرأ بنون واحدة نافع وأبو جعفر، وقرأ بالإدغام الباقون من العشرة.

(٣) رواه مسلم.

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
٤٧ ـ فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨ ـ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضاً يُجَرّ

شرع في ذكر إعراب المعتلّ من الأسماء والأفعال، فذَكَرَ أن ما كان مثل: المصطفى، والمرْتَقِي يسمى معتلاً وأشار بالمصطفى إلى ما في آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة، مثل عَصاً

الأسماء بيان لها فهو حال منها، وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضي: يجب تأخير البيان عن المبين، فإن قدم، جعل بياناً لمحذوف كشيء أو لفظ، وجعل المتأخر بدلاً منه فعلى هذا يكون المفعول الأول محذوفاً. أي لفظاً من الأسماء، والموصول بدل منه، والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة، وفي الصرف ما فيه حرف علة أولاً أو آخراً. أو وسطاً. ولكل اسم يخصه.

قوله: (مَكَارِمَا) مفعول المرتقى على حذف مضاف أي درج مكارم، أو تمييز محوّل على الفاعل جمع مكرمة بضم الراء، وهي فعل الخير.

قوله: (جَمِيعُهُ) إما تأكيد للضمير في قدر أو نائب فاعله، ولا ضمير فيه أو تأكيد للإعراب. وإن فصل بينهما بالخبر لأنه معمول للمؤكد لا أجنبي على حد: ﴿وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لا للمؤكد نفسه، ويصح جره للضمير في فيه، وقد فصل بينهما بعامل المؤكد.

قوله: (قَدْ قُصِرا) أي سميَ مقصوراً من القصر، وهو الحبس لحبسه عن المد، أو عن ظهور الإعراب، ومنه: ﴿مَقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٢] أي محبوسات عن بعولتهن.

قوله: (يَنْوِي) فيه مع قدر تفنن فإنهما شيء واحد على المشهور، وقيل: المنوي مخصوص بالياء، وبالالف الأصلية، والمقدر بالألف المنقلبة اهـ. نكت.

قوله: (كذا أيْضاً يُجَر) الظاهر أن كذا متعلق بيجر على أنه حال من ضميره، أو صفة لمصدر محذوف أي يجر جراً مثل ذا في كونه منوياً لا على أنه ظرف لغو فتدبر.

قوله: (جَميعُ حَرَكاتِ الإِعْرَابِ) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فإنه تقدر فيه الفتحة كما مر. وهذا التقدير للتعذر لأن الألف اللينة لاستطالتها، وجريها مع النفس يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزة.

قوله: (آخِرُهُ أَلِفٌ) أي لينة لا همزة كالخطأ.

قوله: (لازِمَةٌ) أي لفظاً، أو تقديراً كالمقصور المنون، ولا يرد أن نحو القرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب بإبدال الهمزة ألفاً يجري عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لأنا نقول: إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ، والتعريف للمقصور قياساً. وكذا يقال في الياء.

وَرَحاً وأشار بالْمُرْتَقِي إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو: الْقَاضِي، والدَّاعِي.

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، وأنه يسمى المقصور؛ فالمقصور هو: الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمةٌ، فاحترز بالاسم من الفعل، نحو: يَرْضَىٰ، وبالْمُعْرَبِ من المبنيِّ، نحو: إِذَا، وبالألف من المنقوص، نحو: الْقَاضِي كما سيأتي وبلازمة من المثنّى في حالة الرفع، نحو: الزَّيْدَانِ؛ فإن ألفه لا تلزمه؛ إذ تقلب ياءً في الجر والنصب، نحو: رأيْتُ الزَّيْدَيْنِ.

وأشار بقوله: والثاني منقوص إلى الْمُرْتَقِي فالمنقوصُ هو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: الْمُرْتَقي، فاحترز بالاسم عن الفعل نحو: يَرْمِي، وبالمعرب عن المبني، نحو: الَّذِي، وبقولنا: قبلها كسرة عن التي قبلها سكون، نحو: ظَبْيٌ وَرَمْيٌ؛ فهذا معتلّ جارٍ مَجرَى الصحيح: في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوصِ أنه يظهر فيه النصب، نحو: رَأَيْتُ الْقَاضِيَ وقال الله تعالى:

قوله: (فَخَرَجَ بِالاسْمِ الفِعْلُ) أي فلا يسمى مقصوراً في الاصطلاح، وكذا المبني وإن كان ممنوعاً من المد وظهور الإعراب لأن وجه التسمية لا يوجبها.

قوله: (آخِرُهُ يَاء) أي لازمة لتخرج ياء المثنى والجمع والأسماء الخمسة.

قوله: (يَظْهَرُ فِيهِ النَّصْبُ) أي ما لم يكن الجزء الأول من مركب مزجي أعرب كالمتضايفين كرأيت معدي كرب، ونزلت قاليقلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالة البناء، أو منع الصرف كما في الهمع وفي الروض الأنف تقول: تفرقوا أيادي سبا بسكون الياء وهو حال لجعلهما كالاسم الواحد ا هـ نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضاً وَمنَ العرب مَنْ يسكن ياء المنقوص مطلقاً. كقوله:

٣٢ ـ وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وداري بِأَعْلَى حَضْرَمُوتَ اهْتَدَى لِيَا[١]

فسكن ياء واشٍ وحذفها للتنوين قال المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل النصب على الرفع والجر، والأصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق ﴿مِن أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء[٢]، وألف بعد الهاء ا هـ صبان.

قوله: (وَيُقَدَّرُ فِيهِ الرَّفْعُ والجَرُّ) أي لثقلهما على الياء، وقد ظهرا ضرورة كقوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/ ٢٨٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٩.

(٢) قال الإمام البيضاوي في تفسيره: وقرىء أهاليكم بسكون الياء على لغة مَنْ يسكنها في الأحوال الثلاث كالألف، وهي جمع أهل كالليالي جمع ليل، والأراضي جمع أرض، وقيل: هو جمع أهلاة. اهـ. تفسير البيضاوي.

﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾(١) ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء نحو جَاءَ الْقَاضِي، ومَرَرْتُ بالْقَاضِي؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامة الجرّ كسرةٌ مقدرةٌ على الياء.

وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، نعم إن كان مبنيّاً وُجد ذلك فيه، نحو: هُوَ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلاَّ في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو: جَاءَ أَبُوهُ وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين، أحدهما: ما سُمِّيَ به من الفعل، نحو: يَدْعُو، ويَغْزُو، والثاني: ما كان أعْجمياً، نحو سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو(٢).

٤٩ ـ وأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

---

٣٣ ـ لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي متَى أَنْتَ جَائِيٌ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ(٣)

وكقول جرير:

٣٤ ـ فَيَوْماً يُوافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلا(٤)

قوله: **(وأيُّ فعلٍ الخ)** أي مضارع لأن الكلام في المعرب. وفعل الشرط كان محذوفاً للضرورة لأنه لا يحذف مع غير أن ولو إلا مفسراً بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح: بَانَتْ سُعَادُ، وآخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها. وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لإمكان جعله خبر مبتدإ محذوف. أي أو آخر منه واو الخ. فأوْ لعطف الجملة على جملة كان بتمامها، أو اسمها ضمير الشأن، وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما في الأشموني أي، فهي في محل نصب، وقولهم: لا محل للجملة المفسرة، أي، لغير ضمير الشأن وصريح ذلك الجري على أن كان الشأنية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها. وقيل إنها تامة لأن الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو، وقيل: واسطة ففي كان الشأنية ثلاثة أقوال حكاها في النكت، وأصحها الأول لأن ضمير الشأن لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه، وعلى الأخيرين فهل محل الجملة رفع كمفسرها؟ الفاعل أو لا محل لها يحرر.

قوله: **(فَمُعْتَلا)** الأولى جعله مفعولاً ثانياً لعرف بمعنى علم لا حالاً من ضميره لأن القصد علم كونه معتلاً لا معرفة ذاته مقيدة به، أو ضمن عرف معنى سمى. وانظر لم دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الأداة، ولعله على تقدير قد فتأمل.

قوله: **(فالألف)** منصوب بمحذوف يفسره انوِ لازم له كاقصد أو لابس على حد: زيداً ضربت أخاه، ولا يقدر انوِ لأن الألف لا تُنْوَى.

---

(١) [الأحقاف: ٣١].

(٢) سمندو وقمندو: اسمان لطائرين.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٠؛ وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١؛ ولسان العرب مادة (غول).

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان آخره واو قبلها ضمة، نحو: يَغْزُو أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِي، أو ألفِ قبلها فتحة، نحو: يَخْشَى.

٥٠ ـ فالألِفَ أنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

٥١ ـ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أنْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْماً لازِمَا

ذكر في هذين البَيْتَيْنِ كيفيةَ الإعرابِ في الفعل المعتل؛ فذكر أن الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم ـ وهو الرفع والنصب ـ نحو: زَيْدٌ يَخْشَى فيخشى: مَرْفُوعٌ وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مُقَدَّرَة على الألف، ولنْ يَخْشَى فَيَخشى: منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف، وأما الجزمُ فيظهر؛ لأنه يُحْذَف له الحرفُ الآخِرُ، نحو: لَمْ يَخْشَ.

وأشار بقوله: وَأَبْد نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي، إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو: لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ.

وأشار بقوله: وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أنْوِ إلى أنَّ الرفع يُقَدَّر في الواو والياء، نحو: يَدْعُو، ويَرْمِي، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء.

قوله: **(ثلاثهن)** أي أحرف العلة مفعول احذف، ومفعول جازماً محذوف أي الأفعال، أو ثلاثهن أي الأفعال فهو مفعول جازماً ومفعول احذف محذوف أي أحرف العلة، وعلى الأول حل الشارح.

قوله: **(تَقْضِ)** أي تؤد حكماً محكوماً به، أو تقض بمعنى تحكم، وحكماً مصدر مبين لنوعه.

قوله: **(إلا أن النصب يظهر الخ)** وقد يقدر للضرورة كقوله:

٣٥ ـ فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وراثةٍ أَبَىٰ الله أنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أب[١]

وقوله:

٣٦ ـ ما أَقْدَرَ الله أنْ يُدنىٰ عَلَى شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ داره صُولُ[٢]

وما تعجبيّة والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما مر في المنقوص.

قوله: **(إلى أن الثلاث الخ)** أي إذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا ويقري ويوضو فلا تحذف إن قدر الإبدال بعد الجزم، وهو القياس لأخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فإن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعامر بن الطفيل في شرح المفصّل ١٠/١٠١؛ ولسان العرب مادة (كلل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٤٢، ومغني اللبيب ص ٦٧٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لحندج بن حندج المرّي في الدرر ٦/٢٦٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٤٥؛ وهمع الهوامع ٢/١٦٧.

وأشار بقوله: وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاثَهُنَّ إلى أن الثلاث ـ وهي الألف، والواو، والياء ـ تُحْذَفُ في الجزم، نحو: لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

قدر قبله كان شاذاً لتحرك الهمزة، ولا يحذف أيضاً في الأكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة، أو على بدلها فتدبر.

قوله: **(تحذف في الجزم)** أي لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها لكن التحقيق مذهب سيبويه أنه إنما يحذف الحركة المقدرة، ويحذف الحرف عنده لا به فرقاً بين المجزوم وغيره. وإما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله:

٣٧ ـ وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّة كَأنْ لَمْ تَرَى قَبْلي أَسِيراً يَمانِيَا[١]

فضرورة لأنها ترد الكلمة إلى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف، وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الأول للضرورة، ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف، ثم عاد للضرورة. وفي الهمع أنه لغة فجزمه كذلك، وخرج عليها قراءة قنبل ﴿أنه من يتقي ويصبر﴾ بالياء[٢] وجزم يصبر، وقيل الموجود إشباع والحرف الأصلي حذفه الجازم، ويرده أن حرف الإشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفاً، أو لنية الوقف وليس من ذلك ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى﴾ [الأعلى:٦] لأنه نفي لا نهي، أي، فلست تنسى.

تتمة: بقي مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف، أو للإدغام كيضرب بكر وداود جالوت، أو لتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السيء ويأمركم ويشعركم. والصحيح جوازه نثراً للقراءة به في السبع والتبع كالحمد لله، والمحكي كالعلم المركب إسناداً، والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جره خلافاً للمصنف لسبق حركة المناسبة على الإعراب، وكالياء بدلها كيا غلاماً، ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كلم يكن الذين وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي كقوله:

٣٨ ـ أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلي وَأَنَّكِ مَهْما تَأمُري القَلْبَ يَفْعَلِ[٣]

والظاهر، أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والإتباع مثلاً. ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٥؛ ولسان العرب مادة (هذذ) و(قدر)؛ وبلا نسبة في المحتسب ١/ ٦٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٦.
اللغة «عبشمية» هذا اشتقاق أكبر، والأصل عبد شمس.

(٢) الآية ﴿أنه مَنْ يتقِ ويصبر﴾ [يوسف: ٩٠] قرأها قنبل بالياء وصلاً ووقفاً، وقرأ باقي العشرة بالكسر بدون ياء.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣؛ والدرر ٦/ ٣٠٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصّل ٧/ ٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.

وحَاصِلُ ما ذكره: أن الرفع يُقَدَّر في الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر في الثلاثة، بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو، ويُقَدَّر في الألف.

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ(١)

كما مر. والحروف الثلاثة في الأسماء الستة إذا وليها ساكن كأبى الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحو القوم، والمقيمي الصلاة. أما في جمع المكسور فيحركان للساكن كياء المثنى، ولا تحذف لعدم ما يدل عليها لفتح ما قبلها أبداً. والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل: وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعاً كجاء مسلمي لذهاب صورتها إذ أصله: مسلمون لي حذفت النون واللام للإضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها. قال ابن الحاجب: وتقديرها للثقل لأن الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم فرد عليه بأنها تتعذر ما دامت الياء الأولى، فاللائق أنه للتعذر نظراً للحال الراهنة كما قدروه في الفتى للتعذر مع أن أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة، بل تثقل لكن أنت خبيرٌ بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفاً ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت، ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لأن الياء الأصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر. وهذا والمختار وفاقاً لأبي حيان أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو، وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم.

النَّكِرَةُ وَالمَعْرِفَةُ

اسما مصدر لنكر، وعرف المشدد، ومصدران للمخفف يقال: نَكِرْتُ الرجل بالكسر ضد عرفته، ثم جعلا اسمَيْ جنس للاسم المنكر، والمعرف لا علمين لهما كما قيل وإلا لمنعا الصرف، ولا يصح أن علميتهما لكونهما ترجمة لأن مدلولهما حينئذ الألفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لأن التقدير: هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى، وقدم النكرة لكثرتها إذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب دون عكسه، ولسبقها تعقلاً واعتباراً لأنها تدل على الشيء من حيث هو، والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة، أو عهد قيل ووجوداً كالآدمي إذا ولد يسمى إنساناً ومولوداً، ثم يوضع له العلم ونحوه، ويرده أنه يطلق عليه المعارف أيضاً كهو وهذا والذي ولد والمولود فتدبر. وأنكر النكرات مذكور فموجود فمحدث فجوهر فجسم فنام فحيوان فإنسان فرجل فعالم، ويقاس على ذلك ما شابهه فكمذكور معلوم وشيء لصدق الشيء بالمعدوم لغة، وكحيوان شجر وحجر مثلاً،

---

(١) أصل النكرة اسم مصدر «نكرت» بتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر «عرفت» بتشديد الراء، وهما حينئذ اسما جنس، وليس علمين.

٥٢ ـ نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ، مُؤَثِّرا أوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرا

النكرة: ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريفَ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل أل فمثالُ ما يقبل أل وتؤثر

وكإنسان فرس وحمار، وكرجل امرأة، وكعالم جاهل وضارب مثلاً، وما بينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض. فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه. وبعد فلا فائدة في هذا البحث إلا التمرين.

قوله: **(نكرة)** مبتدأ لأنها المحدث عنها، وسوَّغَهُ التقسيم لا الجنس في ضمن الإفراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغاً كما مر في الكلام، وقابل أل خبر وذكره لأن المراد اسم قابل أل والاسم يقع على المذكر والمؤنث، أو لتأول النكرة باللفظ مثلاً لا بالكلمة.

قيل: أو لكون النكرة صفة لمحذوف مذكر أي اسم نكرة، وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من أنها اسم جنس للمنكر لا وصف إلا أن يلاحظ أصلها، وهو المصدرية وتؤول بالمشتق بقي أن قابل أل الخ تعريف للنكرة، والتعريف ليس محمولاً على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقاً كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه قبل تصوره، وإنما هو تفسير له على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج إلى مسوغ كذا قيل، وهو مردود بأن الحكم على الشيء إنما يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصوراً خالياً عن الحكم إنما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف.

أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعاً، وإن كان قصده الأصلي تفسيره. وهذا معنى ما قيل إنه تصوير لا تصور. ولو سلم عدم حمله أصلاً كما اختاره بعض المحققين فلابد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لأنهما مبتدأ وخبر صورة لا حقيقة فتدبر.

وحمل المواطأة ما يصح بلا تأويل بالمشتق. أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه، وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي.

قوله: **(مؤثراً)** حال من المضاف إليه، وهو أل لأن المضاف اسم فاعل يقتضي العمل في الحال.

قوله: **(مَا يَقْبَلُ أَلْ الخ)** اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وأفعل من، فإنها نكرات مع أنها لا تقبل أل، ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس. وضمير الغائب العائد للنكرة كجاءني رجل فأكرمته فإنها معارف مع أن الأولين يقبلان أل، والثالث واقع موقع قابلها، وهو رجل والجواب عن الأول أن الحال وما معه يقبل أل في الإفراد، ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها إلا إذا كانا جمعين ليهودي ومجوسي، كروم ورومي، وهما حينئذ نكرتان أما إذا كانا علمين على القبيلتين فلا. وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور، وهو لا يقبل لا رجل بالتنكير فتدبر.

فيه التعريفَ رَجُلٌ فتقول: الرجل، واحترز بقوله: وتؤثر فيه التعريف مما يقبل أل ولا تؤثر فيه التعريف، كَعَبَّاس علماً؛ فإنك تقول فيه: العَبَّاس فتُدْخِلُ عليه أل لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها عليه ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل أل ذُو التي بمعنى صاحب، نحو: «جَاءَنِي ذُو مَال» أي: صاحِبُ مال، فَذُو: نكرةٌ، وهي لا تقبل أل لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل أل نحو الصاحب.

٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَهُمْ، وَذِي وَهِنْدَ، وابني، والْغُلَامِ، وَالَّذِي

قوله: **(وَتُؤثِّر فيهِ التَّعريف)** قيد به لأنه المراد من تأثير أل عند الإطلاق فخرج نحو العباس والحارث فإن أل فيهما مؤثرة للمح أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحارث لا للتعريف.

قوله: **(وَمِثَالُ مَا يَقَعُ)** منه أيضاً ما توغل في الإبهام كأحد وعريب وغير وشبه لوقوعها موقع إنسان مثلاً. وكذا امرؤ وامرأة. ولعله لم يسمع دخول أل عليهم فيكون نحو الغير والشبه مولداً، وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان، وأما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع، ومن هذا النوع أيضاً لا من الأول أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أل فيها موصولة لا معرفة، وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلاً.

وكل وبعض بمعنى جميع وجزء وإدخال أل عليهما لحن عند الجمهور لإضافتهما معنًى، وتنوينهما بدل عنها، وكذا أسماء الأفعال النكرات لوقوع صه مثلاً موقع سكوتاً، أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر.

قوله: **(وَصَاحِبُ يَقْبَلُ أَلْ)** أي المعرفة لأن المراد به الدوام والثبوت. فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل حتى تكون موصولة.

قوله: **(وغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ)** أفرد الضمير لإرادة المذكور لا لأن العطف بأو لأنها تنويعية بمعنى الواو لا للأحد الدائر حتى تقتضي الإفراد. وفي الأخبار: قلب، لأن المعرفة هي المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة، ولم يعرفهما بالحد لما في التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه،وعلَّله بما لم يسلم له، وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه، ولا اعتراض. وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما وهو الأصح خلافاً لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين، ولا أل كمن وما.

قوله: **(كَهُم وذِي إلخ)** لم يرتبها لضيق النظم وقد رتبها في الكافية بقوله:

فَمُضْمَرٌ أعرَفُها ثُمَّ العَلَمْ ... فَذُو إشارةٍ فَمَوصُولٌ مُتَمْ
فَذُو أداة فَمُنادى عُيِّنا ... فَذُو إضافةٍ بِها تَبَيَّنَا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون، ونحو أجمع في التوكيد لذكرها في أبوابها، وذكر سحر فيما لا ينصرف، ويقاس به أمس، وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا لأن تعريف أجمع

أي: غيرُ النَّكِرَة المعرفَةُ، وهي ستة أقسام: المضمركَهُمْ، واسم الإشارة كَذِي، والعَلَمُ كَهِنْدُ، والْمُحَلَّى بالألف واللام كالغُلام، والموصولُ كَالَّذِي، ومَا أُضِيفُ إلى وَاحِدٍ منها كابْنِي، وستتكلم على هذه الأقسام.

٥٤ ـ فَـمَـا لِـذِي غَـيْـبَـةٍ أوْ حُـضُـورِ كَـأَنْـتَ، وَهْـوَ ـ سَـمِّ بِـالـضَّـمِـيـرِ

بالعلمية الجنسية أو الإضافة المقدرة، والباقي بأل مقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له، والإقبال عليه لا بأل فليس مما هنا.

واعلم، أن الجلالة أعرف المعارف إجماعاً، ثم الضمير على الأصح لا العلم، ولا الإشارة وأعرفه ضمير المتكلم، فالمخاطب فالغائب السالم من الإبهام بأن يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف: جاء زيد وعمرو فأكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل. أما الجنسي، فالظاهر أنه دون الجميع، وأما المضاف، فكما أضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكثر إلاَّ المضاف للضمير فكالعلم لأنه يوصف به كمررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله، أو دونه.

ورد بأنه لا ضرر في ذلك بل هو الأنسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه. ولذا اختاره ابن هشام تبعاً للفراء والشلوبين، وقال المصنف: إنه الصحيح نعم على قول الناظم ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع، والأنسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً لاكتسابه التعريف منه، ولأن نحو: غلام زيد صادق بأي غلمانه ففيه إبهام عن زيد.

قوله: **(والذي)** مقتضاه، أنه يسمى معرفة حال إفراده على الصلة، وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومها له، وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف إليه.

قوله: **(فما لذي الخ)** ما فاته ترتيبها ذكراً رتبها تبويباً لكن فاته أن يترجم للضمير كأخوته، والفاء فصيحة كما لا يخفى، وما مفعول أول لسم، والظرف صلتها أي فما وضع لذي غيبة الخ، أي لمفهومه الكلي بناء على قول السعدان المضمرات ونحوها كالإشارات، والموصولات والحروف كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب، ولا يستعمل إلا في واحد بخصوصه كزيد. أو المعنى فما وضع لأفراد ذي غيبة بناء على قول العضد والسيد أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً فهو موضوع لكلّ فرد فرد مما يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلي يعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلاً. فالوضع عام، والموضوع له خاص فإن قلت: إذا كان الضمير والإشارة والموصول مستوية وضعاً واستعمالاً فما معنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر؟ قلت: لأن تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع، والحضور في الضمير، والإشارة في اسم الإشارة، والصلة في الموصول. ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبارها لا بالوضع. ألا ترى أن الحروف مثلها وضعاً واستعمالاً، وليست معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر.

يُشِيرُ إلى أن الضمير: مَا دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ، أَوْ حُضُورٍ، وهو قسمان: أحدهما ضميرُ المخاطَبِ، نحو أنْتَ والثاني ضميرُ المتكلم، نحو أَنا.

قوله: (كأَنْتَ) جره بالكاف لقصده لفظه، وليس من إنابة ضمير الرفع عن ضمير الجر كما توهم.

قوله: (بالضَّميرِ) فعيل من الضمور، وهو الهزال لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار وهو الإخفاء لكثرة استتاره، ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالباً. وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمراً أيضاً، ويسميه الكوفيون كناية ومكنياً أي كني به عن الظاهر اختصاراً.

قوله: (مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ) أي لفظ جامد وضع لذي غيبة الخ. فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو: ذاك، وآخر نحو: أنت وإياه، وضمير الفصل عند البصريين فإنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذيهما، وخرج أيضاً ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة، ونحو: يا زيد، فإن الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن، والمراد بالحضور خصوص التكلم، والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعاً، وإنما لزمها من كونها لا يشار بها إلا لحاضر، وبإيقاع ما على الاسم الجامد خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب. فإنها مشتقة على أن المراد هنا بالمتكلم شخصي يحكي بذلك اللفظ عن نفسه، وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به، وبالغائب ما تقدم له ذكر أي مرجع، وهذه ليست كذلك، وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعة للغائب لأنها لم يتقدم ذكرها.

والأصح أنها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة.

واعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظاً ولو بمادته كـ ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨] أي العدل المفهوم من اعدلوا. أو معنًى بأن يعلم من السياق نحو: ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ﴾ [النساء: ١١] أي الميت بقرينة ذكر الإرث ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي الشمس بقرينة ذكر العشيّ والإلهاء عن ذكر ربه أي صلاة العصر، أو رتبة كضرب غلامه زيد فإن رتبة الفاعل قبل المفعول. ولا يعود على ما تأخر لفظاً ورتبة إلا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالإجمال ثم التفصيل، وهي: ضمير الشأن والقصة، والضمير المجرور برب، والمرفوع بنعم، أو بأول المتنازعين كما ستُبيَّن في أبوابها، والضمير المبدل مفسره كضربته زيداً واللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم، والضمير المخبر عنه بمفسره نحو: ﴿مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] وقولهم: هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت وقيل: ضمير هذين للقصة وقيل: من باب ضربته زيداً فجملة تقول وتحمل خبره. وفي الهمع أنه قد يرجع إلى نظير السابق نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾

٥٥ ـ وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا
٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِي أَكْرَمَكْ» وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى: مُتصل ومُنفَصِل؛ فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدَأ به كالكاف من أكْرَمَكَ ونحوه، ولا يقع بعد إلاَّ في الاختيار، فلا يقال: ما أكرمْتُ إلاَّكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله:

[١٣] أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ(١)

[فاطر:١١] أي عمر معمر آخر عندي درهم، ونصفه أي نصف درهم آخر. ا هـ وجعله الدماميني لنفس السابق مع حذف مضاف. أي من مثل عمره ومثل نصفه.

قوله: (وذُو اتِّصَالٍ) إما خبر مقدم عن ما لأنها هي المعرفة، أو عكسه لأن القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو.

قوله: (ما لا يُبْتَدَأ) أي به فحذف الجار فاتصل الضمير، واستتر وليس محذوفاً لأنه نائب الفاعل. ولئلا يحذف العائد المجرور بغير شرطه. والمراد لا يبتدأ بعد أن كان مفعولاً فلو أريد بقاؤه مفعولاً قيل: إياهما ضربت لاهما فتدبر.

قوله: (إلا) مفعول يلي لقصد لفظه، واختيار نُصِبَ بنزع الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعم إلا الاستثنائية والوصفية، وهي التي بمعنى غير كما في شرح الجامع.

قوله: (كاليَاءِ والكَافِ الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الأعرف فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب. وإن فاته تقديم المرفوع، وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل للمتكلم والمجرور بابني، وللمخاطب والمنصوب بأكرمك، وللمرفوع والغائب بسليه.

قوله: (المُضْمَرُ) أي من حيث هو ينقسم الخ. وهل المتصل أصل المنفصل لأن مبنى الضمير على الاختصار، أو كل أصل قولان؟.

قوله: (فَمَا لِي عَوْضُ الخ) لي خبر مقدم، وناصر مبتدأ مؤخر، وإلاَّه مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه: إلا إياه، وعوض ظرف يستغرق المستقبل كأبداً إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد، وسمع فيه حينئذ الكسر والفتح. فإن أضيف نصب كلا أفعله عوض العائضين كأبد الآبدين، وفي القاموس ما رأيته عوض فاستعمله في الماضي.

قوله: (وما نُبَالِي الخ) ما الأولى نافيه، والثانية زائدة لا مصدرية خلافاً للعيني لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، وجملة أن لا يجاورنا الخ مفعول نبالي، وديار بمعنى أحد من

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٩٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٥.
والشاهد فيه قوله: «إلاَّه» حيث وصل الضمير بـ «إلاَّ» شذوذاً، والقياس: إلاَّ إيَّاه.

وقوله:

[١٤] وَمَا عَلَيْنَا - إذَا ما كُنتِ جَارَتَنَا - أنْ لا يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ[١]

٥٧ - وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المضمراتُ كُلُّها مبنيةٌ؛ لشبهها بالحروف في الجمود، ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا

ألفاظ العموم الملازمة للنفي أصله ديوار لأنه من دارَ يدورُ، وإلاّك مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه: إلا أيّاك أي: لا نبالي بعدم مجاورة سواك أيتها المحبوبة إذا كنتِ أنتِ جارتنا.

وفي نسخ: وما علينا. أي: وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك. وإذا تأملت في معنى البيت وجدت إلا بمعنى غير لا استثنائية، فتكون في محل نصب على الحال، والكاف في محل جر بالإضافة لا مستثنى كما قاله أرباب الحواشي، والاتصال ممنوع بعد كل منهما. كما في شرح الجامع.

قوله: (وَكُلُّ مُضْمَرِ الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الإعراب يوهم إعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم أن الجرَّ وغيره لمحالها فقط. وليس هذا مكرراً مع قوله قبل كالشبه الوضعي لأنه لا يفيد هذه الكلية فأشار هنا إلى أن هذا الشبه في بعضها، والباقي محمول عليها، أو أن له عللاً أخرى.

قوله: (كَلَفْظِ مَا نُصِبْ) أي في الصورة لو مع اختلاف الحركة كضربته وبه. واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله، وذو اتصال إلى قوله، وذو ارتفاع وانفصال فأشار إلى المجرور والمنصوب في هذا الشطر، وكل منهما اثنا عشر قسماً كما سيأتي، وإلى المرفوع فيما بعده، وإنما أخره لأنه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار، وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذي لا يكون في المنفصل أصلاً فتدبر.

قوله: (في الجُمُودِ) هذا أحد أوجه أربعة في التسهيل، ثانيها، الشبه الوضعي في بعضها، وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها إلى المرجع، أو الخطاب مثلاً. رابعها، استغناؤها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالحرف ا هـ وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة، وهي من معاني الحروف الجزئية كأحرف المضارعة واللواحق في إياي وإياك وإياه. ا هـ ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي.

قوله: (ولا تُثَنَّى الخ) وأما نحو: هما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء.

قوله: (للرَّفْعِ الخ) متعلق بصلح الواقع خبراً عن نا، وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٠؛ ومغني اللبيب ص ٢/٤٤١.

والشاهد فيه قوله: «إلاّكِ» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلاّ» للضرورة الشعرية والقياس: «إلاّ إيّاكَ».

تُجْمَعُ، وإذا ثَبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ، وهو: كل ضميرِ نَصْبٍ أو جرٍّ مُتَّصِل، نحو: أَكْرَمْتُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ، وإنَّهُ ولَهُ؛ فالكافُ في أكرمتك في موضع نصب، وفي بك في موضع جر، والهاء في إنه في موضع نصب، وفي له في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو نا وأشار إليه بقوله:

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

أي: صَلَحَ لفظُ نَا للرفع، نحو: نِلْنَا، وللنصب، نحو: فإِنَّنا، وللجر، نحو: بنا.

ومما يستعمل في الثلاثة أيضاً هُمْ فمثالُ الرفع: هُمْ قائمون ومثالُ النصب: أكْرَمْتُهُمْ ومثالُ الجر: لَهُمْ.

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ نا من كل وجه؛ لأن نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ، وهو ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء؛ فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنصب والجر، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطَب[1]، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»؛ لأنها ـ وإن كنت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ـ فليست مثلَ نا لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النصب والجر ضميرٌ متصلٌ.

٥٩ ـ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

قوله: (كاعْرِفْ بِنَا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالباء، أو هو بمعنى: اعترف بقدرنا.

قوله: (لا يُشْبِهَاننا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو: أعجبني كوني مسافراً إلَى أبي فإن الياء في الجميع ضمير متصل لمعنى واحد، ومحلها نصب في الأول، ورفع في الثاني بالكون، وجر في الثالث. والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعاً كالفعل، ومحلها الأصلي بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما نا فمشتركة بالأصالة.

قوله: (وَأَلِفٌ) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه. ولما غاب خبره وأشار بهذه مع قوله: للرفع والنصب وجرٌ إلى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه. واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف، وأشار بهذه الثلاثة مع نا المتقدمة إلى بعض أقسام البارز المرفوع، وبقي التاء في نحو: ضربت ضربتما الخ، وياء المخاطبة في تضربين، ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها.

قوله: (مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ) أي مع الأفعال أما في نحو ضاربان وضاربون فحرفان والفاعل مستتر.

---

(١) الأصح أن يقول: «للمخاطبةِ» لأن الياء في نحو: «اضربي» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويعتذر عنه بأنه أراد الجنس.

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب؛ فمثالُ الغائب الزَّيْدانِ قامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قمْنَ ومثالُ المخاطب اِعْلَمَا واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطبُ والمتكلم، وليس هذا بجيد؛ لأن هذه الثلاثَةَ لا تكون للمتكلم أصلا، بل إنما تكون للغائب أو المخاطبِ كما مثلنا.

٦٠ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز[١]، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، والمراد بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلّه الظاهِرُ، والمراد بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ.

قوله: (وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ) ولو قال لما غاب، وخوطب لكفاه لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الإعراب لا الغائب وغيره.

قوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لأنه عمدة فلا بد منه لفظاً أو تقديراً. وأما غيره ففضلة لا داعي إلى تقديره إذا عدم من اللفظ إلا لربط الخبر ونحوه. وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لأن كلامه الآن فيه وهو الأصح لا من المنفصل. كما قيل إذ لا يبتدأ به، ولا يلي الإبل لا ينطق به أصلاً. واختار في الجامع أنه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ المحققة. ا هـ. نكت.

قوله: (أُوَافِقْ) مجزوم في جواب الأمر، ونغتبط بالغين المعجمة بدل منه.

قوله: (يَنْقَسِمُ الضَّمِيرُ) أي المتصل لما مر: والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو: الذي ضربت لإمكان النطق به، أما المستتر فأمر عقلي لا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له المنفصل في قولهم تقديره أنت مثلاً للتقريب كما مر. فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك المستتر أحسن حالاً من المحذوف لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود، ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من القرينة.

قوله: (ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ) أي بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام إلا هو بخلاف الواجب، وليس المراد بالجواز صحة بروزه إذ لا يقال: قام هو على الفاعلية لأن المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزاً، ومقابله واجباً مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا أفاده. سم.

---

(١) البارز: هو ما له صورة في اللفظ، والفرق بين المحذوف والمستتر هو أن المحذوف يمكن النطق به، والمستتر لا يمكن النطق به.

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:

الأول: فعلُ الأمْرِ للواحِدِ المخاطَبِ كَافْعَلْ، التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرَازُهُ، لأنه لا يَحُلُّ محلّهُ الظاهر، فلا تقول: افْعَلْ زَيْدٌ، فأما افْعَلْ أَنْتَ فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر في افْعَلْ وليس بفاعل لافْعَلْ؛ لصحة الاستغناء عنه؛ فتقول: افْعَلْ؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو: اضربي واضْرِبا، واضْرِبُوا، واضْرِبْنَ.

الثاني: الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة، نحو: «أوَافِقُ» والتقدير أنا، فإن قلت: «أوافق» أنا كان «أنا» تأكيد للضمير المستتر.

الثالث: الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون، نحو: «نَغْتَبِطُ» أي نحن.

الرابع: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله التاء لخطاب الْوَاحِدِ، نحو: «تَشْكُرُ» أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، وَأَنْتُمَا تَفْعَلاَنَ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ، وَأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ.

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير(١).

قوله: (لِلْوَاحِدِ) سيذكر محترزه، والمخاطب لبيان الواقع، ولم يذكر نهي الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء.

قوله: (لا يَجُوزُ إبرازُهُ) الأولى واجب الاستتار كما قال في مقابله الآتي كما يعلم مما مر.

قوله: (في أوله الهمزة) الأولى حذف في.

قوله: (نَحْوَ تَشْكُرُ) الأفيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو هند تشكر ليكون المتن ممثلاً للمستتر جوازاً أيضاً، ولحصول المخاطب بافعل.

قوله: (هٰذَا مَا ذَكَرَهُ الخ) بقي مما يجب استتاره كما في التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستثناء، أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل أمر لمفرد كان أو لا كنزال يا زيد ويا هند ويا زيدان الخ، أو بالمصدر النائب عن فعله في الأمر نحو: ﴿فضرْب الرقاب﴾(٢)، أو بأفعل التفضيل ا هـ.

ولا يرد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة الكحل إجماعاً، وفي غيرها على لغة قليلة كما سيأتي لندور ذلك، وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً كما سيمثل له الشارح بزيد قائم لأنه يخلفه الظاهر باطّراد كزيد قائم أبوه، وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر. خلافاً لمن وهم فيه. وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر.

---

(١) انظر: «همع الهوامع» (١/ ٢١٤).

(٢) الآية ﴿فضرب الرقاب﴾ [محمد: ٤].

ومثال جائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُومُ: أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهرُ، فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة، نحو هِنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمعناه، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، أي هو.

٦١ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ وانفِصَالٍ: أَنَا، هُوَ وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى: مُتَّصِلٍ، ومنفصلٍ؛ فالمتَّصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنف، في هذا البيت، المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر: «أَنَا» للمتكلم

قوله: **(وكذا كل فعل الخ)** أي مضارعاً كان، أو ماضياً إلا فعل الاستثناء والتعجب فإنهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما لجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير ولئلا يفوت حمل الأول على إلا في تلو المستثنى له.

قوله: **(وَمَا كَانَ بِمَعْنَاهُ)** أي الفعل من الصِّفات المحضة سواء جرت على من هي كما مثله أو لا، وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالأجرع والأبطح فلا ضمير فيها أصلاً لدلالتها على مجرد الذات، وبقي من مواضع الجواز اسم الفعل الماضي كهيهات.

قوله: **(وذُو ارْتِفَاعٍ)** أي محلاً كما مر، وهو خبر مقدم عن أنا، وهو بسكون الواو لغة حكاها الفارضي لا لمجرد الوزن مبتدأ، وأنت عطف عليه، والخبر محذوف أي كذلك، ولم نعطفهما على أنا لإفراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة، وأما ورودها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا لقبح اللفظ معه أو النصب نحو:

٣٩ ـ يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ[١]

للضرورة، ويكثر نيابتها في التوكيد كرأيتُكَ أَنْتَ، ومررْت بكَ أَنْتَ كما سيأتي، وأما نداؤها في نحو: يا أنت فشاذٌ.

قوله: **(أَنَا لِلْمُتَكَلِّم الخ)** المختار عند البصريين أن الضمير فيه وفي فروعه أن فقط والألف زائدة لبيان الحركة، والتاء حرف خطاب، ولواحقها لتبيين المثنى وغيره، وأن الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها، ولواحقها لتبيين الحال فإن والهاء مشتركان

---

(١) صدر بيت لم يُسمَّ قائله. ولم أجده في معاجم اللغة العربية.

وَحْدَهُ، «ونَحْنُ» للمتكلم الْمُشَارَكِ أو المُعَظَّم نَفْسَه، «وأَنْتَ» لِلْمُخَاطَبِ، «وأَنْتِ» للمخاطبة، «وأَنْتُمَا» للمُخَاطَبَيْنِ أو المخاطبتين «وأنْتُمْ» للمخاطَبِينَ «وَأَنْتُنَّ» للمخاطَبَات «وهُوَ» للغائب، «وهي» للغائبة، «وهُمَا» للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، «وهُمْ» للغائِبِينَ، «وهُنَّ» للغائبات.

٦٢ ـ وَذُو انْتِصَابٍ في انْفِصَالٍ جُعِلاَ: إيَّايَ، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «إيَّايَ» للمتكلم وَحْدَه «وإيانا» للمتكلم المشارِكِ أو المعظَّم نفسَهُ، «وإياكَ» للمخاطَبِ، «وإيَّاكِ» للمخاطبة، و«إياكما» للمخاطبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، «وإياكم» للمخاطبِينَ، «وإيَّاكُنَّ» للمخاطَبَاتِ، «وإيَّاهُ» للغائب، «وإيَّاهَا» للغائبة، «وإياهما» للغائِبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، «وإيَّاهُمْ» للغائِبِينَ «وإيَّاهُنَّ» للغائبات.

٦٣ ـ وَفي اخْتِيار لاَ يَجِيءُ المُنْفَصِلْ إذا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

بين المفرد وغيره. واللواحق قرينة على المراد بهما، والنون الأولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو، وفي همو وفي الفارضي أن الواو حذفت من أنتم تخفيفاً، ولذا عادت في ضربتموه لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها فتكون النون الثانية من أنتن في مقابلتها، وأما هو وهي فكلهما الضمير كما مر في البناء، وخالف الكوفيون في الجميع.

قوله: (**وَذُو انْتِصَابٍ**) مبتدأ خبره جعل، وفي انفصال حال من مفعوله الأول وهو ضميره النائب عن الفاعل وإياي مفعوله الثاني ولم يقل: وانفصال كسابقه للتفنن، والصحيح أن الضمير أياً فقط ولواحقها حروف تبين المراد واختار المصنف أنه الجميع.

قوله: (**أَشَارَ فِي هٰذا البيتِ الخ**) تلخص من كلام المصنف في قوله: وذو اتصال إلى هنا أن الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل. وخص الجر بالمتصل كما علمته. وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسماً لأنه إما للمفرد المذكر، أو المؤنث أو لمثناهما، أو لجمع الذكور، أو الإناث وعلى كل إما مخاطب، أو غائب ثم المتكلم وحده. ومع غيره فالجملة ستون، ولا تخفاك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي: أضرب ونضرب وتضرب وتضربين. ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتَّحَدَ مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدر، وكذا لم تعد الواو والألف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضي وكذا: اضربي مع تضربين وإنما حمل الضمير في الأمر على المضارع دون العكس لأنه الأصل فتدبر.

قوله: (**لا يَجيءُ المُنْفَصِلُ الخ**) أي لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل إلا حيث يتعذر. إما لضرورة كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله: ﴿كَإِيَّاكَ نَعبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] أو لحصره كـ ﴿لاَ تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] وقوله:

كلُّ موضع أمْكنَ أنْ يُؤتى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنفُ؛ فلا تقول في أكرمتك «أكرمْتُ إيَّاكَ» لأنه يمكن الإتيانُ بالمتصل؛ فتقول: أكرمْتُكَ فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ، نحو إيَّاكَ أكرمْتُ؛ وقد جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله:

[١٥] بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُـمُ الأَرْضُ فِـي دَهْـرِ الـدَّهَـارِيـرِ(١)

---

٤٠ ـ أَنَـا الـذَّائِـدُ الـحَـامِـي الـذِّمَـارَ وَإِنَّـمَـا يُـدَافِـعُ عَـنْ أَحْـسَـابِـهِـمْ أَنَـا أَوْ مِـثْـلِـي(٢)

أو لكون عامله محذوفاً كإيَّاكَ والشَّر، أو معنوياً كأنا عبد أثيم، وأنت مولى كريم، أو حرف نفي نحو: ما هنَّ أمهاتهم، أو فصل عن عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول وإياكم أو ولي واو المصاحبة كقوله:

٤١ ـ فَـآلَـيْـتُ لاَ أَنْـفَـكُّ أَحْـذُو قَـصِـيـدَةً تَـكُـونُ وإيَّـاهَـا بِـهَـا مَـثَـلاً بَـعْـدِي(٣)

أو لرفعه بمصدر ومضاف إلى المنصوب نحو: بنصركم نحن كنتم ظافرين، أو لغير ذلك كما في التصريح.

قوله: (بالبَاعِثِ الخ) متعلق بحلفت في بيت قبله، والأموات إما مجرور بإضافة الباعث، أو الوارث إليه، وحذف نظيره من الآخر على حد:

٤٢ ـ بَـيْـنَ ذِرَاعَـيْ وَجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ(٤)

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٤؛ ولأميَّة أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩.
والشاهد فيه قوله: «قد ضمنت أياهم الأرض» حيث فصل الضمير للضرورة الشعرية، والقياس القول: ضمنتهم الأرض.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣؛ ولسان العرب مادة (قلا)؛ ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨؛ ولسان العرب مادة (أنن).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٩؛ والأغاني ٦/ ٢٥٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٦٣، ٢٢٠.

(٤) صدر البيت «يا مَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ به»، وهو من المنسرح للفرزدق في الكتاب ١/ ١٨٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ ولسان العرب مادة (بعد) و(يا).

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ ٱلْخُلْفُ ٱنْتَمَى
٦٥ ـ كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَٱتِّصَالا أَخْتَارُ، غَيْرِي ٱخْتَارَ ٱلانْفِصَالا

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيه» إلى ما تَعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ» فيجوز لك في هاءِ «سلنيه» الاتصالُ نحو: سَلْنِيهِ،

أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني، وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة، وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الأموات. والدهارير أول الدهر في الزمن الماضي لا واحد له من لفظه، ويقال: دهور دهارير أي مختلفة كما في القاموس، وفسرها في التصريح بالشدائد. ولكن المناسب هنا الأول، وفي الصحاح دهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء، ويوم أيوم، وساعة سوعاء.

قوله: **(هاء سلنيه)** تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الأول كما قيل. وإلا لأضمر في الثاني لما سيأتي إلا أن لا يجعل تنازعه بل حذف من الثاني لدلالة الأول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر. وهذا كالاستثناء من قوله: وفي اختيار الخ لا مناقض له كما قيل.

قوله: **(وَمَا أَشْبَهَهُ)** أشار الشارح في حله إلى أنه على حذف مضاف وما واقعه على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سلنيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل، وليس كذلك فالأحسن جعل الأشموني ما واقعة على ضمير، والهاء في أشبهه عائدة لهاء سلنيه أي وكل ضمير أشبه هاء سلنيه فبما سيأتي. سواء كان عامله فعلاً كما مثله. أو اسماً كالدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه.

قوله: **(لَيسَ خَبَراً)** صادق بكون العامل ليس ناسخاً أصلاً كسأل، أو ناسخاً لأحد الضميرين فقط كـ ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ الله فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾ [الأنفال: ٤٣] الآية فإن رأى الحلمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبراً في الأصل. فالآية من باب سلنيه لا خلتنيه لأن النسخ المعتبر في خلتنيه للضميرين معاً فتعبير الشارح أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخاً.

قوله: **(وَهُمَا ضَميرانِ)** أي أولهما أعرف كما يفيده المثال فلو قدم غيره، أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن، وخرج بكونهما مفعولين ما إذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الأعرف كضربتك، وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل، وذلك مفقود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل، ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعاً أو مجروراً كعجبت من ضربيك وضربي إياك، وإذ الياء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعاً فقط **ولا يكون إلا مستتراً كأنا الضَّارِبُكَ، والضارب إياك على أن الكاف مفعول لا مضاف إليه، وإلا تعين الوصل لأن المجرور لا يكون إلا متصلاً** ا هـ صبان

والانفصالُ نحو: سَلْنِي إيَّاه، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وأَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ[١].

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الاتصالِ والانفصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها وَاجِبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وكذا يجب الوصل في أنا ضاربه بلا أل لتعين الإضافة فيه فإن نون الوصف تعين الفصل كضارب إياه فتدبر. فعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي أن موضوع المسألة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيته زيداً فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم.

قوله: (عَلَى السَّواءِ) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته، وأصرح منها قول الكافية:

سَلْنِيهِ صِلْ وَقَدْ فُصِلْ

ومنه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾ [البقرة:١٣٧]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود:٣٨] ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ [محمد:٣٧] ﴿إِذْ يُرِيكَهُم اللهُ﴾ [الأنفال:٤٣]. كما مر هذا في الفعل. أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المعمولين به لكونه فرع الفعل في العمل، ومن الوصل قوله

٤٣ - وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ[٢]

وقوله:

٤٤ - لَئِنْ كَانَ حبُّكِ لِيَ صَادِقاً ... لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقّاً يَقِينا[٣]

قوله: (مَخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ) يرده حديث: «إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ»[٤] أي الأرقاء ولو شاء لملكهم إياكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعرف، ولو وصل لقال: مَلَّكَكُمُوهُمْ بفتح الكاف الأولى، وضم الثانية، وقد يقال: عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر.

---

(١) ورد هذا الأمر كثيراً في كلام العرب، فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إيَّاه لقد حال بعدنا ... عن العهد، والإنسان قد يَتَغَيَّرُ

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي:

فإن لا يكُنها أو تكنه فإنَّهُ ... أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلبانها

(٢) وصدر البيت «فَلا تطمع أَبَيْتَ اللَّعنَ فيها»، وهو من الوافر لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١١؛ ولرجل من تميم في تخليص الشواهد ص ٨٩؛ وله أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٧، ٢٩٩؛ ولرجل من تميم أو لقحيف العجلي في شرح شواهد المغني ١/٣٣٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١١٠.

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/٥٢؛ وشرح التصريح ١/١٠٧.

(٤) حديث «إن الله ملككم إياهم»: رواه أبو داود في كتاب الجهاد/ باب/ ٤٧ برقم/ ٢٥٤٩/ .

وأشار بقوله: «في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يَجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما؛ فاختار المصنف الاتصالَ، نحو: كُنْتُهُ، واختار سيبويه الانفصال، نحو: كنتُ إياه، «تقول؛ الصديق كُنْتُهُ، وكنتُ إيّاه».

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ في نحو: «خِلْتَنِيهِ» وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهَبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً

قوله: (إِذَا كَانَ خَبَرُ كانَ ضَمِيراً الخ) سكت عن اسمها فأفاد أنه لا يشترط كونه ضميراً، ويدل عليه ابن الناظم نحو: الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط.

قوله: (وَأَخَواتِها) مثله في شرح الكافية، وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها، وأن ليسى وليسه شاذ.

قوله: (فَإِنَّهُ يَجوزُ اتِّصَالُهُ) أي في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل كجاؤوا ليس إياه، ولا يكون إياه كما يجب مع إلا، وتفارق هذه المسألة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول: والعامل ناسخ لهما معاً.

قوله: (فاخْتَارَ المُصَنِّفُ الاتِّصَالَ) أي لأنه الأصل، ولكثرته نظماً ونثراً في الفصيح كحديث «أَن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»[١] إلخ وكقول أبي الأسود لعبده:

٤٥ ـ دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُواةُ فَإِنَّني ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِها
فإن لاَ يَكُنْها أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِها[٢]

ومراده بأخيها نبيذ الزبيب، ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر، وأما الانفصال فجاء شعراً كقوله:

٤٦ ـ لَئِنْ كَانَ إِيّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا ... عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[٣]

ولم يجيء نثراً إلا في الاستثناء ومر مثاله.

قوله: (الثّاني منهُما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخاً لهما معاً.

قوله: (وَهُمَا ضميران) أي أولهما أخص، وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلنيه إلا

---

(١) حديث «إن يكنه فلن تسلط عليه» رواه الشيخان وأبو داود والترمذي، وهو جزء من الحديث المعروف بحديث ابن صياد.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛ ولسان العرب مادة (كنن) و(لبن)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٩٨؛ والمقرب ١/ ٩٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٠٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٣؛ والمقرب ١/ ٩٥.

الانفصالُ، نحو: خِلْتَنِي إيَّاهُ، ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ، لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو الْمُشافِهُ لهم، قال الشاعر:

[١٦] إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[1]

٦٦ ـ وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

ضمير المتكلم أَخَصُّ من ضمير المخاطبِ، وضميرُ المُخاطَبِ أَخَصُّ من ضمير الغائب؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أَخَصُّ من الآخر، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأَخَصِّ منهما، فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتَنِيهِ، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أَخَصُّ من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطَب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديمُ الغائب مع الاتِّصَالِ، فلا تقول: أعطيتُهُوك، ولا أعطيتهُوني وأَجازه قوم، ومنه ما رواهُ ابن الأثير[2] في

بالنسخ، وإذا كان أولهما أخص فلا بد من تغايرهما معنى كما هو ظاهر، ولا يحتاج جعل الأخبار فيهما من باب شعري إلا في اتحاد الرتبة كما سيأتي.

قوله: (أَرْجَحُ) أي في المسألتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي: وإنما وصل أولهما لقربه من الفعل، وإن كان حق المبتدأ كذلك، ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه الفضلة فرجع إلى أصل الخبر بخلاف: كنته فلم يحجزه إلا ضمير رفع كجزء الفعل فأشبه هاء ضربته، فرجع إلى أصل الضمير من وصله بعامله.

قوله: (إذا قَالَتْ الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة هي الزباء، وقيل غيرها، وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام، ولا تخطىء في قول تقوله. ولذا صار هذا الشعر مثلاً لمن يقدم قوله على غيره كما هو مراد الشارح.

قوله: (وَقَدِّمَ الأَخَصَّ) أي في المسائل الثلاثة كما في الأشموني دون غيرها وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالهما، وتقديم المرفوع وإن كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض بخلاف الأبواب الثلاثة، ونص بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لأن قوله، وما أشبهه يصدق بأي شبه، ولو في غير ذلك.

قوله: (فَلاَ تَقُولُ أَعْطَيْتُهُوك) أي ولا حسبتهوك، ولا كانوك بل يجب الفصل لتقديم غير الأخص.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للجيم بن صعب في العقد الفريد ٣/ ٦٣؛ ولسان العرب مادة (رقش)؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب مادة (رقش)؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٢٠.
والشاهدُ فيه قوله: «حذامِ» حيث جاء هذا الوزن مبنياً على الكسر، على وزن «فعالِ».

(٢) ابن الأثير: أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، توفي سنة (٦٠٦ هـ).
انظر: «مقدمة جامع الأصول» (١/ ١١ ـ ١٣).

غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: «أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطاناً.»[١] فإن فُصِلَ أَحَدُهُما كنتَ بالخيار، فإن شئت قَدَّمْتَ الأَخصَّ، فقلت: الدرهم أَعْطَيْتُكَ إياه، وأَعْطَيْتَنِي إياه، وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأَخصِّ، فقلتَ: أَعْطَيْتُهُ إيَّاكَ، وأَعْطَيْتَهُ إيايَ، وإليه أشار بقوله: «وَقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال»، وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديمُ غير الأَخَصِّ في الانفصال عند أَمْنِ اللَّبْس، فإن خِيفَ لَبْسٌ لم يجز، فإن قلت: زيد أَعْطَيْتُكَ إيَّاه، لم يجز تقديمُ الغائبِ، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ.

٦٧ ـ وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبَيْنِ، واتَّحَدَا في الرُّتْبَةِ ـ كأن يكونا لمتكلمين، أو

قوله: (وأَجَازَهُ قَوْمٌ) كالمبرد، وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح.

قوله: (أَرَاهُمَنِي الخ) الباطل فاعل أرى، والهاء مفعول أول، والياء ثان، وشيطاناً ثالث. قال ابن الأثير: وفيه شذوذان: الوصل، وترك الواو لأن حقه أراهموني كرأيتموها.

قوله: (كنتُ بالخِيَارِ) من هذا مع ما قبله، يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص.

قوله: (لأنه لا يَعْلَمُ) الأولى لتبادر خلاف المراد لأن الفاعل معنى وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميراً كان، أو ظاهراً فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس، وأما عدم العلم بشيء فإجمال لا لبس.

قوله: (وفي اتحادِ الرُّتْبَةِ الخ) قال سم أي في باب سلنيه، وخلتنيه لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه، وكذا اقتصر الأشموني في التمثيل عليهما ومقتضى ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنتني بضم التاء، وكنتك بفتحها، ويكون الإخبار فيه على حد شعري شعري كما سيأتي، وربما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ إنما هو لتوالي المثلين مع إيهام كون الثاني تأكيداً، وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وإعرابهما ومنه في الغيبة حديث: أن يكنه الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لما سيأتي أن كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب، وأيضاً مر عن الأشموني أن تقديم الأخص واجب في الأبواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة إلا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتأمل ويحرر.

قوله: (وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيه) أي في اتحاد الرتبة.

قوله: (لِمُتَكَلِّمَيْنِ) أي بحسب الأصل وإن كانا ذلك التركيب لمتكلم واحد، أو مخاطب واحد إذ لا يمكن اتحاد رتبتهما في التكلم والخطاب إلا حينئذ بخلاف الغيبة. وفي نسخ

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما، فتقول: أعْطَيْتَنِي إيَّايَ وَأَعْطَيْتُكَ إيَّاك، وأَعْطَيْتُهُ إيَّاهُ، ولا يجوز اتصال الضميرين، فلا تقول: أعْطَيْتَنِينِي، وَلاَ أَعْطَيْتُكَكَ، وَلاَ أَعْطَيْتُهُوهُ، نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظهُمَا فقد يتصلان نحو: الزَّيْدَان الدِّرْهَمُ أَعْطَيْهُمَاهُ، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اَخْتِلاَفٍ مَا، وَنَحْوَ «ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرْضُ» الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية؛ وليس منها، وأشار بقوله: «ونحو: ضمنت»ـ إلى آخِرِ البيت ـ إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيه اتِّصَالُهُ ضرورةٌ، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[1]

وقد تقدم ذكر ذلك.

٦٨ ـ وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ، وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الإخبار في خلتك إياك على حد شعري شعري.

قوله: (وَاخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا) أي في الإفراد والتذكير أو ضدهما كمثاله ونحو أحسن الناس وجوهاً، وأنصرهموها سواء تباعد الهاءان كما ذكر، أم تقاربا نحو أعطاهوها، وأعطاهاه إلا أن الفصل حينئذ أجود تخلصاً من قربهما إذ ليس بينهم إلا حرف واحد بخلاف ما مر. وإنما اشترط اختلاف لدفع توالي المثلين، وإيهام التأكيد، وقيد بالغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحدي الرتبة إذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما، وذلك لا يمكن في الخطاب، أو التكلم لأنهما حينئذ لشيء واحد إذ لا يقال علمتنان ولا ظننتكماك.

قوله: (وَإِلَيْهِ أَشَارَ) أي لشرط الاختلاف قال ولده، وأشار إليه هنا بتنكير وَصِلْ أي يبيح الغيب فيه نوعاً خالصاً من الوصل، ووكل تفسيره إلى الموقف.

قوله: (فِي الكَافِيَةِ) مثله في النكت وفي ابن الميت أنه سهو، وإنما هو في الشافية، وأما بيت الكافية فهو:

وَلاضْطِرارٍ سَوَّغُوا فِي ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرْضُ فَحَقِّقْ مَا ثَبَتْ

قوله: (وَرُبَّمَا أُثْبِتَ) أي بعد قوله، وفي اتحاد الرتبة.

قوله: (وَقَبْلَ يا النَّفْسِ) أي المتكلم بقرينة وليسي وليتني فلا يرد إطلاق النفس على المخاطب وغيره سم.

---

(١) تقدم برقم ١٥ من شرح ابن عقيل.

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نونُ الوقاية، وسميت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر، وذلك نحو: «أَكْرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأَكْرِمْنِي»، وقد جاء حَذْفهَا مع «ليس» شذوذاً، كما قال الشاعر:

قوله: (**مَعَ الفِعْلِ**) متعلق بالتزام أوحال من يا النفس ومفهومه أنها لا تلزم مع غير الفعل بل أما تجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله: وليتني فشا الخ أو تمتنع، وهو ما عدا ذلك. وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضاً كدراكني وعليكني وحكى الفراء مكانكني أي انتظرني لكن صريح الرضي جوازها فقط، وكان من حقها أن تلحق بقية الأسماء لتقيها خفاء الإعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضايفين، وقد لحقت شذوذاً اسم الفاعل لشبهه بالفعل، واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالأول كقوله ﷺ لليهود: «هَل أَنْتُمْ صَادِقُونِي»[1] ولو حذفت لقيل صادقي بكسر القاف وشد الياء وقوله:

٤٧ ـ ولَيْسَ بِمُغْنِيني وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ ... صَدِيقٌ إذا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ[2]

ومن الثاني قوله ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أخوفني عليكم»[3] روي بلانون وبها أي أخوف الأمور التي أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح أضر على الأمة من متجاهر بالفسق.

قوله: (**لَحِقَتْهُ نُونُ الوِقَايَةِ**) أي وتدغم فيها نون الرفع في الأفعال الخمسة، أو تفك كتأمروني وتحاجوني، وقد تحذف إحداهما تخفيفاً، والصحيح أنه نون الرفع لأنه عهد حذفها لغير ذلك، ولأنها نائبة عن الضمة التي تحذف تخفيفاً، وشذ حذفها مع فعل الإناث، ولا فرق في الفعل بين الماضي المتصرف وغيره، كذرني ويذرني وكخلاني وعداني وحاشاني إذا جعلت أفعالاً كقوله:

٤٨ ـ تُمَلُّ النَّدامى ما عَدَانِي فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ[4]

فإن قدرت حروفاً سقطت كقام القوم خلاي.

قوله: (**لأَنَّهَا تَقِي الفِعْلَ**) أي الصحيح، وحمل عليه نحو دعى ورمى طرداً للباب، وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم، وهو الذي بسبب ياء المتكلم لأنه أخو الجر في الاختصاص فَصِينَ عنه الفعل أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلاً كالذي قبل ياء المخاطبة، أو يدخل فيهما كالذي للتخلص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضاً وقال الناظم:

---

(١) حديث «هل أنتم صادقوني». وقعت نونُ الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب، ولم أهتد إلى تخريجه.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٧.
(٣) حديث «غير الدجال أخوفني عليكم» رواه أحمد برقم (٢١١٩٣) ومسلم والترمذي وابن ماجه.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٧٩؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩.

[١٧] عددتُ قومي كعديد الطَّيْسِ إذ ذهب القوم الكرام لَيْسِي[١]

واختُلِفَ في أفْعَلَ في التعجب: هل تلزمه نُونُ الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله، وما أَفْقَرِي إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه[٢]، والصحيح أنها تلزم[٣].

٦٩ ـ وَ«لَيْتَنِي» فَشَا، «وَلَيْتِي» نَدَرَا وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّراً

٧٠ ـ فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

ذكر في هَذَيْنِ البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف؛ فذكر «ليت» وأن نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها، إلا ندوراً، كقوله:

لأنها تقي لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحو: أكرمني وأكرمي وحمل الماضي والمضارع على الأمر، ودخلت في غير الفعل لتقي تغير آخره.

قوله: (**وَقَدْ جَاءَ حَذْفُها مَعَ لَيْسَ**) أي لشبهه للحروف الآتية في الجمود والقياس لزومها كسائر الأفعال، وهو الكثير كقول بعضهم، وقد بلغه أن شخصاً يهدده: عليه رجلاً ليسني أي ليلزم رجلاً غيري.

قوله: (**الطَّيس**) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير، وإذا ظرف زمان لعددت أو للمفاجأة، والمعنى عددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأني ذهابهم سواي واسم ليس مستتر وجوباً، والياء خبرها أي ليس الذاهب إياي ففيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء.

قوله: (**ما أفقَرَنِي**) من فقر بالكسر أي افتقر لا من افتقر لأن صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ.

قوله: (**عِنْدَ مَنْ لَمْ يَلْتَزِمْها**) هم الكوفيون لقولهم إن صيغة التعجب اسم، والأصح فعليتها فتلزمها النون كما عند البصريين.

قوله: (**إلاّ نُدوراً**) ظاهر جوازه اختياراً وهو أحد قولي الناظم، والثاني قصره على الضرورة.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥؛ ولسان العرب مادة (طيس)؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (ليس)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧١.

والشاهد فيه قوله: «ليسي» حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر، وهذا الحذف شاذ.

اللغة: «الطَّيس». الخلق الكثير النسل، وقيل: الرمل. اهـ. (ابن منظور).

(٢) وهم الكوفيون.

(٣) وهو رأي البصريين.

[١٨] كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي صَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي[1]

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتُها، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧١].

وأمّا «لَعَلَّ» فذكر أنها بعكس ليت؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى ـ حكاية عن فرعون ـ ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ﴾ [غافر: ٣٦] ويقلُّ ثبوتُ النونِ، كقولِ الشاعر:

[١٩] فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ؛ لَعَلَّنِي أَخُط بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ[2]

ثم ذكر أنك بالخيارِ في الباقيات، أي: في باقي أَخَوَات لَيتَ وَلَعَلَّ ـ وهي: إنَّ وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ ـ فتقول: إنّي وإنّني، وأنّي وأنّني، وكأنّي وكأنّني، ولكنّي ولكنّني.

ثم ذكر أن «مِنْ، وعَنْ» تلزمهما نونُ الوقاية، فتقول: منّي وعنّي ـ بالتشديد ـ ومنهم من يحذف النون؛ فيقول: مني وَعَنِي ـ بالتخفيف ـ وهو شاذ، قال الشاعر:

قوله: (كَمنيَةِ جَابِرِ الخ) قبله:

٤٩ ـ تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْداً فلاقى أخا ثقة إذا اختلف العوالي[3]

كمنية الخ كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد الخيل الذي سماه رسول الله ﷺ: زيد الخير لعداوة بينهما فلما لقياه طعنهما وهرب فقال ذلك، والعوالي الرماح والمنية التمني.

قوله: (والكَثِيرُ ثُبوتُها) أي لشبهها الفعل معنًى وعملاً بلا معارض بخلاف لعل فإن عملها الجر في بعض الأحيان، وتوالي الأمثال في بعض لغاتها وهو لعن بالنون عارض شبهها فندرت معها النون، وإنما خير في الباقيات لأن المعارض فيها واحد، وهو توالي الأمثال فقط.

قوله: (وَيَقِلُّ ثُبوتُها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت. اعكس أي في مطلق القلة.

قوله: (القَدُوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أي أنحت، والقبر الغلاف، والأبيض السيف، والماجد العظيم.

قوله: (فَتَقُولُ أَنّي وأَنّني) فثبوتها لشبه الفعل، وحذفها لتوالي الأمثال لأن الثقل حصل بها. وقيل: حذفت الأولى لسكونها، والساكن أولى بالتغيير، وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف في أنّا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لأنها ضمير عمدة قاله الروداني اهـ صبان.

قوله: (تَلْزَمُهُمَا) أي لتحفظ بناءهما على السكون لأنه الأصل بخلاف ما بني على غيره.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ٨٧؛ ولسان العرب مادة (بيت)؛ والشاهد فيه قوله: «ليتي»، والقياس: ليتني، فحذف نون الوقاية ضرورة.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤. والشاهد فيه قوله: «لعلني» حيث لحقت «لعلّ» نون الوقاية، وحذفها أشهر.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ٨٧؛ ولسان العرب مادة (بيت).

[٢٠] أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلا قَيْسُ مِنِي[١]

٧١ ـ وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ، وفي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لَدُنّي» إثباتُ النون، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾ [الكهف: ٧٦] ويقلُّ حذفُها، كقراءَة مَنْ قرأ: ﴿من لدني﴾ بالتخفيف.

والكثيرُ في «قَدْ وَقَطْ» ثبوتُ النون، نحو: قَدْنِي وَقَطني ويقلُّ الحذفُ نحو: قَدِي وقَطِي، أي حَسْبِي وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله:

[٢١] قَدْنيَ مِنْ نصر الخُبَيْبَيْنِ قدِي لَيس الإمامُ بالشَّحِيح المُلْحِدِ[٢]

قوله: (مِنْ قَيْسِ) يروى بلا صرف على إرادة القبيلة، ومصروفاً لإرادة أبيها.

قوله: (وفي لَدُنّي) متعلق بقل خبر لدني الثانية، وفي قدني متعلق بفي خبر الحذف، ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ كما مر. وتعليقه بالحذف يرد عليه أعمال المصدر مؤخراً، ومحلى بأل، والثاني قليل، وفي الأول خلاف، وأشار بقد، وأيضاً إلى قلة الحذف فيهما كلدني فيفي من الوفاء بمعنى يأتي لا من النفي.

قوله: (بالتَّخْفِيفِ) هي لنافع[٣]، ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال في الآية، ولا لد بالضم، وهما لغتان في لدن لأن هذه يقال فيها لدي بلا نون كما قاله سيبويه لأن النون إنما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر. وصريح كلام سيبويه هذا أن لد بلا نون تضاف للضمير خلافاً لمن منعه.

قوله: (أيْ حَسْبِي) تفسير لكل من قدي وقطي على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافاً للكوفيين في قولهم: يجب الحذف في التي بمعنى حسب، كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام، وقط الظرفية، نحو: ما فعلته قط إذ لا يضافان للياء، وعن قد وقط اسم فعل بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما استقر به الدماميني لأن اسم الفعل المضارع مختلف فيه. فإن النون تلزمهما كالأفعال كما مر عن التوضيح وإذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون، وقد يكسران، وقد يعربان كما في الروداني.

---

(١) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤.
والشاهد فيه قوله: «عني» و«مني» حيث حذف النون للضرورة الشعرية، والقياس «عنّي» ومنّي».

(٢) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في لسان العرب مادة (خبب)؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٧٠.
والشاهد فيه قوله: «قدني»، «وقدي» حيث أثبت النون في الأول، على اللغة المشهورة وحذفها في الثاني، وهذا قليل.
اللغة: «قَدْني»: حسبي وكفاني. و«الخبيبان»: مثنى خُبيب.

(٣) قوله بالتخفيف: هي لنافع وذلك في قوله: (من لدني) قرأ نافع وأبو جعفر بضم الدال وكسر النون مع التخفيف، وقرأ شعبة بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون أيضاً مع التخفيف، وقرأ باقي العشرة بضم الدال وتشديد النون.

الْعَلَمُ

٧٢ ـ اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ، كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا

قوله: (قدني مِنْ نَصْرِ الخ) تمامه: ليس الإمام بالشحيح الملحد، والخبيبين عبد الله بن الزبير، وابنه خبيب على التغليب، أو هو، وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله، ومن على رأيه. والشاهد في الثاني حذف نونه مع إضافته للياء بقرينة سابقة فاحتمال كون الكسر على لغة أو لأجل الروي والياء إشباع لا للمتكلم مرجوح. ومن الحذف أيضاً ما في صحيح البخاري مرفوعاً: «لا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَهُ فيها فَتَقُولُ قَطْ قَطْ وَيُزوى بَعْضُها إلَى بَعْضٍ»[1] يروى بسكون الطاء وكسرها بلا ياء وبها، وقطني بالنون، وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه، وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه، وقيل: ما قدمه لها لما ورد أنه يخلق لها خلقاً إذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم.

العَلَمُ

يطلق لغة على الجبل كقول تعالى: ﴿وَلَهُ الجَوَارِ المُنْشَآتُ فِي البَحْرِ كالأَعلامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٤] وقول الخنساء:

٥٠ ـ وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُداةُ بِهِ   كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ[2]

وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحاً إلى الاسم الآتي، والظاهر أن النقل من الثالث لقولهم: إنَّه علامة على مسماه فيصلح للنكرة أيضاً بحسب أصله لكن خص بما سيأتي.

قوله: (اسْمُ الخ) خبر مقدم لعلمه لأنه المحدث عنه بالتعريف لا العكس، والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد: ملء عين حبيبها فإن عاد إلى الاسم فإضافته بمعنى من، أو إلى المسمى، وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية، ومطلقاً حال من فاعل يعين، أو صفة لمصدر محذوف أي تعييناً مطلقاً.

قوله: (وَخِرْنِقَا) بكسر المعجمة، والنون علم المرأة الآتية منقول من ولد الأرنب كما في قوله:

٥١ ـ لَيِّنَةُ المَسِّ كَمَسِّ الخِرْنِقِ[3]

---

(١) رواه البخاري بهذا اللفظ في كتاب التوحيد إلا أنه بلفظ (قد ـ قد) ورواه في كتاب التفسير بغير هذه الألفاظ وذكر فيها لفظ (قط ـ قط) قال ابن حجر: وقط بالتخفيف ساكناً ويجوز الكسر من غير إشباع ووقع في بعض النسخ (قطي ـ قطي) بالإشباع و(قطني) بزيادة نون مشبعة. اهـ. «فتح الباري» (٨/ ٤٦١).

(٢) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص ٢٧؛ وفي مغني اللبيب ص ٧٢٣.

(٣) البيت من الرجز، وهو للّيث في لسان العرب مادة (خرنق).
اللغة: (الخِرنِقُ) ولدُ الأرنب، يكون للذكر والأنثى.

٧٣ ـ وَقَـرَنٍ، وَعَـدَنٍ، ولاَحِـقِ، وَشَـذْقَـم، وَهَـيْـلَـةٍ، وَوَاشِـقِ

الْعَلَم هو: الاسم الذي يعين مسمَّاه مطلقاً، أي بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ، فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، و«يعين مسماه»: فَصْل أَخْرَجَ النكرة، «وبلا قيد» أَخْرَجَ بقية المعارف، كالمضمر، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ «أنت» أو الغيبة كـ «هو»، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسِيِّ وغيرهم، تنبيهاً على أنَّ مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات؛ فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِقُ: اسم امرأة من شعراء[1] العرب وهي

فلا ينصرف للعلمية والتأنيث. ولكن المراد هنا لفظه، وإنما منعه لحكاية أصله، أو لملاحظة أن مدلوله كلمة.

قوله: **(وواشق)** فيه تلميح لقوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢] حيث ذكر سبعة أعلام وثمَّنهم بالكلب.

قوله: **(يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ)** أي يدل على تعينه لا أنه يحصله له لأن المسمى لا يكون إلا معيناً. والمراد ما يعم التعيين الخارجي والذهني معاً كغالب علم الشخص، أو الذهني فقط كعلم الجنس لما سيأتي، وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهناً، وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد فإنَّ هذا المجموع لا يوجد إلا ذهناً، فقولهم: تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي، أفاده الصبان عن يس.

قوله: **(بِلا قَيْدِ الخ)** تفسير للإطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لأن تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فإنها موضوعة لتعيين مسماها لكن بواسطة قرينة إما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير، والتوجه والإقبال للمنادى، أو لفظية كالصلة في الموصول، وأل في مدخولها. والظاهر أن منها الإضافة في غلام زيد، أو حسّية وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة فتعيين المدلول إنما هو بهذه القرائن لا من الوضع، ولا يرد أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضاً لأن ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج.

قوله: **(أَخرجَ النَّكِرَةَ)** أي كرجل وشمس فإنه موضوع لكل كوكب نهاري، وإنْ انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع.

قوله: **(أَوْ الغَيْبَةِ)** أي معرفة مرجعها بذكر، أو غيره وإن كان نكرة لأن المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء المتقدم بعينه، وإن أبهمت ذاته.

قوله: **(لِلْعُقَلاءِ الخ)** خبر أن، والأوضح حذف المسمّيات، وفي نسخ العقلاء بال وهي ظاهرة.

قوله: **(مِنَ المَأْلُوفاتِ)** هذا في العلم الشخصي، أما الجنسي فإنما يكون غالباً لغير

---

(١) والصواب أن يقول: شواعر أو شاعرات العرب.

أخت طَرَفَةَ بنِ الْعَبْدِ لأمِّهِ، وقَرَنُ: اسم قبيلة، وعَدَنُ: اسم مكان، ولاحِق: اسمُ فرسٍ، وشَذْقم: اسم جَمَل، وهَيْلَة: اسم شاة، وواشق: اسم كلب.

٧٤ ـ وَاسْماً أَتَى، وكُنْيَةً، وَلَقَبا وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ، كزيد وعمرو، وبالكُنية: ما كان في أوله أبٌ أو أمٌّ، كأبي عبد الله وأمِّ الخير، وباللقب: ما أشعرَ بمدحٍ كزين العابدين، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقةِ.

المألوف كالسباع والحشرات الآتية، وقد يكون مألوفاً كأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة، وبالفاء ممدوداً للأحمق، وهيان بن بيان بشد الياء فيهما للإنسان المجهول، وهو من الأضداد لأن المجهول صعب خفي لا هين بيِّن، وفي المحكم يقال: ما أدري أي هي بن بيّ هو أي أيّ الناس هو قال ابن هشام وكأنهم جعلوه لعدم الشعور به كما لا يؤلف، وكذا أبو الدغفاء لنفرتهم عنه أفاده المصرح.

قوله: **(أُخْتُ طَرَفَةَ)** بفتح المهملة، والراء كما في القاموس.

قوله: **(وَقَرنِ)** بفتح القاف والراء، وإليها ينسب أويس القرني رضي الله تعالى عنه.

قوله: **(وَعَدَن)** بفتحتين بلد بساحل اليمن.

قوله: **(فَرَسٌ)** أي لمعاوية رضي الله تعالى عنه.

قوله: **(وَشَذْقَمْ)** قيل بالذال المعجمة، وقيل بالمهملة جمل للنعمان بن المنذر.

قوله: **(واسْماً أَتى الخ)** أي أتى العلم حال كونه اسماً الخ.

قوله: **(والمرادُ بالاسْم هُنا)** خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف، وفي نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ﴾ [البقرة:٣١] فالمراد به مطلق لفظ موضوع.

قوله: **(مَا كانَ في أَوَّلِهِ)** أي علم مركب تركيب إضافة في أوله أب الخ. لا نحو: أبو زيد قائم مسمى به لأنه تركيب إسناده، أو لأن المركب الإضافي فيه جزء علم.

قوله: **(أَبٌ أَوْ أُمٌّ)** أي أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عمّ أو عمة أو خال أو خالة، سم.

قوله: **(مَا أَشْعَرَ بِمَدْحٍ الخ)** أي باعتبار مفهومه الأصلي فإن ذلك قد يقصد تبعاً قاله السيد. وفي التصريح عن الأبهري أن الاسم يقصد به الذات فقط واللقب يقصد به الذات مع الوصف، ولذا يختار عند التعظيم أو الإهانة ا هـ، ومقتضاه أن إشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوماً آخر يلاحظ تبعاً، ويلتفت إليه، وإن كان المقصود منه بالأصالة مجرد الذات فلا يرد أن نحو زيد إذا اشتهر بصفة كمال كان فيه إشعار بها، ويبعد كونه لقباً نعم إذا سمي به شخص آخر. بعد ذلك الاشتهار كان لقباً أفاده يس. واعلم أن المفهوم من كلام

وأشار بقوله: «وأخِّرَنْ ذا ـ إلخ أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه كزيد أنفِ الناقةِ، ولا يجوز تقديمُهُ على الاسم، فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قولُه:

الأقدمين كما في الروداني أن الاسم ما وضع الذات ابتداء كائناً ما كان ثم ما وضع بعده. فإن كان مصدَّراً بأب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وإن لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها. فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم أن الكنية واللقب يجتمعان في نحو: أبي الفضل، وتنفرد الكنية في أبي بكر، واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير، وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفريقية في تكنيته بأبي القاسم مع قوله ﷺ: «تَسَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكَنُّوا بِكُنْيَتِي»[1] فأجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لأنه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر، ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر إلا أن يجعل اسماً ثانياً، وقيل لا فرق بين الثلاثة إلا بالحيثية فقط كأبي الخير من حيث الدلالة على الذات اسم، ومن حيث التصدير كنية، ومن حيث الإشعار لقب. وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كلثوم اسمها كنيتها دون ما قبله لمباينة الاسم، والكنية عليهما إلا أن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر.

قوله: **(زين العابِدينَ)** لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سبيت مع أختيها في فتح العراق، وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر، والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر، وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً، وكانوا يرغبون عن التسري فرغبوا فيه من حينئذ.

قوله: **(كَأَنْف النَّاقَةِ)** لقب جعفر بن قريع أو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء ليأخذ قسم أمه، ولم يبق إلا الرأس فجرها من أنفها فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة:

٥٢ ـ قَوْمٌ هُمُ الأنفُ وَالأذنَابُ غَيْرُهُمُ   وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا[2]

فصار مدحاً، والنسبة إليه أنفى اهـ تصريح.

قوله: **(ولاَ يَجوزُ تَقديمُ اللَّقَبِ)** أي حملاً على النعت لأنه يشبهه بالإشعار بالصفة، ولئلا يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو بطة، وأنف الناقة، وحمل الباقي عليه، ولتأخره عن الاسم وضعاً فكذا لفظاً.

---

(١) حديث: «تسموا باسمي ولا تكنو بكنيتي...» رواه أحمد بروايات متعددة وطرق متعددة ورواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه كلهم عن أنس وروي عن جابر وابن عباس وغيرهم.

(٢) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص ١٧.

[٢٢] بأنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبَا ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ[(١)]

وظاهرُ كلام المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواهُ، ويدخل تحت قوله: «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب؛ فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية؛

قوله: **(لاَ قَليلاً)** أي ما لم يشتهر اللقب وإلا جاز بكثرة لانتفاء الإيهام. كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا المَسِيحُ عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وعليه قول الشاطبي، وقالون عيسى .

قوله: **(بأن ذا الكلب)** متعلق بابلغ في قولها:

٥٣ ـ أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُها ... عَنِّي حَديثاً وَبَعْضُ القَوْلِ تَكْذِيبُ[(٢)]

بأن الخ. قالته أخت عمرو في مرثية له أولها:

٥٤ ـ كُلُّ امْرِىءٍ بمُحَالِ الدَّهرِ مَكْرُوبُ ... وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ[(٣)]

وذا بمعنى صاحب، وعمراً بدل منه، وببطن شريان اسم موضع خبر أن، وجملة **يعوي** الخ حال، أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي، ومن تقديمه أيضاً **قول** أوس بن الصامت:

٥٥ ـ أَنَا ابنُ مزيقيَا عَمْرو وجَدِّي ... أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ[(٤)]

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب مزيقيا.

قوله: **(فأمّا مَعَ الكنيَةِ الخ)** رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما مر في الاسم **فأبقي** المتن على عمومه، ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها: أقسم بالله أبو حفص عمر، ومن تأخيرها قول حسان:

٥٦ ـ وَمَا اهْتَزَّ عرشُ الله مِنْ أَجْلِ هالِكٍ ... سَمِعْنَا بِهِ إلاّ لِسَعْدِ أبي عَمْرو[(٥)]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في الدرر ١/ ٢٢٥؛ ولسان العرب مادة **(شرى)**؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٧١.
والشاهد فيه قوله: «ذا الكلب عمراً» حيث قدَّم اللقب على الاسم، وهذا نادر.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلي، وهو في أشعار الهذلين ص ١٢٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو مطلع مرثية جنوب أخت عمرو ذي الكلب الهُذلي. والبيت السابق من نفس القصيدة.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأوس بن الصامت في شرح التصريح ١/ ١٢١؛ وبلا نسبة في لسان العرب **(فرق)** و(موه) و(قوا).

(٥) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في أوضح المسالك ١/ ١٢٩؛ ولم أقع عليه في ديوانه، وهو **بلا** نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٩.

فتقول: زَيْنُ العابدين أبو عبد الله؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: *«وأخِّرَنْ ذا إنْ سواه صحبا»*: *«وذا اجْعَلْ آخراً إذا اسماً صَحِبَا»*، وهو أحْسَنُ منه، لسلامته مما وَرَدَ على هذا، فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقب إذا صحب الاسْمَ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال: «وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِبَا»، لَما وَرَدَ عليه شيء، إذ يصير التقدير: وأخِّر اللَّقَبَ إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

٧٥ ـ وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْن فَأَضِفْ حَتْماً، وإلاَّ أتْبِع الَّذِي رَدِفْ

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ: فإما أن يكونا مفرَدَيْن، أو مركَّبين، أو الاسْمُ مركباً واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً.

ولم أر في ذلك خلافاً.

قوله: **(وذا اجْعَلْ آخِرا)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام.

قوله: **(لِسَلاَمَتِهِ مِمَّا وَرَدَ)** أجيب بأن قوله: وأن يكونا أي اللقب وسواه مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوي لأنها لا تكون مفردة ورده سم بأن كون السوي مفرداً يتحقق ببعض أفراده فقط، وإن كان البعض الآخر مركباً فتدبر.

قوله: **(وَلَوْ قَالَ الخ)** في شرح السيوطي أنه وجد كذلك في نسخ.

قوله: **(مُفْرَدَيْنِ)** المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلاف في باب الإعراب، والمبتدأ والمنادى كما لا يخفى، وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي.

قوله: **(فَأَضِفْ)** قال في التصريح إلا لمانع ككون الاسم، أو اللقب بأل كالحارث كرز، وهارون الرشيد فتمتنع الإضافة كما نص عليه ابن خروف. ا هـ وفيه أن أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل، وعبد الأمير فتأمل. بقي أن قوله هنا: فأضف، حتماً يقتضي اطِّراد الإضافة في المتحدين معنًى، وقوله في الإضافة: ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضي منعها لنا، ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله. وقد ذكروا هناك جملة ما ورد، ويجب تأويله إضافة الاسم إلى اللقب فبين الكلامين تنافٍ قطعاً كما في الحفني، وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبق الإضافة الواردة مع تأويلها الآتي فيرجع إلى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسيته فتأمل.

قوله: **(وإلاَّ أتْبِعْ الخ)** المراد به الاتباع اصطلاحاً، وبردف التبعية لغة أي اجعل الذي جاء آخراً بدلاً، أو عطف بيان.

فإن كانا مفردَيْن وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ، نحو: هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيد كُرْزٍ؛ وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ؛ فتقول: هذا سعيدٌ كَرْزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين، نحو: عبد الله أنْفُ الناقةِ، أو مركَّباً ومفرداً، نحو: عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقة، وجب الإتباعُ؛ فتُتْبعُ الثاني الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقة، وأنْفَ الناقة؛ فالرفع على إضمار مبتدأ، التقدير: هو أنْفُ الناقة، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعني أنْفَ الناقة؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقةِ، ورأيت زيداً أنْفُ الناقة، ومررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة، وأنْفُ الناقة.

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُول: كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وَأُدَدْ

٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكّبَا، ذَا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أعْرِبَا

قوله: **(الإضَافَةَ)** أي على تأويل الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه، والثاني بالاسم غالباً، وقد يعكس إذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز، وبهذا يندفع اتحاد معنى المتضايفين لاختلافه بهذا التأويل، وجعل الزمخشري إضافة الاسم إلى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كإضافة الوصف إلى معموله إذ المعنى على البدلية، أو البيان فلا تحتاج للتأويل بخلاف المعنوية إسقاطي.

قوله: **(كَرْز)** هو في الأصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحاذق.

قوله: **(وَأَجَازَ الكُوفيونَ)** أي وبعض البصريين الإتباع أي بدلاً، أو بياناً، وهذا هو الحق لعدم حواجه للتأويل. فجوازه أولى مما لا يصح بدونه، ومثله القطع قال المصنف، وإنما اقتصر سيبويه على الإضافة لأنها خلاف الأصل فبين أنها مسموعة، وأما الإتباع والقطع فعلى الأصل مع اعتضادهما بالسماع.

قوله: **(وَجَبَ الإتْبَاع)** أي بالنسبة لامتناع الإضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي. هذا، والمختار جواز الإضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضي لأنه كغلام عبد الله فالإضافة في صورتي كون الأول مفرداً، والاتباع في صورتي كونه مركباً.

قوله: **(وَجُمْلَةٌ الخ)** عطف على منقول أي، ومنه جملة، ومنه ما ركب الخ، ومقتضاه أنهما قسيمان للمنقول مع أنه شامل لهما، وللمضاف إلا أن يجعل من عطف الخاص اهتماماً به، أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لأنه الأصل، والجملة هي المركب الإسنادي بضم كلمة إلى أخرى على وجه، يفيد وأما المزجي فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلاً ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن الإعراب على الثانية، والأولى تلزم حالة واحدة كبعلبك ومعديكرب، والمراد بالإعراب المذكور ما يشمل المحل ليدخل نحو خمسة عشر، وسيبويه على لغة بنائه

٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ   كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

ينقسم العَلَم إلى: مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول، فالمرتَجَلُ هو: ما لَم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل الْعَلَمِيَّة في غيرها، كَسُعَاد، وأُدَدَ[1]، والمنقول: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمِية، والنقل

وما ركب من الظروف والأحوال كصباح مساء وشغر يشغر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجي. والإضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في أن الإعراب على الأولى، والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس: ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها، وقال شيخ الإسلام: ولا يرد ما ركب من حرفين كأنما، أو حرف واسم كيا زيد، أو حرف وفعل كقد قام لأنها تُحكى كالجملة، وأما المركب التوصيفي كزيد القائم فملحق بالمفرد ا هـ.

قوله: **(ذَا)** أي المزجي مبتدأ، أو بغير ويه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور، وأعرب جواب الشرط لا خبر لصلوحه لمباشرة الأداة، والشرط وجوابه خبر.

قوله: **(مُرْتَجَلٌ)** من ارتجل الخطبة، والشعر إذا ابتدأهما بلا تهيؤ فكأنه مأخوذ من قولهم: ارتجل الشيء، إذا فعله قائماً على رجليه من غير أن يقعد ويتروى ا هـ تصريح.

قوله: **(وإلى مَنْقُولٍ)** منه العلم بالغلبة لأن غلبته كالوضع الجديد خلافاً لمن جعله واسطة قاله في الآيات، وقيل: كل الأعلام منقولة لأن أصل الأسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية، وإن لم يعلم في نحو: سعاد، وقيل: كلها مرتجلة.

قوله: **(مَا لَمْ يَسْبِقْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ)** أي للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد، أم لا كفقعس فإن مادة الأول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته، والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا: ولم يجىء من ذلك غيره أفاده المصرح، ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج ما نقل بعد وضعه فقط فإنه من المنقول كما في شرح الجامع.

قوله: **(قَبْلَ العَلَمِيَّةِ)** أي قبل نوعها الحاضر فخرج أسامة علماً لشخص فإنه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع، ودخل سعاد لامرأة غير الأولى فإنه مرتجل لاتحاده.

قوله: **(وَأُدد)** توزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أدة وهي المرة من الوُد كغرف وغرفة، والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أُقتت، وأجوه جمع وجه وقال شيخ الإسلام: أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو، وعند غيره من الأَدِّ بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية ا هـ، ولعل ارتجاله مبني على هذا.

---

(١) اسما علم الأول «سُعاد»: مؤنث.، والثاني «أدد»: مذكر.

إما من صفة كَحَارِثٍ، أو من مَصْدَرٍ كَفَضْلٍ، أو من اسم جنس كأَسَدٍ، وهذه تكون معربة، أو من جملة: كَقامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وحُكْمُها أنها تُحْكَى، فتقول: جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ، وهذه من الأعلام المركبة.

قوله: (**كفضلٍ**) أي وزيد فإنه مصدر زاد يزيد.

قوله: (**أو من جملة**) أي فعلية، أو اسمية كما مثله قال في التسهيل: والتسمية بالاسمية غير مسموعة. وإنما قاسها النحاة على الفعلية، وفاعل هذه إما ظاهر كما مثَّل، أو ضمير بارز كاطرقا لمفازة، أو مستتر كقوله:

٥٧ ـ نُـبِّـئْـتُ أَخْـوالـي بَـنِـي يَـزِيـدُ[1]

بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فإعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبني. أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، ماضياً كان كشمّر بشد الميم لفرس، وبذَّر بشد المعجمة لماء بقرب مكة، أو مضارعاً كيشكر لسيدنا نوح صلوت الله عليه، أو أمراً كإصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة لأن سالكها يقول لصاحبه أصمت من الفزع قال الرضي: وإنما كسرت الميم، وإن كان الفعل من باب نصر لأن الأعلام كثيراً ما تغيَّر عند النقل، وإنما قطعت الهمزة لصيرورته اسماً فعومل معاملة الأسماء، ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله:

٥٨ ـ أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وَبَاتَ بِها   بِـوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِـهـا أَوَدُ[2]

فجر اصمت بالفتحة ولم يحكَ سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلاباً سلوقية في أصلابها أود أو أي عوج بوحش تلك المفازة بخلافِ يزيد فإن جره مقدر لضمة الحكاية فإن احتمل النقل من الجملة، والفعل وحده كقوله:

٥٩ ـ وَجَـدِّيَ يَـا حَـجّـاجُ فَـارِسُ شَـمَّـرَا[3]

حمل على الثاني لأن النقل من الجملة خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل كضم يزيد المار.

---

(١) وعجزه «ظُلْماً علينا لَهُم فديدُ»، وهو من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (زيد) و(فدد).

(٢) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٦٩؛ ولسان العرب مادة (صمت)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٠.

(٣) وصدره «أبوكَ حُبَابٌ سارقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ»، وهو من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص ٨٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (شمر) و(بقم).
والشاهد فيه قوله: «شمَّرا» وهو علم فَرَس منقول عن فعل ماض.

ومنها أيضاً: ما رُكِّب تركيبَ مَزْج، كبَعْلَبَكّ، ومَعْدِي كرب، وسِيبَوَيْه. وذَكَرَ المصنفُ أن المركب تركيبَ مَزْج: إن خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أعرب، ومفهومُه أنه إن ختم «بوَيْهِ» لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره؛ فتقول: جاءَني بَعْلَبَكُّ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ، فتعربه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح، فتقول: جاءَني بَعْلَبَكَّ، ورأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بَبَعْلَبَكَّ، ويجوز أن يعرب أيضاً إعْرَابَ المتضايفين؛ فتقول: جَاءَنِي حَضْرُمَوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ، ومَرَرْتُ بحَضْرِمَوْتٍ.

وتقول فيما خُتِم بِوَيْهِ: جاءني سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ؛ فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضهُم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف، نحو: جاءَني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

ومنها: ما رُكِّبَ تركيبَ إضافة: كَعَبْد شَمْس، وأبي قُحَافَة، وهو معرب، فتقول: جَاءَني عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَافَةَ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحَافَةَ، ومَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحَافَةَ.

وَنَبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول؛ يكون معرباً بالحركات، كـ «عَبْدِ»، وبالحروف، كـ «أبي» وأن الجزء الثاني يكون مُنْصَرِفاً، كـ «شَمْس،» وغيرَ منصرف، كـ «قُحَافَةَ».

قوله: **(بَعْلَبَّك)** بعل اسم صنم، وبك رجل يعبده، فمزجا وَجُعِلا علماً لبلدة.

قوله: **(ومعديكرب)** بكسر الدال شذوذاً، والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا، وقال في باب النداء: معنى معديكرب، عداه الكرب أي تجاوزه ا هـ وقضيته أنه اسم مفعول أعلَّ إعلال مرضي فلا شذوذ لا أنه مفعل فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني، ولا يضر تخفيف يائه وإن كان القياس شدها كمرضي لأن الأعلام كثيراً ما تغير عند النقل.

قوله: **(إعْرَابُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ)** أي على الجزء الثاني، أما الأول فيلزم الفتح، أو السكون وكذا نحو سيبويه إذا أعرب كذلك.

قوله: **(على الفَتْحِ)** أي فتح الجزأين تشبيهاً بخمسة عشر بجامع المزج في كل لأن موجب البناء إنما وجد في الثاني، وهو تضمنه معنى العطف كما مر وإذا سمي بالمركب العددي حكي بناؤه على الأشهر كما سيذكره المصنف في بابه فمراده بالمزجي هنا غير العددي.

قوله: **(إِعرَابُ مُتَضَايِفَيْنِ)** أي فيخفض العجز أبداً، وتجري على الصدر وجوه الإعراب إلا أن الفتحة كغيرها لا تظهر في نحو معدي كرب، وإن كانت تظهر على الياء في غيرها لثقله بالتركيب.

قوله: **(فَتَبنِيهِ عِلَى الكسر)** أي تغليباً لجزئه الثاني لأنه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل، وكسر على أصل التخلص.

قوله: **(أَبُو قُحَافَة)** اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضي الله تعالى عنهما، ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة إلا أبو قحافة، وابنه أبو بكر، وبنته أسماء، وابنها

٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمّ
٨٠ ـ مِنْ ذَاكَ: أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ، وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
٨١ ـ وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ، كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنْس.

فعَلَم الشخص له حكمان: معنويٌّ، وهو: أن يُراد به واحِدٌ بعينه: كزيد، وأحْمَدَ، ولفظيٌّ، وهو صحة مجيء الحال متأخرةً عنه، نحو: «جَاءَني زَيْدٌ ضَاحِكاً» ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَر غير العلمية، نحو: «هذا أَحْمَدُ» ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه، فلا تقول «جَاءَ الْعَمْرُو».

وَعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللَّفْظِيِّ، فتقول: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبلاً» فتمنعه من الصرف، وتأتي بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام، فلا تقول: «هذا الأسامة».

وحُكْم عَلَم الجنسِ في المعنى كحكم النكرة: مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أسَامَةُ، وكل عَقْرَب يصدق عليه أُمُّ عِرْيَطٍ، وكل ثَعْلَبٍ يصدق عليه ثُعَالَةُ.

عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

قوله: (وَوَضَعُوا) أي العرب لكونه ظهر على ألسنتهم، وإلا فالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي.

قوله: (كَعِلْم الأَشْخَاصِ) صفة لعلم لا حال منه لتنكيره، ولفظاً تمييز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ، أو نصب بنزع الخافض.

قوله: (وَهُوَ عَمّ) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة لاقتضائه العموم في علم الشخص، وليس كذلك.

قوله: (أُمُّ عِرْيَط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب، واسمها شبوة ومما جرب للدغتها، وضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهنها بما في جوف العقرب.

قوله: (ثُعَالَةٌ) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين.

قوله: (بَرَّة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث، والمبرة بفتحتين البر.

قوله: (فَجَارِ) مبتدأ مبني على الكسر كحذام، وعلم خبره، وكذا حال، والفجر بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة.

قوله: (وَتَأْتِي الحَالُ بَعْدَهُ) قيد بالبعدية لأن تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة، وكذا يبتدأ به بلا مسوغ.

قوله: (كَحُكْمِ النَّكِرَةِ) أي فهو نكرة معنًى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادي بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظاً تؤذن بفرق في المعنى. وإلا لزم التحكم، والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له، أو شرط

وعَلَم الجنس: يكون للشخص، كما تقدم، ويكون للمعنى كما مَثَّل بقوله: «بَرَّة للمَبَرَّة، وفَجار للفَجْرَة».

اسْمُ الإِشَارَةِ

٨٢ ـ بِـذَا لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَـا عَـلَـى الأُنْـثَـى اقْـتَـصِـرْ

قيل: هو الصحيح، واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلاً من حضور أو غيره. وإن لزم الحضور الذهني أيضاً لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول. وإن شئت فقل: علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس، وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهناً وخارجاً كما قالها ابن الصائغ فالتشخص الذهني بجمع العلمين، ويخرج اسم الجنس، والخارجي يفرقهما، وكعلم الجنس المعرف بلام الحقيقة، وكعلم الشخص المعرف بلام العهد إلا أن العمل يدل على التعيين بجوهره، وذا اللام بقرينتها ا هـ. ملخصاً من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجاً في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في الخارج أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً، وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه، وكونه خارجياً أغلبي لما مر أول الباب فتدبر، وعلى ما ذكر فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوماً لوضعها للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما، وإن وافقها في الما صدق فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس، ومطلقاً عند الأصوليين، أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة، وعند الآمدي وابن الحاجب إنهما شيء واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر، وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بلا فرق فتأمل.

قوله: **(يَكُونُ للشَّخْصِ)** في نسخ للعين وهي أوضح.

قوله: **(لِلْمَعْنَى)** منه كيسان للغدر، وسبحان للتنزيه، ويسار للميسرة. والله أعلم اللهم يسر أمورنا بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام.

اسْمُ الإِشَارَةِ

هو ما وضع لمشار إليه أي حساباً لأصبع ونحوه. فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية، أو التبعية على الخلاف في ذلك. فخرج ضمير الغائب وأل لأن إشارتهما ذهنية قيل: والإشارة في التعريف لغوية، وفي المعرف اصطلاحية فلا دور، وفيه أن المراد بالمعرف: اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً، فالأحسن جواب الدماميني بأَنَّ أَخْذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة، أو بشيء آخر.

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر «بذَا» ومذهَبُ البصريين من أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة.

ويُشَارُ إلى المؤنثة «بذِي» و«ذِهْ» بسكون الهاء، «وتي»، «وتا» و«ذِهِ» بكسر الهاء:

قوله: (بِذَا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا، وإلا فمثلها ذاء بهمزة مكسورة، وذائه بهاء بعدها كذلك، وذاؤه بضمهما مع المد في الكل ويروى بالأخيرين قوله:

٦٠ ـ هَـذَاؤُهُ الـدَّفْـتَـرُ خَـيْـرُ دَفْـتَـرِ فـي يَـدِ قَـرْمٍ مَـاجِـدٍ مُـصَـدَّرِ(١)

وآلك بهمزة ممدودة فلام كما في التسهيل قال الدماميني، وليست بدلاً من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسماً هنا كما هي حرف في النداء، وفعل أمر من الوأي، كما مر فجملة إشارات المفرد خمسة.

قوله: (لِمُفرَدٍ) متعلق بأشر، واللام بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿إني لما أنزلت إليّ من خير فقير﴾ [القصص: ٢٤] إن لم يضمن معنى سائل لأن الإشارة لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس، والمفرد إما حقيقة أو حكماً. كهذا الجمع، وذاك الفريق، ونحو: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:٦٨] أي المذكور مِنْ الفارض والبكر، وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد:

٦١ ـ وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحياةِ وَطُولِهَا وَسُؤالِ هٰذا النَّاس كَيْفَ لَبِيدُ(٢)

قوله: (مُذَكَّر) أي ولو تنزيلاً نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هٰذا رَبِّي﴾ [الأنعام:٧٨] وقيل ذكره مراعاة للخبر، أو لأن لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

قوله: (بِذِي) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص، والحصر إضافي أيضاً لما سيأتي.

قوله: (مِنْ نِفسِ الكَلِمَةِ) أي وهو ثلاثي الوضع لا كما الموصولة خلافاً للسيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه كالوصفية والتصغير، وأصله ذيي غير منون للبناء حذفت لامه اعتباطاً، وقلبت عينه ألفاً لأنها محركة. وقيل: حذفت العين لأنها ساكنة. ورد بأن الحذف بالأواخر أليق. وحكاية سيبويه إمالة ألفه تعين أن أصلها ياء إذ لا سبب لها سواه، وإن كان باب طويت أكثر من باب حييت.

قوله: (زائدة) أي فهو أحادي الوضع لأن الألف والياء في ذان وذين للتثنية. ورد بأن ألفه حذفت للساكنين، ولذا شدد النون عوضاً عنها على أن التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتي.

قوله: (بِذِي الخ) جملة ما ذكره لها عشرة. خمسة بالذال، وخمسة بالتاء، وأفاد الروداني أن أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء، والذال تاء في ذي وتي ثم الياء هاء في ذه وتِه وقس

---

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥١؛ ولسان العرب مادة (نصب).

باختلاسٍ، وبإشباعٍ، و«تِهْ» بسكون الهاء، وبكسرها، باختلاس، وإشباع، و«ذَاتُ».

٨٣ ـ وَذَان تَان لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

يُشَارُ إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ «ذان» وفي حالتي النصب والجر بـ «ذَيْن» وإلى المؤنثتين بـ «تان» في الرفع، و«تَيْنِ» في النصب والجر.

٨٤ ـ وَبأولى أشِر لِجَمْعٍ مُطْلَقا، وَالْمَدُّ أوْلَى، وَلَدى البُعْدِ انْطِقا

٨٥ ـ بالْكَافِ حَرْفاً: دُونَ لامٍ أو مَعَهْ وَاللامُ ـ إن قَدَّمْت هَا ـ مُمْتَنِعَهْ

الباقي.

قوله: **(وذاتُ)** بالضم هي أغربها، والاسم ذا والتاء للتأنيث.

قوله: **(للمُثنَّى)** أي صورة المرتفع محلاً لأنَّ التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لا مثنيان إذ لا يثنى المبني كما مر، والظاهر بناؤهما على الألف والياء مراعاة لصورة التثنية كيا رجلان، ولا رجلين.

قوله: **(وفي سواه)** أي وفي حال إرادة سوى المرتفع، وأما: ﴿إنّ هذانِ لَسَاحِرانِ﴾ [طه:٦٣] فقد مر تأويله.

قوله: **(للمُثنَّى المذكر)** أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص:٣٢] كما في المغني.

قوله: **(مطلقاً)** أي مذكراً عاقلاً أولاً وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النكرة قليلاً.

قوله: **(والمَدُّ أَوْلَى)** جرى على عرف اللغويين والقراء أن المد والقصر لا يخص الاسم المعرب وتنوين الممدود لغة، وجعله المصنف كنون ضيفن كثر به اللغظ، وكذا بناؤه على الضم، وإشباع الهمزة أوله، وإبدالها هاء مضمومة، وكذا مفتوحة تليها واو ساكنة كما في التسهيل وشرحه، وتكتب ألف المقصورة ياء، وكذا الممدودة في أولئك، ويفرق بينهما وبين إلى الجارة بواو بين الهمزة واللام، وبهذين مع إشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر، وبلغات أولاء الممدود أربعة وعشرين وهي بالنظر للمشار إليه ستة أقسام فقط باعتبار الإفراد والتذكير وضدهما.

قوله: **(انطُقا)** ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

قوله: **(واللام)** مبتدأ خبره ممتنعة، وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر في قوله، والأمر إن لم يك للنون محل الخ. فلا تغفل، وها بالقصر مفعول قدمت، وتكتب مفصولة منه لأن المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والألف اللينة،

يُشَار إلى الجمع ـ مذكراً كان أو مؤنثاً ـ بـ «أُولى» ولهذا قال المصنف: «أشِرْ لجمع مطلقاً»، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، لكن الأكثر استعمالَها في العاقل، ومنْ وُرُودها في غير العاقل قولُه:

[٢٣] ذُمَّ الْـمَـنَـازِلَ بَـعْـدَ مَـنْـزِلَـةِ الـلِّـوَى وَالْـعَـيْـشَ بَـعْـدَ أُولـئِـكَ الأَيَّـام[١]

وفيها لُغتان: المدُّ، وهي لُغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقَصْرُ، وهي لُغة بني تميم.

وأشار، بقوله، «وَلَدَى البعد انطقا بالكاف ـ إلى آخر البيت» إلى أن الْمُشَارَ إليه له رُتْبتان: القربُ، والبعدُ؛ فجمِيعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب، فإذا أريد الإشارةُ إلى البعيد أتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا؛ فتقول: «ذَاكَ» أو الكاف واللام نحو «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ، فلا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ، وهذا لا خلاف فيه.

فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من إضافة الدال للمدلول. ولا يقال هاء التنبيه بالمد لئلا يقتضي أن الدال عليه هو هاء بالمد إن قصد لفظها، أو مسماها وهو ها المفردة إن قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن العامل مسماها وهو: ب فتدبر.

قوله: (**وَغَيْرُهُم**) منه قوله تعالى: ﴿إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤولاً﴾ [الإسراء:٣٦].

قوله: (**ذُمَّ المَنَازِلَ**) بفتح الميم للخفة وكسرها على أصل التخلص وضمها اتباعاً للذال، وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر، والمراد بالعيش المعيشة ا هـ صبان وفي الاسقاطي الراجح الكسر لأنه الواجب لو فك الإدغام.

قوله: (**أَتِى بالكافِ وَحْدَهَا**) لكنها لا تدخل في إشارات المؤنث إلا مع تي وتا، وكذا ذي بخلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره. والظاهر منعها أيضاً مع ذاؤه بالضم والكسر من إشارات المذكر.

قوله: (**أو الكَاف واللاّم**) لكن لا تدخل اللام في المثنى، ولا أولاء الممدود بل في المفرد مطلقاً، وأولى المقصور والظاهر منعها أيضاً فيما لا تدخله الكاف من إشارات المفردة، والمفرد وتميم لا يدخلونها أصلاً، وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص في نحو ذلك وتالك وتيلك. ولئلا يتوهم أنها لام الجر مع الضمير، وقد يبقى سكونها، ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كتلك بكسر التاء وفتحها.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص٩٩٠ وفيه «الأقوام» مكان «الأيام»؛ ولسان العرب مادة (أولي).

والشاهد فيه قوله: «أولئك الأيام» حيث أشار بـ «أولاء» إلى «الأيام» مما يدل على جواز الإشارة بـ «أولاء» إلى جمع غير العاقل. ويروى «الأقوام» مكان «الأيام»، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

فإن تَقَدَّمَ حرفُ التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أَتَيْتَ بالكاف وَحْدَها؛ فتقول «هَذاكَ» وعليه قولُه:

قوله: (**حرفُ خطابٍ**) أي لا ضمير، وإلا لأضيف اسم الإشارة إليها إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله، ولو أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية، وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الأفصح كالكاف الاسمية، وقد تفرد إما مفتوحة في الأحوال كلها، أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعاً أو غيره ففيها ثلاث لغات، وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك هاكما، وللضمير في إياك إياكما الخ، ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو: ﴿أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم إفراده استغناء بتصرف الكاف، وليست هي الفاعل، والتاء[1] حرف خلافاً للفراء لأنها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء، ولا يستخبر بهذا الترتيب إلا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها إما ظاهر كأرأيت زيداً ما صنع؟ أو مقدر كالآية أي لِمَ كرّمته وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢] كلام آخر والمنصوب بعده إما بنزع الخافض أي أخبرني عن زيد، وعن الذي لأن هذا من مورد السماع، أو مفعول به على حذف المضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني، وقد يحذف نحو: ﴿أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤٧] الخ، ولا محل لجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضي بناء على أن أصله بمعنى: أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولاً واحداً مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلاً إلى طلب الإخبار.

قوله: (**فَإِنْ تَقَدَّمَ حَرْفُ التَّنْبِيهِ أتيتَ بالكافِ**) لكن يقل جمعهما حتى في المثنى والجمع كما اختاره أبو حيان، وإن منعه المصنف فيهما كقوله:

٦٢ ـ يَامَا أُمَيْلَحَ غُزْلاناً شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤليائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[2]

وهو تصغير هؤلاء إلا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك، وتمتنع الكاف إن فصل بين ها التنبيه، واسم الإشارة لأن جمعهما بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما في التسهيل، والفصل إما بالضمير نحو: ها أنا ذا وهو كثير، وقد تعاد توكيداً نحو: ها أنتم هؤلاء، أو بغيره. وهو قليل كقوله:

---

(١) قوله: والتاء حرف لعلّه والكاف حرف لأنها هي المختلف فيها ونص على ذلك ابن هشام في الأوضح اهـ.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في الدرر ٢٣٤١، و لكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨؛ ولسان العرب مادة (عذر) ويروى عجزه على رواية «فإنّ صاحبها قد تاه في البلد».

[٢٤] رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي وَلا أَهْلُ هَـذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ[١]

ولا يجوز الإتيانُ بالكافِ واللام؛ فلا تقول «هَذالِكَ». وظاهِرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُربى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْنَاه؛ والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُربى، ووسطى، وبُعْدىٰ؛ ووُسْطَىٰ، فَيُشَارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ:

---

٦٣ ـ هـا إنَّ ذِي عـذْرَة إلاّ تَكُنْ نَفَعَتْ فـإنَّ صَاحِبَـهـا مُـشَـارِكُ الـنَّـكَـدِ[١]

والعذرة بالكسر المعذرة والإخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الإشارة شاذ كما صرح به ابن هشام في حاشية التسهيل. وان وقع في ديباجة المغني حيث قال: وَهَا أَنَا بِمَا أَسْرَرْتُهُ.

قوله: (بَنِي غَبْرَاءَ) هي الأرض وبنوها الفقراء، أو الأضياف، أو اللصوص. وأهل عطف على الواو في ينكرونني للفصل بالمفعول، والطِّراف بكسر المهملة البيت من الآدم، وأراد بأهله الأغنياء، والبيت لطرقة بن العبد في معلقته.

قوله: (فلا تَقُولُ هٰذلك) أي كراهة كثرة الزوائد.

قوله: (ثَلاثُ مَراتِبَ) يضعفه أن اللام تمتنع في الثنى وأولاء الممدود فبماذا دل على البعد حينئذ، وتشديد النون، والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضاً مع أن لغة تميم تركها مطلقاً.

واعلم أن المشار إليه إما مفرد أومثنى أو جمع مذكر، أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية. يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لأن ستة المشار إليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف، وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول: كيف هذا الرجل، وذي المرأة مثلاً يا رجل، ويا رجلان الخ، ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر: وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب، مع مثنى المشار إليه مذكراً أو مؤنثاً نحو: ذان لك، ذان لكما، تان لك، تان لكما، الخ تبقى صور الجواز ستة وستين: وهي رتبة التوسط بتمامها، وستة من القرب، وأربعة وعشرون في البعد، وهذا العدد باعتبار المعنى وإلا فيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وخطاب المثنى مذكراً أو مؤنثاً كذلك فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون، ويمتنع عشرة. وإن نظر إلى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار إليه تكاثرت الصور. وهذا الإيضاح يغنيك عن الجدول.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣١؛ ولسان العرب مادة (غبر)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٧٦.

والشاهد فيه قوله: «هذاك» حيث جاءت «ها» التي للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف، وهذا قليل.

كَذا، وذِي، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحو «ذلِكَ».

٨٦ ـ وَبِـهُـنَـا أو هـهـنـا أشـر إلـى دانـي الـمـكـان وبـه الـكـاف صـلا
٨٧ ـ فـي الـبـعـد، أو بـثـم فـه، أو هَـنَّـا أو بـهـنـالـك انـطـقـن أو هِـنَّـا

قوله: **(داني المكان)** أي المكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل أن هناك وهنالك، وهنا بالتشديد قد يشار بها للزمان نحو: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] أي في يوم نحشرهم وقوله:

٦٣ ـ وَإِذَا الأُمُورُ تَشَابَهتْ وتَعَاظَمَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ[١]

أي في وقت تشابه الأمور وقوله:

٦٤ ـ حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هُنَّا حَنَّتِ[٢]

أي ولات في هذا الوقت حنين، فلات مهملة لتقديم الخبر، وهو هنا على المبتدأ، وهو حنت المؤول بحنين، وليس هنا اسمها، وحنت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لأن هنا لا تخرج عن الظرفية، ولات لا تعمل في معرفة.

واعلم أن المكان والزمان لا يشار إليهما من حيث كونهما ظرفين إلا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية. أما من غير تلك الحيثية فلا يشار بها بل بغيرها نحو: هذا مكان طيب، وذاك زمان الربيع.

قوله: **(وبِهِ الكافَ صِلا)** أي مفتوحة مفردة دائماً سم.

قوله: **(أو بثم)** بفتح المثلثة، وشد الميم، وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة، كربَّت وها السكت وقفاً، وقد يجري الوصل مجراه لا الكاف ولا ها التنبيه. وهي هنا ملازمانِ للظرفية، أو شبهها، وهو الجر بمن أو إلى كما في أين لا خصوص من كما قاله الدماميني ولذا غلط من زعم أن ثم مفعول رأيت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] بل الصواب أن الفعل إما منزَّلٌ منزلة اللازم أي، وإذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك المكان، أو حذف مفعوله أي، وإذا رأيت الموعود به ثَم.

قوله: **(فه)** بضم الفاء أمر من فاه يفوه إذ نطق.

قوله: **(أو هنا)** بالفتح والتشديد، والأخير بالكسر والتشديد.

(١) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٧٨.
(٢) وتمامه «وبدا الذي كانت نَوَارُ أَجَنَّتِ» وهو من الكامل، لشبيب بن جعيل في شرح شواهد المغني ص ٩١٩؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢.

يُشَار إلى المكان القريب بـ«هُنَا» وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التنبيهِ؛ فيقال «ههُنَا»؛ ويُشَار إلى البعيد على رأي المصنف «بهُنَاكَ، وهُنَالِكَ وهُنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، «وبثَمَّ» و«هِنَّتْ» وعلى مذهب غيره هُنَاكَ للمتوسط، وما بعده للبعيد.

الْمَوْصُولُ

٨٨ ـ مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي، الأنْثَى الَّتِي، وَالْـيَـا إذَا مَـا ثُـنِّـيَـا لاَ تُـثْـبِـتِ

٨٩ ـ بَـلْ مَـا تَـلِـيـهِ أوْلِـهِ الْـعَـلاَمَـةْ وَالـنُّـونُ إنْ تُـشْـدَدْ فَـلاَ مَـلاَمَـةْ

قوله: (وهنت) بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفها للساكنين، وقد تكسر هاؤها اهـ. تصريح[1] والله سبحانه وتعالى أعلم.

المَوْصُولُ

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه إذ لا يتم معناه إلا بالصلة.

قوله: (موصولُ الأَسْمَاءِ) مبتدأ أول، والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه، والجملة خبر الأول، والأنثى مبتدأ خبره التي أي، ومؤنثه أي الذي هو التي فالعاطف محذوف، وأل عوض عن المضاف إليه، أو التي مبتدأ ثان حذف خبره، والجملة خبر الأنثى أي الأنثى لها التي.

قوله: (لا تُثْبِتُ) بضم أوله مجزوم بلا للناهية، ولا يجوز فتحه كما لا يخفى، وهو خبر عن الياء أي لا تثبتها أنت، وجواب إذا محذوف لدلالة هذا عليه، أو اليا مفعوله مقدم، ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن إذا المجرد الظرفية.

قوله: (بَلْ مَا تلِيهِ) أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها، ولم يبرز لأمن اللبس. وهذا تصريح بما علم، فلفظ بل انتقال لا إضراب، وكون ما مفعولاً لمحذوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه.

قوله: (إنْ تُشْدِدْ) إما بضم التاء مع كسر الدال مبنياً للفاعل، أو مع فتحها للمفعول من أشد الرباعي، أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنياً للفاعل، أو بعكسه للمفعول من شده يشدُّه، والنون مبتدأ على كلٍ لا مفعول مقدم لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية، والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشددها، وللمفعول مستتر فيه.

---

(١) قوله: (تصريح) هو شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على أوضح المسالك لابن هشام على الألفية لابن مالك.

٩٠ ـ وَالنُّونَ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

ينقسم الموصول إلى اسميٍّ، وحرفيٍّ.

ولم يذكر المصنفُ الموصولات الحرفيةَ، وهي خمسة أحرف.

أحدها: «أن» المصدرية، وتُوصَلُ بالفعل المنصرف: ماضياً، مثل «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ»

فائدة:

قال الفراء: كل مضاف على فعل بالفتح إن كان لازماً كسر مضارعه[1] كعففْتُ أَعُفُّ، ولا يضم إلا سماعاً أو متعدياً ضم كرددت، أرد، ومددت أمد إلا ثلاثة أحرف من المتعدي كسرت أيضاً ندوراً، وهي شده يشده، ويشده وعله إذا سقاه ثانياً يعلُه ويعله، ونم الحديث ينمه وينمه. فإن جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل، والضم أصله. وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذاً وهو حبه يحبه ا هـ. صحاح.

قوله: **(وتعويض)** مبتدأ خبره قصد، وسوغه معنى الحصر على حد: شيء جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد لا التعويض عن ياء المفرد خلافاً لمن جعله لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبني، وإن حصل أصل الفرق بحذف الياء.

قوله: **(إلى اسميّ)** هو كما في التسهيل ما افتقر أبداً إلى جملة ولو تأويلاً. كالظرف، والوصف، وإلى عائد من ضمير، أو خلفه كما سيأتي. فخرج بأبداً النكرة الموصوفة بجملة فإنما تفتقر إليها حال وصفها بها لا أبداً، وبالعائد الموصول الحرفي، وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج لعائد.

قوله: **(وهي خمسة)** نظمها السندوبي فقال:

وهَاكَ حُرُوفاً بالمصادِرِ أوّلتْ وذِكري لَهَا خمساً أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا
وهَا هِيَ أنْ بالفَتْحِ أنَّ مُشَدَّداً وزِيدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْهَا وَمَا ولَو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كالذي خَاضُوا﴾ [التوبة:٦٩] أي كخوضها قالوا: وأل فيه زائدة دخلت على الحرف ندوراً كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته، وحذف عائده وموصوفه أي كالخوض الذي خاضوه، أو أصله الذين حذفت نونه على لغة، أو المراد: كالفريق الذي خاضوا فجمع العائد نظراً للمعنى.

قوله: **(ماضياً الخ)**. لكن لا تنصبه اتفاقاً لأنها لم تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قلبته إلى الاستقبال ناسب عملها في محله فالموصولة بالماضي، وكذا بالأمر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور لا غيرها، وإن كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لأنها أم الباب

---

(١) قوله: (كسر مضارعه) أي كسرت عينه في المضارع وليس حرف المضارعة كما قد يُفهم. اهـ. هامش القاموس جزء /٣/.

ومضارعاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وأمراً، نحو: «أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى: ﴿وأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَان إلاَّ مَا سَعَى﴾(١) وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتربَ أَجَلهُمْ﴾(٢) فهي مُخَفَّفة من الثقيلة.

ومنها: «أَنَّ» وَتُوصَلُ باسمها وخبرها، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ» ومنه قولهُ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾(٣)، وأن المخففة كالمُثَقّلة، وتُوصَلُ باسمها، وخبرها، لكن اسْمُهَا يكون محذوفاً، واسم المُثقّلة مذكوراً.

ومنها: «كَيْ» وتُوصَلُ بفعلِ مضارعٍ فقط، مثل «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً».

فتوسع فيها، ووصلها بالماضي اتفاقاً، وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها في نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ أو، لا تَقْعُدْ إذ لا يدخل إلاَّ على الاسم فتؤول بمصدر طلبي أي: كتبت إليه بالأمر بالقيام كما قدر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّاأَرْسَلْنَا نوحاً إلى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح:١] أي بالأمر بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدماميني بأن كل موضع وقع في الأمر محتمل لكون أنْ فيه تفسيرية بمعنى أي كهذه الآية ونحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧] ﴿وَإِذ أَوْحَيْتُ إِلى الحواريين أَنْ آمِنوا بي﴾ [المائدة: ١١١] ﴿وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُم أَنِ امشُوا﴾ [ص: ٦] أي انطلقت ألسنتهم فكل ذلك إذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظاً. ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه، أو زائدة كالمثال أي كتبت إليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً، وإن كان في الواقع اسماً لقصد لفظه.

قوله: **(ومنها أن)** بالفتح، والتشديد، والمناسب لما مر، أن يقول ثانيها.

قوله: **(وتوصل الخ)** أي، وتؤول بمصدر خبرها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً، وبالسكون إن كان جامداً أو ظرفاً كبلغني أَنَّكَ زيدٌ، أو في الدّارِ أي: بَلَغَنِي كَوْنَكَ زَيْداً إلى آخره، أو يقال في الجامد: بلغني زَيْدِيَّتُكَ لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية أفاده الاسقاطي. وكذا يقال في المخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة، والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد، ويضاف لما يناسبه. كأن يقال في الآية الأولى: وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه وفي الثانية: وكون أجلهم متوقع القرب فتأمل.

قوله: **(كَيْ)** أي المجرور باللام لفظاً، أو تقديراً.

---

(١) [النجم: ٣٩].
(٢) [الأعراف: ١٨٥].
(٣) [العنكبوت: ٥١].

ومنها: «ما» وتكون مصدرية ظرفيةً، نحو: «لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً»، أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقاً وغيرَ ظرفيةٍ، نحو: «عجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً»، وتُوصَلُ بالماضي، كما مثل، وبالمضارع، نحو: «لاَ أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ وَعجبت مما تَضْرِبُ زَيْداً» ومنه: ﴿بما نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[1] وبالجملة الإسمية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قائِمٌ، ولا أَصْحَبُكَ ما زَيْدٌ قَائِمٌ» وهو قليل، وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم، نحو: «لا أَصْحَبُكَ ما لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً» وَيَقِلُّ وَصْلُهَا ـ أعني المصدرية ـ بالفعل المضارع الذي ليس منفياً بلم، نحو: «لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ» ومنه قولُه:

[٢٥] أطَــوِّفُ مــا أطَــوِّفُ ثُــمَّ آوِي ... إلــى بَــيْــتٍ قَــعِــيــدَتُــهُ لَــكَــاعِ[2]

ومنها: «لَوْ» وتُوصَلُ بالماضي، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع، نحو «وَدِدْتُ لو يَقُومُ زَيْدٌ».

قوله: (ظَرْفِيَّة) الأولى زمانية ليشمل نحو ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ﴾ [البقرة:٢٠] أي كلّ وقت إضاءة إذ الزمن المحفوض لا يُسمى ظرفاً.

قوله: (بالماضِي والمُضَارِعِ) أي المتصرفين، ولو تصرفاً ناقصاً كدام، ويندر وصلها بالجامد كخلا وعدا، ويمتنع بالأمر.

قوله: (وبالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) أي إذا لم تصدَّر بحرف مصدري نحو: ما إن نجماً في السماء لأنها، حينئذ، فاعل بمحذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن نجماً الخ. وقيل إن وصلتها مبتدأ حذف خبره أي ثابت.

قوله: (أُطَوِّفُ) بشد الواو للتكثير ما أطوف أي مده تطويفي ولكاع كحذام ذم للمؤنث أي لئيمة، أو وسخة، ويقال للمذكر لكع كعمر.

قوله: (بالماضِي والمُضَارِعِ) أي االمتصرفين لا بالأمر. ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام، وأما نحو: ﴿يُوَدّو لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الإِعْرابِ﴾ [الأحزاب:٢١] فالمشهور أن تقديره: لو ثبت أنهم الخ، وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم بادون ثابت كما قدره جمع بعد لو الشرطية في: ولو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمله ا هـ. والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم التمني كودَّ وأحب ومن غير الغالب قوله:

---

(١) [ص: ٢٦].

(٢) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ ولأبي غريب النصري في لسان العرب مادة (لكع)؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٢٠.
وفي البيت شاهدان، والذي عناه الشارح حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية بمضارع غير منفي.
اللغة: «قصيدته» قصيدة البيت: أي المرأة، «لكاع» يريد أنها متناهية الخبث.

فقولُ المصنفِ «موصولُ الأسماء» احترازٌ من الموصول الحرفِي ـ وهو «أنْ وأنَّ وكَيْ ومَا ولَوْ» ـ وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أي قِيَامَكَ، «وعَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وجِئْتُ لِكَيْ أقْرَأ، ويُعْجِبُني أنَّكَ قَائِمٌ، وأريدُ أنْ تَقُومَ»، وقد سبق ذكره.

وأما الموصولُ الأسميُّ فـ«الذي» للمفرد المذكر، «والتي» للمفردة المؤنَّثَةِ. فإن ثَنَّيْتَ أسْقطْتَ الياء وأتيت مكانها: بالألف في حالة الرفع، نحو: «اللَّذَانِ واللَّتَانِ»، وبالياء في حَالَتَي

---

٦٤ ـ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ورُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحنَقُ[1]

قوله: (احْتِراز الخ) أي في بادىء الرأي، وإلا فالحرفي لم يدخل أصلاً لأن الكلام في المعارف فذكر الأسماء لبيان الواقع.

قوله: (فالذي) يكتب هو وجمعه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها، واللذين واللتين مثنى بلامين على الأصل في كل ما أوله لام حلي بأل، وللفرق بينه وبين الجمع نصباً وجراً، وحمل الرفع عليهما، ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الأصل، وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة، وحذفها من الجميع لغة، وكذا حذف نون الجمع. وخرج عليها كالذي خاضوا في قول: ونون المثنى لبني الحارث كقوله:

٦٥ ـ أَبَنِي كُلَيْبٍ إن عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ، وفَكَّكَا الأغلالا[2]

وقوله:

٦٦ ـ هُمَا اللَّتَانِ ولَدَتْ تَمِيمُ لِقِيلِ فَخْرٍ لَهُمْ صَمِيمُ[3]

والحاصل، أن الذين الجمع، إما بالنون مع أل، أو حذفها، أو بحذف النون مع أل، والرابعة رفعه بالواو والمثنى، إما بتخفيف النون مع أل وحذفها، أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضاً. وأما الذي والتي فتخذف ياؤهما مع أل مع إسكان ما قبلها، أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها، وتشد مكسورة ومضمومة مع أل ففيهما ست لغات.

قوله: (لِلْمُفْرَدِ) أي حقيقة أو حكماً للفريق.

قوله: (أَسْقِطَتِ اليَاءُ) أي ياء المفرد لكونها مع العلامة، ولم يقل اللذيان بتحريك ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لاحظ لها في الحركة بسبب البناء، ومقتضى ذلك أنها

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر في لسان العرب مادة (غيظ)؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٦٥.
والشاهد فيه قولها: «لو مننت» فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان» أو فاعل بـ «ضرّ» أي: ما كان ضرك منك، أو مجرور بحرف جر محذوف.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧؛ ولسان العرب مادة (قلج)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر.

(٣) الرجز للأخطل في خزانة الأدب ٦/ ١٤؛ وليس في ديوانه. والشاهد فيه قوله: «اللَّقا» يريد «اللقاف»، فحذف النون على لغة بلحرث بن كعب وبعض ربيعة.

الجر والنصب؛ فتقول: «اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ».

وإن شئت شَدَّدت النون ـ عوضاً عن الياء المحذوفة ـ فقلت: «اللذانِّ واللَّتانِّ» وقد قرىء: ﴿واللَّذَانِّ يأتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾[1] ويجوز التشديد أيضاً مع الياء ـ وهو مذهب الكوفيين ـ فتقول: «اللَّذَيْنِّ، واللَّتَيْنِّ» وقد قرىء: ﴿رَبَّنَا أرْنَا الذَيْنِّ﴾[2] ـ بتشديد النون ـ.

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً في تثنية ذا، وتا إسمي الإشارة، فتقول: ذانِّ وتانِّ وكذلك مع الياء؛ فتقول: ذَيْنِّ وتَيْنِّ وهو مذهب الكوفيين. والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي، والتي».

٩١ ـ جَمْعُ الّذِي الأُلَى الّذِينَ مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

تثنية حقيقية فلا يشترط فيها إعراب المفرد كما قيل به، والأصح اشتراطه، وأنهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقية، وحينئذ فالظاهر بناؤها كالمفرد لأن التثنية التي هي من خواص الأسماء لم توجد حتى تعارض سببهما الافتقاري، وإنما اختلفا مع العامل نظراً لصورة التثنية فبنيا على ما يشكل إعرابهما من ألف أو ياء، ومثلهما ذان وتان، وكذا يقال في اللذون على رفعه بالواو فتدبر.

قوله: (**عِوَضاً عَنِ اليَاء**) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم، ولم يعوضوا في يدين ودمين لأن الحذف فيهما قبل التثنية لا لها.

قوله: (**وَقَدْ قُرِىَء**) ﴿واللَّذانِ﴾ [النساء: ١٦] هي لابن كثير[3] وكذا. ﴿أَرِنَا اللَّذَيْنِ﴾[4] [فصلت: ٢٩]. ويسكن راء أرنا.

قوله: (**جَمْعُ الَّذي**) مبتدأ خبره الألى، والذين بحذف العاطف، ومطلقاً حال من الذين أي بالياء في الرفع وغيره، والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لأنهما اسما جمع لا جمعان لأن شرط الجمع إعراب المفرد كالتثنية، ولأن الألى لا واحد له من لفظه، والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجر على سنن الجموع. كذا قيل وفيه إن عموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلى، فلا يمنع جمعه إذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً كجمع نحو: قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع إطلاق المفرد على غيرهم، ولو سلم لبطل

---

(١) [النساء: ١٦].

(٢) [فُصِّلت: ٢٩].

(٣) قوله: (واللذان) قرأ ابن كثير بالمد المشبع وتشديد النون ـ وقرأ الباقون بتخفيف النون.

(٤) قوله: (أرنا اللذين) بإسكان (راء) أرنا ومثله السوسي وابن عامر وشعبة ويعقوب، وقرأ الدوري عن أبي عمرو باختلاس الكسرة. وقرأ الباقون بالكسر.
وفي «اللذين» قرأ ابن كثير بتشديد النون مع القصر والتوسط والمد في الياء. وقرأ الباقون بكسر النون بلا تشديد.

٩٢ ـ بِالْلاَّتِ والْلاءِ الّتِي قَدْ جُمِعَا   والْلاءِ كالّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

يُقَالُ في جمع المذكر «الألى» مطلقاً: عاقلاً كان، أو غيرَهُ، نحو: «جاءني الأولى فَعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

[٢٦] وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى   تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ[1]

كونه اسم جمع أيضاً كما مر في عالم وعالمين. فالأسلم التعليل الأول وإن احتمل عليه أنه جمع لم يستوفِ الشروط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل، ويكتب الألى بلا واو للزومه أل فلا يشتبه بإلى الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الإشارية.

قوله: **(وبَعْضُهم بالواوِ الخ)** وكلهم يعرفونه بها في التصغير نحو: اللذيون.

قوله: **(باللّات)** متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على.

قوله: **(كاللَّذَيْنِ نَزَرا)** حالان من فاعل وقع، أو صفتان لمصدر، أو مختلفان أي وقع اللائي في كلامهم وقوعاً نزراً حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله:

٦٧ ـ وَنَأْمَنُ الّلائِينَ إنْ قَدِروا عَفَوا   وَإنْ أتْرَبُوا جَادُوا وَإنْ تَرِبُوا عَفَوا[2]

وسمع اللاؤن رفعاً كالذون، وأترب بالهمز بمعنى استغنى. كأن ماله عدد التراب، وترب ضده. كأنه لصق بالتراب ا هـ صحاح.

قوله: **(عَاقِلاً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ)** لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله:

٦٨ ـ تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلى   مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ[3]

وقصره كما ذكر أشهر من مده كقوله:

٦٩ ـ أَبَى الله لِلشُّمِ الألاءِ كَأَنَّهُمْ   سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَها[4]

أي أبى الله ضرر الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف. والقين بفتح القاف الحداد.

قوله: **(وتُبْلي الأُلى الألى الخ)** ضميره للمنون في قوله قبله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ١/ ٩٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٨. والشاهد فيه قوله: «الأُلى» حيث استعملت مرة لجمع المذكر العاقل، وأخرى لجمع المؤنث غير العاقل، وكلاهما جائز.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٣.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثير عَزّة في ديوانه ص ٨٧؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٥٩.

فقال: «يَسْتَلْئِمُونَ» ثم قال: «تراهُنَّ».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الَّذينَ» مطلقاً ـ أي: رفعاً، ونصباً، وجراً ـ فتقول: «جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْداً، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكْرَمُوه» وبعضُ العرب يقولَ: «الَّذُونَ» في الرفع، «والَّذِينَ» في النصب والجر، وهم بنو هُذَيْلٍ، ومنه قولُه:

[٢٧] نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحا[1]

ويُقالُ في جمع المؤنث: «اللاتِ وَاللاءِ» بحذف الياء، فتقول: «جَاءَني اللاّتِ فَعَلن، واللاَّءِ فَعَلْنَ» ويجوز إثبات الياء، فتقول: «اللاتي، واللائِي».

وقد وَرَدَ «اللاء» بمعنى الذين، قال الشاعر:

---

٧٠ ـ فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قديماً فَتُبلينَ المَنُون وما نَبلى[2]

أي وما نبليها، ويستلئمون أي ويلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ، والروع بالفتح الخوف والحد أجمع حدأة كعنب وعنبة طائرٌ معروف، والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول في العين وزناً ومعنًى، فالأول للمذكر بدليل يستلئمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن، ومنه قول مجنون ليلى:

٧١ ـ مَحَا حُبُّها حُبَّ الألَى كنَّ قَبْلها وَحَلَّت مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ[3]

قوله: (اللذون رفعاً) والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر قريباً، ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه أل، ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة، والظاهر عليها أنه مبني على فتح النون لا على الياء فتأمل.

قوله: (هذيل) في التوضيح[4] أو عقيل بالتصغير فيهما.

قوله: (صَبَّحُوا الصَّبَاحَا) ظرف تأكيدي أي صبحوهم وقت الصباح، والنخيل بالمعجمة مصغرا موضع بالشام، والغارة اسم مصدر لأغار على العدو، مفعول لأجله، أو حال أي مغيرين، وملحاحاً بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٦؛ ولرؤبة أو لليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر ١/ ٢٥٩، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب ٦/ ٢٣؛ ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ص ٤٧؛ وللعقيلي في مغني اللبيب ٢/ ٤١٠ والشاهد فيه قوله: «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٧٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٨.

(٤) عبارة التوضيح (وهي لغة هذيل أو عقيل) قال في التصريح: بالتصغير فيهما أو للشك.

[٢٨] فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا[١]

كما قد تجيءُ «الأولى» بمعنى «الاَّءِ» كقوله:

فأمَّا الأُولى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فكُلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا[٢]

٩٣ ـ وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ ـ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

٩٤ ـ وَكَالَّتِي ـ أيضاً ـ لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللاتِي أَتَى ذَوَاتُ

أشار بقوله: «تُسَاوي ما ذكر» إلى أنَّ «مَنْ، وَمَا» والألف واللام، تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث ـ المفرد والمثنى، والمجموع ـ فتقول: جَاءَني مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قامَا، ومَنْ قَامَتَا ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ؛ وأَعْجَبَنِي ما رُكِبَ، وما رُكِبَتْ، وما رُكبَا، وما رُكبَتَا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ؛ وجاءَنِي القائم، والْقَائِمَةُ، والْقَائِمَان، والْقَائِمَتَان، والْقَائمُونَ، والْقَائمَاتُ.

قوله: (وَرَدَ اللاَّئي بِمَعْنَى الَّذينَ) أي للمذكر كما أن الألى ورد للمؤنث فيتقارضان. إلا أن الثاني أكثر من الأول.

قوله: (فَمَا آباؤُنا الخ) أي ليس أباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهداً لنا بأكثر امتناناً علينا من الممدوح، فأوقع اللائي للمذكر بدليل: مهدوا، وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر وتجويزه قول.

قوله: (تُسَاوي الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول، وهو الثمانية المتقدمة الذي والتي ومثناهما والذين والألى واللات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو ستة: من وما وأل وأي وذو وذات فكل واحد منها يساوي الثمانية في الاستعمال.

قوله: (وهٰكَذَا الخ) أي ذو شهر عند طَيِّء حال كونه كهذا المذكور في المساواة.

قوله: (طَيِّء) بشد الياء، وهمز آخره على المشهور من الطاءة كالطاعة وهي الإبعاد في المرعى كما في الصحاح ويقال بلا همزة أيضاً كما في شرح مسلم، ويتعين الأول للوزن[٣]، وقال السيوطي: سمي به جدهم جلهمة لأنه أول من طوى المنازل.

قوله: (وَمَوْضِع) ظرف لاتى وذوات فاعله. قوله: (وأكثر ما تستعمل الخ) ظاهره أنها للعقلاء وغيرهم كما نقله في التلويح عن أكثر اللغويين، والقول بأنها لغيرهم فقط للبعض وفي شرح الجامع عن كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:٩٨] قال: لأخصِمَنَّ محمداً أليس قد عبد المسيح والملائكة

---

(١) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في الدرر ١/٢١٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٦٩. والشاهد فيه قوله: «واللاءِ» حيث جاء به بمعنى «الذين» وهو قليل.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٨؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٥٣. والشاهد فيه استعمال «الأُلى» لجمع المؤنَّث، والغالب استعماله لجمع المذكَّر.

(٣) هذا غير متعين بل يمكن أن يقال: (ذو عند طيءٍ قد شهر).

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنه قوله تعالى: ﴿فانكحُوا ما طَابَ لَكُمْ مِن النِّسَاءِ مَثْنَى﴾[(١)] وقولهم: «سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» و«سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ».

و«مَنْ» بالعكس؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَع، يخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاء﴾[(٢)] ومنه قولُ الشاعر:

فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي ﷺ: «مَا أجْهَلَكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ مَا لما لاَ يُعقِلُ» اهـ. وهذا إن صَحَّ كان نصاً في محل الخلاف[(٣)].

قوله: **(في العاقل)** الأولى فيه وفيما بعده العالم إذ لم يرَد إذن في وصفه تعالى بالعقل.

قوله: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ﴾ [النساء:٣] وقيل إنها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملحوظة من الذات وهي من غير العالم فلم تخرج عن أصلها. قال السعد في حواشي الكشاف التفرقة بين وما ومن إنما هي عند إرادة الذات وحدها، وأما إذا لوحظ معها صفة نحو: أكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد، وما زيد أفاضل أم كريم فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري والسكاكي وغيرهما. وإن أنكره بعضهم والمعنى انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكارة والثيوبة ونحوهما اهـ. والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة إذ هذه في كل موصول، ولعل المعنى في المثال الثاني: سبحان القادر الذي سخركن مثلاً فتدبر، وتستعمل في العاقل إذا اختلط بغيره اتفاقاً نحو: ﴿يُسَبِّحُ لله مَا فِي السَّمٰوات وَمَا فِي الأرْض﴾ [الصف. الجمعة. التغابن:١] وفي المبهم أمره كقول من رأس شبحاً من بعد انظر ما ظهر لي، وأما نحو قوله تعالى: ﴿إنّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ [آل عمران: ٣٥] فإنَّما استعملت فيه ما لأن الحمل في حكم الجماد ما لم ينفصل لا لإبهام ذكورته وأنوثته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لأن ذلك لا يخرجه عن العقلاء فتدبر.

قوله: **(وقد تستعمل في غيره)** أي إما لاقترانه به في عموم فصل بمن الجارة نحو ﴿فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي﴾ [النور:٤٥] الخ تكون مجاز المجاورة أو لتشبيهه به نحو: أسرب القطا الخ فتكون استعارة، أو لاختلاطه به نحو: ﴿وَلله يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ﴾ [النور:١٥] فتكون تغليباً وقد بيناه في بحث التثنية.

---

(١) [النساء: ٣].

(٢) [النور: ٤٥].

(٣) هذا ولم يصح والقصة مشهورة بغير لفظ النبي ﷺ وإنما جواب ابن الزبعري كان قوله تعالى: ﴿ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون﴾ [الزخرف: ٥٧] وقد وافق القرطبي أنها للعموم بدليل فهم ابن الزبعري وموافقة قريش له اهـ. قرطبي (١/ ٣٤٣) وروى القصة أيضاً الطبراني في الكبير برقم (١٢٧٣٩) وليس فيها اللفظ النبوي أيضاً.

[٢٩] بَكَيْتُ على سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بي   فَـقُـلْـتُ وَمِـثْـلـي بـالْـبُـكَـاءِ جَـديـرُ:

قوله: (بكيت الخ) قيل إنهما للعباس بن الأحنف وهو مولد لا يحتجُّ بشعره ولذا سقطا في نسخ، والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة، والقطا جمع قطاة نوع من الطير، وهويت بكسر الواو أي أحببت، والشاهد قوله: هل من يعير، نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الإعارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين:

٧٢ ـ فَجَاوَبَني مِنْ فَوْقِ غُصْنِ أَرَاكَةٍ   أَلاَ كُـلُّـنَـا يَـا مُـسْـتَـعِـيـرُ نُـعِـيـرُ
وأَيُّ قَـطَـاةٍ لَـمْ تُـعِـرْكَ جَـنَـاحَـهـا   تَـعِـيـشُ بِـذُلٍّ والـجَـنَـاحُ كَـسِـيـرُ(١)

فائدة: تأتي من وما لمعان جمعتها بقولي:

مَـحَـامِـلُ مَـنْ خَـمْـسٌ فَـشَـرْطٌ تَـفْـهَـمِ   وَمَـوْصُـولَـةٌ تَـنْـكِـيـرِ نَـقْـص وَتَـمَّـمَـا
وَهٰـذِي لِـمَـا مَـعَ نـفـي كـف تـعـجـب   تُـغَـيِّـرُ مـعـنـى مـع تـهـيـؤ اعـلـمَـا
وزائـدةٌ تَـأْتِـي كَـذَا مَـصْـدَرِيـةً   مَـعَ الـظَّـرْفِ أَوْ لا فَـافْـهَـمَـنّ لِـتَـغـنَـمـا

أي يأتي كل منهما شرطاً، واستفهاماً وموصولاً ونكرة موصوفة، أو تامة فالموصوفة، إما بمفرد كقوله:

٧٣ ـ لِمَا نَافِعَ يَسعى اللبيبُ فَلاَ تَكُنْ   لِشَـيءٍ بَـعِـيـدٍ نَـفْـعُـهُ الـدَّهـرَ سَـاعِـيَـا(٢)

ونحو مررت بما معجب لك، وبمن معجب لك فنافع، ومعجب بالجر صفتان، أو بجملة كقوله:

٧٤ ـ رُبَّ مَـنْ أَنْـضَـجْـتَ غَـيْـظاً قَـلْـبَـهُ   قَـدْ تَـمَـنَّـى لِـيَ مَـوْتـاً لَـمْ يُـطَـعِ(٣)

وقوله:

٧٥ ـ رُبَّـمَـا تَـكْـرَهُ الـنـفُـوسُ مِـنَ الأمْـرِ   لَـهُ فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعِـقَـالِ(٤)

فجملة أنضجت وتكره صفتان لا صلتان لأن رب خاصة بالنكرة، ومن الأمر بيان لماوله

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للعباس بن الأحنف من شعراء الغزل في العصر العباسي الأول إلاَّ أنه مولد لا يحتج بشعره.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٧.

(٣) البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣/ ٩٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٣٢٨. والشاهد فيه قوله: (رُبَّ مَنْ) و«رُبَّ» لا تدخل إلاَّ على نكرة، فدلَّ على أنَّ (مَنْ) هنا نكرة موصوفة بجملة «أنضجتَ».

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأميَّة بن أبي الصلت في ديوان ص ٥٠؛ ولسان العرب مادة (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨؛ وله ولأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/ ١١٥؛ ولعبيد في ديوانه ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (فرج).

أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعيرُ جَنَاحَهُ   لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أطِيرُ[1]؟

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل، ولغيره، نحو: «جَاءَني الْقَائِمُ، والمَرْكُوبُ» واخْتُلِفَ فيها؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرفُ موصول، وقيل:

فرجة خبرها وأما جعل ما كافة، وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره، ومن الأمر بيان له أي قد تكره النفوس حالاً من الأمر له فرجة الخ. فيرده أن الموصوف بالجملة لا يحذف. إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن، أو في نحو: منا ظعن، ومنا أقام، وفينا سلم وفينا هلك، وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئاً يقرأ: ﴿إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غَرْفَةً﴾[2] [البقرة: ٢٤٩] بالفتح فأنكرها وتوعده بالقتل إن لم يأته بشاهد على وقوع فعلة في الكلام فخرج الرجل هائماً يطلب شاهداً فبعد أيام سمع رجلاً ينشد لأمية بن أبي الصلت:

٧٦ ـ صَبِّرِ النَّفْسَ عِنْدَ كُلِّ مُلِمٍّ   إن فِي الصَّبْرِ حِيلَةَ المُحْتَالِ

لاَ تَضِقْ بالأُمُورِ ذَرعاً فَقَدْ يُكْشَفُ   غَمَاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ[3]

ربما تكره الخ وسمع عقب ذلك نعي الحجاج فقال: ما أدري أنا بأيهما أكثر سروراً، والنكرة التامة لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين، ونحو غسلته غسلاً نعمًا وقوله: فنعم من هو في سر وإعلان. أي نعم شيئاً ونعم شخصاً فما ومن تمييز لفاعل نعم المستتر، ولفظ هو مخصوص بالمدح، وفي سر حال أي نعم من أي شخصاً هو الممدوح حال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي، وتزيد ما عن من بكونها تعجبية، وزائدة ونافية وكافة نحو: ﴿إِنَّمَا إِلٰهُكُمُ اللهُ﴾ [الكهف: ١١٠] مصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كـ ﴿ربما يود﴾[4] هيأت رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط إلى التحضيض وبقي الإبهامية نحو: أعط شيئاً ما وَلأمْرٍ ما جدع قصير أنفه وجعلها المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفاً لأنها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة، ألا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل، وطعمنا شاة أي شاة ا هـ.

قوله: (وَاختُلِفَ فِيها) مَحلُّ الخِلاَفِ حَيْثُ لاَ عَهْدَ وَإلاَّ فَمُعَرَّفَةٌ كَجَاءَنِي مُحْسِنٌ فَأَكْرَمْتُ المُحْسِنَ قَالَهُ الرَّضيّ.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للمجنون في ديوانه ص ١٠٦؛ وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨؛ وللعباس أو للمجنون في الدرر ١/ ٣٠٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٩.
والشاهد فيهما قوله: «من يعير جناحه» حيث استخدم «مَنْ» لغير العاقل.

(٢) قوله تعالى ﴿غرفة﴾ بالفتح قرأها نافع وابن كثير وأبو عمر وأبو جعفر وقرأها الباقون بالضم.

(٣) البيتان من الخفيف، وهما لأمية بن أبي الصلت.

(٤) [الحجر: ٢] وتمامها: ﴿الذين كفروا لو كانوا مُسْلِمين﴾.

إنها حرفُ تعريفٍ، وليست من الموصولية في شيء.

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتّفاقاً، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنها حرْف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغةُ طيء استعمالُ «ذو» موصولةً، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشْهَرُ لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفرداً، ومثنى، ومجموعاً، فتقول: «جاءني ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذو قُمْنَ»، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: «جاءني ذَاتُ قَامَت» وفي جمع المؤنث «جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ» وهو الْمُشَار إليه بقوله: «وكالتي أيضاً ـ البيت» ومنهم من يُثَنِّيها ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وذَوُو» في الرفع، «وذَوَيْ،

قوله: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتي، ولعود الضمير عليها في: أفلح المتقي ربه وهو لا يعود إلا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني[1] لأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفي كما مر. أو كان النعت صالحاً لمباشرة العامل ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ:١١] أي دروعاً سابغات وليس هذا واحداً منها وقد يقال: هو من الثالث كما في الصبان.

قوله: (حَرْفٌ مَوْصُول) قائله المازني ورد بأنه لم يوجد موصولٌ حرفي إلا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا.

قوله: (حرف تعريف) قائله الأخفش، ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة، وأن الوصف معها يعمل، ولو كان بمعنى المضي مع أنها، حينئذ، من خواص الأسماء فكان ينبغي إبطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل. وأجاب الأخفش عن هذا بالتزامه.

قوله: (بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو في الأحوال كلها وهي مراد المتن بقوله: وهكذا ذو أي تساوي ما ذكر.

قوله: (وهو المشار إليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو إشارة أي لغة ثانية كما يفيده قوله أيضاً، وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة، وجمعها وذو للباقي، وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث. كما هو ظاهر المتن والشارح. لكن في الرضي أن له ذات على هذه اللغة كمفرده فقول المتن: وكالتي أي واللتين لديهم ذات.

قوله: (ومنهم من يثنيها الخ) أي فيصرفها تصريف ذي بمعنى صاحب مع إعراب جميع

---

(١) المازني: أبو عثمان بكر بن عثمان نحوي متقدم أخذ المبرد عنه. وله: التصريف الملوكي. وغيره، توفي سنة (٢٤٩ هـ).

انظر: «بغية الوعاة» (٤٨٩/١).

وذَوِي» في النصب والجرّ، «وَذَوَاتَا» في الرفع، «وَذَوَاتَيْ» في الجرّ والنصب، «وذَوَاتُ» في الجمع وهي مبنية على الضمّ، وحكى الشيخ بهاءُ الدين بن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه ـ أعني الموصولة ـ أن تكون مبنية، ومنهم من يُعْرِبها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، فيقول: «جاءني ذُو قَامَ، ورأيت ذَا قَامَ، ومررت بِذِي قَامَ» فتكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، وقد رُوِي قولُه:

فَـإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهُـمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[1]

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

وأما «ذَاتُ» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً، مثل «ذَوَاتُ» ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلماتٍ: فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة.

تصاريفها حملاً عليها كذا في الرضي، ومقتضاه أن ذات تعرب بالحركات الثلاث؛ وإن يقال في تثنيتها ذواتاً وذواتَي بواو بعد الذال كما في التي بمعنى صاحبة، وإن ذوات تعرب كجمع المؤنث كالتي بمعنى صواحبات على هذه اللغة.

قوله: **(وهي)** أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلَّمَ، أولاً على ذو من حيث إفرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات، وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الإعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بيِّن به أن من يقول ذوات بعضهم يبنيها وهي اللغة الثانية في كلامه، وبعضهم يعربها وهي الثالثة، وليس مرتبطاً بقوله، ومنهم من يثنيها لئلا يخالف كلام الرضي المار ثم بين أن بناء ذو المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من إعرابها بالحروف، وهي اللغة الثالثة. وليس هذا مكرراً مع قوله فيما مر: وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك من حيث لزومها لفظاً واحداً بقطع النظر عن بنائها، وهذا من حيث البناء، والإعراب نعم كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله: وأما ذات فالفصيح الخ، وبهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضي من اختصاص إعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر.

قوله: **(ابن النحاس)** توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي، وقوله هذا هو ما مر عن الرضي في لغة تصريفها. قال أبو حيان: وهو نقل غريب.

قوله: **(فإما كرام الخ)** تقدم في الأسماء الستة.

قوله: **(ومنهم من يعربها إعراب مسلمات)** صريحه أن هذا لذات المفردة، وهو أيضاً في الهمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول: لم يقل أحد بذلك، وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده. نعم يوهم كلامه إن ذات لا تنصب بالفتحة أَصْلاً، وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كما في التصريح ومر عن الرضي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم في مغني اللبيب ٢/ ٤١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٢.
والشاهد فيه قوله «مِنْ ذو» على رواية وردبها، حيث بنى «ذو» على السكون وذلك على لغة طيء، وهي بمعنى «صاحب».

٩٥ ـ وِمِثْلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ، إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ

يعني أن «ذا» اخْتَصَّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظٍ وَاحِدٍ: للمذكر، والمؤنث ـ مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً ـ فتقول: مَنْ «ذَا عِنْدَكَ» «ومَاذَا عِنْدَكَ» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

وشرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة «بما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو «مَنْ ذَا جاءَك، ومَاذَا فَعَلتَ» فمن: اسم استفهام، وهو مبتدأ، «وذا» موصولةٌ بمعنى الذي، وهو خَبَرُ مَنْ، «وجاءك» صلة الموصول، التقدير «من الذي جاءك»؟ وكذلك «ما» مبتدأ، و«ذا» موصولٌ بمعنى الذي وهو خبر ما، «وَفَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره «ماذا فعلته»؟ أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله: «إذا لم تُلْغَ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو مَنْ مع «ذا» كلمةً

تنبيه: إذا أعرب ذات وذوات هذين: وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتني ذات قامت، وذوات قمن، وهكذا كما في التصريح وقياسه ثبوت النون في تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان قاما، وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الإضافة لكنها في جميع النسخ محذوفة، ولم أرَ من نبَّه عليه فلينظر ما وجهه والله أعلم.

قوله: **(ومثل ما)** خبر مقدم عن ذا وهو إما مرفوع لفظاً، أو مبني على الفتح في محل رفع لأنَّ الإضافة إلى المبني تجوّز البناء كما سيأتي وقرىء بهما في السبع قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1] [الذاريات: ٢٣] وقوله ما استفهام من إضافة الدال للمدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية، ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه.

قوله: **(في أنها تستعمل الخ)** أي لا في كونها لغير العاقل، بل هي للعاقل وغيره كما صرحوا به.

قوله: **(أن تكون مسبوقة بما)** أي وأن لا تكون مشاراً بها نحو: ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلغى كما في المتن، ولم يشترط الكوفيون الأول عملاً بقوله:

٧٧ ـ عَدَس ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وَهٰذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[2]

أي والذي تحمليه وَرَدَ بجعل ذا إشارية، وتحملين حال أي، وهذا طليق حال كونه محمولاً لك.

قوله: **(وهو خبر)** لا يرد امتناع الأخبار بالمعرفة عن النكرة لأن ذلك في غير الاستفهام. نعم الأولى عكسه.

---

(١) قوله تعالى ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ مثل بالضم قرأها شعبة وحمزة والكسائي وخلف وقرأها باقي العشرة بالفتح.
(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ١٧٠؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٦٢.

واحدةً للاستفهام، نحو «ماذا عندك»؟ أيّ شيء عندك؟ وكذلك «مَنْ ذَا عندك؟» فماذا: مبتدأ، و«عندك» خبره، وكذلك «من ذا» مبتدأ، و «عندك» خبره، فذا في هذين الموضعين مُلْغَاة؛ لأنها جزء كلمةٍ؛ لأن المجموع اسم استفهام.

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

قوله: (**كلمة واحدة للاستفهام**) أي أو اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة كقوله:

٧٨ ـ دَعِي مَاذا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلٰكِنْ بِالْمُغَيَّبِ خَبِّرِينِي[1]

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي، ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال: لأن التركيب إنما ثبت في أسماء الأجناس لا في الموصولات أي اتركي الذي علمته أنا، وخبريني بما تغيب عني لاجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة إلغاء حكمي، أما الحقيقي فجعل ما استفهامية، وذا زائدة على رأي من يجوز زيادة الأسماء كالناظم، ويظهر أثر الإلغاءين في نحو: سألته عما ذا فتثبت ألف ما في الإلغاء الحكمي لصيرورته جزءاً من المركب، وتحذف للجار في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان.

قوله: (**فماذا مبتدأ**)، ويحتمل أيضاً عدم الإلغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما، ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه. فتقول في الإلغاء: ماذا صنعت أخيراً، أم شرًا بالنصب بدلاً من ماذا لأنه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلاً من ما لأنها مبتدأ ومنه قوله:

٧٩ ـ ألا تَسْألانِ الـمَرْء ماذا يحَاوِلُ أنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَبَاطِلُ[2]

وكذلك يفعل في الجواب نحو ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ العَفْوَ﴾ [البقرة:٢١٩] بالرفع لأبي عمرو على جعل ذا موصولاً وبالنصب للباقين على الإلغاء كما قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالوا خيْراً﴾ [النحل: ٣٠] قيل، ويتعين الإلغاء إذا وقع بعد ذا موصول نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ﴾ [البقرة:٢٥٥] فمن ذا مبتدأ، أو من فقط وذا زائدة على ما مر، والذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال أن الذي تأكيد لذا، أو خبر لمحذوف، والجملة صلة ذا اهـ.

قوله: (**يلزم بعده صلة**) ويجوز حذفها لدليل إما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو: وأعط الذي والتي وصلتك، أو معنوي كقوله:

٨٠ ـ نَحْنُ الأُولى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وجِّهْهُمْ إلَيْنَا[3]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣؛ ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١/١٩٢؛ ولأبي حيّة النميري في لسان العرب مادة (أبي)؛ ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٦٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤؛ ولسان العرب مادة (حول).

(٣) تقدم برقم ٦ من حاشية الخضري.

الموصولاتُ كُلُها ـ حرفيّة كانت، أو اسميةً ـ يلزم أن يقع بعدها صِلةٌ تبين معناها.

ويشترط في صلة الموصول الاسْميّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كانَ مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكرٌ، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو: «جَاءَنِي الّذِي ضَرَبْتُهُ»

أي الأُولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام. وكقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة شأنهم كيت وكيت فحذفوا الصلة إيهاماً لقصر العبارة عن تصوير شدتها. انتهى تصريح، واللتيا بفتح اللام، وتضم تصغير التي، وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان:

٨١ ـ أمَنْ يَهْجُو رسولَ الله مِنْكُم ويَمْدَحُهُ وَيَنْصُره سَواءُ؟[١]

قوله: (حرفية) هذا زائد على المتن لأنه خاص بالاسمية، ولذا أوجب اشتمالها على الضمير.

قوله: (أن يقع بعدها صلة) أي متصلة بها، وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله:

٨٢ ـ ذاكَ الَّذي وَأبِيكَ يَعْرِفُ مالِكاً والحَقُّ يَدفَعُ تُرَّهَاتِ الباَطِلِ[٢]

أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رمى إليه من زاده:

٨٣ ـ تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[٣]

وكذا الاعتراضية كما في الهمع وسيأتي مثاله، ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لأنها كالجزء المتمم له، وأما نحو: وكانوا فيه من الزاهدين فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني، إما خبر ثان، أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء، أو للتأسيس على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين.

قوله: (تبين معناها) أي لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته الرافعة لإبهامه بتعيين شخصه، أو جنسه إذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لأن وضعها على الإبهام، وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها.

قوله: (على ضمير) ويسمى عائداً، وقد يخلفه الظاهر سماعاً كقوله:

٨٤ ـ وَأنْتَ الّذِي فِي رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ[٤]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٨٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٨٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (تره).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٣٢٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (منن).

(٤) وصدره «فيَا ربَّ ليلى أنت في كُلِّ مَوْطِنٍ»، وهو من الطويل لمجنون ليلى في الدرر ١/٢٨٦؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٨٧.

وكذلك المثنى والمجموع، نحو «جَاءَني اللَّذَانِ ضَرَبْتُهما، والَّذِين ضَرَبْتُهُمْ» وكذلك المؤنث، تقول: «جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُها، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُما، واللاَّتِي ضَرَبْتُهُنَّ».

وقد يكون الموصول لفظهُ مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو: «مَنْ، ومَا» إذا قَصَدْتَ بهما غير المفرد والمذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى؛ فتقول: «أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قَامَا، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنى بهما.

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

صِلَة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ، ونَعْنِي بشبه الجملة الظرف والجارَّ والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصول بها ثلاثة شروطٍ، أحدها: أن تكون خَبَرِية، الثاني: كونها

قوله: **(إن مفرداً الخ)** بنصب الأول ورفع الثاني. أي إن كان الموصول مفرداً فالضمير مفرد، ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان.

قوله: **(مراعاة اللفظ)** هو الأكثر نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [محمد: ١٦] ومن الثاني: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢] ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط والاستفهام إلا أل الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها، وجوز أبو حيان مراعاة لفظها إذا لم تقع خبراً ولا نعتاً. كجاء الضارب للواحد وغيره، وتجب مراعاة المعنى إذا حصل باللفظ لبس كأعط من سألتك لا من سألك، أو قبح كجاء من هي حمراء ولا تقل هو لإن الخبر مؤنث، ويترجح إذا عضده سابق كقوله:

٨٥ ـ وإنَّ مِنَ النسوانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ(١)

كما في التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لأن التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح في: زيد علامة فتدبر.

قوله: **(وجملة الخ)** خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يوصل به جملة الخ، وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي.

قوله: **(والظرف والجار والمجرور)** لم يجعلهما جملة باعتبار متعلقهما الفعل لأنه ليس بظاهر.

قوله: **(ثلاثة)** بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو: جاء الذي حاجباه فوق عينيه إلا

---

(١) وتمامه «تَهيجُ الرياضُ قَبْلَهَا وَتَصَوَّحُ»، وهو من الطويل لجران العود في ديوانه ص ٤٤؛ ولسان العرب مادة (صرقح). مع اختلاف كبير في الرواية.

خاليةً من معنى التعجب، الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترز «بالخبرية» من غيرها، وهي الطَّلَبِية والإنشائية؛ فلا يجوز: «جَاءَنِي الَّذِي أَضْرِبُهُ» خلافاً للكسائي[(١)]، ولا: «جَاءَنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ» خلافاً لهشام[(٢)]، واحترز بـ«خالية من معنى التعجب» من جملة

عند إرادة الاستغراق، وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول.

قال في التوضيح: إلا في مقام التهويل التفخيم فيحسن إبهامها نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه:٧٨] ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم:١٠] ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس لأن الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى.

قوله: **(خبرية)** أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها، وإن قطع بأحدهما بالنظر لقائلها، ومنها الجملة القسمية نحو: وإن منكم لمن ليبطئن، وإن كان القسم إنشاء لأن المقصود جوابه وهو خبر، وكذا الجملة الشرطية إذا كان جوابها خبراً كجاء الذي إن قام قمت، والمراد خبرية أصالة إذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاماً فضلاً عن كونها خبراً، كذا جملة الصفة والحال والخبر.

قوله: **(جاء الذي أضربه)** هذه إنشائية لفظاً ومعنىً طلبية صراحة، وليته قائم طلبية ضمناً، وبقي: جاء الذي رحمه الله مما هو إنشاء معنًى فقط إذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور، وخالف المازني في الأخير، والكسائي في الكل كما في الأشموني فقول الشارح: خلافاً لهشام أي والكسائي ولا حجة لهما في قوله:

٨٦ ـ وإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا[(٣)]

لأن تقديره: التي أقول فيها لعلي الخ، أو أن أزورها صفة دالة على خبر لعلي وهي معترضة بين الصلة والموصول، ولا في قوله:

٨٧ ـ وَمَاذا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا: إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ[(٤)]

لإمكان أن ذا ملغاة لا موصولة، وقال بعض المحققين: المشهور أن عسى لإنشاء

---

(١) الكسائي: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ومؤدب ولدي الرشيد الأمين والمأمون توفي (١٨٩ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٩٥).

(٢) هشام: أبو عبد الله بن معاوية الضرير، نحوي كوفي، صحب النسائي وأخذ عنه النحو، توفي سنة (٢٠٩ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٩٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٣٨٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٤٣؛ ولسان العرب مادة (ومق)؛ وللمجنون في ديوانه ص ١٦٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٥.

التعجب، فلا يجوز: «جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ» وإن قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جَاءَنِي الَّذِي لكِنَّهُ قائم» فإن هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى، نحو: «مَا قَعَدَ زَيْدٌ لكِنَّهُ قائم».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ، والمَعْنِيُّ بالتامِّ: أن يكون في الْوَصْل به فائدة، نحو: «جاء الَّذِي عِنْدَكَ، والَّذِي في الدَّارِ» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً، والتقدير: «جَاء الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو«الَّذِي اسْتَقر في الدَّارِ» فإن لم يكونا تامَّيْن لم يجز الوَصْلُ بهما؛ فَلاَ تقول: «جَاءَ الَّذِي بِكَ»ولا «جَاءَ الَّذِي الْيَوْمَ»

٩٨ - وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَونُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالَ قَلّ

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنِّف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو: «الضارب» واسمَ المفعول نحو: «المضروب» والصفةَ

الترجي لكن دخول الاستفهام عليها نحو: ﴿فهل عسيتم﴾[1] ووقوعها خبراً لأن نحو: إني عسيت صائماً دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف.

قوله: **(وإن قلنا إنها خبرية)** أي أصالة لأنها الآن إنشائية اتفاقاً، ولذا منعت، وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ففيه إبهام، والمقصود من الصلة التعريف.

قوله: **(فائدة)** أي بأن يكون متعلقه عاماً أو خاصاً بقرينة كأن يقال: اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني، أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص، وسيأتي في الابتداء اللغو والمستقر.

قوله: **(فعل)** أي لوجوب كون الصلة جملة، ولا يقدر اسماً خبراً لمحذوف كجاء الذي هو كائن عندك لأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصول به كما سيأتي، والظرف هنا صالح لذلك دماميني.

قوله: **(صريحة)** أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية.

قوله: **(وكونها)** أي أل بمعرب الأفعال أي موصولة به، أو الضمير لصلة أل، والباء بمعنى من.

قوله: **(اسم الفاعل والمفعول)** أي المراد بهما التجدد لا الدوام، وإلا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجري فيهما الخلاف، وكذا أمثلة المبالغة.

---

(١) [محمد: ٢٢].

المشبهة نحو: «الحَسَن الْوَجْه» فخرج نحو: «الْقُرَشيّ، والأَفْضَل» وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة؛ فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك.

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «وكونها بمعرب الأفعال قَلّ»، ومنه قوله:

[٣٠] ما أَنْتَ بِالْحَكم التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأصيلِ ولاَ ذِي الرَّأي وَالْجَدلِ[1]

قوله: (نحو القرشي) أي لأنه جامد مؤول بالمشتق أي المنسوب إلى كذا لا صفة صريحة وأما الأفضل فمشتق الصفة المشبهة لكنهما بعدا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به، ويزيد الأفضل بكونه لا يطرد رفعه الظاهر إلا في مسألة الكحل. فلذا اتفق على أن أل فيه معرفة، واختلف فيها فمن نظر إلى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف، ومن نظر إلى كونها للثبوت جعلها معرفة، وهو الأصح، لعدم تأويلها بالفعل كأفعل التفضيل. وخرج أيضاً ما غلبت عليه الاسمية من الأوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك، والأبطح للمكان المنبطح أي المتسع، والأجرع للمكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئاً. قال فيه معرفة لانسلاخها عن الوصفية إذ لا تجري على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميراً كما قاله الشاطبي.

قوله: (وإليه أشار) أي إلى الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختياراً بناء على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي، بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر. وإن سهل تغييره كما قاله الجمهور، والشاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول: المرضي حكومته فعدوله إلى المضارع يدل على الجواز، ولا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضي فينكسر الوزن لأنه على تأويل الحكومة بالحكم، وفي التصريح ما يفيد أن بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة، واستبعده الصبان، وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالاً لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو ﴿فَالمُغِيرَاتِ صُبْحَاً فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣-٤] أي فالخيول التي أغرن صبحاً فأثرن به نقعاً أي غباراً ونحو: يعجبني الصائم ويعتكف.

قوله: (الترضي) بإدغام أل في التاء وفكها بخلاف أل الحرفية يجب إدغامها فيها لكثرة استعماها كما نص عليه شيخ الإسلام وغيره. اهـ سجاعي.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه؛ ولسان العرب مادة (أمس)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٨٥.
والشاهد فيه قوله: «الترضي» حيث أدخل الموصول الاسمي «أل» على الفعل المضارع.

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر، وزعم المصنف - في غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذاً، فمن الأول قولُه:

[٣١] مِنَ الْقَومِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ[١]

ومن الثاني قولُه:

[٣٢] مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ فَهُوَ حرٍ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ[٢]

قوله: **(الرسول الله)** أي الذين رسول الله كائن منهم ودانت أي خضعت وبنو معد هم قريش.

قوله: **(على المعه)** أي الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسماً بخلافه في صلة غير أل كما مر، وسعة بفتح السين وتكسر.

واعلم أن صلة أل إن كانت وصفاً فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة كما في التوضيح، وما في المطول وغيره من أنه جملة فلعل المراد في معناها، ولا إعراب له كما هو شأن الصلة لأن العامل إنما يتسلط على أل، ولكن ينتقل إليه إعرابها عارية كما انتقل إعراب ألا ولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد و﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] لكن ما بعد هذين مجرور تقديراً بإضافتهما إليه بخلاف ذلك فإن وصلت بجملة فبحث الدماميني أنه يثبت لمحلها إعراب المفرد التي هي في موضعه كالجر في البيت. أي ينتقل إعراب العارية لمحلها قال: فهذه جملة يثبت لها أنواع الإعراب، وليست خبراً ولا حالاً ولا صفة ولا مضافاً إليها. وهذا غريب ورده الشمني بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفرداً حقيقة حتى تستحق إعرابه بل في معنى الجملة مع أن إعرابه ليس أصلياً بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لأل نفسها كباقي الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت في قولهم: ظهر إعرابها على ما بعدها الخ فإنه يقتضي أنها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات، وافتقارها، وإن كان إلى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر، فيؤثر البناء، وكذا لا وإلا اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء، وهو الشبه اللفظي فيها والوضعي في لكن يمكن في هذين أن إضافتهما عارضت شبه الحرف مع أن الشبه اللفظي مجوز لا موجب فأعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف أل فإن موجب بنائها لم يعارضه شيء إلا أن يراد بقولهم: ظهر

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.
والشاهد فيه وصل «أل» في الجملة الاسمية ضرورة، وذلك في قوله «الرسول الله منهم».

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٩.
والشاهد فيه قوله: «المعه» حيث وُصلت «أل» الموصولة بالظرف، وهذا شاذٌّ.

٩٩ ـ أَيٌّ كما، وأعْربَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

يعني أن «أيّاً» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحدٍ للمذكر، والمؤنث ـ مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً ـ نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

ثم إن «أيًا» لها أربعةُ أحوالٍ، أحدها: أن تضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها، نحو: «يعجبني أيُّهم هو قائم». الثاني: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ قائمٌ». الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ هو قائم»، وفي هذه الأحوال الثلاثة

إعرابها، أي، الذي حقه أن يكون لمحلها كسائر الموصولات لا لفظها فلا ينافي أنها مبنية، وقولهم لكونها بصورة الحرف، أي، الذي هو جزء ما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده، والحرف لا يقبل الإعراب لفظاً ولا محلاً. فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم.

قوله: **(ما لم تضف)** ما مصدرية ظرفية وجملة، وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضف فتقيد الإضافة المنفية بحذف صدر الصلة أي مدة عدم إضافتها المقيدة بالحذف، والنفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بنفيهما معاً بأن لا تضاف، لا يحذف الصدر نحو أي هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بأن لا تضاف، ويحذف الصدر نحو: أي قائم وبانتفاء القيد فقط بأن تضاف، ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته، ومفهومها صورة ثبوت الإضافة، والحذف معاً نحو: ﴿أيهم أشد﴾[1] فتبنى حينئذ، ولو قال:

أَيٌ كَمَا وَبُنِيَتْ إِذْ مَا تُضَفْ

الخ، لكان أوضح ومحل هذه الصور إذا كان صدر الصلة ضميراً كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل، أو ظرف أعربت إجماعاً كما نقل عن أبي حيان نحو: أيهم قام أو عندك إذ لا حذف في الأول، والمحذوف في الثاني ليس ضميراً بل جملة فعلية ا هـ.

قوله: **(في أنها تكون الخ)** أي وفي الموصولية كما يعلم من المقام، وتخالفها في الإعراب، وكونها للعاقل وغيره، ولزومها الإضافة لفظاً، أو تقديراً لتعريف جنس ما وقعت عليه، والصلة تعرف عينه ففيها معرفان لكن بجهتين فلا إشكال، ولا تضاف لنكرة أصلاً بخلاف الشرطية والاستفهامية. وجوزه ابن عصفور وابن الصائغ وجعلا منه: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧] على معنى سيعرفون المنقلب الذي ينقلبونه، وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة، وهي مفعول مطلق لينقلبون علقت يعلم عن العمل في الجملة أي سيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب.

---

(١) [مريم: ٦٩]. وتمامها: ﴿ثم لننزِعَنَّ من كل شيعةٍ أيهم أشدُّ على الرحمٰن عتيًا﴾.

تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُني أيُّهم هو قائم»، «ورأيت أيَّهم هو قائم»، «ومررت بأيِّهم هو قائم»، وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيًا قائم، وأيٍّ قائم» وكذا، «أيٌّ هو قائم وأيًّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم». الرابع، أن تضاف ويحذف صدر الصِّلة، نحو: «يعجبني أيُّهُمْ قَائِمٌ» ففي هذه الحالة تُبْنَى على الضم، فتقول: «يُعْجِبُني أيُّهُمْ قَائمٌ، ورأيتُ أيُّهُمْ قَائمٌ، ومررت بأيُّهُمْ قائم» وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيا﴾[1] وقول الشاعر:

[٣٣] إذا مـا لَـقِـيـتَ بَـنِـي مَـالِـكٍ فَـسَـلِّـمْ عَـلَـى أيُّـهُـمْ أفْـضَـلُ[2]

وهذا مستفاد من قوله: «وأُعْرِبت ما لم تضف ـ إلى آخر البيت» أي: وأعربت أيٌّ إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صَدْرِ الصلة؛ فَدَخل في هذه الأحوال الثلاثة السابقَة وهي ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضف وذكر صدر الصلة، وخرج. الحالةُ الرابعة، وهي: ما إذا أُضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ.

قوله: **(معربة)** أي لأن شبهها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو إضافتها لفظاً، أو تقديراً فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب، ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائماً، وبنيت في الحالة الرابعة لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف، ومَن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة، وإنما لم تبن في: أي قائم مع عدم الإضافة لفظاً لقيام التنوين مقامها كما في كل وبعض، ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولأنه لم يعهد. هذا ما علَّلوا به وفيه أنه لا يمكن تنزيل المضاف إليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعاً وإفراداً، وإن أمكن في أيهم أشد لأن أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره إلا أن يقال حملِ الأول على الثاني طرداً للباب فليتأمل هذا، وبنيت على حركة دفعاً للساكنين، أو لأن لها أصلاً في الإعراب وكانت ضمة جبراً لفوات إعرابها بأقوى الحركات، أو تشبيهاً بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها.

قوله: **(ورأيت أيهم الخ)** جرى على رأي المصنف والبصريين من صحة عمل الماضي فيها قال في التسهيل. ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين. ا هـ وسئل الكسائي في حلقة يونس لمَ لا يجوز: أعجبني أيهم قام فقال أي كذا خلقت فصار مثلاً.

قوله: **(إذا ما لقيت الخ)** ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بني على الضم مع إضافته، وحذف صدر صلته على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل، وكذا في الآية.

---

(١) [مريم: ٦٩].

(٢) البيت من المتقارب، لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠.

والشاهد فيه قوله: «على أيُّهم» حيث جاءت «أي» اسماً موصولاً مضافاً، وصلتها محذوفة، والتقدير: أيهم هو أفضل، ولهذا بنيت على الضم. ويروى: «أيهم» بالإعراب.

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً، وفي ذا الْحَذْفِ أَيّاً غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَفِي
١٠١ ـ إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وأَبَوا أَنْ يُخْتَزَلْ
١٠٢ ـ إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يعني أن بعض العرب أَعْرَبَ «أيًا» مطلقاً، أي: وإنْ أضيفت وحُذِف صَدْرُ صِلتها، فيقول:

قوله: **(مطلقاً)** حال من المفعول المحذوف أي أعرب أياً حال كونه مطلقاً عن التقييد بما مر، أو المراد إعرابها إعراباً مطلقاً.

قوله: **(أيّاً)** مفعول يقتفي الذي هو خبر عن غير أي غير أي من الموصولات يقتفي أياً أي يتبعها في حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، والأصح جوازه كما مر.

قوله: **(إن يستطل)** السين والتاء أما للعد أي أن يعد طويلاً كاستحسنت العدل عددته حسناً، أو زائدتان أي أن يطل أي يطله المتكلم فهو مجهول على كل، ويصح على الثاني بناؤه للفاعل. أي أن يطل بفتح الياء أصله يستطل، وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله. أي جاز الصدر وإنما كان ضرورة لأن فعل الشرط ليس ماضياً.

قوله: **(يختزل)** أي يحذف وضميره لصدر الصلة الذي هو العائد المرفوع لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح.

قوله: **(مكمل)** بكسر الميم الثانية أي كامل بأن يكون جملة بعائدها أو شبهها.

قوله: **(كثير منجلي)** خبران تنازعا قوله: في عائد فإن جعل منجلي صفة لكثير كان هو العامل وحده. لأن الموصوف لا يوصف قبل عمله، وفي كلامه عيب التضمين. وهو تعلق القافية بما بعدها وإن لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالثاني أفاده الصبان.

قوله: **(أعرب أياً مطلقاً)** هو مذهب الخليل ويونس وتأولا بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمتها إعراب ثم قال يونس الجملة سدت مسد مفعول ننزع لأن أي علقته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب، وقال الخليل: هي صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي: لننزعن من كل شيعة فريقاً يقال فيه أيهم أشد ورد عليهما بقوله:

٨٨ ـ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[1]

بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل، ولا يصح أن يقدر على شخص مقول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف المجرور، وإدخال الجار على معمول صلته بلا ضرورة كما في المغني؟ والمراد بصلته ما هو من تمامه. ولو صفة كما هنا. وإنما قدروا كذلك

---

(١) تقدم برقم ٣٣ في شرح ابن عقيل.

«يعجبني أيُّهُمْ قائم، ورأيت أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيُّهمْ قائم» وقد قُرِىء: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهُمْ أشد﴾ [مريم: ٦٩] بالنصب، وروي: * فَسَلِّمْ على أيِّهم أفْضَل* بالجر.

وأشار بقوله: «وفي ذا الحذف ـ إلى آخره» إلى المواضع التي يُحْذف فيها العائدُ على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعاً، أو غيره؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نَحْوَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي في السَّماءِ إِلٰهٌ﴾[1]، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [الرحمٰن: ٦٩] فلا تقول: «جاءني اللَّذَانِ قَامَ» ولا «اللذان ضُرِبَ»؛ لرفع الأول بالفاعليَّة والثاني بالنيابة، بل يُقَالُ: «قامَا، وضُرِبَا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أيّ» وإن لم تَطُلِ الصلة، كما تقدم من قولك:

في نحو: ما هي بنعم الولد ما ليلي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية. وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصولية أي والنصب في الآية، والجر في البيت شاذان لا يحتج بهما على الإعراب.

تنبيه: يؤخذ مما ذكر على المغني أنه لا يجوز في قوله: كمن نرجو يهب أن يقدر كقولك، من نرجو لأن الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة إلى حذف المجرور، وإدخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كهذا اللفظ، ومثله كاستقم ونحوه، فاحفظ ذلك ينفعك في مواطن كثيرة.

فائدة: كما ترد أي موصولة وشرطاً واستفهاماً ترد وصلة لنداء ما فيه أل كيا أيُّها الرجل، ونعتاً لنكرة وحالاً من معرفة دالتين على الكمال كمررت بفارس أيّ فارس، وبزيد أي رجل. وكلها معربة إلا الموصولة فيما مر والندائية.

قوله: **(إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد)** أخذ كونه مبتدأ من قوله: وفي ذا الحذف لعود اسم الإشارة لقوله: وصدر وصلها ضمير انحذف، وصدر الوصل هو المبتدأ، وكون خبره مفرداً من قوله: وأبوا أنْ يُخْتَزَل إن صلح الخ كما سنبينه. وهذان شرطان للجواز، وطول الصلة للكثرة، وبقي للجواز أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد، وهو أو هو وزيد قائمان لئلا يخبر بالمثنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف، ولا بعد لولا كالذي لولا هو لأكرمتك لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الإجحاف ولا منفياً، ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار إلا هو.

قوله: **(بالفاعلية الخ)** أي والفاعل ونائبه لا يحذفان إلا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ.

قوله: **(فيحذف مع أي الخ)** أي لطولها بالإضافة لفظاً أو تقديراً فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح يعجبني أي قائم لعدم الطول لفظاً كما نقله ابن خروف وإن كان جائزاً.

---

(١) [الزخرف: ٨٤]

«يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قائم» ونحوه، ولا يُحْذَفُ صدرُ الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة، نحو: «جاء الذي هُوَ ضاربٌ زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول: جاء الذي هو قائلٌ لك سوءًا، فإن لم تَطُل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً، نحو: «جَاءَ الذي قائمٌ» التقدير «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿تماماً على الذي أَحْسَنُ﴾[1] في قراءة الرفع، التقدير «هو أَحْسَنُ».

وقد جوزوا في «لا سِيَّمَا زَيْدٌ» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً وزيد: خَبَر لمبتدأ محذوف، والتقدير «لا سِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ - وهو قولك هو -

---

قوله: **(إلا إذا طالت)** أي بشيء يتعلق بها كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله، أو تقدم نحو: هو الذي في السماء إلٰه أي الذي وهو إله في السماء أي معبود فيها، وجعل إله مبتدأ خبره الظرف، أو فاعلاً به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد، والمعنى كما هو ظاهر.

قوله: **(قليل)** أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله:

٨٩ - لا تَنْوِ إِلاَّ الَّذِي خيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إِلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِ نَاوُونَا[2]

أي الذي هو خير، والألى هم ناوون للشر. قوله: **(في قراءة الرفع)** هي شاذة ليحيى بن يعمر، ومثلها لمالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فما موصولة بدلاً من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول، وجوز أبو البقاء[3] زيادتها فالجملة نعت لمثلاً، وأما على النصب فما نكرة موصوفة ببعوضة بدلاً من مثلاً، أو زائدة وبعوضة بدل، وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه وجعله الكوفيون موصولاً حرفياً أي على إحسانه.

قوله: **(لا سيَّ الذي الخ)** سي بمعنى مثل لا يتعرف بإضافته لما الموصولة لتوغله في الإبهام فصح كونه اسم لا، ولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أي لا سيَّ رجل هو زيد، أو زائدة وسي مضاف إلى زيد فإن كان بدله نكرة كقوله:

٩٠ - أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[4]

فلك فيه الرفع، والجر كذلك ويزيد بالنصب فيميز السي كما تميز مثل نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا

---

(١) [الأنعام: ١٥٤].

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٨.

(٣) أبو البقاء: عبد الله بن الحسين المشهور بأبي البقاء العكبري. توفي سنة (٦١٦ هـ). انظر: «بغية الوعاة» ص (٢٨١).

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٣٤.

وجوباً، فهذا موضِع حُذف فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أيّ» وجوباً ولم تَطُل الصلَةُ، وهو مَقِيس وليس بشاذ.

وأشار بقوله: وأبَوْ أن يُخْتَزَل، «إن صَلَحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلٍ»، إلى أنَّ شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلَة، كما إذا وقع بعده جملة، نحو: «جَاءَ الذي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» أو «هُوَ ينطلق» أو ظرف، أو جار ومجرور تامَّان، نحو: «جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ أو هُوَ في الدَّارِ» فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة؛ فلا تقول: «جَاءَ الَّذِي أبُوهُ مُنطَلِقٌ» تعني. «الذي هُوَ أبوهُ مُنْطَلق»؛ لأن الكلام يتمُّ دونه، فلا يُدْرَى أحُذِفَ منه شيء أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فَرْقَ في ذلك بين «أيّ» وغيرها؛ فلا تقول في: «يعجبني أيُّهُمْ هو يقوم»: «يعجبني أيُّهُمْ يقوم» لأنه لا يعلم الحذف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجز حذفُ العائِد،

بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف:١٠٩] وما حينئذ كافة عن الإضافة، وفتحة سي بناء على هذا لإفرادها، وإعراب في سواه لإضافتهما لما، أو تاليها والبيت مروي بالأوجه الثلاثة، وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود، ولا محل للجملة، وقد تخفف ياؤها، وقد تحذف منها الواو إما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضي وتعقبه الدماميني. هذا وقد يرد بمعنى خصوصاً فيكون في محل نصب مفعولاً مطلقاً لا خص محذوفاً، وحينئذ يؤتى بعده بالحال كأحب زيداً ولا سيما راكباً، أو وهو راكب فهي حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه، وكذا بالجملة الشرطية نحو: ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والأمر كذا تركيب عربي أفاده الدماميني وغيره.

قوله: **(وجوباً)** أي لجريانه مجرى المثل، وليكون ما بعد لا سيما مفرداً صورة لأنها كالاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها، وهي لا يقع بعدها جملة. ولذا جرت عادتهم بذكرها في الاستثناء، وإن لم تكن من أدواته لأن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه. كما شأن الاستثناء.

قوله: **(وهو مَقِيسٌ)** أي فهو مستثنى من شرط الطول لما مر. فإن قلت: لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت، ومنه البيت المار.

قوله: **(جملة)** هذا محترز قوله وخبره مفرد. ومتى كان خبر العائد جملة، أو ظرفاً فلا بد من اشتماله على ما يربطه بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبداً صالح للوصل به، والكاف في قوله كما إذا وقع استقصائية فتأمل.

قوله: **(فلا يُدرى الخ)** فيه أن هذا إجمال لا يعاب مع أن الحاصل اللبس فلو قال: لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره.

وذلك كما إذا كان في الصلة ضميرٌ ـ غير ذلك الضمير المحذوف ـ صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول. نحو: «جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ» فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ؛ فلا تقول: «جاء الذي ضَرَبْتُ في دَارِهِ» لأنه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإبهام، فإنه لم يبيِّنْ أنه متى صَلحَ ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء كان الموصول أيًا أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامِهِ بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير أي من الموصولات، لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحْذَف مع «أيّ» ولا مع غيرها متى صَلحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو: «جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهُمْ هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو: «جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ، ومررت بالذي مررت به في داره»، و«يعجبني أيُّهُمْ ضربته في داره، ومررت بأيِّهم مررت به في داره».

«وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلي ـ إلى آخره »إلى العائد المنصوب.

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تامّ أو بوصف، نحو: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، والَّذِي أنا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ».

فيجوز حَذْفُ الهاء من «ضربته» فتقول: «جاء الذي ضَرَبْتُ» ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْت وَحِيداً﴾[1] وقوله تعالى: ﴿أهذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولا﴾[2] التقدير «خَلَقْتهُ، وبَعَثَه».

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من «مُعْطِيكَهُ»؛ فتقُول «الذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ» ومنه قوله:

قوله: **(بل ربَّما يشعر الخ)** أي لانقضاء الكلام على أي، وهو الآن في غيرها، ولرجوع ضمير يختزل لقوله: وصدر وصلها. وهو لا يكون إلا مرفوعاً اللهم إلا أن يرجع لقوله: ضمير انحذف بلا قيد الصدرية فيعم المرفوع،وغيره في أي وغيرها فتدبر.

قوله: **(وشرط جواز حذفه)** أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا في كل عائد كما قدمه.

قوله: **(تام)** أخذه من مثال المصنف، ولم يذكره في الوصف لعلمه من هذا.

قوله: **(ومن خلقت)** إما معطوف على الياء من ذرني أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلقته حال كونه منفرداً بلا أهل ولا مال، وهو الوليد بن المغيرة.

---

(١) [المدثر: ١١].
(٢) [الفرقان: ٤١].

[٣٤] ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ[١]

تقديره: الذي اللَّهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليلٌ.

فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف، نحو: «جاء الذي إيَّاهُ ضَرَبْتَ» فلا يجوز حذفُ «إياه» وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف ـ وهو الحرف ـ

قوله: **(ما الله الخ)** الله مبتدأ خبره موليك أي معطيك، والجملة صلة ما حذف عائدها وهو المفعول الثاني لموليك، وفضل خبر ما، وفاء: فاحمدنه سببية، وفاء فما للتعليل.

قوله: **(موليكه)** قدره متصلاً مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر. لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن المراد المتصل ولو جوازاً كما سيتضح.

قوله: **(كلام المصنف الخ)** وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم الفعل، واتكل على اشتهار أصالته في العمل، والتصرف الذي من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما.

قوله: **(وأما الوصف)** ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أل وغيره، ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها لا يُحذف أصلاً إن عاد عليها لأنه يدل على اسميتها الخفية. وأما قوله:

٩١ ـ مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوى مَحْمُودُ عاقبةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ[٢]

أي المستفزة فشاذ فإن عاد إلى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربة.

قوله: **(منفصلاً)** أي وجوباً إما لتقدمه كمثال أو لحصره كجاء الذي ما ضربت إلا إياه. لأن حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازاً فيحذف كالبيت المار ونحو: ﴿فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور:١٨] أي آتاهم إياه، ولا يقدر متصلاً لأن اتحاد رتبة الضمير في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة:٣] ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١] أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال: ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند التلفظ. أما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما في إعراب السمين.

قوله: **(فلا يجوز حذف الهاء)** أي لأنها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعاً للحرف نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٦٢] أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبعاً لا استقلالاً فإن قدر تزعمونهم فلا إشكال.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٥.
والشاهد فيه قوله: «موليك» حيث حذف عائد الصلة، والتقدير: «ما الله موليكه».

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧١؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٩.

نحو: «جاء الذي إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ» فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص، نحو: «جاء الذي كَأَنَّهُ زَيْدٌ».

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ ... كَـ «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْت فَهُوَ بَرْ»

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ في الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحْذَفْ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «جاء الذي أنا ضَارِبُهُ الآنَ، أو غداً»؛ فتقول: جاء الذي أنَا ضَارِبٌ، بِحَذْفِ الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ، نحو: «جاء الذي أَنا غُلاَمُهُ، أو أنا مضْرُوبُهُ، أو أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ»وأشار بقوله: كأنْتَ قَاضٍ إلى قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[1] التقدير «ما أنت قَاضِيهِ» فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

قوله: (**بفعل ناقص**) أي لأنه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لأنه كالعوض عن مصدره لا سيما على قول البصريين أنه لمجرد الزمان لا حدث له أصلاً.

قوله: (**بعد أمر**) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى، أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة.

قوله: (**كذا الذي جر**) بضم الجيم صلة الذي وجر الثاني بفتحها صلة ما.

قوله: (**بمعنى الحال**) أي مع كونه معتمداً ليكون عاملاً في محل الضمير وإن جره بالإضافة أيضاً، وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم.

قوله: (**بغير ذلك**) أي بغير وصف أصلاً، أو باسم مفعول، أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله. ومحله في اسم المفعول المتعدي لواحد كمثاله لأن الضمير حينئذٍ فاعله في المعنى. أما المتعدي لاثنين كخذ الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لأنه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الإسقاطي.

قوله: (**ما أنت قاضٍ**) قيل لا شاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاءك، أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾

---

(١) [طه: ٧٢].

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه: لَفظاً ومعنًى، واتفق العاملُ فيهما مادةً، نحو: «مررت بالذي مررتُ به، أو أنْتَ مارٌ به» فيجوز حذف الهاء، فتقول: «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ» قال الله تعالى: ﴿يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(١) أي: منه، وتقول: «مررت بالذي أنْتَ مارٌ» أي به، ومنه قولُه:

[طه:٧٢]. قوله: **(إلا أن دخل على الموصول الخ)** أي ليكون ما يدل على المحذوف لأن الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله:

٩٢ ـ لاَ تَرْكَنَنَّ إلى الأمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حينَ اضْطرَّها القَدَرُ(٢)

أي ركنت إليه. وكذا المضاف للموصول، أو للموصوف به كمررت بغلام الذي مررت، أو بغلام الرجل الذي مررت أي به.

قوله: **(مادة)** أي لفظاً. وكذا معنًى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط. كوقفت على الذي وقفت عليه من الوقف والوقوف، ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استوجه شيخ الإسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] أي أؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعي في الندبة عن الشاطبي أن المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلاً، وخرج عليه قوله:

وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتُهِر

أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف. وجملة ما ذكر لحذف المجرور بالحرف خمسة شروط: جر الموصول، وكون جاره كجار العائد لفظاً ومعنًى، واتفاق العامل لفظاً ومعنًى.

ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة، ولا محصوراً ولا موقعاً حذفه في لبس فلا حذف في: مررت بالذي مر به، أو بالذي ما مررت إلا به، أو رغبت في الذي رغبت فيه، وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل أنه يزاد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملاً، أو اسم مفعول متعدياً لاثنين على ما مر. وفي المنصوب كونه متصلاً ويلزمه عدم الحصر، وكون ناصبه فعلاً أو وصفاً، وكونه تاماً. ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملاً كما مر. وفي المرفوع أن يكون مبتدأ، وأن لا يكون معطوفاً إلى آخر ما مر فتدبر.

قوله: **(أي منه)** لم يقدره تشربون لمشاكلة ما قبله، ولأن ما كان مشروباً لهم لا ينقلب مشروباً لغيرهم. وتصحيحه بأن المعنى تشربونه جنسه تكلف.

---

(١) [المؤمنون: ٣٣].

(٢) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في شرح التصريح ١/١٤٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٨١.

٣٥ ـ لَقَدْ كُنْتَ تَخْفِي حبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً   فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[(١)]

أي: أنت بائحٌ به.

فإن اختلفَ الحرفان لم يجز الحذفُ، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلك مَرَرْتُ بالذِي «مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوز حَذْفُ «به» منه؛ لاختلاف معنى الحرفين، لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الذي جُرَّ بما الموصول جرّ» أي كذلك يُحذف الضميرُ الذي جُرَّ الموصولُ به، نحو: «مَرَرْتَ بالَّذِي مَرَرْتَ فَهُوَ بر» أي بالذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

قوله: **(حب سمراء)** كحمراء اسم امرأة، وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فموحدة أي مدة طويلة، وتخفي من الخفاء ضد الظهور وقوله: فبح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك فبح. وقوله لأن أصله الآن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل.

قوله: **(فإن اختلف الحرفان)** أي لفظاً ومعنًى أو معنًى فقط، كما مثله أو لفظاً لا معنًى كحللت في الذي حللت به. وقيل بجواز الحذف حينئذ وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف. ا هـ تصريح.

قوله: **(للسببية)** أو المصاحبة وهي أظهر فإن حذف على زيد كانت بمعنى الأول فتأمل.

قوله: **(وإن اختلف العاملان)** أي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله:

٩٣ ـ وإنَّ لِسَانِيَ شَهدةٌ يُشْتَفَى بِهَا   وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ[(٢)]

لتعلق على المذكورة بعلقم أي شاق، والمحذوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جر الموصول في قول حاتم:

٩٤ ـ ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي   وأيُّ الدَّهرِ ذو لَمْ يَحْسُدُونِي[(٣)]

أي فيه فذو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية، وحذف عائدها المجرور بفي لكن قيل لا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لفترة في ديوانه ص ٢٩٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (أين).
والشاهد فيه قوله «بالذي أنت بائح» حيث حذف العائد، أي الضمير العائد على اسم الموصول، لأنه مجرور بمثل ماجرّ به اسم الموصول «الذي»، والتقدير: بالذي أنت بائح به.
اللغة: «الان» أي: الآن.

(٢) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (ها).

(٣) البيت من الوافر، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٧٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٥.

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ ـ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللامُ فَقَطْ، فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطْ»[١]

شذوذ في البيتين لأن محل الشروط المذكورة إذا لم يتعين الحرف المحذوف وإلا جاز الحذف مطلقاً كما فيهما، وهذا ظاهر في الثاني لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان، وهو إذا كان الزمان ظرفاً لا يجر إلا بفي نحو: أعجبني اليوم الذي جئت، أي فيه. فالمحذوف متعين بخلاف الأول إذ يحتمل أن صب بمعنى سلط فيتعدى بعلى، وبمعنى أطلق فيتعدى بفي فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى. وأما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ﴾[الشورىٰ: ٢٣] أي به فقيل: الحذف فيه سماعي أيضاً لعدم جر الموصول، وقيل على مذهب الكسائي من أن الحذف تدريجي فحذف الجار أو لا فانتصب الضمير واتصل، ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسي، وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلاً لتأنيه في كل حذف. اهـ لكن أنت خبير بأن المبشر به لا يجر إلا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزماً، وتقديره يبشر فيه يأباه أن مساق الآية لبيان المبشر به لا لمكان البشارة كما لا يخفى فتخريج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم.

المعرف بأداة التعريف

هذا أولى من التعبير بأل لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه بأم عند حمير لكن لا حاجة لإضافتها للتعريف لأن أداة الشيء ما يحصله، والأنسب بباقي المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلمية مثلاً أن يقول ذو الأداة، والمقام يعينها قيل: إن كانت الباء سببية فقوله: أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة، أو بمعنى مع فلا زيادة.

قوله: **(أو اللام)** أو لتنويع الخلاف لا للشك، واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي حرف تعريف. وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمرو فإن تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللأول أو الثاني، أو مخير فيه أقوال فإن صلح لأحدهما فهو له، وخبر الآخر محذوف نحو: زيد وهند قائم أو قائمة. وهذا كله في أو التنويعية لأنها يجب معها المطابقة كالواو كما في المغني، أما التي للشك ونحوه فلا حذف معها لأنها للأحد الدائر كما أفاده يس.

قوله: **(فقط)** الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وقط بمعنى حسب حال من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها. وقيل: الفاء في جواب شرط مقدر، وقط خبر لمحذوف،

---

(١) النَّمَط: ضرب من البسط، والجمع أنماط مثل سبب وأسباب، وفي حديث ابن عمر: «أنه كان يُجلِّل بدنه الأنماط»، والأَنْمَطُ: الطريقةُ، والنَّمَطُ من العلم: نوع منه والجمع أنماط، ونِماطٌ، والنسب إليه أنماطيٌّ ونَمطيٌّ. انظر: (لسان العرب مادة «نمط»).

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه، فقال الخليل: الْمُعَرِّفُ هو «أَلْ» وقال سيبويه: هو اللام وَحْدَهَا؛ فالهمزة عند الخليل همزةُ قَطْعٍ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنطقِ بالساكن.

أو اسم فعل بمعنى انته أي إذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فاتته عن طلب غيرها.

قوله: **(فنمط عرفت)** أي أردت تعريفه مبتدأ أو صفة، وقل فيه خبر، والنمط مفعول قل لقصد لفظه.

قوله: **(همزة قطع)** أي أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة إلا لعارض، ولثبوتها مع تحرك اللام في نحو الأحمر بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام. إلا أنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال.

قوله: **(همزة وصل)** أي زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن، ولا مدخل لها في التعريف، وإنما لم تحرك اللام، ويستغنى عنها لأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء، وضمها لا نظير له. ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعرف أل بجملتها كالأول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الأداة، وإن كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة، وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع، وتظهر ثمرة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها، وعلى غيره موجودة إلا أنها حذفت لكثرة الاستعمال. وعن المبرد أن المعرف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام. فالأقوال أربعة: اثنان أحاديان واثنان ثنائيان.

قوله: **(للعهد)** فيه حذف مضافين أي لتعريف ذي العهد أي الشيء المعهود واحداً كان، أو أكثر، وهو ثلاثة أقسام: ذكري وعلمي وحضوري. فالأول ما تقدم ذكره صريحاً كما مثل، أو كناية نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾ [آل عمران:٣٦] لتقدم الذكر مكنياً عنه بما في قولها: ﴿مَا فِي بَطنِي مُحَرَّرًا﴾[1] [آل عمران:٣٥] لأن التحرير أي الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكور، والثاني ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر المار، والحس الآتي نحو: ﴿بِالوَادِي المُقَدَّسِ﴾ [طه:١٢] ﴿إِذ هُمَ فِي الغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[2]، والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوّق سهماً أي رفعه القرطاس أي أصب القرطاس الحاضر، وهو الغرض المنصوب للرمي إليه ومنه ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة عن حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية، ومن جعلها للعهد العلمي نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة خارجي عند البيانيين.

---

(١) قوله ﴿محررًا﴾ القراء بالنصب وبه قرأ العشرة بلا خلاف، وقال البيضاوي في تفسيره: منصوب على الحال.

(٢) ﴿تحت الشجرة﴾ [الفتح: ١٩].

والألف واللام الْمُعَرِّفة تكون للعهد، كقولك: «لَقِيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وقوله تعالى: ﴿كَما أَرسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾(١) ولاسْتِغْرَاق الْجِنْس، نحو: ﴿إنَّ الإنْسَانِ لَفِي خُسْرٍ﴾(٢) وعلامتها أن يصلح موضعها «كُلّ» ولتعريفِ الحقيقة، نحو:

والنحاة يجعلون الثاني ذهنياً كما في يس وهو في الجميع كعلم الشخص في الدلالة على الفرد المعين إلا أنه بقرينة أل والعلم بجوهره. ولذا كان أعرف من المحلي مطلقاً.

قوله: **(ولاستغراق الجنس)** أي استغراق أفراده ولو كان مدخولها جمعاً كما حقيقة في المطول إن خلفها كل حقيقة كما مثل. ولذا صح الاستثناء بعده، ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل مجازاً كأنت الرجل وزيد الرجل علماً أي الجامع لأوصاف كل الرجال. ولخصائص العلم المتفرقة فيهم إذ يصح: أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض لاستجماعه صفاتهم، وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده لا صاغة الدنيا، وليست أل في الصاغة موصولة لأن المراد بها الدوام كالصفة المشبهة، مدخولها في كل ذلك كنكرة مسورة بكل.

قوله: **(ولتعريف الحقيقة)** أي الماهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الإفراد فمدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك إلا أنه بقرينتها، والعلم بجوهره كما مر، وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهي الداخلة على المعرفات كالإنسان حيوان ناطق، والكليات كالإنسان نوع، وبقي من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف:١٣] وتركها الشارح لأنها كلام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حملت على ذلك البعض من المقام، والقرينة كالدخول، والأكل فيما ذكر لا من الوضع فهي داخلة في لام الجنس عند النحاة، وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن، وإن كان هو مبهماً ومدخول هذه، وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف كمجيئه مبتدأ وذا حال، ووصفاً للمعرفة إلا أنه في المعنى كالنكرة نظراً لقرينة ذلك البعض المبهم، ولذا نعت بالجملة في قوله:

٩٥ - وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي(٣)

وليس نكرة حقيقة لأن النكرة ماوضع لبعض مبهم، أو للحقيقة في ضمنه. وهذا للحقيقة

---

(١) [المزمل: ١٦].

(٢) [العصر: ٢].

(٣) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨؛ ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (ثم).

«الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ» أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة. «والنمط» ضرب من البُسُط والجمع أنْمَاطٌ ـ مثل سبَبَ وأسباب ـ والنَّمط ـ أيضاً ـ الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحِدٌ، كذا قاله الجوهري.

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لازِماً: كَاللاَّتِ وَالآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللاتِ

الحاضرة لا باعتبار فرد أصلاً كما علمت فالمجرد، وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الإبهام، وبالنظر لأنفسهما مختلفان، وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كلقيت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص.

والحاصل أن أل عند النحاة ثلاثة أقسام: واحد للجنس، واثنان للفرد، وعند البيانيين أربعة. لكنها ترجع إلى خمسة أو ستة لأن العهدية ثلاثة أقسام. ورجح السيد الصفوي أنها قسمان فقط لأنها إما لحصة معهودة خارجاً بأقسامها الثلاثة، أو للجنس من حيث هو فإن قصد ذلك فلام الحقيقة، أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني، أو في جميع الأفراد فلام الاستغراق، ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية، وإن لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لا بد من قرينة على إرادة الفرد دون الحقيقة. وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتي للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الأول فوضعها للإفراد لا الحقيقة، وأما العهدية خارجاً فللفرد عليهما وبقي قول ثالث وهي أنها للحقيقة من حيث هي مطلقاً ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمله.

قوله: **(أي هذه الحقيقة خير الخ)** التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذكورة والأنوثة، وإن اتحدتا في الإنسانية. ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخلف الخيرية في بعض الأفراد لخصوصياتٍ عرضت له.

قوله: **(وقد تزاد)** أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة، والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير، وأنث الفعل هنا باعتبار أنها كلمة وذكره في قوله الآتي دخلاً باعتبار أنها حرف أو لفظ إشارة إلى جواز الأمرين.

قوله: **(لازماً)** صفة لمصدر محذوف أي زيداً لازماً ولاضطرار عطف عليه أي وزيداً لاضطرار.

قوله: **(كاللاَّت)** هذا اسم صنم، والثاني موصول جمع التي، وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظاً لا معنى.

قوله: **(يا قيسُ)** منادى مضموم، والسريّ بفتح فكسر أي الشريف نعته فيجوز رفعه تبعاً للفظه، ونصبه مراعاة لمحله كما سيأتي في النداء.

١٠٨ ـ وَلاضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ، كَذا «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيسُ» السَّرِي

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي ـ في زيادتها ـ على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مَثلَ الزائدة اللازمة «باللات» وهي اسم صَنَم كان بمكة، «وبالآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح، واختُلِف في الألف واللام الداخلّة عليه، فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف

قوله: **(تأتي زائدة)** أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول، أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لا صالحة للسقوط لأنها قد تكون جزء علم كأليسع.

قوله: **(لازمة)** هي ما قارنت وضع الكلمة، وغير اللازمة ما عرضت بعده.

قوله: **(باللاّت)** مثله كل علم قارنت أل وضعه للعلمية مرتجلاً كان كالسموأل اسم شاعر يهودي أو منقولاً كاللات فإن أصله بشد التاء وصف من لت يلت، وكان رجلاً يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذوه صنماً، وسموه به فخففت تاؤه، وكالعزى تأنيث الأعز نقلت لصنم أو شجرة تعبدها غطفان، وكأليسع بناء على أنه عربي منقول من مضارع وسع. وقولهم: لا عربي من الأنبياء إلا شعيب وهود وصالح ومحمد معناه لا عربي مصروفاً[١]، أو اتفاقاً إلا هؤلاء، وقيل هو أعجمي قارنت أل ارتجاله.

قوله: **(وهو ظرف زمان)** أي للزمان الحاضر، وقد يستعمل في غيره مجازاً.

واعلم أن الجمهور على أنه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه فقيل تضمنه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه. كما بني الأمس على الكسر في قوله:

٩٦ ـ وإنِّي وَقفْتُ اليَوْمَ والامسِ قَبْلَهُ[٢]

لذلك عند المصنف، وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود، وضمن معنى غيره من جنسه، وقال الزجاج: تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت. وقيل: الشبه الجمودي إذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان، ومن غير الجمهور من جعله اسم إشارة للزمان كهناك للمكان، وعليه الموضح فعلة بنائه كأسماء الإشارة، ومنهم من قال غير ذلك.

قوله: **(لتعريف الحضور)** أي للعهد الحضوري كهي في قولك: هذا الرجل أي الحاضر

---

(١) إذا لم نقصد العَلميّة من الاسم الأعجمي صرفناه، تقول (أقبل إلياسُ مع إلياس آخر) فالاسم الأول «إلياسُ» ممنوعٌ من الصرف، والاسم الثاني مصروف لأنه لم تقصدْ منه العَلميّة، بل قصد به النكرة فمعناه معنى كلمة «رجلٍ».

(٢) تقدم برقم ١٧ من حاشية الخضري.

الحضور كما في قولك: «مَرَرْتُ بِهذَا الرَّجُلِ» لأن قولك: «الآن» بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة: وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنها زائدة، وهو مبنيٌّ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

وَمَثَّلَ ـ أيضاً ـ «بالذين»، و«اللاَّتِ» والمراد بهما ما دَخَلَ عليه «أل» من الموصولات، وهو مبنيّ على أن تعريف الموصول بالصّلة؛ فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ «أل» إن كانت فيه نحو: «الذي» فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِها نحو: «مَنْ، وَمَا» إلا«أيًا» فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ: ﴿صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1] فلا يدلُّ على أنها زائدة، إذ يُحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة، كما حذفت من قولهم: «سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين ـ يريدون «السَّلام عليكم».

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة ـ اضطراراً ـ على العَلَمِ، كقولهم في: «بَنَاتِ أَوْبَرَ» علم لضرب من الكَمْأَةِ «بناتِ الأوبر» ومنه قولُه:

[٣٦] وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ[2]

فهي معرفة لا زائدة، وفتحته حينئذٍ إعراب، وهو ملازم النصب على الظرفية، وقد يجر بمن كما روي من الآن بالجر قال في النكت، وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو الراجح عندي، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة. اهـ.

قوله: **(فبنيتها)** شامل لأل الموصولة فتعريفها بنية أل، ولا مانع منه. اهـ صبان.

قوله: **(وأما حذفها الخ)** وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة لنكِّر الموصول بعد حذفها مع أنه باق على تعريفه إذ لم يختلف معناه، ويحتمل أنه إيراد على لزومها في الموصول أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك، وحال الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الأول قول الشارح فلا يدر على أنها زائدة. وقوله وإن كانت معرفة، وفي التسهيل أن حذفها من الذين واللاتي لغة لا شاذ وكذا الذي والتي كما مر. فالأحسن أن يقال إنها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب.

قوله: **(بنات الأوبر)** هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لا أنه يقال نثراً لأن الكلام في الضرورة.

قوله: **(ولقد جنيتك)** أي جنيت لك على الحذف، والإيصال ليوازن نهيتك، والأكمؤ

---

(١) [الفاتحة: ٧].

(٢) البيت من الكامل؛ وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ١٦٦؛ ولسان العرب مادة (جوت) و(حجر) و(سور). والشاهد فيه قوله: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطراً، لأنَّ «بنات أوبر» عَلَم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله «أل» فراراً من اجتماع مُعرِّفين: العلميّة و«أل» فزادها هنا ضرورة.

والأصل «بنات أوْبَرَ» فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزعم المُبرّد أن «بنات أوْبَرَ» ليس بعَلم؛ فالألف واللام ـ عنده ـ غير زائدة

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز، كقوله:

[٣٧] رَأَيْتُكَ لَمَّا أن عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو[1]

والأصل «وطبت نفساً» فزاد الألفَ واللامَ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً؛ فالألف واللام عندهم غير زائدةٍ.

بهمز آخره جمع كمء كأفلس وفلس والكمء: واحد الكمأة، لأنها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد، وهي نبت في البادية له ثمر يجنى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها، وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض، وأصله عساقيل كعصافير حذفت ياؤه للضرورة وبنات الأوبر كمأة مزغبة على لون التراب رديئة الطعم، وهي أول الكمأة وقيل مثلها، وليست منها تصريح[2] بزيادة.

قوله: **(ليس بعلم)** أي بل جمع ابن أوبر كبنات آوى، وبنات عرس جمع ابن أوى، وابن عرس، وإنما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيرها.

قوله: **(غير زائدة)** أي بل معرفة لأنه نكرة حينئذ، وعليه فمنعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية كأدهم وأسود لأن أصل أوبر بمعنى كثير الوبر، وعلى الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم في حكمه.

قوله: **(على التمييز)** وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الأول فالأول فإن السَّابق حال، واللاحق عطف عليه زيد فيهما أل شذوذاً لوجوب تنكير الحال، والأصل ادخلوا أول فأول، وأتى بالفاء لتدل على الترتيب أي ادخلوا مرتبين.

قوله: **(وجوهنا)** أي ذواتنا، أو أكابرنا، وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن، أو هي متعلقة بصددت.

قوله: **(طبت نفساً)** قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس مفعول صددت، وحذفت تمييز طبت، أو لا تمييز له.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب في الدرر ١/ ٢٤٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٨٥.
والشاهد فيه قوله: «وطبت النفسَ» حيث ذكر التمييز معرفاً بالألف واللام، وكان حقه أن يكون نكرة، وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

(٢) أي الكلام السابق مأخوذ من شرح التصريح بزيادة.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كبنات الأَوْبَرِ»، وقوله: «وطبت النفس يا قيسُ السَّرِيّ».

١٠٩ ـ وَبَعْضُ الاعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلاَ لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

١١٠ ـ كَالْفَضْلِ، والحارِثِ، والنُّعْمَانِ، فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ذكر المصنف ـ فيما تقدم ـ أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً وتكون زائدة، وتقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة، والمراد بها الداخلَةُ على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يَصْلُحُ دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَن: اَلْحَسَن» وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث: الحارِث» وقد تدخل على المنقول من مَصْدر، كقولك في «فَضْل: الفَضْل» وعلى المنقول من اسم جنسٍ غيرِ مصدر، كقولك في «نُعْمان: النُّعْمان» وهو في الأصل من أسماء الدم، فيجوز دخولُ «أَل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحَذْفُها نظراً إلى الحال.

قوله: **(وبعض الأعلام عليه دخلا)** فيه إيماء إلى أنه سماعي فلا تدخل على غير ما ورد كمحمد وصالح ومعروف.

قوله: **(للمح)** أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كل نقل هو أي ذلك البعض عنه أي عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له.

قوله: **(كالفضل)** قدمه لدلالته على الوصف أي الحدث بالمطابقة لكونه مصدراً، والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن، وأخر النعمان لأن دلالته على وصف الحمرة التزامية لكونه في الأصل اسماً للدم، أو أنه رتبها على الترقي بزيادة الحروف، وكون أل في النعمان عارضة للمح ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت أل وضعه إلا أن يقال يحتمل أن العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل وبنعمان فتدخله للمح قال الشمني: ومن الأول النعمان بن المنذر ملك العرب لأنه لم يسمع بغير أل.

قوله: **(المنقولة مما يصلح الخ)** خرج المرتجلة كسعاد، والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها أل وأما قوله:

٩٧ ـ رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مباركاً[1]

فضرورة سهلها مشاكلة الوليد، والتقييد بالنقل، وبما يصلح لها للاحتراز من غيره لأن الباب سماعي بل لبيان مورد السماع باطراد سم.

---

(١) وتمامه: «جديراً بأعباء الخلافة كاهِلُه»، وهو من الطويل لابن ميّادة في ديوانه ص ١٩٢؛ ولسان العرب مادة (زيد)؛ ولجرير في لسان العرب مادة (وسع)، وليس في ديوانه.

وأشار بقوله: «للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ»، إلى أن فائدة دخول الألف واللام للدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة، أو ما في معناها.

وحاصلُه: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتَيْتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دل على مَعْنًى وهو مما يُوصَفُ به في الجملة، كفَضْل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونُعْمان، فدخولُ الألفِ واللامِ أفاد معنًى لا يستفاد بدونهما؛ فليستا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهرُ كلام المصنف، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما.

١١١ ـ وقد يَصِيرُ عَلَماً بالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ أَل كَالْعَقَبَهْ

قوله: **(في الجملة)** أي في بعض الأحوال، وهو ما إذا أول باسم الفاعل مثلاً في الفضل، والأحمر في الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلاً، ولا بالتأويل.

قوله: **(فليستا بزائدتين)** أجيب بأن المراد بالزائدة ما ليست للتعريف، وإن لم تصلح للسقوط كما مر، وكذا قول المصنف: سيان أي في عدم إفادة التعريف لا مطلقاً.

قوله: **(بالغلبة)** هي أن يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة إطلاقه على شيء بعينه، ثم إنْ كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية. وإن لم يستعمل في غيره أصلاً مع صلوحه لذلك بحسب وضعه. كالإله بأل فتقديرية، وأما الله فعلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعاً، ولا استعمالاً، وأما إله بغير أل فليس علماً بالغلبة، ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق، أو باطل على السواء. ا هـ لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية، أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة التحقيقية إذا لا يفهم منه إذ أطلق غيره تعالى، وبهذا يجمع بين القولين.

قال ابن هشام: وكان الأنسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه إلى وضعي وغلبي ليكون ذكر المضاف في مركزه فإنه هنا استطرادي، وهذ النوع قبل الغلبة يتعرف بالإضافة وأل العهدية، ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علماً، ويلغى تعريفه السابق.

قوله: **(مضاف)** اسم يصير مؤخر، وعلماً خبرها مقدم.

قوله: **(كالعقبة)** أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه، ثم اختص بعقب مِنَى التي يقال فيها جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عند مصر.

١١٢ ـ وَحَذْف أَلْ ذِي ـ إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة، نحو: «الْمَدِينَةُ، والكِتَابُ» فإنَّ حَقَّهُمَا الصِّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت «الْمَدِينَةُ» على مدينة الرسول ﷺ «والكِتَابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى أنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: «يَا صَعِقُ» في الصَّعِق[1] «وهذه مدينة رسول الله ﷺ».

قوله: **(وحذف أل)** مفعول مقدم لأوجب، وقوله ذي أي التي في الغلبة كما بينه الشارح، وخصها بالذكر مع أن المعرفة كذلك احترازاً عن المقارنة للوضع نقلاً كالنضر والنعمان، أو ارتجال كأليسع والسموأل. فلا تحذف للنداء، والإضافة كما قال في الكافية:

وقَدْ تُقَارِنُ الأداةُ التَّسْمِيَهْ فَتُسْتَدامُ كأُصولِ الأَبْنِيَهْ

قال في شرحها: أي لأنها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالأعشى والنابغة فإنها، وإن كانت لازمة، إلا أنها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد، ثم ألغي تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اهـ. ويحتمل أن قوله: ذي إشارة إلى الزائدة مطلقاً بناء على المقارنة تحذف أيضاً كما نقل عن الهمع والتسهيل، وشرحه لابن عقيل والروداني كقول خالد بن الوليد:

٩٨ ـ يا عُزَّ كُفرَانَك لا سبحانَك إِنِّي رَأَيْتُ الله قَدْ أهانَك[2]

ففائدة التنبيه على ذلك مع أن مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرِّفين، أو أن فائدته التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها بأي. ولا بذا كالمعرفة فلا يقال: يا أيها السموأل، ولا يا ذا الأعشى أو الحرث. لأن التوصل بذلك إنما هو في أل الجنسية بخلاف العهدية، والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الإضافة فتدبر.

قوله: **(في الصعق)** بكسر العين هو خويلد بن نقيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب في جفانه أي أوعية طعامه فسبها فرمي بصاعقة فسمي الصعق وهو في الأصل اسم لكل من رمي بصاعقة.

---

(١) الصعِق: الذي أصابته صاعقة، وعرف بهذه الصفة خويلد بن نفيل الذي أصابته صاعقة فقتلته وفيه يقول القائل: بأنَّ خويلداً فأبكي عليه قتيلَ الريح في البلد التهامي. قال سيبويه: وغلب عليه حتى صار بمنزلة زيدٍ وعمروٍ عَلَماً كالنجم. انظر (لسان العرب «صعق»).

(٢) البيت من الرجز، وهو لخالد بن الوليد، ولم أجده في كتب الشواهد الشعرية.

وقد تُحْذَفُ من غيرها شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم، «هَذا عَيُّوقُ طَالِعاً» والأصل الْعَيُّوق[١]، وهو اسْمُ نَجْم

وقد يكون العلم بالْغَلَبَة أيضاً مضافاً: كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ، فإنه غَلَبَ على العَبَادلة[٢] دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقّه الصِّدْقَ عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى أنه إذا أُطْلِقَ «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبد الله، وكذلك «ابن عباس وابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء، ولا في غيره، نحو «يَا ابْنَ عُمَرَ».

الابْتِدَاءُ

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ، إنْ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»

قوله: **(عيوق)** فيعول بمعنى فاعل كقيوم معنى قائم، وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لزعمهم أن الدبران يطلب الثريا، وهو يعوقه عنها، والثريا تصغير ثروي من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها فأصلها ثريوي اجتمعت الواو والياء الخ.

قوله: **(وابن مسعود)** قيل: الصواب ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل إطلاق العبادلة لأنه من الطبقة الأولى من الصحابة، ويرده أن الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد أن كان جمع عبد الله، وإنما قال: غلبت هذه الأعلام، وهو ابن عمر الخ على العبادلة، أي. على الأشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من إخوته، والعبادلة: جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال في زيد زيدل هي زيادة شائعة في مثله من الأسماء، أو أن عبدل مأخوذ من عبد الله، ومثل هذا يسمى نحتاً لا اشتقاقاً لأنه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف. ا هـ إسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم.

الابتداء

لما فرغ من الأحكام الإفرادية شرع في الأحكام التركيبية، والتراكيب المفيدة ترجع إلى جملتين: فعلية، ومنها جملة النداء كما مر واسمية، ومنها اسم الفعل مع مرفوعه، والوصف المكتفي بمرفوعه. وأما قولهم: الوصف مع مرفوعه ولو ظاهراً في قوة المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة أل فإنها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه

---

(١) العيوق: نجم كبير يعرف بالعائذ، كان يعيق نجماً في الوصول إلى نجم آخر.

(٢) العبادلة: هم عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

١١٤ ـ وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ، والثَّانِي فَاعِلٌ أُغْنِي فِي «أَسَارٍ ذَانِ»
١١٥ ـ وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامِ النفي، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خَبَر، ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛

لأنه أصل المرفوعات عند سيبويه لأنه مبدوء به، وقيل: أصلها الفاعل لأن عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب، وقيل: كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي خبراً، أو ما يسد مسده كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار، وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل، وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل.

قوله: **(مبتدأ زيد الخ)** خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه، ولفظ خبر خبره، وجواب الشرط محذوف أي إن قلت ذلك فزيد الخ.

قوله: **(وأول مبتدأ)** لفظ مبتدأ خبر عن أول، وسوغ الابتداء به كونه قريناً للمعرفة أعني قوله، والثاني وجملة أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسري إذا مشى ليلاً.

قوله: **(إن المبتدأ على قسمين)** لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال، وأحسن مما هنا قول الكافية:

المبتدأُ مرفوعٌ معنًى ذو خَبَرْ أو وصفٌ استَغْنَى بمرفوعٍ ظَهَرْ

لأنه مع اختصاره صرح بحد نوعي المبتدأ، وبين بقوله مرفوع معنى أن عامله معنوي. فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية، والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل. فهو بمعنى قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبراً عنه، أو وصفاً مكتفياً بمرفوعه، والمراد الاسم ولو تأويلاً ليدخل نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل، أو حرف مثلاً، ودخل بغير الزائدة ما سيأتي في الشرح، وخرج بكونه مخبراً عنه الخ أسماء الأفعال، والأسماء قبل التركيب كالأعداد المسرودة فإنها عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لأنها ليست مخبراً عنها، ولا وصفاً الخ، ولا يرد على حصره في القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث إنه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفي به، بل الجملة صفة للنكرة أغنت عن الخبر في الإفادة لأن افتقارها إلى الصفة أشد من الخبر لأن هذا سماعي والكلام في القياسي على أنه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبراً. وقيل: إن أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى: قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه.

قوله: **(له فاعل)** أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع.

قوله: **(سدّ مسدّ الخبر)** ليس المراد أن له خبراً محذوفاً، وهذا قام مقامه لأنه لا يستحق حينئذٍ خبراً بل إنَّهُ أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يصغر، ولا يوصف،، ولا يعنى، ولا يثنى، ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل.

فمثالُ الأوَّل «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ» والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذْكَر في القسم الثاني، فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبرهُ، ومن اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني «أسَارِذَان» فالهمزة: للاستفهام، وسَارِ: مبتدأ، وذان: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويُقَاس على هذا ما كان مثلهُ، وهو: كل وَصْفٍ اعْتَمَد على استفهام، أو نفي ـ نحو: أَقَائِمٌ الزَّيْدَان، وما قَائِمٌ الزَّيْدَان ـ فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ـ وَرَفَعَ فاعلاً ظاهراً، كما مُثل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أقَائِمٌ أَنْتُمَا» وتم الكلام به؛ فإن لم يتم به لم يكن مبتدأ، نحو: «أقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ مؤخر، وقائِم: خَبَرٌ مقدم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ، لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ؛ إذ لا يقال «أَقَائِم أَبَوَاهُ» فيتمّ الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً؛ فلا يقال فيَ «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلا قَاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل. أغنى عن الخبر، لأنه ليس

قوله: **(كل وصف)** أي اسم فاعل، أو مفعول، أو صفة مشبهة، أو أفعل تفضيل فإنه يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو: هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره؟ فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره. بخلاف عمله النصب ملفوظاً. أو مقدراً نحو: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] وأعندك زيدان؟ جعل شك فاعلاً بمبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي كائن في الله شك؟ والجملة حينئذ اسمية كما إذا جعل الظرف خبراً مقدماً عما بعده فإن جعل فاعلاً باستقر محذوف كانت فعلية، أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المغني وسواء كان وصفاً حقيقة أو تأويلاً نحو أعدل أبواك لتأوله بعادل، وكالمنسوب ونحوه كما يأتي في الخبر.

قوله: **(ورفع فاعلاً)** عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف، وكذا قوله: وتم الكلام به فشروطه ثلاثة.

قوله: **(وأبواه فاعل بقائم)** في نسخ، وأبوه بالإفراد، وعليها فلا يتعين ذلك كتعينه في الأولى. بل يجوز كون قائم خبراً عن أبوه والجملة خبر زيد.

قوله: **(لا يستغنى الخ)** أي لافتقاره لمرجع الضمير فإن علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه؟ لم يمتنع أفاده الاسقاطي وقيل: يجوز مطلقاً لأن الاكتفاء بالمرفوع إنما هو عن الخبر لا مطلقاً.

قوله: **(فلا يقال في ما زيد قائم الخ)** أي بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبراً فإن قلت أقائم أخواك؟ وأردت العطف فالقياس، أم قاعد هما بإبراز الضمير وحكي: أم قاعدان بالضمير المستتر لأن الألف حرف قال ابن هشام: فقاعدان مبتدأ لعطفه بأم المتصلة على المبتدأ، وليس له خبر ولا فاعل منفصل، وجاز ذلك لتوسعهم في الثواني أي فهو مبتدأ اكتفى

بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف، كما مثّل، أو بالاسم كقولك: كَيْفَ جَالِسٌ الْعَمْرَانِ؟ وكذلك لا فَرْقَ بين أن يكون النفي بالحرف كما مُثِّل، أو بالفعل كقولك: «لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَان» فليس: فعل ماض ناقص، وقائم: اسمه، والزيدان: فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس، وتقول: «غَيْرُ قَائِم الزَّيْدَان» فغيرُ: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير؛ لأن المعنى «مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فعومل «غَيْرُ قَائِم» مُعَاملة «ما قَائِمٌ» ومنه قولهُ:

[٣٨] غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ[١]

فغير: مبتدأ؛ ولاهٍ مخفوض بالإضافة، وعِدَاكَ: فاعل بِلاَهٍ سَدَّ مَسَدَّ خبر غير؛ ومثلُه قولُه:

[٣٩] غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ[٢]

بفاعله المستتر توسعاً فتقييدهم بالبارز جري على الأصل والغالب، أو أرادوا البارز ولو حكماً كهذا فإنه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع، وقد يقال إن التقدير: أم هما قاعدان بحذف المبتدأ فالمعطوف الجملة أفاده الإسقاطي، ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فإن العطف فيه ليس على وصف مكتف فتدبر.

قوله: **(كيف جالس العمران)** أي ومن ضارب الزيدان؟ ومتى ذاهب أخواك؟ فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف؟ ومتى ظرفه؟ وقس.

قوله: **(وقائم اسمه الخ)** مثله في شرح التسهيل، وإدخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الأصل، وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه إغناء مرفوع عن منصوب، ولا نظير له، وأيضاً فالوصف إنما يعمل لقوة شبهه بالفعل، والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ، والخبر أفاده الاسقاطي.

قوله: **(سد مسد خبر ليس)** ظاهره أنه في محل نصب كخبرها، وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لأنها لا تستحق حينئذ خبراً بل فاعل اسمها نظير ما مر.

قوله: **(مخفوض بالإضافة)** لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ لأن المتضايفين كالشيء الواحد على أنه وإن خفض لفظاً فهو في قوة المرفوع لأنه المقصود بالإسناد فكأنه قيل: ما قائم كما أشار له الشارح.

قوله: **(غير لاه)** من لها يلهو والمراد لازمه أي غير غافل، وأطرح بشد المهملة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٦.
والشاهد فيه قوله: «غير لاهٍ عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن الخبر.

(٢) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر ٢/ ٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٩٤.
والتمثيل به في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث استغنى بنائب الفاعل، وهو الجار والمجرور، عن الخبر.

فغيرُ: مبتدأ؛ ومأسوفٍ: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعل، وقد سدَّ مَسَدَّ خبر غير.

وقد سألَ أبو الفتح بن جني[1] وَلَدهُ عن إعراب هذا البيت؛ فارتبك في إعرابه.

ومَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخفش ـ أن هذا الوَصْفَ لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك؛ فأجازوا: «قَائِمٌ الزَّيْدَان» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ

قوله: **(في موضع رفع بمأسوف)** أي والأصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده:

٩٩ ـ إِنَّمَا يَرْجُو الحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الإِحَنِ[2]

فحوَّل الوصف إلى المفعول، وحذف فاعله وهو الشخص، وأنيب عنه الجار والإحن بالمهملة جمع أحنة كقرب بالكسر وقربة، وهي الحقد والعداوة، والمراد بها هنا مكايد الدهر والبيتان لأبي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانت سعاد.

قوله: **(أبا الفتح)** في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلاً فليحرر، وقد كان ولده مثله حذقاً وأدباً جيد الضبط حسن الخط، واسمه غالي، وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة.

قوله: **(فارتبك)** في القاموس ربكه ألقاه في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتحير.

قوله: **(على نفي)** أي ولو معنًى كأنما قائم الزيدان، أو منقوضاً كما قائم إلا الزيدان.

قوله: **(أو استفهام)** أي ولو مقدراً نحو: قائم الزيدان أم قاعدن، والراجح أن النفي والاستفهام إنما يشترط للاكتفاء بالمرفوع، وأما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلاً كما سيأتي في بابه.

قوله: **(وذهب الأخفش الخ)**.

واعلم أن المذاهب ثلاثة: مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بقبح كما قيل، ومذهب الكوفيين والأخفش جوازه بلا قبح، ومذهب المصنف جوازه بقبح كما صرح به في التسهيل، وذكره الشارح بقوله، وزعم المصنف

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٥٢.

(٢) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر ٢/٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٩٤.

وإلى هذا أشار المصنفُ بقوله: «وقد يجوز نحو: فائز أُولُو الرَّشَد» أي: وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأ من غير أن يَسْبقه نَفْيٌ أو استفهامٌ.

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قولُه:

[٤٠] فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَا لا[١]

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَر، ولم يَسْبق «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ وَجُعِلَ من هذا قولُه:

[٤١] خَبِيرٌ بَنو لِهبٍ؛ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[٢]

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلٌ سَدّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

الخ فكان الأولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح، والمسوغ للابتداء حينئذٍ عمله في المرفوع، ولا يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتماد لأنه معتمد على المسند إليه، وهو كاف في العمل لأن اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر. وأما الأخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتماداً أصلاً كما في التصريح.

قوله: **(المثوّب)** أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من ثاب الرجل يثوب ثوباً وثوباناً رجع بعد ذهابه، والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَابَةً لِلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٢٥] وقوله: يا لا صله يا لفلان فوقف على اللام.

قوله: **(فخير مبتدأ الخ)** ولا يجوز كونه خبراً مقدماً عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد، ولرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير مسألة الكحل إلا أن يؤول بأن خير خبر عن نحن محذوفة، والمذكورة تأكيد للضمير في خير فلا شاهد فيه.

قوله: **(بنو لهب)** بكسر اللام قبيلة من الأزد عالمون بزجر الطير وعيافته بالفاء، وهي أن يعتبر الطير بأسمائه ومساقطه وأنوائه فيستسعد، أو يتشاءم.

قوله: **(فخبير مبتدأ)** أي لأنه مفرد لا يخبر به عن الجمع، وهو بنو ورده البصريون بأن فعيلاً بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فإنه يوازنه كصهيل ونعيق نحو:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبيّ في الدرر ٣/ ٤٦؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢١٩.
وفي البيت شاهدان ولكن الذي أراده الشارح قوله: «فخيرٌ نحنُ» حيث استعمل الوصف، وهو قوله «خيرٌ» مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، و«نحن» فاعل «خير» سادّ مسدّ الخبر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في شرح التصريح ١/ ١٥٧؛ وبلا نسبة في قطر الندى ص ٢٧٢.
والشاهد فيه قوله «خبير بنو لهب» حيث سدَّ الفاعل، وهو قوله «بنو لهب» مسدَّ الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفي، وهذا قبيحٌ عند سيبويه، وسائغ عند الكوفيين والأخفش.

١١٦ ـ وَالثَّان مُبْتَدأ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إنْ فِي سِوَى الإفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

الوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوعٌ، وجائز. فإن تطابقا إفراداً ـ نحو: «أقائم زيد» جاز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يكونَ الوَصْفُ مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، والثاني: أن يكونَ ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أنت عن آلِهَتِي يا إبْرَاهِيمُ﴾[1] فيجوز

﴿وَالمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] وقوله:

١٠١ ـ هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ[2]

قوله: **(طبقاً)** اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذا، أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محول عن الفاعل أي إن استقرت مطابقته في سوى إلخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله:

١٠١ ـ أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى   وداعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارا[3]

كما في المعرب، ومقتضاه إن استقر المذكور هو العامل، وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد أن فتدبر ولولا كتابته بالألف لأمكن جعله على حد: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

قوله: **(وهو قسمان)** أي غير المطابق قسمان.

قوله: **(فإن تطابقاً إفرادًا الخ)** هذا مفهوم المتن، ومثله في جواز الأمرين كما في الهمع. والنكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع. كجنب وجريح نحو أجنب زيد؟ أو الزيدان؟ أو الزيدون، أو جمع تكسير مع مثنى، أو مجموع لا مع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان؟ أو الزيدون؟ فالجملة ست صور لكن في التصريح عن الشاطبي أن جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية.

قوله: **(وجهان)** أرجحهما الفاعلية لأن الأصل عدم التقديم والتأخير إلا لمانع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب إلخ لما في الشرح، وفي نحو: أحاضر القاضي امرأة لئلا يخبر بمذكر عن مؤنث، وفصل الفاعل من الوصف مجوّز لعدم تأنيثه كالفعل، وتمتنع الفاعلية في نحو: أفي داره زيد؟ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وفيه أنه إذا جعل زيد فاعلاً بالوصف المحذوف أي أكائن زيد في دائرة؟ كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى إلا أن

---

(١) [مريم: ٤٦].

(٢) البيت من الرجز ولم أقف على قائله.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طيء في شرح التصريح ١/ ٤٠٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٦٣.

أن يكون «أَرَاغب» مبتدأ، و«أنت» فاعل سَد مَسَدَّ الخبر، ويحتمل أَن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً، و«أراغب» خبراً مقدماً.

والأولُ ـ في هذه الآية ـ أوْلَى؛ لأن قوله: «عن آلهتي» معمول لـ«راغب»؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل «لرَاغِبٌ» فليس بأجنبي منه، وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» أجنبي من «راغب» على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأً؛ فليس لـ «راغب» عَمَلٌ فيه، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وإن تَطابَقَا تَثنية نحو: «أقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائمون الزيدون» فما بَعْدَ الْوَصْفِ مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: «وَالثَّانِ مُبْتَدَأ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ ـ إلى آخر البيت» أي: والثاني ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه، إن تَطَابَقَا في غير الإفراد ـ وهو التثنية والجمع ـ هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر. وإن لم يتطابقا ـ وهو قسمان: ممتنع، وجائز، كما تقدم ـ فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و«أقائمون زيد» فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و«أقائم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

يجعل فاعلاً بالظرف نفسه فتدبر.

قوله: **(ويحتمل الخ)** أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي، واجب.

قوله: **(فيلزم فيه الفصل)** أي: إن لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي: أراغب أنت راغب عن آلهتي فيجوز حينئذٍ لعدم المانع.

قوله: **(على المشهور)** أي: من وجوب تجريد الوصف كالفعل عن علامة التثنية والجمع.

قوله: **(وإن لم يتطابقا الخ)** جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي: فحكمه مختلف، وقوله وهو قسمان بالواو تفصيل له،

قوله: **(وما بعده فاعل)** وتمتنع الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره. والحاصل أن الصور خمسة عشر ترجع إلى أربعة أحكام: امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكر، وامتناع الفاعلية في تطابقهما تثنية، وجمع تصحيح نحو: أقائمان الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟ إلا على لغة أكلوني البراغيث، وامتناع الأمرين في عكس هذه الأربعة نحو أقائمان زيد؟ وأقائمون زيد؟ وأقائمان الزيدون؟ وأقائمون الزيدان؟ فهو تركيب فاسد، وكذا نحو أقيام زيد؟ وجواز الأمرين في الصور الست المتقدمة إلا لمانع كما مر. فتأمل والله أعلم.

قوله: **(ورفعوا)** أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك.

مَذْهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنويٌ ـ وهو كون الاسم مجرَّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها ـ واحترز بغير الزائدة من مثل «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة؛ واحترز «بشبهها» من مثل: «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ» فرجل: مبتدأ، وقائم: خبره؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَامْرَأَة».

والعامل في الخبر لفظيّ، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله.

قوله: **(بالمبتدأ)** خبر عن رفع، وكذاك حال من المستكن في الخبر، أو هو خبر، وبالمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدأ كائن كذاك في النسبة لمن ذكر، ولا يرد أنه عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعاً لنفسه لأن الرفع من عوارض الألفاظ، ولفظهما مختلف بل ومفهومهما أيضاً لأن مفهوم المبتدأ مجرد الذات، والخبر هي مع حكمها وإن اتحدا ما صدقا.

قوله: **(والعامل في المبتدأ)** الأولى تفريعه بالفاء كما في نسخ.

قوله: **(وهو كون الاسم)** هذا معنى الابتداء اصطلاحاً، وقيل وهو كون الاسم أولاً ليخبر عنه بثان ولو في الرتبة، وأما لغة فهو الافتتاح فمن فسره بالاهتمام بالشيء، وجعله أولاً لثان أراد لازم المعنى معه لأن الاهتمام لازم للغوي والاصطلاحي.

قوله: **(بحسبك درهم)** مثله ناهيك بزيد، فالباء زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته.

قوله: **(فحسبك مبتدأ)** أي ودرهم خبر، وكذا كل نكرة وليتها، واختار الكافيجي عكسه لأن القصد الإخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم ا هـ، وكون القصد هذا دائماً ممنوع بل لكل مقام ينبغي إطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوغ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لأن هذا ليس منه كما سيبين، ولا قصد الحقيقة لأن الكافية لا تتعلق بها إلا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل. فإن وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة، ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في باب الاستفهام وأفعل التفضيل كمن أبوك، وخير منك زيد، وإلا في النسخ نحو فإن حسبك الله، وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقاً لأن الباء لا تزاد في الخبر، واكتفى في الأخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها، واعلم أن حسب إن استعمل بحرف الجر الأصلي كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره، وإلا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم.

قوله: **(فرجل مبتدأ)** هو كحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد، أو شبهه، ولا ضرر في اجتماع إعرابين: لفظي، وتقديري لاختلاف جهتهما، وقيل مرفوع محلاً، ولا يختص المحلي بالمبنيات.

وذهب قوم[1] إلى أن العامل في المبتدإ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنويٌّ وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل: تَرَافعا، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

١١٨ ـ وَالخَبَرُ: الجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ، كَـالـلَّـهُ بَـرٌّ، والأَيَـادِي شَـاهِـدَهْ

عَرَّفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» فإن يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المُتِمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ

قوله: **(وذهب قوم الخ)** أي: لأن الابتداء يستلزمهما معاً فعمل فيهما كالفعل في الفاعل والمفعول، ويرده أنه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف؟ ولا يرد المبتدأ في نحو: القائم أبوه ضاحك لأن رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تتحد جهتهما، وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو: هذا حلو حامض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعذره فيه، ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر.

قوله: **(بالابتداء والمبتدأ)** أي: لضعف الابتداء فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلاً حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد.

قوله: **(ترافعا)** أي: لافتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كأداة الشرط مع فعله في نحو: ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين.

قوله: **(لا طائل تحته)** فيه أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو زيد قائم وعمرو جالس إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين.

قوله: **(والخبر الخ)** عرفه دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة، وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره.

قوله: **(المتم الفائدة)** أي المحصل الفائدة تامة إذا لم تحصل قبله، وأما الحاصلة في: زيد يضرب أبوه مع حذف الأب فهي غير المقصودة، ولا يرد قائم في: زيد أبوه قائم لأنه محصل لها وضعاً، وتوقفها على المرجح ليس من حيث الإسناد، ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقاً.

---

(١) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين وهؤلاء هم: «الأخفش والرّماني وابن السراج».

جملةٌ، ولا يرد الفاعلُ على هذا أنه عَرَّف الْخَبَر بما يُوجَدُ فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًا بالْمُعَرَّفِ دون غيره.

١١٩ ـ وَمُفْرَداً يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ
١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

قوله: **(كالله برٌّ)** أي محسن، والأيادي أي النعم جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازاً.

قوله: **(ويرد عليه الفاعل)** أي فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به، ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور للعلم به من قوله: مبتدأ زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون إلا مع المبتدأ، وأن ذلك الوصف لا خبر له، وأكد ذلك بتمثيله بالله بر الخ.

قوله: **(ولا يرد الفاعل)** فيه نظر لأن فاعل الوصف مع مبتدئه جملة كما مر، فلا بد في هذا أيضاً من استثناء ذلك الوصف.

قوله: **(بما يوجد الخ)** أي فهو تعريف بالأعم، وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه.

قوله: **(ومفرداً)** حال من فاعل يأتي العائد للخبر، والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها. فيشمل المثنى والجمع والمركب بأقسامه، والوصف مع مرفوع لم يكتف به.

قوله: **(ويأتي جملة)** أي غير ندائية، ولا مصدَّرة بلكن أو بل أو حتى بالإجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوي: استشكل وقوع الاستدارك خبراً في نحو: زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم، وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية، وبعضهم قال: الخبر محذوف، والاستدارك منه اهـ. والصحيح جواز كونها قسميّه خلافاً لثعلب، وإنشائية خلافاً لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافاً لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت. لكن كونها خبراً ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشىء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في: زيداً ضربه، وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه مثلاً، وبهذا صح كونها خبراً، واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم، وقال: إنّه في غاية الحسن.

قوله: **(حاوية الخ)** أي مشتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي سيقت خبراً له هو الرابط.

قوله: **(معنى)** سيشير الشارح في حله إلى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى والأحسن كونه تمييزاً.

قوله: **(اكتفى)** أي المبتدأ بها عن الرابط.

قوله: **(وكفى)** أصله وكفى به حسيباً لأن الكثير جر فاعل كفى بالباء الزائدة فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر.

ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأمَّا الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أوْ لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ، وهذا معنى قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَه»، والرابط: إما ضمير يرجع إلى المبتدإ، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» وقد يكون الضميرُ مُقَدَّراً، نحو: السَّمْنُ مَنَوان بِدِرْهَم» التقدير: مَنَوَان منه بدرهم أو إشارة

قوله: **(يربطها)** من بابي ضرب وقتل كما في المصباح.

قوله: **(إما ضمير الخ)** أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالأولى، إما بشرط كزيد يقوم عمرو إن قام أو بعطف بالفاء كقوله:

١٠٢ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءَ تارةً فَيَبْدو وتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[1]

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضي كزيد ماتت هند وورثها، أو ثم ورثها فيكتفى في الجملتين بضمير واحد لارتباطهما، وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال.

قوله: **(مقدراً)** أي إن علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر في الحديد: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] بالرفع أي وعده أو بصوف كالدرهم أنا معطيك، أو جر باسم فاعل كزيد أنا ضارب، أو بحرف دال على التبعيض كمثال الشارح أو الظرفية نحو:

١٠٣ ـ فَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ[2]

أي فيه، أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله:

١٠٤ ـ صَحُ فالّذِي تُوصى بِهِ أَنْتَ مُفْلِحُ[3]

أي به كذا في التسهيل، ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به، ا هـ نكت، وبقي نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١] أي له وزوجي المس[4] أرنب أي ألمس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين، وليس واحداً مما ذكر فلعله ليس مراداً لتسهيل الحصر.

قوله: **(منوان)** تثنية منا كعصا مكيال أو وزان، ويقال منيان كما في القاموس، وهو مبتدأ ثان سوغه الوصف المقدر أي كائنان منه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠؛ ولكثير في المحتسب ١/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧.

(٢) وصدره «فيومٌ عَلَيْنَا ويَوْمٌ لَنَا»، وهو من المتقارب للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٤٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤٩.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله.

(٤) قوله: (زوجي المس أرنب) هذا قطعة من حديث طويل يعرف بحديث أم زرع ولكن لفظه: زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب...) والحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي.

إلى المبتدإ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[١] في قراءة مَنْ رفع اللباس أو تَكْرَار المبتدإ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[٢]و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾[٣] وقد يستعمل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ» أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تحته المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في

قوله: **(رفع اللباس)** أي إن جعل ذلك مبتدأ ثانياً خبره خير فإن جعل بدلاً من لباس، أو نعتاً له على تجويز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت، وخير خبر لباس فالخبر مفرد لا يحتاج لرابط، وكذا على نصب لباس عطفاً على لباس الأول وهما سبعيتان.

قوله: **(وأكثر ما يكون الخ)** أفاده أن وضع الظاهر موضوع الضمير قياسي في التفخيم وغيره، وإن كان فيه أكثر قال الأخفش: وإن لم يكن بلفظه الأول فعنده يكفي إعادة المبتدأ بمعناه فقط، وجعل منه آية ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ[٤] بِالْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ١٧٠] الخ فالرابط إعادة الذين يمسكون الخ بلفظ المصلحين لأنه بمعناه، ورد بأن الذي مجرور عطفاً على الذين يتقون لا مبتدأ. ولئن سلم فالرابط عموم المصلحين، أو محذوف أي منهم، أو الخبر محذوف أي مأجورون بدليل: لا نضيع إلخ كما في المغني، واشترط سيبويه كونه بلفظه الأول، وخصه بمواقع التفخيم وبنحو: أما العبيد فذو عبيد، وفي ذلك خاص بالشعر ا هـ تصريح بزيادة.

قوله: **(ما الحاقة)** ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لأنها نكرة عند الجمهور، وأما عند ابن كيسان فمعرفة، والحاقة بعدها خبرها، والجملة خبر الأول، والربط إعادة المبتدأ بلفظه.

قوله: **(زيد نعم الرجل)** أي لأن الأصح أن أل في فاعل نعم استغراقية فتشمل زيداً، أما على كونها عهدية فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على ما قاله الأخفش، ومن الربط بالعموم قوله:

١٠٥ ـ أَلاَ لَيْتَ شِعْري هَلْ إِلى أُمِّ مَالِكٍ سَبيلٌ فأَمَّا الصَّبرُ عنها فَلا صَبْرَا[٥]

وقوله

١٠٦ ـ فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ[٦]

---

(١) [الأعراف: ٢٦].

(٢) [الحاقة: ١ ـ ٢].

(٣) [القارعة: ١ ـ ٢].

(٤) قوله تعالى ﴿والذين يمسكون بالكتاب﴾ قرأ شعبة بإسكان الميم وتخفيف السين مع الكسر، وقرأ الباقون بفتح الميم وتشديد السين مع الكسر.

(٥) البيت من الطويل، وهو لابن ميّادة في ديوانه ص ١٣٤؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٥٠١.

(٦) وعجزه «ولكنَّ سيراً في عِراضِ المواكبِ»، وهو من الطويل للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥؛ والدرر ٥/ ١١٠.

المعنى لم تَحْتَجْ إلى رابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن ـ إلى آخر البيت ـ» أي: وإن تكن الجملة إياه ـ أي المبتدأ ـ في المبتدإ في المعنى اكْتُفَى بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي» فنطقي: مبتدأ، والاسم الكريم: مبتدأ ثَانٍ، وحسبي: هو خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، واستغنى عن الرَّابِطِ، لأن قولك «اللَّهُ حسبي» هو معنى «نُطْقِي» وكذلك قَوْلِي لاَ إِلَهَ إلاَّ الله.

١٢١ ـ وَالْـمُـفْـرَدُ الْـجَـامِـدُ فَـارِغٌ، وَإِنْ يُـشْـتَـقَّ فَـهْـوَ ذُو ضَـمِـيـرٍ مُـسْـتَـكِـنّ

فالصبرُ والقتالُ مبتدأ، وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم النكرة المنفية، ويحتمل إعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز: زيد مات الناس وعمرو لا رجل هنا قال سم: ولا مانع منه أخذاً من هذا الكلام إلا أن يوجد نص بخلافه.

قوله: **(هي المبتدأ في المعنى)** لا يرد أن كل خبر كذلك كما مر. لأن المراد هنا كون المبتدأ مفرداً في معنى الجملة كحديث وكلام كما مثله، وكضمير الشأن فإن المراد بنطقي منطوقي وكقوله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبيونَ منْ قَبْلِيَ لا إِلَه إِلاَّ الله»[١] وقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لله﴾ [يونس: ١٠] أن جعلت أن صلة لا مخففة، وكون الخبر في هذا جملة إنما هو في الظاهر، وإلا فهو مفرد لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في «لاَ حِوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاّ با لله كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ»[٢] نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو: ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَد﴾ [الإخلاص: ١] فالجملة خبر عن هو بلا رابط لأنها عينه أي مفسرة له أي الحال، والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على أنها نزلت جواباً لقول المشركين: صف لنا ربك فالله خبر، واحد بدل أو خبر ثان.

قوله: **(نطقي الخ)** أي منطوقي وكذا قوله الآتي: قولي لا إله إلا الله أي مقولي.

قوله: **(والمفرد الخ)** مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أي الجامد منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافي عود الضمير في يشتق عليه، وعوده إليه بدون صفته خطأ عند الشاطبي لقول سيبويه أنهما كالشيء الواحد لكن الأصح جوازه عند القرينة إلا أنه لا ضرورة إليه لأن حذف الرابط كثير.

قوله: **(وأن يشتق)** أي يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين، أما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات، وإن لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة هنا.

---

(١) رواه أحمد والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه رزين عن طلحة بن عبيد الله بن كريز مرسلاً ـ انظر: «جمع الفوائد» (١/ ٤٦٦).

(٢) رواه أحمد ٢١٢٨٣ بإسناد صحيح.

تقدَّم الكلامُ في الخبر إذا كان جملة، وأما المفردُ: فإما أن يكون جامداً، أو مشتقاً.

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائيُ والرُّمَّانِيُ[١] وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير[٢] والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإنْ تَضَمَّنَ معناه نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ» ـ أي شجاع ـ تَحَمّلَ الضميرَ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقاً فَذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مَجْرَى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة الْمُشَبَّهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو: «مِفْتَاح» فإنه مشتق من «الفَتْح» ولا يتحمَّلُ ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صِيغة مَفْعَل وَقُصِدَ بِهِ الزمان أو المكان كـ «مَرْمى» فإنه مشتق من «الرَّمْي» ولا يتحمَّلُ ضميراً، فإذا قلت: «هذا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رميه كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميرَ فيه.

وإنما يتحمل المشتقُّ الجاري مَجْرَى الفعل الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رَفَعَهُ لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ غُلامَاه» فغلاماه: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصِلُ ما ذكر: أن الجامد يتحمَّلُ الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إنْ أوِّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً

قوله: **(إلى أنه يتحمل)** أي وإن لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم، وبين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقاً كما هو مفاد الشارح، وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضاً كما لا يخفى.

قوله: **(أسد)** أو تميمي أو ذو أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير، وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالمنسوب إلى كذا وبصاحب وصغير.

قوله: **(فإن رفعه الخ)** المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلاً كان كزيد قائم أنت إليه، أو متصلاً مجروراً كالكافر مغضوب عليه. فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع، والوصف فارغ إذ ليس له إلا مرفوع واحد.

---

(١) الرُّماني: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، من أئمة العربية في النحو والمنطق. توفي سنة (٣٨٤ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ١٨٠).

(٢) هم الكوفيون.

مَجْرَى الفعل، نحو: «زَيْدٌ مُنطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحمَّل شيئاً، نحو: «هذا مِفتَاحٌ، وهذا مَرْمَى زَيْدٍ».

١٢٢ ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتر الضميرُ فيه، نحو: «زيد قائم» أي هو، فلو أتَيْتَ بعد المشتق «بهو» ونحوه وأبرزتَهُ فقلت: «زيد قائم» والثاني أن يكون فاعلاً «بقائم» هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له.

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له ـ وهوالمراد بهذا البيت ـ وجب إبرازُ الضمير، سواء أمِنَ اللبس، أو لم يُؤمن؛ فمثالُ ما أمِنَ فيه اللبسُ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ومثالُ ما لم يُؤمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ هُوَ» فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» أي سواءٌ أمِنَ اللبس، أو لم يُؤمن

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ـ وهو: «زَيْدٌ هِنْدٌ

قوله: **(وأبرزته)** أي ضمير الخبر المشتق مطلقاً أي أمن اللبس أولاً أي وأبرز الضمير مطلقاً إن تلا الخبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ. ولا يخفى ما في ذلك من التعسف، وتشتيت الضمائر وأكمل منه قول الكافي.

وَإِنْ تَلاَ غَيْرُ الَّذي تَعَلَّقَا بِهِ فَابْرِزِ الضَّميرَ مُطْلَقا
فِي المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرطُ ذاكَ أنْ لاَ يُؤمَنَ اللَّبْسُ ورَأيُهم حسَنْ

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصلة، ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن، والشارح بل مثله الفعل والظرف إذ جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضربه هو، أو في داره هو فيجب فيهما الإبراز مطلقاً عند البصريين بشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور في الجميع كما في الهمع. وقال بعضهم: محل الخلاف إنما هو الوصف، أما الفعل فلا يجب فيه الإبراز عند الأمن اتفاقاً. ولعل سره أصالته في العمل، وتحمل الضمير.

قوله: **(فقد جوز سيبويه الخ)** مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن إبرازه والنطق به، ويلزمه أن يجوز: زيد قام هو على الفاعلية وإلا فما الفرق، وغير سيبويه يوجب الوجه الأول لما مر أن المستتر واجباً كان أو جائزاً لا يتيسر النطق به، وإنما يستعيرون له لفظ المنفصل تقريباً وتدريباً فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وإن سمي مستتراً جوازاً لأنه يخلفه الظاهر فتدبر.

قوله: **(وجب إبراز الضمير)** ويخلفه الظاهر كزيد عمرو ضاربه زيد كما قاله أبو حيان.

قوله: **(ضاربها)** خبر هند، وهو قائم بغيرها وهو زيد لأنه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم أنه لزيد، ومثله هند زيد ضاربته.

ضَارِبُهَا هُوَ» ـ فإن شئت أتيتَ بـ«هو» وإن شئت لم تأتِ، وإن خِيفَ اللبس وَجَبَ الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ» لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت «زَيْدٌ عَمْرٌو ضارِبُهُ هُوَ» تعين أن يكون «زَيْدٌ» هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهَبَ البصريين، ولهذا قال: «وأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» يعني سواءٌ خِيفَ اللبس، أو لم يُخَفْ، واختار في غير هذا الكِتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن هذا قولُ الشاعر:

[٤٢] قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ[١]

التقدير: بانوها هم؛ فحذف الضمير لأمْن اللبس.

١٢٣ ـ وأَخْبَروا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِينَ مَعْنَى كائِنٍ أو اسْتَقَرّ

قوله: **(أتيت بهو)** أي على أنه فاعل نظراً لجريانه على غير صاحبه فيمنع استتاره، أو تأكيد نظراً لأمن التباسه المجوز استتاره، وأما عند الخوف ففاعل لا غير. والبصريون يجعلونه فاعلاً مطلقاً فيقال في التثنية على الفاعلية: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، وعلى التأكيد ضاربتاهما هما، وكذا في الجمع قال الدماميني. والمسموع من العرب إفراد الوصف في مثل ذلك إلا على لغة أكلوني البراغيث أي فيؤيد مذهب البصريين.

قوله: **(ذُرا المجد)** جمع ذروة بتثليث المعجمة وهي أعلى الشيء ويكتب بالألف عند البصريين لانقلابها عن واو، وبالياء عند الكوفيين لضم أوله كما في الصبان، وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بنى يبني، وفيه ضمير مستتر عائد لقومي لجريانه عليه، وأما الواو فحرف جمع، ولم يبرزه مع جريانه على غير مبتدئه. وهو الذرى للعلم بأنها مبنية لا بانية ولدلالة الواو على إسناده لقومي وإلا لقيل بانيتها. ولو أبرز لقال على الفصحى بانيهاهم، وعلى غيرها بانوها هم، وتكلف البصريون باحتمال كون ذرا معمول لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذرا المجد بانوها، ويراد من الوصف الدوام لا المضي بقرينة المدح فيعمل، ويفسر العامل.

قوله: **(بانوهاهم)** الأصح بانيها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير.

قوله: **(بظرف)** أي مكاني أو زماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني،

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٩٦؛ وشرح الأشموني ١/٩٣.

والشاهد فيه قوله: «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدإِ «ذرا»، وهو قوله «بانوها» مشتقاً، ولم يبرز الضمير، مع أنّ المشتق غير جارٍ على مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال «قومي ذرا المجد بانوها» وإنما لم يبرز الضمير لأمن اللبس، لأن «ذر المجد» تكون مبنية لا بانية.

تقدَّمَ أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذَكَرَ المصنفُ في هذا البيتِ أنه يكون ظرفاً أو جَارًا ومجروراً، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ» و«زَيْدٌ في الدَّارِ» فكل منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ، وأجاز قوم ـ منهم المصنف ـ أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: «كائن» أو «استَقَرَّ» كان من قبيل الخبر بالجملة.

وإنما يخبر به، وبالمجرور إذا كانا تامين بأن يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاماً أو خاصاً بقرينته كما مر في الصلة عن الدماميني. ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس، وعمرو اليوم وفي المغني أن من الحذف الخاص لقرينة قوله تعالى: ﴿الحُرُّ بِالحُرِّ﴾[1] أي مقتول أو يقتل لأن تقديره العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحر كائن بقتله.

قوله: (**أو بحرف جر**) أي مع مجروره لأن الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فأطلق الجزء على الكل، وما قيل إنه أراد بالحرف المجرور مجازاً لعلاقة المجاور أخذاً من قول الرضي محل للمجرور وحده لأن الحرف لتوصيل معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء لا يصح لأن مراد الرضي المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية. فالحاصل أن محل العامل في الظرف اللغو للمجرور فقط، ولا محل للمجموع وهو نصب، وقد يكون رفعاً كمُرَّ بزيد مجهولا فزيد وحده نائب الفاعل، ولا يكون جرّاً. وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله إلا أن محله نصب أبداً، وأما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعاً في الخبر، ونصباً في الحال وجراً في الصفة المجرورة، ولا محل له في الصلة كعامله.

قوله: (**متعلق بمحذوف**) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم، وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله، ولا مجموعهما كما اختاره الرضي لكن لا بد منهما عند الجميع إلا أن الأول نظر إلى أن العامل أولى بالاعتبار وإن كان معموله قيداً لا بد منه، والثاني إلى الملفوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه، والثالث إلى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة، أما عمل الرفع في نحو: «أَفِي الله شَكٌّ» وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الأولان فقط، ثم هذا الخلاف في المتعلق العام. أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلاً اتفاقاً ذكر أو حذف.

قوله: (**واجب الحذف**) أي عند الجمهور لأنه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عامله أي فيه فهمه منه، ولأن الضمير يستقر فيه إذا قلنا بأنه الخبر. أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة. وأما معها فتارة يجوز كبزيد في جواب: بمن

---

(١) [البقرة: ١٧٨].

واختلف النحويونَ في هذا؛ فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ، التقدير «زَيْدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار» وقد نُسِبَ هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاً منهما مُتعلق بمحذوف هو فِعْل، والتقدير «زَيْدٌ اسْتَقَرَّ - أو يَسْتَقِرُّ - عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ» ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يُجْعَلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقراً ونحوه، وأن يُجْعَلا من قبيل الجملة، فيكون التقدير «اسْتَقَرَّ» ونحوه، وهذا ظاهر قولِ المصنف. «ناوين معنى كائن أو استقرَ».

مررت، وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال، ويسمى الظرف في كل ذلك لغواً لخلوّه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق، وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني. وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يقدر المتعلق خاصاً كزيد على الفرس، أو من العلماء، أو في البصرة أي راكب ومعدود ومقيم، ولا يخرجه ذلك عن الاستقرار إذ يجوز تقديره العام لتوجيه الإعراب، وخصوصه بمعرفة المقام لا يقتضي لغويته كما صرح به الدماميني في أول شرح التسهيل وفي بسملة الشنواني عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطاً مطرداً اعتبره النحاة، وفسروا المستقر به، وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغواً إلا إذا امتنع تقدير العام كمثال الجواب والاشتغال لا مطلقاً. هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو: ﴿الحَرُّ بَالحُرِّ﴾ [البقرة:١٧٨] أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاماً كان أو خاصاً، واللغو على ذكره، ولا يكون إلا خاصاً فملازم له، وما اشتهر من أن المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً لا يتمشى على إطلاقه إلا على هذا دون الأول لأن الخبر مثلاً عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر.

قوله: **(كائن عندك)** هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة وإلا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر، ويتسلسل أفاده السعد.

قوله: **(وقد نسب هذا لسيبويه)** أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسماً بعد أما وإذا الفجائية نحو: أما في الدار فزيداً إذا لهم مكر، لأن الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بإمكان تقدير الفعل مؤخراً.

قوله: **(وقيل يجوز الخ)** اختاره في المغني.

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاج[1] إلى أن كُلاً من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذهُ أبو علي الفارسيُّ في الشيرازيات.

والحقُّ خلافُ هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّحَ به شذوذاً كقوله:

[٤٣] لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ، وإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنُ[2]

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور ـ إذا وقعا خبراً ـ كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مررت برجل عندك، أو في الدار» أو حالاً، نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار» أو صِلَةً، نحو: «جاء الذي عندك، أو في الدار» لكن يجب في الصِّلةِ أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عندك، أو في الدار» وأما الصفة والحال فحكمها حكم الخبر كما تقدم.

١٢٤ ـ وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرا

قوله: **(في الشيرازيات)** اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي: لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات.

قوله: **(وإن يهن)** نائب فاعله يعود لمولاك المراد به الناصر والحليف، وبحبوحة بضم الموحدتين وبمهملتين وسط الدار وغيرها، والهون بضم الهاء الذل والهوان.

قوله: **(وكما يجب حذف عامل الظرف الخ)** محل ذلك إذا قدر كوناً عاماً كما هو فرض كلام المتن فإن قدر خاصاً جاز ذكره في الكل كما علمت، وجوز ابن جني إظهار العام أيضاً تمسكاً بنحو: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ [النحل:٤٠] ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه.

قوله: **(ولا يكون اسم زمان خبراً عن جُثَّةٍ)** أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالاً منها إلا مع الفائدة لأنها كالخبر في المعنى. وإنما قيد بالزمان، والجثة لأن الغالب أن الإخبار به عن المعنى، وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لأن كل معنى من فعل أو حركة مثلاً لا بد له من زمان ومكان يخصه، وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالإخبار فائدة بيان هذا الخاص

---

(١) ابن السَّراج: أبو بكر محمد بن السَّريّ، عالم في النحو له «الأصول في النحو» توفي سنة (٣١٦ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/١٠٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٤٤٦؛ وهمع الهوامع ١/٩٨، ٢/١٠٨.
والشاهد فيه التصريح بالخبر «كائن» الذي تعلق به الظرف «لدى»، وهذا التصريح شاذ، والقياس حذفه.

ظرفُ المكان يقع خبراً عن الجثة، نحو «زَيْدٌ عندك» وعن المعنى نحو: «القتالُ عندك» وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بفي، نحو: «القتالُ يَوْمَ الجمعة، أو في يوم الجمعة» ولا يقع خبراً عن الجثة قال المصنف إلا إذا أفاد نحو: «الليلة الهلال والرطب شهري ربيع». فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثَّة، نحو: «زَيْدٌ الْيَوْمَ» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يُؤَوَّل، نحو قولهم: اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ، التقدير: طلوعُ الهِلاَلِ الليلة، وَوُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ

بخلافها مع الزمان المطلق لأنه يعم جميع الأجسام إذ لا بد لها من زمان تحصل فيه. وذلك معلوم فلا فائدة في الأخبار به فلو كان الزمان مع المعنى، أو المكان معهما عاماً امتنع أيضاً نحو القتال زماناً وزيد. أو القتال مكاناً لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقاً كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جداً ثم استظهر جواز الإخبار مطلقاً عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر.

قوله: **(عن جثة)** هي الجسم قاعداً، والقامة الجسم قائماً فكان الأولى عن جسم ليعمهما لكن قال في شرح الجامع الذات، والجوهر، والعين، والجثة ألفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى.

قوله: **(عن المعنى)** أي غير الدائم كما مثله فلا يقال: طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة إسقاطي.

قوله: **(إلا إن أفاد)** أي وذلك بأحد أمور ثلاثة إما بتخصيص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفي، وكذا بعلمية على الظاهر كنحن في يوم طيب، أو في شهر ربيع، أو في رمضان وإما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خمر وغداً أمر أي اليوم شرب خمر. ولا يحتاج لتقدير في أمر لأن المراد به القتال المترقب. وهو معنى وأم بشبه الذات للمعنى في تجددها وقتاً فوقتاً كالرطب شهري ربيع، والليلة الهلال، والورد أيار بفتح الهمزة وشد المثناة التحتية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية والعجمة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الأول يجب جره بفي فلا يجوز: نحن يوم طيب، والثالث يجوز كالورد في أيار فيكون فيه مسوغان.

قوله: **(غير هؤلاء)** هم جمهور البصريين.

قوله: **(ويؤول)** أي بتقدير مضاف مطلقاً سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أو لا كنحن في يوم طيب. أو وجودنا واليوم خمر أي شربه، ومذهب الناظم أنَّ الأولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق.

قوله: **(الليلة الهلال)** بنصب الليلة ظرف لمحذوف خبراً عن الهلال وكذا ما بعده.

رَبِيع، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك من غير شذوذ بشرط أن يفيد، كقولك: «نحن في يَوْم طَيِّب، وفي شهر كذا» وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفِدْ فأخبرا» فإنْ لم يفد امتنع، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الجُمعَةِ».

١٢٥ ـ وَلا يَـجُـوز الابْـتِـدَا بِـالـنَّـكِـرَهْ ... مَـا لَـمْ تُـفِـدْ: كَـعِـنْـدَ زَيْـدٍ نَـمِـرَهْ

١٢٦ ـ وَهَلْ فَتًى فِيكم؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُـلٌ مِـنَ الـكِـرَامِ عِـنْـدَنَـا

١٢٧ ـ وَرَغْبَةٌ في الْخَيرِ خَيْرٌ، وعَمَلْ ... بِـرٍّ يَـزِيـنُ، وَلْـيُـقَـسْ مَـا لَـمْ يُـقَـلْ

الأَصْلُ في المبتدإ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفِيدَ، وتحْصل الفائدةُ بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستةً:

قوله: (وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثان مما يفيد، وللتصريح بعدم شذوذه فكان الأخضر ذكر ذلك مع ما تقدم.

قوله: (نمره) بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه الأعراب، والجمع أنمار كما في المصباح.

قوله: (فما خلٌّ لنا) يتعين جعل ما تميمية لأن الكلام في المبتدأ غير المنسوخ، ومنه «ما أحد أغير من الله»(١).

قوله: (ورجل من الكرام) قيل أراد به الإمام النووي لأنه تلميذ المصنف رضي الله تعالى عنهما.

قوله: (يزين) بالفتح كيبيع.

قوله: (وليقس ما لم يقل) أي من بقية أنوع المسوغات، وأما الكاف في كعند زيد الخ فلإدخال بقية أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرار سم.

قوله: (أن يكون معرفة الخ) أي لأنه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده، وإنما لم يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضاً لتقدم حكمه، وهو الفعل أبداً فيتقرر مضمونه في الذهن، أولاً ويعلم أنه صفة لما بعده وإن كان غير معين فلا ينفر السامع عن الإصغاء لحصول فائدة مّا، وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول، وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره. أولاً فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها مطلقاً كقائم رجل، ولم يقولوا به لإمكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الأصل فلم يكف مسوغاً بمجرده بخلاف تقديم الفعل فإنه لازم أبداً

---

(١) رواه أحمد برقم ٤٠٤٤ و٣٦١٦.

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ»(١)؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قَائِمٌ رَجُلٌ».

الثاني: أن يتقدَّمَ النكرة استفهام، نحو: «هَلْ فَتى فِيكُمْ؟».

الثالث: أن يتقدَّمَ عليها نَفْي، نحو: «مَا خِلٌّ لَنَا».

الرابع: أن تُوصَفَ، نحو: «رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا».

فتدبر. واختار الرضي جعله كالمبتدأ، ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغاً أصلاً ثم ما ذكر في المبتدأ المخبر عنه. أما المكتفي. بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه، ولا يحتاج لمسوغ لأنه محكوم به كالفعل لا عليه، ولذا كان أصل الخبر التنكير، وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ، ويحتاج لعلامة وهو التعريف.

قوله: **(وهو ظرف الخ)** ألحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل، ويشترط في الثلاث الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال، ولإنسان ثوب، وولد له ولد رجل لعدم الفائدة قال في المغني: ومن هنا يظهر أنه لا دخل للقديم في التسويغ وإلا لجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص، واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية. ا هـ. وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزء علة هنا وإن كان علة تامة في الفاعل لاختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فتدبر.

قوله: **(استفهام)** أي سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بهما نحو أرجل في الدار؟ أم امرأة؟ خلافاً لابن الحاجب في قصره على الثاني. وإنما كان مسوغاً لأن الإنكاري منه بمعنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكأن السؤال عمَّ جميع الأفراد فأشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أفاده المصرح.

قوله: **(أن توصف)** أي يوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف إما لفظي كما مثل، أو تقديري بأن يقدر في نظم الكلام نحو: وطائفة قد أهمتهم أي من غيركم بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير في: رجيل جاء لأنه في معنى رجل صغير أو حالية كالتعجب في: ما

---

(١) النَّمِرَة: قال الجوهري: النمرة بردةٌ من صوف يلبسها الأعراب، وفي الحديث: «فجاء قومٌ مُجْتابي النمار»، وكلُّ شملةٍ مخططة من مآزر الأعراب، فهي نمرة، وجمعها نِمَار، كأنها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض. اهـ (لسان العرب).

الخامس: أن تكون عاملة، نحو: «رَغْبَةٌ في الْخَيْرِ خَيْرٌ».

السادس: أن تكون مُضَافَةً، نحو: «عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنْهَاهَا غَيْرُ المصنف إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وأكْثَرَ من ذلك، فذكر هذه السِّتَّةَ المذكورَةَ.

السابع: أن تكون شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ».

الثامن: أن تكون جَوَاباً، نحو أن يقال: مَنْ عندك؟ فتقول: «رَجلٌ»، التقدير «رَجُلٌ عِنْدِي».

التاسع: أن تكون عَامَّةً، نحو: «كُلٌّ يَمُوتُ».

أحسن زيداً! أي شيء عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان ناطق هنا دون إنسان هنا، وهو كذلك وإن كان بمعناه لأن الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الإجمال، ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع، فأناطوا الحكم به، وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرداً للباب.

قوله: **(رغبة في الخير)** قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله، والصواب خلافه لأنه مصدر رغب في الشيء أي أحبه فتتعدى بفي، والمجرور في محل نصب بها قطعاً.

قوله: **(مضافة)** هو داخل فيما قبله لأن كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله، وعمل بريزين، ومثلك لا يبخل، والنصب كأمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ورغبة في الخير خير، وأفضل منك عندنا فإن المجرور في محل نصب بالمصدر والوصف، والرفع كقائم الزيدان عند من جوّزه كذا في الأشموني وغيره، وفي الأخير نظراً لأن المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه. فالأولى التمثيل بنحو: ضرب الزيدان حسن بتنوين ضرب كما قاله الدماميني.

قوله: **(إلى نيف)** في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب لأنه سيذكر النيف بعد ذلك.

قوله: **(التقدير رجل عندي)** أي لا عندي رجل لأن الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل. فلو قيل أعندك رجل أم امرأة؟ كان تقدير الجواب: عندي رجل موافقة له فيكون له فيه مسوغان فتأمل.

قوله: **(عامة)** أي بنفسها كما مثله، وكأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي، أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في المغني والشرح عدها أربعة، ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة، وليس داخلاً في هل فتى فيكم؟ لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لا أنه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولي كما هو في هذه المذكورات، وأما البدلي فليس مسوّغاً لوجوده في كل نكرة، وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخلاً في العموم لوجودها في

العاشر: أن يَقْصَدَ بها التَّنوِيعُ، كقوله:

[٤٤] فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ(١)

فقوله «ثوب» مبتدأ و«لبست» خبره، وكذلك «ثوب أجر».

الحادي عشر: أن تكون دُعَاء، نحو: ﴿سَلاَمٌ على آلِ يَاسِينَ﴾(٢).

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً!».

الثالث عشر: أن تكون خَلَفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

كل فرد، والأظهر عده مسوّغاً مستقلاً كما سيأتي عن المغني. قوله: (التنويع) هوالمعبر عنه بالتفصيل والتقسيم.

قوله: (زحفاً) إما مصدر لأقبلت من معناه، أو حال من التاء أي زاحفاً. وقوله لبست الذي في المغني نسيت من النسيان بدله قال وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته، وجر الآخر ليخفي أثره، ولهذا زحف على الركبتين والبيت لامرىء القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسيت، وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أي فمن أثوابي ثوب نسيت الخ وإن كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوب لي نسيت الخ. ا هـ.

قوله: (دعاء) عبر عنه في المغني بكون النكرة في معنى الفعل، وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثال الشارح وعليه: كـ ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١] ولما يراد به التعجب كعجب لزيد، والشارح جعل التعجب مستقلاً، وأراد به ما أحسن زيداً. وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتغير الآتي فتدبر.

قوله: (خلفاً عن موصوف) يعبر أيضاً عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح في الوصف لأنه يشمل ما ذكره فيه الصفة، والموصوف نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة:٢٢١] أو الموصوف فقط نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٤] أو الصفة فقط كحديث «سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٌ»(٣). فسوداء صفة لمحذوف

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٧٢.
وفي البيت شاهدان والذي عناه الشارح قوله «فثوب عليّ وثوب أجر» ففيه ابتداء بالنكرة، والذي سوّغ ذلك قصدُ التنويع.

(٢) [الصافات: ١٣٠].

(٣) ذكره في الجامع الصغير بلفظ: (سوداء ولود خير من حسناء لا تلد) ونسبه للطبراني في الكبير عن معاوية بن حيده، ورمز السيوطي لضعفه. اهـ. الجامع الصغير (١/ ١٣٤) وقال في فيض القدير: والذي رأيته في أصول صحيحة مصححة بخط الحافظ بن حجر من الفردوس وغيره سوآء على وزن سوعاء وهي القبيحة الوجه. اهـ. فيض القدير (٤/ ١١٤) وما أشار إليه في الفيض هو ما ذكره ابن هشام في أوضحه فقال الحديث: (سوآء، ولود...) أوضح المسالك، وقال الزين العراقي في تخريج الأحياء: أخرجه ابن حبان في الضعفاء من رواية بهز بن حكم عن أبيه عن جده ولا يصح. اهـ. الأحياء (٢/ ٣٠).

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَة، نحو: «رُجَيلٌ عِنْدَنَا» لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وشيء جَاءَ بِكَ» التقديرُ «مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إلا شيء» على أحد القَوْلَيْنِ، والقول الثاني «هذا التقدير شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وشيء عظيم جَاءَ بِكَ» فيكون داخلاً في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً، لأن الوصف أعَمّ من أن يكون ظاهراً أو مقدراً، وهو هاهنا مُقَدَّر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

[٤٥] سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ؛ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ(١)

هوالمبتدأ في الحقيقة سوغه الوصف أي امرأة سوداء إلا أنه حذف، وأقيم الوصف مقامه ا هـ وصرح في المغني بأن عده مسوّغاً مستقلاً خلاف الصواب، ويظهر أن منه قول الشاعر:

١٠٧ ـ ثَلاَثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً(٢)

أي أشخاص ثلاث، ونحو تميمي عندي أي رجل تميمي.

قوله: (في معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالأولى، فالمسوغ هو الحصر إلا أنه تارة يكون معنوياً كمثاله، وتارة لفظياً نحو: إنما رجل في الدار، وتنظير المغني فيه إنما هو من حيث تمثيله بإنما في الدار رجل لأن فيه مسوّغاً آخر فتدبر.

قوله: (شر أهر الخ) أي شر جعل ذا الناب، وهوالكلب مهراً أي مصوتاً، وهذا مثل لظهور أمارات الشر.

قوله: (واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال، وإن لم تكن بواو كقوله:

١٠٨ ـ تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئب رَاعِيها وأَنَّــهــا لاَ تــرانــي آخِــرَ الأَبَــدِ
الــذِّئْــبُ يُـطْرُقُـهـا فـي الـدَّهْـرِ وَاحِـدَةً وَكُـلَّ يـوم تَـرانـي مِـدْيَـةٌ بِـيَـدِي(٣)

فمدية مبتدأ سوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني، ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي.

قوله: (ونجم قد أضاء) فيه الشاهد، ومحياك، وجهك، والشارق الكوكب الطالع من

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٩٨؛ وشرح الأشموني ١/٩٧.
والشاهد فيه قوله «ونجم قد أضاء» حيث سوّغت واو الحال الابتداء بالنكرة.

(٢) وعجزه «فأخزى الله رابعةً تعودُ»، وهو من الوافر بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٨١؛ والكتاب ١/٨٦، والشاهد فيه حذف عائد المبتدأ الذي هو «كلّهنّ» من جملة الخبر حذفاً قياسياً عند الفراء.

(٣) البيت من البسيط، وهو للحماسي في تخليص الشواهد ص ١٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٩٨.

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: «زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمانِ».

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: «تميميٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ».

التاسع عشر: أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ، نحو: «رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ في الدَّارِ».

العِشرون: أن تكون مُبْهَمَة، كقول امرىء القيس:

[٤٦] مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَبا[1]

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا» كقوله:

الأفق من شرق يشرق كطلع يطلع وزناً ومعنىً.

قوله: **(السابع عشر)** والاثنان بعده ترجع إلى مسوغ واحد، وهو العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء إما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لأن العاطف يشرك في الحكم فالصور أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان.

قوله: **(مبهمة)** أي مقصوداً إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ.

قوله: **(مرسعة الخ)** قاله امرؤ القيس في أبيات خطاباً لأخته هي:

١٠٩ - أَيَا هِنْدُ لا تَنْكِحِي بوهَةً ... عَلَيْهِ عَقِيقَتُه أحسَبَا

مُرَسَّعَةً بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يبتغي أَرْنَباً

لِيَجْعَلَ فِي رِجلِهِ كَعْبَها ... حذارَ المَنِيَّةِ أنْ يُعطَبَا[2]

والبوهة الأحمق، وعقيقته شعره الذي ولد به لكونه لا يتنظف، وإلا حسب الأحمر في سواد، والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول تميمة تعلق مخافة العطب على الرسغ، وهوطرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع. وفي القاموس: رسغ الصبي كمنعه شد في يده، أو رجله حرز لدفع العين، والعسم بفتح المهملتين يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد، وإنما طلب الأرنب لزعمهم أن الجنَّ تجتنبها لحيضها فمن علق كعبها لم يصبه جن، ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنافذ يقول لها لا تنكحي شخصاً من أولئك الحمقاء، والشاهد في مرسعة حيث قصد إبهامها تحقيراً للموصوف حيث يحتمي بأدنى تميمة، وبين أرساغه خبرها فتدبر.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٨؛ ولسان العرب مادة (عسم) و(رسع).
والشاهد فيه قوله «مرسعة بين» حيث أتت النكرة «مرسعة» مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة كونها مبهمة.

(٢) الأبيات من المتقارب، وهي لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٨؛ ولسان العرب مادة (عسم) و(رسع) و(لسع)؛ ولامرىء القيس بن مالك الحميري في المؤتلف والمختلف ص ١٢/ وبلا نسبة في شرح المفصّل ٣٦/١.

[٤٧] لَوْلاَ اضْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ   لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ(١)

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: «إنْ ذَهَبَ عيْرٌ فَعيْرٌ في الرِّباط».

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء، نحو: «لرَجُلٌ قَائِمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية، نحو قوله:

[٤٨] كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي(٢)

قوله: **(لو لا اصطبار)** خبره محذوف وجوباً أي موجود، وإنما سوغ بلولا لإفادتها تعليق الجواب على الجملة التي فيها النكرة، وأودى أي هلك، والمقة كعدة من ومقه يمقه كوعده يعده إذا أحبه، واستقلت أي مضت، والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير.

قوله: **(إن ذهب عير)** بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته، وهو ما دون العشرة من الرجال خاصة أي إن ذهب من القوم سيد ففيهم غيره. ويروى فعير في الرباط فالمراد به الحمار، وهذا مَثَل للرضا بالحاضر وترك الغائب. وجعل في المغني المسوغ في ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر.

قوله: **(كم عَمَّة الخ)** أي على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلبت، ولك صفته ففيه مسوغان، وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه، وفدعاء بفاء فمهملتين صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب. قال في النهاية: الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق، وكذلك في اليد فهو زوال المفاصل عن أماكنها رجل أفدع وامرأة فدعاء كأحمر وحمراء، وقد حذف نظيره من عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك، والعشار: جمع عشراء وهي الناقة الحامل وأتى بعلى إشارة إلى أنه كان مكرهاً في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما، وكم على هذا خبرية للتكثير وهي إما ظرف، أو مصدر لحلبت حذف مميزها أي حلبت كم وقت، أو كم حلبة بالجر، أما على رواية جر عمة، وخالة تمييزاً لكم الخبرية، ورواية نصبهما تمييزاً لها استفهامية فلا شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها، وسوّغها إضافتها للتمييز على الأول والعموم على الثاني، وقد حلبت خبرها والاستفهام للتهكم أي أخبرني بعدد عماتك اللاتي حلبن لي فقد نسيته، والظاهر جواز استفهاميتها على الأول أيضا فيقدر تمييزها منصوباً إلا عند الفراء فيجوز جره كما سيأتي فتدبر.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١١٢، وشرح الأشموني ١/ ٩٨.
والشاهد فيه قوله «لولا اصطبار» حيث جاءت النكرة مبتدأ بعد «لولا».

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١؛ ولسان العرب مادة (عشر) وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٩٨.
والشاهد فيه قوله «كم عمَّة» حيث يجوز «في عمّة» الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور، والنصب على التمييز، والجر على الإضافة.

وقد أنهَى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسْقَطْتُهُ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته؛ أو لأنه ليس بصحيح.

قوله: **(بعض المتأخرين)** هو بهاء الدين بن النحاس، ومن جملة ما ذكره كما في النكت أن يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر: رجل اختار لنفسه أمراً فما يريدون، ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبراً لمحذوف، والباقي مستغنًى عنه، أو باطل فانظره.

قوله: **(إلى نيّف)** بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف إذا ارتفع، وهو كل ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني، وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة.

قوله: **(وما لم أذكره الخ)** أرجع بعضهم جميع المسوّغات إلى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الإعراب:

وَكُـلُّ مَـا ذَكَـرْتُ فِـي الـتَّـقْـسِـيـمِ   يَـرْجِـعُ لِـلـتَّـخْـصِـيـصِ والـتَّـعْـمِـيـمِ

وجرى عليه في الشذور وغيره، وقال في المغني لم يعوّل المتقدمون إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها فتتبعوها فمن مقلٍّ مخلٍّ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور: تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل، وفي أول الحال، وقد علمت شرح ذلك الثامن: أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير من جرادة، ومؤمن خير من كافر. وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان، التاسع: كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت، وشجرة سجدت. العاشر: كونها بعد إذا الفجائية كخرجت فإذا رجل بالباب، وزاد الأشموني في خمسة: وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء، أو كم الخبرية، أو كونها جواباً، أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر، وزاد عليها اثنين: الحصر والتنويع، وباقي ما ذكره متداخل. ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلاً أو نائبه في المعنى نحو كريم يوفي بوعده، وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الأمر ﴿كوصية لأزواجهم﴾[1]، ويمكن دخوله في معنى الفعل، أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين، وقد نظمتها فقلت:

مُـسَـوغَـاتُ ابـتـدا مـنـكـورُهـم صِـفَـةٌ   عـطفُ عُـمـوم وَمَـعْـنَـى الِفِـعْـلِ مَـعَ عَـمَـلِ
حَـصْـرٌ وخَـرْقٌ وَتَـنْـوِيـعٌ حَـقِـيـقَـتُـهُ   أَوْ بَـدْءُ حـالٍ جَـوَابٌ لـلـسُّـؤَالِ يَـلـي

---

(١) [البقرة: ٢٤٠] وتمامها ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غيرَ إخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن من معروف والله عزيز حكيم﴾.

١٢٨ ـ وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

الأَصْلُ تقديمُ المبتدإ وتأخيرُ الخبر، وذلك لأن الخبر وَصْفٌ في المعنى للمبتدإ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف، ويجوز تقديمُهُ إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ ونحوه، على ما سيُبَيَّنُ، فنقول: «قائم زَيْدٌ، وقَائمٌ أبوهُ زَيْدٌ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وفي الدَّارِ زَيْدٌ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو»، وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّم الخبر الجائز التأخير، عند البصريين وفيه نظر؛ فإن بعضهم نقل الإجماع ـ من البصريين، والكوفيين ـ على جواز «فِي دَارِهِ زَيْدٌ» فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث، نعم منع الكوفيون

أَوْ بَعْدَ لَوْلاَ وَكَمْ لاَمَ ابتَداً وَإِذا تَقْدِيمُ إجبارُهُ الإِيهامُ فانْتَهِلِ
كَذَا إِرَادَةُ مَخْصُوصٍ مُنَاقِضَةٌ أَوْ كَوْنُهُ فَاعِلاً مَعْنًى فَلا تَجِلِ

والله أعلم.

قوله: (والأصل في الأخبار الخ) أي الأرجح والأغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع، ثم فصل ذلك مقدماً للجواز لأن الأصل عدم غيره، وأتبعه بوجوب التأخر بقوله: فامنعه لجريانه على أصل التأخر دون أصل الجواز، وأخر وجوب التقدم بقوله: ونحو عندي درهم إلى آخره لمخالفته الأصلين معاً.

قوله: (وجوّزوا التقديم) أي لم يمنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته.

قوله: (إذ لا ضرراً) الأحسن والأنسب بقوله فامنعه حين الخ أن إذ ظرفية كما يشير إليه قول الشارح إذا لم يحصل الخ، لا تعليلية.

قوله: (فاستحق التأخير كالوصف) وإنما امتنع تقديم الوصف دونه لأنه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير والإعراب الحاصل والمتجدد، ولا كذلك الخبر، وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال.

قوله: (فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد، والجملتين، والظرفين، ومحل تقديم الفعل إذا لم يرفع ضمير المبتدأ كما مثله، وإلا امتنع كما سيأتي.

قوله: (وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجويزه هذه الصورة بحث قيل وجهه أن نافل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ، وهو ناقل المنع، وهو كلام ركيك، وقيل وجهه أن تجويز هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لإمكان تسامحهم في الظرف، وفيه أن هذا هو عين كلام المعترض إذ معناه ينبغي لناقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف، وهو المفرد والجملتان، ولعل الأحسن أن يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلاً بالظرف، وإن لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم الخبر فيصح إطلاق المنع عنهم، والحاصل أن قوله: وفيه بحث ظاهر في تأييد إطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فإن فيه دقة إلا أن يحمل قوله: وفيه بحث على أنه

التقديم في مثل: «زَيْدٌ قَام، وَزَيْدٌ قَامٌ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِق» والحقُّ الجواز، إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله: «وَجَوَّزُوا التقديمَ إذ لا ضرراً» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم: «مَشْنُوء مَنْ يَشْنَؤُكَ» فَمَنْ: مبتدأ، ومَشْنوء: خبر مقدم، «وقام أبُوهُ زَيْدٌ» ومنه قوله:

[٤٩] قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنتَ واحدَهُ ... وَبَاتَ مُنْتَشِباً في بُرْثُنِ الأَسَدِ[١]

«فَمَنْ كنت واحده» مبتدأ مؤخر، «وَقَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ»: خبر مقدم، «وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زيداً»، ومنه قولُهُ:

[٥٠] إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ ... أَبُوهُ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[٢]

«فأبُوهُ» مبتدأ مؤخر، و«ما أُمُّهُ من مُحَارِبٍ» خبر مقدم.

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرِي الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على إطلاق المنع بعينه. فقوله نعم إلخ استدراك على ما يوهمه إجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضاً، ولعل هذا هو الموافق فليحرر.

قوله: **(مشنوء)** بهمز آخره كمبغوض وزناً ومعنًى، وللكوفيين أن يقولوا: ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

قوله: **(قد ثكلَتْ)** من باب تعب أي عدمت ولدها وأوجده بالجيم خبر أنت أو كنت كما في نسخ، وهو من وجد بمعنى لقي فيتعدى لواحد فقط، والجملة صلة من الواقع مبتدأ، ومنتشباً بالشين المعجمة أي متعلقاً، والبرثن بموحدة ثم مثلثة مضمومتين من السباع كالأصبع للإنسان.

قوله: **(إلى ملك)** هو للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك. ومحارب وكليب قبيلتان.

قوله: **(فأبوه مبتدأ مؤخر الخ)** أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بأن أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للأب لتقدمه رتبة، وهو رابط الخبر وضمير أبوه لملك، وهو رابط الصفة هذا هو الصواب.

قوله: **(نقل الخلاف)** أي خلاف الكوفيين للبصريين لا أن بين الكوفيين خلافاً.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٦٠، والأغاني ٤/ ١٦١.
والشاهد فيه تقديم الخبر، الذي هو الجملة الفعلية «قد ثكلت أمه» على المبتدأ «مَنْ».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١١٦.
والشاهد فيه قوله «ما أمه من محارب أبوه» حيث قدَّم الخبر، وهو الجملة الاسميّة، وأخرَّ المبتدأ، وهو قوله: «أبوه».

١٢٩ ـ فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفاً، وَنُكْراً، عَادِمَيْ بَيَانِ
١٣٠ ـ كَذَا إذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَداً: لِذِي لامِ ابْتِدَا، أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

ينقسم الخبر ـ بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أَوْ تأخيره عنه ـ ثلاثَةَ أقْسَام؛ قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخير الخبرِ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسَةَ مواضِعَ:

الأول: أن يكون كلٌّ من المبتدإ والخبر معرَفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّن للمبتدإ من الخبر، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ، وأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدَّمته فقلت «أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لَكَانَ المقدَّمُ مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً، من غير دليل يدلُّ عليه، فإن وُجِدَ دليل يدلّ على أن

قوله: **(عرفاً ونكراً)** اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد، ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف، والنكر لتوسع المؤلفين فيه أوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوي.

قوله: **(عادمي)** حال من الجزءان، وبيان بمعنى المبين، وهو القرينة المبينة للمسند من المسند إليه.

قوله: **(إذا ما الفعل الخ)** فيه حذف لدليل ولغيره، وقلب فالأول حذف شرط إذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا، والثاني حذف نعت الفعل، وأما الثالث فلأن المحدث عنه الخبر، والأصل كذا إذا كان الخبر فعلاً مسنداً لضمير المبتدأ المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر. كما سيبينه الشارح، ولك جعل إذا لمجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا تحتاج لجواب.

قوله: **(منحصراً)** بالفتح أي منحصراً فيه على الحذف والإيصال، وإن قيل: إنه سماعي فقد يمنع، ويروى بالكسر على تقدير مضاف أي منحصراً مبتدؤه فيه فإن المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر.

قوله: **(أو لازم المصدر)** بالجر عطفاً على ذي أي، أو مسند اللازم الخ.

قوله: **(وأفضل من زيد الخ)** مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب في المجرور، أو بكونها صفة لمحذوف، ولا يشترط اتحاد المسوّغ.

قوله: **(لكان المتقدم مبتدأ)** أي لأنه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين، أو النكرتين، وإن تفاوتا تعريفا كما هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً. وقيل المشتق خبر وإن تقدم، والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعراف فقط فإن علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساويا، وعلم أحدهما فهو المبتدأ، أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ. انظر المغني وحواشيه.

المتقدم خبر جاز، كقولك: «أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَة» فيجوز تَقَدُّمُ الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قولُه:

[٥١] بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(١)

فقوله: «بَنُونَا» خبر مقدم، «وبنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

والثاني: أن يكون الْخَبَرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدإ مستتراً، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» فقام وفاعله المقدر: خَبَرٌ عن زيد، ولا يجوز التقديم؛ فلا يقال: «قَامَ زَيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً، والفعل خبر مقدم، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام؛ فلا يكون من باب المبتدإ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ نحو: «زيد قامَ أبوه» جاز التقديمُ؛ فتقول: «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو: «الزَّيدان قَامَا» فيجوز أن تُقَدَّمَ الخبر فتقول «قَامَا الزَّيْدَانِ» ويكون «الزيدانِ» مبتدأ مؤخراً، «وقاما» خبراً مقدماً، ومَنَعَ ذلك قوم.

قوله: **(فإن وجد دليل)** أي لفظي نحو حاضر رجل صالح التسويغ، الثاني بالوصف دون الأول، أو معنوي كمثال الشارح فإن القرينة الحالية وهي كون أبي يوسف تابعاً لأبي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الأول بالثاني لا العكس. اللهم إلا أن يكون المقام للمبالغة في مدح أبي يوسف.

قوله: **(وبناتنا)** مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا ليس نفعهم لنا بل لآبائهم الأجانب منا لعدم نسبتهم إلينا بخلاف أولاد بنينا فإنهم ينسبون إلينا.

قوله: **(فلا يقال قام زيد)** أي لئلا يتوهم أن زيد فاعل لا مبتدأ فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية، وكذا تقوي الحكم بتكرار إسناد الجملة إلى الظاهر بعد إسناد الفعل لضميره لكن نقل الدماميني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام، وعليه فلا يفوت إلا تقوّي الحكم، والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول، وإبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له، ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الأصح كعمراً زيد ضرب إذ لا إيهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم المعمول أفاده الصبان.

قوله: **(قاما الزيدان)** أي والالتباس في النطق بحذف الألف يدفعه الوقف والخط،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٥٢.
والشاهد فيه قوله: «بنون بنو أبنائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية.

وإذا عرفْتَ هذا فقولُ المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضي وُجوبَ تأخير الخبر الفعليّ مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدإ مستتراً، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإنَّمَا، نحو: «إنَّمَا زَيْد قائم» أو بإلا، نحو: «مَا زَيْدٌ إلا قَائِمٌ» وهو المراد بقوله: «أو قُصِدَ استعماله منحصراً»؛ فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً، كقول الشاعر:

[٥٢] فَيَا رَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى   عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكِ الْمُعَوَّلُ؟[١]

الأصل «وهَلِ الْمُعَوَّلُ إلا عليكَ» فَقَدَّمَ الخبر.

الرابع: أن يكون خبراً للمبتدإ قد دخلَتْ عليه لام الابتداء، نحو: «لَزَيْدٌ قائِمٌ»، وهو المشار إليه بقوله: «أوْ كان مُسْنَداً لذي لام ابتدا» فلا يجوز تقديم الخبر على اللام؛ فلا تقول:

وتقديم الخبر أكثر من لغة أكلوني البراغيث فلا يحمل عليها، واحتمال كون الظاهر بدلاً خلاف الظاهر، ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾ [المائدة: ٧١] ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] إن كثير، والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان.

قوله: **(فقول المصنف الخ)** يمكن الجواب عنه بأن أل في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين، وأما المبتدىء فلا بد له من موقف.

قوله: **(محصوراً)** أي فيه كما علم مما مر.

قوله: **(فلا يجوز تقديم قائم)** أي لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف، وانتفاءه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره، وأما كون غيره قائماً أو لا فشيء آخر فإن قلت: ينتفي اللبس في إلا بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت حملوا إلا على إنما طرداً للباب.

قوله: **(فيا ربّ الخ)** الشاهد في عجزه كما أشار له الشارح، وكذا في صدره إن جعل الخبر بك، ويرتجى حال لا إن جعل الخبر يرتجي وبك متعلقاً به لأن المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه، والاستفهام إنكاري بمعنى النفي.

قوله: **(فقدم الخبر)** أي وهو عليك، ولا يجوز كون المعوّل فاعلاً بالظرف كما لا يجوز هل إلا قام زيد إذ الظرف العامل كالفعل، ولأن إلا تمنع اعتماده على الاستفهام.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في تخليص الشواهد ص ١٩٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٠٩.

والشاهد فيه قوله «بك النصرُ» و«عليك المعوّل» حيث قدّم الخبر المحصور بـ «إلاَّ» في الموضعين شذوذاً، والقياس القول: هل النصر يرتجى إلاّ بك، وهل المعوّل إلا عليك.

ويجوز اعتبار جملة «يرتجى» خبراً لِ «النصر» وعلى هذا الاعتبار لا شاهد في صدر البيت.

«قائمٌ لزَيْدٌ» لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

[٥٣] خَالِي لأنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   يَنَلِ الْعَلاءَ وَيَكْرُم الأَخْوَالا[١]

«لأنْتَ» مبتدأ مؤخر، «وخالي» خبر مقدم.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صَدْر الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو: «**مَنْ لِي مَنْجِداً**»؟ فمن:

قوله: (**شذوذاً**) أوّله بعضهم بأن اللام ليست للابتداء بل زائدة، أو أنها داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو أنت فهي مصدرة في جملتها، أو أن أصله لخالي أنت زحلقت اللام للضرورة.

قوله: (**ومن جرير الخ**) قيل من شرطية لجزم ينل جواباً لها، وكسر للساكنين، وفعل الشرط كأن الشأنية محذوفة وجملة جرير إلخ خبرها ويرده أن حذف فعل الشرط بعد غير أن شاذ فالأحسن جعلها موصولة، وينل خبرها، وجزم لإجرائها مجرى الشرطية، والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو وبالضم، والقصر جمع علياً كذلك، ويكرم عطف على ينل، أو مرفوع استئنافاً أي وهو يكرم، والأخوالا مفعوله إن بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بني للمفعول أي للأخوال.

قوله: (**له صدر الكلام**) أي أما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية، أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام مَن عندك، وغلام مَن يقم أضربه، ومال كم رجل عندك؟ فإنه يكتسب منها الشرط ونحوه، ويكون الشرط والجواب حينئذٍ للمضاف لا لمن لأنها خلعته عليه كما قاله الناصر الطبلاوي: ومقتضى ذلك أن الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الروداني عكسه، ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كنطقي الله حسبي كما في التسهيل، وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمني والنفي والنهي، وغير ذلك كما في الرضي إذ لو أخر ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله، أو لما سيرد، ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبني عليه الكلام من أول الأمر.

تنبيه: ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل، ومثلها الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتيني فله درهم لشبهه بجواب الشرط، وبالباء الزائدة كما زيد بقائم، والطلبي كزيد اضربه، والمخبر به عن مذ ومنذ. نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومان. إذ جعلا مبتدأين لتعريفهما معنًى إذ المعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لمسوِّغ وهي مذ ومنذ مراده أنهما نكرة لفظاً.

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣؛ ولسان العرب مادة (شهرب).
والشاهد فيه قوله: «خالي لأنت» حيث قدَّم الخبر على المبتدأ المتصل بلام الابتداء شذوذاً.

مبتدأ، ولي خبر، ومنجداً: حال، ولا يجوز تقديمُ الخبر على «مَنْ»؛ فلا تقول «لي مَنْ منجداً».

١٣٢ ـ وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، ولي وَطَرْ، مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

فائدة: لا يقترن الخبر بالفاء إلا إذا كان المبتدأ يشبهه الشرط في العموم، والاستقبال، وترتب ما بعده عليه، وذلك لكونه موصلاً بفعل صالح للشرطية بأن يخلو من علم الاستقبال كالسين، وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بظرف أو مجرور. كالذي يأتيني أو هنا، أو في الدار فله درهم، أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتيني، أو هنا أو في الدار فله درهم، أو مضافاً إلى الموصول، والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله السيد البليدي كغلام الذي يأتيني، أو كل رجل يأتيني إلخ، أو موصوفاً بالموصول المذكور كالرجل الذي يأتيني إلخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتيني الخ فتلك ثماني عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتب الدرهم على الإتيان مثلاً فلو عدم العموم كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه، أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا، أو اقترن الفعل بشيء مما مر كالذي سيأتيني أو إن يأتني أكرمه، أو قد أتاني، وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط، وكذا لو كانت الصفة، أو الصفة غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم، والقائم زيد، ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافاً للمصنف في الثاني، وأما آية السرقة والزنى فخبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ، وقوله فاقطعوا وفاجلدوا بيان للحكم، وتدخل الفاء بقلة في خبر كل إذا أضيف لغير ما مر بأن أضيف لغيره موصوف أصلاً ككل نعمة فمن الله أو لموصوف بغير ما ذكر كقوله:

١١٠ ـ كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٌ أَوْ مُدانِ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي[1]

ومنه حديث «كل امر ذي بال»[2] الخ بناءً على أن العبرة بالصفة الأولى فإن اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من الكثير لصلوحه للشرط كما في الصبان، والظاهر أن مثل ذلك إضافتها لموصول بغير ما مر ككل الذي أبوه قائم فله درهم، فجملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء بإجماع المحققين إلا أن وأن ولكن على الصحيح كآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ﴾ [فصلت: ٣٠] [والأحقاف: ١٣] إلخ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] الخ، وذلك كثير والله أعلم.

قوله: **(ونحو عندي الخ)** أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد نمرة لأن ذلك لبيان التسويغ، ولا

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٣٦؛ ومغني اللبيب ٢/٤٤٧.

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً وتمامه «لا يبدأ فيه بحمد الله أقطعُ»، وفي رواية لابن ماجه بالحمد لله فهو أقطع، ورواه أبو داود بلفظ: كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبتر. والحديث حسن اهـ. «كشف الخفا».

١٣٣ ـ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ
١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا: كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرا
١٣٥ ـ وخبر المحصور قدم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمدا

أشار في هذه الأبيات إلى القِسْمِ الثالث، وهو وُجُوب تقديم الْخَبَرِ، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الْخَبَرِ، والخبر ظرف أو جارِ ومجرور، نحو: «عندكَ رجل، وفي الدار امرأة»؛ فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: «رَجُل عِنْدَكَ»، ولا «امْرَأَةٌ في الدَّارِ» وأجمع النحاة والعرب على مَنْع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي دِرْهم، ولي وَطَرْ ـ البيت ـ» فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرَانِ، نحو: «رَجُل ظَرِيف عِنْدِي، وَعِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيف».

يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار.

قوله: **(كذا إذا عاد الخ)** أي يلتزم التقدم التزاماً كذا أي كالتزامه فيما مر إذا عاد عليه الخبر مضمر مما، أي مبتدأ يخبر به أي بالخبر عنه. أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنياً لذلك الضمير العائد إليه. قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقيده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه. وعما بعده أن يقول:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِنْ مبتدأ ومَا لَه التَّصَدُّرُ
اهـ.

قوله: **(التصديرا)** أي في جملته فلا يرد: زيد أين مسكنه.

قوله: **(وخبر المحصور)** الأولى، والخبر المحصور لأنه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس. إلا أن يجعل من إضافة الموصوف للصفة، أو فيه حذف، وإيصال كما مر أي خبر المبتدأ المحصور فيه.

قوله: **(والخبر ظرف الخ)** أي أو جملة كقصدك غلامه رجل، وإنما وجب ذلك لئلا يتوهم كون المؤخر نعتاً لأن حاجة النكرة المحضة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها أقوى من الخبر. وكذا كل ما أوقع في لبس كعندي إنك فاضل إذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبست أن المؤكدة بالتي بمعنى لعل وأما قوله:

١١١ ـ عِنْدِي اصْطِبارٌ وأمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي[1]

فإنما أخر الخبر، وهو لوجد لعدم اللبس إذ المكسورة، والتي بمعنى لعلَّ لا يقعان بعد أما.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٣.

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: «في الدَّارِ صَاحِبُهَا» فصاحِبُها: مبتدأ، والضمير المتصل به راجعٌ إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: «صَاحِبُها في الدَّارِ» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ ـ البيت ـ» أي: كذا يجبُ تقديمُ الْخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة، لأن الضمير في قولك: «في الدَّارِ صَاحِبُها» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على مُلابِسِهِ» ثم حُذِف المضاف، الذي هو مُلابس وأقيم المضاف إليه، وهو الهاء مُقَامه؛ فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه». ومثلُ قولك «في الدار صاحِبُهَا» قولهُم: «على التمرة مثلها زُبْدا» وقوله:

[٥٤] أهَـابُـكِ إِجْـلالاً، وَمَـا بِـكِ قُـدْرَة عَـلَـيَّ، ولَـكِـنْ مِـلْءُ عَـيْـنٍ حَـبِـيـبُـهَـا[1]

قوله: **(فأجمعت النحاة)** قال الإسقاطي: بل أجازه الجزولي والواحدي بل الكوفيون قاطبة.

قوله: **(أن يقدر مضاف)** أي بقرينة أن كل مثال وجد من هذا النوع فإنما يعود ضميره على شيء في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير.

قوله: **(على التمرة الخ)** خبر مقدم عن مثلها، وزيداً تمييز لمثل، أو حال منه، ويجوز رفعه بياناً أو بدلاً من مثل، أو هو المبتدأ، ومثلها حال منه وإن كان نكرة لتقدمها عليه، وحينئذ فهو من المسألة الأولى لا من هذه، وعلى كل فمثل إما معرب رفعاً أو نصباً أو مبني على الفتح لإضافته للمبني كما قرىء بهما: ﴿مثل مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[2] [الذاريات: ٢٣] وبحث الدماميني في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف، وهو يصح تقديره مؤخراً على الأصل كما يذكر الخاص مؤخراً نحو: على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبني على كون الظرف نفسه هو الخبر.

قوله: **(أهابك)** بكسر الكاف.

فائدة: سئل بعضهم عما قرىء شاذاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٥٨؛ ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٠١.

(٢) الآية ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ مثلُ: بالضم قراءة شعبة وحمزة والكسائي وخلف، وبالفتح: قرأ باقي العشرة. قال البيضاوي في تفسيره: ونصبه على الحال من المتمكن في الحق أو الوصف لمصدر محذوف أي أنه لحق حقاً مثل نطقكم، وقيل: إنه مبني على الضم لإضافته إلى غير متمكن. اهـ. تفسير البيضاوي.

فحبيبها: مبتدأ مؤخر، وملءُ عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره، لأن الضمير المتصل بالمبتدإ ـ وهو ها ـ عائد على عَيْنٍ وهو متصل بالخبر، فلو قلت «حبيبُها مِلْءُ عين» عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

وقد جَرَى الخلافُ في جواز «ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْداً» مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً، ولم يَجْرِ خِلافٌ ـ فيما أعلم ـ في مَنْع «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ» فما الفَرْقُ بينهما؟ أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة «ضرب غُلامَهُ زيداً» بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث: أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديرا»، نحو: «أيْنَ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ مؤخر، وأين: خبر مقدم، ولا يُؤَخَّرُ، فلا تقول: «زَيْدٌ أيْنَ» لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، وكذلك «أيْنَ مَنْ علمته نَصِيراً؟» فأين: خبر مقدم، ومَنْ: مبتدأ مؤخر، «وعلمته نصيراً» صلة مَنْ.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو: «إنما في الدَّارِ زَيْدٌ»، ومثله «مَالَنَا إلا اتِّباعُ أَحْمَدَا».

١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»

العُلَمَاءُ﴾[1] [فاطر:٢٨] برفع الجلالة ونصب العلماء ما معنى ذلك؟ فأجاب بهذا البيت أهابك الخ أي إن الخوف مستعمل في لازمه وهو الإجلال.

قوله: **(ضرب غلامه زيداً)** مثله كلما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده.

قوله: **(وهو ظاهر)** أي الإشكال المعلوم من قوله: فما الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد، ومما فرق به أن المفعول مشعور به من الفعل، والفاعل فكان كالمتقدم بخلاف هذا فإن المبتدأ، وإن أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذي هو المرجع أصلاً.

قوله: **(ما يعلم)** أي تفصيلاً لا إجمالاً بأن يعلم أن هناك حذفاً ما بلا تعيين له فلا يكفي إسقاطي.

قوله: **(جائز)** أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب.

قوله: **(كما تقول)** لم يقل تقولان ليطابق عندكما لاحتمال أن يجيب أحد المسؤولين فقط، ويصح: نقول بالنون إن لم تعلم الرواية.

---

(١) الآية ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ قرأ برفع الجلالة ونصب العلماء: عمر بن عبد العزيز، وتحكى عن أبي حنيفة. قال القرطبي: الخشية في هذه القراءة استعارة والمعنى إنما يجلهم ويعظمهم كما يُجلُّ المهيب المخشي من الرجال بين الناس من بين جميع عباده. اهـ. القرطبي (١٤/ ٣٤٤).

١٣٧ ـ وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ» قُلْ «دَنِفْ» فَزَيْدٌ اسْتُغْنِي عَنْهُ إذْ عُرِفْ

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدإ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ: جوازاً، أو وجوباً، فَذَكَر في هذين البيتين الْحَذْفَ جوازاً؛ فمثالُ حذفِ الخبر أن يقال: «مَنْ عندكما؟» فتقول: «زَيْدٌ» التقدير «زيد عندنا» ومثله ـ في رأي ـ «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ» التقدير «فإذا السبع حَاضِرٌ» قال الشاعر:

قوله: **(قل دنف)** أي مريض من العشق أو غيره مرضاً ملازماً كما في القاموس، وهذا الجواب مبني على قول السيرافي والأخفش أنه يستفهم بكيف عن الأحوال والصفات. وليست ظرفاً، وضابط إعرابها حينئذ أنها إن لم يستغن عنها ما بعدها فمحلها بحسبه رفعاً في: كيف أنت بالخبرية، ونصباً في: كيف كنت كذلك، وكذا في: كيف ظننت زيداً على أنها مفعول ثان، وإن استغنى عنها فمحلها النصب أبداً. أما على الحال ككيف جاءء زيد؟ أو على المفعول المطلق نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٦] أي أيّ فعل فعل، ومثله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء:٤١] أي أيّ صنع يصنعون إذا جئنا إلخ فحذف عاملها، ولا يصح كونها حالاً من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية، ولأن السؤال ليس عن كيفية المجيء بل عن حالهم وقته تعجيباً منها لفظاعتها هذا هو المشهور. وأما قول سيبويه إنها ظرف فأوّله المصنف بأنه ليس معناه أنها في محل نصب دائماً على الظرفية المجازية كما توهم، بل أنها في تأويل ما يسمى ظرفاً، وهو الجار والمجرور لأنها تفسير بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال. ا هـ واستحسنه في المغني وأيده، وحينئذ فتكون في محل رفع عند سيبويه أيضاً، ويكون تفسيرها المطابق للفظها في: كيف أنت؟ أصحيح أنت؟ وفي: كيف جاء زيد أراكباً جاء زيد؟ مثلاً، وحق الجواب صحيح أو سقيم وراكباً أو ماشياً، ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال أو في أي حال، وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لما علمت بقولهم من رجوعه إلى الأول. بل هو تفسير لمعناها قولاً واحداً إذ هي سؤال عن الأحوال العامة، ولذا قال الزمخشري: إنها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه. هذا وقد تسلب الاستفهام، وتخلص لمعنى الحال والكيفية. كقول بعضهم: انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى حال صنعه، وكيفيته. ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله الدماميني.

قوله: **(من المبتدأ والخبر)** خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدإ اكتفى بهما فلا يحذفان، ولا ذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبي وإذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فالأولى المبتدأ وقيل الخبر.

قوله: **(زيد عندنا)** أي بتقديم المبتدإ ليطابق السؤال كما مر.

قوله: **(في رأي)** هو أن إذا الفجائية حرف إما على كونها ظرف زمان، أو مكان فهي الخبر، ولا حذف أي ففى الوقت أو الحضرة الأسد.

[٥٥] نَـحْـنُ بِـمَـا عِـنْـدَنَـا، وأَنْـتَ بِـمَـا عِـنْـدَكَ رَاضٍ، وَالـرَّأْيُ مُـخْـتَـلِـفُ[1]

التقدير «نحن بما عندنا راضُونَ».

ومثالُ حذف المبتدإ أن يقال «كيف زيد؟» فتقول: «صَحِيح أي: «هو صحيح».

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت: «زيد عندنا، وهو صحيح».

ومثلهُ قولُه تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[2] أي، «من عمل صالحاً فعملُه لنفسه، ومن أساء فإساءتُهُ عليها».

قيل: وقد يحذف الجُزءانِ ـ أعني المبتدأ والخَبَر ـ للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيض مِنْ نِسَائِكُمْ أنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثَةُ أشْهرٍ، واللاَّتي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] أي: «فعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر» فحذف المبتدأ والخبر ـ وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر» ـ لدلالة ما قبله عليه، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: ﴿واللائي لم يَحِضْنَ كذلك﴾ وقوله: ﴿واللائي لَمْ يَحِضْنَ﴾ معطوفٌ على ﴿واللائي يئسن﴾ والأولى أن يُمثل بنحو قولك: «نَعَمْ» في جواب «أزيد قائم»؟ إذ التقدير «نَعَمْ زيد قائم».

قوله: (**نحن بما عندنا الخ**) من المنسرح ونصفه نون عندك، وفيه شذوذ لأنه حذف من الأول لدلالة الثاني، والقياس العكس، ولا يصح جعل راض خبر نحن على أنه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة، والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان إذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظاً نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣].

قوله: (**لوقوعهما الخ**) قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم، ولم يحلا محل المفرد، وفيه أن الشارح لم يقل: لا يحذفان إلا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم. بل يعلل لحذفهما حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيها على أن هذا التعليل يمكن بناؤه على أن الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة، ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل.

قوله: (**هو كذلك**) أي الخبر المحذوف لفظ كذلك قوله: (**وقوله الخ**) الأولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية لا من تتمة ما قبله، وحاصله أن اللائي يئسن مبتدأ، والثاني عطف عليه، وقوله فعدتهن خبر عنهما، ولا حذف أصلاً كما في المغني أي وليس هذا من باب زيد قائمان وعمرو حتى يمتنع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار، وعمرو، وهو

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ ولعرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر ١/ ١٤٧، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ١/ ٩٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (قعد). والشاهد فيه قوله «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر جوازا) لدلالة ما بعده عليه.

(٢) [الجاثية: ١٥].

١٣٨ ـ وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وفي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ
١٣٩ ـ وَبَعْدَ وَاو عَيَّنَتْ مَفْهومَ مَعْ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ
١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لا يَكُونُ خَبراً عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا
١٤١ كَضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئاً، وأَتَمّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ

حاصِلُ ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُهُ في أربعةِ مواضعَ.

الأول: أن يكون لمبتدأ بعد «لَوْلاَ»، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ» التقدير «لَوْلاَ زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله: «غالباً» عما ورد ذكره فيه شذوذاً، كقوله:

جائز لعدم القبح. نعم فيه تقدير الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف، وهو واجب التأخير كما مر إلا أن يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان، وفي كون فعدتهن خبراً نظر لأنه جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى إن ارتبتم: شككتم في عدتهن ما هي.

قوله: **(وبعد لولا)** يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم، أو يحتم نفسه، ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعهم في الظرف كما مر. وكذا يقال في وبعد واو وقبل حال لأنهما معطوفان عليه، والمراد هنا لولا الامتناعية لأن التحضيضية لا يليها إلا الفعل كما سيأتي نحو: ﴿لَوْلاَ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً﴾ [طه:١٣٤].

قوله: **(غالباً)** هو نصب بنزع الخافض أي في الغالب.

قوله: **(وفي نص يمين)** من إضافة الصفة للموصوف، وهو متعلق باستقر الواقع خبراً عن ذا، وأظهره مع أنه كون عام للضرورة كما مر. ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات، وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ [النمل:٤٠] لأن عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر.

قوله: **(كمثل الخ)** الكاف زائدة، وما مصدرية لتكون الواو نصاً في المعية أي كل صانع وصنعته إذ هي التي تلازم الصانع لا ما صنعه.

قوله: **(لا يكون الخ)** الجملة صفة لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال إلا إذا لم تصلح تلك الحال للخبرية عن ذلك المبتدأ وإن صلحت لغيره.

قوله: **(منوطاً)** من ناط الشيء بالشيء ينوطه إذا ربطه وعلقه به.

قوله: **(واحترز بغالباً الخ)** دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم، وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقاً عاماً كان الخبر أو خاصاً، وأما ذكره فشاذ، ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة.

[٥٦] لَـوْلاَ أَبُـوكَ وَلَـوْلاَ قَـبْـلـهُ عُـمَـرٌ أَلْـقَـتْ إِلَـيْـكَ مَـعَـدٌ بِـالْـمَـقَـالِـيـدِ[١]

«فعمر» مبتدأ، وقَبْلَهُ خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب ـ من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً ـ هو طريقةٌ لبعض النحويين، والطريقةُ الثانية: أن الحذف واجب دائماً وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مُؤَوَّل، والطريقة الثالثة: أن الخبر: إما أن يكون كَوْناً مُطْلقاً، أو كوناً مُقَيَّداً،

قوله: **(معد)** هو ابن عدنان أبو العرب، وأنث فعله لإرادة القبيلة، والمقاليد المفاتيح جمع إقليد بكسر الهمزة على غير قياس. ولعل قياسه أقاليد، وقيل لا واحد له من لفظه كما في العيني وهو مفعول ألقت بزيادة الباء، وكني بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أبيك يزيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لأطاعتك جميع العرب.

قوله: **(هي طريقة الخ)**، وإنما حمل المتن عليها لأنها المتبادرة من التعبير بغالباً. ولكن الأولى حمله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها. وهو كون الخبر عاماً فيتحتم الحذف فيه، أماكونه خاصاً فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الأحوال لا على الكلام الفصيح، والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر.

قوله: **(أن الحذف واجب)** أي في كل تركيب لأن الخبر لا يكون إلا كوناً مطلقاً فإن أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافاً إلى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمة زيد ما سلم. ولا يجوز لولا زيد سالمنا ما سلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فإن ورد ما يوهمه أول بما سيأتي، ولا يحمل على أنه شاذ كما في الأولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافاً للمحشي.

قوله: **(مؤوّل)** أي كما أول قوله ﷺ لعائشة: «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَديثُو عَهْدٍ بِكُفرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»[٢] بأنه مروي بالمعنى، والمشهور في الروايات: لولا حدثان عهد قومك، لولا حداثة عهد قومك، لو لا أن قومك حديثو عهد إلخ. ولحنوا المعري في بيته الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالأحاديث ويسد باب الاحتجاج بها مع أن الأصل عدم التبديل لتحرّيهم في نقلها بأعيانها، وتشديدهم في ضبطها، ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في الأحكام الشرعية فضلاً عن النحوية على أن الأحاديث

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي عطاء السندي في المقاصد النحوية ١/ ٥٦٠.
والشاهد فيه قوله «لولا قبله عمر» حيث أثبت الخبر بعد «لولا» شذوذاً.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ـ كتاب العلم وإنما بلفظ: «لولا قومك حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لنقضت الكعبة...» وله في كتاب الحج، وكتاب التمني روايات أخرى.

فإن كان كوناً مُطلقاً، وَجَبَ حَذْفُهُ، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كَوْناً مُقَيداً؛ فإما أن يدلّ عليه دليل، أوْ لا، فإن لم يدل عليه دليلٌ وَجَبَ ذكره، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَيَّ ما أتَيْتُ»، وإن دلّ عليه دليلُ جاز إثباتُهُ وَحَذْفُهُ، نحو: أن يقال: هل زيد مُحْسِنٌ أليك؟ فتقول: «لولا زيد لهلكت» أي: «لولا زيد مُحْسِنٌ إليَّ» فإن شئت، حذفت الخبر، وإن شئت أثبتَّهُ، ومنه قولُ أبي العَلاءِ الْمَعَرِّيّ[1]:

[٥٧] يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الْغِمْدَ بِمُسْكِهِ لَسَالا[2]

دونت في الصدر الأول قبل فساد اللغة فغايته إبدال لفظ يحتج به بآخر كذلك، وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة في بابه، وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح؟ وقوله:

لَوْلا زُهَيْرُ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِراً
وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي

وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع الفعل، والخبر محذوف أي موجود، ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين، وكذا الحديث، ولا يجوز جعل يمسكه حالاً من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضاً عند هؤلاء لكونه خبراً في المعنى كما نقله في المغني عن الأخفش، وبهذا يبطل جعل قبله في بيت الشارح حالاً فتدبر.

قوله: **(وجب حذفه)** أما الحذف فللعلم به، وأما وجوبه فلأن جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما.

قوله: **(دليل)** أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم لأن شأن الغمد الإمساك، والناصر الحماية، أو خارج عنه كالمثال الأول.

قوله: **(يذيب الخ)** يصف سيفاً معلوماً بأن السيوف القاطعة تذوب في أغمادها لرعبها وفزعها منه فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت على الأرض فضمير يمسكه لكل عضب، والمنفي بمقتضى لولا سيلانها على الأرض، والمثبت بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا تنافي.

---

(١) المعري: أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، شاعر وفيلسوف، لُقِّبَ بالمعري نسبةً لبلده معرة النعمان حاضرة في شمال الشام بين حلب وحماه، له «رسالة الغفران» و«اللزوميات» وغيرها. توفي سنة (٤٤٩ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٣١٥).

(٢) البيتُ من الوافر للمعري في أوضح المسالك ١/ ٢٢١؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٧٣.
والتمثيل به في قوله: «لولا الغمدُ يمسكه» حيث أظهر الخبر بعد «لولا»، والقياس حذفه وجوباً.

وقد اختار المصنف هذه الطريقَةَ في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصّاً في اليمين، نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» التقدير «لَعَمْرُكَ قَسَمِي» فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله: «يَمِينُ الله لأفْعَلَنَّ» التقدير: «يَمِينُ الله قَسَمِي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير: «قَسَمِي يَمِينُ الله» بخلاف «لَعَمرُكَ» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحَقّهَا الدخولُ على المبتدإ.

فإن لم يكن المبتدأ نَصّاً في اليمين لم يجب حَذْفُ الخبر، نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ» التقدير: «عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ» فعهدُ الله: مبتدأ، وَعَلَيّ: خبره، ولك إثباتُهُ وحذفُهُ.

قوله: **(وقد اختارالمصنف)** وكذا الرماني[1] وابن الشجري[2] والشلوبين وهو الحق، وشواهدها كفلق الصبح ا هـ سندوبي وقد علمت حمل المتن عليها خلافاً للشارح.

قوله: **(لَعَمْرُك)** أي لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زماناً طويلاً، والمصدر عمراً بالفتح، والضم على غير قياس لأن قياسه كالفرح، والتزموا المفتوح في القسم خاصة تخفيفاً لكثرته، وقيل أصله تعميراً فحذفت زوائده.

قوله: **(يمين الله)** في نسخ أيمن بفتح الهمزة وضم الميم من اليمين، وهو البركة وكلٌّ صحيح.

قوله: **(وهو لا يتعين الخ)** رد لذلك القيل، وأجاب سم بأنهم لم يدعوا التعين، والمثال يكفيه الاحتمال.

قوله: **(لجواز كونه مبتدأ)** قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسده أي لعدم حلوله محله لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسده بخلاف الخبر لأنه محط الفائدة.

قوله: **(على المبتدأ)** أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمرك لأنه خلاف الظاهر.

قوله: **(عهد الله)** إنما لم يكن نصاً في القسم لاستعماله في غيره كثيراً كعهد الله يجب

---

(١) **الرماني**: أبو الحسن علي بن عيسى عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير. وضع كتباً كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه، ومعاني الحروف، والنكت في إعجاز القرآن، وغيرها. توفي سنة (٣٨٤ هـ).
انظر: «همع الهوامع» (٢/ ٤٠). و«بغية الوعاة» (٢/ ١٨٠ ـ ١٨١).

(٢) **ابن الشجري**: أبو السعادات هبة الله بن علي إمام في اللغة والأدب، له الأمالي، والحماسة، وغيرها. توفي سنة (٥٤٢ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٣٢٤).

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدإ واوٌ هي نَصٌّ في المعية، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» فكلّ: مبتدإ، وقوله: «وضيعته» معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير: «كلُّ رَجُلٍ وضيعته مُقْتَرِنَان» ويُقَدَّرُ بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأن معنى: «كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» كل رجل مَع ضيعته، وهذا الكلامُ تامٌ لا يحتاج إلى تقدير خبرٍ، واختار هذا المذهَبَ ابن عُصْفُور في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نَصّاً في المعية لم يحذف الخبر وُجُوباً، نحو: «زيد وعمرو قائمان».

الوفاء به: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ﴾ [النحل: ٩١] ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فإنه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة فمرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال، وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر والعهد في أنهما كناية يمين لأن مرادهم اليمين الشرعي الموجب للإثم وهو لا يكون إلا بأسماء الله وصفاته لا اللغوي الأعم ولا يعتد بهما شرعاً إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله أو حياته، وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما إذا أطلق، أو نوى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر.

قوله: (**نص في المعية**) أي مع كونها للعطف، والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضاً كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف.

قوله: (**وضيعته**) بفتح المعجمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن تركها يضيعها وصاحبها، وتطلق على الثوب والعقار أيضاً. وههنا إشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير إلى كل لإفادته أن كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا إلى رجل لإفادته أن كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد، وهما فاسدن، والجواب أن كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها، أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً كركب القوم دوابهم فكأنه قيل: زيد وضيعته وعمرو كذلك الخ.

قوله: (**بعد واو المعية**) أي بعد معطوفها لكونه خبراً عن المتعاطفين. واعترض بأنه لا شيء بعد الواو، ويسد مسد الخبر حتى يجب حذفه، وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسده من حيث كونه خبراً عن الأول لحلوله حينئذ في محله وأن لم يسد مسده من حيث كونه خبراً عنه هو.

قوله: (**وقيل لا يحتاج الخ**) رد بأن الواو وإن كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للإخبار بها لكونها ليست ظرفاً بخلاف مع.

قوله: (**فإن لم تكن الخ**) أي بأن لم تكن للمعية أصلاً بل لمجرد، التشريك في الحكم كزيد وعمرو متباعدان أولها لا نصاً كمثال الشارح.

قوله: (**لم يحذف الخبر وجوباً**) أي بل جوازاً إن علم بدليل وإلا امتنع فلو قلت: زيد

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مَصْدَراً، وبعده حالٌ سَدَّت مَسَدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً؛ فيحذف الخبر وجوباً؛ لسدِّ الحال مَسَدَّه، وذلك نحو: «ضَرْبي الْعَبْدَ مَسيئاً» فضربي: مبتدأ، والعبدَ: معمولٌ له، ومسيئاً، إذا حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر، والخبَرُ محذوف وجوباً، والتقدير «ضربي العبد إذا كان مسيئاً» إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضيَّ، فالتقدير «ضربي العبد إذ كان مسيئاً» فمسيئاً: حال من الضمير المستتر في «كان» المفسّر بالعبد، «وإذا

وعمرو، وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى الاصطحاب، وجاز ذكره لأن الواو ليست نصاً فيه بخلاف قائمان مثلاً لعدم دليله قال الفرزدق:

١١٢ ـ تَمنَّوا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى وَكُـلُّ امْـرِىءٍ وَالـمَـوْتُ يَـلْـتَـقِـيَـانِ[١]

ويشعب كيعلم أي يفرق فذكر الخبر. وهو يلتقيان لأن الواو لم تنص على المعية، ولو حذفه لفهم أفاده المصرح. وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضيعته. بل أن اللقى يحصل ولو بعد حين. كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلاً فلو أريد كل امرىء وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر الخبر شاذاً للنص على المعية فتأمل.

قوله: **(مصدراً)** أي صريحاً عند جمهور البصريين، وقيل ولو مؤولاً كأن ضربت العبد مسيئاً، ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل، وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح.

قوله: **(وبعده حال)** أي مفردة كمثال أو ظرف كضربي العبد مع عصيانه، أو جملة كحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[٢] وقوله:

١١٣ ـ خَيْرُ اقْتِرابي مِنَ المَوْلى حَلِيفُ رِضا وشَـرُّ بُـعـدي عَـنْـهُ وَهُـوَ غَـضْـبـانُ[٣]

ولو مضارعية عند سيبويه خلافاً للفراء كضربي العبد يسيء ومنه قوله:

١١٤ ـ ورأيُ عَـيْـنَـيَّ الـفَـتـى أبـاك يـعـطـي الـجـزيـلَ فـعـلـيـكَ ذاكَ[٤]

قوله: **(حال من الضمير الخ)** إنما لم يجعل حالاً من معمول المصدر. وهو العبد نفسه العائد إليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدإ فيتقدم محلها حينئذ فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر إلى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضربي العبد مسيئاً

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح التصريح ١/ ١٨٠؛ وليس في ديوانه.

(٢) رواه مسلم وأبو داود وتتمته «فأكثروا الدعاء».

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٩.
والشاهد فيه مجيء الجملة الاسمية «وهو غضبان» حالاً سادة مَسَدَّ الخبر، وهذا جائز.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١؛ والكتب ١/ ١٩١؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٤٩.

كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الخبَر.

ونبّه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الْخَبَرَ المحذوفَ مُقَدّر قبل الحال التي سَدّتْ مَسَدّ الْخَبَرَ كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكَى الأخفش ـ رحمه الله ـ من قولهم: زَيْدٌ قَائِماً فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: «ثَبتَ قائماً» وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً؛ فتقول: «زيد قائم» فلا يكون الخبر واجِب الحذفِ، بخلاف: «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدإ الذي قبلها؛ فلا تقول: «ضرْبي الْعَبْدَ مُسيءٌ». لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو: «أتَمُّ»، تبييني «الْحَقَّ مَنُوطاً بالْحِكْم»، فأتَمُّ: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحقَّ: مفعول لتبييني، ومَنُوطاً: حال سَدَّتْ مَسَدّ خَبَرِ أتم، والتقدير: «أتم تبييني الْحَقَّ إذا كان أو إذ كان مَنُوطاً بالْحِكم».

موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلاً في حال الإساءة، وحينئذ يكون الحذف جائزاً لعدم سد شيء مسده، وإنما لم تجعل كان ناقصة، والمنصوب خبرها لا حالاً مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبراً لها فتدبر.

قوله: **(نائب)** بالرفع صفة لحال.

قوله: **(فلا يكون الخبر الخ)** أي بل يجب ذكره، وما حكاه الأخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطاً كمحمد أي حكمك لك حال كونه نافذاً، وخرجت فإذا زيد جالساً بناء على أن إذا حرف أما على أنها ظرف فهي الخبر ولا حذف. فلا يقال قياساً على ذلك: ضربي العبد شديداً بل أن قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربي العبد إذا كان شديداً أو الخبرية وجب الرفع.

قوله: **(لا يوصف بأنه مسيء)** أي بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب، فلو قصد وصف الضرب بها مجازاً عن فاعله، ولا حجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية، وكذا يقال في مثال المتن الثاني لأن منوطاً يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد إلا جريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط، وأوضح منهما: ضربي العبد قائماً، و: أكثر شربي السويق ملتوتاً لأن الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر.

قوله: **(والمضاف إلى هذا المصدر الخ)** أي صريحاً كان كما مثله، أو مؤولاً كأخطب ما يكون الأمير قائماً أي أخطب كون الأمير أي أكوانه إذا كان قائماً.

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحْذَفَ فيها المبتدأ وُجوباً، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة»:

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مَدْح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمِسْكِينُ» فالمبتدأ محذوف في مثل هذه الْمُثُل ونحوها وجوباً، والتقدير: «هو الكريم، وهو الْخَبِيثُ، وهو الْمِسْكِين».

الموضع الثاني: أن يكون الْخَبَرُ مَخْصُوصَ «نعم» أو «بئس» نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ،

قوله: **(أربعة)** زاد في الهمع وغيره مواضع منها لا سيما زيد بالرفع كما مر. ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله، أو مفعوله بحرف جر نحو سقياً ورعياً لك. فلك خبر مبتدأ حذف وجوباً ليلي المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل أي: اسق يا الله هذا الدعاء لك يا زيد مثلاً فالكلام جملتان، وليس الجار متعلقاً بالمصدر لامتناع خطابين لاثنين في جملة واحدة، ومحل ذلك كما نرى إذا كان المصدر نائباً عن فعل الأمر، وكان المجرور ضمير المخاطب فإن ناب عن غير الأمر كشكراً لك أي شكرت لك شكراً، أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقياً لزيد فالظاهر أن اللام لتقوية العامل، ومدخولها معمول المصدر أي: اسق يا الله زيداً وارعه فاحفظ هذا التحقيق اهـ صبان، واللام في ذلك مبينة للمفعول، ومثال الفاعل كما في الرضي نحو: بؤساً لك وسحقاً وبعداً، أي بئست وسحقت وبعدت، ولعل المانع من كون الجار متعلقاً بالمصدر هنا أن التعدي باللام إنما يكون للمفعول لا الفاعل فتأمل. قال الرضي: وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبيِّنة للمعارف نحو: ﴿وما بكم من نعمة﴾[1] إذا جعلت ما موصولة أما المبينة للنكرات فهي صفة لها كما إذا جعلت ما في الآية نكرة اهـ.

قوله: **(النعت المقطوع)** سمي نعتاً باعتبار ما كان، وإنما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت، أو للإشعار بإنشاء كما فعلوا في النداء.

قوله: **(في مدح الخ)** خرج المقطوع الذي للتخصيص، أو الإيضاح فإن الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره.

قوله: **(محذوف وجوباً)** أي لصيرورة الكلام لإنشاء المدح مثلاً فجرى مجرى الجملة الواحدة.

قوله: **(مخصوص نِعْمَ)** أي المؤخر عنها كما مثله، أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة، ورابطها العموم كما مر. ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء.

---

(١) [النحل: ٥٣] وتمامها ﴿فمن الله ثم إذا مسّكُمُ الضُّرُّ فإليه تجئرُونَ﴾.

وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو» فزيد وعمرو: خَبَران لمبتدإ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زَيْدٌ» أي الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْروٌ» أي المذمومُ عَمْرٌو.

الموضع الثالث: ما حَكَى الفارسيُّ من كلامهم في ذِمَّتِي لأفْعَلَنَّ ففي ذمتي: خبرٌ لمبتدإ محذوف واجب الحذفِ، والتقدير «في ذِمَّتِي يَمِينٌ» وكذلك ما أشْبَهَه وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القَسَم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنابَ الفعل، نحو: صَبْرٌ جَمِيلٌ التقدير «صبري صبر جميل» فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدإ - الذي هو صبري - وجوباً.

١٤٢ - وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

قوله: **(في ذمتي يمين)** أي أو عهد أو ميثاق أو متعلق ذلك، وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد، وإنما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه، وسده مسده لكونه واجب التأخير، والجواب في محله.

قوله: **(صريحاً في القسم)** ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف، ومثاله لا صراحة فيه قطعاً اهـ إسقاطي.

قوله: **(نائباً منابَ الفعل)** أي أتى به بدلاً عن اللفظ بفعله إذ أصله اصبر صبراً فحذف الفعل، وعوض عنه المصدر اكتفاءً بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرفع ليفيد الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ استصحاباً لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل، وإعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية.

قوله: **(صبر جميل)**(١) أي في قول الراجز:

١١٥ - شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى(٢)

أي أمرنا صبر جميل، ومثله سمع وطاعة أي أمرنا ذلك.

فائدة: الصبر الجميل هو الذي لا شكاية معه، والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه، والهجر الجميل هو الذي لا أذية معه.

قوله: **(سراة)** بفتح المهملة، وقد تضم أصله سرية قلبت ياؤه ألفاً كقضاة جمع سري أي شريف على غير قياس إذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كنبي وأنبياء، وتقي وأتقياء كما سيأتي في قوله:

---

(١) قوله: «صبرٌ جميل» أي في قول الراجز: لماذا لا يكون في قوله تعالى: ﴿فصبرٌ جميلٌ﴾ [يوسف: ٨٣]. وقال البيضاوي في تفسيره: أي فأمري صبرٌ جميل أو فصبرٌ جميل أجمل اهـ. البيضاوي.

(٢) الرجز للمبلد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ١/٣١٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (شكا).

اختلف النحويون في جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدإ الواحد بغير حرف عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» فذهب قوم ـ منهم المصنفُ ـ إلى جواز ذلك، سواءٌ كان الْخَبَرَانِ في معنى خَبَر واحد، نحو: «هذا حلو حامض» أي مز أم لم يكونا في مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، كالمثال الأول.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۞ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[1] وقول الشاعر:

[٥٨] مَـنْ يَـكُ ذَا بَـتٌّ فَـهَـذَا بَـتِّـي   مُـقَـيِّـظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُـشَـتِّـي[2]

وَنَـابَ عَـنْـهُ أَفْـعِـلاَءُ فِـي الْـمُـعَـلّ

لا ما الخ.

قوله: (سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لأنه إما في اللفظ والمعنى كمثال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف، وتركه بالواو وغيرها، أو في اللفظ فقط، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدإ نحو حلو حامض أي مز وهذا أعسر يسر أي أضبط للعمل لأنه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لأنهما شيء واحد في المعنى، ولا يتوسط المبتدأ بينهما، ولا يتقدمان عليه على الأصح فيهما، وزاد ولده نوعاً يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله:

١١٦ ـ يَـدَاكَ يَـدٌ خَـيْـرُهَـا يُـرْتَـجَـى   وأُخْـرَىٰ لأَعْـدَائِـهَـا غَـائِـظَـهْ[3]

أو حكماً لكونه ذا أجزاء كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠] الخ، والنوع الأول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقين إلا مجازاً أفاده الدماميني.

قوله: (مز) بضم الميم كما في القاموس أي متوسط بين الحلاوة والحموضة الصرفتين، وليسا مجتمعين فيه لأنهما ضدان بخلاف: زيد كاتب شاعر فإنه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما خبر مستقل.

قوله: (من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله: فهذا بتي قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام المسبب أي فأنا مثله لأن هذا بتي، والبت كساء غليظ مربع ومقيظ، وما بعده بصيغ اسم الفاعل أي كاف لي في القيظ، وهو شدة الحر والصيف والشتاء.

---

(١) [البروج: ١٤ ـ ١٥].
(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (بتت).
والشاهد فيه قوله «مقيّظ مصيّف» حيث تعددت الأخبار من غير عطف، والمبتدأ واحد.
(٣) البيت من المتقارب، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (غيظ).

وقوله:

[٥٩] يَنَامُ بِإِحْدى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقي بِأُخْرَى الْمَنَايَا؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمُ[١]

وزعم بعضهم أنه لا يتعددُ الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأنْ يكون الخَبَران مثلاً مفردين، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» أو جملتين نحو: «زيدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملةً فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ» هكذا زعم هذا القائلُ، ويقع في كلام الْمُعربِينَ للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى﴾[٢] جَوَّزُوا «كونَ تَسْعَى» خبراً ثانياً، ولا يتعين ذلك، لجواز كونه حالاً.

كان وأخواتها

١٤٣ ـ تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدا اسْماً، والخَبَر تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

قوله: (**ينام الخ**) المروي فهو يقظان هاجع بدل نائم لأن قبله:

١١٧ ـ وَبِتُّ كنَوْمِ الذِّئْبِ فِي ذِي حَفيظَةٍ أَكَلْتُ طعاماً دُونَه وَهُوَ جَائِعُ[٣]

ينام الخ، والعرب تزعم أن الذئب ينام بعين، ويحرس بأخرى، ثم يتناوبان في الحرس فهو نائم من جهة، يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر.

قوله: (**ويقع الخ**) رد لذلك الزعم.

قوله: (**لجواز كونه حالاً**) الصواب إذا لم يجعل خبراً كونه صفة لحية لأنها نكرة لا مسوغ لمجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم.

كان وأخواتها

استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة، وخص كان بالذكر لأنها أم الباب إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها، ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات، وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة.

قوله: (**اسماً**) الظاهر أنه معمول لمحذوف كما يشير له حل الشارح أي ويسمى اسماً لها، وقد يجعل حالاً أي حال كونه اسماً لها أي مسمى بذلك.

قوله: (**ككان**) خبر مقدم عن ظل، وما عطف عليها بحذف العاطف في غالبه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٠٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢١٤ ورواية الديوان لعجز البيت هي: «بأخرى الأعادي فهو يقظان هاجع».
والشاهد فيه قوله: «يقظان نائم» أو على الرواية الأخرى «يقظان هاجع» فإنهما خبران لمبتدأ واحد.

(٢) [طه: ٢٠].

(٣) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٠٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٠٦.

١٤٤ ـ كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرِحَا
١٤٥ ـ فتِىء، وَانْفَكَّ، وَهَذِي الأَرْبَعَةْ لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُتْبَعَةْ
١٤٦ ـ وَمِثْلَ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَماً

لما فَرَغَ من الكلام على المبتدإ والخبر شَرَعَ في ذكْرِ نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعالُ المقاربَةِ، وظَنَّ وأخواتُها؛ والحروفُ: ما وأخواتها، لا والتي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها، وكلّها أفعالٌ اتفاقاً، إلا «ليس» فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسيُّ ـ في أحد قَوْلَيْهِ ـ وأبو بكر بن شُقَير ـ في أحد قوليه ـ إلى أنها حرف.

قوله: (زال) أي ماضي يزال لا ماضي يزيل بفتح أوله فإنه تام مُتَعَدٍّ بمعنى ماز تقول: زل ضأنك من معزك أي ميزها، ومصدرها الزيل، ولا ماضي يزول فإنه قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاً﴾ [فاطر: ٤١] ومصدره الزوال، ولا مصدر للناقصة، ووزنها فعل بالكسر، وغيرها بالفتح كما في التصريح[١] وغيره.

قوله: (فتىء) بتثليث التاء، ويقال أفتأ كما في الهمع.

قوله: (وهذي الأربعة) أي موادها فلا يرد أنها أفعال ماضية لا تلي النهي الذي من جملة شبه النفي.

قوله: (لشبه نفي) قدمه على النفي جبراً لضعفه.

قوله: (ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها، ومسبوقاً حال منها، أو من ضمير خبرها.

قوله: (كأعط الخ) درهما أما مفعول ثان لأعط، وحذف الأول كمفعول مصيباً أي واجداً أي أعط المحتاج درهماً ما دمت واجداً له ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيباً، وحذف مفعولا أعط، وأصل دام دوم بالفتح، وينقل إلى المضموم عند اتصال التاء به توصلاً إلى نقل الضمة إلى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على أنها واو وانظر لم جعل مفتوحاً مع أنه لا يتصرف على الصحيح، وقد يقال لكثرة الفتح وخفته، وبالحمل على التامة لأنها جاء وصفها على فاعل. وهو قليل في المضموم. والمكسور كما مر. ويأتي.

قوله: (نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الإزالة لإزالتها حكم المبتدأ والخبر.

قوله: (إلى أنها فعل) أي لقبول التاءين.

---

(١) فزال يزال من باب علم ـ وزال يزول من باب نصر ـ وزال يزيل من باب ضرب. اهـ. التصريح.

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوعُ بها اسماً لها، والمنصوبُ بها خبراً لها.

وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يعمل هذا العَمَلَ بلا شرط، وهي: كان، وظلَّ وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، ومنها ما لا يعمل هذا العَمَلَ إلا بشرط، وهو قسمان: أحدهما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهو أربعة:

قوله: **(ترفع المبتدأ)** أي تجدد له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين. وهو الصحيح لاتصال الضمير بها، وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء، ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة، ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ إنما هو باعتبار ما كان، وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فإن منه لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر، واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافر، وكأيمن في القسم واللازم للابتداء بنفسه كأقل رجل يقول ذلك ولله درك، وما التعجبية فإن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت، أو بغيره كمصحوب لولا وإذا الفجائية فإنهما لا يصاحبان غير المبتدأ.

قوله: **(وتنصب خبره)** أي غير الطلبي في الجميع وشذ قوله:

١١٨ ـ وَكُـونِـي بَـالـمَـكَـارِهِ ذكِّـريـنـي(١)

أو هو بمعنى تذكريني وغير الفعل الماضي في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو: إن كنت قلته، وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفي بما فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ولا أين ليس زيد لأن خبر دام وليس لا يتقدم عليهما، ولا: أين ما زال زيد لأن ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفي بغير ما نحو: أين لا يزال زيد، وغير المنفي ككيف كان زيد.

واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا الباب اقتصاراً أي بلا دليل، ولا اختصاراً أي به عند الجمهور إلا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل، والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذ القيام مثلاً كون من أكوان زيد، والعوض لا يحذف أي، وأما حذفهما في أن خير فخير كما سيأتي فتبع لكان لا بالاستقلال، وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً، والمصنف في ليس فقط حكى سيبويه ليس أحد أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة.

قوله: **(ويسمى المرفوع الخ)** هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان، والأفعال لا يخبر عنها، وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها. فمعنى كان زيد قائماً كان قيام زيد.

---

(١) عجز بيت من الوافر، ولم أهتدِ إلى قائله.

زال، وبَرِحَ، وفتىء، وانفَكَّ، فمثالُ النفي لفظاً «ما زال زيد قائماً» ومثالُه تقديراً قولُه تعالى: قَالُوا: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] أي: لا تفتأ، ولا يُحذف النافي معها إلا بعد القَسَمِ كالآية الكريمة، وقد شَذَّ الْحَذْف بدون القَسَم، كقول الشاعر:

[٦٠] وَأَبْـرحُ مـا أَدامَ الـلَّـهُ قَـوْمِـي بِـحَـمْـدِ الـلَّـهِ مُـنْـتَـطِـقـاً مـجِـيـدا[2]

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً، أي: صاحبَ نِطاق وَجَواد، ما أدام الله قومي، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَغْنِياً ما بقي له قومه، وهذا أَحْسَن ما حُمِلَ عليه البيتُ.

ومثالُ شبه النفي ـ والمرادُ به النهيُ ـ كقوله: «لا تَزَلْ قائماً» ومنه قولُه:

[٦١] صَاحِ شَـمِّـرْ وَلاَ تَـزَلْ ذَاكِـرَ الْـمَوْ تِ فَـنِـسْـيَـانُـهُ ضَـلاَلٌ مُـبِـيـنُ[3]

والدعاءُ، كقولك: «لا يَزَالُ اللَّهُ مُحْسِناً إِلَيْكَ» وقول الشاعر:

قوله: (أن يسبقه نفي) أي لأن القصد بالجملة الإثبات، وهذه الأفعال معناها نفي فإذا نفيت انقلبت إثباتاً.

قوله: (إلا في القسم) أي مع المضارع، وكون النافي لا كما قال الدنوشري:

وَيُـحْـذَفُ نَـافٍ مَـعْ شُـرُوطِ ثَـلاثَـةٍ إذا كَـانَ لا قَـبـلَ الـمُـضـارِعِ فـي قَـسَـمْ

قوله: (بحمد الله) متعلق بالاستمرار لمفهوم من أبرح المنفي، ومجيد بضم الميم خبر ثان إن قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب وإلا فنعت.

قوله: (نطاق) هو ما يشد الوسط جمعه نُطُقٌ ككتاب وكتب.

قوله: (وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكراً أو أنثى كما في المصباح.

قوله: (وهذا أحسن) الإشارة إما إلى الإعراب فمقابله إن أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزول عن كوني منتطقاً مجيداً أي أترك ذلك ما دامت قومي لأنهم يكفونيه فلا شاهد فيه، أو إلى المعنى فمقابلة أن منتطقاً معناه ناطق، ومجيداً أي محسناً في الثناء على قومي أفاده العيني.

قوله: (النهي والدعاء) أي لأن المطلوب بهما ترك الفعل، وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام قيل إلا الإنكاري لأنه بمعنى النفي، ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله:

١١٩ ـ لَـنْ تَـزَالـوا كـذلِـكُـم ثُـمَّ لا زلْـتُ لَـكُـم خـالِـداً خُـلـودَا الـجِـبَـالِ[4]

---

(١) [يوسف: ٨٥].

(٢) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في لسان العرب مادة (نطق) وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١١. والشاهد فيه قوله: «وأبرح» حيث حذف «لا» شذوذاً، وهذه لا تُحذف مع الفعل «برح» إلا في القَسَمِ.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١. والشاهد فيه قوله: «ولا تزل ذاكر الموتَ» حيث عمل الفعل «زال» عمل «كان» لأنه سُبق بنهي.

(٤) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٣؛ و بلا نسبة لا في مغني اللبيب ٢/ ٢٨٤.

[٦٢] ـ ألا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيّ، عَلَى الْبِلَى، وَلاَ زَالَ مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ(١)

وهذا هو الذي أشار إليه المصنفُ بقوله: «وهَذِي الأربعة ـ إلى آخر البيت ـ».

القسم الثاني: ما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقه «ما» الْمَصْدَرية الظرفية، وهو «دام» كقولك: «أعْطِ ما دُمْتَ مُصيباً دِرْهماً» أي: أعط مدة دَوَامِكَ مصيباً درهماً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بالصَّلاةِ والزَّكاةِ ما دُمْتُ حَيًا﴾(٢) أي: مُدَّة دوامي حيا.

ومعنى ظلَّ: اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً، ومعنى بات: اتِّصَافُه به ليلاً وأضحى:

إن قلنا بأنها فيه للدعاء، وهو المختار لتناسب من عطف عليها بثم فراراً من عطف الإنشاء على الخبر.

قوله: **(صاح)** منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه.

قوله: **(ألا يا اسلمي الخ)** ألا حرف استفتاح وتنبيه، ويا مؤكدة لها، أو المنادى محذوف أي يا هذه، ومي اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما في التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظماً ونثراً وجده يسمي محبوبته بهما، وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلي الثوب كرضي صار خلقاً، والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئاً ومنهلاً كمنصباً وزناً ومعنًى، والمراد انصباب غير مضر بدليل: اسلمي.

قوله: **(المصدرية الظرفية)** أخذهما من المثال، وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف، وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في ما دامت السمٰوات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقائهما فخرج غير المصدرية كالنافية في نحو: ما دام شيء، وغير الظرفية كيعجبني ما دمت صحيحاً أي دوامك فدام فيهما تامة بمعنى بقي والمنصوب حال، وكذا عند حذف ما كأو دام الظلم أهلك، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.

قوله: **(ومعنى ظل)** أي مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري، وقوله: بالخبر أي بمدلوله التضمني، وهو الحدث وقوله: نهاراً أي ماضياً، وكذا يقال في الباقي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص٥٥٩؛ ولسان العرب (يا)؛ وبلا نسبة في لسان العرب (ألا).
والشاهد فيه قوله: «لا زال» حيث أجرى زال مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدّم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبيه بالنفي.

(٢) [مريم: ٣١].

اتصافُه به في الضحى، وأصبح: اتّصافُهُ به في الصباح، وأمسى: اتّصافه به في المساء، ومعنى صار التحوُّل من صِفَةٍ إلى أخرى، ومعنى ليس: النفيُ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليس زيد قائماً» أي: الآن، وعند التقييد بزمن على حَسَبِهِ، نحو: «ليس زيد قائماً غداً».

ومعنى ما زال وأخواتها: مُلازَمَةُ الخَبَرِ المخبَرِ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أزرَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واسْتَمَرَّ.

١٤٧ ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا ... إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلا

هذه الأفعال على قسمين: أحدهما ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليس ودام.

قوله: **(ومعنى صار التحول)** أي موضوعة له، وأما التحويل المفهوم من كل فعل فإنما لزم من دلالته على التجدد، والحدوث لا من الوضع فحصل الفرق بينهما أفاده سم، وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي:

بِمَعْنَى صَارَ فِي الأفْعَالِ عَشْرٌ ... تَحَوّلَ آضَ عَادَ ارجِعْ لِتَغْنَمْ
وَرَاحَ غَدَا اسْتَحَالَ ارْتَدَّ فَاقْعُدْ ... وحَارَ فَهَاكَهَا والله أَعْلَمْ

وحكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية، وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم، وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثير نحو: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً﴾ [النبإ:١٩] زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا حجة له عليها.

قوله: **(لنفي الحال)** أي لنفي حدث خبرها في الحال وإنما لم تدل على المضي كسائر الأفعال الماضية لأن شبهها الحرف في الجمود، والمعنى جردها عن الزمان أصلاً لكن حدث خبرها لا بد له من زمن فحمل على الحال لأنه الأقرب.

قوله: **(وعند التقييد بزمن)** أي صريحاً كما مثله، أو ضمناً كليس خلق الله مثله أي في الماضي، واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً أي في المستقبل، وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفاً، ولم تقلب الفاً لجمودها.

قوله: **(على حسب ما يقتضيه الحال)** أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسناً. لا يزال زيد أزرق العينين، أم لا نحو ما زال زيد ضاحكاً أو عالماً أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقاً.

قوله: **(مثله)** أما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوفا أي عمل عملاً مثل عمله، وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقد عليه، وهو ممنوع فلعل فيه خلافاً أو للضرورة.

قوله: **(وهو ليس ودام)** حصره غير المتصرف فيهما يقتضي أن مراده بالمتصرف **ما يعم التصرف** التام، والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فإنه ليس لها إلا الماضي والمضارع واسم

والثاني: ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليس ودام، فَنَبَّه المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غير الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارعُ، نحو: «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[1] والأمر، نحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ﴾[2] قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدا﴾[3] واسمُ الفاعل، نحو: «زيدٌ كائن أخاك»، وقال الشاعر:

[٦٣] وَمَا كلُّ مَنْ يبدي البَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ، إذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا[4]

والمصدر كذلك، واختلف الناسُ في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيحُ أن لها مصدراً، ومنه قوله:

[٦٤] ببذل وَحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[5]

الفاعل دون غيرها كالمصدر والأمر، وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلاً على الصحيح في دام، وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان أن الناقصة لها المضارع، والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية، وادعاء أن هذا المنسبك مصدر التامة، أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن، والباقي تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللمحة: إن تلميذه أبا الفتح بن جني سأله عن قول سيبويه مكون فيه فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب، وأجازه آخرون، وعليه فالنائب عن الاسم إما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائماً فتلخص أنها ثلاثة أقسام.

قوله: (**أخاك**) خبر كائناً، واسمه ضمير يعود على من وكائناً خبر ما الحجازية، وتلفه أي تجده.

قوله: (**والصحيح أن لها مصدراً**) أي فلكان الكون، والكينونة، ولصار الصير والصيرورة، ولبات البيات والبيتوتة، ولظل الظلول، ولأصبح وأمسى وأضحى الإصباح والإمساء والإضحاء.

قوله: (**ببذل**) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف، وكونك مبتدأ، والكاف في محل جر

---

(١) [البقرة: ١٤٣].
(٢) [النساء: ١٣٥].
(٣) [الإسراء: ٥٠].
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، وهمع الهوامع ١/ ١١٤.
والشاهد فيه قوله: «كائناً أخاك» حيث عمل اسم الفاعل «كائن» عمل فعله في رفع المبتدأ ونصب الخبر.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٤.
والشاهد فيه قوله «وكونك إيّاه» حيث أجرى مصدر «كان» الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وما لا يتصرفُ منها ـ وهو دام، وليس ـ وما كان النفيُ أو شِبْهُهُ شرطاً فيه ـ وهو زال وأخواتها ـ لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مصدر.

١٤٨ ـ وفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

مُرَاده أن أخبار هذه الأفعال ـ إن لم يجب تقديمُهَا على الاسم ـ ولا تأخيرُهَا عنه ـ يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم؛ فمثالُ وجوب تقديمها على الاسم قولك: «كَانَ في الدَّارِ صاحِبُها» فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر، لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم قولُك: «كان أخِي رَفيقي» فلا يجوز تقديم رفيقي لأنه لا يَعْلَم ذلك؛ لعدم ظهور الإعراب، ومثالُ ما توسّطَ فيه الخبر قولك: «كان قائماً زَيْدٌ» قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] وكذلك سائر أفعال هذا الباب ـ من الْمُتَصَرِّفِ، وغيره ـ

بالإضافة، ورفع من حيث إنها اسم الكون، وإياه خبره من حيث النقصان، ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء، وعليك متعلق به.

قوله: **(وما لا يتصرف منها الخ)** هذه العبارة في غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى.

قوله: **(وفي جميعها)** متعلق بأجر وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر ومضاف لفاعله، ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها.

قوله: **(كان في الدار صاحبها)** تمثيل صحيح لأن تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده كهذا، وعلى الفعل أيضاً كفى الدار كان صاحبها، وليس كلامه الآن في وجوب التوسط حتى يعترض عليه بأن هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل، والحاصل أن للخبر ستة أحوال: وجوب التأخر ككان صاحبي عدوي لما ذكره الشارح ﴿وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إِلاّ مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥] أي تصفير بالفاء، وتصدية أي تصفيقاً لحصره وجوب التوسط كيعجبني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع تأخير في الدار لمكان الضمير، وتقديمه على الفعل لئلا يفصل بين أن وصلتها، وعلى أن لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كأين كان زيد وجوب التأخر، أو التوسط كهل كان زيد قائماً فيمتنع تقديمه على هل لأن لها الصدر، وعلى كان لئلا يفصل بينهما وجوب التوسط، أو التقدم ككان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما لان لها. الصدر السادس: جواز الثلاثة ككان زيد قائماً، وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وإن تأخر لفظاً.

---

(١) [الروم: ٤٧].

يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور.

وَنَقَلَ صاحبُ الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها، والصوابُ جوازُهُ، قال الشاعر:

[٦٥] سَلِي ـ إن جَهلْتِ ـ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ   فَـلَـيْـسَ سَـوَاءً عَـالِـم وَجَـهُـولُ[١]

وَذَكَرَ ابنُ مَعْطي أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها؛ فلا تقول: «لا أصاحبك ما دام قائماً زيد» والصوابُ جَوَازُهُ، قال الشاعر:

قوله: **(بالشرط المذكور)** هو قوله إن لم يجب تقديمها الخ أي بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم.

قوله: **(والصواب جوازه)** منه قراءة حمزة وحفص ﴿ليس البر أن تولوا﴾[٢] بنصب البر.

قوله: **(فليس سواء)** خبر ليس مقدم، وعالم اسمها مؤخر، وهذا من قصيدة للسموأل اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فمالت للآخر. أولها:

١٢٠ ـ إذا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ   فَـكُـلُّ رِداءٍ يَـرتَـدِيـهِ جَـمِـيـلُ
وإنْ هُوَ لـم يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيْمهَا   فـلـيسَ إلـى حُـسْـنِ الـثَّـنـاءِ سـبيـلُ
تُـعَـيِّـرُنـا أَنَّـا قَـلِـيـلٌ عَـدِيـدُنـا   فَـقُـلْـتُ لَـهـا إنَّ الـكِـرامَ قَـلِـيـلُ
وَمَـا قـلَّ مَـنْ كـانَـتْ بـقـايـاهُ مِـثْـلَـنـا   شـبـابـاً تَـسـامـى لِـلْـعُـلا وكُـهـولُ
ومـا ضَـرَّنـا أنَّـا قـلِـيـلٌ وَجَـارُنـا   عَـزِيـزٌ وَجَـارُ الأكْـثَـرِيـنَ ذَلِـيـلُ
وأنَّـا أُنـاسٌ لا نَـرَى الـقَـتْـلَ سُـبَّـةً   إذا مـا رَأتْـهُ عـامِـرٌ وسَـلُـولُ
يُـقَـرِّبُ حُـبُّ الـمَـوْتِ آجـالَـنـا لَـنـا   وَتَـكْـرَهُـهُ آجـالُـهُـمْ فَـتَـطُـولُ
ومـا مـات مِـنَّـا سَـيِّـدٌ فِـي فِـراشِـه   ولا طُـلَّ مِـنَّـا حـيـثُ كـانَ قَـتِـيـلُ
إذا سـيِّـدٌ مِـنَّـا خَـلا قَـامَ سَـيِّـدٌ   قـؤولٌ بِـمَـا قـالَ الـكِـرامُ فَـعُـولُ
ونُـنْـكِـرُ إن شِـئْـنَـا عـلى النَّـاسِ قَوْلَـهُـمْ   ولا يُـنْـكِـرُونَ الـقَـوْلَ حِـيـنَ نَـقُـولُ
وأيَّـامُـنـا مَـشْـهُـودَةٌ فِـي عَـدُوِّنـا   لَـهـا غُـرَرٌ مَـشْـهُـورَةٌ وَحُـجُـولُ
وأسْـيَـافُـنـا فـي كُـلِّ شَـرْقٍ ومَـغْـرِبِ   بـهـا مِـنْ قِـراعِ الـدَّارِعِـيـنَ فُـلُـولُ[٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للسموأل في ديوانه ص ٩٢؛ وله أو للجلاج الحارثي في تخليص الشواهد ص ٢٣٧؛ وبلا نسبة في قطر الندى ص ١٣٠.

(٢) [البقرة: ١٧٧]. قرأ حمزة وحفص بفتح الراء، وقرأ باقي العشرة بضم الراء.

(٣) الأبيات من الطويل، وهي للسموأل في ديوانه ص ٩٠؛ وله أو لعبد الملك بن عبد الرحمي الحارثي المعروف بالجلاج في ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠.

[٦٦] لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً   لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ[1]

وأشار بقوله: «وكلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ» إلى أن كلَّ العرب ـ أو كل النحاة ـ مَنَعَ سَبْقَ خَبرِ «دام» عليها، وهذا إنْ أرادَ به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها، نحو: «لا أصحبك قائماً ما دام زيد» فمسلّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام» وَحْدَهَا، نحو: «لا أصحبك ما قائماً دام زيدٌ»، وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ في شرحه ـ ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرِ دام على دَامَ وحدها؛ فتقول: «لا أَصْحَبُكَ مَا قائماً دَامَ زَيْدٌ» كما تقول: «لا أصحبك ما زيداً كلّمْتَ».

١٤٩ ـ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةْ   فَجِىء بِهَا مَتْلُوَّةً، لا تَالِيَهْ

يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبرُ على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان:

مُعَوَّدةٌ أَنْ لا تُسَلَّ نِصالُها   فَتُغْمَدَ حتى يُستباحَ قَتِيلُ[2]

سلي الخ.

قوله: **(لا طيب للعيش)** أي العيشة والحياة، ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال شيخ الإسلام: ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار بأجنبي. وهو لذاته فالأولى احتمال أن دامت ومنغصة تنازعا في لذاته فأعمل الثاني وأضمر في دامت ضميراً مستتراً هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل ادكار إذ تكار قلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتي.

قوله: **(فمسلم)** أي الإجماع على ذلك مسلَّم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل، وهذا الاحتمال أقرب إلى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله: كذاك سبق الخ في أن الخبر في كل سابق على ما فتأمل.

قوله: **(ففيه نظر)** أي في ادعاء الإجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه، والصحيح منه الجواز، ولا يضر الفصل بين الحرف المصدري وصلته لأنه غير عامل بخلاف العامل كأن المصدرية فلا يفصل منها لشدة تعلقه بها لأنه يطلبها للوصل بها، وللعمل فيها، وغير العامل يطلبها للوصل فقط فتدبر.

قوله: **(كذاك سبق الخ)** مصدر مضاف لفاعله، وهو خبر بالتنوين، وما مفعوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالإجماع لما سيأتي.

قوله: **(فجىء بها الخ)** فيه مع توكيد ما قبله الإشارة إلى أن ما تلزم صدر جملته أبداً.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٤٢؛ وهمع الهوامع ١/١٧٧.

(٢) انظر: الشاهد رقم ١٢٠ من حاشية الخضري.

أحدهما: ما كان النفي شَرْطاً في عمله، نحو: «ما زال» وأخواتها؛ فلا تقول: «قائماً ما زالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كَيْسَان والنحاس.

والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ قائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازهُ بعضُهم.

ومفهومُ كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديمُ، فتقول: «قائماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْروٌ» ومنعهما بعضهم.

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبَرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما، نحو: «مَا قَائِماً زَالَ زَيْدٌ» ومنعها بعضهم وما «قائماً كان زيد وَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ».

١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطفي ... وَذُو تَمَامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ في ... فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج

قوله: **(وأجازه بعضهم)** أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما لا تلزم الصدر عندهم، ووافقهم ابن كيسان في الأولى لأن نفيها إيجاب فكأنه لم يكن نفي بخلاف الثانية.

قوله: **(ومنعهما بعضهم)** حكاه في التسهيل عن الفراء، وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية إنه جائز عند الجميع ا هـ ومن شواهد الصريحة:

١١٩ ـ مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَن أَبْرَحَا ... بِمثْلِ أو أحسنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى[1]

قوله: **(على الفعل وحده)** هو الصحيح.

قوله: **(ومنع الخ)** مبتدأ مضاف لمفعول بعد حذف فاعله، واصطفى خبره أي، ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق، وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالإضافة، وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لإفادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم. وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس، والمنفي بما لسكوته عنه. وهو كذلك. ولو كان جملة على الأصح انظر الصبان.

قوله: **(والنقص)** مبتدأ خبره قفي بضم القاف أي تبع، ودائماً حال من ضميره، وحذف العاطف من ليس وزال.

قوله: **(اختلف النحويون)** محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها إجماعاً، ومثلها لا يكون.

---

(١) الرجز لم أهتدِ إلى قائله.

وابن السراج وأكثر المتأخرين ـ ومنهم المصنفُ ـ إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن بُرْهَانَ إلى الجواز، فتقول: «قائماً ليس زَيْدٌ» واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبَرِها عليها وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[1] وبهذا استَدَلَّ مَنْ أجاز تقديمَ خبرها عليها، وتقريره إن «يوم يأتيهم» معمولُ الخَبَرِ الذي هو «مصروفاً» وقد تقدم على «ليس» قال: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العاملُ.

وقوله: «وذو تمام ـ إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين؛

أحدهما: ما يكون تاماً وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى المنصوب وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُسْتَعْمل تامّةً، إلا «فتىء»، وزال التي مضارعُهَا يَزالُ، لا التي مضارعها يَزول فإنها تامة، نحو: «زالت الشمس» «ولَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة

ومثال التام قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[2] أي: وإن وُجد ذو

قوله: **(وتقريره)** براءين أي بيان وجه دلالته، وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً، أو أن يوم معمول لمحذوف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بني على الفتح لإضافته إلى جملة يأتيهم، وليس مصروفاً خبره، والضمير في ليس يعود له لا للعذاب.

قوله: **(إلا حيث يتقدم العامل)** أي الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا تقديم معمول خبر إن على اسمها دون الخبر كأن في الدار زيداً جالس، وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه كزيداً لم أو لن أضرب، ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصريين دونه كعمراً زيد ضرب، ومعمول الفعل بعد أما دونه نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩] وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها.

قوله: **(وإن كان ذو عسرة)** جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمائكم، ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر، ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر:

١٢٢ ـ إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[3]

والأكثر عدمه.

---

(١) [هود: ٨].

(٢) [البقرة: ٢٨٠].

(٣) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في الدرر ٢/ ٦٠ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (كون).

عُشرة، وقوله تعالى: ﴿خالدِينَ فيهَا مَا دَامَتِ السَّموَاتُ وَالأَرْضُ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحانَ اللَّه حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾(٢).

١٥٢ ـ وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلا إذا ظَـرْفـاً أتـى أوْ حـرْفَ جـرّ

يعني أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

أحدهما: أن يتقدم معمولُ الخبَر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: «كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر، نحو: «كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعضُ البصريين.

قوله: **(ما دامت السموٰات)** أي بقيت.

قوله: **(حين تمسون الخ)** أي تدخلون في المساء والصباح، وكذا بات وأضحى التامان معناهما دخل في البيات، والضحى وظل أما بمعنى دام كَلَوْ ظل الظلم هلك الناس أو طال كظل البيت أو الليل، وتقول برح الخفاء أي ذهب وانفك الشيء خلص، وصرت إلى زيد تحولت ورجعت إليه. ومنه ﴿ألا إلى الله تصير الأمور﴾(٣) وصار فلان الشيء يصيره ويصوره أي ضمه أو قطعه وقوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي ضمهن. وبهذا ينحل قوله:

إنَّنـي رَأَيْـتُ غَـزَالاً أورَثَ قـلـبـي خَـبَـالا
قَـدْ صـارَ كَـلْـبـاً وقِـرْداً وَصَـارَ بـعْـدُ غـزالا
وَلِـي بِـذَاكَ دَلِـيـلٌ فـي قَـوْلِ ربِّـي تَـعـالـى

تنبيه: نحو كان زيد قائماً يحتمل التمام فقائماً حال بخلاف: كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة إلا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول، وكذا يتعين النقص في: وكونك إياه لما ذكر إلا أن يجعل الأصل، وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير.

قوله: **(لا يلي كان الخ)** أي لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول لأنه أجنبي بالنسبة للمعمول الأول، وإن كان ذلك الغير معمولاً لذلك العامل فلا يجوز: جاء عمراً زيد يضرب بخلاف: زيد جاء عمراً يضرب، وزيد كان طعامك آكلاً لأن مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه.

قوله: **(وأجازها بعض البصريين)** هو ابن السراج والفارسي لأن الخبر يجوز تقديمه،

---

(١) [هود: ١٠٧].
(٢) [الروم: ١٧].
(٣) [الشورى: ٢].

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة، لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرها، فتقول: «كان آكلاً طعامَكَ زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين، نحو: «كان عِنْدَكَ زَيْدٌ مقيماً، وكان فيك زَيْدٌ راغباً».

١٥٣ ـ ومُضْمَرَ الشأنِ اسماً انوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهرهُ أنه وَلِيَ «كان» وأخواتها معمولُ خبرها فأوِّلْهُ على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

[٦٧] قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده، وجمهور البصريين على المنع مطلقاً، والكوفيون على الجواز مطلقاً.

قوله: **(جازت المسألة)** أي باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو ﴿وأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

قوله: **(ومضمر الشأن)** أي المضمر الدّال على الشأن. وهو مفعول انو واسماً حال منه أي حال كونه اسماً لكان فيفيد أن كان الشأنية ناقصة، وهو الأصح كما مر في آخر المعرب، وموهم فاعل وقع أي ورد.

قوله: **(فأوله الخ)** اعترض بأنه لا يصح ذلك في كل ما ورد كقوله:

١٢٣ ـ بَاتَتْ فُؤادِيَ ذاتُ الخَالِ سَالِبَةً   فَالْعَيْشُ إن حُمَّ لِيَ عيشٌ مِنَ العَجَبِ[2]

وقوله:

١٢٤ ـ لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشيبُ بالصَّدِّ مُغْرِياً   لَقَدْ هَوَّنَ السّلوانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ[3]

فقدم فؤادي وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغرياً ولا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر، وهذا أقوى ما استدل به الكوفيون، وأجيب بأنه ضرورة أو أن فؤادي وسلمى منادى، ومعمول سالبة، ومغرياً محذوف أي لك، وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها إعراضاً وطرحاً لها.

قوله: **(قنافذ الخ)** جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره معجمة، وهدّاجون من الهدجان.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦١٠.
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٤٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٨.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٦.

فهذا ظاهرُهُ أنه مثل «كان طَعامَكَ زَيْدٌ آكِلاً» ويتخرَّج على أن في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، هو اسم كان ومما ظاهرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» قوله:

[٦٨] فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ[١]

إذا قرىء بالتاء المثناة من فَوْق فَيُخَرَّج البيتان على إضمار الشأن. والتقدير في الأول «بما كان هو» أي الشأن فضمير الشأن اسم كان، وعطية: مبتدأ، وعوَّد خبر، وإياهم مفعول عَوَّد، والجملة من المبتدأ وخبرِهِ خبرُ كان، فلم يَفْصِلْ بين «كان» واسمها معمولُ الخبر، لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني «وليس هو» أي: الشأن، فضمير الشأن اسم ليس، وكلَّ النَّوَى

وهي مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أي هم كالقنافذ في مشيهم ليلاً للسرقة، وعطية أبو جرير، أو عمه، والشاهد تلو إياهم لكان مع أنه معمول خبرها، وهو عوداً، وعطية اسمها.

قوله: **(أنه مثل كان الخ)** أي في أن المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخراً عنه، وأما في البيت الثاني فالمعمول، والخبر معاً مقدمان على الاسم.

قوله: **(فأصبحوا الخ)** المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل، والمراد هنا النزول ليلاً مطلقاً، وقائله حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين يهجو أضيافاً له بكثرة الأكل حتى أن نوى التمر الذي أكلوه أصبح عالياً على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كله بل يبتلعونه بنواه. وأول القصيدة:

١٢٥ - لا مَرْحباً بِوُجُوهِ القَوْمِ إِذْ نَزَلوا كَأَنَّهُمْ إِذْ أَنَاخُوهَا الشَّيَاطِينُ[٢]

قوله: **(إذا قرىء بالتاء)** أما إذا قرىء بالياء وهي الأصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس واسمها ضمير الشأن إجماعاً إذ لو كان اسمها المساكين، ويلقي خبرها لوجب أن يقال: يلقون ليطابقه في الجمعية، والتاء تغني عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة.

قوله: **(فضمير الشأن اسم كان)** أي وجملته صلة ما، والعائد محذوف أي عودهم به، ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما، وجملة عطية عوداً خبرها، ورابطها بالمبتدإ محذوف أي عودهم به، وقيل كان زائدة.

قوله: **(فضمير الشأن اسم ليس)** أي لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم، ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدإ والخبر، ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعاله المقاربة ما يؤيده.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لحميد بن ثور في أمالي ابن الحاجب ص ٦٥٦؛ وليس في ديوانه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لحميد بن ثور في الأزمنة والأمكنة ٣/٣١٧؛ و ليس في ديوانه.

منصوبٌ بتُلْقِي، وتلقي المساكين: فعل وفاعل والمجموع خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

كان على ثلاثة أقسام، أحدها: الناقصة، والثاني: التامَّةُ، وقد تقدم ذكرهما، والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابنُ عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين: كالمبتدإ وخبره، نحو: «زَيْدٌ كَانَ قائمٌ» والفعل ومرفوعِهِ، نحو: «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ» والصلةِ والموصول، نحو: «جَاءَ الذي كان أكْرَمْتُهُ» والصفةِ والموصوف، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قائِمٍ» وَهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف «وقد تُزاد كان في حشو» وإنما تنقاسُ زيادتُها بيْن «ما» وفعل التعجب، نحو: «ما كان أَصَحَّ علمَ من تقدَّمَ» ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً.

وقد سُمِعت زيادتُهَا بين الفعل ومرفوعه، كقولهم: وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنت الخُرْشُبِّ الأنمارية الكملَةَ من بني عَبَسٍ لم يُوجد كان أفضلُ منهم.

وقد سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

قوله: (وقد تزاد) التقابل بالنسبة إلى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتهم في ذاتها ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئاً فلا مرفوع له على الأصح لأنه قسم غير الناقصة والتامة كما في الشارح، وقيل تامة، ومرفوعها إن لم يكن ظاهراً هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد، ولا تدل على الحدث اتفاقاً كذا قيل. وهو مشكل على القول بأن لها مرفوعاً لأنها حينئذ مسندة إليه، ولا يسند من الفعل إلا حدثه.

قوله: (في حشو) خرج الأول لأنه محل الاعتناء، والآخر لأنه محط الفائدة.

قوله: (وإنما تنقاس الخ) الذي في التوضيح وغيره أنها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكنها في فعل التعجب أكثر، وقال في الكافية:

وَزَيْدٌ كَانَ بَيْنَ جُزْأَيْ جُمْلَهْ وَشَذَّ حَيْثُ حَرْفُ جَرٍّ قَبْلَهْ

قوله: (بنت الخُرْشُب) بضم الخاء والشين المعجمتين، وسكون الراء آخره موحدة، والإنمارية بالرفع صفتها نسبة إلى أنمار قبيلة من العرب، والكملة بفتحات جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل، وقيس الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقيل لها أي بنيك أفضل فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها حكاه الزمخشري في المستصفى.

[٦٩] فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[١]

وَشَذَّ زيادَتها بين حرف الجر ومجروره، كقوله:

[٧٠] سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[٢]

وأكثر ما يُزاد بلفظ الماضي، وقد شذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عَقِيل بن أبي طالب:

قوله: **(كانوا كرام)** بجر كرام صفة لجيران، والواو فاعل كان بناء على أن الزائدة تامة، ولا يمنع عملها من زيادتها كما تسند ظن الملغاة إلى الفاعل إلا أن يفرق بأن الزيادة أضعف من الإلغاء فتنافي العمل، وأما على أنها قسم ثالث فقيل الأصل: وجيران كائنين لنا هم على أن هم تأكيد للمستكن في الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر فانقلب واواً إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل إلا بعامله، فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا. وقيل غير ذلك، وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها في البيت ناقصة لا زائدة، والواو اسمها، ولنا خبرها، وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف.

قوله: **(سراة الخ)** بفتح المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تتسامى حذفت إحدى التاءين تخفيفاً والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعراب العربية، ويروى المطهمة الصلاب أي المتناسقة الأعضاء الشديدة.

قوله: **(عقيل)** بوزن وكيل كما في السجاعي أخو الإمام علي كرم الله وجهه، والماجد الكريم، والنبيل كشريف من النبل بالضم، وهو الفضل وشمأل كجعفر ريح الشمال كسحاب، ويقال شأمل بتقديم الهمزة، وشمل بسكون الميم وفتحها، وبليل أي مبلولة من الندى، أو بالة لما تمر عليه لرطوبتها، وقولها إذا تهب الخ كناية عن الدوام.

تنبيه: أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من أخواتها لا يزاد. وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون، وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله:

١٢٦ ـ عَدُوُّ عَيْنَيْكِ وشَانِيهِمَا   أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ ولسان العرب مادة (كنن).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٨؛ ولسان العرب مادة (كون).

(٣) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

[٧١] أنتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[١]

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

تُحْذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إنْ، كقوله

[٧٢] قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقاً وَإنْ كَذِباً فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلا؟[٢]

التقدير: إن كان المقولُ صدقاً، وإن كان المَقُولُ كذباً وبعد لَوْ كقولك: «ائْتِني بدابَّةٍ ولَوْ

وقوله:

١٢٧ ـ أَعَاذِلُ قُولِي مَا هَوَيْتُ فَأوِّبِي كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي[٣]

وأجاز بعضهم زيادة سائرها إذا لم ينتقض المعنى.

قوله: **(وبعد أن ولو)** أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف، واختص ذلك بهما لأن إنْ أمُّ الأدوات الجازمة، ولو أم غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الأمهات، والغالب كون أن تنويعية كما مثل ومن غير الغالب:

١٢٨ ـ انْطِقْ بِحَقٍّ وَإنْ مُسْتَخْرِجاً إحَنَا[٤]

أي وإنْ كنت مستخرجاً. وأما لو، فقال أبو حيان: شرطهما اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه، ولا أعم كمثال الشارح ونحوه ألا طعام ولو تمراً ورد بقولهم ألا حشف ولو تمراً، وقوله:

١٢٩ ـ لاَ يَأْمَنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهلُ والْوَعْرُ[٥]

فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف ا هـ تصريح.

قوله: **(التقديران كان الخ)** أي فحذفت كان مع اسمها، وبقي خبرها، وقد تحذف وحدها، ويبقى الاسم والخبر كقوله:

١٣٠ ـ أزمانُ قَوْمِي والجَمَاعَةُ كالَّذِي لَزِمَ الرِّحالَةَ أنْ تَمِيلَ مَمِيلا[٦]

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجماعة الخ فقومي اسمها، والجماعة مفعول معه، وكالذي خبرها، وإنما قدر كان لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جملة فيها لفظ الفعل، أو

---

(١) الرجز لأم عقيل فاطمة بنت أسد في أوضح المسالك ١/ ٢٥٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٨.
(٢) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥؛ والدرر ٢/ ٨٢.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.
(٤) البيت من الطويل، ولم أهتدِ إلى قائله.
(٥) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٦١.
(٦) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٦.

حِمَاراً» أي «ولو كان المأتِيُّ به حِماراً» وقد شَذَّ حَذْفُهَا بعد لَدُن، كقوله:

[٧٣] مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً فـإلـى أتْـلائـهـا[1]

«التقدير» مِنْ لَدُ أن كانَتْ شَوْلاً.

معناه، وحروفه كما سيأتي قال الشنواني: ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضي الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه في لزوم بعضهم بعضاً، وعدم تنافرهم بحال راكب لزم الرحل خوف أن يميل مميلاً بفتح الميم الأولى أي ميلاً فهو مفعول مطلق كما في التصريح، وقد تحذف مع خبرها، ويبقى الاسم نحو ألا طعام ولو تمر بالرفع. أي ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيبويه. فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير الخ. وفي هذه المسألة أربعة أوجه. ثانيها نصبهما على تقدير إن كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً. الثالث: نصب الأول ورفع الثاني أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. الرابع: عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر، والثالث أرجحها لسلامته منهما، والأوّلان متوسطان. وقد حذفت مع معموليها بعد إن الشرطية في قولهم: افعل هذا إن ما لا أي إنْ كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان، ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل، وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف، وقال اللقاني: ما زائدة لتأكيد الشرط نحو: ﴿فإما ترين﴾[2]، ولا داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لكان أي أن لا تفعل غيره، والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله، واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً. وهو على زعمه مستقبل.

قوله: **(من لد الخ)** بضم الدال لغة في لدن وَشَوْلاً بفتح المعجمة وسكون الواو منوناً جمع شائلة على غير قياس إذ قياسها شوائل وهي النَّاقة التي خف لبنها، وارتفع ضَرْعُها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر، أو ثمانية أما الشائل بلا هاء فالتي تشول بذنبها أي ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شوَّل كراكع وركع، والفاء زائدة، والإتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها.

قوله: **(من لد ان كانت الخ)** أي من زمن كونها شَوْلاً. وهذا تقدير سيبويه، وفيه حذف

---

(١) الرجز من شواهد سيبويه التي لايُعرف قائلوها.

(٢) [مريم: ٢٦] وتمامها ﴿فكلي واشربي وقري عيناً فإمّا ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً﴾.

١٥٦ ـ وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيض «مَا» عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»

ذَكَرَ في هذا البيت إنَّ «كان» تُحذفُ بعد «أن» المصدرية ويُعوَّضُ عنها «ما» ويبقى اسْمُها وخبرها، نحو: «أمّا أنتَ برّاً فاقْتَرِبْ» والأصْلُ «إنْ كُنتَ برّاً فاقْتَرِبْ» فحذفت «كان» فانفصل الضميرُ المتصِلُ بها وهو التاء، فصار «إنْ أنتَ برّا» ثم أتى «بما» عِوَضاً عن «كان» فصار «إنْ ما أنت برّاً» ثم أدغمت النونُ في الميم، فصار «إمَّا أنت برًا» ومثله قولُ الشاعر:

[٧٤] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[١]

فأن: مصدرية، وما زائدة عوضاً عن «كان»، وأنتَ: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَفَرٍ: خَبَرُها، ولا يجوز الجمع بين كان وما، لكون «ما» عِوَضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّضِ، وأجاز ذلك المبردُ، فيقول: «أمّا كُنتَ منطلِقاً انطلقتُ» ولمْ يُسمع من لسان العرب

الموصول الحرفي وصلته، وإبقاء معمولها.. وهو ممنوع وإن جاز حذف أن وحدها ا هـ صبان وفي الإسقاطي بل نص سيبويه على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه إلا أن يقال إنه حل معنى أتى فيه بأن فراراً من قلة إضافة لدن إلى الجمل، وحل الإعراب من لد كانت بحذف أن، وقدرها بعضهم من لد شالت شولاً فيكون مصدراً لا جمعاً، وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد. وسيأتي ما فيه.

قوله: **(ارتكب)** مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى.

قوله: **(تحذف)** أي وحدها، ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح، وصرح به الفارضي.

قوله: **(والأصل أن كنت براً)** أصله الأول اقترب لأن كنت براً قدمت العلة على المعلول للحصر، ثم حذفت اللام لإطراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعلول تشبيهاً بجواب الشرط في ترتبه على ما قبله، ثم حذفت كان فانفصل الضمير لأن صلة الحرف المصدري قد تحذف نحو: لا أصحبك ما أنْ حراء مكانه ما ثبت إن الخ.

قوله: **(أبا خراشة)** بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها صحابي وهو منادى، وأما أنت الخ علة أولى، وفإن قومي الخ علة ثانية حذف معلولاً هما لدلالة المقام أي لأن كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفتخر فإن قومي ال والمراد بالضبع إما السنة المجدبة بالاستعارة التصريحية والأكل ترشيح، وقيل هو حقيقة فيها، أو هو الحيوان المعروف، وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم.

قوله: **(وأجاز ذلك المبرد)** أي على زيادة مالا أنها عوض.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢.

حَذفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاءُ اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمُها ضميرَ مُخاطَبٍ كما مَثّلَ به المصنفُ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو: «أمّا أنا منطلقاً انطلقْتَ» والأصل «إنْ كُنْتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو: «أما زَيْدٌ ذاهباً انطلقتُ» والقياسُ جَوَازُهما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ «إن كَانَ زيد ذاهِباً انطلقْتُ» وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه «بأمَّا زَيْدٌ ذَاهباً».

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارع من «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصْلُ يَكُونُ، فَحَذَفَ الجازمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «لم يَكُنْ» والقياسُ يقتضي أن لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخَرُ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فقالوا: «لم يَكُ» وهو حَذْفٌ جائزٌ، لا لازم، ومذهَبُ سيبويه ومَنْ تابعه أن هذه النونَ لا تُحْذَفُ عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: «لم يَكُ الرَّجُلُ قائماً» وأجاز ذلك يونُس، وقد قرىء شاذّاً «لم يَكُ الّذِينَ كَفَرُوا» وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو: إمَّا أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً، أو لا، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النونُ اتفاقاً، كقوله ﷺ لعمر رضي الله تعالى عنه في ابن صياد: «إنْ يَكُنْهُ فلن تُسَلّطَ عليه، وإن لا يكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ». فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: «إن يكهُ، وإلاَّ يكهُ»، وإن كان غيرَ ضميرٍ متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ، نحو: لم يكن زيد قائماً، «ولم يَكُ زيدٌ قائماً» وظاهِرُ كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرىء: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا﴾[1] برفع حسنة وحذفِ النون، وهذه هي التامة.

قوله: (**ما التزم**) أي لم تلتزمه العرب.

قوله: (**غير ضمير الخ**) أي بأن لم يكن ضميراً أصلاً كما مثله، أو ضميراً منفصلاً كالصديق لم تك إياه، والحاصل أن شروط حذف نون كان ستة: كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلاً ليس بعده ساكن، ولا ضمير متصل ذكر المصنف الأولين، والشارح الأخيرين، وتركا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ﴾ [يوسف:٩] ولا في حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كلم يع، والظاهر أنها لا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على مرسوم الخط، ولأنه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو: ﴿اقتده﴾[2] فكذا النون فليحرر والله أعلم.

---

(١) [النساء: ٤٠].

(٢) [الأنعام: ٩٠] وتمامها ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتدِه قل لا أسألكم عليه أجراً إن هو إلاّ ذكرى للعالمين﴾.

فَصْلٌ في ما ولا ولاتَ وإِن المُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

١٥٨ ـ أعْمَالَ «لَيسَ» أعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بِقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبِ زُكِن

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَـ «مَا بِي أنْتَ مَعْنِيًّا» أجَازَ العُلَمَا

تقدَّمَ في أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعالَ وحروفٍ، وَسَبْقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلامُ على الباقي، وذكر المصنفُ في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسماً يعمل عَمَلَ «كان وهو: ما، ولا، ولات، وإنْ».

أما «ما» فلغةُ بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقول: «ما زَيْدٌ قائمٌ» فزيد: مرفوع بالابتداء،

فصل في ما ولا ولات وإن المشبَّهات بليس

قوله: **(إعمال ليس)** مفعول مطلق لأعملت، وما نائب فاعله، ودون ومع حالان من ما.

قوله: **(وترتيب)** أي وبقاء ترتيب ركن أي علم من قوله فيما مر:

وَالأَصْلُ فِي الإخْبَارِ أنْ تُؤخّرا

لأنه يصدق بالمنسوخ.

قوله: **(وسبق)** مفعول به لأجاز، وهو مضاف لفاعله، وحذف مفعوله أي جاز العلماء أن الحرف، والظرف المعمولين لخبرها كما يفيده المثال يسبقان اسمها، وخبرها دونها هي لأن لها الصدر، ومفهوم ذلك أن معمول الخبر إذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح.

قوله: **(على الباقي)** إنما قدم هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شبهاً بباب كان لموافقتها ليس معنًى وعملاً، ولكثرة مجيء خبرها مفرداً فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة.

قوله: **(فلغة تميم الخ)** بها قرأ ابن مسعود: ﴿ما هذا بشر﴾، ونقل عن عاصم: ﴿ما هن أمهاته﴾[1]م بالرفع قال سيبويه. وهي القياس لما قاله الشارح، وقد أهملوا ليس حملاً على ما في قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع معنى.

---

(١) قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١] بالنصب هي قراءة العامة، وهي على لغة الحجاز في أعمال ما عمل ليس، وقرأ ابن مسعود (بشرٌ) بالرفع على لغة تميم. اهـ. البيضاوي وقال القرطبي في مصحف حفصة ﴿ما هذا بشرٌ﴾ وروي عن الحسن ﴿وما هذا بشرًى﴾ بكسر الباء والشين أي ما هذا عبداً مشترًى. اهـ. القرطبي (٩/ ١٨٢).
ـ أمَّا قوله تعالى: ﴿ما هن أمهاتهم﴾ [المجادلة: ٢] بالنصب قراءة العامة، وعن عاصم أمهاتهم بالرفع على لغة تميم ـ وقرىء بأمهاتهم، وهو أيضاً على لغة من ينصب. اهـ. البيضاوي. وقراءة العامة أمهاتهم بخفض التاء على لغة أهل الحجاز، وقرأ أبو معمر والسلمي وغيرهما أمهاتهم بالرفع على لغة تميم. قال الفراء: أهل نجد وبنو تميم يقولون: ﴿ما هذا بشرٌ﴾ و﴿ما هُنَّ أمهاتهم﴾ بالرفع، انظر: «القرطبي» (١٧/ ٢٧٩).

وقائم: خبره، ولا عَمَلَ لـ «ما» في شيء منهما، وذلك لأن «ما» حرف لا يختصُّ، لدخوله على الاسم نحو: «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو: «ما يقومُ زيدٌ» وما لا يختص فحقُّه ألاَّ يعملَ.

ولغةُ أهل الحجاز إعمالُها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسمَ، وينصبون بها الخبرَ، نحو: «ما زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿ما هذا بَشراً﴾[1] وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2] وقال الشاعر:

[٧٥] أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ، وَمَا هُمُ أَوْلادَهَا[3]

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستةٍ، ذكر المصنف منها أربعة:

الأول: أن لا يزاد بعدها «إنْ» فإن زِيدَتْ بطلَ عَملُهَا، نحو: «ما إن زيدٌ قائم» برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

قوله: **(كعمل ليس)** أي عند البصريين، أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره على نزع الخافض، ولم يعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي يزاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقديراً كحالة وجود الباء فتأمل.

قوله: **(أبناؤها الخ)** قبله:

١٣١ ـ وَأَنَا النَّذِيرُ بِحُرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيُوشَ إِلَيْكُمُ أَقْوادُها[4]

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سود أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد، والأقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بأبنائها رجالها، وبآبائهم ساداتها، ومتكنفوا بلا نون لإضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محدقون برؤسائهم، ومحيطون بهم، وفي نسخ بالنون فآباءهم مفعول به وتقصر همزته الأولى للوزن وحنقو الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحتين، وهو الغيظ وهو خبر ثان لأبناؤها، وقوله وما هم أولادها أي حقيقة بل مجازاً كقولهم هؤلاء بنو الحرب.

قوله: **(أربعة)** تقدم أن الرابع مذكور ضمناً لا صريحاً.

قوله: **(بطل عملها)** أي لأن أن تبعد شبهها بليس لكونها لا تليها أصلاً، ولضعف ما عن

---

(١) [يوسف: ٣١].

(٢) [المجادلة: ٢].

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣٧.
والشاهد فيه قوله: «ما هُمُ أولادَها» حيث أعمل «ما» عمل «ليس».

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣٧.

الثاني: أنْ لا ينتقض النَّفْيُ بإلاَّ، نحو: «ما زيد إلاَّ قائم»، فلا يجوز نصب «قائم» وكقوله تعالىٰ: ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] وقوله: ﴿وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩] خلافاً لمن أجازه.

الثالث: ألاَّ يتقَدَّمَ خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدَّمَ وَجَبَ رَفْعُه، نحو: «ما قائمٌ زَيْدٌ»، فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف.

فإن كان ظرفاً أو جار أو مجروراً فقدمْتَه فقلت: «ما في الدار زيد»، و«ما عندك عمرو»

تخطيها، أما أن النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تأكيداً لفظياً بالمرادف بخلاف الزائدة. فتأكيدها معنوي كسائر الحروف المزادة.

قوله: **(أن لا ينتقض النفي)** أي عن خبرها كما في الشذور، ولا يضر نقضه عن معمول الخبر إجماعاً لأنه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائماً إلا في الدار.

قوله: **(بألا)** خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم.

قوله: **(خلافاً لمن أجازه)** هو يونس والشلوبين، وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لوروده في قوله:

١٣٢ ـ وما الدَّهْرُ إلا منجنوناً بأَهلِهِ   وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبَا(١)

وقوله:

١٣٣ ـ وَمَا حَقُّ الّذي يَعْثُو نَهَاراً   وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نكالا(٢)

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معذباً أي تعذيباً وينكل نكالاً على حد: ما زيد إلا سيراً.

قوله: **(وفي ذلك خلاف)** اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب، ونسبه لسيبويه. وهو مذهب الفراء، وقال الجرمي إنه لغة سمع ما مسيئاً من أعتب أي من اعتذر من إساءته، وخرج على أنه شاذ، أو حال، والخبر محذوف أي موجود وكذا قول الفرزدق:

١٣٤ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ الله نِعْمَتَهم   إذ هم قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهم بَشَرُ(٣)

بنصب مثل أو أنه مبني لإضافته للمبني على حد: ﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لأنه تميمي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛ ومغني اللبيب ص ٧٣.
(٢) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في الجنى الداني ص ٣٢٥؛ وبلا نسبة في الدرر ٢/ ١٠٠.
(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٨٢.

فاختلف الناسُ في «ما» حينئذٍ: هل هي عاملة أم لا؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال: إنّ الظرف والجار والمجرور في موضع نَصْبٍ بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زكنَ، وهذا هو المراد بقوله: «وترتيبُ زُكِنِ» أي: عُلِمَ، ويعني به أن يكون المبتدأ مُقَدَّماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنه متى تقدَّمَ الخبر لا تعمل «ما» شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو غير ذلك، وقد صرَّحَ بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: أن لا يتقدَّمَ معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدَّمَ بطلَ عَمَلُها، نحو: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ» فلا يجوز نصب «آكل» ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيزُ بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأوْلى، لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك. لما في الأعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُهَا، نحو: «ما عندكَ زيد مقيماً،

قوله: **(وقد صرح بهذا الخ)** رد بأن تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه، أو قد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل، ولذا كان مذهب الجمهور الأول، وصححه الأعلم، وابن عصفور[1] كما قاله ابن هشام أفاده في النكت.

قوله: **(بطل عملها)** منه قوله:

١٣٥ ـ وقَالُوا تَعَرَّفْهَا المنازِلُ مِنْ منَى ... وما كُلَّ مَنْ وافَى مِنَى أَنَا عَارِفُ[2]

بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبر أنا، وما مهملة، ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل، وإنما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها، واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه، وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينها وبين معمولها بأجنبي. فلا يقال: ما زيد طعامك آكلاً، ولا: ما زيداً ضارب قائماً. وإن تردد فيهما سم كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنه لم تفصل من معموليها معاً.

قوله: **(لم يبطل عملها)** منه قوله:

---

(١) ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن نحوي أندلسي. له الممتع في التصريف وغيره. توفي سنة (٦٦٣ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢١٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي في لسان العرب مادة (غطرف)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣.

وما بي أنت مَعْنِيّاً»، لأن الظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يتوسَّعُ في غيرها.

وهذا الشرطُ مفهومٌ من كلام المصنف، لتخصيصه جوازَ تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألاّ تتكرر «ما»، فإن تكررت بطل عملُها، نحو: «ما ما زيد قائم» فالأولىٰ نافية والثانية نفت النفي، فبقي إثباتاً فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم.

الشرط السادس: أن لا يُبْدَل من خبرها مُوجَبٌ، فإن أبدل بطل عملُها، نحو: «ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيء لا يعبأ به» فبشيء: في موضع رفع خبرٌ عن المبتدإ الذي هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما» وأجازه قوم، وكلامُ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ في

---

١٣٦ ـ بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمِناً فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالي مُوَالِيَا[١]

قوله: **(أن لا تتكرر)** أي مع كون الثانية نافية لنفي الأولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه، وكذا إن كانت زائدة فيما يظهر قياساً على أن الزائدة أما إن كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل، واعتمده الدماميني وغيره كقوله:

١٣٧ ـ لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّياً فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أحدٌ مُعْتَصِمَا[٢]

قوله: **(فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي إثباتاً)** . الأظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر أي انتفى عدم قيام زيد فتأمل، وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ، ومحلها بعد قوله: ما ما زيد قائم.

قوله: **(فإن أبدل بطل عملها)** لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار.

قوله: **(في موضع رفع)** أي بناء على أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات، أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه، وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل، أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدأ، ولا يعبأ به صفته.

قوله: **(وأجاز قوم)** وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أما على اشتراطه. وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدإ محذوف، أي إلا هو شيء الخ. وإلا حينئذٍ بمعنى لكن.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٢٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠.
والشاهد فيه إعمال «ما» مؤكدة بمثلها على مذهب الكوفيين.

هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين ـ أعني القولَ باشتراط ألاّ يُبْدَلَ من خبرها مُوجَب، والقولُ بعدم اشتراط ذلك ـ فإنه بعد ذكر المثال المذكور ـ «وهو ما زيد بشيء، إلى آخره»: اسْتَوَتِ اللغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله: «استوت اللغتان» فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبلَ «إلاّ» والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ«ما» فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمال «ما» أَلاَّ يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا» والمرادُ أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت «ما» حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يُبْدَلَ من خبرها مُوجَب، وتوجيهُ كل من القولين، وترجيحُ المختار منهما ـ وهو الثاني ـ لا يليق بهذا المختصر.

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بلكن أوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزم حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر «ما» عَاطِفٌ فلا يخلو: إما أن يكون مُقْتَضِياً للإيجاب، أو لا فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الاسْم الواقع بعده ـ نحو: «بل، ولكن» ـ. فتقول: «ما زَيْدٌ قائماً لكنْ قَاعِدٌ» أو «بَلْ قَاعِدٌ» فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأٍ محذوف، والتقدير «لكن هو قاعد، وبل هو قاعد» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما» لأن «ما» لا تعمل في المُوجَب.

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب ـ كالواو ونحوها ـ جاز النصبُ والرفْعُ،

تنبيه: يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً، وكذا على البدل من محل الأول إن أعملتها على القول الثاني، ويمتنع على الأول لأن البدل عليه يمنع عملها، ولا يجوز جره تبعاً لجر الأول مطلقاً لأنَّ الباء لا تعمل في موجب فتدبر.

قوله: **(في أنه مرفوع)** أي محلاّ، أو تقديراً على ما مر لأنه خبر المبتدإ وما مهملة.

قوله: **(سواء جعلت الخ)** وعلى كونها حجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر.

قوله: **(وترجيح المختار)** أي بيان وجه ترجيحه، والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركهما المتن وبفرض صحة السادس يغني عنه شرط بقاء النفي لما مر.

قوله: **(ورفع الخ)** مفعول الزم، ومن بعد متعلق برفع.

قوله: **(منصوب بما)** مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضاً، ويمتنع الجر لأن الباء لا تزاد في الإثبات والنصب لما سيأتي.

قوله: **(خبر مبتدإ الخ)** أي وبل، ولكن حينئذٍ حرفا ابتداء لا عاطفان إذ لا يعطفان إلا المفرد فإطلاق العطف مجاز للشبه الصوري.

والمختارُ النصبُ، نحو: «ما زيد قائماً ولا قاعداً» ويجوز الرفع، فتقول: «وَلا قَاعِدٌ» وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «ولا هو قاعد».

ففهم من تخصيص المصنف وُجُوبَ الرفْعِ بما إذا وقع الاسم بعد «بل، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

١٦١ ـ وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرّ الْبَا الْخَبرْ وَبَـعْـدَ لا وَنَـفْـي كَـانَ قَـدْ يُـجَـرّ

تُزَاد الباء كثيراً في الخبر بعد «ليس، وما» نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[1] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ﴾[2] ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعملونَ﴾[3] ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[4] ولا تختص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازية، خلافاً لقوم، بل تزاد بعدها وبعدَ

قوله: **(وهو خبر مبتدأ محذوف)** أي لا عطف على المحل على التحقيق لأنه منسوخ.

قوله: **(جر الباء لخبر)** البا بالقصر فاعل جر، والخبر مفعوله.

قوله: **(ونفي كان)** أي وبعد مادتها وإن لم تكن ماضياً، وأعم منه قول التسهيل. وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله:

١٣٨ ـ دعاني أخي والخيلُ بَينِي وبينَه فلما دعاني لم يَجدْنِي بقُعْدُد[5]

فزاد الباء في المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخاً منفياً، والقعدد بضم القاف والدال الأولى الضعيف.

قوله: **(في الخبر المنفي)** أي إذا كان قابلاً للإيجاب، ولم ينتقض نفيه، وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد، وليس زيد إلا بقائم، وقاموا ليس بزيد، وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح، والمجرور بها على الأعمال منصوب محلاً أو تقديراً وعلى الإهمال مرفوع كذلك على ما مر، ولم يقع خبرها في القرآن مجرداً عن الباء إلا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها.

تنبيه: الاسم إذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾ [البقرة:١٧٧] بنصب البر وقوله:

---

(١) [الزمر: ٣٦].
(٢) [الزمر: ٣٧].
(٣) [الأنعام: ١٣٢].
(٤) [فصلت: ٤٦].
(٥) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمّة في ديوانه ص ٢٤٨؛ ولسان العرب مادة (قعد).

التميمية، وقد نقل سيبويه والفرَّاء ـ رحمهما الله تعالى! ـ زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك، وهو موجود في أشعارهم.

وقد اضطرب رأيُ الفَارِسِيِّ في ذلك، فمرةً قال: لا تُزادُ الباء إلا بعد الحجازية، ومرةً قال: تُزَاد في الخبر المنفي.

وقد وردت زيادةُ الباء قليلاً في خبر «لا» كقوله:

[٧٦] فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ(١)

وفي خبر مضارع «كان» المنفية بـ «لَمْ» كقوله:

[٧٧] وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ(٢)

١٦٢ ـ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لا» وَقَدْ تَلِي «لاتَ» و«إنْ» ذَا الْعَمَلا

١٦٣ ـ وَمَا «لِلاَتَ» في سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّ

تقدَّمَ أن الحروفَ العاملة عمل «ليس» أربعة، وقد تقدّم الكلام على «ما» وذكر هنا «لا»

---

١٣٩ ـ أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ(٣)

قوله: **(فكن لي)** الخطاب للنبي ﷺ، والفتيل خيط في شق النواة، وهو مفعول مطلق أي ليس مغنٍ إغناء قليلاً، وسواد بن قارب صحابي جليل هو قائل البيت ففيه التفات.

قوله: **(أجشع القوم)** أي أشدهم حرصاً على الأكل، وأعجل الأول بمعنى عجل بقرينة المدح، والثاني على بابه أو مثله، وإذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر.

قوله: **(في النكرات)** متعلق بأعملت، ولا نائب فاعله، وكليس حال من لا، أو مفعول مطلق أي عملاً كليس.

قوله: **(وقد تلي)** من ولي الشيء يليه ولاية أي تولاّه، ولات، وإن فاعله، وذا العملا مفعوله، والإشارة لأعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في النكرات الخ لأن التنكير لا يشترط في أن كما، وقد للتحقيق بالنسبة للات، وللتقليل في أن استعمالاً للمشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح، وعمل لات إجماع من العرب على أن هذا الإجماع لا ينافي قلة الوقوع، والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها، فلا ينافي قول الأخفش الآتي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٤١٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ والدرر ٢/ ١٢٤.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لمحمود الوراق النحاس في البيان والتبيين ٣/ ١٩٧؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١١٠. والتمثيل به في قوله: «بأن الفتى» حيث زيدت الباء في اسم «ليس» المتأخر عن الخبر، وهذا غريب.

و «لات» و «إنْ» أما لا فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» وَمَذْهَبُ تميم إهمالُهَا ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نَكِرَتَين، نحو: «لا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ»، ومنه قوله:

[٧٨] تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِياً وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيا[١]

وقولُه:

[٧٩] نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُماةِ حَصِينا[٢]

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:

قوله: **(بشروط ثلاثة)**.

اعلم أن شروط إعمال ما الأربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف إلا عدم الاقتران بأن فإنها لا تزاد بعدها أصلاً فلا حاجة إليه لكن يظهر قياساً على ما سبق في ما أن تأكيد أن بمثلها لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك في أن، وأما لا ولات فيزيدان بتنكير معموليهما، وتختص لا بأن لا تنفي الجنس نصاً. وإلا عملت كأنّ، وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة، وحين وأن يحذف أحدهما فشروط لات ستة، ولا خمسة، وإن ثلاثة. قوله: **(تعز)** أي تسلَّ وتصبَّر والوزر الملجأ، والشاهد في الثاني صراحة أما الأول فإن جعل الخبر باقياً فكذلك، أو على الأرض، وباقياً حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني إذ يبعده التلفيق.

قوله: **(إذ لا صاحب الخ)** إذ ظرف لنصرتك، وبؤئت ماض مجهول من بوّأه الله منزلاً أسكنه إياه والكماة جمع كميّ، وهو الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به، وهو متعلق بحصينا.

قوله: **(للنابغة)** أي الجعدي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الذبياني ولما وفد على رسول الله ﷺ أسمعه قصيدته التي أوّلها:

١٤٠ ـ بَلَغْنَا السَّماءَ مَجْدُنا وَسَنَاؤُنَا وإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذلِكَ مَظْهرَا[٣]

فقال له: إلى أين؟ قال: إلى الجنة فقال: إن شاء الله ثم لما وصل قوله فيها:

١٤١ ـ فَلا خَيْرَ في حِلْمٍ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يَكَدَّرَا

ولا خيرَ في جَهْلٍ إذا لم يَكُنْ لَهُ حَلِيمٌ إذا ما أَوْرَدَ الأَمْرَ أَصْدَرَا[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٩؛ وشرح قطر الندى ص ١١٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٣؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو كما نسبه الشارح للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٦٨؛ ولسان العرب مادة (ظهر).

(٤) المرجع السابق.

[٨٠] بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا، وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[١]

واختلف كلام المصنف في هذا البيت، فمرة قال: إنه مُؤَوَّل، ومرة قال: إنَّ القياسَ عليه سائغ.

الشرط الثاني: ألاَّ يتقدم خَبَرُها على اسمها، فلا تقول: «لا قائماً رَجُلٌ».

الشرط الثالث: ألاَّ ينتقض النَّفْيُ بإلاَّ، فلا تقول: «لا رَجُلٌ إلا أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ» بنصب «أفضل» بل يجبُ رفعُه. ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

وأما «إن» النافيةُ فمذهَبُ أكثر البصريين والفرَّاءِ أنها لا تعملُ شيئاً، ومذهَبُ الكوفيين ـ خلا الفراء ـ أنها تعمل عمل «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن

قال له ﷺ: «لا يفْضُضِ الله فَاكَ»[٢] فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والإسلام، وقيل غير ذلك.

قوله: (**بدت**) أي ظهرت على حذف مضاف، وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لأن بدا لازم أي بدا فعلها كفعل الخ، وبقت بتشديد القاف أي تركت، وسواد القلب سويداؤه وسوداؤه حبته، وباغياً أي طالباً.

قوله: (**مؤول**) أي بأن أنا نائب فاعل لمحذوف أي لا أرى باغياً من رأى البصرية فباغياً حال فلما حذف الفعل برز الضمير. أو أن ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فإن قيل: قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائماً ولا أخوه قاعداً فاعمل لا في المعرفة أجيب بأن لا زائدة، والاسمان تابعان لمعمول ما ا هـ تصريح.

قوله: (**أن لا يتقدم خبرها**) أي ولا معموله غير الظرفي كما مر في ما.

قوله: (**فمذهب أكثر البصريين الخ**) يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بشد النون فأصله أن أنا قائم أي لست قائماً حذفت همزة أنا اعتباطاً، وأدغم ثم حذفت الألف الأخيرة للوصل، ومثل هذا في ﴿لكنا هو الله ربي﴾[٣] فأصله لكن أنا فعل به ما مر، وسمع أن قائماً على الأعمال أفاده في المغني فلكن في الآية حرف استدراك مهمل لتخفيفها، وأنا مبتدأ أول، وهو

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١؛ وشرح الأشموني ١/١٢٥.
والشاهد فيهما قوله: «لا أنا باغيا سواها» حيث أعمل «لا» عمل «ليس» واسمها معرفة، وهذا شاذ، إذا القياس أن يكون اسمها نكرة.

(٢) القصة بأبياتها أخرجها البزار والحسن بن سفيان في مسنديهما وأبو نعيم في تاريخ أصبهان والشيرازي في الألقاب كلهم من رواية يعلى بن الأشدق، وهو ساقط الحديث اهـ. الإصابة لابن حجر (٣/٥٣٩).

(٣) [الكهف: ٣٧].

السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيُّ، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه - رحمه الله تعالى -، إشارة إلى ذلك، وقد وَرَدَ السماعُ به، قال الشاعر:

[٨١] إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أحَدٍ   إلاّ على أضْعَفِ الْمَجَانِينِ[١]

وقال آخر:

[٨٢] إن المَرْءِ مَيْتاً بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ   وَلكِنْ بأنْ يُبْغَى عَلَيهِ فَيُخْذَلا[٢]

وذكر ابن جني - في المحتَسَب - أن سعيد بن جبير - رضي الله عنه! - قرأ ﴿إن الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أمْثَالكُمْ﴾[٣] بنصب العِباد.

ولا يُشْتَرط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: «إنْ رَجُل قائِمْ، وإنْ زَيْدٌ قَائِماً، وَإنْ زَيْدٌ قائماً».

وأما «لاتَ» فهي «لا» النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيث مفتوحةً، ومذهبُ الجمهور أنها تعمل عَمَلَ «ليس» فترفع الاسم، وتنصب الخبرَ، لكن اختصت بأنها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً، بل إنما يذكر معها أحَدُهُمَا، والكثيرُ في لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاءُ خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤] بنصب الحين، فَحُذِفَ الاسمُ وبقيَ الخبرُ، والتقدير «وَلاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ» فالحينُ: اسمها، وحينَ مناص: خبرها، وقد قرىء شذوذاً ﴿وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين على أنه اسم «لات» والخَبَرُ محذوفٌ، والتقدير «وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ

ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربي، والجملة خبر أنا قال الدماميني، وأثبت ابن عامر ألف لكنا وصلاً ووقفاً تعويضاً بها عن الهمزة، وأثبتها غيره وقفاً فقط على الأصل في ألف أنا.

قوله: **(إلا على الخ)** يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما.

قوله: **(إن الذين الخ)** أي ليس الأصنام الذين تدعونها عباداً أمثالكم. بل أقل منكم لعدم حياتها، وعقلها فكيف تعبدونها.

قوله: **(زيدت عليها تاء التأنيث)** أي لتقوى شبهها بليس إذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين، ولفرقها من تاء الفعل.

قوله: **(ولات الحين)** قدره معرفة لأن المنفي حين خاص، وهو الذين ينوصون فيه أي

---

(١) البيت من المنسرح؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٤٦؛ وأوضح المسالك ١/٢٩١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢١٠؛ وشرح الأشموني ١/١٢٦.

(٣) [الأعراف: ١٩٤].

(٤) [ص: ٣].

لَهُمْ» أي: ولاتَ حينُ مَناصٍ كائناً لهم، وهذا هو المراد بقوله: «وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ» - إلى آخر البيت.

وأشار بقوله: «وما للات في سوى حين عمل»، إلى ما ذكره سيبويه من أن «لات» لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناسُ فيه؛ فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد إنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادفَهُ من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رَادفَهُ قولُ الشاعر:

[٨٣] نَـدِمَ الْـبُـغَـاةُ وَلاتَ سَـاعَـةَ مَـنْـدَم وَالْـبَـغْـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيهِ وَخِـيـمُ[1]

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل، وَمَذْهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَرٌ، والتقدير «لاتَ أرَى حِينَ مَنَاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخَبَرُ محذوفٌ، والتقدير «لات حِينُ مَناصٍ كَائِنٌ لَهُمْ» والله أعلم.

يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس صالحاً له، ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير معموليها لأن محله في الظاهر دون المقدر قوله: **(كائناً لهم)** أي حيناً كائناً لهم.

قوله: **(ولا ساعة مندم)** أي ندم، والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له، والمرتع مكان الرتع أي الرعي ومبتغيه طالبه، ووخيم كثقيل وزناً ومعنى خبر مرتع، والجملة خبر البغي.

قوله: **(محتمل للقولين)** فعلى الأول يكون المعنَى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين، فيعم لفظ الحين وغيره، فتحصل أنها لا تعمل في غير اسم زمن اتفاقاً وأما قوله:

١٤٢ ـ لَهْفِي عَلَيْكَ لَلهْفَةٌ مِنْ خَائِفٍ يَـبْـغِـي جِـوارَكَ حِـيـنَ لاَتَ مـجـيـرُ[2]

فتقديره حين لات يوجد مجير، أو لات مجير له فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦/٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني.

(٢) البيت من الكامل، وهو للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح ١/ ٢٠٠، وللتميمي الحماسي في الدرر ٢/ ٦٣؛ وللتيّميّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٠.

أفْعَالُ المُقَارَبَةِ

١٦٤ ـ كَكَانَ كَادَ وَعَسى، لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو «كاد» وأخواتُهَا، وذكر المصنف منها أحَدَ عشرَ فعلاً، ولا خِلافَ في أنها أفعالٌ، إلا عَسَى، فنقل الزاهِدُ عن ثعلب[١] أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج[٢]، والصحيحُ أنها فعلٌ، بدليل اتِّصَال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو: «عَسَيْتُ عسيتِ، وعسيتما، وعَسَيْتُمْ، وَعَسْيتُنَّ» وهذه الأفعال تسمى أفعال المُقاربة، وليست كلها للمُقَاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دَلَّ على المُقَارَبةِ، وهي: كادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ.

أفعال المقاربة

لم يقل كاد وأخواتها لأنه لا دليل على أنها أمُّ بابها بخلاف كان ولما مر قيل: والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لأنه للخبر فقط، وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر. فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكاية سيبويه كدت بالضم، وكان قياسها أكود كطلت أطول لكنهم قالوا: أكاد شذوذاً، وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة. ا هـ صبان، وقولهم: كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال أنه لبيان حركة العين كخفت فتحصل أنه لا يقال: كاد يكود، ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب، أو التي بمعنى المكر فكاد يكيد.

قوله: **(ككان كاد)** أي في العمل، وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقاً كما يفيده قوله: لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك، وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي، ولا يتقدم على الفعل اتفاقاً، ولا يتوسط مقترناً بأن كما صححه ابن عصفور والدماميني، ويجوز حذفه إن علم كحديث من تأتي أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ، أو كاد، وفي أنها لا تزاد بخلاف كان في الجميع، ولذا أفردت عنها بباب.

قوله: **(تاء الفاعل)** أي الواحد وأخواتها أي تاء المُثَنَّى والجَمْعِ ونون النسوة، والتكلم مع غيره كما مثل بعضه.

قوله: **(وهي كاد وكرب الخ)** زاد في التسهيل أدلى، وفي بعض نسخه وألم.

---

(١) ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى، أحد أئمة الكوفة في النحو واللغة، توفي سنة (٢٩١ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ١٠٢).

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٠٩.

والثاني: ما دَلَّ على الرَّجاءِ، وهي: عَسَى، وحرَى، واخْلَوْلَقَ.

والثالث: ما دَلَّ على الإنشاء، وهي: جَعَلَ، وطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وأنشأ. فتسميتها أفعالَ المُقَارَبَةِ من باب تسمية الكلِّ باسم البعض.

وكلها تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله: «ككان كاد وعسى» لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

قوله: **(على الرجاء)** بالمد وأصله الطمع في الأمر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع في الخير محبوباً، والإشفاق أي الخوف منه مكروهاً ففيه تغليب كما في يس، وقد اجتمعا في آية ﴿عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة:٢١٦] الخ فالأولى للترجي، والثانية للإشفاق كما قاله الدماميني نظراً للواقع، ونفس الأمر وعكس الشمني نظراً إلى حال المخاطبين، وما عندهم، وعسى في الآية []، وأن والفعل فاعلها(١).

قوله: **(على الإنشاء)** أي الشروع في العمل، ولذلك تسمى أفعال الشروع.

قوله: **(وهي جعل وطفق الخ)** زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله:

١٤٣ ـ هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طاعةِ الهَوَى   فَلَجَّ كأنِّي كُنْتُ بِاللَّومِ مُغْرِيا(٢)

وينبغي عد شَرَعَ وزاد الرضى أقبل، وقرب، وفي الشذور هلهل كقوله:

١٤٤ ـ وطِئْنَا ديارَ المعتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ   نفوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ(٣)

قال في النكت: ولم أقف عليه لغيره، بل جزم في التسهيل بأنها لدنو الخبر، وكذا في الجامع وغيره.

قوله: **(من باب تسمية الخ)** مثله في التوضيح، واعترض بأن شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركباً حقيقة كتسمية المركب من كلمتين فأكثر كلمة، وأما تسمية الأشياء المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الأنسب أن يقول فغلب البعض لشهرته، وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل: إن الجميع للمقاربة إذ الشروع في الفعل يلزمه القرب منه، ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب.

---

(١) قوله: ﴿وعسى في الآية...﴾ وأن الفعل فاعلها يحتمل أن يكون في البياض قوله: (تامة) فتصبح العبارة، وعسى في الآية تامة، وأنّ والفعل فاعلها. بدليل قول ابن هشام في أوضحه: وتختص عسى واخلولق وأوشك بجواز إسنادهن إلى أن يفعل مستغنى به عن الخبر نحو: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٣٥؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٤٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢٤٩، ٣٥٩؛ والدرر ٢/ ١٣٥.

إلا مُضَارِعاً، نحو: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» وَنَدَرَ مَجيئه اسماً بعد «عسى، وكاد» كقوله:

[٨٤] أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِماً لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً(١)

قوله: (إلا مضارعاً) أي ولا يرفع إلا ضمير اسمها لا الظاهر، ولو سببياً في غير عسى لأن وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله:

١٤٥ ـ وأَسْقِيهِ حتَّى كَادَ مِمَّا أبثُّهُ تُكَلِّمُنِي أحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ(٢)

وقوله:

١٤٦ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إذا قمت يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فأنهضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وكُنْتُ أمْشِي على رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أمْشِي على أخْرَى مِنَ الشَّجَرِ(٣)

وأوّلا بأن ثوبي، وأحجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء، واسم كاد وهو ضمير يرجع لربع مية قبله، وفاعل يثقلني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة، ولأنه المقصود بالحكم، والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فأغنيا عن خبر المذكور، أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافاً لأبي حيان في النكت الحسان، والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله:

١٤٧ ـ وماذا عَسَى الحجاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إذا نَحنُ جاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ(٤)

برفع جهده أي، ما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده، وأما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج، ولا شاهد فيه أن يبلغ الحجاج جهده به.

قوله: (وندر مجيئه اسماً) أي شذ كما في التوضيح، وليس من ذلك ﴿فطفق مسحاً﴾(٥)، بل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف بسوق الخيل أي أرجلها وأعناقها فمسحاً مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكد حتى يمتنع حذف عامله.

قوله: (مُلِحًّا) اسم فاعل من ألَحَّ في القول داوم تكراره، وصائماً أي ممسكاً عن خطابك، أو سماع كلامك، وهو محل الشاهد، ومثله قول الزباء: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً تصغير غار اسم ماء لكلب، وأبؤس أي شدائد جمع بؤس، وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٥٢.
والشاهد فيه مجيء خبر «عسى» وهو قوله «صائماً» مفرداً.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٨٢١؛ ولسان العرب مادة (سقى).

(٣) البيتان من البسيط، وهما لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٨٢؛ ولأبي حَيَّة النمريّ في الحيوان ٦/ ٤٨٣، ولابن أحمر أو لأبي حَيَّة في الدرر ٢/ ١٣٣؛ ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٦٠؛ ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه ص٥١.

(٥) [ص: ٣٣].

وقوله:

[٨٥] فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آئِباً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ[١]

وهذا هو مُرَاد المصنّف بقوله: «لكن نَدَر إلى آخره» لكن في قوله: «غير مضارع» إيهام، فإنه يدخل تحته: الاسمُ، والظرفُ، والجارُّ والمجرور، والجملة الإسمية والجملةُ الفعليةُ بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن «عسى، وكاد» بل الذي نَدَر مجيءُ الخبرِ اسماً، وأما هذه فلم يُسْمع مجيئُهَا خبراً عن هذين.

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ، وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

أي: اقترانُ خبر «عسى» بـ«أنْ» كثيرٌ، وتجريدُهُ من «أنْ» قليلٌ، وهذا مذهَبُ سيبويه،

معين لكن صوب في المغني أنه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الأصلي اهـ وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي: وما كدتُ أكونُ آيباً، ومثلُه يقالُ في عسيتُ أكونُ صائماً، أفاده المصرح.

قوله: **(فأبت)** أي رجعت، فُهْم قبيلة وآيباً أي راجعاً محل الشاهد، وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييز لها، وفارقتها خبر، وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلا، أو مضارع أصفر كأكرم يكرم بمعناه.

قوله: **(لكن في قوله الخ)** أشار الأشموني لجوابه بأن فيه تقدير العطف أي لهذين وأخواتهما لأنه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية، وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج إلى إثبات وروده ظرفاً ومجروراً أيضاً، وإلا فالأولى الجواب بأن الحكم بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض أفراده، وإن لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله:

١٤٨ ـ وقدْ جَعَلَتْ قلوصُ بني زيادٍ مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[٢]

والقَلوص الناقة الشابة والأكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصَبان. أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها، والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً بناء على أن إذا ظرف لأرسل مجرد عن الشرط، وإلا فالخبر جملة الشرط، وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضاً باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها، والشرط قيد له لا سيما مع كون أرسل عاملاً في إذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر.

قوله: **(كثير)** أي لأن المترجى مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها، ومن ثم خص الجمهور عدمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الإخبار بها عن الذات إلى تأويل كالمصدر

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرّاً في ديوانه ص ٩١؛ ولسان العرب مادة (كيد).
والشاهد فيه مجيء خبر «كاد» مفرداً، وهذا نادر.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

ومذهَبُ جمهور البصريين **أنه لا يتجرَّدُ** خبرُهَا من «أنْ» إلاَّ في الشعر، ولم يَرِدْ في القرآن إلا مقترناً بـ«أن» قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[1] وقال عزّ وجلّ: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾[2] ومن وروده بدون «أنْ» قولهُ:

[٨٦] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[3]

وقوله:

[٨٧] عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي به اللَّهُ، أنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ[4]

الصريح أي عسى زيد ذا أن يقوم، أو عسى حال زيد أن يقوم. لكن قال السيد: المصدر المؤوول يصح حمله على الذات بلا تأويل كزيد إما أن يقول خيراً، أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح.

قوله: (عسى الكرب الخ) بعده:

١٤٩ ـ فَيَأْمَنُ خَائِفٌ وَيُفَكُّ عَانٍ ... وَيَأْتِي أَهْلَهُ النَّائِي الغَرِيبُ[5]

وأمسيت فيه بضم التاء، ويروى بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصاً يخاطبه، واسم يكون ضمير الكرب، وجملة وراءه فرج خبرها، وليس فرج اسمها، ووراءه خبرها لأن خبر عسى لا يرفع إلا ضمير اسمها، أو سببيه المضاف لضميره، وفرج أجنبي منه كذا في التصريح، والدماميني وغيرهما وانظر ما تصنع في قوله: عسى فرج يأتي به الله فإن فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم، وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فمقتضى ذلك أنه لا يشترط السببي بالمعنى المذكور، بل يكفي ملابسته للضمير بأي وجه كالهاء من: وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن أياز كما في التصريح جعل يكون تامة، ووراءه متعلقاً بها فإن فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم لأن القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لأنه حاصل فتأمل برأي سديد، ولا تكن أسير التقيد.

قوله: (عسى فرج الخ) قبله:

١٥٠ ـ عَلَيْكَ إذا ضَاقَتْ أمورُكَ والْتَوَتْ ... بِصَبْرٍ فَإنَّ الضِّيقَ مِفتاحُهُ الصَّبْرُ

وَلاَ تَشْكُوَنْ إلاَّ إِلَى الله وَحدَهُ ... فَمِن عِندِهِ تَأْتِ الفَوائِدُ والبِشْرُ[6]

---

(١) [المائدة: ٥٢].

(٢) [الإسراء: ٨].

(٣) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/٣٢٨، ٣٣٠، واللمع ص ٢٢٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية شرح شذور الذهب ص ٣٥١.

(٥) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في أبيات سيبويه ١/١٤٢.

(٦) البيتان من الطويل، وهما لمحمد بن إسماعيل في حاشية شرح شذور الذهب ص ٣٥١.

وأما «كادَ» فَذَكر المصنفُ أنها عَكْسُ «عَسَى»، **فيكون الكثيرُ في خبرها أن يتجرَّدَ من «أنْ» وَيَقِلُّ** اقترانهُ بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه **الأندلسيُّونَ من أن اقتران خَبرِهَا بـ«أنْ»** مخصوصٌ بالشعر، فمن تجريده من «أنْ» قولهُ تعالى: **﴿فَذَبَحُوها وَما كَادُوا يَفْعَلُون﴾**[1] وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كادَ يزيغُ قُلوب فَريقٍ مِنهُمْ﴾[2]، ومن اقترانه **بـ«أنْ» قولُه ﷺ: «ما كِدْتُ أن أُصَلِّي**

عسى فرج الخ وبعده:

١٥١ ـ إذا لاحَ عُسْرٌ فـارجُ يُسْـراً فـإنَّـهُ قَـضـى **الله أنَّ الـعُـسْـرَ يَـعْـقُـبُـه يُـسْـرُ**[3]

وضمير أنه وله للجلالة وليس الأول للشأن لتقدم **مرجعه مع احتياج الثاني إلى ذلك** المرجع، وله خبر عن أمر، وفي خليقته حال، وكل **يوم ظرف للخبر**.

قوله: **(أن يتجرد الخ)** أي لدلالتها وضعاً على **قرب الخير فكأنه** مشروع فيه حالاً لا مستقبل، وقرن بها قليلاً نظراً لأصلها من استقبال خبرها، **وإن كان قريباً في ذلك** كرب.

قوله: **(فذبحوها الخ)** لا يناقضه، وما كادوا **يفعلون الدال على انتفاء** الذبح بانتفاء مقاربته لعدم اتحاد زمنهما الذي هو شرط التناقض إذ المعنى: **فذبحوها بعد أن امتنعوا** حتى لا يقربوا منه، ولا تناقض في **ذلك** وأما الجواب بأن كاد نفيها إثبات، **وعكسه فباطل لأنها** كسائر الأفعال يتسلط النفي على معناها، وهو مقاربة الخبر، ويلزمه **نفي الخبر بالأولى، ولذا** كان قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاها﴾ [النور: ٤٠] أبلغ من: لم يرها لأن **نفي الرؤية لا ينفي مقاربتها** بخلاف عكسه وكذا قول ذي الرمة:

١٥٢ ـ إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ **الـهَـوَى مِـنْ حُـبِّ** مَـيَّـةَ يَـبْـرَحُ[4]

أبلغ من لم يبرح أي لم يذهب كما لا يخفى.

قوله: **(من بعد ما كاد**[5] الخ) اسم كاد ضمير **القوم المعلوم من ذكر المهاجرين** والأنصار قبله، وقلوب بدل منه، وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير **القلوب لتقدمها رتبة كما مر** في تكلمني أحجاره لا القلوب نفسها لئلا يخلو الخبر عن ضمير **الاسم، أما على قراءته** بالتحتية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر، ولا ضميرها لوجوب **تأنيث الفعل المسند** لضمير المؤنث قال الدماميني بل هو على إضمار الشأن: ا هـ أي فاسم كاد **ضمير الشأن لا أنه** فاعل يزيغ إذ ليس

(١) [البقرة: ٧١].

(٢) [التوبة: ١١٧].

(٣) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية **شرح شذور الذهب ص ٣٥١**.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ١١٩٢، **ولسان العرب مادة (رسس)**.

(٥) **قوله تعالى: ﴿من بعد ما كاد يزيغ﴾ [التوبة: ١١٧]. قرأها بالتحتية حفص وحمزة، وبالفوقية باقي العشرة.**

الْعَصْرَ حتى كادتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ»[١] وقوله:

[٨٨] كَادَتِ النفس أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[٢]

١٦٦ ـ وَكَعَسَى حَرَى، وَلَكِنْ جعلا خَبَرَهَا حَتْماً بـ«أنْ» مُتَّصِلا

١٦٧ ـ وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أنْ» نَزَرَا

يعني أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» في الدلالة على رَجاء الفعل، لكن يجب اقترانُ خبرها بـ«أنْ»، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أن يَقُومَ» ولم يُجرد خبرها من «أنْ» لا في الشعر ولا في غيره، كذلك «اخْلَوْلَقَ» تلزم «أنْ» خَبَرَها نحو: «اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ» وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أوْشَكَ» فالكثير اقترانُ خبرها بـ«أنْ» ويقلُّ حَذْفُها منه، فمِن اقترانِهِ بها قولُه:

بعده جملة تفسره، ولأنه لا يرفعه إلا الابتداء، أو نواسخه لكن حينئذ يخلو الخبر عن ضمير الاسم إلا أن يخص هذا الشرط بغيرضمير الشأن لأن جملة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ في الربط من اشتمالها على الضمير فتأمل.

قوله: **(أن تفيض الخ)** يقال فاض الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً وفيضاناً بالضاد أو الظاء بدلها إذا مات، وكذلك فاضت نفسه وفاظت أي خرجت روحه عن أبي عبيدة، والفراء قالا: والضاد لتميم والظاء لقيس، ومنع الأصمعي فاظت نفسه بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لأن الفيض للدمع والماء، وإنما يقال فاظ إذا مات كذا في الصحاح بزيادة، وبه يعلم ما في السجاعي، والريطة بفتح الراء وسكون التحتية، وبالطاء المهملة الملاءة إذا كانت شقة واحدة، وقد تطلق على كل ثوب رقيق، وجمعها رياط ككلبة وكلاب، والبُرود جمع بُرد نوع من الثياب، والمراد أنه صار حشو أكفانه.

قوله: **(وكعسى)** خبر عن حرى بفتح المهملة والراء، وحتماً صفة لمصدر محذوف أي اتصالاً حتماً.

قوله: **(والزموا الخ)** يصح في كل من اخلولق، وأن كونه مفعولاً أولاً، أو ثانياً لأن اللزوم من الجانبين. ومثل حرى حال من اخلولق.

قوله: **(وبعد الخ)** متعلق بنزراً الذي هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لأن التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف إحداهما اختياراً إلا إذا اتفقا في الحركة.

قوله: **(لكن يجب الخ)** إنما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لأن عسى هي الأصل، والشهيرة فيه فاغتنت عن لزوم أن بخلافهما.

---

(١) لم أهتدِ إلى تخريجه في كتب الحديث.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣١٥؛ ولسان العرب مادة (نفس).

[٨٩] وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا   إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[(١)]

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ منها قولُه:

[٩٠] يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا[(٢)]

١٦٨ ـ وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا   وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

١٦٩ ـ كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ   كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ

لم يذكر سيبويه في «كَرَبَ» إلا تجرُّدَ خَبَرِهَا من «أَنْ» وَزَعَمَ المصنِّفُ أن الأَصَحَّ خلافُهُ، وهو أنها مثلُ «كَادَ»، فيكون الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِهَا من «أن» ويقلُّ اقترانُهُ بها، فمن تجريده قولُه:

[٩١] كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[(٣)]

قوله: **(وأم أوشك الخ)** إنما خالفت كاد وكرب مع أن الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد لأن أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك إيشاكاً أي أسرع السير ووشك البين سرعة الفراق، ثم عرض استعمالها في القرب لترتبة على الإسراع فلذلك خالفتهما، أما على ما ذكره الشاطبي عن الشلوبين وغيره من أنها للرجاء كعسى فالأمر ظاهر لكن كان حقها لزوم كحرى واخلولق. إذ لم تشتهر في الرجاء اشتهار عسى فتأمل.

قوله: **(غراته)** بكسر المعجمة وشد الراء أي غفلاته، والبيت من المنسرح.

قوله: **(وترك أن الخ)** ليستفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه بأن، وهو حرى واخلولق، وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع، وما يغلب اقترانه، وهو عسى وأوشك، وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

قوله: **(يحدو)** بمهملتين بعد التحتية أي يغني للإبل لتسرع والسائق هو الذي يسوقها.

قوله: **(وطفق)** بالفاء والموحدة بدلها كفرح فيهما.

قوله: **(وزعم المصنف الخ)** نقل الطبلاوي عن شرح[(٤)] مسلم للنووي أن سيبويه كثيراً ما يريد بالزعم النسبة إلى القائل لا التمريض فليحمل كلام الشارح عليه.

قوله: **(من جواه)** أي شدة وجده وحزنه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٢٩، ولسان العرب مادة (وشك).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢؛ ولسان العرب (بيس) و(كأس).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لكحلبة اليربوعي أو لرجل من طَّيء في شرح التصريح ١/٢٠٧؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣٥٣.

(٤) قوله عن شرح مسلم عبارة النووي في شرح مسلم: زعمتُ أي قلت، وقد كثر الزعم بمعنى القول، وفي الحديث عن النبي ﷺ زعم جبريل، وقد أكثر سيبويه من قوله: زعم الخليل كذا في أشياء يرتضيها سيبويه، فمعنى زعم في كل هذا قال. اهـ. شرح النووي على مسلم هامش إرشاد الساري (١/ ٦٤).

وسُمِع منه اقترانه بها قولُه:

[٩٢] سَقَاهَا ذَوُو الأحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَـدْ كَـرَبَـتْ أعْـنَـاقُـهَـا أنْ تَـقَـطَّـعَـا[1]

والمشهورُ في «كَرَبَ» فتحُ الراء، ونقل كسرُها أيضاً. ومعنى قوله: «وترك أن مع ذي الشروع وَجَبا»، إن ما دلَّ على الشروعِ في الفعلِ لا يجوز اقترانُ خبره بـ«أنْ» لما بَيْنَهُ وبين «أنْ» من المُنَافَاةِ، لأن المقصودَ به الحالُ، و«أن» للاستقبال، وذلك نحو: «أنشأ السائق يَحْدُو، وَطَفِقَ زيد يَدْعُو وَجَعَلَ يتكلم، وأخذ يَنْظُم، وعلق يفعل كذا».

١٧٠ ـ وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأوْشَكَا   وَكَادَ لا غَيْرُ، وزادوا مُوشِكَا

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصرّف إلا «كاد، وأوشك» فإنه قد استعمل منهما المضارعُ، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[2] وقول الشاعر: «يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ».

وَزَعَمَ الأصمعيُّ[3] أنه لم يستعمل «يُوشِكُ» إلا بلفظ المضارع، ولم يستعمل «أَوْشَكَ» بلفظ الماضي وليس بجيِّدٍ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي، وقد وَرَدَ في الشعر، كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا   إذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[4]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المُضَارِع وقَلَّ استعمال الماضي.

وقول المصنِّف: «وزادوا موشكاً» معناهُ أنه قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسم الفاعل من «أوشك» كقوله:

قوله: (سقاها) أي العروق المذكورة في قوله:

١٥٣ ـ مَدَحْتُ عُروقاً لِلنَّدى مَصَّتِ الثَّرى[5]

وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين إذ لا يناسبه الجمع في أعناقها، ولأن الشاعر يهجو جماعة بأنهم حديثون في الغنى، وأصلهم الفاقة كما في العيني والأحلام العقول، والسجل بالفتح الدلو العظيمة ممتلئة كما في القاموس، أو التي فيها ماء وإن قل وتقطعا أصله تتقطّعا صبان.

قوله: (لا غير) لا عاطفة لغير على أوشك فهو مبني على الضم في محل جر أي لا لغيرهما مكودي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي زيد الأسلمي في شرح الأشموني ١/١٢٣؛ والمقرب ١/٩٩.

(٢) [الحج: ٧٢].

(٣) الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع، كان إمامًا في الأخبار والنوادر واللغة والنحو. له «الأنواء» و«المقصور والممدود» وغيرهما كثير. توفي سنة (٢١٦ هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ١٧٠).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣٥٠؛ ولسان العرب مادة (وشك).

(٥) البيت من الطويل، لأبي زيد الأسلمي في الكامل للمبرد ١/ ٢٤٤.

[٩٣] فَمُوشِكَةٌ أرْضُنَا أنْ تَعُودَا ... خِلَافَ الأنِيسِ وَحُوشاً يَبَابَا[1]

وقد يُشعِرُ تَخصيصهُ «أوشك بالذِّكْرِ» أنه لم يُستعمل اسمُ الفاعِل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعمالُه في الشعر، كقوله:

[٩٤] أمُوتُ أسًى يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإنَّنِي ... يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أنَا كَائِدُ[2]

وقد ذكر المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب.

وأفْهَم كلامُ المصنف أنَّ غير «كادَ، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل، وحكى غيرُه خلافَ ذلك، فحكى صاحبُ الإنصافِ استعمالَ المضارع واسم الفاعل من «عسى» قال: «عَسَى يَعْسِي فهو عَاسٍ»، وحكى الجوهريُّ[3]

قوله: (فموشكة الخ) خبر عن أرضنا، وفيه ضمير هو اسمه، وأن تعود خبره، وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى: ﴿فَرِحَ المُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللهِ﴾ [التوبة: ٨١] ووحوشاً خبر تعود أي تصير، وهو بفتح الواو أي متوحشة، وبضمها أي ذات وحوش، ويباباً بفتح التحتية بعدها موحدتان أي خراباً.

قوله: (أموت أسى) أي حزناً، والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقع به حرب، ورهن أي مرهون، وكائد بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سيأتي في الأبدال، وخبره محذوف أي كائد آتيه كما في شرح الكافية، وتصويب الموضح أنه بالموحدة من المكابدة على غير قياس إذ قياسه مكابد كمقاتل فلا شاهد فيه رجع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال: ظهر لي أن الحق مع الناظم اهـ تصريح، وقد يقال لا شاهد فيه على الأول أيضاً لاحتمال أنه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي أنا قريب من فعله كما قالوا إن قوله:

١٥٤ - أبُنَيَّ إنَّ أبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ ... فَإذا دُعِيتَ إلى المَكَارِمِ فَاعْجَلِ[4]

لايدل على مجيء اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي قرب والأصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته، ولا يرد أنه لم يأت من أفعال الباب تاماً غير ما في البيت الآتي لأن المراد به المكتفي بأن يفعل لا مطلقاً فتدبر.

قوله: (عسى يعسى) قيل وعسى يعسو أيضاً فهو واوي ويائي.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي سهم الهذلي في المقاصد النحوية ٢/٢١١، ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزّة في ديوانه ص ٣٢٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٣١.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٦.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في لسان العرب مادة (كرب)؛ ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد ص ٣٣٦.

مضارعَ «طَفِقَ» وحكى الكسائي مضارعَ «جَعَلَ».

١٧١ ـ بَعْدَ عَسَى اخلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى «بِأَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

اختصَّتْ «عسى، واخلولق، وأوشك» بأنها تُستعمل ناقصةً وتامة.

فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها.

وأما التامة فهي المسْنَدَةُ إلى «أنْ» والفعل، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَاخلولق أن يأتي، وأوشك أنْ يفعَلَ» فـ«أنْ» والفعلُ في موضع رفع فاعل «عسى، واخلولق، وأوشك» واسْتَغْنَتْ به عن المنصوب الذي هو خبرها. وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعد «أنْ» اسم ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به، فإنْ وليه نحو «عسى أنْ يَقُومَ زيدٌ» فذهب الأستاذ أبو علي الشلوْبين[١] إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالذي بعد «أنْ فأنْ» وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكرهُ الشلوْبينُ وتجويز وَجْهٍ آخَرَ، وهو: أن يكون ما

قوله: (مضارع طفق) أي ومصدره أيضاً كمصدر جلس وفرح.

قوله: (مضارع جعل) كقولهم: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه. وفيه شذوذ وقوع الماضي خبراً كما مر في: أرسل رسولاً فتلخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة، وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان، وزاد الموضح كارب يومه، وقد علمت ما فيه، واستعمل المصدر لثلاثة لطفق كما مر، ولأوشك إيشاكاً، ولكاد كوداً، ومكاداً ومكادة وكيداً. بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه.

قوله: (أوشك قد) بسكون الكاف للوزن فتدغم في القاف فتصير قافاً مشددة.

قوله: (غني بأن يفعل عن ثان) أي عن أن يكون لها ثان لتمامها فلا خبر لها أصلاً كما هو مذهب الجمهور، وأما عند الناظم فهي ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت:٢] ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لأنه باعتبارين كما في: أعجبني كونك مسافراً، وكان المناسب للشارح حمله على مذهبه بأن يقول: غني عن ثان أي وعن الأول أيضاً، وإنما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل في محله فإغناؤه عنه واضح.

قوله: (الشلوبين) بفتح الشين وضم اللام، وقد تفتح، وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لأنه لفظ أعجمي كما ذكره الدماميني.

قوله: (وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها.

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦.

بعد الفعل الذي بعد «أنْ» مرفوعاً بعسى اسماً لها، و«أن» والفعل في موضع نصب بعسى، وتَقَدَّمَ على الاسم، والفعلُ الذي بعد «أن» فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل «عسى» وجاز عَوْدُهُ عليه ـ وإن تأخّرَ ـ لأنه مُقَدَّمٌ في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث.

فتقول: ـ على مذهب غير الشلوبين ـ «عسىٰ أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يَقمْن الهنداتُ» فتأتي بضميرٍ في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ«عَسَى» وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: «عسى أن يقوم الزيدان، وعَسَى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهنداتُ» فلا تأتي في الفعل بضميرٍ، لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعده.

١٧٢ ـ وَجَرِّدَنْ عَسَى، أو ارْفَعْ مُضْمَرا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

اخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدَّمَ عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُهَا عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: «زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و«أن يقوم» في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى» و«أن يقوم» في موضع رفع بعَسَى.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث؟.

وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل، وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأن الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فإن الجملة تخرج عن الاسمية إلى الفعلية ا هـ، ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخراً، وجملة عسى خبره، وفيها ضمير فتنتقل إلى الاسمية كما ذكره الأشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في: وليس كل النوى.

قوله: **(مرفوعاً بعسى)** قال سم: هل يجوز ذلك إذا لم يقترن الفعل بأن كعسى يقوم زيد هـ واستظهر الصبان الجواز إن قدرت أن مع الفعل وإلا وجب لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى حينئذ غيره.

تنبيه: يمتنع كون الظاهر اسم عسى في: عسى أن يضرب زيد عمراً، لئلا يفصل بين صلة أن، وهي يضرب ومعمولها، وهو عمراً بأجنبي هو زيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩] إن نصب مقاماً يبعثك على الظرفية، أو غيرها فإن جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاماً جاز الأمران.

قوله: **(لُغَة الحِجَازِ)** عليها قوله تعالى: ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا﴾ [الحجرات: ١١].

فتقول ـ على لغة تميم ـ «هند عَسَتْ أن تقوم، والزيدان عَسَيَا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا والهندان عستا أن تقوما، والهندات، عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ».

وتقول ـ على لغة الحجاز ـ «هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما والهنداتُ عَسَى أن يَقُمْنَ».

و أما غير«عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول: «الزيدان جَعَلا يَنْظِمَانِ»، ولا يجوز تَرْكُ الإضمار، فلا تقول: «الزيدان جعَلَ ينظمان» كما تقول: «الزيدان عَسَى أن يَقُومَا».

١٧٣ ـ وَالْفَتْحَ والْكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوَ «عَسَيْتُ» وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

إِذَا اتصَلَ بِـ«عَسَىٰ» ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو: «عَسَيْتُ» أو لمخاطب، نحو: «عَسَيْتَ وعسيتِ، وَعَسَيْتُمَا وعسيتم وَعَسَيْتُنَّ» أو لغائبات، نحو: «عَسَيْنَ» جاز كَسْرُ سينها وَفَتْحُهَا، والفتح أشْهَرُ، وقرأ نافع: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ أَنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾[1] بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.

إن وأخواتها

١٧٤ ـ لأنَّ، أنَّ، لَيْتَ، لكِنَّ، لَعَلّْ كَأنَّ، عَكْسَ ما لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

قوله: (وَأَمَّا غَيْرُ عَسَى الخ) صريح في أن اخْلَولَقَ، وأوشك يجب فيهما الإضمار، ولكن نص المرادي والأشموني وغيرهما على أنهما كعسى.

قوله: (وانْتِقَا) بكسر التاء الفوقية فقاف مصدر انتقاه أي اختاره، قصره للضرورة والفتح مضاف إليه، وزكن أي علم لكونه الأصل والمشتهر، والله أعلم.

إن وأخواتها

قوله: (وِهَيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ) زاد الموضح عسى في لغة حملاً على لعل لكونها بمعناها، وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلاً كقوله:

١٥٥ ـ فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّها[2]

وهي حينئذ حرف كامل، وفاقاً للسيرافي، وخلافاً للجمهور في إطلاق فعليتها، ولابن السراج وثعلب فى إطلاق حرفيتها اهـ، والحاصل أن نحو: عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه أنها حرف كلَعَلَّ، ومذهب المبرد أنها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الإسناد فما كان مبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرها مقدماً، وجعل خبره اسمها مؤخراً فالضمير على هذين في محل نصب. ومذهب الأخفش أنها على أصلها، والضمير

---

(١) [محمد: ٢٢].

(٢) البيت من الطويل، ولم أهتدِ إلى قائله.

١٧٥ ـ كـأنَّ زَيْـداً، عَـالِـمٌ بـأنّـي كُـفُـءٌ، ولـكـنَّ ابْـنَـهُ ذُو ضِـغْـنِ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: «إنَّ، وأَنَّ، وكأَنَّ، ولَكِنَّ وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ»، وَعَدَّهَا سيبويه خمسة، فأسقط «أنَّ» المفتوحَةَ لأن أصلها «إن» المكسورة، كما سيأتي.

ومعنى «إنَّ، وَأَنَّ» التوكيد، ومعنى «كأنَّ» التشبيه، و«ولكن» للاستدراك، و«ليْتَ» للتَّمَنّي

اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع، ويرده رفع الخبر في البيت المار وأن النيابة إنما سمعت في المنفصل نحو: ما أنا كأنت لا في المتصل. وأما قوله:

١٥٦ ـ يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا[1]

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً لا نيابة.

قوله: (**فأسقط أن الخ**) وإنما لم يسقط كان مع أن أصلها أن المكسورة، والكاف لانتِساخ هذا الأصل بصيرورتهما كلمة واحدة بدليل أن الكاف لا تتعلق بشيء، ولا تجر ما بعدها عند الجمهور، وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة.

قوله: (**لِلتَّوْكِيدِ**) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكليه لأن توكيدهما جزئي من مطلق توكيد، أو اللام زائدة أي معناهما التوكيد، وكذا الباقي، والمراد توكيد النسبة، وتقريرها في ذهن السامع إيجابية كَإِنَّ زيداً قائمٌ، أو لا نحو: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾ [يونس:٤٤] فإن قلتَ كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم: علمت قيامك، ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله؟ قلت: كونها بمعناه لا يوجب مساواتها له من كل وجه. سم.

قوله: (**لِلتَّشْبِيهِ**) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية، وأن المؤكدة، والأصل: إن زيداً كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار، ثم صارا كلمة واحدة، ولا يليها إلا المشبه، وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغني: أطلق الجمهور كونها للتشبيه، وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فإن كان وصفاً أو ظرفاً أو فعلاً، كانت للظن. قال الكوفيون، وترد للتحقيق كقوله:

١٥٧ ـ فأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّا كَأَنَّ الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ[2]

أي لأن الأرض الخ، وللتقريب نحو: كأنك بالفرج آت، وبالشتاء مقبل، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل. وقد اختلف في إعراب ذلك فقيل: الكاف اسم كان على حذف مضاف

---

(١) عجزه «وطالما عنيتنا إليكا» وهذا الرجز لرجل من حمير في لسان العرب مادة (تا).

(٢) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (قتم).

و«لَعَلّ» للتَّرجِّي والإشفاق، والفرقُ بين الترجِّي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: «ليْتَ زَيْداً قائم» وفي غير الممكن، نحو:

«لـيـت الـشَّـبَـابَ يَـعُـودُ يَـوْمـاً»(١)

وأن التَّرَجِّي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: «لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعود» والفرقُ بين الترجي

في الأولين، وما بعد الجار خبرها أي كان زمانك مقبل بالفرج، أو بالشتاء. وأما الأخيران فأحسن ما قيل فيهما كما قال الرضي أن الخبر محذوف، ولم تكن حال، بدليل روايته بالواو كقولهم: كأني بالليل وقد أقبل، وبالشمس وقد طلعت. والأصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء. ا هـ ولولا وروده بالواو لأمكن جعل لم تكن خبراً، والباء بمعنى في متعلقه به، وقيل الظرف خبر، ولم تكن حال لما ذكر.

قوله: **(لِلاسْتِدْرَاكِ)** هو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم، أو بإثبات ما يتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم، وما قام زيد لكن عمرو، إذا كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة. هذا هو التعريف السالم من التكلف، وأما قولهم: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، فظاهره فاسد سواء قرىء نفيه بالرفع عطفا على ثبوته، أو بالجر عطفاً على الهاء إذ المعنى على الأول، أو، برفع ما يُتوهَّم نفيه وعلى الثاني، أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه، وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهماً لشيء فأي حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه، ورفع النفي إثبات، كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل. وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدارك غالبي إذ قد ترد لمجرد التوكيد كلو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجىء أكدت لو في نفي المجيء، وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك، وقيل: لا تخرج عنه أصلاً وهو المشهور، لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لما قبلها. وإن لم يندفع به توهم فلا تقع إلا بين متغايرين إما بالتناقض كما ذكر، أو التضاد كما زيد أبيض لكنه أسود، وكذا بالخلاف. كما اختاره الرضي كما زيد قائم لكنه ضاحك، وقيل: يُمنع هذا. أفاده في المغني مع زيادة.

قوله: **(وَفِي غَيْرِ المُمْكِنِ)** أي الممتنع. وهو الأكثر فيه، ولا يكون في الواجب كليت غداً يجيء، وأما فتمنوا الموت فالمراد: تمنوا تعجيله، وهو مستحيل.

قوله: **(إلاَّ فِي المُمْكِنِ)** أي المتوقع، أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثانٍ، ولا يرد قول فرعون: لعلِّي أبلغ الأسباب الخ، لأنه ممكن متوقع في زعمه الباطل.

---

(١) وتمامه «فأخبره بما فعل المشيبُ»، وهو من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٢؛ وبلا نسبة في قطر الندى ص ١٤٨. والتمثيل به حيث جاءت «ليت» حرفاً مشبهاً بالفعل يفيد التمني.

والإشفاق أن الترجّي يكون في المحبوب، نحو: «لعلّ الله يرحمنا» والإشفاق في المكروه نحو: «لعل العدو يقدُم» وهذه الحروفُ تعمل عَكْسَ عمل «كان» فتنصب الاسم، وترفع الخبر نحو: «إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» فهي عاملة في الجزأين، هذا مذهب البصريين.

قوله: (**والإشفَاقُ فِي المَكْرُوهِ**) أي الخوف منه كقدوم العدو في مثاله، وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لأن هلاكه محبوب لا مكروه. ولا بُدَّ من كون المكروه ممكناً كالمحبوب، ولا يرد قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُ بَعْضَ ما يُوحَى﴾ [هود:١٢] الخ لأن الترك والضيق ممكنان في ذاتهما وإن استحالا عقلاً بالنسبة له ﷺ لأن دليل عصمته عقلي.

فائدة: اختلف في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة تَرَقُّبِهِ غير الموثوق به، إذ علمه محيط فقيل: وللتحقيق: الوقوع. ويرد عليه: فلعلَك تارك الخ، وقيل إنهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والإشفاق متعلقان بهم كالشك في أو ويؤخذ من التصريح أن معناهما في القرآن أمر بالترجّي أو الإشفاق.

قوله: (**عَكْسُ عَمَلِ كَانَ**) إنما عملت رفعاً ونصباً كالأفعال لأنها أشبهت كان في لزوم المبتدإ والخبر والاستغناء بهما، وأشبهت مطلق الماضي لفظاً في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثر، ومعنًى لكونها بمعنى أكدت، وتمنيت مثلاً، وعملت على عكس الفعل تنبيهاً على الفرعية، ولم ينبه عليها في ما وأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على إعمالها.

قوله: (**فتنصب الاسم**) أي اتفاقاً بخلاف الخبر قال في التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل على هذه الأحرف أي فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف، أو الابتداء أو التصدير إلا ضمير الشّأن إلى آخر ما مر في كان. وأما قوله:

١٥٨ ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وظِبَاءَ[١]

فاسم إن ضمير الشأن محذوف لا من الشرطية للزومها الصدر، وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن. ومنه كما قاله المصنف حديث: «إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون»[٢] وليست من زائدة في اسم أن خلافاً للكسائي ولا تدخل على خبر طلبي ولا إنشائي وأما نحو: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء:٥٨] ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة:٩] فهو إما على تقدير القول كقوله:

١٥٩ ـ إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا[٣]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في الدرر ٢/١٧٩؛ وليس في ديوانه.

(٢) رواه مسلم، والبخاري في كتاب اللباس /باب عذاب المصورين، وأحمد برقم /٣٥٥٨/.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في الدرر ٢/ ١٧٠.

وذهب الكوفيُونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعهِ الذي كان له قبل دخول «إنَّ» وهو خبر المبتدإ.

[١٧٦] وَرَاعِ ذَا التَّرتِيبَ، إلاَّ في الَّذِي كَلَيتَ فِيهَا - أوْ هُنَا - غَيرَ البَذِي

أو على استعمال نعم وشبهها خبراً لا إنشاء، واستثنى في المغني أن المفتوحة المخففة، فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة: أن غضب الله عليها، بسكون النون. وغضب كفرح، وقولهم أما إن جزاك الله خيراً.

قوله: **(وَتَرْفَعُ الخَبَرَ)** حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله:

١٦٠ - إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[١]

وقوله:

١٦١ - كأنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشَوَّفَا قَادمةً أو قَلَماً محرَّفَا[٢]

وقوله:

١٥٦ - وَيَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٣]

ولعل أباك قائماً، وأوله الجمهور بحذف الخبر، والمنصوب الثاني. أما حال أي تلقاهم أسدا وأقبلن رواجعا. ويوجد قائماً، أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنحته، بل الحذف في هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره.

قوله: **(وَذَهَبَ الكُوفِيُونَ الخ)** سيأتي ما يترتب عليه عند قوله: وجائزٌ رفعك الخ.

قوله: **(وَهُوَ خَبَرُ المُبْتَدَأ)** الواو للحال أي باقٍ عل رفعه في حال كونه خبر المبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده، وبدليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولاً لجاز، ومذهب البصريين أصح لما مر من شبهها الفعل، وأما عدم الفصل فلما سيذكر قريباً.

قوله: **(وراع ذا الترتيب)** أي المعلوم من الأمثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم، ولم يراعَ في كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها، وما أحسن قول ابن عنين:

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ أَنَّ وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا
عَسَى حَرْفُ جرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي إلَيْكَ فَأَضْحِي فِي عُلاَكَ مُقَدَّمَا

قوله: **(إلاَّ فِي الَّذِي)** استثناء من مقدر أي في كل تركيب إلا في التركيب الذي استقر،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في شرح شواهد المغني ص ١٢٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

(٢) الرجز لمحمد بن ذؤيب في الدرر ٢/ ١٦٨؛ وللعماني في سمط اللآلي ص ٨٧٦.

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصّل ١/ ٢٠٤؛ وليس في ديوانه؛ وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦.
والشاهد فيه نصب «ليت» للمبتدأ أو الخبر على لغة بعض العرب.

أي: يلزم تقديمُ الاسم في هذا الباب وتأخيرُ الخبر، إلاَّ إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمُه وتأخيرُه، وذلك نحو: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي» أو«لَيْتَ هنا غير الْبَذي» أي: الْوَقِح، فيجوزُ تقديمُ «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرُهما عنها.

والثاني: أنه يجب تقديمُهُ، نحو: «ليت في الدَّار صَاحِبَهَا» فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبر على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرور، نحو: «إنَّ زَيْداً آكلٌ طَعَامَكَ» فلا يجوز «إنَّ طَعَامَكَ زيداً آكلٌ» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «إنَّ زيداً واثِقٌ بِكَ» أو «جالسٌ عندك» فلا يجوزُ تقديمُ المعمول على الاسم، فلا تقول: «إنَّ بك زَيْداً وَاثِقٌ» أو «إنَّ عندك زيداً جالسٌ» وأجازهُ بعضهُم، وجعل منه قوله:

[٩٥] فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا، فَإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ، بَلاَبِلُهْ[1]

كليت الخ. في كون خبره ظرفاً أي يقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف، لا على الأحرف لأن لها الصدر، وأن المفتوحة، وإن لم تقع صدراً لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة، وإنما قدم الخبر الظرفي هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف، وما على الجامد وهو ليس سم، ويجب أن يُقَدَّرَ متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو: إن مالاً وإن ولداً، فجعل الظرف من تقديم الخبر إنما هو بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر.

قوله: (**لا يلزم تأخيره**) أي إلا لمانع كإنَّ زيداً لفي الدار، لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة.

قوله: (**أي الوَقِحُ**) بفتح الواو وكسر القاف، قليل الحياء، فهو تفسير للبذي وهو الفاحش في نطقه بلازمه.

قوله: (**عَلَى الاسْم**) أي لئلا يفصلها عن معموليها معاً، بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لأنه مفصول منها في الجَملة.

قوله: (**وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ**) هو الظاهر لأنه يقدم في ما، وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك.

قوله: (**فَلاَ تَلْحَنِي**) بفتح التاء والحاء المهملة، مضارع مجزوم بلا من: لَحَيْتُ الرجلَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٩٣؛ والمقرب ١/ ١٠٨.

١٧٧ ـ وَهَمْزَ أَنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرْ

«إنَّ»لها ثلاثةُ أحوال: وُجوبُ الفتح، وَوُجوبُ الكسر، وجَوَازُ الأمرين: فيجب فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمصْدَر، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِع مرفوع فِعْل، نحو: «يعجبني أنكَ قائمٌ» أي: قيامُك، أو منصُوبهِ، نحو: «عَرَفْتُ أنّكَ قَائِمٌ» أي: قيامك، أو في موضع مجرور حرفٍ، نحو:

ألحَاه بفتح الحاء فيهما أي لمته، وأخاك اسم أن، ومصاب خبرها، ويحبها متعلق به وفيه الشاهد، وجم أي كثير خبر ثانٍ، وبلابله أي وساوسه، وهمومه فاعله.

قوله: **(إذَا قَدِّرَت بِمَصْدَرٍ)** أي إذا وجب سدُّ المصدر مسدَّها، ومسد معموليها فإن امتنع ذلك وجب الكسر، وإن جاز جاز كما سيأتي، والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها إن كافي مشتقاً، والكون المضاف لاسمها إن كان جامداً أو ظرفاً، وكذا يجب الفتح إذا سد مسد مفعولي علم، وإن لم يصح تأويلها بالمصدر لأن المدار على أحد أمرين، إما تأويلها بالمصدر، أو وقوعها موقع مفعولي علم مع عدم التعليق كعلمت أنك قائم كذا في الجمل على التفسير.

قوله: **(مرفوع فعل)** أي فاعلاً كان كما مثل أو نائبه نحو: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١] ظاهراً كان الفعل كما ذكر أو مقدراً كاجلس ما إن زيداً جالس أي ما ثبت جلوسه بناء على أن ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية مصدرة بحرف، وهو الأصح كما مر أول الموصول، ونحو: ولو أنهم صبروا، أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لو كوقوعها مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] الخ، أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل، على معنى معتقدي فضلك فإن قدر اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو: قولي إنك فاضل، واعتقادي أنه حق فيجب كسره كما سيأتي.

قوله: **(أَوْ مَنْصُوبه)** بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعول به لفعل غير قول، ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول، والمفعول الثاني لنحو: ظننت كما سيأتي في الشرح، أو مفعولاً له كجئتك أني أحبك، أو معه كيعجبني جلوسك عندنا، وأنك تحدثنا، وتقع مستثنى كتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا مفعولاً مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الدماميني وغيره.

قوله: **(مجرور حرف)** أي أو إضافة نحو: ﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فما صلة، ومثل مضاف إلى أن وصلتها، ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فإن كان لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث، وإذا تعين الكسر على ما سيأتي، أو يضاف لهما كحين، ووقت جاز الأمران. ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧] أو أبدل منها نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

«عجبت من أنَّك قائم» أي: من قيامك، وإنما قال: «لِسَدّ مَصْدَرٍ مَسَدَّها» ولم يَقُلْ: «السد مفرد مسدها» لأنه قد يسدُ المفردُ مَسَدَّهَا ويجب كسرها، نحو: «ظننت زيداً إنه قائم» فهذه يجب كسرها وإن سدَّ مَسَدَّها مفرد، لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر، إذ لا يصح «ظننت زيداً قيامه» فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحُها، بل تُكْسَرُ وجوباً، أو جوازاً، على ما سنبين، وتحت هذا قسمان، أحدهُما: وجوبُ الكسر، والثاني: جَوَازُ الفتح والكسر: فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

١٧٨ ـ فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَه ... وَحَيْثُ «إنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَه

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بالقَوْلِ، أو حَلّتْ مَحَلّ ... حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنّي ذُو أَمَلْ

١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بعد فعل عُلِّقَا ... بِاللَّامِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

فذكر أنه يجب الكسْرُ في ستة مواضع.

الأول: إذا وقعت «إنّ» ابتداء، أي: أول الكلام، نحو: «إنّ زيداً قائمٌ» ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداء، فلا تقول: «أنَّكَ فاضلٌ عِنْدِي» بل يجب التأخير، فتقول: «عندي أنَّكَ فَاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «أن» صَدْرِ صلةٍ، نحو: «جاءَ الَّذِي إنه قائم»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾[1].

قوله: (وحيث إن الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بالكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي واكسر في تركيب تكون أن فيه مكملة لميمين.

قوله: (أو حكيت الخ) عطف على مدخول حيث.

قوله: (لذو تقى) اللام للابتداء دخلت في خبر إنَّ، وقد علقت اعلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به، ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملاً في لفظ المصدر المؤول منها.

قوله: (وَلاَ يَجوزُ وُقوعُ المَفْتُوحَةِ ابْتِدَاءً) أي لئلا تلتبس بالمكسورة خطّاً، وبالتي هي لغة في لعل لفظاً وخطاً.

قوله: (صدر صلة) مثلها الصفة كما إذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة، وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما إنّ في السماء نجماً، فتفتح لأنها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشو لفظاً، وفي الثاني فاعل لثبت محذوفاً فهي حشو رتبة.

قوله: (لتنوْ) أي تثقل خبر إنَّ وجملتها صلة ما الواقعة مفعولاً ثانياً لآتيناه أي أعطيناه من الكنوز القدر الذي أن مفاتحه الخ.

---

(١) [القصص: ٧٦].

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: «والله إن زَيْداً لَقَائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة محكيّة بالقول: نحو: «قُلْتُ إنّ زيداً قائم» قال تعالى: ﴿قال إنّي عَبْدُ الله﴾(١) فإن لم تُحْكَ به، بل أجري القولُ مَجْرَى الظن، فتحت، نحو: «أتَقُولُ أن زيداً قائم؟» أي: أتظنّ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «زُرْتَهُ وَإنّي ذُو أملٍ»، ومنه قوله تعالى: ﴿كما أخْرَجَكَ ربُّكَ مِن بَيْتِكَ بالحَقِّ وإنَّ فريقاً من المُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾(٢) وقول الشاعر:

قوله: (وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده، وذلك شامل لذكر فعل القسم، واللام نحو: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِالله أَنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة:٥٦] ﴿أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَموا بالله جُهْدَ أَيْمَانِهِمْ أَنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة:٥٣] ولحذفه دونها نحو: ﴿وَالعَصْرِ إن الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢] فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح، وإن لم يمثل للثانية. ومفهومه لا يجب الكسر بلا اللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله إن زيداً قائم، أو لا كوالله إن زيداً قائم، وهو أيضاً ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده، وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الأخيرة كالأولين نحو: ﴿حم وَالكِتابِ المُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [الدخان:١، ٣] قال في شرح الجامع، وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع، ونقل في التوضيح إجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث، فينبغي أن يقيد المفهوم. وقوله: لا لام بعده بذكر فعل القسم، ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لما سيأتي في الشرح بقي ما إذا كان القسم جملة اسمية، ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام، وعدمه مع عدمها نحو: لعمرك إن زيداً لقائم، أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر.

قوله: (فإنْ لَمْ تَحْكِ به) أي مع كونها معمولة له كما مثل، أو لغيره كأخصك بالقول أنك فاضل، أي لأنك، فيجب الفتح.

قوله: (في موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة، فتفتح في: جاء زيد، وعندي أنه فاضل. وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو: ﴿إلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان:٢٠] فكسرت لأنها حال ولأن في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح، والآية فإن قلت لِمَ لمْ تفتح في الحال مع أن أصله الإفراد؟ قلت: لأن مصدرها معرفة لإضافته للمسند إليه، ولأن مجيء المصدر حالاً مع كونه لا ينقاس لم يسمع إلا في الصريح لا المؤول.

---

(١) [مريم: ٣٠].

(٢) [الأنفال: ٥]

[٩٦] ما أعطياني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزي كرمي[1]

السادس: أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القُلُوبِ وقد عُلّقَ عنها باللام، نحو: «علمت إن زيْداً لقائم» وسنبين هذا في باب «ظنَّ» فإن لم يكن في خبرها اللامُ فُتِحَت، نحو: «علمت أنَّ زيداً قائم».

هذا ما ذكرهُ المصنف، وأوردَ عليه أنه نَقَّصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ «إنَّ» فيها.

الأول: إذا وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية، نحو: «ألاَ إن زَيْداً قَائِمٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿ألا إنَّهم هُمُ السُّفَهاءُ﴾[2].

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «اجْلسْ حيثُ إنَّ زيداً جالِسٌ».

الثالث: إذا وقعت في جملة هي خَبَرٌ عن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إنَّهُ قَائِمٌ» ولا يردُ عليه

قوله: (**ما أعطياني**) أي الخليلان في قوله:

١٦٢ ـ دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ عَزَّ مَطْلَبُها واذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الحَكَمِ[3]

وهما من المنسرح.

قوله: (**ألا الاستفتاحية**) أي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني، وقول المعربين ألا حرف استفتاح بيان لمكانها، وإهمال لمعناها، وهي حرف للتنبيه على تأكيد مضمون الكلام عند المتكلم، ومثلها في وجوب الكسر بعدها كلا التي بمعناها، وهي التي لم يتقدمها ما يزجر عنه كما قاله أبو حاتم[4] والزجاج نحو: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ﴾ [العلق: ٦] فكلاً حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقاً كما قاله الكسائي، وإلا لوجب بعدها الفتح مثله، وهو خلاف المسموع، أما التي للزجر فالكسر بعدها ظاهر لأنها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبداً على كلا، والابتداء بما بعدها، والجمهور على أنها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه إذا لم يوجد، حتى قال جماعة: متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية، أي لأن أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتوّ.

قوله: (**بعد حيث**) أي وإذ لوجوب إضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافاً لأبي حيان كما جاز بعد إذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل فإن وصلتها، إما فاعل لثبت محذوفاً، أو مبتدأ خبره محذوف، وقيل: يكفي إضافتهما لصورة الجملة، وعلى قول الكسائي بجواز إضافته حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح.

قوله: (**عن اسم عين**) أي لأن المصدر لا يخبر به عن الذات إلا بتأويل. وهو ممتنع مع أن ا هـ تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزّة في ديوانه ص ٢٧٣؛ والمقتضب ٣/ ١٤٥.

(٢) [البقرة: ١٣].

(٣) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزّة في ديوانه ص ٢٧٣؛ والكتاب ٣/ ١٤٥.

(٤) السجستاني: أبو حاتم سهل بن محمد، من كبار اللغويين في عصره، توفي سنة (٢٤٨ هـ). انظر «بغية الوعاة» (١/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧).

شَيْءٌ من هذه المواضع، لدخولها تحت قوله: «فاكسر في الابتدا» لأن هذه إنما كسرت لكونها أوَّل جملةٍ مبتدأ بها.

١٨١ ـ بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أوْ قَسَمِ ... لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

١٨٢ ـ مَعْ تلو فا الجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ ... فِي نَحْو «خَيْرُ القَوْلِ إنِّي أحْمَدُ»

يعني أنه يجوز فتحُ «إنَّ» وَكَسْرُهَا إذا وقعت بعد إذا الفُجائية، نحو: «خرجت فإذا إن زيداً قائمٌ» فمن كسرها جعلها جملة، والتقديرُ: خرجتُ فإذا زَيْدٌ قائِمٌ، وَمَنْ فَتَحها جعلها مع صلتها مَصْدراً، وهو مبتدأ خبره إذا الفُجَائية، والتقدير: «فإذا قِيَامُ زَيْد» أي ففي الحضرة قيامُ زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقديرُ «خرجت فإذا قيامُ زَيْدٍ مَوْجود» ومما جاء بالوَجْهَيْنِ قوله:

[٩٧] وكُنْتُ أَرَى زَيْداً ـ كَما قِيلَ ـ سَيِّداً ... إذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ[1]

قوله: (لدخولها الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها إما حقيقة كما مر، أو حكماً بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات، ومثلها بعد حتى الابتدائية كمرض زيد حتى أنهم لا يرجونه.

قوله: (بعد إذا فجاءة) بضم الفاء، والمد من إضافة الدال للمدلول أي إذا الدالة على هجوم ما بعدها، ووقوعه بغتة، وبعد ظرف لنمي أي نسب، ونائب فاعله ضمير عائد لهمز إن فيما مر لكن لا بقيد فتحه، أو كسره، وبوجهين كتعلق به.

قوله: (لا لام بعده) بهذا غاير ما مر. ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت، خلافاً للشارح.

قوله: (مع تلو) عطف على بعد بإسقاط العاطف فهو متعلق بنمي أيضاً.

قوله: (فمن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على أن إذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم. أما على أنها ظرف مكان، أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ، ويجب حينئذ فتح أن والتقدير: ففي الحضرة أو ففي الوقت قيام زيد.

قوله: (وكنت أرى) أي أظن، والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزته كما قاله يس، وقد تفتح، ويتعدى لمفعولين فقط فتح أو ضم فزيداً مفعول أول وسيداً ثان، ولا يرد أن المضموم مضارع أرى المتعدي لثلاثة لأن استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث، وحينئذ

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٩٩؛ وشرح الأشموني ١/١٣٨.

اللغة: «اللهازم» أصول الحنكَين، واحدتها لهزِمة، بالكسر، وقيل: هما عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، والجمع لهازم. اهـ. «لسان العرب».

روي بفتح «أنَّ» وكسرها، فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً مستأنفة، والتقدير: «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَاللّهازِمِ» ومن فَتَحَهَا جَعَلَهَا مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فإذا عُبُودِيّتُهُ» أي ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني «فإذا عبوديته موجودة».

وكذا يجوز فتحُ «إن» وكسْرُهَا إذا وقعت جوابَ قسم، وليس في خبرها اللامَ، نحو: «حَلَفْت أنَّ زيداً قائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُه:

[٩٨] لـتـقْـعُـدَنَّ مَـقْـعَـدَ الْـقَـصِـيِّ   مِـنِّـي ذِي الـقَـاذُورَةِ الـمَـقْـلِـيِّ
أوْ تَـحْـلِـفِـي بِـرَبِّـكِ الْـعَـلِـيِّ   أَنِّـي أبُـو ذَيَّـالِـكِ الـصَّـبِـيِّ[1]

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فَتحُ «إنّ» وكَسْرُها بعد القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ، سَوَاءٌ كانت الجملة المقسَمُ بها فعليةً، والفعلُ فيها ملفوظاً به، نحو: «حلفْتُ إنَّ زَيْداً قائِمٌ» أو غيرُ ملفوظٍ به، نحو: «والله إنَّ زيداً قائم» أو اسمية، نحو: «لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم».

فضميره المستتر فاعل لا نائبه وفي المرادي على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لأنه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده، والكثير كونه للمتكلم كأرى ونرى وأريت بالبناء للمجهول، وقد يكون لمخاطب كقراءة: ﴿وَتُرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾[2] بضم التاء ونصب الناس أي تظنهم والقفا مؤخر العنق، واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لأن القفا موضع الصفع، واللهازم موضع اللكز الحاصلين للعبد. وقوله كما قيل أي ظناً موافقاً لما قيل.

قوله: **(لتقعدن الخ)** اللام للقسم، والفعل مرفوع بالنون المحذوف لتوالي الأمثال، وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد، وكسر الدال دليل عليها، ومقعد ظرف مكان ومني حال من ياء الفاعلة أي بعيدة مني، أو متعلق بالقصي أي البعيد وذي القاذورة صفة القصي، وكذا المقلي أي المبغوض، وتحلفي منصوب بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس، والشاهد في: أإني أبو الخ فالكسر على أن جملتها جواب القسم، والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أني الخ، لا أنها هي الجواب لأنه لا يكون إلا جملة. فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين.

قوله: **(أو غير ملفوظ)** تقدم أن هذا مذهب الكوفيين، وهو غلط، فالمتعين فيه الكسر كما علمت.

قوله: **(أو اسمية الخ)** يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام، كما قدمناه.

---

(١) البيتان من الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (ذا).

(٢) [الحج: ٢].

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت «إنَّ» بعد فاء الجزاء، نحو: «مَنْ يَأتِني فإنه مُكْرَمٌ» فالكسرُ على جَعْل «إنَّ» ومعموليها جملةً أجيب بها الشرطُ، فكأنه قال: مَنْ يَأتِني فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْل «أنَّ» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: «مَنْ يَأتِني فإكرامُه مَوْجُودٌ» ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير: «فجزاؤه الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى: ﴿كتب ربُّكُمْ على نَفْسه الرَّحْمَةَ إنَّه من عمل منكُمْ سوأ بجَهَالَةٍ ثُمَّ تاب من بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1] قرىء: ﴿فإنه غفور رحيم﴾ بالفتح والكسر، فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لمَنْ، والفتحُ على جعلِ مصدراً مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «فَالغُفْرَانُ جزاؤُهُ» وعلى جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: «فجزاؤه الغفران». وكذلكِ يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت «إنَّ» بعد مبتدأ هو في المعنى قوله وخَبَرُ «إن»

قوله: (بعد فاء الجزاء) قال المصنف: والكسر أحسن قياساً لعدم إحواجه لتقدير. ولذا لم يجىء الفتح في القرآن إلا مسبوقاً بمثله نحو: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ الله ورَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ﴾ [التوبة: ٦٣] ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّه يُضِلُّهُ﴾ [الحج: ٤] وإلا كان واجب الكسر أي قراءة نحو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] أنه ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ﴾ [يوسف: ٩٠] ولذا لم يفتح فإنه غفور رحيم إلا من فتح أنه من عمل منكم سوءاً وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيءٍ فَأَنَّ اللهَ﴾ [الأنفال: ٤١] بالفتح والكسر[2] فما موصولة لا شرطية لأنها لا تدخل عليها النواسخ كما مر، وعائدها محذوف أي غنمتموه، ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر إن جملتها هي الخبر، وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف، أي فكون خمسة لله ثابت، أو خبر لمحذوف، أي فالواجب كون خمسة لله، والجملة خبر إن الأولى.

قوله: (ويجوز أن يكون خبرَ الخ) هذا أَوْلَى لأن حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو: ﴿فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت: ٤٩] أي فهو يؤوسٌ.

قوله: (هو في المعنى قول) أي وإن كان من غير مادته. وكذا ما بعده وترك شرطاً ثالثاً وهو اتحاد القائل فإن انتفى القول الأول تعين الفتح كعملي أني أحمد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق، وإلا كان من الأول، أو القول الثاني، أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي: إني مؤمن، وقولي: إن زيداً يمد الله، فقولي مبتدأ فإن جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لأنه عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي، وإن بقي على مصدريته فجملة أن محكية به، وخبره محذوف أي: قولي هذا اللفظ ثابت، ولا يجوز الفتح

---

(١) [الأنعام: ٥٤].

(٢) قوله بالفتح والكسر: بالفتح قراءة العشرة، وبالكسر في غير العشرة.

قولُ، والقائلُ واحدٌ، نحو: «خَيْرُ القول إني أحمد الله» فَمَنْ فتح جعل «أنَّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير: «خيرُ القول حمدُ الله» فـ«خير». مبتدأ، «وحَمْدُ الله»: خبر، وَمَنْ كَسر جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول: «أولُ قراءتي»: ﴿سَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾(١) فأولُ: مبتدأ، و«سبح اسم ربك الأعلى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و«إني أحمد الله» خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطِ، لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى، فهي مثل «نُطقي الله حَسبي» ومَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله: «أولُ ما أقُولُ إنِّي أحْمدُ الله» وخَرَّجَ الكسر على الوجه الذي تقدّم ذِكرُهُ، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل، وعليه جَرَى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر، وعليه أكثر النحويين.

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لامُ ابْـتِـدَاءِ، نَـحْـوَ، إنِّـي لَـوَزَرْ

على أن المصدر المنسبك منها خبر، لأن قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه، ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما.

قوله: (**نحو خير القول**) إنما كان هذا قولاً لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه.

قوله: (**فمن فتح الخ**) أي والقول حينئذ باقٍ على مصدريته للإخبار عنه بمصدر إن وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول، وجملة أن خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي أي مقروئي بلفظ سبح، وتجويز كونه حينئذ مصدراً، وجملة أن محكية به، والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرد في نحو أول قولي أني أحمد الله إذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت. فيكون غير أوله ليس بثابت، وليس مراداً، والحاصل أن المخبر عنه بأن إن كان اسم ذات وجب الكسر لما مر، أو اسم معنى فلا يخلو إما أن يكون قولاً أو غيره، وعلى كلٍّ خبر إن إما قول أو غيره وعلى كلٍّ إما أن يصدق على المبتدأ أو لا، فيجب الفتح إذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر إن قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي أني أحمد الله، واعتقادي أنك فاضل، ويجب الكسر في الثاني إن صدق عليه كاعتقادي أنه حق، وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على ذلك المبتدأ فمتعذر إذ القول لا يصدق على غيره، وكذا يجب الكسر إن كان المبتدأ قولاً، وخبر أن غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي: إنه حق، وقولي: إنك فاضل، وكذا إن كان خبرها قولاً غير صادق عليه، لكونه لم يتحد لقائل كقولي: إن زيداً يحمد الله، فإن اتحد جاز الأمران فتأمل.

قوله: (**وبعد ذات الكسر**) متعلق بتصحب، قدَّمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لأخواتها لا

---

(١) [الأعلى ١].

يجوز دخولُ لام الابتداء على خبر «إنَّ» المكسورة، نحو: «إنَّ زيداً لقائِمٌ» وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام، لأنَّ لها صَدْرَ الكلام، فحقّها أن تدخل على «إنَّ» نحو: «لإنَّ زيداً قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد، كرهُوا الجَمْع بين حرفين بمعنى واحدٍ، فأخَرُوا اللامَ إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللامُ على خبر باقي أخوات «إنّ»، فلا تقول «لعلَّ زيداً لَقَائم» وأجاز الكوفيون دخولَهَا في خبر «لكن» وأنشدوا:

[٩٩] يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلي وَلَـكِـنَّـنِـي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيـدُ[1]

مطلقاً فلا ينافي أنها تصحب المقدم من المبتدأ، وخبره على الأصح في الثاني نحو: لَقَائِمٌ زيد، ولزيد قائم. كما تصحب المؤخر من اسم أن وخبرها ومعموله المتوسط، وضمير الفصل لا غير ذلك. وأما نحو ليقوم زيد: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢] ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فالمشهور أنها لام القسم، لأن لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا في باب أن كما في المغني، وسميت بذلك لأن أصلها الدخول على المبتدأ.

قوله: **(تصحب الخبر)** أي بشرط تأخره عن الاسم، وإن تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١٠٠] وبشرط كونه مثبتاً، وغير ماض، متصرف، خالٍ من قد، كما سيذكره المصنف، وغير جملة شرطية بأن يكون مفرداً نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، أو مضارعاً ولو مع التنفيس كإن زيداً لسيقوم، أو ماضياً جامداً كإنَّ لعسى أن يقوم، أو متصرفاً مع قد كإنَّه لقد قام، أو ظرفاً، أو مجروراً، أو جملة اسمية، وأول جزأيها أولى باللام: فإن زيداً لوجهه حسن، أولى من وجهه لحسن، بل في البسيط أن هذا شاذ.

قوله: **(لوزر)** بزاي فراء أي ملجأ.

قوله: **(فحقها أن تدخل على أن)** أي، ولا تزاحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية، وواو العطف في عدم تفويت صدارة ما بعدها.

قوله: **(بين حرفين)** أي باقيين على صورتهما، فخرج لَهَنَّكَ قائمٌ بإبدال همزة أن هاءً لزوال صورة أن لا يقال: هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنعم جَيْرِ لأنا نمنع المرادفة إذ اللام لا تعمل، ولا تخص الاسم، وأن بمعنى الفعل. وهو أوكد بخلاف اللام فتأمل.

قوله: **(فأخروا اللام)** أي لكون أن عاملة، وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية.

قوله: **(لعميد)** من عمده العشق بالكسر إذا هدّه، وأوله الزمخشري بأن الأصل لكن أنني فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى لكن، ثم أدغم فلم تدخل اللام إلا في خبر أن.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٨؛ ولسان العرب مادة (لكن).

وخرج على أن اللام زائدة، كما شذَّ زيادَتها في خبر «أمْسَى» نحو قوله:

[١٠٠] مرُّوا عُجَالَى، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سألُوا: أمْسَى لَمَجْهُودَا[١]

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله:

[١٠١] أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٢]

وأجاز المبرّد دخولَهَا في خبر أنَّ المفتوحة، وقد قرىء شاذاً: ﴿ألاَ أنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ الطَّعامَ﴾[٣] بفتح «أنَّ» ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام.

قوله: (من سئلوا) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للمفعول، وعليه قالوا: وعائد الموصول باعتبار معناه، لكن قيل: الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالألف، والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لأن الأكثر مراعاة لفظ من أي سألوه، ولمجهوداً خبر أمسى من جهده الأمر بلغ منه المشقة.

قوله: (أم الحليس) بالضم مصغراً، والعجوز بلا هاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الأنباري تحقيقاً للتأنيث. وهي المرأة المسنة، والشهربة الفانية الضعيفة. ويقال شهبرة بتقدم الباء على الراء لكن يتعين الأول هنا لصحة القافية، ومن تبعيضية إن قدر مضاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة، وإلا فبمعنى بدل، وإنما شذ دخولها في هذا الخبر لتأخره، ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدأ محذوف أي لهي عجوز، يرد عليه أن الحذف ينفي التأكيد، وفيه ما مر.

قوله: (ويتخرج على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء، وإن أفادت التأكيد كالحرف الزائد، وكذا الشعر المار قال السمين[٤] يحكي عن الخبيث الروح الحجاج أنه سبق لسانه ففتح همزة: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١٠٠] فحذف اللام لئلا ينسب إليه لحن[٥]، وهو من جراءته على الله ورسوله.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحويَّة ٢/ ٣١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٠؛ ولسان العرب مادة (شهربَ).

(٣) [الفرقان: ٢٠].

(٤) السمين: أحمد بن يوسف الحلبي مفسر عالم بالقراءات له: تفسير القرآن، وشرح الشاطبية، وغيرها. توفي سنة (٧٥٦ هـ).
انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٤٠٢).

(٥) قوله تعالى: ﴿إنَّ ربهم بهم يومئذٍ لخبير﴾ قال البيضاوي في تفسيره: وقرىء (أنَّ وخبير) بلا لام. اهـ. وبعد هذا فيكون الحجاج قد قرأها على قراءة مروية، وليس تجرؤاً على الله ورسوله وبالتالي لا يصحُّ وصفه بخبيث الروح والجرأة على الله إذا قرأ بغير المشهور، وفعله هذا يدلُّ على سعة علمه بالقرآن وسرعة بديهته، وهو الذي له خدمة عظيمة للقرآن والإسلام علماً أنَّ الحجاج ممن يحتج بكلامه، فهو حجة على اللغة، ولا ينسب إليه اللحن.

١٨٤ ـ وَلا يَلِي ذِي اللامِّ ما قَدْ نَفُيَا وَلا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا مع قَدْ، كإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

إذا كان خَبَرُ «إنّ» منفياً لم تدخل عليه اللامُ؛ فلا تقول: «إنّ زيداً لما يَقُومُ» وقد ورد في الشعر، كقوله:

[١٠٢] وَاعْلَمْ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلا سَوَاءُ[1]

وأشار بقوله: «ولا من الأفعال ما كرضيا»، إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ، «فلا» تقول: «إنّ زيْداً لَرَضِي» وأجاز ذلك الكسائيُّ، وهشامٌ، فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللامُ عليه، ولا فرْقَ بين المتصرِّف نحو: «إنّ زيْداً ليَرْضَى» وغير المتصرف، نحو: «إنّ زيداً ليذرُ الشرّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف، فإن اقترنت

قوله: (ذي اللام) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله.

قوله: (ولا من الأفعال) بيان لما مقدم عليها، أو لمحذوف أي ولا شيء من الأفعال، وما كرضيا بدل منه بناءً على منع الرضي تقديم البيان على المبين كما مر.

قوله: (على العِدَا) بكسر العين، وقد تضم جمع عدو كما في المصباح، ومستحوذاً أي مستولياً حال.

قوله: (لم تدخل عليه اللام) أي فراراً من توالي لامين في نحو لا ولم، وطرداً للباب في باقي النوافي، ولأن اللام لتأكيد الإثبات وهو ضد النفي.

قوله: (واعلم الخ) بكسر أن لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لبنائه على شاذ، وتسليماً أي على الناس، أو تسليماً للأمر، وتركاً أي لذلك. وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره، وحقه التقديم على متشابهان لأن نفي التشابه ينفي الاستواء بالأولى، بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة.

قوله: (فلا تقول إن زيداً لرضي) أي على أن اللام للابتداء، ويجوز على أنها للقسم، وحينئذ تفتح أن في نحو: علمت أن زيداً لرضي، لأن الفعل لا يعلق على أن إلا بلام الابتداء خاصة، وإنما امتنعت في ذلك لأن أصلها الدخول على الاسم، والماضي المتصرف لا يشبهه فإن قرن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع الشبه للاسم فتدخل عليه، وكذا على الجامد لأنه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان.

قوله: (وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كما في المغني.

قوله: (ليذر الشر) أي يتركه، والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفاً تاماً، وإلا فله الأمر

---

(١) البيت من الوافر، وهو لغالب بن الحارث في سر صناعة الإعراب ١/٣٧٧؛ والمحتسب ١/٤٣.

به، نحو: «إنّ زَيْداً سَوْفَ يقُومُ» أو «سَيَقُومُ» ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ، فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح وأما إذا كان السين فقليل.

وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهرُ كلام المصنف جوازُ دخول اللام عليه، فتقول: «إنّ زَيْداً لَنِعْمَ الرجُلُ، وإِنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرَّجُلُ» وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقولُ أن سيبويه لا يُجيزُ ذلك.

فإن قرنَ الماضي المتصرفُ بـ «قَدْ» جاز دخولُ اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وقد يليها مع قَدْ» نحو: «إنّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ».

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ وَالفَصْلَ، واسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخَبر إذا تَوَسَّطَ بين اسم إنّ والخبر، نحو: «إن زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ» وينبغي أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصحُّ دخول اللامِ عليه كما مَثَّلْنَا، فإن كان

نحو: فذرهم، وقد يأتي منه ماضٍ، ومصدر كوذرته وذراً وهما قليلان كما في المصباح. ولذا قيل إن العرب أماتتهما لعدم اعتبار ذلك لقلته، أو شذوذه.

قوله: (**فيجوز إن كان سوف الخ**) يرد عليه أن المضارع مع اللام يتعين للحال، ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه. وحينئذ فتنافي التنفيس لا سيما سوف. وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم.

قوله: (**ماضياً غير متصرف**)يشمل ليس مع امتناع اللام معها، ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لأنها نافية لا منفية اللهم إلا أن يراد ما لابسه النفي سواء كان واقعاً عليه أو به.

قوله: (**الواسط**) أي المتوسط من وسط القوم كوعد أي توسطهم، ومعمول الخبر حال منه أو بدل، وفي البيت الإيطاء، لأن شطري البيت المقفى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني، وعليه فلا إيطاء.

قوله: (**إذا توسط الخ**) أي سواء تقدم الاسم كمثاله، أو الخبر كان عندي لفي الدار زيداً، وكذا تقدم غيرهما كان عندي لفي الدار زيداً جالس. فلو قال إذا توسط بين ما بعد أن لشمل ذلك.

قوله: (**مما يصح**) أي لأن المعمول فرع العامل فلا تدخله إلا حيث تدخل أصله، ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان، وسيأتي إشعاره بثالث، وهو عدم دخولها على الخبر، وسيذكر الشارح رابعاً، وهو أن لا يكون المعمول حالاً لعدم سماعه قيل: وكذا التمييز فلا يقال إن زيداً لراكباً منطلق، أو لنفساً طيب، وتدخل على المصدر والمفعول له كإن زيداً لضرباً، أو لتأديباً ضارب خلافاً لأبي حيان، والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه.

الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول، كما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ«قَدْ» لم يصحّ دخولُ اللامِ على المعمول، فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ أكَلَ» وأجاز ذلك بعضُهم، وإنما قال المصنف: وتصحب الواسط ـ أي: المتوسِّطِ ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر، فلا تقول: «إنَّ زَيْداً آكِلٌ لطعامك».

وأشْعَرَ قولُه بأنّ اللام إذا دخلتْ على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر، فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لطعامك لآكِلٌ»، وذلك من جهة أنه خَصَّص دخول اللاّم بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حكي من كلامهم: «إني لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفَصْل» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصْل، نحو: «إن زَيْداً لَهُوَ الْقَائِمُ» قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[1] فهذا اسم «إنّ» و«هو» ضمير الفَصْل، ودخلت عليه اللام، «والقصصُ» خبر «إنَّ».

وسمي ضمير الفَصْل لأنه يَفْصلُ بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ«هو» لاحْتَمَل أن يكون «القائم» صفةً لزيدٍ، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ«هو» تعين أن يكون «القائم» خبراً عن زيد.

وشَرْطُ ضمير الفَصْل أن يتوسَّطَ بين المبتدأ والخبر، نحو: «زَيْدٌ هو قائم» أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: «إن زَيْداً لهو قائم» وأشار بقوله: «واسماً حَلَّ قبله الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخَّرَ عن الخبر، نحو: «إنَّ في الدار لَزَيْداً»، قال الله تعالى:

قوله: (**ضمير الفصل**) سماه البصريون بذلك لما في الشارح، وقد يسمى فصلاً فقط كما في المتن، وسماه الكوفيون عماداً للاعتماد عليه في تأدية المعنى، وإنما سمي ضميراً مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر لأنه بصورته، وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل، وقيل له محل ما قبله، وقيل ما بعده.

قوله: (**بين المبتدأ والخبر**) أي بشرط كونها معرفتين، أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كافعل من نحو زيد هو أفضل من عمرو، ولا يكون إلا بصيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وإفراداً وغيرهما. ﴿كَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:١٥٧] ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾ [المائدة:١١٧] ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ [الصافات:١٦٥] ، وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغني.

قوله: (**إذا تأخر عن الخبر**) وكذا عن معموله فقط إن قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كإن في الدار لزيداً جالس.

---

(١) [آل عمران: ٦٢].

﴿وإنَّ لَكَ لأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾[(١)] وكلامُهُ يُشعر أيضاً بأنه إذا دخلت اللامُ على ضمير الفَصْل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك، فلا تقول: «إن زَيْداً لَهُوَ لَقَائِم»، ولا «إن لَفِي الدَّارِ لَزَيْداً».

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ ـ في قوله: إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسِّطِ بين الاسم والخبر ـ أن كلَّ معمول إذا تَوَسَّط جاز دخولُ اللام عليه، كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نص النحويون على مَنْعِ دخول اللام على الحال، فلا تقول: «إنّ زَيْداً لَضَاحِكاً رَاكبٌ».

١٨٧ ـ وَوَصْلُ «ما» بِذي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إعْمَالَها، وَقَدْ يُبَقِّي العَمَلُ

إذا اتَّصَلَتْ «ما» غيرُ الموصولة بإنَّ وأخواتها كَفَّتْها عن العمل، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوز فيها الإعْمَالُ والإهمال فتقول: «إنما زيد قائم» ولا يجوز نَصْبُ «زَيْد» وكذلك إنّ وكَأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ، وتقول: «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زيداً» فقلت: «ليتما زيداً قائم» وظاهرُ كلام المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ: أن «ما» إن اتصلت بهذه الأحرُفِ كَفَّتْهَا عن العمل، وقد تعملُ قليلاً، وهذا مذهبُ جماعَةٍ من النحويين، كالزَّجَّاجيِّ وَابْنِ السَّرَّاجِ وحكى الأخفش والكسائي

قوله: **(غير ممنون)** أي غير مقطوع، أو غير ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بلا توسط بيضاوي.

قوله: **(غير الموصولة)** أي وغير الموصوفة، والمصدرية كإن ما فعلت حسن أي إن فعلك، فالكافة هي ما الزائدة فقط، وتوصل بها في الرسم دون غيرها.

قوله: **(كفتها)** أي لإزالتها اختصاصها بالأسماء فتدخل على الفعل نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى﴾ [الأنبياء:١٠٨] ﴿كأنما يساقون﴾ فوجب إهمالها.

قوله: **(فإنه يجوز فيها الإعمال)** أي لبقاء اختصاصها بالأسماء، ولذا قيل بوجوب إعمالها لكن حكي في شرح التسهيل الإجماع على خلافه. ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه، وما حينئذ زائدة ملغاة، وعلى الإهمال كافة.

قوله: **(قليلاً)** أي في غير ليت لكثرته فيها.

قوله: **(وحكى الأخفش الخ)** أي فالإعمال مسموع في غير ليت أيضاً لا مقيس عليها. كما قيل: قال الزجاج في الجمل: ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلَّما بكراً جالس، وكذلك أخواتها ينصب بها ويلغى ما، ومشى عليه ابن السراج[(٢)]، ووافقهما المصنف.

---

(١) [القلم: ٣].

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٠٩.

«إنما زيد قائِمٌ» والصحيحُ المذهبُ الأولُ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلاّ «ليت»، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة، فإنها لا تكفّهَا عن العمل، بل تعمل معها، والمرادُ من الموصولة التي بمعنى «الذي»، نحو: إنّ «ما عِنْدَكَ حَسَنٌ» أي: إنّ الذي عندك حَسَنٌ. والتي هي مقدرة بالمصدر نحو إن ما فعلت حسن أي إن فِعْلَكَ حَسَنٌ.

١٨٨ ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ «إنّ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا

أي: إذا أُتِيَ بعد اسم «إنَّ» وخبرها بعاطفٍ جاز في الاسم الذي بعده وَجْهَان، أحَدُهما: النصبُ عطفاً على اسم «إنَّ» نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً»، والثاني: الرفع نحو: «إن زيداً قائم وَعمَرو» واخْتُلِفَ فيه، فالمشهور أنه معطوف على محلِّ اسم «إنّ» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به ظاهرُ كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، التقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

قوله: **(الأول)** هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر، والثاني يكتفي بالاختصاص الأصلي.

قوله: **(وجائز)** أي إجماعاً. وهو خبر عن رفعك، وبعد متعلق بمعطوفاً كعلي، ومفعول تستكملا محذوف أي خبرها.

قوله: **(على منصوب أن)** أي المكسورة وسيذكر المفتوحة.

قوله: **(بعاطف)** لم يقيده بالواو لأن لا مثلها كإن زيداً قائم لا عمراً ولا عمرٌو، واستظهر الصبان أن الفاء وثم وأو وحتى. كذلك، والأصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الهمع، وأجازه الجرمي[١] والفراء والزجاج في النعت والتوكيد، وعطف البيان قال. سم: والظاهر بناؤه على أن الرفع على محل اسم أن.

قوله: **(على محل اسم أن)** أي بناء على أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لأن الطالب للرفع هنا الابتداء، وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين. واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو: ما عندي من رجل، ولا امرأة بالرفع عطفاً على محل رجل لأن طالبه، وهو الابتداء باقٍ لم ينسخ. وإن جر لفظه.

قوله: **(يشعر به)** أي لجعله معطوفاً على منصوب إن، لا أن يراد معطوفاً صورة.

قوله: **(مبتدأ الخ)** أي فهو من عطف الجمل، أو هو معطوف على الضمير المستكن في

---

(١) الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق، نحوي أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب. توفي سنة (٢٢٥ هـ).

انظر: «بغية الوعاة» (٢/٨ ـ ٩).

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل «إنَّ» ـ أي قبل أن تأخذ خَبَرَها ـ تعيَّن النصبُ عند جمهور النحويين، فتقول: إن زيداً وعمراً قائمان، وإنَّكَ وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضُهم الرَّفْعَ.

الخبر إن وجد فاصل كإن زيداً آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد. فإن لم يفصل تعين الأول عند الجمهور لما سيأتي في العطف.

قوله: **(تعين النصب)** أي لأن المرفوع إن عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لأن المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر، وكذا أن عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لأن أن لم تعمل في الخبر كما مر. ولذا أجازه بعضهم كم سيأتي، وقد يقال على الأول: ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلاً كما قالوه في أن زيداً وأن عمراً قائمان إلا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا، وإن قدر له خبر، وعطفت جملته على جملة إن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم. وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة.

قوله: **(وأجاز بعضهم الرفع)** أجازه الكسائي مطلقاً والفراء فيما ففي فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، فراراً من قبح اللفظ. استدل الكسائي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ﴾ [المائدة:٦٩] الخ وقوله: ﴿إِنَّ الله وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1] [الأحزاب:٥٦] رفع ملائكته وقول الشاعر:

١٥٨ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى، بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه مع ملاحظة تقديمه أي: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصائبون والنصارى كذلك، فحذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير، ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في النية بملاحظة تقديم خبرها، أو أن الخبر المذكور خبر عن المرفوع، وخبر أن محذوف، وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلاً، ويتعين الأول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر إن إلا أن تقدر زائدة، ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبراً عن الجملة كقوله:

١٩٩ ـ خَلِيلَيَّ هَلْ طَبٌّ فإنِّي وأَنْتُمَا ... وإن لَمْ تَبُوحا بالهَوَى دَنِفَانِ[3]

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي: في ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون:٩٩] لأنه لا بد في

---

(١) قوله تعالى ﴿إنَّ الله وملائكته...﴾ قرأ الجمهور بالنصب وقرأ ابن عباس ﴿وملائكتُه﴾ بالرفع على موضع اسم الله قبل دخول (إنّ) اهـ. القرطبي (١٤/ ٢٣٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤؛ ولسان العرب مادة (قير).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤.

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لٰكِنَّ وَأَنَّ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

حُكْمُ «أَنَّ» المفتوحة «ولكن» في العطف على اسمهما حكم «إِنَّ» المكسورة، فتقول: «علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه، وتقول: علمت «أَنَّ زيداً وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمراً منطلق وخالداً» بنصب خالد ورفعه، «وما زيد قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقان» بالنصب فقط.

وأما «ليت، ولعلَّ، وكأنَّ» فلا يجوز معها إلا النصبُ سواء تقدَّمَ المعطوفُ، أو تأخَّرَ، فتقول: «ليت زيداً وعمراً قائمان، وليت زيداً قائم وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كأنَّ، ولعل» وأجاز الفرَّاء الرَّفعَ فيه ـ متقدماً ومتأخراً ـ مع الأحرُفِ الثلاثة.

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ إِنّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١ ـ وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

الإسناد من المطابقة اللفظية نحو: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] إذ لم يسمع غيرها. فإن قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار، فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة؟ فالجواب ما اختاره في المغني من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف، ثم بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي.

قوله: (**حكم أن المفتوحة الخ**) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسد مسد مفعولي العلم اللذين أصلهما الجملة، فتكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال. وكذا ما في معنى العلم كآية: ﴿وأذانٌ مِنَ الله وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣] إلى قوله ورسوله، وقيل يجوز مطلقاً، وقيل يمنع مطلقاً.

قوله: (**وَأَمَّا لَيتَ الخ**) أي لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الإنشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الإنشاء. لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر، ولا إنشاء. ولذا قال في متن الجامع: يرفع مطلقاً تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر، وبعد إن وأن، ولكن إن قدر مبتدأ الخ. ومقتضى ما ذكر إن كان لإنشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني، وصرح في المغني بأنها للإخبار.

قوله: (**وأجاز الفراء**) أي بشرط خفاء الإعراب نظير ما مرَّ.

قوله: (**وخففت أن**) أي بشرط كون اسمها ظاهراً لا ضميراً مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدماً، ولا ماضياً متصرفاً، ولا جملة شرطية إلا الخبر المنفي فإنها تخفف معه، وإن لم يصلح للام لعدم التباسها معه بأن النافية.

قوله: (**إذا ما تهمل**) ما زائدة.

قوله: (**وربما استغني الخ**) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل، والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبداً.

إذا خُفِّفَت «إنَّ» فالأكثرُ في لسان العرب إهمالُها، فتقول: «إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ» وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين «إن» النافية، ويقلُّ إعمالُهَا فتقول: «إنْ زَيْداً قائمٌ» وحَكَى الإعْمالَ سيبويه، والأخفشُ رحمهما الله تعالى، فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ، لأنها لا تلتبس - والحالةُ هذه - بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفعُ الخبر، وإنما تلتبس بأن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصودُ بها، فإن ظَهرَ المقصود بها، فقد يُسْتَغْنَى عن اللام، كقوله:

وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة، ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها، أو أن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل.

قوله: **(ما ناطق الخ)** ما فاعل بدا والجملة بعدها صلتها، وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلاً في المعنى، ومعتمداً حال من فاعل أراد، أي معتمداً على قرينة معنوية كمثال الشارح، أو لفظية كقوله إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة، إذ وجود لا يمنع من كون أن نافية لأن نفي النفي يفسد المعنى، والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل.

قوله: **(لزمتها اللام)** أي في خبر المبتدأ بعدها.

قوله: **(ويقل إعمالها)** أي إن وليها اسم فإن وليها فعل كالأمثلة الآتية وجب الإهمال، ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفاً كما قاله زكريا.

قوله: **(وحكى الإعمال سيبويه)** منه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١) [هود: ١١١] على قراءة تخفيف الميم. فكلاً اسم أن واللام الأولى للابتداء أكدت بالثانية كما في البيضاوي، وما زائدة للفصل بين اللامين، وليوفينهم خبر أن، أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء، وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما، وإن كان القسم إنشاءً لأنه لمجرد التأكيد، والصلة في الحقيقة جوابه كما في المغني، والتقدير وإن كلاً للذين والله ليوفينهم، وكذا الإعراب على تخفيف الميم مع شد إن أما على عكسه فإن نافية، ولما بمعنى إلا، وكلا مفعول لمحذوف أي ما أرى كلاً إلا، والله ليوفينهم فلا شاهد فيه، وأما على شدهما فأحسن ما قيل فيه: إن لما جازمه لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا، وفي المغني: لما يوفوا أعمالهم وهو الأولى لدلالة ما بعده عليه، وجملة القسم مستأنفة، والظاهر صحة هذا الإعراب على الثالث أيضاً.

قوله: **(إذا أهملت)** أي أو أعملت، وكان اسمها خفي الإعراب نحو أن هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضاً.

---

(١) قوله تعالى: ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ قرأ أبو عمر والكسائي ويعقوب وخلف ﴿وإنَّ كلاً لَمَا﴾ وقرأ شعبة ﴿وإن كلاً لَمّا﴾ وقرأ باقي العشرة ﴿وإنَّ كلاً لَمّا﴾.

[١٠٣] * وَأنا ابن أُباةَ الضَّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإنْ مَـالِـكٌ كَـانَـتْ كِـرَامَ الـمَـعَـادِنِ[١]

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت، فحُذِفَتِ اللامُ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: «وربما استغني عنها إنْ بَدَا - إلى آخر البيت» واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفَرْق بينِ «إن» النافية «وإنْ» المخففة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء أدْخلَتْ للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية[٢] وابن الأخْضَرِ[٣]، وهي قولُه ﷺ: «قَدْ عَلِمْنَا إن كُنْتَ لمُؤْمِناً» فمن جعلها لامَ الابتداء أوْجَبَ كَسْرَ «إنْ» ومن جَعَلَهَا لاماً أخرى، اجْتُلِبَتْ للفرق، فَتَحَ أنْ، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليِّ بن سليمان البغدادي الأخفش الصَّغِير، وبين أبي عليّ الفارسي، فقال الفارسي: هي لام غير لامُ الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق - وبه قال ابن أبي العافية - وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداءِ أدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر.

قوله: (**أنا ابن أباة**) جمع آب كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع، والضيم الظلم، ومالك الأول اسم أبي القبيلة، والثاني نفس القبيلة، ولذا أنث فعله، وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحي، ومن آل مالك حال من ابن، أو من أباة لأن المضاف بعض منه.

قوله: (**فحذفت اللام**) أي لدلالة مقام المدح على الإثبات. ولو دخلت في البيت لدخلت على كرام لا كانت خلافاً لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد. فإن هذا عام في أن العاملة وغيرها. كما في الارتشاف، أفاده الصبان. لكن هذا لا يظهر على كونها لاماً فارقة لما سيأتي عن الفارسي.

قوله: (**أوجب كسران**) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة.

قوله: (**فتح إن**) أي لطلب العامل لها، ولا معلق لأن الفارقة ليست من المعلقات.

قوله: (**فقال الفارسي**) قال الدماميني حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو: **إن زيد لقام**، وعلى منصوب الفعل المؤرخ عن ناصية نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُم لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٠٢] وكلاهما لا يجوز مع المشددة ا هـ. وقد يجاب بأنهم توسعوا في المخففة

---

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٦٥.

(٢) ابن أبي العافية: محمد بن عبد الرحمٰن الأزدي من غرناطة، أديباً وشاعراً لغوياً توفي سنة (٥٨٣ هـ) انظر: «الوافي بالوفيات» (٣/ ٢٣٢).

(٣) ابن الأخضر: أبو الحسن علي بن عبد الرحمٰن التنوخي الإشبيلي، من أئمة اللغة والأدب توفي سنة (٣١٥ هـ) انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ١٦٧).

١٩٢ ـ وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِباً بِأَنْ ذِي مُوصَلا

إذا خُفِّفَتْ «إنَّ» فلا يليها من الأفعال إلا الأفعالُ الناسِخَةُ للابتداء، نحو: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وإنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً إلا على الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾[1]، وقال الله تعالى: ﴿وإنْ يَكادُ الذين كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بأبْصَارِهِمْ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[3]، ويقل أنْ يليها غيرُ الناسخ، وإليه أشار بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بعض العرب:

لضعفها بالتخفيف اهـ صبان. وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف؟ وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل، ولا راجعاً إلى الخبر كالمفعول في نحو: إن قتلت لمسلماً. وأجيب بأن الفعل مع فاعله لكونهما كالشيء الواحد حلاً محل الجزء الأول مما بعد إن، والمفعول كالجزء الثاني فإن قتلت لمسلماً بمنزلة إن قتيلك لمسلم.

قوله: **(غالباً)** ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي أي انتفى في غالب الأزمنة، أو التراكيب اتصال الفعل عبر الناسخ بأن، ومفهومه أن اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب التراكيب فتصدق بالكثرة. ولا يلزم منه كون الاتصال غالباً ولو علق بالمنفي لا فهم أن اتصال الناسخ بها غالب، مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة، وبينهما فرق أفاده سم.

قوله: **(موصَلاً)** بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلفيه، وذي إشارة لأن فهو صفة لها.

قوله: **(فلا يليها الخ)** أي إذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخاً لأنها لما ضعفت بالتخفيف، وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر عوضوها الدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها الأصلي في الجملة، وشرطه كونه غير نافٍ ولا منفي كليس وما زال، ولا صلة كما دام.

قوله: **(وقد يليها غير الناسخ)** أي عند غير من ذكر.

واعلم أن الأقسام أربعة: كثير وهو مضارع الناسخ وأكثر، وهو ماضيه، ويقاس عليهما اتفاقاً. ونادر وهو ماضي غير الناسخ، ومنع غير الأخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه، ولا يقاس عليه اتفاقاً. ثم إن اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبراً في الأصل، كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد غيره. وعلى معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وأمثلة الجميع في الشارح فإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميراً متصلاً، أفاده في التصريح.

---

(١) [البقرة: ١٤٣].

(٢) [القلم: ٥١].

(٣) [الأعراف: ١٠٢].

«إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَه» وقولهم: «إن قَنَّعتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً» وأجاز الأخفش: «إن قَامَ لأنا» ومنه قول الشاعر:

[١٠٤] شُلّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمسْلِماً حَلّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[1]

١٩٣ ـ وَإنْ تُخَفَّفْ أنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أنْ

إذا خُفِّفت أنَّ المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمُهَا إلا ضميرَ الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: «عَلِمْتُ أنْ زَيْدٌ قَائِم فأن» مُخَفَّفة من

قوله: (**أن يزينك**) بفتح الياء، وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

قوله: (**قنّعت**) بشد النون أي ضربته سوطاً على رأسه وجعلته له كالقناع، وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار.

قوله: (**شَلَّت**) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد، وحلت أي وجبت أو نزلت.

قوله: (**استكن**) أي حذف وجوباً لا أنها تحملته لأنها حرف، ولأن ضمير النصب لا يستكن.

قوله: (**بَقِيَتْ على ما كان لها**) أي وجوباً بخلاف المكسورة وإن كانت فرعها، لأنها أشبه بالفعل منها إذ لفظها كلفظ عض ماضياً وأمراً، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد ولا عبرة تشبهها نحو قيل، لأنه مغير عن أصله، ولأن طلبها المعمول من جهتين: الاختصاص والوصل به، والمكسورة من الأولى فقط وإنما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة إظهاراً لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله.

قوله: (**إلا ضمير الشأن**) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما أمكن غيره، ولذا قدر سيبويه في: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥] إنَّكَ وكان المناسب للشارح جمل كلامه على مذهبه.

قوله: (**إلا جملة**) أي إن حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمسند إليه. فإن ذكر شذوذاً أو ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفرداً وقد اجتمعا في قوله:

١٦٥ ـ لقدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلونَ إذَا اغْبرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شِمَالاَ

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/ ١١؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/ ٢٧٧، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٤.

الثقيلة، واسْمُهَا ضميرُ الشأن، وهو محذوف، والتقدير: «أنهُ»، و«زيد قائم» جملة في موضع رفع خبر «أن»، والتقدير: علمت «أنهُ، زَيْدٌ قَائِمٌ»، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

[١٠٥] فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[١]

١٩٤ ـ وَإِنْ يَكُنِ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥ ـ فالأحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ، أَوْ نَفْيٍ، أَو تَنْفِيس أَوْ لَوْ، وَقِيلَ ذِكْرُ لَوْ

إذا وقع خبرُ «أن» المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصلٍ، فتقول: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قائِم» من غير حرفٍ فاصل بين «أنْ» وخبرِهَا، إلا إذا قُصِدَ النفي، فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[٢].

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرِّفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يُؤتَ بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ للإِنْسَان إلا ما سعى﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قد اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[٤] وإن كان متصرفاً، فلا يخلو: إما أن

بأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ وأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا[٥]

فربيع خبر الأولى مفرد، وجملة تكون الثمالا خبر الثانية، والمرمل الفقير وشمالاً حال من فاعل هبت أي هبت الريح شمالاً، والثمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن، وكونه مذكوراً، وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح.

قوله: **(فلو أنكِ)** بالكسر، وكذا سألتني لأنه خطاب لزوجته، وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث، أو أنه من إجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول، وفي المصباح يقال: امرأة صديق وصديقة، يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى إن صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لأجابه كراهة رد السائل. فجملة: وأنت صديق حال من تاء سألت وخص يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يهون عليه مفارقة أحبابه في الشدة.

قوله: **(وإن يكن)** أي الخبر.

قوله: **(فيفصل بينهما)** أي بين أن والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وإن كان حرف النفي جزءاً منه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٣٨، ٢٦٢، ولسان العرب مادة (حرر).

(٢) [هود: ١٤]. (٣) [النجم: ٣٩].

(٤) [الأعراف: ١٨٥].

(٥) البيتان من المتقارب، وهما لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢، وليسا في ديوانه، ولجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية ١/٣٠٩، ولجنوب أو لعمرة بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١/١٠٦.

يكون دعاء، أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: ﴿والخامسة أن غَضِبَ الله عليها﴾[(١)] في قراءة مَنْ قرأ: ﴿غَضِبَ﴾ بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أنْ يُفْصَل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصلُ وتركُهُ والأحْسنُ الفَصْلُ، والفاصلُ أحدُ أربعة أشياء:

قوله: (وأن عسى الخ) الظاهر في إعراب هذه الآية أن أن مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة عسى الخ خبرها. ويظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون، وإن اسم يكون إما ضمير الشأن محذوف، وقد اقترب خبرها، أو أنه تنازع يكون، واقترب في أجلهم فأعمل فيه الثاني، واستتر ضميره في الأول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] بناء على أنه لا يشترط وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتي أو أن أجلهم اسم يكون، وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وإن كان فعلاً كما في المغني، وإن منعه ابن عصفور. وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة، وأجلهم اسمها، وأن يكون خبرها واسم يكون ضميره، وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياساً على ما مر؟ عن المبرد في عسى أن يقوم زيد، أو يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين.

قوله: (أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع.

قوله: (يجب أن يفصل) أي للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع، ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة لا تدخل عليها، واعترض بأن المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين، وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتي في بابها، وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما، وأجيب بأن هذا الفرق أغلبي، ولذا قال المصرح وغيره: إنما وجب الفصل ليكون عوضاً من المحذوف، وهو اسمها مع إحدى النونين أو لئلا تلتبس بالمصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم. وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره. ا هـ.

قوله: (يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في قول المصنف فالأحسن على بابه بالنسبة لمذهبه، أما على الأول وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الروداني وينبغي أن محل قبحه إذا لم يكون هناك فارق غير الفصل كوقوع إن بعد العلم قال الصبان ويظهر أن من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها ا هـ مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذٍ عند جمهور البصريين، ولذا حملوا أن يتم الرضاعة بالرفع على إهمال أن المصدرية. وسيأتي لذلك مزيد في إعراب الفعل.

---

(١) [النور: ٩].

الأول: «قَدْ» كقوله: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[1].

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، فمثالُ السينِ نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سيكُونُ منكُمْ مَرْضَى﴾[2]، ومثالُ «سَوْفَ» قول الشاعر:

[١٠٦] وَاعْـلَـمْ فَـعِـلْـمُ الـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـهُ   أَنْ سَـــوْفَ يَـــأْتِـــي كـــلُّ مـــا قُـــدِرَا[3]

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أفلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحدٌ﴾[6].

الرابع: «لو» - وقلَّ من ذكر كونها فاصلةً من النحويين - ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقة﴾ [الجن: ١٦] ﴿أو لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أصبناهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾[7].

ومما جاء بدون فَاصِل قولُه:

قوله: **(أحد أربعة أشياء)** فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط، وقد للماضي فقط. كما في التصريح ولو ولا لهما والظاهر امتناع الأمر هنا.

قوله: **(أن قد صدقتنا)** اسمها أما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أي أنك، وقد صدقتنا خبر، والجملة سدت مسد مفعولي نعلم. وقس باقي الأمثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الأول بعضها يقدر فيه ضمير المخاطب، أو الغائب، أو المتكلم بحسب ما يناسب.

قوله: **(الثالث النفي)** أي بلا أو لن أو لم، وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم.

قوله: **(أن لا يرجع)** أي بالرفع مضارع رجع الثلاثي، وهو يستعمل متعدياً كما هنا، ولازماً كرجع زيد، وهذيل يعدونه بالهمزة واسم أن إما ضمير الشأن أو ضمير العجل، ومن الفصل بلا قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[8] في قراءة الرفع قوله: **(عَلِمُوا أَنْ يُؤَمِّلُونَ)** اسم أن إما ضمير الشأن، أو ضمير القوم المحدّث عنهم والسؤال بمعنى المسؤول كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾ [طه:٣٦] ومما ورد بغير فصل قوله:

---

(١) [المائدة: ١١٣].
(٢) [المزمل: ٢٠].
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٣٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨.
(٤) [طه: ٨٩].
(٥) [القيامة: ٣].
(٦) [البلد: ٧].
(٧) [الأعراف: ١٠٠].
(٨) ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ [المائدة: ٧١] قرأ بالرفع: أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف وقرأ الباقون بالنصب.

[١٠٧] عَلِمُوا أن يُؤمَّلُون فجادُوا   قَبْلَ أنْ يُسألُوا بأعْظَم سُؤْلِ[١]

وقولُه تعالى: ﴿لِمَنْ أرَادَ أنْ يُتمُّ الرضَاعَةَ﴾[٢] في قراءة مَنْ رفع «يتم» في قَوْل والقولُ الثاني: أن «أن» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع «يتمُّ» بعدهُ شذوذاً.

١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ كأنّ أيضاً فَنُوِي   مَنْصُوبُهَا، وثابِتاً أيْضاً رُوِي

إذا خُفِفَتْ «كأنّ» نُوِيَ اسمُها، وأخبر عنها بجملة اسمية، نحو: «كأنْ زَيْدٌ قائِمٌ» أو جملة فعلية مُصَدّرة «بلم» كقوله تعالى: ﴿كأنْ لم تغْنَ بالأمْسِ﴾[٣] أو مُصدَّرة «بقد» كقول الشاعر:

---

١٦٦ ـ إنّـي زَعِيمٌ يا نُوَيْقَةُ   إن أمِنْتِ مِنَ الرِّزَاحِ
وَنَجَوْتِ مِن عَرَضِ المنُو   نِ مِنَ العَشِيِّ إلَى الصَّبَاح
أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَومٍ   يَرتَعُونَ مِنَ الطَّلاح[٤]

والرزاح بضم الراء وكسرها فزاي هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفَتح.

قوله: **(في قول)** أي قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن، وهم الكوفيون.

قوله: **(بجملة اسمية)** لا تحتاج لفاصل كالخبر المفرد. أما الفعلية فتفصل بلم أو قد، كما في شرح القطر وسيمثله الشارح.

قوله: **(وهو ضمير الشأن)** لا يتعين عند المصنف كما في أن، فيحتمل في الآية أن اسمها ضمير لأرض المذكورة قبل أي كأنها وفي البيت ضمير الركاب. أما في المثال الأول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه، ولا يتعين كون الخبر جملة إلا مع ضمير الشأن، ويجوز إفراده مع غيره سواء ذكر الاسم، كبيت الشارح الآتي، أو حذف كقوله:

١٦٧ ـ وَيَوْماً تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كأنْ ظَبْيَة تَعْطُو إلَى وارف السَّلَمْ[٥]

أي كأنها ظبية، والمقسم من القسام وهوالحسن، وتعطو أي تأخذ من عطوت إلى الشيء تناولته باليد، وضمنه معنى تميل فعداه بإلى، والسلم بفتحتين كما في الشمني شجر معروف.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، وقطر الندى ص١٥٥.
والشاهد فيه قوله: أن يؤملون حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقلية، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعليه فعلها متصرف غير دعاء ولم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر.

(٢) [البقرة: ٢٣٣].   (٣) [يونس: ٢٤].

(٤) الأبيات من مجزوء الكامل، وهي للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢/ ٢٧٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب مادة (طلح).

(٥) البيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في الدرر ٢/ ٢٠٠، ولأرقم بن علباء في. في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٥، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢، ولكعب بن أرقم في لسان العرب مادة (قسم)؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١.

أَفِـدَ الـتَّـرحُّـلُ غَـيْـرَ أنّ رِكَـابَـنَـا لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِـنَـا، وَكَـأَنْ قَـدِ[١]

أي: «وكأنْ قَدْ زَالَتْ» واسْمُ «كأن» في هذه المسألة محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأن، والتقدير: «كأنَّهُ زَيْدٌ قائمٌ، وكأنَّهُ لم تَغْنَ بالأمس، وكأنَّهُ قَدْ زَالَتْ». والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قوله: «فنُوِي مَنْصُوبُها» وأشارَ بقوله: «وثابتاً أيضاً رُوِي» إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قولُه:

[١٠٨] وصَـدْرٌ مُـشْـرِقُ الـنَّـحْـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ[٢]

«فثَدْيَيْه» اسمُ كأنْ، وهو منصوب باليَاء لأنه مثنى، «وحُقَّان» خبر كأنْ، روي «كأنْ ثدياه حُقّانِ» فيكون اسم «كأن» محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير: «كأنَهُ ثَدْيَاه حُقّان» و«ثدياه حقان»: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأنْ ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسم «كأنْ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

لا التي لِنَفْيِ الجِنْسِ

١٩٧ ـ عَـمَـلَ إنَّ اجْـعَـلْ لِـلا فِي نَـكِـرهْ مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أو مُـكَـرَّرَهْ

قوله: (مشرق النحر) أي مضيء العنق، وثدييه أي الصدر أي الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة.

قوله: (وهو ضمير الشأن) لا يتعلق، بل يحتمل ضمير الصدر، دماميني.

خاتمة: لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها، وأما لكن فتخفف وتهمل وجوباً نحو: ﴿ولَٰكِنِ الله قَتَلَهُمْ﴾ أجاز يونس والأخفش إعمالها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(لا) التي لنفي الجنس

أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه، لأن النفي إنما يتعلق بالأحكام لا الذوات فهو مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية، وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال للمدلول لأنها تدل على تبرئة الجنس من الخبر.

قوله: (ليست نصاً) أي بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم، فاحتمالها لنفي الوحدة، أي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته، مرجوح يحتاج لقرينة. كقولك بعدها بل رجلان، وقد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية كقوله:

١٦٨ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى الله وَاقِـيَـا[٢]

---

(١) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٧٨، ولسان العرب مادة (أنن).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٨٩.

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمرادُ بها «لا» التي قُصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلِّه.

وإنما قُلتُ «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لا رجُلٌ قائماً» فإنها ليست نصّاً في نَفْيِ الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز «لا رَجُلٌ قائماً بل رجلان» وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بل رجلان» وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز «لا رجُلَ قائِمٌ بل رجلان».

وهي تعمل عمل «إنَّ» فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فَرْقَ في هذا العمل بين المفردة ـ وهي التي لم تتكرر ـ نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ قائِمٌ» وبين المكررة، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلاَّ بالله».

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مُؤَوَّل

قوله: **(لنفي الجنس ليس إلا)** أي عند إفراد اسمها بُنِي، أو نصب خلافاً للتاج السبكي[1]، حيث خصه بحالة البناء، فإن ثنى أو جمع احتملت ذلك، ونفي قيد الأثنينة أو الجمعية كما في المهملة. والتي كليس فالفرق بين الثلاثة إنما هو عند إفراد الاسم في الجميع كما أوضحه في المطول. وقال ابن الهمام: **(لا)** تفيد النص كالعاملة كليس.

قوله: **(عمل إن)** أي لشبهها بها في توكيد النفي، كما هي في الإثبات، وفي التصدر، وتساوي لفظها إذا خففت.

قوله: **(إلا نكرة)** الحاصل أن شروط إعمالها ستة: أربعة ترجع إليها كونها نافية، وللجنس، ونصاً وعدم جار لها، وواحد لمعموليها وهو تنكيرهما، وواحد لاسمها وهو اتصاله بها، ويلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً. وأما قول المصنف: وبعد ذاك الخبر اذكر فلا يغني عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو: لا في الدار رجل قائمٌ، فلو لم تكن نافية فهي زائدة لا عاملة، أو كانت لنفي الوحدة، أو الجنس لا نصاً عملت كليس، وإن دخل عليها جار ألغيت، وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجئت بلا زاد، غضبت من لا شيء، وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة، والحرف جار لها، وسيذكر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم، ويقاس عليه الخبر.

قوله: **(قضية الخ)** أي هذه قضية ولا أبا حسن قاضٍ لها. وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما، كما في شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل، ثم صار مثلاً للأمر المتعسر.

قوله: **(ولا مسمى بهذا الاسم)** فيه أن هذا كذب لكثرة المسمى به، وأيضاً ليس كل

---

(١) السبكي: تقي الدين علي بن عبد الكافي، له كتاب «الإغريض» توفي سنة (٧٥٦ هـ) انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٣٤٢).

بنكرة، كقولهم: «قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَن لها» فالتقدير: ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها، ويدلُّ على أنه مُعامل مُعَامَلَةَ النكرة وصفُهُ بالنكرة كقولك: «لا أبا حَسَن حلاّلاً لها» ولا يُفْصَلُ بينها وبين اسمها، فإن فُصِلَ بينهما ألغيت، كقوله تعالى: ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾(١).

١٩٨ ـ فانْصِبْ بِها مُضافاً، أو مُضَارِعَهْ وَبَعْـدَ ذاك الْـخَـبَـرَ اذْكُـرْ رَافِـعَـهْ

١٩٩ ـ ورَكِّـبِ الْـمُـفْـرَدَ فَـاتِـحـاً: كَـلا حَـوْلَ وَلاَ قُـوَّةَ، والـثَّـانِـي اجْـعَـلا

٢٠٠ ـ مَرْفُوعاً، أوْ مَنْصُوباً، أو مُرَكَّبا وإنْ رَفَـعْـتَ أوَّلاً لاَ تَـنْـصِـبَـا

مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام، وأما تأويله بأنه على تقدير لاَمَسَّ أبي حسن. وذلك المضاف لا يتعرف بالإضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله. فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية، ولا فيصل لها، أي لا قاضي يفصلها كقولهم: لكل فرعون موسى، بتنوينهما أي: لكل جبار قهار.

قوله: **(حناناً)** بمهملة فنونين أي رحمة أي راحماً، وفي نسخ حياً من الحياة، وفيه أن علياً ما مات إلا بعد عمر القائل لذلك إلا أن يجعل الوصف ليس من كلامه، كما يرشد إليه قول الشارح كقولك.

قوله: **(ألغيت)** أي لضعفها بالفصل، ووجب حينئذ تكرارها كمثاله، تنبيهاً على نفي الجنس إذ هو تكرار للنفي، كما يجب مع المعرفة جبراً لما فإنها من نفي الجنس، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما.

قوله: **(غول)** أي شيء يغتال عقولهم ويذهبها.

قوله: **(وركب الخ)** أشاربه إلى علة البناء الآتية في الشرح، وفي قوله: فاتحاً، قصور سيشير إليه الشارح.

قوله: **(والثان)** مفعول أول لاِجْعَلاَ حذفت ياؤه للضرورة، ومرفوعاً مفعول الثاني، وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة.

قوله: **(مضافاً)** منه قولهم: لا أبالك، ولا يدي لك عند سيبويه والجمهور. فأبا مضاف للكاف منصوب بالألف بلا تنوين، والخبر محذوف أي لا أباك موجود، وليس معرفة لأن الإضافة غير محضة كهي في مثلك، لأنه لم يقصد نفي أب معين، بل هو ومن يشبهه إذ هو دعاء بعدم الناصر، وإنما زيدت اللام بينهما كراهة لإدخال لا على صورة المعرفة، وقال الفارسي وابن الطراوة(٢): أبا مفرد مبني جاء على لغة القصر أي ففتحه مقدر على الألف

---

(١) [الصافات: ٤٧].

(٢) ابن الطراوة: أبو الحسين سليمان بن محمد عالم أندلسي من مالقة. كان بصيراً بالنحو والأدب توفي سنة (٥٢٨ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٦٠٢).

لا يخلو اسمُ «لا» هذه من ثلاثة أحوال.

الحال الأولُ: أن يكون مضافاً نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ».

الثاني: أن يكون مُضارعاً للمضاف، أي مُشَابِهاً له، والمراد به، كل اسم تَعَلَّقَ بِما بعده: إمَّا بعمل، نحو: «لا» طَالِعاً جَبَلاً ظَاهر، ولا خَبَراً من زيدٍ راكِبٌ»، وإما بِعَطْفٍ نحو: «لا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ عِنْدَنَا» ويسمى المشبَّهُ بالمضاف: مُطولاً، ومَمْطُولاً، أي ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لفظاً، كما مُثِّلَ.

والحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمرادُ به ـ هنا ـ ما ليس بمضاف، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمهُ البناءُ على ما كان يُنْصَبُ به، لتركّبِهِ مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كخمسَةَ عَشَرَ، ولكنْ محلُّه النصبُ بلا، لأنه اسم لها، فالمفردُ الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح، لأن نصبه بالفتحة نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله» والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَان على ما كانا يُنْصَبَانِ به ـ وهو الياء ـ نحو: «لا مُسْلِمَيْن لك، ولا مُسْلِمينَ» فمُسْلِمَيْن وَمُسْلِمينَ مبنيان، لتركبهما مع «لا» كما بني «رجل» لتركبهِ معها.

كإعرابه على تلك اللغة لا مبني عليها، ولأن شرط نصبه بها كونه مضافاً، وهو حينئذ غير مضاف كما مر في المبني، فحذف تنوينه للبناء، وحذفت نون يدي للتخفيف شذوذاً، ولك خبر، وقيل: هو شبيه بالمضاف لوصفه بلك، والخبر محذوف، وحذف تنوينه تشبيهاً به.

قوله: **(لا ثلاثة وثلاثين)** أي غير علم بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد، أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما إذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لأنه حينئذ يجب تعريفهما بأل فتهمل لا، وتكرر مع شيء آخر معطوف فإن أريد بالثلاثة جماعة معينة، وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال: لا الثلاثة ولا الثلاثون. هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله.

واعلم أن مشبه المضاف يلزم إعرابه منوناً عند البصريين وجوز ابن كيسان بناءه أيضاً فلا ينوّن إجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه، وأجاز الناظم إعرابه غير منوّن بقلّةٍ تشبيهاً بالمضاف، وعلى أحد هذين يخرج حديث: «لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ»[1] وقوله تعالى: ﴿لاَ جِدالَ فِي الحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] ويمكن تخريجه على الأول بجعل الظرف خبراً متعلقاً بمحذوف لا باسم لا فهو مفرد مبني لا شبيه بالمضاف، أي لا مانع مانع لما أعطيت، واللام للتقوية، ولا جدال حاصل في الحج، وأجاز البغداديون بناءه إن عمل في ظرف كالآية ا هـ إسقاطي بزيادة.

---

(١) رواه أحمد بروايات متعددة بالأرقام التالية: ١٦٧٨٢ـ١٦٧٩٣ـ١٦٨٣١ـ١٦٨٠٣ـ١٦٨٣٦ـ١٦٨٦٨، ورواه البخاري في كتاب الدعوات/ باب الذكر بعد الصلاة، ومسلم في المساجد، ورواه الترمذي والطيالسي والطبراني في الكبير.

وذهب الكوفيون والزَّجّاجُ إلى أنَّ «رجل» في قولك «لا رَجُلَ» معرب، وإن فتحته فتحةُ إعراب، لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن «مُسْلِمَيْن، ومُسْلِمِينَ» معربان.

وأما جمعُ المؤنث السالم فقال قوم: مبنيٌ على ما كان ينصب به ـ وهو الكسر ـ فتقول: «لا مُسْلِمَاتِ لك» بكسرِ التاء، ومنه قولُه:

[١٠٩] إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ نَلَذُّ، ولاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ[١]

قوله: (لتركبه معها) هكذا علل سيبويه وكَثِيرٌ البناء، مستدلين بإعرابه عند فصله منها، وفيه أن التركيب إنما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء، وإلا لبني بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه، فليس للتركيب كما مر، فالأوجه أنه بني لتضمُّنه معنى من الاستغراقية لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظاً أو معنًى، ولذا صرح بها في قوله:

١٦٩ ـ فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيفِهِ ... وَقَالَ أَلاَ لا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ[٢]

ولأن قولنا: لا رجل في الدار، مبني على سؤال محقق، أو مقدر كأنه قيل: هل من رجل في الدار؟ فأجيب بالنفي على وجه الاستغراق. ولما عارضت الإضافة هذا التضمن أعرب المضاف، وحمل عليه شبهه لا يقال: التضمن المقتضي البناء ما كان بأصل الوضع. وهذا عارض بدخول لا لأنا نقول ذلك في البناء الأصلي لا العارض، ولا يرد أن هذ التضمن كتضمن الحال معنى في حيث أنها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت فلا يقتضي البناء كما مر، لأن ذكرها ضرورة، وبني على حركة إيذاناً بعروض البناء، وكانت فتحةً للخفة.

قوله: (فتحة إعراب) أي وحذف تنوينه للخفة، ورد بأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو وصف العلم بابن، أو ملاقاة ساكن، أو وقف، أو بناء. وليس هذا من غير البناء.

قوله: (وذهب المبرد الخ) أي لأن التثنية والجمع من خواص الأسماء فيعارضان علة البناء، ورد بأنها واردة عليهما، والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف اللذين على القول بإعرابه. ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو: يا زيدان، ولا قائل به، وتظهر ثمرة الخلاف في: لابنين كراماً، فتبنى الصِّفة على الفتح عند الجمهور دونه.

قوله: (بكسر التاء) أي بلا تنوين لأنه وإن كان لمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذي لا يجامع البناء، وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياساً لا سماعاً، نظر إلى أنه للمقابلة.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ص٩١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٣.

وأجاز بعضُهم الفتحَ، نحو: «لا مسلمات لك».

وقولُ المصنفِ: «وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ» ومعناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعة وَعِنْدَ سِيَبَوَيْهِ الرَّافِعُ لَهُ «لا» إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف في رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ«لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمَهَا المفردَ في

قوله: **(إن الشباب)** يروى: أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدال مهملة أي فني وذهب، ومجد خبر عن عواقبه، وصح الإخبار به عن الجمع لكونه مصدراً، والجملة صلة الذي، وجملة فيه نَلَذُّ بفتح اللام مضارع لذ من باب تعب خبر إن على الرواية الأولى، ومستأنفة على الثانية، والشيب إما بكسر الشين جمع أشيب، أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي لذي الشيب، أو اللام بمعنى في أي في زمن الشيب، والشاهد كسر لذات على هذه الرواية، ويروى بفتحها بلا تنوين.

قوله: **(والرافع له لا عند المصنف وجماعة)** أي سواء ركبت مع الاسم أو لا، وهذا هو مذهب الأخفش الآتي، ومخالفة سيبويه إنما هي في حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح، فتحصل منه أنه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب، وصرح به الشلوبين. وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصريين، وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل أن في الخبر فلا بالأولى أفاده الدماميني.

قوله: **(أن لا واسمها المفرد الخ)** صريحه أن المبتدأ مجموع لا مع اسمها، ويرد عليه أن الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم، فيفيد إثبات القيام لغير الرجل، وأن نفيه عنه مسكوت عنه وليس مراداً، وأيضاً لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابك، وأجيب بأن في نحو هذه العبارة تسامحاً، كما أشار إليه سم، وأن المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط. وهو الذي عمل في الخبر كحال قبل دخول لا، لكن لما كان كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحاً. لذلك قال الأشموني: مذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، ولم تعمل لا إلا في الاسم فينبغي إرجاع ما خالف هذه العبارة إليها، ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في شرح الكافية والتسهيل أن لا عامل ضعيف؟ فلم تنسخ حكم الابتداء إلا لفظاً وهو باق تقديراً، ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف أن، فتنسخه لفظاً ومحلاً لقوتها. أفاد جميع ذلك الصبان.

قوله: **(إلا في الاسم)** أي لقربه منها، ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بأن حيث صارت جزء كلمة، وقال في المغني: الذي عندي أن سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل، وأما: لا رجل ظريفاً، بالنصب فمثل: يا زيد الفاضل، بالرفع أي إن نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل، كما أن رفع الفاضل كذلك.

موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ«لا» فتكون «لا» عاملة في الجزأين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتي بعد «لا» والاسْم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو: «لاَ حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلا بالله» يجوز فيه خمسةُ أَوْجُهٍ، وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يُبْنَى مع «لا» على الفتح، أو يُنْصَب أو يُرْفَع.

فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح، لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون لها الثانية عامِلَةً عملَ إنّ نَحْوَ: «لاَ حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلا بالله».

قوله: **(وذهب الأخفش الخ)** يظهر أثر الخلاف في نحو: لا رجل ولا امرأة قائمان. فعند سيبويه يجوز لأن العامل في الخبر مجموع المبتدأين المتعاطفين، وعند الأخفش يمتنع لئلا يتوارد على الخبر عاملان لا الأولى والثانية فيذكر لكل خبر مستقل، ويكونان جملتين، وكذا يقدر في نحو: لا حول ولا قوة. أما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنًى عنهما ويكون جملة واحدة. كذا قيل ورد بأنهما وإن كانتا عاملتين في الخبر إلا أنهما متماثلتان لفظاً ومعنًى. فيجوز عملهما في اسم واحد عملاً واحداً كما في أن زيداً وأن عمراً قائمان. أفاده المصرح والدماميني. قال الروداني: والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته، إذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلاً، أو لا، لاستحالة أثر بين مؤثرين، ولأن قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين سوى أن ولا، وكذا نحو زيد وعمرو قائمان. وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز ذلك، بل في أن العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل: زيد وعمرو قائمان. وعند الأخفش مجموع الحرفين مثل إن زيداً وإن عمراً قائمان.

قوله: **(وتكررت لا)** سيأتي محترزه في المتن.

قوله: **(يجوز فيه)** أي في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني، ويحده. فإن أوجهه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب.

قوله: **(خمسة أوجه)** فيه نظر لأن كلامه الآتي يقتضي أنها ثمانية، لأنه إن بنى الأول أو نصب ففي الثاني ثلاثة، وإن رفع فوجهان، ومن ذكر أنها خمسة كالأشموني اقتصر. على كون الأول مفرداً كالثاني كمثال المصنف: وحينئذ فليس في الأول إلا البناء بثلاثة في الثاني، أو الرفع بوجهيه وإن كان قول المصنف: وإن رفعت أولاً لا تنصبا، بقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر لأنه علق منع نصب مفرداً أو مضافاً أو شبهه وجهان، فالجملة خمسة عشر، وأما الثاني فمقيد في كلامه بالمفرد بدليل أنه خُيِّرَ فيه بين التركيب وغيره فتدبر.

الثاني: النصبُ عطفاً على محلّ اسم «لا» وتكون «لا» الثانيةُ زائدَةً بين العاطف والمعطوف، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ» ومنه قولُه:

[١١٠] لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرقُ عَلَى الرَّاقِعِ[(١)]

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوْجُهٍ:

الأول: أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها، لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذٍ تكون «لا» زائدة.

قوله: **(الثاني النصب)** هذا أضعف الأوجه لأن القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه، وأيضاً لا الأولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفرداً فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد.

قوله: **(على محل اسم لا)** أي عند الناظم أما عند غيره فاتباعاً للفظ الاسم، وإن كان مبنياً لشبهه بحركة الإعراب في العروض، وعلى هذا فالحركة اتباعية، والإعراب مقدر رفعاً أو نصباً فتدبر. ا هـ صبان. وجوز الزمخشري نصبه بمحذوف أي لا أرى قوة، وقال يونس وجماعة: تنوين الثاني في البيت للضرورة. كتنوين المنادى المفرد كذا في التوضيح، أي فهو مركب مع لا، وهي غير زائدة، لكنه نون للضرورة.

قوله: **(اليوم)** خبر لا الأولى، وخبر الثانية محذوف لدلالة الأولى عليه أي ولا خلة اليوم، أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي، والخبر محذوف إما خبر واحد لهما أي لا نسب ولا خلة بيننا، أو لكلٍ خبر، ويتعين هذا عند سيبويه إن نصب الثاني على محل الأول لأن خبر الأول حينئذ مرفوع بالمبتدأ، وخبر الثاني بلا، لأن لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقاً. فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصرح. وفيه نظر، أما أولاً: فإن لا الثاني عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر، بل الثاني معطوف على الأول عطف مفرد لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين، والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها، ونون للضرورة يصح ما ذكر. وأما ثانياً: فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه إلى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره، وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى: اتسع الفتق على الراتق، وهو بمعناه قيل: وهذا هو الصواب لأن القافية قافيَّة.

قوله: **(على محل لا واسمها)** أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يرد أن لا الأولى، لكونها جزء المعطوف عليه، لا تتسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة؟ لأن العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط، فتدبر.

قوله: **(زائدة)** أي بين المتعاطفين، والخبر المحذوف مثنى عنهما، فهو جملة واحدة.

---

(١) البيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وله أو لسلامان ابن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٣؛ ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص ٣٧.

الثاني: أن تكون «لا» الثانيةُ عملت عَمَلَ «ليس».

الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس للا عملٌ فيه، وذلك نحو: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إلاّ بالله» ومنه قولُه:

[١١١] هَـذَا لَـعَـمْـرِكُـم الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـهِ لا أمَّ لـــي ـ إنْ كـــانَ ذَاكَ ـ ولا أبُ[١]

وإن نُصبَ المعطوفُ عليه جاز في المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة ـ أعني البناء، والرفع، والنصب ـ نحو: لا غُلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ولا امرأةٌ ولا امرأةً.

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه جاز في الثاني وجهان.

الأول: البناء على الفتح، نحو: «لاَ رَجُلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رَجُلٍ وَلا امرأةَ» ومنه قولُه:

قوله: (**وليس لِلاعمل فيه**) أي لوجود شرط إلغائها وهو تكرارها، وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الأول كما في الزائدة، فيجب لِكُلٍّ خَبَرٌ. ويكون من عطف الجمل كما إذا عملت كليس.

قوله: (**هذا لعمركم الخ**) بفتح العين، مبتدأ خبره محذوف وجوباً أي لعمركم قسمي، والصغار، بفتح الصاد المهملة فغين معجمة، الذل والهوان.

قوله: (**وإن نصب المعطوف عليه**) أي لكونه مضافاً أو شبهه، مع كون الثاني مفرداً.

قوله: (**أعني البناء**) أي لتركبه مع الثانية والنصب أي عطفاً على لفظ الأول، والرفع أي لإلغائها، أو إعمالها كليس، أو زيادتها مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لأنه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من أن لا عامل ضعيف، لا تنسخ حكم الابتداء إلا لفظاً، مع بقائه لكن فيه. إن لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقاً، فإذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم أن هذا المبتدأ لا يعمل في شيء إلا أن يقال النافي، والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في: غير قائم الزيدان، فتأمل، صبان.

قوله: (**الأول البناء على الفتح**) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت، لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر، ويلزم على الأول كون الخبر منصوباً مرفوعاً.

---

(١) البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلفة عليها، فهو لضمرة بن جابر، ولرجل من مذحج، ولهني بن أحمر ولزرافة الباهلي، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٥٩٣.

[١١٢] فَلا لَغْوٌ وَلا تَأثِيمَ فيها وَمَا فَاهُوا بِهِ أبداً مُقِيمُ[(١)]

والثاني: الرفع، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رجل ولا امرأةٌ».

ولا يجوز النصب للثاني، لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على اسم «لا» و«لها» هنا ليست بناصبة، فيسقطُ النَّصْبُ، ولهذا قال المصنف:

قوله: **(فلا لغو الخ)** اللغو الباطل، والتأثيم اللوم من قولك للشخص أثمت، والضمير للجنة، وما فاهوا أي نطقوا به، وهذا من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها، وهو ملفق من بيتين وأصله:

١٧٠ ـ فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَلاَ حَينٌ وَلاَ فِيهَا مَلِيمُ[(٢)]

وفيها لَحْمُ سَاهِرَةٍ وبحرٍ وما فاهوا...... الخ

والحين بالفتح الهلاك، والمليم اللائم، ولا ساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة فالمعنى: فيها لحم بر وبحر.

قوله: **(والثاني الرفع)** أي على عمل الثانية كليس، أو إهمالها، وما بعدها مبتدأ مستقل، أو زيادتها وعطفه على الأول، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت. وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر.

قوله: **(ولا يجوز النصب)** أي عطفاً على المحل أو تبعاً للفظ لانتفائهما. أما النصب بمحذوف، كما مر عن الزمخشري، فيجوز. والحاصل أن الاسمين إن كانا مفردين جاز في الأول البناء، والرفع إلغاءً، أو عملاً كليس فتلك ثلاثة. وفي الثاني سبعة: بناؤه، ونصبه على محل الأول، أو لفظه، أو بمحذوف، ورفعه على إلغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس، فتلك أحد وعشرون وجهاً يمتنع منها أربعة وهي: رفع الأول إلغاء، وعملاً كليس مع نصب الثاني على محله، أو لفظه فإن أفرد الأول فقط فسبعة.

الثاني تأتّى في كونه مضافاً أو شبهه مع إبدال البناء بنصبه بلا الثاني، فتلك أربعة عشر في ثلاثة. الأول باثنين: وأربعين يمتنع منها الأربعة السابقة مع كونه مضافاً أو شبهه بثمانية، وإن أفرد الثاني فقط فثلاثة: الأول: تأتى في كونه مضافاً أو شبهه مع إبدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة. الثاني: باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين، وهما نصب الأول سواء كان مضافاً أو شبهه، مع نصب الثاني على محله إذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي، وإن كانا غير مفردين ففي الثاني أربعة عشر في ستة. الأول باربعة وثماني يمتنع منها ضعف ما قبله. فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للمتأمل والله أعلم.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤، ولسان العرب مادة (أثم).

(٢) البيتان من الوافر، وهما لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٥٤؛ ولسان العرب مادة (أثم).

«وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تنصبا»

٢٠١ ـ ومُفرداً نَعتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فافْتَحْ، أوِ انْصِبَنْ، أوِ ارْفَعْ، تَعْدِلِ

إذا كان اسمُ «لا» مبنياً، ونُعِتَ بمفرد يليه ـ أي لم يُفْصَل بينه وبينه بفاصل ـ جاز في النعت ثلاثَةُ أوْجُه.

الأول: البناء على «الفتح»، لتركُّبه مع اسم «لا» نحو: «لا رَجُل ظَرِيفَ».

الثاني: النصبُ، مراعاةً لمحل اسم «لا» نحو: «لا رَجُل ظَريفاً».

الثالث: الرَّفْعُ، مراعاةً لمحل «لا» واسمها، لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو: «لا رَجُلَ ظريفٌ».

قوله: **(ومفرداً)** مفعول افتح، وفاؤه للتحسين فلا تمنع عمله في المقدم عليه ونعتاً بدل منه، أو بيان كذا قيل، والأظهر إجراؤه على قاعدة نعت النكرة إذا تقدم يعرب حالاً، وتعرب هي بحسب العوامل. ولمبنيٍّ ويلي صفتان لنعتاً، أو الأول متعلق بالثاني، وحذف مفعول انصبن وارفع لدلالة الأول عليه، ولا تنازع لأن المصنف لا يراه في المتقدم.

قوله: **(لتركبه مع اسم لا)** أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد، ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر. كذا في التوضيح والأشموني وغيرهما. وإنما جعل التركيب سابقاً لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما في الصبان هذا، وصريح ذلك أن اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت، والمنعوت لصيرورتهما اسماً واحداً قبل دخولها، كخمسة عشر وبعلبك. لا أن كلاً منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح، وأن الاسم بني لتركُّبه مع لا، والنعت بُني لتركبه مع الاسم إذ لا وجه له على ما ذكره مع أن التركيب لا يصلح علَّة لأصلية البناء كما علمت. إلا أن يكون من باب إعطاء الجزء حكم الكل فتأمل. وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من، ولما كان الوصف من تمامه كان كأنهما معاً تضمناها فَبُنِيَا، وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبن بأن صفة المنادى ليست مناداة فلم تعطَ حكمه، وهذه الصفة هي المنفية في المعنى. فإعطاؤها حكم الاسم ظاهر، وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها إعراب على المحل. ولم تنون للتشاكل، وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعاً للفظ، والظاهر أن من جعل الموصوف في النداء فمن الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا، حيث يجعل من نفي الموصوف لا من وصف المنفي فينصب الأول لشبهه بالمضاف، والثاني لأنه تابع للموصوف كما ذكروه في النداء. لكن لم أرَ من ذكره هنا إلا ما مر عن بعضهم في: لا أبا لك فليتأمل.

قوله: **(مراعاة لمحل اسم لا)** أي أو اتباعاً للفظه وإعرابه مقدر كما مر نظيره.

قوله: **(لمحل لا واسمها)** فيه التسامح المار.

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أو الرَّفْعَ اقْصِدِ

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ووليَهُ النعتُ، جاز في النعت ثلاثة أوْجُهٍ، وذكر في هذا البيتِ أنه إذا لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت؛ فلا تقل: «لا رجُلَ فِيهَا ظريفَ» ببنَاء ظريف، بل يتعين رَفْعُهُ نحو: «لا رَجُلَ فيها ظريفٌ» أو نصبه، نحو: «لا رجلَ فيها ظريفاً» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز ـ عند عدم الفصل ـ لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعُوت غيرَ مفردٍ، نحو: «لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً» ولا فرق ـ في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفَصْلِ ـ بين أن يكون المنعوت مفرداً، كما مثل، أو غيرَ مفرد.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إذا كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والمشبه بالمضاف ـ تَعَيَّنَ رَفْعُه أو نصبه، فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يُفْصَل بينه وبين النعت أو لا يفصل، وذلك نحو: «لاَ رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها، ولا غُلامَ رَجُلٍ فيها صَاحِبَ بِرٍّ».

وحاصلُ ما في البيتين: أنه إذاً كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً، ولم يُفْصَلْ بينهما، جاز في النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ، نحو: لا رَجُلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

٢٠٣ ـ وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

تقدَّمَ أنه إذا عُطِفَ على اسم «لا» نكرةٌ مفردة، وتكررت «لا» يجوز في المعطوف ثلاثَةُ أوْجُهٍ: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح، نحو: «لا رَجُلَ ولا امرأةٌ ولا امرأةً، ولا امرأةَ» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم أنه يجوز فيه: الرفع، والنصب، ولا يجوز فيه البناء على الفتح، فتقول: «لا رَجُلَ وامرأةٌ، وامرأةً» ولا يجوز البناء على الفتح، وحَكَى الأخْفَشُ «لا رَجُلَ وامرأةَ» بالبناء على الفتح، على تقدير تكرر «لا» فكأنه قال: «لاَ رَجُلَ ولا امرأةَ» ثم حذفت «لا».

قوله: **(وغير ما يلي)** مفعول لتبن المجزوم بلا الناهية، وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما سيشير إليه الشارح فهو محترز قول المصنف، ومفرداً مع قوله: لمبني. قال ابن غازي: ولو قال:

وارْفَعْ أو انْصِبْ مُطْلَقاً نَعْتَ اسْمِ لاَ والفَتْحَ زِدْ أن أُفْرِدا واتَّصلا

لا غنى عن البيتين مع الإيضاح.

قوله: **(وتكررت لا)** فعل وفاعل، ويجوز جواب إذا لا منفي بلا. فالأوْلَى حذف لا لتقدم ذكرها، وكذا ما بعده.

قوله: **(على تقدير تكرير لا)** أي فحذفت وبويت، وليس الفتح بالتركيب مع الأول للفصل بالواو.

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ، سواء تكررت «لا» نحو: «لا رَجلَ ولا غلامَ امرأةٍ» أو لم تتكرر، نحو: «لا رَجلَ وغُلامَ امْرَأةٍ».

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلاّ الرفعُ، على كل حالٍ، نحو: «لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها» أو «لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها».

٢٠٤ ـ وَأَعْطِ «لا» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاِسْتِفْهَامِ

إذا دخلت همزةُ الاستفهام على «لا» النافية للجنس بَقِيتْ على ما كان لها من العمل، وسائِرِ الأحكام التي سبق ذِكْرُها؛ فتقول: «ألا رَجُل قائمٌ، وألا غُلامَ رَجُلٍ قَائِم، وألا طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِر» وَحُكْمُ المعطوف والصفة ـ بعد دخول همزة الاستفهام ـ كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أطْلَقَ المصنفُ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ هنا وفي كل ذلك تفصيل.

وهو: أنه إذا قُصِد بالاستفهام التوبيخُ، أو الاستفهامُ عن النفي، فالحكمُ كما ذَكَرَ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدم ذكره من أحكام العطف، والصفةِ، وجوازِ الإلغاء.

فمثالُ التوبيخُ قولُكَ «ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟» ومنه قولُه:

[١١٣] أَلا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيْبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟[١]

تنبيه: البدل النكرة كالنعت المفصول نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها، بالنصب والرفع. ولا يبنى على تركبه مع البدل منه لأنه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر، وجوزه بعضهم لأن هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح، فإن كان معرفة تعين رفعه نحو: لا أحد زيد وبكر فيها، وكذا يقال في عطف البيان. وأما التوكيد فالأوْلَى في اللفظي منه كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين، ويجوز رفعه ونصبه. وأما المعنوي فيمتنع بناءً على أنه لا يتبع نكرة لأن ألفاظه معارف. أما على أنه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط لا على المعرفة.

قوله: **(وأعط لا)** قال سم يمكن شموله للعاملة عمل إن وليس.

قوله: **(دون الاستفهام)** ليس فيه مع الأول إيطاء لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً.

قوله: **(فالحكم كما ذكر)** لكن مع التوبيخ كثير، ومع الاستفهام عن النفي قليل. حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه.

قوله: **(ألا ارْعِوَاءَ)** أي انْكِفَافاً عن القبيح وهو اسم لا، وخبرها محذوف أي موجود، والهمزة للتوبيخ والإنكار، والشبيبة الشباب، وآذنت أي أعلمت، والهرم بفتحتين الكبر. وقد هرم هرماً كتعب تعباً فهو هرم. إذا كبر وضعف. كذا في المصباح.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣.

ومثالُ الاستفهام عن النفي قولُكَ «ألاَ رَجُلَ قَائِم؟» ومنه قولهُ:

[١١٤] ألا اصطبَارَ لِسَلمى أمْ لَهَا جَلَد؟ إذَا أُلاَقِي الَّذِي لاقَاهُ أمْثَالِي[1]

وإذا قُصِدَ بألا التمنّي: فمذهَبُ المازِني[2] أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يَتَمَشَّى إطلاقُ المصنف، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتمنّي قولُهُم: «ألا ماءَ ماءَ بارداً» وقولُ الشاعر:

[١١٥] ألا عُمر وَلّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأبَ ما أثأتْ يَدُ الغَفَلاتِ[3]

قوله: **(ألا اصْطِبَار)** الهمزة للاستفهام، واصطبار اسم لا، ولسلمى خبرها أو صفته، والخبر محذوف أي موجود، والذي لاقاه أمثاله كناية عن الموت. والمعنى: إذا مت هل ينتفي اصطبار سلمى زوجتي أم تتجلد، وأم إمّا متصلة فالمطلوب بها مع الهمزة تعيين أحدهما، أو منقطعة فتكون إضراباً عن الاستفهام الأول إلى الاستفهام عن التجلد. دماميني.

قوله: **(إلا عملها في الاسم)** أي، ولا خبر لها لأنها بمنزلة أتمنى فقولك، ألا ماء كلام تام حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، فلا خبر لها لفظاً ولا تقديراً، كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول، وعلى قول المازني يكون الخبر مقدراً.

قوله: **(ولا يجوز إلغاؤها)** أي لأنها كليت وهي لا تلغى.

قوله: **(بالرفع)** مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحرر.

قوله: **(ألا ماءَ ماءَ بارداً)** ماء الثاني نعت للأول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل رجل صالح، ويسمى نعتاً موطئاً فهو مبني على الفتح لتركبه مع الأول، ويمتنع رفعه عند سيبويه، ويجوز عند المازني، ويتعين تنوين بارداً لأن العرب لم تركب أربعة أشياء، ولا يصح كون ماء الثاني توكيداً، ولا بدلاً كما في التوضيح لأنه مقيد بالوصف، والأول مطلق فليس مرادفاً حتى يؤكده، ولا مساويه حتى يبدل منه لكن جوز بعضهم التوكيد في قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦] فكذا هنا، وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه.

قوله: **(فَيَرْأَب)** بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أي يصلح، وفاعله ضمير

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٥.

(٢) المازني: أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب، أحد أئمة النحو البصريين، توفي سنة (٢٤٩ هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٢٨٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٥.

٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

إذا دلَّ دليلٌ على خبر «لا» النافية للجنس وجبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثالُه أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ ـ وهو قائم ـ وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غير ظرفٍ ولا جار ومجرور، كما مُثِّل، أو ظرفاً أو مجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: «لا رَجُلَ». فإن لم يدل على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع، نحو قوله ﷺ: «لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله»[1] وقول الشاعر:

العمر، وأثأت بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين، ثم تاء التأنيث أي أفسدت، ويد الغفلات فاعله، وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب، وأثبت من لوازمه اليد تخييلاً، واحتج المازني بالبيت على سيبويه فقال: مستطاع، إما خبر لا فيبطل قوله: لا خبر لها، أو صفة لاسمها مراعاةً للابتداء، فيبطل قوله بعدم ذلك. وأيّاً كان، فرجوعه نائب فاعل مستطاع، ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه، والجلة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولي ولا خبر لِلاَ، قال الروداني، وتجويز الوصفية مكابرة إذ لا يشك عاقل في المُتَمَنَّى إنما هو استطاعة رجوع العمر، لا العمر المدبر المستطاع رجوعه. فمستطاع هو الخبر بلا شك.

تنبيه: ترد ألا للتنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ﴾ [يونس: ٦٢] الخ ﴿ألا يوم يأتيهم﴾[2]، وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو: ﴿أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢] ﴿ألا تقاتلون قوماً﴾[3] الخ.

قوله: **(إذا المراد الخ)** إذا شرطية كما يشير إليه صنيع الشارح. فالذال مفتوحة، وليست هي إذ التعليلية لأن المراد لا يظهر في كل تركيب كما لا يخفى.

قوله: **(إذا دل دليل)** أي مقالي كوقوعها جواباً لسؤال، أو حالي بأن دل عليه السياق نحو ﴿فلا فوت﴾[4]، أي: لهم. ﴿قالوا: لا ضير﴾[5]، أي: علينا. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع ألا نحو: لا إله إلا الله، فيرفع ما بعد إلا على البدلية من ضمير الخبر، أو من محل لا مع اسمها على ما فيه من التسامح المار، فهو بمعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ، وليس هذا مبنياً على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية، فتأمل.

قوله: **(أغير من الله)** المراد بالغيرة لازمها وغايتها، وهو مقت من تعرض لمحارمه لا

---

(١) تتمة الحديث: «ولذلك حرَّم الفواحش» وهو في صحيح مسلم: كتاب التوبة.

(٢) [هود: ٨].

(٣) [التوبة: ١٣].

(٤) [سبأ: ٥١].

(٥) [الشعراء: ٥٠].

[١١٦] ولا كَرِيمَ من الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[(١)]

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهر»، واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه، فإنه لا يجوز حينئذٍ الحذفُ كما تقدم.

ظن وأخواتها

٢٠٦ ـ انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأي ابْتِدَا أعْنِي: رَأى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا

انفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالته على الله تعالى. يقال غار الزوج يغار على امرأته، كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيراً كخوفاً وغيرة كضربة، ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت. مصباح.

قوله: **(ولا كريم الخ)** قيل إنه لحاتم، وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة، تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتماً فقال النبيتي:

١٧١ ـ هَلاَّ سَألتِ النَّبِيتِيِّينَ ما حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ[(٢)]

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً فِي الرَّأسِ مِنْهَا وَفِي الأصْلاءِ تَمْلِيحُ

إذا اللِّقَاحُ غدت مُلْقَى أصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

والحرف الناقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها، والأصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب، والتمليح الشحم لشبهه الملح في البياض، واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب، والأصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى وتترك عند عدم اللبن، والولدان جمع وليد من صبي وعبد، والمصبوح اسم مفعول من صبحته سقيته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

قوله: **(بفعل القلب)** مفرد مضاف فيعم.

قوله: **(جزأي ابتدا)** الإضافة لأدنى ملابسة، أي جزأيَّ جملة ذات ابتداء، والمراد الجنس الصادق بالبعض، لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على متبدأ يلزم الحذف، أو الصدر، أو غيره مما يمتنع في كان إلا اسم الاستفهام أو المضاف إليه، فيجوز هنا مقدماً على أنه مفعول أول

---

(١) تمامه «وَرَدَّ جاذِرُهم حَرْفاً مُصَرَّمَةً»، وهو من البسيط لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ص ٢٩٤؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق أشعار الهذليين ص ١٣٠٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب (صور).

(٢) الأبيات من البسيط، وهي لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ص ٢٩٤؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق ديوان الهذليين ص ١٣٠٨، ولرجل جاهلي من بني النبيت في المقاصد النحوية ٢/٣٦٨، ٣٦٩.

٢٠٧ ـ ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مع عَدّ حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللّذْ كاعْتَقَدْ

٢٠٨ ـ وَهَبْ، تَعَلَّمْ، والّتِي كَصَيَّرا أيضاً بها انْصِبْ مُبْتَدأ وَخَبَرا

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو ظَنَّ وأخواتُها.

وينقسم إلى قسمين؛ أحدُهما: أفعالُ القلوب، والثاني: أفعال التَّحْوِيل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين، أحدهما: ما يَدُلُّ على اليقين، وذكَرَ المصنفُ

كليهم ظننت أفضل بخلاف كان، لأن اسمها لا يقدم عليها، وأما الخبر فيكون استفهاماً في البابين كأين كنت؟ وأين ظننت زيد؟ ولا يكون جملة إنشائية فيهما. وأما قول أبي الدرداء: «وجدت الناس أخبر تقله»[1]، فعلى إضمار القول أي مقولاً في كل واحد منهم: اختبره تبغضه، ومر مثله في كان، ولا تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر إلا بعد استيفاء فاعلها أي وجوده. وذكره وإن تأخر عنها فإن قلت نحو: حسبت زيداً عمراً، وصيرت الطين خزفاً، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. إذ لا يقال: زيد عمرو، ولا الطين خزف لعدم صحة الإخبار. أجيب بأنه يصح في الأول باعتبار التشبيه على حذف الأداة، وفي الثاني باعتبار الأول.

قوله: **(مع عد)** بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعني، أو حال من مفعوله.

قوله: **(ألذ)** بسكون الذال لغة في الذي، وكأعتقد صلته احترز به عن جعل التي من أفعال المقاربة، وقد مرت والتي بمعنى صبر وستأتي.

قوله: **(وَهَبْ)** بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لا من الهبة، واستعماله مع أن وصلتها قليل حتى زعم الحريري أنه من لحن الخواص ويرده قصة: هب أن أبانا كان حماراً، كذا في شرح الجامع.

قوله: **(والتي)** مبتدأ، وكصيرا صلته، وبها انصب خبره أي، والأفعال التي بمعنى صيرا نصب بها أيضاً مبتدأ وخبراً، كما تنصبهما بأفعال القلوب.

قوله: **(وهو ظن وأخواتها)** جعل منها الناظم تبعاً للأخفش، وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت. كسمعت زيداً يتكلم فزيداً مفعول أول، والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط، وقال الجمهور: لا تتعدى مطلقاً إلا لواحد كسائر أفعال الحواس فإن كان مما يسمع فذاك، وإلا ففيه حذف مضاف، والفعل بعده حال أي سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم.

قوله: **(إلى قسمين)** قسمها غيره إلى أربعة: فَوَجَدَ وَتَعَلَّمَ وَدَرَى، لليقين فقط. وجَعَلَ وَحَجَا وَعَدَّ وَزَعَمَ وَهَبْ، للرجحان فقط. ورأى وعلم، لليقين غالباً. وظن وخال وحسب

---

(١) رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير وابن عدي في الكامل، وأبو نعيم في الحلية، وتمام الحديث... «وثق بالناس رويداً». قال الزركشي سنده ضعيف اهـ. فيض القدير (١/٢٠٦).

منها خمسةٌ: رأى، وعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وتَعَلَّمْ، والثاني منها: ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ، وذكر المصنف منها ثمانية: خَالَ، وظنَّ، وحَسِبَ، وزَعَمَ، وَعَدّ، وَحَجَا، وجعل، وَهَبْ.
فمثالُ رأى قولُ الشاعر:

[١١٧] رَأَيْـتُ اللهَ أَكْـبَـرَ كُـلِّ شَـيْءٍ مُـحَـاوَلَـةٍ، وَأَكْـثَـرَهُـمْ جُـنُـودَا[١]

فاستعمل «رَأى» فيه لليقين، وقد تستعمل «رَأى» بمعنى «ظنَّ» كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً﴾[٢] أي: يَظُنُّونَهُ.

ومثالُ «علم عَلِمْتُ زَيْداً أَخَاكَ»، وقول الشاعر:

للرجحان غالباً. والشارح أدرج الثالث في الأول، والرابع في الثاني نظراً للغالب فيهما، وتقليلاً للأقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه لغير ذلك.

قوله: **(فمثال رأى)** أي اليقينية بمعنى علم، كما هو فرض كلامه، لا بمعنى أبصر أو أصاب رئته، وإلا تعدت لواحد، وأما بمعنى الرأي والاعتقاد فمحصل كلام الرضي تعديتها تارة لاثنين كرأي الشافعي كذا حلالاً ومنه قوله:

١٧٢ - رَأَى النَّاسُ إلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجَ تَرَّاكِيـنَ قَـصْـدَ الـمَـخَـارِجِ[٣]

وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافاً لأولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل عَلَمَ اليقينية كذلك ا هـ. وصريح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثاني، لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة، فليجز الاقتصار عليه، وإن كان في الدماميني ما يخالفه.

قوله: **(محاولة)** أي قدرة، وهو تمييز لاكبر بالباء الموحدة كما أن جنوداً تمييز وكثرهم بالمثلثة.

قوله: **(إنهم يرونه الخ)** أي يظنون البعث بعيداً أي ممتنعاً، ونراه أي نعلمه قريباً أي واقعاً لأن العرب تستعمل البعد في النفي، والقرب في الوقوع، ففي الآية الظن واليقين معاً.

قوله: **(ومثال علم)** أي اليقينية، وتأتي للظن قليلا نحو: «فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ»[٤] وكان عليه ذكره كرأي، أما التي بمعنى عرف فستأتي في المتن، والي من علم يعلم علماً تفرح

---

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في المقاصد النحوية ٢/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٩٧.
(٢) [المعارج: ٦].
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٤٩، ٥/ ٢٧٥، وهمع الهوامع ١/ ١٥٠.
(٤) [الممتحنة: ٩].

[١١٨] عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوف، فَانْبَعَثَتْ إليك بب واجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[(١)]

ومثالُ «وَجَدَ» قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[(٢)] ومثالُ «دَرَى» قولهُ:

[١١٩] دُرِيتَ الْوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ[(٣)]

ومثالُ «تعلّم» ـ وهي التي بمعنى اعْلم ـ قولُه:

يفرح فرحاً فهو أعلم، والمرأة علماء إذا انشقت شفته العليا فلازم، ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره إذا شق شفته، ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلح بالفاء، والحاء المهملة.

قوله: **(المعروف)** بالنصب مفعول الباذل، أو بالجر بإضافته إليه وانبعثت أي انطلقت، وواجفات الشوق، بالجيم والفاء، أسبابه ودواعيه.

قوله: **(وجد)** أي بمعنى علم ومصدرها الوجود، وقيل: الوجدان لا بمعنى أصاب الشيء أي لقيه، وإلا تعدت لواحد، ومصدرها الوجدان قيل: والوجود أيضاً، ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة، ومصدر الثالثة مَوْجِدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجداً بفتح الواو، والأُولَى بتثليثها كما في القاموس.

قوله: **(دريت الخ)** التاء نائب فاعل، وهي المفعول الأول، والثاني الوفي وهو صفة مشبهة فالعهد إما فاعله، أو مضاف إليه، أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعرو مرخم بحذف التاء، والاغتباط بالغين المعجمة من الغبطة وهي تمني مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه، والظاهر أن المعنى فليغبطك غيرك، أو أنه دعاء له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أوصافه الحميدة. قال أبو حيان: ولم يعد أصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين. ولعله ضمنها في البيت معنى علمت، والتضمين لا ينقاس. ا هـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل، والأكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: ﴿وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ﴾ [يونس:١٦] قيل إلا مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا القَارِعَةُ﴾ [القارعة:٢] لسد الجملة مسد المفعولين، والأوجه ما في الهمع والمغني أنها سدت مسد المفعول بالباء فقط. فهي في محل نصب بإسقاط الجار كما في: فكرت أهذا صحيح أم لا؟

قوله: **(وهي التي بمعنى أعلم)** أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً، وإلا تعدت لواحد، والفرق بينهما أن هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والأولى أمر بتحصيله في الحال بما يذكر من المتعلقات، والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها فتسد مسد مفعوليها كقوله:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/٧٥؛ وهمع الهوامع ١/١٩٢.

(٢) [الأعراف: ١٠٢].

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٧١؛ وهمع الهوامع ١/١٤٩.

[١٢٠] يعلَمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ[١]

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين.

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ، قولُكَ: «خِلْتُ زَيْداً أخَاكَ» وقد تستعمل «خال» لليقين، كقوله:

[١٢١]دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلاَ أدْعَى بِهِ وَهْوَ أوَّلُ[٢]

«وَظَنَنْتُ زَيْدا صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أن لا مَلْجَأَ من الله إلاَّ إليَه﴾[٣] و«حَسِبْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله:

[١٢٢] حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُوْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إذَا مَا المَرْءُ أصْبَحَ ثَاقِلا[٤]

---

١٧٣ ـ فقُلْتُ تَعَلَّمْ أنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وإلاَّ تُضَيِّعْها فإنَّكَ خاتِلُهْ[٥]

وفي حديث الدجال: «تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»[٦].

قوله: **(تعلم الخ)** مفعوله الأول شفاء، والثاني قهر.

قوله: **(خلت زيداً الخ)** ومضارعها إخال، والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله:

١٧٤ ـ إخالُك إنْ لمْ تَغضُضِ الطَّرْفَ ذا هَوى يَسُومُكَ ما لاَ يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ[٧]

فإن كانت خال بمعنى تَكَبَّرَ، أو ظلع في مشيه أي عرج، أو اعوجَّ فلازمة.

قوله: **(دعاني)** أي سماني، الغواني جمع غانية، وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى، والياء من خلتني مفعول أول، والثاني جملة لي اسم، وقوله: فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الإنكار أي، أفلا أدعى به والحال أنه أول اسم لي، وقد عمل خال في ضميرين لشيء واحد، وهما التاء والياء. وذلك خاص بأفعال القلوب.

قوله: **(حسب)** أي بكسر السين بمعنى ظن. والأكثر في مضارعها الكسر أيضاً، ويقل الفتح. وإن كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح، ومصدرها الحسبان بالكسر، والمحسبة فتح السين وكسرها فإن كانت بمعنى صار أحسب أي ذا شقرة وبياض وحمرة فلازمة، أو بمعنى عدَّ تعدَّت لواحد، وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزياد بن سيّار في الدرر ٢/ ٢٤٦؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٤٦٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٠؛ ولا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٥.

(٣) [التوبة: ١١٨].

(٤) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٤٦، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٧٤.

(٥) البيت من الطويل، ولم يسمّ قائله.

(٦) رواه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد بألفاظ متقاربة.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٩.

ومثالُ زعم قولُه:

[١٢٣] فَإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فِيكُمُ   فَإنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ[١]

ومصدرها: حسباً كنصراً وحسباناً بالضم والكسر، وحساباً وحسابة وحسبة بكسرهن، قاموس.

قوله: **(رباحاً)** تمييز لخير، وثاقلاً كناية عن الموت لثقل الشخص به.

قوله: **(زعم)** أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد وإلا تعدت لواحد تارة بنفسها، وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة. ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال. وإلا فلازمة. أما الهزل ضد الجد فيبنى للفاعل.

قوله: **(فإن تزعميني الخ)** الياء مفعول أول، وجملة كنت الخ ثان، وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا أفعل تفضيل، والمراد بالجهل خلاف الحلم، وهو الغضب والسبب لأنه لا يصدر غالباً إلا من الجاهل، والأكثر تعدي زعم إلى أن وصلتها كتعلم نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧] وقوله:

١٧٥ ـ وَقَدْ زَعَمَتْ أنِّي تَغَيَّرتُ بَعْدَها   ومَـن ذا الَّـذِي يَـا عَـزَّ لاَ يـتَـغَـيَّـرُ[٢]

وكون زعم من أفعال الرجحان إنما يأتي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاد صح، أولاً فإذا قلت: زعم فلان كذا، فمعناه قاله معتقداً له، وإن كان اعتقاده غير صحيح. أما على قول الجرجاني أنه قول مع علم فمن أفعال اليقين، وقال ابن الأنباري أنه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم: زعم مطية الكذب، أي مطية لنسبة الكذب إلى الغير فإذا قلت: زعم فلان كذا، فكأنك قلت: كذب، أي: قال قولاً غير صحيح، فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب إلا إذا كان فلان معتقداً لما قال، ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب، أي هو يتصل إلى حكاية الكذب بقوله: زعم فلان ليبرىء نفسه من اختلاقه، ومن هذا المعنى حديث: «بِئْسَ مطِيَّةُ القَوْم زَعَمُوا»[٣] إذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكي لأنك لا تقول: زعموا إلا عند عدم تحقق صحة الخبر، والظاهر أنه ليس مراد السيرافي ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً، فمن العلم قول أبي طالب:

١٧٦ ـ وَدَعَوتَنِي وَزَعَمْتَ أنَّكَ نَاصِحٌ   ولَـقَـدْ صَـدَقْـتَ وكُـنْـتَ ثَـمَّ أمِـيـنـا[٤]

أي قلت ذلك عالماً له بدليل قوله بعد: ومن غيره زعَمَ الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل. ولذلك قال الفاكهي إنه يستعمل في الحق والباطل، وأكثر استعماله فيما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٩٠؛ ولسان العرب مادة (زعم).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزّة في ديوانه ص ٣٢٨؛ والأغاني ٩/ ٢٦.

(٣) رواه أحمد برقم (١٧٠١٢ ـ ٢٣٢٩٦) وأبو داود في الأدب.

(٤) البيت من الكامل، ولم أهتدِ إلى قائله.

ومثالُ عدَّ قولُه:

[١٢٤] فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى ... وَلَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ[١]

ومثالُ «حَجَا» قوله:

[١٢٥] قد كُنْتُ أحْجُوا أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةً ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنا يَوْماً مُلِمَّاتُ[٢]

يشك فيه أي فإذا قلت: زعم فلان كذا، فقد يكون ذلك حقاً عندك كالبيت، أو باطلاً كما في الآية، وقد تكون شاكاً فيه فتأمل.

قوله: **(عد)** أي لا بمعنى حسب المال، وإلا تعدت لواحد.

قوله: **(فلا تعدد المولى)** هو للنعمان بن بشير الصحابي وقبله:

١٧٧ - وإنِّي لأُعطِي المَالَ مَنْ كَانَ سَائِلاً ... وأَغْفِرُ لِلْمَوْلَى المُجَاهِرِ بِالظُّلْمِ[٣]

وإنِّي مَتَى ما تُلْفِنِي صارِماً لَهُ ... فَمَا بَيْنَنَا عِنْدَ الشَّدَائِدِ مِنْ صَرْمِ

أي قطع، والمراد بالمولى الحليف أو الصاحب أي لا تحسب الصاحب هو من يخالطك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لأن كل الناس تتملق للغني، كما قال ابن دريد في مقصورته:

١٧٨ - والنَّاسُ كُلاً إنْ بَحَثْتَ عَنْهُم ... فِي كُلِّ أَقْطَارِ البِلادِ وَالقُرَى[٤]

عَبِيدُ ذِي المَالِ وَإنْ لَمْ يَطْمَعُوا ... مِنْ غَمْرِهِ فِي جَرْعَةٍ تَشْفِي الصَّدَا

وَهُمْ لِمَنْ أَمْلَقَ أَعْدَاءٌ وإن ... شَارَكَهُمْ فِيمَا أَفَادَ وحَوَى

وقال آخر:

١٧٩ - حَتَّى الكِلابُ إذَا رَأَتْ ذا أَثْرَةٍ ... حَنَّتْ إلَيْهِ وحَرَّكَتْ أَذْنَابَهَا

وَإذَا رَأَتْ يَوْماً فَقِيراً مُعْدِماً ... هَرَّتْ عَلَيْه وكَشَّرَتْ أَنْيَابَهَا[٥]

قوله: **(حجا)** أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد، أو رد، أو ساق، أو حفظ، أو كتم، أو غلب في المحاجاة من حاجيته فحجوته أي فاطنته فغلبته، وإلا تعدت لواحد في الكل، ولا بمعنى أقام، أو بخل. وإلا فلازمة.

قوله: **(أخا ثقةٍ)** بتنوين أخ لعدم إضافته، وثقة أي وصفته موثوقاً به، أو بالإضافة أي أخاً وثوق، والملمات الحوادث.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير في ديوانه ص٢٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في شرح التصريح ١/٢٤٨؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

(٣) البتان من الطويل، وهما للنعمان بن بشير في ديوانه ص ٢٩.

(٤) الأبيات لابن دريد، ولم أهتدِ إليها في دواوين الشعر.

(٥) البيتان لم أهتدِ إلى قائلهما.

ومثالُ «جَعَلَ» قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إناثاً﴾[(١)] وقيَّدَ المصنفُ «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صَيَّرَ»، فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

ومثالُ «هَبْ» قوله:

[١٢٦] فَقُلْتُ: أجِرْنِي أبا مَالِكٍ   وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرأ هَالِكَا[(٢)]

ونبّه المصنفُ بقوله: «أغني رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعدهُ مما ذكر المصنفُ في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك، وهو قسمان: لازمٌ، نحو: «جَبُنَ زيد» ومُتَعَدٍّ إلى واحد، نحو: «كَرِهْتُ زيداً» هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعالُ القلوب.

وأما أفعالُ التحويل - وهي المرادة بقوله: «والتي كصيَّرا - إلى آخره -» فتتعدّىٰ أيضاً إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ، وعدَّها بعضهُم سبعة: «صيَّر» نحو: «صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً» و«جَعَلَ» نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إلى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾[(٣)] و«وَهَبَ» كقولهم: «وَهَبَنِي الله فِدَاكَ» أي صيَّرني، «وَتَخِذَ» كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أجْراً﴾[(٤)] و«اتَّخَذَ» كقوله تعالى: ﴿واتَّخَذَ الله إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[(٥)] و«تَرَكَ» كقوله تعالى: ﴿وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج في بعض﴾[(٦)]. وقول الشاعر:

[١٢٧] وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ   أخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ[(٧)]

قوله: **(وإلا فهبني)** أي ظنني هالكاً.

قوله: **(أي صيرني)** هو بهذا المعنى لازم المضي لجريانه كالمثل، والفداء بالكسر يمد، ويقصر، وبالفتح مقصور فقط، قاموس وغيره.

قوله: **(لتخذت عليه أجراً)** مقتضى الشارح أنه بمعنى صيرت فمفعوله الأول أجراً، والثاني عليه لكن فسرها البيضاوي بقوله لأخذت فتأمل.

قوله: **(حتى إذا ما تركته)** حتى ابتدائية وما زائدة وجواب إذا قوله بعده:

---

(١) [الزخرف: ١٩].
(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في لسان العرب مادة (وهب).
(٣) [الفرقان: ٢٣].
(٤) [الكهف: ٧٧].
(٥) [النساء: ١٢٥].
(٦) [الكهف: ٩٩].
(٧) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف في لسان العرب مادة (جعد).

«وَرَدَّ» كقوله:

[١٢٨] رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حُرْبٍ ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُنّ سُمُودَا
فَردّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... وَرَدّ وُجُوهَهُنّ البِيضَ سُودَا[1]

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بالتَّعْلِيقِ والإلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ، قَدْ أُلْزِمَا

---

١٨٠ ـ تَغَمَّدَ حَقِّي ظَالِماً وَلَوَى يَدِي ... لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهْ[2]

قاله فرعان في ابن عاق له، وقوله: واستغنى الخ كناية عن كبره، واستقلاله بنفسه لأن الصغير يحتاج إلى من يزيل القذر عن فمه وأنفه، وتغمد بالغين المعجمة أي ستر وجحد، وأصل ترك كونها بمعنى طرح، وخلى فلها مفعول واحد فضمن معنى صيَّر فتعدى لاثنين مثله نحو: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَيُبْصِرُونَ﴾ [البقرة:١٧].

قوله: **(رمى الحدثان الخ)** حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس، وفي السجاعي بفتحتين تجدد مصائبه. فهو مرفوع بضم النون، وفسره العيني بالليل والنهار، ومقتضاه أنه مثنى حدث بفتحتين بمعنى حادث، فنونه مكسورة. وعليه فضمير رد للمقدار أي مقدار من المصائب، وسمدن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي حزن، ويطلق على السرور أيضاً. كما في القاموس فهو من الأضداد.

تنبيه: عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل في مثل: كـ ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْداً﴾ [النحل:٣٥] و﴿اضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس:١٣] فمثلاً مفعول أول، وما بعده ثان أو عكسه، ونبذ كـ ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ﴾[3] الخ فكتاب الله مفعول أول، ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبذ، لأن الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله، ورد الروداني هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولك: أبصرت الهلال بين السحاب، على أن بين ظرف لأبصرت مع عدم احتوائه على الفاعل. فالحق أن نبذ بمعنى طرح، ووراء ظرف له لا بمعنى صبر، وأما ضرب فاختار في التسهيل أنه بمعنى ذكر، ومثلاً مفعول له، والمنصوب الثاني بدل أو بيان.

قوله: **(وخص)** إما ماض مجهول، ويرجحه آخر البيت، أو أمر، ويؤيده قوله: اجعل كل ما له زكن، وقوله واتوا ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما، أي ما ذكر من قبله.

قوله: **(والأمر)** مبتدأ، وهب مبتدأ ثان خبره ألزما، والجملة خبر الأمر، رابطها محذوف أي الزمه، أو أن الأمر مفعول ثان مقدم لازم لجواز تقديم معمول الخبر الفعلي على الأصح.

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٣ ـ ١٤٤؛ ولأيمن بن خريم في ديوانه ص ١٢٦؛ ولفضالة بن شريك في معجم الشعراء ص ٣٠٩؛ وللكميت بن معروف في ذيل الأمالي ص ١١٥.
(٢) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٤٥؛ والدرر ٢/٢٥١.
(٣) [البقرة: ١٠١].

٢١٠ ـ كَذَا تَعَلّمْ، وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

تقدَّم أن هذه الأفعالَ قسمان، أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل، فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة.

«فالمتصرفةُ»: ما عدا «هَبْ، وتعلَّمْ» فيستعمل منها الماضي، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً» وغيرُ الماضي ـ وهو المضارع، نحو: «أظُنُّ زَيْداً قائماً» والأمْرُ، نحو: «ظُنَّ زَيْداً قائماً» واسمُ الفاعل، نحو: «أنا ظَانٌّ زَيْداً قائماً» واسم المفعول، نحو: «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبُوهُ قَائماً». فأبوه: هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني، والمصدرُ: نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً» ـ وَيَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

وغيرُ المتصرف اثنان ـ وهما: هَبْ، وَتَعَلّمْ، بمعنى اعْلَم ـ فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، كقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ(١)

وقوله:

فَقُلْتُ: أجِرْنِي أبَا مَالِكٍ وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا(٢)

قوله: **(ولغير الماض)** مفعول ثان لأجعل. والأول كل المضاف لما الموصولة أو الموصوفة بجملة زُكِن أي علم، ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الأحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير حال كون ذلك الغير من سوى هب، وتعلم لعدم تصرفهما.

قوله: **(وهو المضارع الخ)** نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم، وأفعل التفضيل، والتعجب لأن الأول لا ينصب المفعول أصلاً، والثاني لا ينصب مفعولين، وإن صح صوغهما من القلبي كزيد أعلم من عمرو، وما أعلمه، صبان.

قوله: **(أنا ظان)** أي أنا رجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف، ولا يقدر أنا لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب كما قاله بعض المحققين اهـ سجاعي.

قوله: **(إلا صيغة الأمر)** أما هب فاتفاق، وأما تعلم فعند الأعلم، وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت: تعلمت أن فلاناً خارج، أي علمت قال سم، وقياس تصرفها أن يدخلها التعليق والإلغاء.

---

(١) تقدم برقم ١٢٠ من شرح ابن عقيل.

(٢) تقدم برقم ١٢٦ من شرح ابن عقيل.

واخْتَصَّتِ القلبية المتصرفَةُ بالتعليق والإلغاءِ؛ فالتعليق هو: تَرْكُ العمل لفظاً دون مَعْنَى

قوله: **(واختصت القبيلة المتصرفة الخ)**، واختصت أيضاً بأن يسد مسد مفعوليه أنْ وأنَّ وصلتهما وإن كانتا في تقدير المفرد لتضمنهما المسند، والمسند إليه صريحاً وهي حينئذ عاملة في لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا في محل الجملة لأنها ليست معلقة عنها وإلاّ لكسرت أن، وبجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتني قائماً، وخلتني لي اسم: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق:٧] وألحق بها في ذلك رأى الحلمية والبصرية بكثرة نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾ [يونس:٣٦] وقوله:

١٨١ ـ ولَـقَـدْ أَرَانـي لـلـرِّمَـاحِ دَرِيَـئَـةً ... مِـنْ عَـنْ يَـمِـيـنِـي تـارَةً وشِـمَـالـي(١)

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقلة دون باقي الأفعال، فلا يقال: ضربتني اتفاقاً لئلا يكون الفاعل مفعولاً بل ضربت نفسي، وظلمت نفسي ليتغاير اللفظان، فإن ورد ما يوهمه قدر فيه النفس نحو: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾ [مريم:٢٥] و ﴿اضْمُمْ يَدَكَ إلى جَنَاحِكَ﴾ [طه:٢٢] ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب:٣٧] أي إلى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب، فإن مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا المنصوب بها، فلا ضرر في اتحاده في الفاعل، ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور، فلا يقال: ظننت نفسي عالمة، وجوّزه ابن كيسان، فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلا إياي.

قوله: **(بالتعليق والإلغاء)** أي بمجموعهما أو أن التخصيص بالنسبة إلى غير المتصرفة منها فلا ينافي أنه يشاركهن في الإلغاء كان، كزيد كان قائم ذهب بعضهم إلى أنها فيه ملغاة لا زائدة، وفي شرح الكافية ما يساعده، كذا في النكت، ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾(٢) ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم:٥ ـ ٦] ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [النازعات:١٢] و ﴿يَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس:٥٣] عرفت من أنت ونسبت أيهم زيد، واعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين إن لم ينصب الأول فمسد الثاني كعلمت زيداً أبوَ من هو، قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان، وقيل: لا تعليق حينئذ لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب، ولا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق كعلمت زيداً أبوه قائم، ويؤيد الأول ما سيأتي في الشرح عند تمثيله بأن لبثتم فإن كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة في محل نصب بإسقاطه كفكرت أهذا صحيح أي في ذلك أو بنفسه فالجملة سادّة مسده إن لم يذكر كعرفت أيهم زيد وإلا فالراجح أنها بدل منه كعرفت زيداً

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١؛ و بلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٤٩.

(٢) [الكهف: ١٩].

لمانع، نحو: «ظننتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» فقولك: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً، لأجل المانع لها من ذلك، وهو اللام، لكنه في موضع نصب، بدليل أنَّكَ لَو عَطَفْتَ عليه لنصبت، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً»، فهي عاملة في «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» في المعنى دون اللفظ.

والإلغاء هو: تَرْكُ العمل لفظاً ومَعْنى، لا لمانع، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» فليس لـ «ظننت» عمل في «زيد قائِمٌ»: لا في المعنى، ولا في اللفظ.

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبتَ للماضي، نحو: «أظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ» وأخواتها.

وغير المتصرفَةِ لا يكون فيها تعليقٌ ولا إلغاء، وكذلك أفعالُ التَّحْوِيلِ، نحو: «صَيّرَ» وأخواتها.

٢١١ ـ وجَوِّزِ الإلْغَاءَ، لا في الابْتِدَا، وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ، أوْ لامَ ابْتِدَا
٢١٢ ـ فِي مُوهِم إلْغَاء ما تقدَّمَا والْتزمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْي مَا
٢١٣ ـ «وَإنْ» و«لا» لامُ ابتداءٍ، أو قَسَمْ كَذَا، وَالاسْتِفْهَامُ ذا لَهُ انحَتَمْ

أبو من هو، حال لأنها إنشائية فقيل: بدل كل بتقدير عرفت شؤون زيد، وقيل اشتمال بلا تقدير. والظاهر جريان الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضاً.

قوله: (فالتعليق ترك العمل الخ)، سمي بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرأة المعلقة، لا مزوجة ولا مطلقة، لإساءة الزوج عشرتها.

قوله: (لمانع) هو اعتراض ماله صدر الكلام، وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظاً لئلا تزول صدارتها بسبب عمله فيها أو فيما بعده، فتكون حشواً وهو باطل.

قوله: (لا لمانع) أي لفظي بل معنوي. وهو ضعف العامل بتوسطه أو تأخره.

قوله: (وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها، لأنها تؤثر في الذوات وتحويلها، والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها إنما تؤثر في الأحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلقت وألغيت، ومنع من ذلك في هب، وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك، وهل المراد بعدم إلغاء ما ذكره أنه يجب النصب مع تأخر الفعل؟ أو يمتنع تأخره أصلاً؟ وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلاً؟ أو أنه يدخل ويلغى والظاهر فيهما الأول؟ فليحرر.

قوله: (لا في الابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط العامل أو تأخره لا في حال الابتداء به أي جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاحي؛ ففيه الجناس التام لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما، ولا تضر أل في الأول لكونها في نية الانفصال كما ذكره علماء البديع.

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفَة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً، نحو: «زيدٌ ظننتُ قائمٌ» أو آخراً، نحو: «زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ»، وإذا تَوَسَّطَتْ فقيل: الإعمالُ والإلغاء سِيَّانِ، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء، وإن تأخَّرَتْ فالإلغاء أحْسَنُ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: «ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ» بل يجبُ الإعمالُ، فتقول: «ظَنَنْتُ زيْداً قائماً» فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهم إلغاءَها مُتقدمَّةً أوِّل على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

[١٢٩] أرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... ومَا أخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ(١)

قوله: (يجوز إلغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل. وإلا تعين الإعمال كزيداً قائماً لم أظن، لأن إلغاءه حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى إلى المفعولين. وأما قوله: وما إخال لدينا الخ، فمؤول بما سيأتي لا ملغى، ولو سلم فلا تناقض فيه لابتنائه على النفي من أوله فتأمل.

ويشترط أيضاً كون العامل غير مصدر وأن لا توجد لام الابتداء. وإلا وجب الإلغاء كزيد قائم ظني، غالب لامتناع عمل المصدر مؤخراً، ونحو: لزيد قائم ظننت، لمنع اللام من العمل فيما بعدها، وقيل الفعل معلق بها لا ملغى. ومثلها باقي المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق.

قوله: (سيان) أي لأن الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء، وقوله: وقيل الإعمال أحسن أي لقوة اللفظي وإن توسط بخلاف ما إذا تأخر فإنه يضعف، فقدم عليه المعنوي.

قوله: (فالإلغاء أحسن) أي إذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيداً قائماً ظننت ظناً. وإلا قبح الإلغاء إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والإلغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبه التنافي فإن أكد بضمير المصدر، أو بإشارة إليه كان الإلغاء سهلاً لعدم صراحتهما في المصدرية، وكذا يقال في المتوسط.

قوله: (وإن تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما، فإن تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى ظننت زيداً قائماً فقيل يرجح الإعمال، وقيل يجب. وعلى الأول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين لتقدم وما في الأول، وإني في الثاني، إلا للحمل على الأرجح.

قوله: (وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون إلا بالواو، وتدنو منصوب تقديراً للضرورة على حد.

١٨٢ ـ أبَى الله أنْ أسْمُوا بِأُمٍّ وَلاَ أبِ(٢)

---

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٠.

(٢) تقدم برقم ٣٥ من حاشية الخضري.

فالتقدير: «ما أخاله لدينا منكِ تنويلُ»، فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، «ولدينا منك تنوين» جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذٍ فلا إلغاءَ، أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:

[١٣٠] كذاك أدِّبتُ حتَّى صارَ من خُلُقي إنِّـي وجـدتُ مـلاكَ الـشِّـيـمـة الأدَبُ[١]

«التقدير: إنِّي وجدتُ لمِلاَكُ الشِّيمة الأدبُ» فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون ـ وتبعهُمْ أبو بكر الزبيديُّ[٢] وغيرُهُ ـ إلى جواز الإلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: «وجَوِّز الإلغاء» ليُنَبه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدَّم، وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم ولهذا قال: «والتزم التعليق»، فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل ما النافيةُ نحو: «ظننتُ ما زيد قائم.

وإخال بكسر الهمزة أفصح من فتحها، والتنويل العطاء.

قوله: **(كذاك)** أي مثل الأدب المذكور في قوله قبله:

١٨٣ ـ أكـنـيـهِ حِـيـنَ أُنَـادِيـهِ لأُكْـرِمَـهُ وَلاَ أُلَـقِّـبُـهُ والـسَّـوْءَةُ الـلَّـقَـبُ[٣]

وملاك لأمر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به، ويتوقف عليه، والشيمة بالكسر الخلق، والطبيعة.

قوله: **(والتقدير أني وجدت الخ)** قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن، أو اللام كما قدره غير واحد كالأشموني خلافاً لما يوهمه صنيع الشرح ا هـ والظاهر امتناع اللام في الأول لأنه لتأكيد الإثبات فتنافي النفي فتأمل.

قوله: **(بل هو جائز)** أي إلاَّ مَعَ المصدر واللام، فيجب كما مر.

قوله: **(فإنه لازم)** أي إلا إذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلمت زيداً من هو، فإنه يجوز نصب زيد لأنه غير مستفهم عنه، فهو مفعول أول، والجملة في محل الثاني، ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لأنه مستفهم عنه معنًى كما في قولهم إن أحداً لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي. وهو لا يقع إلا بعده لكونه هو، والضمير في يقول شيئاً واحداً في المعنى.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في الدرر ٢/ ٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٣.

(٢) الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن، عالم أندلسي. توفي سنة (٣٧٩ هـ) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٣٧٢).

(٣) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في الدرر ٢/ ٢٥٧؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ١١٧.

أو «إن» النافية، ونحو: «علمتُ إن زيدٌ قائمٌ» ومثّلوا له بقوله تعالى: ﴿وتظُنّونَ إنْ لبثْتُمْ إلاّ قليلاً﴾[1] وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء، لأن شرط التعليق أنه إذا حُذف المعلق تَسلّط العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين، نحو: «ظننَت ما زيدٌ قائمٌ» فلو حذفت «ما» لقلتَ: «ظننتُ زيداً قائماً» والآيةُ الكريمة لا يتأتى فيها ذلك، لأنك لو حذفت المعلّقَ، وهو «إنْ» - لم يَتَسلّطْ «تظنون» على «لبثتم» إذ لا يقال: وتظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعلّه مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره. وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشبهها يَشْهَد لذلك.

وكذلك يُعَلّقُ الفعل إذا وقع بعده «لا» النافيةُ نحو «ظَنَنْتُ لا زَيْدٌ قائمٌ ولا عمروٌ» أو لامُ الابتداء، نحو: «ظننت لزيدٌ قائمٌ» أو لامُ القسم، نحو: «علمتُ ليقُومنَّ زَيْدٌ» ولم يعُدّها أحدٌ من النحويين من المعلقات، أو الاستفهامُ وله صُورٌ ثلاثٌ، الأولى: أن يكون أحدُ المفعولين اسم استفهام، نحو: «علمتُ أيُّهُمْ أبُوكَ». الثانية: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: «علمتُ غُلامُ أيِّهِم أبُوكَ». الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو: «علمتُ أزيدٌ عِندَكَ أمْ عَمْرو»؟ و«علمتَ هَلْ زيدٌ قائِمٌ أمْ عَمْروٌ»؟

٢١٤ - لِـعِـلْـمِ عِـرْفَـانٍ وَظَـنِّ تُـهَـمَـه مُـعَـدِّيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُـلْـتَـزَمَـه

قوله: **(ولعله مخالف الخ)** هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة.

قوله: **(بعده لا النافية)** قيدها هي، وإن في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لأنهما لا يلزمان الصدر إلا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لا وإن مثلها قال في التوضيح، والقسم إما ملفوظ كعلمت والله أن زيد قائم أو لا زيد قائم، ولا عمرو أو مقدر كمثالي الشرح إذا قدر فيهما القسم. فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها. وإن كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النكت أن التقييد بذلك مذهب الكوفيين، والبصريون على خلافه قال: ولذا أطلقه في القطر، وقد بسطته في حاشية التوضيح ا هـ.

قوله: **(ولا عمرو)** كرر لا لوجوه مع المعرفة لإلغاء لا معها. كن لا فرق هنا بين الملغاة والعاملة كليس أو أن.

قوله: **(اسم استفهام)** أي لأنه لا يعمل فيه ما قبله إلا إذا كان حرفاً، كممن أخذت؟ وعمّن تسأل؟.

قوله: **(لعلم عرفان الخ)** إنما نبه على هذين دون باقي الأفعال مما مر التنبيه عليه لأنهما

---

(١) [الإسراء: ٥٢].

إذا كانت «علم» بمعنى عرفَ تعدتْ إلى مفعول واحدٍ، كقولك: «علمت زيداً» أي: عَرَفْتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿واللَّهُ أخرجكُمْ من بُطُونِ أمهاتِكُمْ لا تعلمُونَ شيئاً﴾(١).

وكذلك إذا كانت «ظنَّ» بمعنى اتَّهَمَ تعدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولك: «ظننْتُ زيداً» أي: اتهمتُهُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وما هُوَ على الغيبِ بظنينٍ﴾(٢) أي بمُتَّهم.

٢١٥ ـ وَلِرأَىَ الـرُّؤيَـا انْـمِ مَـا لـعَـلِـمَـا طَـالِـبَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ مِـنْ قـبـلُ انْـتَـمَـى

إذا كانت رَأى حُلميَّة ـ أي: للرؤيا في المنام ـ تعدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعدَّى إليهما «عَلمَ» المذكورة من قبلُ، وإلى هذا أشار بقوله: «ولرأى الرُّؤيَا انْم» أي انسُبْ لرأي التي مصْدرُها الرؤيا ما نسبَ لعلم المتعدية إلى اثنين، فعبَّرَ عن الحلمية بماَ ذكر، لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدراً لغير «رأى الحلمية»، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدراً لها.

أصل أفعال اليقين والظن، ولم يخرجا حينئذ عن كونهما قلبيين، وغيرهما إذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالباً.

قوله: (**إذا كانت علم بمعنى عرف الخ**) صريح في أن بين العلم والمعرفة فرقاً كما عليه ابن الحاجب. فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات، وبالذات فمعنى: علمت زيداً قائماً، علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي: لا فرق بينهما في المعنى، وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب، ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي.

قوله: (**ولرأى**) متعلق بانم بمعنى أنسب ثم إن أريد بالرؤيا لفظها، وهوالمصدر الاصطلاحي فإضافة رأى إليها لامية لنسبتها إليها باشتقاقها منها، وعلى هذا حل الشرح، وإن أريد معناها. وهو الحلم فمن إضافة الدال للمدلول، وما مفعول انم وانتمى أي انتسب صلتها، ولعلما متعلق به، وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية، ومن قبل إما متعلق بانتمى لمجرد الإيضاح، أي من قبل ذكر العرفانية كما يشير إليه حل الشرح، أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المفعولين وهو أوْلَى لينص على أن الحلمية لا تلغى كما أفهم عدم تعليقها بقوله: طالب مفعولين، إذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز إلغاؤها ولا تعليقها خلافاً للشاطبي.

قوله: (**حلمية**) بضم الحاء نسبة إلى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم. كقتل يقتل ذا رأى في منامه شيئاً.

قوله: (**بما ذكر**) أي برأي الرؤيا، وقوله لأن الرؤيا الخ جواب عما يقال: ليس في كلامه

---

(١) [النحل: ٧٨].
(٢) [التكوير: ٢٤].

ومثالُ استعمال «رأى» الحُلْميةِ متعديةً إلى اثنين قولُه تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خمراً﴾[1]، فالياء مفعول أول، «وأعصر خمراً» جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

[١٣١] أَبُـو حَـنَـشٍ يُـؤَرِّقُـنـي، وطَـلْـقٌ ... وَعَـــمَّـــارٌ، وآوِنَــــةً أُثَـــالا
أَراهُـــم رُفْـــقَـــتِـــي، حَـــتَّـــى إذا مَـــا ... تَـجَـافَـى الـلَّـيْـلُ وانـخَـزَلَ انْـخِـزَالا
إِذَا أَنَـــا كَـــالَّـــذِي يَـــجْـــرِي لِـــوِرْدٍ ... إِلَـــى آلٍ، فَـــلَـــمْ يُـــدْرِكْ بِـــلَالَا[2]

فالهاء والميم في «أراهُمْ»: المفعولُ الأولُ، «رُفْقَتِي» هو المفعول الثاني.

٢١٦ ـ ولا تُـجِـزْ هُـنَـا بِـلا دَلِـيـل ... سُـقُـوط مَـفْـعُـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعُـول

نص على المراد، إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً، حلمية أو غيرها فأجاب بما ذكر، ومذهب الحريري والمصنف أنها لا تأتي لغيرهما فلا إشكال عليه، وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية.

قوله: **(أبو حنش)** اسم شخص وكذا طلق وعمار، وأثالا مرخم إثالة في غير النداء للضرورة، ويؤرقني أي يسهرني خبر الأول، وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه، وآونة جمع أوان ظرف للخبر المحذوف أي يؤرقوني آونة، وحتى ابتدائية، وإذا الأولى شرطية، وجافى الليل، وانخزل بمعنى ذهب، وإذا الثانية فجائية دخلت في جواب الأولى، والوِرْدُ المنهل أي الماء العذب، والآل بالمد السراب الذي يرى وسط النهار كأنه ماء، وبلالاً بكسر الموحدة ما يبل به الحلق من ماء وغيره، والمراد هنا الماء. يذكر الشاعر رفقة له فارقوه، ولحقوا بالشام فصار يراهم مناماً.

قوله: **(ورفقتي هو المفعول الثاني)** بحث فيه الدماميني بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لأنه محقق قبل ذلك قال: فرفقتي حال لأنه بمعنى مرافقي اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة، وقد يقال: المحقق كونهم رفقته يقظة لا مناماً. كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد. أي أراهم مجتمعين بي فهو مفعول ثان جزماً. ولا إشكالاً أصلاً فتدبر.

قوله: **(بلا دليل)** والحذف حينئذ اقتصاراً، والذي لدليل اختصاراً.

قوله: **(سقوط مفعولين أو مفعول)** أما الثاني فاتفاق لأن المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد، فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة، وهو ممتنع بخلاف

---

(١) [يوسف: ٣٦].
(٢) الأبيات من الوافر، وهي لابن أحمر في ديوانه ص ١٢٩؛ ولسان العرب مادة (حنش).

لا يجوز في هذا الباب سُقُوط المفعولين، ولا سُقُوطُ أحدهما، إلا إذا دلَّ دليلٌ على ذلك.

فمثالُ حَذْفِ مفعولين للدلالة أن يقال: «هلْ ظَنَنْتَ زيْداً قائماً» فتقول: «ظَنَنْتُ، التقدير: ظننت زيداً قائماً» فحذفْت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

[١٣٢] بـأيِّ كِـتَـابٍ أمْ بـأيَّـةِ سُـنَّـةٍ   تَـرَى حُـبَّـهُـمْ عَـاراً عَـلـيَّ وَتَـحْـسَـبُ(١)

أي: «وتحْسَبُ حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ» فحذف المفعولين ـ وهما: «حُبَّهُمْ، وعاراً عَلَيَّ» ـ لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثالُ حذفِ أحدهما للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ أحداً قائِماً؟» فتقول: «ظَنَنْتُ زيداً» أي: «ظننت زيداً قائماً»، فتحذف الثاني للدلالة عليه، ومنه قولُه:

[١٣٣] وَلَقَدْ نَزَلْت، فلا تَظُنِّي غَيْره   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ(٢)

حذفهما معاً فمختلف فيه لأنه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ، وجوزه الأكثرون مطلقاً، والأعلم في أفعال الظن دون العلم، ومنعه سيبويه والأخفش مطلقاً كما هو ظاهر المصنف، وأما قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم:٣٥] أي ما يعتقده حقاً ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوءِ﴾ [الفتح: ١٢] أي ظننتم انقلاب الرسول لأن المؤمنين منتفياً، ونحو من يسمع بخل أي يظن مسموعه حقاً فالحذف في كلها لدليل لأن: أعنده علم الغيب يشعر بهما في الأول، ﴿وبَلْ ظَنَنتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾(٣) الخ أوضح دليل عليهما في الثاني، ويسمع في الثالث يشعر بالأول وحال المخاطب بالثاني.

قوله: **(في هذا الباب)** أي لانعدام الفائدة فيه بالحذف إذ يكون إخباراً بمجرد ظن أو علم، وذلك معلوم إذ لا يخلو أحد عن ذلك، بخلاف غير هذه الأفعال كأعطيت، وكسوت، وضربت. فالإخبار بمجرد الفعل مفيد وإن لم يعلم متعلقه، وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم، ثم محل المنع إذا أريد مطلق علم أو ظن فإن أريد ظننت ظناً عجيباً، أو أريد تجدد الظن مثلاً وأبهم المظنون لنكتة فينبغي الجواز كما في الروداني، وكذا إذ قيد بظرف كظننت في الدار أو عندك لحصول الفائدة حينئذ كما في التسهيل.

قوله: **(وتحسب)** جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى كما في الروداني، والضمير في حبهم لآل البيت وهو للكميت.

قوله: **(ولقد نزلت)** بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله نزلت وقوله: فلا تظني غير

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في خزانة الأدب ٩/ ١٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص١٩١؛ ولسان العرب مادة (حبب).

(٣) [الفتح: ١٢].

أي: فلا تظُنّي غَيْره واقعاً «فَغَيْرُهُ» هو المفعول الأول، «وَواقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنفُ هو الصحيحُ من مذاهب النحويين.

فإن لم يدلَّ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ: لا فيهما، ولا في أحدهما، فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

٢١٧ ـ وكتظُنَّ اجْعَلْ «تقُولُ» إنْ ولِي مُسْتفهماً بهِ، ولم يَنْفَصِلِ

٢١٨ ـ بغيْرِ ظرفٍ، أو كظرفٍ، أو عَمَلْ وإن ببَعْضِ ذي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

القولُ شأنُهُ إذا وقعتْ بعده جملةٌ أن تُحْكى، نحو: «قال زيدٌ عمروٌ مُنطلقٌ وتقولُ زيدٌ مُنطلقٌ»، لكن الجملة بعدُ في موضع نصبٍ على المفعولية.

مفرع على ذلك القسم، وهاء غيره للنزول المفهوم من نزلت، ومني متعلق بنزلت، وكذا بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول، وواقعاً هو المفعول الثاني المحذوف، ويحتمل أنه مني أي فلا تظني غيره كائناً مني ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه.

قوله: **(وكتظن)** مفعول ثان لأجعل، والأول تقول.

قوله: **(أو عمل)** أي معمول كما سيشير إليه الشارح.

قوله: **(وإن ببعض ذي)** قال سم أو بكلها لأن أصل ضم الجائز إلى الجائز الجواز، وحينئذ فهذه الجملة حشو إذ لم تزد على ما قبلها، وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل بالكل، ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اهـ، وقد يفرق بأن النهي إنما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا، وهو محمل حديث: «إِنَّ الله يُحِبُّ أَنْ تُؤتَى رُخَصُهُ»(١) فتأمل.

قوله: **(إن تحكي)** أي بلفظها الأصلي بلا تغيير إعرابه، سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكي لفظها كما سمع كقال زيد عمروٌ منطلق، أم لا كأقول، أو قل عمرو منطلق، وتجوز حكاية معناها إجماعاً، فلك أن تقول: قال زيد انطلق عمرو، ولو حكيت قول زيد: أنا قائم، أو قولك له: أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم، وقلت له هو بخيل كما في الرضي. وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع اعتباراً بالمعنى، وقيل يجوز، والظاهر أن محل الخلاف إذا لم يقصد حكاية اللحن، وإلا فلا يسع أحداً منعه.

قوله: **(على المفعولية)** أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق، وكالجملة مفرد في

---

(١) رواه أحمد برقم ٦٨٧٣ ـ ٥٨٦٦، وابن حابن والبيهقي في الشعب وأبو يعلى والبزار كلهم عن ابن عمر بن الخطاب. قال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصحيح.

ويجوز إجراوهُ مجْرَى الظنّ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين، أحدهما ـ وهو مذهب عامة العرب ـ أنه لا يُجرَى القولُ مجْرَى الظن إلا بشُرُوطٍ ـ ذكرها المصنف ـ أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين. الأول: أن يكون الفعل مضارعاً. الثاني: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: «اجعل تقول» فإنّ «تقول» مضارع، وهو للمخاطب. الشرط الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهماً به». الشرط الرابع: أن يُفصل بينهما أي بين الاستفهامِ والفعلِ. بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فُصل بأحدها لم يَضُر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف ـ إلى آخره».

معناها كقلت شعراً، أو قصد لفظه كيقال له إبراهيم، أو مدلوله لفظ كقلت كلمة، أي لفظ زيد مثلاً فكل ذلك مفعول به للقول إلا أن هذه الثلاثة تنصب لفظاً لا تحكي خلافاً لمن منع الثاني منها، وجعل إبراهيم منادى، أو خبراً لمحذوف.

قوله: **(مجرى الظن)** أي إذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها إلا الحكاية، ولا في المفرد إلا النصب إجماعاً وهل المراد مجراه في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ، كما يشير إليه تبيين الشرح بقوله فينصب الخ أو في العمل والمعنى معاً، فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله. الجمهور على الثاني حتى عند سليم، وعليه فالظاهر صحة تعليقه وإلغائه، وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه، كما بحثه المصرح.

قوله: **(أربعة)** زاد السهيلي أن لا يتعدى بلام الجر وإلا وجب الرفع على الحكاية نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق؟ لأنها تبعد من الظن لكونها للتبليغ، وقواعدهم تشهد بذلك وإن لم يذكروه، وزاد في التسهيل كون القول حالياً، ورده الأكثر بقوله:

١٨٤ ـ أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ ... فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا[١]

بنصب الدار مع أن متى ظرف للقول فتجعله مستقبلاً وأجاب الموضح والدماميني بأنها ظرف لتجمعنا، فالمستقبل هو الجمع والقول حالي، ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لأن الشرط سبقه بالاستفهام، ولو عن غيره كما في الدماميني خلافاً للمصرح، كقوله:

١٨٥ ـ عَلَامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... إِذَا أَنَا لَمْ أُطْعَنْ إِذَا الخَيْلُ كَرَّتِ[٢]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢؛ ولسان العرب مادة (قول) وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٤٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٧٢؛ ولسان العرب مادة (قول) وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ١٤٣.

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُكَ: «أتقولُ عمراً مُنْطَلِقاً»؛ فعمراً مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان، ومنه قولُه:

[١٣٤] مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[١]

فلو كان الفعلُ غير مضارعٍ، نحو: «قال زَيْدٌ عَمْرٌو مُنطلقٌ» لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء، نحو: «يقول زيدٌ عَمْرٌو مُنطلقٌ» أولم يكن مسبوقاً باستفهام، نحو: «أنت تقول عمروٌ مُنطلقٌ» أو سُبق باستفهام ولكن فُصِلَ بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول له، نحو: «أأنت تَقولُ زَيدٌ مُنطلقٌ» فإن فصل بأحدهما لم يَضُرَّ، نحو: «أعِنْدَكَ تَقُولُ زيداً منطلقاً» و«أفِي الدَّارِ تقول زيداً منطلقاً»، و«أعمراً تقول منطلقاً»، ومنه قوله:

[١٣٥] أجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينَا[٢]

فَبني لؤي: مفعول أوَّل، وجُهَّالاً: مفعول ثان.

وإذا اجتمعت الشُّرُوطُ المذكورة جازَ نصبُ المبتدإ والخبر مفعولين ليقولُ، نحو: «أتقولُ

فإن الاستفهام عن سبب القول لا عنه، وعلى هذا فإن تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل، ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الأكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها.

قوله: **(القُلُص)** بضمتين مخفف اللام جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، مفعولٌ أول، والرواسم صفته جمع راسمة من الرسم، وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء أو من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل، ويحملن مفعوله الثاني ويروى يدنين بدله، ومتى ظرف له، أي أتظن النياق يدنينهما في أي وقت.

قوله: **(ولا معمول له)** قال أبو حيان مثله معمول المعمول فيجوز: أهنداً تقول زيداً ضارباً، وقيل: لا يضر الفصل مطلقاً، وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش.

قوله: **(نحو أأنت تقول الخ)** محله ما لم يجعل أن فاعلاً بتقول محذوفاً ناصباً للمفعولين، وإلا جاز اتفاقاً لعدم الفصل، كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي الألفية من أن المحذوف لا تعلُّق له بسوى المشتغل عنه، وباقي المعمولات إنما هي للمذكور المفصول من الاستفهام، ويجاب بأنه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقاً، والمذكور لمجرد التفسير.

قوله: **(جاز نصب المبتدأ الخ)** أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر. وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ، فالجواز عندهم موزع على الحالتين.

---

(١) الرجز لهدبة بن خشرم في ديوانه ص ١٣٠؛ ولسان العرب مادة (قول) و(مضم).

(٢) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في الكتاب ١/١٢٣؛ وليس في ديوانه.

زيداً منطلقاً» وجاز رفعُهُما على الحكاية، نحو: «أتقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ».

٢١٩ ـ وَأجْرِي القَوْلُ كظَنٍّ مُطلقاً عِنْدَ سُلَيْم، نحو قُلْ ذَا مُشْفِقا

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سُليم، فَيجرُونَ القَوْلَ مجْرَى الظن في نَصبِ المفعولين، مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً، أم غَير مضارِع، وُجدتْ فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، وذلك نحو: «قُلْ ذَا مُشْفِقاً فَذَا» مفعولٌ أوَّل، «ومُشفقاً» مفعولٌ ثان، ومن ذلك قوله:

[١٣٦] قَالتْ وكُنْتُ رجُلاً فطِينا: هَذا لَعَمْرُ اللَّهِ إسْرائِينَا[(١)]

ف «هذا: مفعول أول لقالت، و «إسرائينا»: مفعول ثان.

أعْلَمَ وَأرَى

٢٢٠ ـ إلَى ثَلاثَةٍ رَأى وَعَلِمَا عَدَّوْا، إذا صَارَا أرَى وَأعْلَمَا

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعَة أفعال: منها «أعْلَم، وأرَى» فذكر أن أصلهما «عَلم، ورأى»، وأنهما بالهمزة يتعدَّيَان إلى ثلاثة مفاعيل، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدَّيَان إلى مفعولين، نحو: «علم زيدٌ عمراً منطلقاً، ورأى خالد بكراً أخاك»، فلما دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان

قوله: **(هذا لعمر الله)** الإشارة إلى ضَبٍّ صَادَهُ الشاعر لاعتقاد العرب أن الضِّبَابَ من مسخ بني إسرائيل، ففيه حذف مضافين أي هذا ممسوخ بني إسرائين، بالنون بدل اللام لغة ثانية، وهو يعقوب عليه السلام واحتج الأعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سُليم تضمين القول معنى الظن، لأن قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لا أنها ظنت ذلك كما هو ظاهر، واحتمال أن إسرائيل باقٍ على جره بالفتحة بعد حذف المضاف السابق، وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح رداً للاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم.

أعلم وأرى

في نسخ أرى وأعلم ولكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً، والأولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محلٍ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً.

قوله: **(إلى ثلاثة)** متعلق بعدَّوا بفتح الدال مشددة، وأرى وعلماً مفعولاً مقدم، والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية، وحلمية نحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ﴾ [الأنفال: ٤٣].

---

(١) الرجز لأعرابي في لسان العرب مادة (فطن) و(يمن).

فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «أعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً وأرَيْتُ خالداً بكراً أخاك» فزيداً، وخالداً: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «خرج زيد، وأخرجت زيداً» وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَبِسَ زيد جُبَّة»، فتقول: «ألْبَسْتُ زيداً جبة» وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدم في «أعْلَم وأرَى».

٢٢١ ـ وما لِمفْعُولَي عَلمْتُ مُطْلقَا لِلثَّانِ والثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا

أي: يَثْبتُ للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «أعْلَمَ، وأرَى» ما ثَبتَ لمفعولَيْ «علم، ورأى» من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل.

ومثالُ ذلك «أعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصْلُهما المبتدأ والخبر ـ وهما «عمرو قائم» ـ ويجوز إلغاء العمل بالنسبة إليهما، نحو: «عمروٌ أعلمت زيداً قائمٌ»، ومنه قولهم: «البَرَكَةُ أعْلَمَنا اللَّهُ مع الأكابر» فـ «نَا» مفعولٌ أول، «والبركَةُ»: مبتدأ، «ومع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أعلمنا الله البركَةَ مع الأكابِرِ» وكذلك يجوز التعليقُ عنهما: فتقول: «أعلَمْتُ زيداً لعَمْروٌ قائم» ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال: هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أعلمت زيداً ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أعلمت زيداً عمراً» أي: قائماً، أو «أعلمت زيداً قائماً» أي: عمراً قائماً.

قوله: **(وهذا هو شأن الهمزة الخ)** لكنها لا تدخل على غير الثلاثي، وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب، خلافاً للأخفش في إدخالها على الجميع قياساً عليهما لخروجهما عن القياس، إذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاث بدونها حتى تحمل عليه، فيجب الوقوف عند المسموع.

قوله: **(صار بعد دخولها متعدياً)** مثلها في ذلك التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطاوعة فإنهما يجعلان المتعدي لواحد لازماً، والمتعدي لاكثر ينقص واحداً.

قوله: **(وسيأتي الخ)** أي في باب تعدي الفعل ولزومه.

قوله: **(مطلقاً)** حال من ضمير حققا الواقع خبراً عن أي، والذي ثبت لمفعولي علمت حقق للثاني والثالث حال كونه مطلقاً عن التقييد، بحكم أو حال، خلافاً لمن اشترط في جواز التعليق، والإلغاء هنا للمفعول. أما المفعول الأول فليس له شيء من هذه الأحكام، بل هو كسائر المفاعيل.

٢٢٢ ـ وَإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بلا هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا
٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

تقدَّمَ أن «رأى، وعلم» إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيَا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبلَ الهمزة يتعدَّيَان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبلَ الهمزة يتعدّيَان إلى واحد، كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبْصَرَ، نحو: «رأى زيد عمراً، وعَلِمَ» بمعنى عَرَفَ نحو: «عَلِمَ زيدٌ الحقَّ» فإنهما يتعدَّيَان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: «أرَيْتُ زيداً عمراً وأعْلَمتُ زيداً الحقَّ» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي «كَسَا» و«أعْطَى» نحو: «كسوتُ زيداً جُبَّةً» و«أعطيت زيداً دِرْهَماً»: في كونه لا يصحُّ الإخبار به عن الأول، فلا تقول: زيدٌ الحقُّ، كما لا تقول: «زيد درهم»، وفي كونه يجوز حَذْفُه مع الأول، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء الثاني، وإن لم يدلَّ على ذلك دليلٌ، فمثالُ حَذْفهما: «أعلمْتُ، وأعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾[1] ومثالُ حذف الثاني وإبقاء الأول «أعْلَمْتُ زيداً، وأعْطَيْتُ زيداً» ومنه قوله تعالى: ﴿ولسوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[2]، ومثالُ حذف الأول وإبقاء الثاني نحو: «أعلمْتُ الحقَّ،

قوله: **(توصلا)** إما ماض معلوم فألفه للتثنية عائدة على علم ورأى في البيت الأول كألف تعديا، أو أمر فَأَلِفُهُ بدل من النون الخفيفة، ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير قد. لا ماضٍ مجهول لأنه لا يبنى من اللازم، وعلى القول بجوازه يحتاج إلى تكلف جعل نائب الفعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل. لا الألف لأنها ليست مفعولاً به، بل تكون للإطلاق. ولا الجار قبله لتقدمه.

قوله: **(فهو به الخ)** أتى بذلك لدفع توهم أنّ التشبيه في بعض الأحكام، لكنه يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا، وليس كذلك فلو قال بدله:

وَمَنْ يُعَلِّقْ هَهُنَا فَمَا أَسَا

لوفى بالمراد، وإنما جاز التعليق هنا لأن أعلم العرفانية قلبية، وأرى البصرية ملحقة بها، ومن تعليقها قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فجملة كيف الخ، في محل المفعول الثاني علق عنها أرى، وقد يقال: يصح كون كيف اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية، مضافة إلى الفعل بعدها على حد: يوم ينفع أي: أرني كيفية إحيائك، كما قيل به في ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦].

---

(١) [الليل: ٥].
(٢) [الضحى: ٥].

وأعطيتُ درهماً» ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عن يدٍ وهُمْ صَاغِرُونَ﴾(١)، وهذا معنى قوله: «والثاني منهما ـ إلى آخر البيت».

٢٢٤ ـ وكأرَى السَّابق نَبَّأ، أخْبَرا حدَّث، أنبأ، كذاك خبَّرا

تقدَّم أن المصنف عدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً، وسبق ذكر: «أعْلَم، وَأرَى»، وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية، وهي: «نَبأ» كقولك: «نبأتُ زيداً عمراً قائماً» ومنه قوله:

[١٣٧] نُبِّئْتُ زُرْعَة ـ والسَّفاهةُ كاسْمِهَا ـ يُهْدِي إليَّ غَرائِبَ الأشعارِ(٢)

«وَأخْبَرَ» كقولك: «أخبَرْتُ زَيْداً أخاكَ مُنْطَلِقاً»، ومنه قولُه:

[١٣٨] ومَا عَلَيْكَ إذَا أخْبَرتِنِي دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُكِ يوماً ـ أنْ تَعُودِينِي(٣)

«وحدَّث» كقولك: «حدَّثْتَ زَيْداً بَكراً مُقيماً»، ومنه قولُه:

[١٣٩] أوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ، فمنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلاءُ؟(٤)

قوله: **(نبأ)** هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كأرى، والسابق بالجر صفته أي السابق قبل قوله، وإن تعديا لواحد قال الدماميني، وتعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة إنما هو بتضمينها معنى اعلم، لا بالهمزة والتضعيف، إذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه ا هـ، ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة إلا وهي مبنية للمفعول، كما قاله شيخ الإسلام. ولا يرد قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ:٧] لأن جملة **(إنكم)** سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة.

قوله: **(نبِّئت زرعة الخ)** التاء مفعول أول نابت عن الفاعل، وزرعة ثان، وجملة يهدي ثالث، وقوله والسفاهة كاسمها، أي في القبح، جملة معترضة قصد بها التعريض بذم زرعة لسفهه عليه في أشعاره.

قوله: **(وما عليك الخ)** استفهام إنكاري، أي شيء ثبت عليك في عيادتي إذا أخبرتني بكسر التاء خطاباً لأنثى وهي المفعول الأول نابت عن الفاعل، والياء ثان، ودنفاً ثالث، وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقدر كما قدرناه.

قوله: **(أو منعتم الخ)** عطف على أبيات قبله أوَ منعتم ماض معلوم، وتسألون مجهول،

---

(١) [التوبة: ٢٩].
(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٤، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٦٥.
(٣) البيت من البسيط، وهو لرجل من بني كلاب في الدرر ٢/ ٢٧٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٧.
(٤) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٩.

«وأنْبَأ» كقولك: «أنْبَأتُ عبد الله زيداً مُسافراً» ومنه قولُه:

[١٤٠] وَأنـبِّـئْـتُ قَـيْـسـاً وَلَـمْ أبْـلُـهُ   كَـمـا زعـمُـوا خَـيْـرَ أهْـلِ الـيَـمَـنْ[١]

«وخَبَّرَ» كقولك: «خَبَّرتُ زيداً عمراً غائباً»، ومنه قولُه:

[١٤١] وخُبِّرتُ سَوْدَاء الغَمِيم مَرِيضَةً   فَاقْبَلْتُ مِنْ أهْلي بِمِصْرَ أعُودُها[٢]

وإنما قال المصنِّف: «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تارة تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدَّى إلى اثنين، وكان قد ذكر أولاً المتعدية إلى ثلاثة، فنَبَّهَ على أن هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقة، وهي المتعدِّية إلى ثلاثة، لا مثل «أرى» المتأخرَةِ، وهي المتعدِّية إلى اثنين.

الْفَاعِلُ

٢٢٥ ـ الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرفُوعَيْ «أتَى   زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع

ومن استفهام إنكاري، والشاهد في حدثتموه فالفاء مفعول أول والهاء ثانٍ، وجملة علينا الولاء ثالث، والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين، كما في النسخ.

قوله: **(ولم أبْلُهُ)** من بلاه يبلوه إذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها، وقوله: كما زعموا، أي لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا، والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث، والتاء هي الأول.

قوله: **(سوداء الغميم)** لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم، بفتح العين المعجمة فعرفت به، واسمها ليلى، وقوله بمصر صفة لأهلي أي الكائنين بمصر، وجملة أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الفاعل

هو لغةً مَن أوجد الفعل، واصطلاحاً ما في الشرح.

قوله: **(التام)** أي ولو ناسخاً كظننت فخرج الناقص ككان وكاد.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للعوام بنعتبة (أو عقبة) في الدرر ٢/ ٢٧٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٥٩.
والشاهد فيه تعدي «خبَّر» إلى ثلاثة مفاعيل:
١ ـ التاء في «خبِّرتُ».
٢ ـ سوداء.
٣ ـ مريضة.

- وهو الفاعلُ، أو نائبهُ - وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

فأمّا الفاعل فهو: الاسْمُ المسند إليه فِعْلٌ، على طريقة فعل، أو شبهُهُ، وحكمه الرّفع،

قوله: **(المسند إليه)** أي المرتبط به، والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في: لم يضرب، وإن ضرب، وهل ضرب زيد، وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها، والمتبادر الإسناد بالأصالة، فخرج البدل والنسق فإن الإسناد فيهما تبعي، وأما باقي التوابع فلا إسناد فيها أصلاً، والمراد الفعل الاصطلاحي الحقيقي الذي هو الحدث لئلا يتكرر قوله أو شبهه، ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الإسناد، إذ لم تسند إليه أصلاً. إما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للمسند، وهو الخبر فظاهر. وإما على أن لها حدثاً مطلقاً هو الحصول والثبوت، فلأنه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة، وهو مصدر خبرها مضافاً لاسمها، فمعنى: كان زيد قائماً، حصل قيام زيد، وكذا يقال في أفعال المقاربة، ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لإخراج المبتدأ في: زيد قام، وزيد قائم، وقائم زيد فإنه أسند إليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظاً في الأولين، ورتبة في الأخير لأن هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله. وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه، واستغنى في إخراج ذلك المبتدأ بقوله: أسند إليه فعل ما سَيُبَيِّنُهُ.

قوله: **(على طريقة فعل)** أي بفتحتين وطريقته هي كونه مبنياً للفاعل، ثلاثياً كان أو غيره، مفتوح العين أو غيره، وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أي بضم فكسر، وهذا التعبير أولى من قول غيره: أصلي الصيغة لأنه يخرج به نحو نعم، وشهد بالسكون تخفيفاً، وإن أجيب عنه بأن المراد بأصالتها عدم بنائها للمجهول، لا عدم التصرف فيها.

قوله: **(أو شبهه)** بالرفع عطفاً على فعل.

قوله: **(وحكمه الرفع)** أي لأنه عمدة، والرفع إعراب العمد، وأشار بذلك إلى أن الرفع المأخوذ من قوله كمرفوعي أتى ليس من تتمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن، ورافعه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الإسناد، وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس كما قاله في الكافية:

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَا فَلاَ تَقِسْ

سُمع: خرق الثوب المسمارَ، وكسر الزجاج الحجرَ بنصب المسمار والحجر، ومنه قوله:

١٨٦ - مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[(١)]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ١٧٨؛ ولسان العرب مادة (نجر)؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٩٩.

....

برفع نجران وهجر ونصب سوآت، وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾[١] [البقرة:٣٧] بنصب آدم ورفع كلمات. ورد بإمكان حمله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقي نسبة من الجانبين، وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [الحج:٤٠] أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء، أو بمن والباء الزائدتين نحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة:١٩] ﴿كَفَى باللهِ شَهِيداً﴾ [الفتح:٢٨، النساء:١٦٦] أي مَا جَاءَنَا بَشِيرٌ، وَكَفَى اللهُ، وهو حينئذ مرفوع تقديراً، وقيل محلاً، ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر. قيل: وقد يراد من الفعل جزء معناه المستقل، وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند إليه كتَسْمَعُ بَالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ، ويضاف إليه كيوم ينفع، ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألغز فيه الدماميني بقوله:

أَيَا عُلَمَاءَ الْهِنْدِ إِنِّيَ سَائِلٌ ... فَمُنُّوا بِتَحْقِيقٍ بِهِ يَظْهَرُ السِّرُّ
أَرَى فَاعِلاً بِالْفِعْلِ أُعْرِبَ لَفْظُهُ ... بِجَرٍّ وَلاَ حَرْفٌ يَكُونُ بِهِ الْجَرُّ
وَلَيْسَ بِمَحْكِيٍّ وَلاَ بِمُجَاوِرٍ ... لِذِي الخَفْضِ وَالإِنْسَانُ لِلْبَحْثِ يَضْطَرُّ
فَهَلْ مِنْ جَوَابٍ عِنْدَكُمْ أَسْتَفِيدُهُ ... فَمِنْ بَحْرِكُمْ لاَ زَالَ يُسْتَخْرَجُ الدُّرُّ

قال الشمني على المغني، وسبقه إلى الإلغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي فقال في منظومته النونية في الألغاز النحوية:

مَا فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ لُكِنْ جَرُّهُ ... مَعَ السُّكُونِ فِيهِ ثَابِتَانِ

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال:

١٨٧ ـ بِجِفَانٍ نَعْتَرِي نَادِيَنَا ... مِنْ سَنَامٍ حِينَ هَاجَ الصِّنَّبِرْ[٢]

بشد النون وكسر الباء: الرد الشديد، وهو فاعل هاج، لكن لما أريد منه الحدث أضيف إلى فاعله فخفضه. ولكون الروي في البيوت قبله ساكناً نقل كسر الراء إلى الباء التي أصلها السكون، والجفان جمع جفنة وهي القصعة، والنادي المجلس، والسنام أعلى ظهر البعير هو أعز ما فيه، وعلى ذلك فهاج في محل جر بإضافة حين إليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الإلغاز أي فعل في محل جر بالإضافة، وفاعله: مجرور، ساكن، مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة، ساكن للضرورة مرفوع محلاً. هذا وفي الصحاح ما نصه: وصنابر الشتاء شدة برده كذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة:

---

(١) الآية ﴿فتلقى آدمَ من ربه كلمات﴾ هذه قراءة ابن كثير، وقرأ الباقون برفع آدم ونصب كلمات.
(٢) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٧.

والمراد بالاسم: ما يشمل الصريح، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» والمؤوَّلُ به، نحو: «يُعجبُني أن تقُومَ» أي: قيامُكَ.

بِـجِـفَـانٍ نَـعْـتَـرِي مَـجْـلِـسَـنَـا وَسَـدِيـفٍ حِـيـنَ هـاجَ الـصِّـنَّـبِـرْ[1]

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز، ويحتمل أت يكونا بمعنى: وإنما حركت الباء للضرورة اهـ، وعلى هذا فاللغز من أصله باطل لأن كسر الباء إمّا أصلي ينطق به في غير البيت أيضاً، وإما ضرورة للتخلص من سكونها مع الروي على أصل التخلص، وفراراً من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد، لا أنه منقول عن الراء، بل هي مرفوعة تقديراً ولولا الروي للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافاً إليه فيه ما فيه، وقد مر أول الكتاب عن الشنواني رد كون الفعل يسند إليه فتأمل، والسديف بالفاء هو السنام، وأيام العجوز عند العرب خمسة أو سبعة موصوفة بشدة البرد.

قوله: **(الصريح)** يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرينة المقابلة.

قوله: **(والمؤول)** أي لوجود سابك ولو تقديراً، والسابك هنا أن، وأن وما دون كي واو نحو: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت:٥١] ﴿أَلَمْ يأنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد:١٦] أي ألم يحن خشوعها.

١٨٨ ـ يَـسُـرُّ الـمـرءَ مـا ذهـبَ الـلـيـالـي[2]

أي هابها، ولا يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وما راعني إلا يسير الخ، أي إلا أن يسير أي سيره، وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك من الثلاثة قال الدماميني إلا في باب التسوية: ﴿كَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] بناء على أن سواء بمعنى مستو خبر إن، وما بعده فاعله، ولا تقع الجملة فاعلاً بلا تأويل أصلاً فلا يقال: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد خلافاً للكوفيين، ولا حجة لهم في ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف:٣٥] ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾[3] لاحتمال أن جملة **(ليسجننه)** ليست هي الفاعل بل مفسرة له، وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي: ثم بدا لهم بداء، كما صرح به في قوله:

١٨٩ ـ بَدَا لِيَ مِنْ تِلْكَ القُلُوصِ بِدَاءُ[4]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) صدر بيت من الوافر، ولم أهتدِ إلى قائله.

(٣) [إبراهيم: ٤٥].

(٤) صدره «لعلّكَ والموعودُ حَقٌّ لِقاؤهُ» وهو من الطويل، لمحمد بن بشيء في ديوانه ص ٢٩؛ وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧؛ ولسان العرب مادة (بدا).

فخرج بـ «المسند إليه فعل ما» أسند إليه غيرُهُ، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ» أو جملة، نحو: «زيد قام أبوه» أو «زيدٌ قام» أو ما هو في قوة الجملة نحو: «زيدٌ قائمٌ غُلاماه» أو «زيدٌ قائمٌ» أي: هو.

وخرج بقولنا «على طريقة فَعَلَ» ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ».

والمراد بشبه الفعل المذكور: اسمُ الفاعل، نحو: «أقائمٌ الزَّيْدَان»، والصفةُ المشبهة، نحو: «زيدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ» والمصدرُ، نحو: «عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمْراً» واسم الفعلِ، نحو: «هَيْهَات العقيقُ» والظرفُ والجار والمجرور، نحو: «زيدٌ عندكَ أبوهُ أو في الدار غُلاماهُ» وأفعلُ التفضيل، نحو: «مررت بالأفْضَلِ أبُوهُ» فأبوهُ: مرفوع بالأفضل، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله: «كمرفوعَيْ أتى ـ إلخ».

وأما كيف، فسيأتي أنها بمعنى كيفية وقيل: تقع أن علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الدماميني تبعاً للمغني بخصوص الاستفهام كالآية لأن الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لا نفس الجملة إذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا، فالأقوال أربعة.

قوله: **(ما أسند إليه غيره الخ)** الظاهر أنه سقط منه التعميم بقوله: سواء كان مفرداً، ليصح عطف قوله: أو جملة عليه أو أن قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره، ويعلم من كلام الشرح أن قيد الإسناد إلى الفعل مُغْنٍ عن قيد تقديمه كما مر.

قوله: **(والمصدر)** مثله اسمه كعجبت عن عطاء الدنانير زيد، وأمثلة المبالغة نحو أضرَّاب زيد.

قوله: **(عجبت من ضرب زيدٌ عمراً)** بتنوين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر، ولا يصح إضافته إليه لأن الكلام في الفاعل المرفوع لفظاً، ولأجعل عمرو هو الفاعل لكتابته بالألف على أن إضافة المصدر لمفعوله، ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله:

١٩٠ ـ قَـرْعَ الـقـوارِيـرَ أَفْـوَاهُ الأَبَـارِيـقِ(١)

برفع أفواه.

قوله: **(ما كان مرفوعاً بالفعل الخ)** أشار بذلك إلى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط، وحاصل الجواب أن المراد مرفوعي الفعل وشبهه الكائنين في قولك: أتى الخ، ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف.

---

(١) صدره «أَفْنَى بلادي ومَا جَمَّعْتُ من نَشَبٍ»، وهو من البسيط، للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠؛ ولسان العرب مادة (قفز).

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وإلا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه ـ وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ ـ نحو: «قام الزيدان، وزيد قَائِمٌ

قوله: **(وبعد فعل الخ)** إشارة لثاني أحكام الفاعل، وهو وجوب تأخره، وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره، وهو الظرف المختص، ووجه اختصاصه أن فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معنًى لكون المراد به العموم كما في ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [الانفطار:٥] أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد لكل فعل من فاعل، وأنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا. أما الأولى فتستفاد من قوله: فإن ظهر الخ، كما سنبينه. لكن يرد على عمومه أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلاً فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو.

١٩١ ـ أتاك أتاك اللاحقون(١)

والمبني للمجهول، وكان الزائدة على الصحيح، والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما، وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل، وقال الشاطبي إن قلما ترد لإثبات الشيء القليل، وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما، لا فعلاً بلا فاعل اهـ، ولا يقع بعد هذه الألفاظ إلا جملة فعلية فعلها مذكور وأما قوله:

١٩٢ ـ صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(٢)

حيث جعل وصال فاعلاً بمحذوف يفسره يدوم، فضرورة، وقيل قدم الفاعل عل فعله للضرورة كذا في المغني.

قوله: **(فإن ظهر)** أي الفاعل المذكور قبل، والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الأسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لأنه لا يظهر، ويستتر، ويكون بعد الفعل إلا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر. وقوله: فهو، أي الظاهر المفهوم من ظهر وخبره محذوف أي فالظاهر المطلوب. أو فهو أي الحكم واضح وإلا فيحكم باستتاره، وبهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف، وهذا إشارة إلى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظاً أو تقديراً، ولا يجوز حذفه لأنه عمدة.

قوله: **(وإلا فضمير)** اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفاً، ويجاب بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة:

---

(١) وتمامه: «فأينَ إلى أينَ النَّجاةُ ببغلتي أتاك أتاكَ اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ»
وهو من الطويل، بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٠١/١، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠.
والشاهد فيه قوله: «أتاك أتاك» فإنه كرر اللفظ بعينه للتوكيد اللفظي.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١.

غُلاماه، وَقَامَ زَيدٌ» ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: «الزيدان قام» ولا «زيد غلاماه

الفعل المجهول، والمؤكد بالنون للجماعة، والمخاطبة نحو: ﴿وَلاَ يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص:٨٧] لا تضربن بكسر الباء، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد أي ما قام أحد، والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده كضربا زيداً ﴿أَوْ إطعَامٌ فِي يَوْم﴾ [البلد:١٤] والتعجب ﴿كَأَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨] أي بهم فحذف فاعل الثاني لدلالة الأول عليه، ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس، وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو: فتلقفها رجل رجل فإن أصله فتلقفها الناس رجلاً رجلاً أي متناوبين كما في: أدخلوا الأول فالأول أي مرتبين فحذف الفاعل، وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شيء واحد لا تعدد إلا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد، فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف، كما يمتنع في حلو حامض. وزاد يس واحداً وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا التنازع لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنما هو منفي عن غيره مثبت له ا هـ، وقد يقال يضمر في أحدهما مع الإتيان بإلا أخرى فلا يرد ما قاله، وقد ينازع في الباقي بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستتراً فيه بعد حذف الجار لا محذوفا، وأما المصدر فصحح السيوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشتق فضرباً بمعنى أضرب، وإطعام بمعنى أن يطعم ففاعله مستتر لا محذوف، وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعد إلا وكون الأصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ، والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله، أو كسره فهو كالثابت، وأما الفعل المجهول فإنما حذف فاعله لسد النائب مسده، ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري، وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقاً تمسكاً بحديث: «لاَ يَزْنِي الزَانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مؤمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1] ونحو: ﴿إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة:٢٦] وقولهم: إذا كان غداً فائتني، ورد بأن الفاعل في كلها مستتر لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل، وفي بلغت ضمير الروح المعلومة من السياق، والتراقي أعالي الصدر، وفي الأخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غداً فائتني.

قوله: **(ولا يجوز تقديمه)** أي إلا في الضرورة كما نص عليه الأعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: يمتنع مطلقاً لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة فلا يقدم

---

(١) رواه أحمد برقم ٨٨٨١ ـ ١٠١٦٧ ـ ١٤٦٦٧، ورواه البخاري في الحدود وفي المظالم، ومسلم في الإيمان باب نقصان الإيمان بالمعاصي، وأبو داود والنسائي.

قائم»، ولا «زيد قام» على أن يكون «زيد» فاعلاً مُقدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: «زيدٌ قام هُوَ»، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كلِّه.

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة، وهي صورة الإفراد - نحو: «زيدٌ قامَ»؛ فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قَامَ، وزيدون قَامَ» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قَاما، والزيدون قامُوا»، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفعل، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعلٌ» - وأشار بقوله: «فإن ظهر - الخ» إلى أن الفعلَ وَشبهَهُ لا بُدّ له من مرفوع، فإن ظَهَرَ فلا إضمار، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو: «زَيْد قام» أي: هو.

٢٢٧ - وَجَرِّد الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْنِ أو جَمْعٍ كَـ «فَازَ الشُّهَدَا»

٢٢٨ - وقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا، وسعدُوا والفِعْلُ للظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدُ

مَذهبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهر - مثنى، أو مجموع - وَجَبَ تجريدُه

عجزها على صدرها فإن وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً، والمقدم إما مبتدأ كزيد ضرب، أو فاعل بمحذوف نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

قوله: **(فأجازوا التقديم)** أي تمسكاً بقول الزباء بفتح الزاي وشد الموحدة:

١٩٣ - ما لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدَا
أَمِ الرِّجَالُ جُثَّماً قُعُودَا[1]

برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبر له لنصب وئيداً على الحال فتعين كونه فاعلاً لوئيداً مقدماً عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة، وهي التأني وهو عند البصريين ضرورة كما مر في قوله: وقلما وصال الخ، ومن يمنعه مطلقاً يجعل الخبر محذوفاً لسد الحال مسده أي يظهر وئيداً، أو غير ذلك، ويروى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها، وبالجر بدل اشتمال من الجمال.

قوله: **(وجرد الفعل الخ)** هذا رابع الأحكام، ومثل الفعل الوصف، وإنما خصه لأنه الأصل، أو أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل، ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله: وبعد فعل الخ.

---

(١) الرجز للزباء في أدب الكتاب ص ٢٠٠؛ ولسان العرب مادة (وأد).

من علامةٍ تدُلُّ على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: «قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهنداتُ» كما تقول: «قام زيد»، ولا تقول على مذهب هؤلاء: «قاما الزيدان»، ولا «قاموا الزيدون»، ولا «قُمنَ الهنداتُ» فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل - من الألف، والواو، والنون - حُرُوف تدلُّ على تثنيةِ الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعلُ المتقدمُ وما اتصل تصل به اسماً في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخِر.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون ما اتَّصلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم، وما بعده بدلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة - أعني الألف، والواو، والنون -.

ومذهبُ طائفةٍ من العرب - وهم بنو الحرث بن كعب، كما نقل الصفّار في شرح الكِتابِ - أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى، أو مجموع - أتي فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع، فتقول: «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمنَ الهنداتُ»، فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاءُ في «قامت هندٌ» حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب، والاسمُ الذي بعد الفعل المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعت «هند بقامت»، ومن ذلك قولُه:

[١٤٢] تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ(١)

وقوله:

[١٤٣] يَلُومُونَنِي فِي اشتراءِ النَّخِـ ... ـيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ(٢)

قوله: **(من علامة التثنية الخ)** وإنما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة إليها لأن الفاعل قد يكون لفظه مذكراً، ومعناه مؤنث، وبالعكس فلا يعلم المراد إلا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فإن صيغتهما تغني عن العلامة.

قوله: **(تولى قتال الخ)** الضمير لمصعب بن الزبير، والمارقين هم الخوارج من مرق السهم إذا خرج وأسلماه أي خذلاه وفيه الشاهد إذ قياسه أسلمه، والمبعد بكسر العين أو فتحها الأجنبي، والحميم القريب أو الصديق.

قوله: **(يلومونني)** قياسه يلومني، ويعذل بالضم من باب نصر كما في المختار.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص١٩٦؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٣٦٧.
(٢) البيت من المتقارب، وهو لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٧٠.

وقوله:

[١٤٤] رَأيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بعَارِضِي فأعْرضْنَ عَنِّي بالخُدود النَّواضِرِ[(١)]

فـ«مُبعَدٌ وحَميم» مرفوعان بقوله: «أسلماه» والألف في «أسْلَماهُ» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين، وكذلك «أهلي» مرفوعٌ بقوله: «يَلُومُونَنِي» والواو حرفٌ يدلُّ على الجمع، و«الغواني» مرفوعٌ بـ«رأيْنَ» والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: «وقد يُقالُ سعِدَا وسَعدُوا. إلى آخر البيت» ومعناه أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية، أو الجمع، فأشْعَر قولُه: «وقد يقال» بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال: «والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به ـ من الألف، والواو، والنون ـ وجعلتَ الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير، فلا يكون ذلك قليلاً، وهذه اللغة القليلةُ هي التي يعبر عنها النحويون بلغة: «أكَلُوني البَراغيث» وَيُعبرُ عنها المصنِّف في كتبه بلغة «يَتَعاقَبُونَ فيكُمْ ملائِكةٌ باللَّيْلِ وملائكةٌ بالنَّهار»[(٢)]، فـ«البراغيث» فاعل «أكلوني» «وملائكة» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنف.

قوله: **(مبتدأ أو بدلاً الخ)** لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء، أو الإبدال لأن أئمة العربية اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات كتاء التأنيث، لئلا يكون الإبدال أو تقديم الخبر واجباً ولا قائل به.

قوله: **(أكلوني البراغيث)** حقه على الأفصح أكلنني وأكلتني بالتاء وعلى هذه اللغة أكلنني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل، وإنما أتى بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم في الجور والتعدِّي المعبر عنه بالأكل مجازاً.

قوله: **(يتعاقبون)** أي تأتي طائفة عقب أخرى.

قوله: **(هكذا زعم المصنف)** أشار بذلك إلى أنه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره، ولفظه: «إنَّ لله مَلائِكَةً يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ»[(٣)] فيتعاقبون صفة لملائكة السابق، والواو ضمير يرجع إليها، وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجمل أو لا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن عبد الله العتبي في الأغاني ١٤/ ١٩١؛ ولمحمد بن أميّة في العقد الفريد ٣/ ٤٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد، ومسلم كتاب الصلاة، وفي البخاري كتاب بدء الخلق، وفي باب فضل صلاة العصر برقم/ ٥٥٥ ، وفي الموطأ رقم ٢١٠ وأحمد برقم/ ١٠٢٥٨.

(٣) تقدم تخريجه المرجع السابق.

٢٢٩ ـ وَيَرفَعُ الفاعِلَ فِعلٌ أضمِرا كَمثلِ «زَيدٌ» في جوابِ «من قرأ»؟

إذا دلَّ دليلٌ على الفعل جاز حذفُهُ، وإبقاءُ فاعله، كما إذا قيل لك: «من قرأ»؟ فتقول: «زَيْدٌ» التقدير: «قرأ زيد».

وقد يُحذفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى: ﴿وإن أحدٌ مِنَ المُشرِكِينَ اسْتجارك﴾(١) فأحدٌ فاعلٌ بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: «وإن اسْتَجَارَكَ أحد استجارك»، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إنْ» أو «إذا» فإنه مرفوعٌ بفعل محذوف وجوباً، ومثال ذلك في «إذا» قوله تعالى: ﴿إذا السَّمَاءُ انشقَّتْ﴾(٢) ف «بالسماء» فاعل بفعل محذوف والتقدير: «إذا انشقت السماء انشقت» وهذا مذهبُ جمهور النحويين، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى.

[٢٣٠] وتاءُ تَأنِيثٍ تَلِي المَاضِي، إذَا كَانَ لأنثَى، «كأبَتْ هِندُ الأذَى»

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحِقَتَهُ تاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فرق

وهكذا يكون الحال بعد الاختصار، فالواو ضمير عائد على ملائكة المحذوفة كأصلها، لكن قال سم: يبعد كون الراوي يختصره، ويجعل المحذوفة ملاحظاً بلا دليل فيتعين جعل الواو حرفاً لئلا يكون الكلام ناقصاً لعدم العلم بمرجع الضمير ا هـ.

قوله: **(ويرفع الفاعل الخ)** هذا خامس الأحكام ولو قال:

وَيَرفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ حُذِفَا كَمثلِ زَيدٍ فِي جَوابِ: مَنْ وَفَى

لسلم من التجوّز بالإضمار عن الحذف لأن الفعل لا يسمى مضمراً بل محذوفاً.

قوله: **(التقدير قرأ زيد)** إنما لم يقدر زيد القارىء ليكون جملة اسمية كالسؤال لأن الفعلية في هذا الباب أكثر، فالحمل عليها أولى تصريح.

قوله: **(وتاء تأنيث الخ)** هذا سادس الأحكام وهي من إضافة الدال للمدلول.

قوله: **(تلي الماضي)** مثله الوصف نحو أقائمة هند؟ إلا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول، وفعول بمعنى فاعلٍ فلا تلحقه تاء.

قوله: **(إذا كان لأنثى)** أي مسنداً إليها ولو على وجه النفي. والمراد بها المؤنث حقيقة، وهو ما له فرج كالمرأة والنعجة، أو مجازاً وهو ما لا فرج له كالشمس والأرض، أو تأويلاً كالكتاب مراداً به الصحيفة، أو حكماً وهو المضاف المؤنث كصدر القناة.

قوله: **(تدل على كون الفاعل الخ)** قيد به لكونه محل البحث وإلا فمثله نائبه، واسم

---

(١) [التوبة: ٦].

(٢) [الانشقاق: ١].

في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحو: «قامَتْ هِندٌ، وطلعتِ الشمسُ»، لكن لها حالتان: حالةُ لزومٍ، وحالةَ جوازٍ، وسيأتي الكلام على ذلك.

٢٣١ ـ وإنَّمـا تَـلْـزَمُ فِـعْـلَ مُـضْـمَـرِ مُـتَّـصِـلِ، أو مُـفْـهِـم ذات حِـرِ

تلزم تاءُ التأنيث الساكنةُ الفعل الماضي في موضعين: أحدهما: أن يُسند الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرقَ في ذلك بين المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ، فتقول: «هندٌ قامَتْ، والشمسُ طَلعتْ»، ولا تقول: «قام» ولا «طلع» فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤتَ بالتاء، نحو: «هِندٌ ما قام إلا هِيَ».

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقيَّ التأنيث، نحو: «قامَتْ هِندٌ» وهو المراد بقوله: «أو مُفْهِمِ ذات حرِ» وأصلُ حِرِ حرحٌ، فحذفت لامُ الكلمة.

كان، ولو عبر بمرفوع الفعل لشملهما ولمّا كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء، وقد توجد في المذكر، وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداءً، ألحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في الأفعال الخمسة بمرفوعها.

قوله: **(فعل مضمر)** أي فعل فاعل مضمر ولو مجازي التأنيث مستتراً كان كما مثله، أو بارزاً وهو خصوص الألف في نحو: قامتا، بخلاف للمؤنثة، وقمتما لمثناها، وقمتن، وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلاً عن لزومها للاستغناء عنها، ويستثنى من المستتر نحو: نعمت امرأة هند. فإن الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على امرأة بعده، لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة، ثم هذا اللزوم باق، وإن عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد، كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند، ومحل تغليب المذكر مطلقاً قدم أو أخر إذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان.

قوله: **(أو مفهم)** عطف على مضمر أي أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيده البيت بعده، وما قيل إنه حذف هذا القيد من الثاني لذكره في الأول فيه أن معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وإن كان لازماً فالأولى ما سمعته.

قوله: **(تلزم تاء التأنيث الخ)** مثلها في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث، فتلزم مع الظاهر الحقيقي التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفرداً، أو مثنى. وأما الجمع فإن كان ظاهراً جازت فيه كتقوم الهندات، كما سيأتي في تاء الماضي أو ضمير استغنى عنها بالنون كـ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة:٢٢٨] ﴿إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة:٢٣٧] ﴿يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة:١٢] فهل تمتنع حينئذ لذلك كتاء الماضي أو لا؟ فليحرر.

قوله: **(ما قام إلا هي)** مثله إنما قام هي.

قوله: **(حقيقي التأنيث)** أي سواء كان بالتاء كفاطمة، أو لا كزينب، ويستثنى من المجرد ما لا يتميز مذكره من مؤنثه كبرغوث فلا يؤنث فعله، وإن أريد به مؤنث كما إن ذا التاء الذي

وفُهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين؛ فلا تلزم في المؤنث المجازيِّ الظاهِرِ، فتقول: «طلع الشمسُ، وطلعتِ الشمسُ» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيله.

٢٣٢ ـ وقد يبيح الفَصْلُ تَرْكَ التاءِ في نَحْوِ «أتى القاضي بِنتُ الوَاقِفِ»

إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها والأجودُ الإثباتُ؛ فتقول: «أتى القاضيَ بنتُ الواقِفِ» والأجْوَدُ «أتَتْ» وتقول: «قامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ» والأجْوَدُ «قامَتْ».

٢٣٣ ـ والحَذْف مع فَصْلٍ بإلاَّ فُضِّلا «كما زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلا»

إذا فُصل بين الفعل والفاعلِ المؤنث «بإلاَّ» لم يجز إثباتُ التاء عند الجمهور، فتقول: «ما

لا يتميز يجب تأنيث فعله وإن أريد مذكراً بلا خلاف كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فمتى لم يعرف حال المعنى في الواقع يراعى اللفظ فعلم أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى: ﴿قالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل:١٨] وهم لعدم تميزها. وكل ذلك في الحقيقي أما المجازي فذو التاء مؤنث جوازاً، والمجرد مذكر وجوباً، إلا أن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت:

إذا سَقَطَ التَّمْيِيزُ بينَ مُذَكَّرٍ وأُنْثَى فَفِعْلُ الكُلِّ أَنِّثْهُ مُطْلَقَا
لذي التَّا وذَكِّرْ في المُجَرَّدِ يا فَتَى كَنَمْلَةَ مَعْ بَرغُوث فاعْلَمْ وَحَقِّقَا
وَإنْ مُيِّزَا أَنِّثْ لأُنْثَى وَلَوْ خَلاَ مِنَ التَّا وذَكِّرْ في سَوَاهُ لِتُنْتَقَى
وَذَا في الحقِيقي لاَ الْمَجَازِي فَإنَّهُ مَعَ التَّاءِ بالوَجْهَينِ فِي الحُكم قَدْ رَقى
ومَعْ حَذْفِهَا ذَكِّرْ وُجُوباً سِوَى الَّذِي بِنَقْلٍ كَشَمْسٍ فَهْوَ بِالنَّقْلِ عُلِّقَا

تنبيه: حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر، وكل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم فإن قصد لفظه جاز تذكيره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء وقال: الفراء حروف الهجاء مؤنثة، ولا تُذَكَّرُ إلاَّ في الشعر.

قوله: **(حرح)** أي بدليل تصغير على حريح، وجمعه على أحراج فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطاً، فبقي كيد ودم، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما في المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبراً كالطير.

قوله: **(الفصل)** أي بين الفعل وفاعله الظاهر، فتضعف العناية به لبعده عن الفعل، ويصير الفصل كالعوض من التاء.

قوله: **(والأجود الإثبات)** أي كما يفهم من تعبيره بقد، وفرض الكلام ظاهر حقيقي التأنيث. أما المجازي فنقل الدماميني أن الأجود فيه ترك التاء إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، ثم اختار عكسه لأن إثباتها كثر جداً في القرآن على حذفها.

قوله: **(لم يجز الخ)** أي لأن الفاعل في الحقيقة ذكر محذوف إذ المعنى: ما قام أحد إلا

قَامَ إلا هِند، وما طلع إلا الشمسُ»، ولا يجوز «ما قامتْ إلا هِندٌ»، ولا «طَلَعَتْ إلاَّ الشَّمْسُ»، وقد جاء في الشعر كقوله:

[١٤٥] ومـا بقيـت إلا الضلـوع الجراشـع[١]

فقول المصنِّف: «إن الحذفُ مُفَضَّل على الإثبات» يُشْعر بأن الإثبات ـ أيضاً ـ جائزٌ، وليس كذلك[٢]، لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ في النثر والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر، فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح، لأن الإثبات قليل جداً.

٢٣٤ ـ والحذفُ قد يأتِي بلا فصلٍ، ومَعْ ضَـمـيـرِ ذِي الـمَـجَـاز فـي شِـعْـرٍ وَقَـع

قد تحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصْلٍ، وهو قليل جداً،

هند، وإنما جوز المصنف إثباتها نظراً للظاهر الملفوظ به، ومثل إلا سوى وغير ففيهما الخلاف وإن كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف إليه.

قوله: **(فما بقيت الخ)** صدره لذي الرمة:

١٩٤ ـ طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا[٣]

فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحز بحاء مهملة فزاي هو النخس والركض، وهو فاعل طوى أي أذهب. والأجراز جمع جرز، بجيم فراء فزاي، أرض لا نبات بها. والغروض بمعجمتين بينهما راء، جمع غرض كفلوس وفلس كما في الصحاح وهو حزام الناقة. والجراشع جمع جرشع كقنافذ وقنفذ، أي الضلوع المنتفخة الغليظة، وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه الشاهد منه أنه إذا أجاز إثبات التاء في الفصل بإلا مع الضلوع وهي جمع تكسير يجوز فيها الإثبات وعدمه عند عدم الفصل، فليجز فيما يجب فيه الإثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به هنا.

قوله: **(وليس كذلك)** أي ليس جائزاً في النثر بل هو خاص بالشعر، لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب: إن الصحيح جوازه نثراً أيضاً خلافاً للجمهور وقد قرى: ﴿فَأَصْبَحُوا لاَ يُرَىٰ إِلاَّ مَسَاكِنُهُم﴾ [الأحقاف:٢٥] بالرفع نائب فاعل يُرى. إن كانت إلا صيحة بالرفع فلا اعتراض عليه، والشق الثاني من الترديد هو المراد.

قوله: **(إلى مؤنث حقيقي)** أي ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف.

---

(١) صدره «طوى النَّحزُ والأَجْرازُ ما في ي غُرُنوضها»، وهو من الطويل لذي الرّمة في ديوانه ص١٢٩٦؛ وشرح المفصّل ٢/ ٨٧.

(٢) وتمامه «وما بقيتِ إلاَّ الضلوعُ الجراشعُ»، وهو من الطويل، لذي الرمّة في ديوانه ص ١٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨٢.

حكى سيبويه: «قال فُلانةُ»، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازيّ، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

[١٤٦] فَلا مُزْنَةٌ ودقتْ وَدْقَها ... وَلا أرْضَ أبْقَلَ إبقالَها[1]

٢٣٥ ـ والتاءُ مع جمع ـ سوى السَّالم من ... مُذكّر ـ كالتاءِ مع إحْدَى اللَّبِنْ

قوله: **(مخصوص بالشعر)** جوزه ابن كيسان في النثر أيضاً فيقال: الشمس طلع كطلع الشمس.

قوله: **(فلا مزنة)** بالتنوين على إعمال لا كليس أو إهمالها، وأما الثانية فعاملة كإن والمزنة السحابة البيضاء، وودقت ودقها أي أمطرت كإمطارها، وأبقل أي أنبت البقل كإنباتها.

قوله: **(والتاء مع جمع الخ)** أفاده بهذا أن ما مر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعدد، سالماً كان كزيدون وفاطمات وطلحات، أو مكسَّراً كهنود وزيود، أواسم جمع كنساء وقوم، أو اسم جنس كشجر وبقر. فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع، أو الفريق مثلاً وإثباتها ولو مذكراً سالماً لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي، والفرج في نساء وفاطمات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقياً، بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وتمرات، ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لأن سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية، ورد عليهم بقوله تعالى: ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] ﴿إِذَا جاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] وقول الشاعر:

١٩٥ ـ فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوُهُنَّ وزَوجَتي ... والنَّاظِرُون إلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا[2]

وأجيب بفرض كلامهم فيما إذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل، أما ما تغير كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً كما قاله الشاطبي وأما التذكير في: جاءك فللفصل بالكاف، وبهذا تعلم أن ما ذكره المصنف، وجاراه عليه الشارح من جواز الأمرين فيما عدا المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهباً بصرياً ولا كوفياً لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح، وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري:

إنَّ قَوْمي تَجَمَّعُوا ... وَبِقَتْلِي تَحَدَّثُوا

لا أُبالي بِجَمْعِهِمْ ... كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ

أي جوازاً، وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره، وأما لغز من قال:

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ٤٨٣؛ ولسان العرب مادة (بقل).

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٥٠؛ ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية ٢/ ٤٧٢.

٢٣٦ ـ والحَذَفَ في «نِعْمَ الفتاةُ» اسْتَحسَنُوا لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

إذا أسند الفعلُ إلى جمع: فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو لا فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء، فتقول: «قام الزيدون»، ولا يجوز: «قامت الزيدون»، وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر ـ بأن كان جمع تكسير لمذكر، كالرجال، أو لمؤنث كالهُنُود، أو جَمْعَ سلامة لمؤنث كالهندات ـ جاز إثباتُ التاء وحذفها، فتقول: «قام الرِّجالُ، وقامت الرجالُ، وقام الهنود، وقامت الهنود، وقام الهنداتُ، وقامت الهندات»، فإثبات التاء لتأوُّله بالجماعة، وحذفها لتأوُّله بالجمع.

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدى اللَّبن»، إلى أن التاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة المؤنث، كالتاء مع الظاهر المجازيِّ التأنيث، كلبنةٍ، فكما تقول: «كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ وَكُسِرَ اللَّبِنَةُ»، تقول: «قام الرجالُ، وقامت الرجالُ»، وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: «والحذفَ في نعم الفتاة ـ إلى آخر البيت ـ» إلى أنه يجوز في نعم، وأخواتها ـ إذا كان فاعلها مؤنثاً ـ إثبات التاء وحذفها، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً، فتقول: «نعم المرأةُ هندٌ، ونعمت المرأةُ هِندٌ»، وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراق الجنس،

أَيَا فَاضِلاً قَدْ حَازَ كُلَّ فَضِيلَةٍ وَمَنْ عِنْدَه عِلْمُ العَوِيصِ يُرادُ
أينَ جَمْعُ تَصْحِيحٍ يَجِيءُ مُذَكَّراً وَفِي فِعْلِهِ تَاءُ الإنَاثِ تُزادُ

فإنما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكر، ويجابُ عنه بما تغير فيه بناء الواحد كـ: ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] فتأمل، وسكت المصنف والشارح عن حكم المثنى. وهو كالمفرد حقيقياً أو غيره.

قوله: **(كالتاء مع إحدى اللبن)** أي في أصل الجواز، وإلا فالتاء مع نحو لبنة أرجح، والحذف في جمع التكسير مطلقاً، واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما الدماميني، والذي للسيوطي استواء الأمرين.

قوله: **(مقصود به استغراق الجنس)** أي بناءً على أن أل في فاعل نعم للجنس لا للعهد، ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصد به الجنس، ولا بعد فيه كصار المرأة خيراً من الرجل، ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لأن من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لكون المراد بها الفرد، وإنما جاء العموم من النفي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الأمرين في الأول للفصل بمن لا للجنس، ونقل ابن هشام أن التأنيث في المقرون بمن الزائدة أكثر قال: ويتعين التذكير في: كفى بهند، لالتزامه من العرب. بقي أن الحكم لا يختص بإسناد نعم إلى الظاهر كما وهمه المتن والشرح، بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضاً كنعم امرأة هند، كما صرح به السيوطي.

فعُومِلَ مُعاملة جمعِ التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها، لشبهه في أن المقصود به متعدِّدٌ، ومعنى قوله: «استحَسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حسنٌ، ولكن الإِثبات أحسن منه.

٢٣٧ ـ والأَصْلُ في الفاعِلِ أن يتَّصلا والأَصْلُ في المفعُولِ أنْ يَنْفَصِلا

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بخلافِ الأَصْلِ وقد يجي المفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

الأصلُ أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أنْ يَفْصِل بينه وبين الفعل فاصلٌ، لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعل: إن كان ضمير متكلم، أو مخاطب، نحو: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ» وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصلُ في المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلا مما سيذكره، فتقول: «ضرب زيداً عَمْروٌ»، وهذا معنى قوله: «وقد يجاءُ بخلاف الأصل» وأشار بقوله: «وقد يجي المفعولُ قبل الفعل» إلى أن المفعُول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان: أحدهما: ما يجب تقديمُه، وذلك كما إذا كان المفعولُ اسم شرط، نحو:

قوله: **(والأصل)** أي الراجح والغالب، وهذا سابع الأحكام التي في المتن ومن هنا إلى الآخر من تعلقاته. وبقي منها إغناؤه عن الخبر في نحو: أقائم الزيدان، وكونه لا يتعدد إجماعاً كما في تعليق ابن هشام، وأما نحو: اختصم زيد وعمرو فالفاعل المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في أجزائه وأما:

فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ

فمن حذف الفاعل كما مر إيضاحه.

قوله: **(والأصل في المفعول الخ)** قال سم. لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن الاتصال أصل في كلٍّ. كما نقل عن الأخفش أي إن الأصل اتصال أحدهما لا بعينه إذ لا يمكن اتصالهما معاً.

قوله: **(وقد يجي)** بالقصر في لغة من قال جايجي وشايشي.

قوله: **(كراهة توالي الخ)** تقدم في المعرب والمبني نقضه بنحو شجرة فانظره.

قوله: **(ما يجب تقديمه)** أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسألتين الأولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط، والاستفهام وكم الخبرية نحو: كم عبيد ملكت، والمضاف إلى ذلك كغلام من تضرب أضرب، وغلام من ضربت، ومال كم رجل أخذت؟ الثانية كونه ضميراً منفصلاً أي في غير باب سلنيه وخلتنيه، وكذا يجب تقديمه إذا وقع عامله في جواب أما ليفصلها من الفعل إذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩] أو

«أيًا تضرب أضرب» أو اسم استفهام، نحو: «أيَّ رَجُل ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتّصالُه، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال، وكأن يقال: «نعبدُك» فيجب التقديمُ، بخلاف قولك «الدِّرهَمُ إياهُ أعطيتك» فإنه لا يجب تقديمُ «إياه» لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله، على ما تقدم في باب المضمرات؛ فكنت تقول: «الدِّرْهَمُ أعطيتكه، وأعطيتك إياه والثاني»: ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ، نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً»، فتقول «عمراً ضرب زَيْدٌ».

٢٣٩ ـ وَأَخِّـر الـمَـفْـعُـل إنْ لَـبسٌ حُـذِر أَوْ أُضْـمِـرَ الـفَـاعِـلُ غَـيْـرَ مُـنْـحَـصَـرْ

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر، كما إذا خَفي الإعرابُ فيهما، ولم تُوجَد قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعول، وذلك نحو: «ضرب مُوسَى عِيسَى» فيجب كون «موسى» فاعلاً، «وعيسى» مفعولاً.

مقدرة نحو ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] بخلاف: أما اليوم فاضرب زيداً للفصل بالظرف، ولا يرد أنَّ ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لأن محله في غير أما لكون الفاء معها مزحلقة عن موضعها، كما سيتضح في بابها.

قوله: **(ما يجوز تقديمه)** أي على الفعل وتأخيره عنه، وذلك إذا خلا من موجب التقديم المارّ، ومن مانعه وهو غالب ما سيأتي مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه، وكذا يمتنع تقديمه على الفعل إذا كان أن المشددة أو المخففة منها ومعموليها. فلا يقال: إنك فاضل عرفت إلا مع نحو: أما أنك فاضل فعرفت، أو كان معمول فعل تعجُّبي أو معمول صلة حرف مصدري ناصب كأن وكي فلا يقال: جئت أن زيداً أضرب أو كي زيداً أضرب، بخلاف غير الناصب فيجوز كيعجبني ما زيداً تضرب، وودت لو زيداً تضرب، وقيل: يمتنع مطلقاً، أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن، إلا إذا قدم على الجازم ولن أيضاً فيجوز، وكذا المنصوب بإذن عند الكسائي، أو معمولاً لعمل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بأن، أو بلام قسم، أو بقدر أو بسوف، أو بقلما، أو ربما، أو نون توكيد فكل ذلك يمتنع تقديم معموله عليه كما في الهمع وغيره، وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جارٍ على ما في البيتين الآتيين.

قوله: **(غير منحصر)** بكسر الصاد أي غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله: انحصر، وكذا قول الشارح الآتي غير محصور، أي فيه غيره. ولا يجوز فتح الصاد لأن انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد.

قوله: **(كما إذا في الإعراب فيهما)** صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة: المقصور، واسم الإشارة، والموصول، والمضاف للياء في نفسها.

وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضُهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرضٌ في الإلباس كما لها غرض في التبيين.

فإذا وُجدت قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعل من المفعول جاز تقديمُ المفعول وتأخيرُه، فتقول: «أكلَ موسى الكِمَّثْرَى، وأكل الكِمَّثْرَى مُوسى»، وهذا معنى قوله: «وأخِّر المفعول إن لبسٌ حُذِر».

ومعنى قوله: «أو أضمر الفاعل غير منحصر» أنه يجب ـ أيضاً ـ تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعول إذا كان الفاعلُ ضميراً غير محصور، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً».

فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُه، نحو: «ما ضرب زيداً إلاّ أنا».

٢٤٠ ـ وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ، وقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

قوله: **(وأجاز بعضهم)** هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور.

قوله: **(لها غرض في الالتباس)** أي بدليل تصغير عمر وعمرز على عمير، وتجويز ضرب أحدهما الآخر، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً، وأجيب بأن هذا مبني على أنه لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق بينهما، فإن اللبس تبادر خلاف المراد كالذي هنا وهو ممنوع لإيقاعه في الخطأ، والإجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للأعور: ليت عينيه سواء، وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الأول.

قوله: **(قرينة)** أي معنوية كما ذكره، أو لفظية كظهور الإعراب في تبع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى، أواتصال ضمير الثاني بالأول كضرب فتاه موسى، لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبةً أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى.

قوله: **(الكمثرى)** بفتح الميم مشددة في الأكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كمثراة فيصرف كأسماء الأجناس. كذا نقل عن المصباح، وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة إلا أن يكون مراده المفرد لا الجمع.

قوله: **(وتأخير المفعول)** أي عن الفاعل، والوجوب إضافي أي بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل، فيصدق بوجوب تأخره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته، وبجواز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فإن قدر في المتن حذف المعطوف. أي أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم عن الأمر حقيقياً، ولا يمكن مثله في الشرح لأن مثاله يأباه.

قوله: **(وما بألا)** مفعول مقدم لقوله: أخر، وقوله: انحصر أي غيره فيه.

قوله: **(وقد يسبق)** أي ما انحصر بإلا أو إنما بشرط ظهور القصد. وهو لا يظهر في إنما فتعين قصره على إلا إذا قدمت معه لأن القصد لا يظهر إلا حينئذ فلا إبهام في المتن.

يقول: إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ «بإلاّ» أو «بإنَّما» وجبَ تأخيرُهُ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل والمفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر «بإلاَّ» فأما إذا كان الحصر «بانَّما» فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور، إذ لا يظهر كونه محصوراً بإلا بتأخيره، بخلاف المحصور «إلاَّ» فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد «إلا» فلا فَرْقَ بين أنْ يتقدم أو يتأخر.

فمثالُ الفاعلِ المحصور «بإنما» قولُك «إنما ضرب عمراً زَيْدٌ» ومثالُ المفعول المحصور «بإِنَّمَا إنَّما ضرب زيدٌ عمراً» ومثالُ الفاعلِ المحصور «بإلاَّ ما ضَرَبَ عمراً إلا زيد» ومثالُ المفعول «المحصور «بإلا» «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً» ومثالُ تقدم الفاعل المحصور «بإلاَّ» قولُك: «ما ضَرَبَ إلا عمروٌ زيداً» ومنه قولُه:

[١٤٧] فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللّهُ ما هَيَّجت لَنَا ... عَـشِـيَّـةَ آنَـاءُ الـدِّيـارِ وشـامُـهَـا[١]

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلاَّ قولُكَ: «ما ضرب إلاَّ عمراً زيدٌ»، ومنه قوله:

[١٤٨] تزوَّدتُ من ليْلى بتكْلِيم سَاعَةٍ ... فَـمَـا زادَ إلاَّ ضِـعْـفَ مَـا بِـي كَـلامُـهَـا[٢]

هذا معنى كلام المصنف.

واعلم أن المحصور «بإنَّما» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمُهُ، وأما المحصور بإلاَّ ففيه ثلاثة مذاهب. أحدها: ـ وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري ـ أنه لا يخلو: إمّا أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمُهُ؛ فلا يجوز: «ما ضرب إلا زَيْدٌ عمراً» فأما قوله: «فَلَمْ يَدْرِ إلا اللّهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا» فأوِّل على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعل محذوفٍ، والتقدير: «دَرَى ما هَيَّجَتْ لنا» فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول؛ لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمُهُ؛ فتقول «ما ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ».

الثاني: ـ وهو مذهب الكسائي ـ أنه يجوز تقديمُ المحصور «بإِلاَّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

قوله: **(ما هيجت لنا)** مفعول يدر، وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع إلا. وعشية ظرف لهيجت والإنئاء كالإبعاد وزناً ومعنًى، ووشامها بكسر الواو فاعل هيجت، جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة، وأنث فعله لأنه جمع، ويظهر أن ضميره لعاذلته.

قوله: **(الأضعف)** مفعول زاد تقدم وهو محصور بالأعلى الفاعل. وهو كلامها، والبيت لمجنون ليلى.

قوله: **(مذهب الكسائي)** هو الذي في المتن، والثالث هو الأصح إجراء لا مجرى إنما، فيقدر للمتأخر عاملاً كما ذكر في الأول.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٩٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٣١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٩٤، وشرح التصريح ١/ ٢٨٢.

الثالث: ـ وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجُزُوليُّ[1]، والشَّلَوبينُ ـ أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ«إلاّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نُورُهُ الشَّجَرْ»

أي: شاع في لسان العرب تقديمُ المفعول المشتمل على ضمير ـ يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: «خاف ربَّهُ عُمَرُ» فـ«ربَّهُ» مفعول، وقد اشتمل على ضميرٍ يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ـ لأن الفاعل منويّ التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتَّصل بالفعل؛ فهو متقدمٌ رتبةً، وإن تأخّر لفظاً.

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصل بالفاعل، فهل يجوز تقديمُ المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحو: «ضرب غلامَهَا جارُ هِندٍ» فمن أجازها ـ وهو الصحيح ـ وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتُه التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبتُهُ التقديمُ، لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ.

وقوله: «وشذ ـ إلى آخره ـ» أي: شذ عوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: «زان نورُهُ الشّجَرَ» فالهاء المتصلة بنور ـ الذي هو الفاعل ـ عائدةٌ على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخِّر «لفظاً» ورتبة، لأن «الشجر» مفعول، وهو متأخِّرٌ لفظاً، والأصْلُ فيهِ أن ينفصل عن الفعل؛ فهو متأخِّرٌ رتبة.

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوّلُوهُ، وأجازها أبو عبد الله الطوَالُ[2] من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف، ومما ورد من ذلك

قوله: **(شاع في لسان العرب)** أي والأصل في كثرة الاستعمال كونه قياسياً، وقوله: شذ أي قياساً، وإن سمع كثيراً أيضاً.

قوله: **(فمن أجازها الخ)** أي ومن منعها نظر إلى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة، مع عدم تعلق الفعل به بخلاف: زان نوره الشجر فإنه وإن عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به، وعمل فيه فكان مشعوراً به.

قوله: **(ممنوعة)** أي شعراً ونثراً، وقوله: وأجازها أي فيهما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو، وابن جني سكون الياء لأن أصله كني فعرب بإبدال الكاف جيماً وليس منسوباً للجن كما قد يتوهم، وبقي قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعراً لا نثراً.

---

(١) الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، من جزولة، وهي عشيرة بربرية. توفي سنة (٦٠٦ هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٨٨).

(٢) محمد بن أحمد بن عبد الله الطوّال، النحوي الكوفي توفي سنة (٢٤٣ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٥).

قوله:

[١٤٩] لَمَّا رَأَى طالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا   وكاد، لَوْ سَاعَدَ المقدُورَ، يَنْتَصِرُ[(١)]

وقوله:

[١٥٠] كَسَا حِلمُهُ ذَا الحلم أثْوَابَ سُؤْدَدٍ   وَرَقَّى نَداهُ ذا النَّدى في ذُرَى المَجْد[(٢)]

وقوله:

[١٥١] وَلَوْ أنّ مَجداً أخْلَدَ الدّهْرَ واحِداً   من الناسِ أبْقَى مَجدُهُ الدَّهْرَ مُطعِما[(٣)]

وقوله:

[١٥٢]جَزَى ربُّهُ عَنّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلابِ العاوِيات وقدْ فَعَلْ[(٤)]

وقوله:

[١٥٣] جَزَى بنُوهُ أبا الغِيلانِ عن كِبرٍ   وحُسْنِ فعلٍ كما يُجْزى سِنمَّارُ[(٥)]

قوله: **(لما رأى الخ)** الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدمَّ، وهو طلبوه، إلى المفعول المؤخر، وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه. وذعروا مبني للمجهول أي خافوا جواب لما وهي إما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب، أو حرف وجود لوجود خلاف.

قوله: **(ورقى)** بشد القاف أي أعلى ورفع، والندى العطاء، والذرى بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما في القاموس وهي أعلى الشيء، والشاهد في شطريه ظاهر.

قوله: **(ولو أن مجداً الخ)** لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين بمكة لأنه كان يحوط النبي ﷺ وينصره قبل الهجرة، أبقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعماً وهو مفعول مؤخر.

قوله: **(جزاء الكلاب العاويات)** قيل هو الضرب بالحجارة، وقيل دعاء عليه بالأبنة، لأنها إنما تتعاوى عند طلب السفاد، وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجاء.

قوله: **(أبا الغيلان)** بكسر المعجمة، وعن بمعنى بعد، وعبر بالمضارع في يجزي استحضاراً للحال الماضية وسِنِمَّار بكسر المهملة والنون وشد الميم رجل رُومِيٌّ بنى القصر

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأحد أصحاب مصعب بن الزبير في المقاصد النحوية ٢/ ٥٠١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٧٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٩٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٩١؛ ولأبي الأسود الدؤلي في الدرر ١/ ٢١٧.

(٥) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد في الأغاني ٢/ ١١٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٧٠.

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتَّصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو: «ضَرَبَ بَعْلُها صاحب هِنْدٍ»، وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المَنعُ.

النَّائِبُ عن الفَاعِلِ

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ به عن فَاعِلِ فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيرُ نَائِلِ

يُحذفُ الفاعلُ ويقام المفعولُ به مُقامه، فيُعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع،

المسمى بالخُوَرْنَقِ بظهر الكوفية للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة، فلما فرغ ألقاه من أعلاه لئلا يبني لغيره مثله فضرب به المثل في سوء المجازاة، اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام، و الله أعلم.

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ

هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف. إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: أُعطي زيد ديناراً، وليس مراداً وإن أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أياً كان دون غيره.

قوله: **(خير نائل)** في الصحاح النوال العطاء، والنائل مثله لكن المراد هنا الشيء المعطى لأنه تمثيل لإنابة المفعول به، لا المصدر.

قوله: **(يحذف الفاعل)** أي لغرض: إما لفظي كالإيجاز في نحو: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ﴾ [النحل:١٢٦] والسجع نحو: من طابت سريرته حمدت سيرته، وتصحيح النظم كقوله:

١٩٦ ـ عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ[(١)]

أي علقنيها الله أي جعلني أحبها عرضاً بلا قصد، أو معنوي كالعلم به في: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء:٢٨] وجهله كسرق المتاع، وإبهامه كتصدق على مسكين، وتعظيمه بصون اسمه عن لسانك، أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره. كطعن عمر كراهة سماعه، والخوف عليه أو منه، ونحو ذلك.

قوله: **(مُقامه)** بضم الميم لأنه من أقام الرباعي.

قوله: **(فيعطي ما كان للفاعل)** منه كون الأصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه،

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٧؛ ولسان العرب مادة (عرض) و(علق).

ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: «نيل خَيْرُ نائِل» فخير نائل: مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيدٌ خَيْرَ نائل» فحذف الفاعل ـ وهو «زيد» ـ وأقيم المفعولُ به مَقامهُ ـ وهو «خير نائل» ولا يجوز تقديمه، فلا تقول «خَيْر نائلٍ نيل» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده ـ وهي «نيل»، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر ـ والتقدير: «فِيلَ هو»، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: «نيل».

٢٤٣ ـ فَأوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَن، والمُتَّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيّ كَوُصِلْ
٢٤٤ ـ واجْعلهُ من مُضارعٍ مُنفتِحَا كَيَنْتَحِي المَقُول فيه: يُنْتَحى

وإغناؤه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان، وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب، وتأنيث العامل لتأنيثه، وتجريده من علامة التثنية، والجمع على ما سبق فيهما، وصيرورته مبتدأ إذا تقدم، ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف والمجرور، لأن الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب.

قوله: (**فأول الفعل الخ**) كالاستدراك على قوله فيما له أي في كل شيء لا في صيغة العامل فإن الفاعل يرفع بالفعل الأصلي، واسمي الفعل، والفاعل والظرف، وأمثلة المبالغة، والجامد المؤوّل بمشتق، ولا يرتفع نائبه إلا بالفعل المغير، واسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤوّل بأن، والفعل أقوال ثالثها الأصح جوازه حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل، ورفع الطعام أي من أن آكل بخلاف عجبت من ضرب عمرو إذا كان عمرو مضروباً فيتعين إضافته له على أنه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه.

قوله: (**اضممن**) أي ولو تقديراً كنيل، وكذا قوله: اكسر كرد فإن وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم فإما أن يقدر مجيء غير الأولين، أويراد بقوله: اضمم واكسر إذا لم يكن، وكذا يقال في قوله: منفتحاً.

قوله: (**اكسر في مضي**) أي في لغة الأكثر، ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله:

١٩٧ ـ لو عُصْرَ مِنهَا الْبَانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ[1]

ومنهم من يفتحه في معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فيقول في: رُئي زيد رُئَى بفتح الهمزة ففي المعتل ثلاثة لغات أفاده في التصريح.

قوله: (**كينتحي**) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل: الاعتراض، يقال: انتحيت جهة كذا، أي اعتمدتها في السير وملت إليها، وانتحيت لفلان عرضت له، وانتحيت السكين على حلقه

---

(١) الرجز لأبي النجم في الكتاب ٤/ ١١٤؛ ولسان العرب مادة (عصر).

يُضَمُّ أوّلُ الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً، أي: سواءٌ كان ماضياً، أو مضارعاً، ويُكسر ما قبل آخر الماضي، ويُفتح ما قبل آخر المضارع.

ومثالُ ذلك في الماضي قولك في وَصَلَ: «وُصِلَ» وفي المضارع قولك في «يَنتحي: يُنتحى».

٢٤٥ ـ وَالثَّانِي التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَة   كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَة

٢٤٦ ـ وَثَالِثَ الَّذِي بَهَمْزِ الوَصْلِ   كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مُفْتَتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أولُه وثانيه، وذلك كقولك في «تَدَحْرج: تُدُحرِجَ» وفي «تَكَسَّر؛ تُكُسِّر» وفي «تَغَافَلَ: تُغوفِل».

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصل ضُمَّ أولُهُ وثالثُه، وذلك كقولك في «اسْتَحْلى: اسْتُحْلِي» وفي «اقتدر: اقْتُدر» وفي «انطلق: انطُلق».

عرضتها، والمقول بالجر صفة لينتحي الأول بفتح الياء والثاني بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها.

قوله: **(تا المطاوعة)** هي قبول التأثير، وحصوله من الأول في الثاني كعلّمته، فتعلَّم، وكسَّرته فتكسَّر، وإنما قيد تاليها بكونه ثانياً لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضي فإن تاليها في المضارع ثالث فيبقى على أصله.

قوله: **(وثالث الخ)** الرواية نصب ثالث مفعولاً ولا أول لمحذوف يفسره اجعلنه، وكالأول مفعوله الثاني، ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله. فلا يفسر عاملاً فيه فإن جعل مبتدأ خبره اجعلته بقي الإشكال في قوله كالأول لتقدمه عليه، وقد مر أن المصنف ارتكب ذلك كثيراً للضرورة.

قوله: **(وفي تغافل الخ)** أشار بذلك إلى أن مثل تاء المطاوعة وما أشبهها من كل تاء معتاد زيادتها، وإن لم تكن للمطاوعة كتبختر وتوانى وتغافل، بخلاف ترمس الشيء أي رمسه، أي دفنه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار زيادتها إذ الأصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء.

قوله: **(وفي انطلق الخ)** صريحه بناء اللازم للمجهول، وقد منعه أكثرهم مطلقاً، ولا يرد عليهم قراءة: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾ [هود:١٠٨] بضم السين لحكاية الكسائي سعد متعدياً، ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس. إذ لو بني لبقي الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به. فيجوز كمر به، وقيل يجوز مطلقاً، وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجُلس الجلوس. وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً، وأما كان وكاد وأخواتها فأجازه سيبويه والجمهور، ومنعه أبو حيان تبعاً للفارسي كما في النكت.

٢٤٧ ـ واكسِرْ أوَ اشمِمْ فَا ثُلاثيٍّ أُعلّ عينا وضمٌّ جاكـ «بُوع» فاحتُمِل

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتلّ العينِ فقد سُمِع في فائه ثلاثةُ أوْجُهٍ: إخلاص الكسر، نحو: «قيل، وبيع» ومنه قولهُ:

[١٥٤] ـ حِيكتْ على نيرَيْنِ إذْ تُحاكُ تَختبطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ[١]

وإخلاصُ الضم، نحو: «قُول، وبُوع» ومنه قولُه:

[١٥٥] لَيتَ، وَهَلْ يَنفعُ شَيئاً لَيْتُ؟ لَيتَ شَبَاباً بُوع فَاشْتَريتُ[٢]

وهي لغة دبير وبني فقعسٍ وَهُمَا مِنْ فَصَحَاء بنِي أَسَدٍ.

قوله: **(واكسر الخ)** تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن.

قوله: **(أو اشمم)** بنقل فتح الهمزة إلى الواو وليست مكسورة لأنه من أشم الرباعي، ومصدره الإشمام، وفا بالقصر تنازعه كل من اكسر واشمم فاعمل فيه الثاني، وحذف من الأول ضميره لكونه فضلة، وعيناً تمييز محوّل عن نائب الفاعل أي أعلت عينه، وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجابا لقصر خبره قال ابن هشام، ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على إسكان العين وقلبها واواً.

قوله: **(معتل العين)** الأولى هنا وفيما يأتي معل بلا تاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور، فإذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح.

قوله: **(ثلاثة أوجه)** الكسر أعلاها والضم أرداها.

قوله: **(حيكت)** بالياء وروي بالواو فأورده الأشموني شاهداً للضم، وضميرها لرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث ويذكر أي نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين، وإذ تحاك أي إذ حيكت وتختبط الشوك أي تضربه من اختبط الشجرة ضربها بعصا ونحوها، ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاقتها.

قوله: **(شباباً)** اسم ليت الأولى، وبوع خبرها، والثاني فاعل ينفع لقصد لفظها فهي مرفوعة بالضمة الظاهرة، والثالثة مؤكدة للأولى وما بينهما اعتراض، والاستفهام إنكاري، وشيئاً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً ما لا مفعول به خلافاً للعيني وروي بما بدل هل.

قوله: **(بني دبير)** بمهملة فموحدة مصغراً.

قوله: **(بالفاء محركة)** باليم فهو حال من الفاء، وفي نس الإتيان بحركة بين الخ، ولا

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٥.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧١.

والإشمامُ ـ وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بين الضمِّ والكسر ـ ولا يظهر إلا في اللفظ ولا يظهر ذلك في الخطِّ، وقد قُرِىء في السبعة قولُه تعالى: ﴿وقيل يا أرضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقْلِعي وَغيض الماءُ﴾(١) بالإشمام في «قيل»، و«غيض».

٢٤٨ ـ وإنْ بشَكْلٍ خيفَ لبْسٌ يُجتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قد يُرى لِنحو حَبّ

إذا أسند الفعل الثلاثيُّ المعتلُّ العين ـ بعد بنائه للمفعول ـ إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما أن يكون واوياً أو يائياً.

فإن كان واوياً نحو: «(سام)» من السوم ـ وجب عند المصنف ـ كسرُ الفاء أو الإشمام، فتقول: «سمت» ولا يجوز الضم، فلا تقول «سمت» لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا، نحو: «سمت العبد.

وإن كان يائياً ـ نحو: «باع» من البيع ـ وجب عند المصنف أيضاً ضمه أو الإشمام، فتقول؛ «بعت يا عبد» ولا يجوز الكسر، فلا تقول بعت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحو: «بعت الثوب.

غبار على هذين. وفي نسخ: الإتيان بالفاء بحركة الخ، وفيها تعلق حرفي بمعنى واحد بعامل واحد، وهو ممنوع إلا أن تجعل الباء الأولى لمجرد التعدية، والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية، والأولى بمعنى على.

قوله: (**بين الضم والكسر**) أي بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق، وجزء من الكسرة كثير لاحق، ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوي فالبينية على جهة الإفراز لا الشيوع. والقراء يسمون ذلك دوماً، والإشمام عندهم يطلق على الإشارة بالشفتين في الرفع والضم عند الوقف على نحو نستعين، ومن قبل، وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق.

قوله: (**في السبعة**) أي للكسائي وهشام.

قوله: (**إلى ضمير متكلم**) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكر وغيره نحو: بعنا وبعتما وبعتن. إلا أن الغائب لا يلتبس إلا عند إسناده لنون النسوة فما قيل إن الصواب إسقاط قوله: أو غائب خلاف الصواب نعم الأولى بدله، أو غائبات كما في نسخ.

قوله: (**ولا يجوز الضم**) أي إذا لم يكن مكسور العين كخفت، وإلا امتنع فيه الكسر كاليائي لا الضم لأن المبني للفاعل ليس إلا بالكسر.

---

(١) [هود: ٤٤].

وهذا معنى قوله: «وإنْ بشكلٍ خيفَ لبس يُجتنب» أي: وإن خيفَ اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة ـ أعني الضم، والكسر، والإشمام ـ عُدِلَ عنه إلى شكلٍ غيرهِ لا لبس معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي والإشمام هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي والكسر في اليائي.

وقوله: «وَمَا لِبَاعَ قد يرى لنحو حب» معناه أن الذي ثبت لفاء «باع» ـ من جواز الضم، والكسر، والإشمام ـ يثبُتُ لفاء المضاعف، نحو: «حَبَّ» فتقول: «حُبَّ» و«حِبَّ» وإن شئت أشممت.

٢٤٩ ـ وما لِفَا بَاعَ لِمَا العينُ تَلي ... في اختَارَ وانقَادَ وشِبهِ ينجلي

أي يثبتُ ـ عند البناء للمفعول ـ لما تليه العينُ من كل فعلٍ يكون على وزن: «افْتعلَ» أو «انفعلَ» ـ وهو معتل العين ـ ما يثبت لفاء «باع» من جواز الكسر، والضم نحو: «اختور» و«انقُود» والكسر، نحو: «اختيرَ» و«انقيدَ» والإشمام، وتحركُ الهمزةُ بمثل التاء والقاف.

٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

قوله: (من الأشكال السابقة) صريح في أن الإشمام شكل، وهو كذلك إن أريد بالشكل كيفية اللفظ، وصيغته المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره. فالمراد من مجموع الأشكال السابقة، أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع، فإن أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان إطلاقه على الإشمام بالتغليب.

قوله: (هذا ما ذكره المصنف) أي فإن قوله يجتنب ظاهر في المنع، وإن احتمل الكراهة.

قوله: (بل يجوز الخ) أي ولا يضر الإلباس، كما لم يبالوا به في نحو مختار وتضار، فإنهما يحتملان المجهول والمعلوم، ورد بأن هذا إجمال لا لبس كما هنا لكن في النكت عن أبي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب، ونص على جوازها سيبويه.

قوله: (الذي ثبت لفاء باع الخ) لكن الأفصح في المضاعف الضم فالإشمام فالكسر، وفي باع بالعكس حتى قيل: لا يجوز فيه غير الضم، والأصح الجواز قرأ علقمة ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] ولو ردوا لعادوا بالكسر، وقرأ الجماعة بالضم الخالص، والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بلو لأن الأمر يقع على أن اللازم بدون لو إجمال لا إلباس.

قوله: (وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد، وليس بلازم بل مثله المضاعف كاشتد وأنهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي.

قوله: (بمثل حركة التاء) أي من ضم أو كسر أو إشمام.

قوله: (وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً لمحذوف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وشرط في كل منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرَّفُ، والمراد به ما لزم النَّصْبُ على الظرفية، نحو: «سَحَرَ» إذا أريد به سحرُ يوم بعينه، ونحو: «عندك» فلا تقول: «جُلِسَ عندك» ولا «رِكِبَ سَحَرُ»، لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرَّفُ نحو: «مَعاذَ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله»؛ لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف،

إن جعل صفة له أو عمله فيه إن جعل حالاً من ضميره المستتر فيه، وحر أي حقيق خبره وبنيابة متعلق به.

قوله: **(أو حرف جر)** أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجمع ونقل ترجيحه عن ابن هشام. لكن قال في الارتشاف لم يذهب إلى ذلك أحد، بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده. فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للفاعل في محلِ نصب، وعند الفراء الحرف وحده، وهذا مرغوب عنه إذ الحرف لا حظَّ له في الإعراب أصلاً ا هـ.

وعلى الثاني، ففي المتن مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر. وذهب السهيلي وابن درستويه إلى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً، وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل، أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث، أو زمان أو مكان، إذ لا دليل على تعيين أحدها، والمختار مذهب البصريين.

قوله: **(ما لزم النصب على الظرفية)** هو ما لا يخرج عنها كقط وعوض، وإذا وسحر، ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها. وهو الجر بمن كعند وثم بالفتح فكل ذلك لا تجوز إنابته لعدم تصرفه إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً، ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر. فلا يقال ما جيء قط، ولا يجاء إذا جاء زيد على إنابتهما، وأجازه الأخفش فيقال: جُلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً، ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحته حينئذٍ بناء لإضافته إلى المبني لا إعراب أفاده في التصريح.

قوله: **(ونحو عندك)** عطف على قوله: ما لزم لا على سحر لئلا يقتضي أنه يلزم النصب أبداً، وليس كذلك بل يخرج عنه إلى شبهه. وهو الجر بمن.

قوله: **(من لزوم النصب)** أي أو شبهه.

قوله: **(معاذ الله)** مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي: أعوذ بالله معاذاً، وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية، ومثله سبحان.

قوله: **(وذلك ما لا فائدة فيه الخ)** استفيد منه أنه لا ينوب من الظروف والمصادر إلا

....

المتصرف المختص فالمتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم، ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل، والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع المخصصات، ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضُرب ثلاثون ضربة، أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم، أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] شيء أي نوع مّا من أنواع العفو، سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم. وإنما جعل شيء مصدراً لا مفعولاً به لأن عفا لازم، وجعله بمعنى ترك ضعيف إذا لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه. كما في البيضاوي، وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيده قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ، ومنذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم، والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى، ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت له وأما قوله:

١٩٨ - يُغْضِي حَيَاءً ويُغضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَـلاَ يُـكَـلَّـمُ إلاَّ حِـيـنَ يَـبْـتَـسِـمُ[(١)]

فنائب فاعل يُغضى ضمي المصدر أي، ويغضى هو أي الإغضاء المعهود وهو إغضاء الحياء أو إغضاء كائن من مهابته، أو التقدير، ويغضى هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروداني لأن الإغضاء خاص بالطرف فيدل عليه، وليس المجرور نائب الفاعل لأنه يكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى، ولهذا امتنع إنابة المفعول لأجله، والحال والتمييز، وأما منع المفعول معه، والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل، والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم، حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه، وجهد أن يستلم الحجر فمنعه الزحام. فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاً فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه:

١٩٩ - هَـذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ الله كُلِّهِمُ هَـذَا الـتَّـقِـيُّ الـطَّـاهِـرُ الـعَـلَـمُ
هَـذَا الَّـذِي تَـعْـرِفُ الـبَـطْـحَـاءُ وَطْـأَتَـهُ والـبَـيْـتُ يَـعْـرِفُـهُ والـحِـلُّ والـحَـرَمُ
يَـكَـادُ يُـمْـسِـكُـهُ عِـرْفَـانَ راحَـتِـهِ رُكْـنَ الـحـطِـيـم إذَا مَـا جَـاءَ يَـسْـتَـلِـمُ[(٢)]

(١) البيت من البسيط، وهو للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ١٥/ ٢٦٣؛ ولسان العرب مادة (حزنَ)؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ١٧٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٠ والأرجح أنه للفرزدق.

(٢) الأبيات من البسيط؛ وهي للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٧٩، وهي الأبيات التي مدح بها زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي اشتهر بحلمه وورعه توفي سنة (٩٤ هـ).

والمصدر، والجار والمجرور؛ فلا تقول: «سِيرَ وقتٌ» ولا «ضُرب ضربٌ» ولا «جُلِسَ في دار» لأنه لا فائدة في ذلك.

هَـذَا ابْـنُ فَـاطِـمَـةٍ إنْ كُـنْـتَ جَـاهِـلَـهُ ... بِـجَـدِّهِ أنْـبِـيَـاءُ الله قَـدْ خُـتِـمُـوا

يُغْضِي حَيَاءً الخ إلى أن قال:

مِنْ مَـعْـشَـرٍ حُـبُّـهُـمْ دِيـنٌ وبُـغْـضُـهُـمْ ... كُـفْـرٌ وَقُـرْبُـهُـمْ مِـلْـجَـا ومُـعْـتَـصَـمُ

إن عُـدَّ أهْـلِ الـتُّـقَـى كَـانُـوا أئـمَّـتَـهُـمْ ... أو قِـيْـلَ مَـنْ خَـيْـرُ أَهْـلِ الأرْضِ قِـيـلَ هُـمُ

لا يَـسْـتَـطِـيـعُ جَـوَادٌ بَـعْـدَ غَـايَـتِـهِـمْ ... وَلاَ يُـدَانِـيـهِـمُ قَـوْمٌ وَإنْ كَـرُمُـوا

مَـنْ يَـعْـرفِ الله يَـعْـرِفْ أولـويـةَ ذَا ... الـدِّيـنِ مِـنْ بَـيْـتِ هـذا نَـالَـه الأمَـمُ

فغضب عليه هشام حتى سجنه، فأرسل إليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها، وقال مدحت الله لا للعطاء فأرسل يقول له: إنا أهل البيت إذا وهبنا شيئاً لا نستعيده. والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها.

قوله: **(ولا ضرب ضرب)** أي لأنه لا فائدة في إسناد الفعل إلى المبهم من المصدر، أو الزمان، أو المكان لانفهام الأولين منه وضعاً، والثالث التزاماً فلا بد من تخصيصها بشيء من المخصصات. ولا عبرة، فإفادة المصدر توكيد الفعل لأن هذه غير فائدة الإسناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على إضمار ضمير الضرب المبهم لأن الضمير أشد إبهاماً من الظاهر نعم إن عاد على مصدر مختص بلام العهد، أو بصفة محذوف جاز، كما مر في: يغضي حياء الخ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤] وقوله:

٢٠٠ ـ وقَـالَـتْ مَتَى يَبْخَلْ عَليكَ ويَعْتَلِلْ ... يَـسُـؤْكَ وإنْ يَـكْـشِـفْ غَـرَامَـكَ تَـدْرَبِ[١]

وقوله:

٢٠١ ـ فَـيَـا لَـكَ مِنْ حَـاجَـةٍ حِـيـلَ دُونَـهـا ... ومـا كُـلُّ مـا يَـهـوى امـرؤٌ هـو طَـائِـلُـه[٢]

أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت، أو بغزوة بدر في أحد التفاسير، ويعتلل هو أي الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم، واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل بين في الآية، ودون في البيت نائب الفاعل، لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما في التصريح نعم يجوز ذلك عند الأخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما مر في عند وكذا من يجوز تصرفهما كما في

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٢؛ ولعلقمة في ديوانه ص٨٣.

(٢) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٠.

ومثال القابل من كل منها قولك: «سِيرَ يومُ الجمعة، وَضُرِبَ ضربٌ شديدٌ، ومُرَّ بزيدٍ».

٢٥١ ـ ولا يَنُوبُ بَعْضُ هذي إنْ وُجِدْ في اللفظِ مفعولٌ به وَقَدْ يَرِدْ

مذهب البصريين ـ إلا الأخفش ـ أنه إذا وجد بعد الفعل المبنيِّ لما لم يُسم فاعله: مَفعول به، ومصدرٌ، وظرفٌ، وجارٌ ومجرورٌ، تعين إقامة المفعول بهِ مقام الفاعل؛ فتقول: ضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه «مع وجوده»، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول.

ومذهبُ الكوفيين أنه يجوز إقامةُ غيره وهو موجودٌ: تقدَّمَ أو تأخر، فتقول: «ضُرب ضربٌ شديدٌ زيداً وضُرب زيداً ضربٌ شديدٌ» وكذلك في الباقي واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾[1] وقول الشاعر:

[١٥٦] لَمْ يُعْنَ بالعلياءِ إلا سَيِّدا ولا شَفَى ذا الغيِّ إلا ذُو هُدى[2]

قراءة ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2] [الأنعام: ٩٤] بالرفع ﴿وَمَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] بالجر وقوله:

٢٠٢ ـ أَلَمْ تَرَيَا أنّي حَمِيتُ حَقِيبَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والمَوْتُ دُونَهَا[3]

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء، ولا يصح جعل النائب في البيت الأخير ضمير ذي حاجة حملت لأن الفعل لازم لا يتعدى إلى المفعول بنفسه، فتدبر.

قوله: **(في اللفظ)** خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولاً به لكن لم يذكر فلا يمتنع إنابة غيره سم.

قوله: **(مفعول به)** أي ولو منصوباً بنزع الخافض فتمتنع إنابة غيره مع وجوده، كإنابته مع وجود منصوب بنفس الفعل. كاخترت زيداً الرجال عند الجمهور خلافاً للفراء والتسهيل.

قوله: **(وقد يرد)** أي شذوذاً أو ضرورة.

قوله: **(أبي جعفر)** هو من العشرة.

قوله: **(ليجزي قوماً الخ)** أي ببناء يجزى للمجهول، ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به، وهو قوماً، وكذا لم يعن مجهول، وبالعلياء نائبه مع وجود المفعول به وهو:

---

(١) [الجاثية: ١٤].
(٢) الآية (لقد تقطع بينكم) قرأ نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر بفتح النون، وبضمها قرأ باقي العشرة. ـ الآية ﴿مودةُ بينكم﴾ ابن كثير وأبو عمر والكسائي ورويس، (مودة بيينكم) حفص وحمزة وروح، وباقي العشرة (مودةً بينَكم).
(٣) البيت من الطويل، وهو لموسى بن جابر في الدرر ٣/ ١٣٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧١.

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل منهما، فتقول: ضُرِبَ في الدار زيداً، وضرب في الدار زيدٌ وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، «وضُرِبَ زيدٌ في الدارِ» فلا يجوز «ضُربَ زيداً في الدار».

٢٥٢ ـ وباتفاقٍ قد يَنُوبُ الثانِ مِنْ بَابِ كَسَا فيما التباسُهُ أمِنْ

إذا بُنِي الفعلُ المتعدي إلى المفعولين لما لم يُسَمَّ فاعلُه، فإما أن يكون من باب «أعطى» أو من باب «ظَنّ».

فإن كان من باب «أعطى» ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق فتقول: «كُسيَ زيدٌ جبةً، وأُعطي عمرو درهماً» وإن شئتَ أقمت الثاني فتقول: «أعطي عمراً درهم وكُسِي زيداً جبةٌ».

هذا إن لم يحصل لبسٌ بإقامة الثاني فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول نحو: «أعصيت زيداً عمراً» فتتعين إقامة الأول فتقول: «أعطى زيد عمرواً» ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ لئلا يحصل لبس لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس، فإن عُني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد، لأن مذهب الكوفيين أنّه إذا كان الأوّل معرفة والثاني نكره تعين إقامة الأول، فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً» ولا يجوز عندهم إقامة الثاني

سيداً، أي لم يعن الله أي لم يجعل أحداً يعتني بالعلياء إلا سيداً، وأوله البصريون بأنه ضرورة، والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفروا، وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني. وهو جائز، هذا وحقق في شرح الجامع أن الأحق النيابة ما يكون أهم في الكلام مثلاً لو كان القصد إيقاع ضرب زيد أمام الأمير أنيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا.

قوله: **(من باب كسا)** هو ما كان ثاني مفعولية غير خبر في الأصل، ولا أحدهما منصوباً بنزع الخافض كاخترت الرجال زيداً.

قوله: **(لئلا يحصل لبس الخ)** أي ولا يدفعه تأخير النائب لأن كون الأصل تأخير الثاني، عارضه كون الأصل إنابة الفاعل معنًى، فلا يدل عى كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف: ضرب موسى عيسى. فإن تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه. وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لأن غاية ما يفيده كون المؤنث هو النائب، وأما كونه آخذاً أو مأخوذاً فشيء آخر.

قوله: **(فليس بجيد الخ)** يجاب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف، أو مراده اتفاق جمهور البصريين.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٣؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٦٢.

فلا تقول: «أعطي درهمٌ زيداً».

٢٥٣ ـ في باب «ظَنّ، وأرى» المنعُ اشتَهَرْ ولا أرى منعاً إذا القصدُ ظهر

يعني أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، كظن وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها، فالأشهرُ عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب «ظَنَّ» والثاني والثالث في باب «أعلم» فتقول «ظُنَّ زَيْدٌ قائماً» ولا يجوز «ظُنَّ زَيْداً قائِمٌ» وتقول: «أعلم زَيدٌ فرسكَ مُسرجاً» ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: «أعلم زيداً فرَسُكَ مُسرجاً» ولا إقامة الثالث فلا تقول «أعلم زيداً فَرَسَكَ مُسرجٌ» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ونقل الاتفاق ـ أيضاً ـ ابن المصنف.

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب «ظَنَّ» ولا في باب «أعلم» لكن يشترط ألاّ يحصل لبس، فتقول: «ظُنَ زيداً قائمٌ»، و«أعلم زيد فرسكَ مسرجاً» وأما إقامة الثالث من باب «أعلم» فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك، فتقول: «أعلم زيداً فرسكَ مسرجٌ».

فلو حصل لبسٌ تَعَيَّنَ إقامة الأول في باب: «ظَنَّ وأعلم» فلا تقول: «ظَنَ زيداً عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثاني ولا «أعلم زَيداً خالدٌ منطلقاً».

٢٥٤ ـ وما سِوَى النائِب مِما عُلِّقا بالرافع النصب لهُ محققا

حُكمُ المفعول القائم مقامَ الفاعل حكم الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول: «أعطي زَيدٌ درهماً وأعلم زيدٌ عمراً قائماً وضرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره».

قوله: (ولا يجوز عندهم الخ) أي وإن لم يحصل لبس، لأن المعرفة أحق بالإسناد، وقيل بالمنع مطلقاً طرداً للباب.

قوله: (إذا القصد ظهر) أي بشرط ظهوره فإذا شرطية لا إذا التعليلية.

قوله: (فقد نقل غيرهما الخلاف) أي أجازه بعضهم حيث لا لبس كما مثل، وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لأنه ثاني مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلط، قاله ابن هشام.

تنبيه: شرط إنابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة، وإلا امتنع اتفاقاً كما يمتنع في غير الثاني إلا إذا حكيت بالقول لأنها حينئذٍ كالمفرد لقصد لفظها نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] فإن كان الثاني ظرفاً مع وجود الأول ففيه الخلاف المسار في الظرف مع المفعول، وعلى الجواز فالنائب متعلقة لأنه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لسم لأنه معمول للمتعلق لا للفعل بخلاف: مُرَّ بزيد كما مر.

قوله: (فلا تقول ظن الخ) أي لأن كلاً منهما يصلح أن يكون ظاناً ومظنوناً.

اشتغال العامل عن المعمول

٢٥٥ ـ إن مضمَرُ اسمِ سابقٍ فعلاً شَغلْ ... عَنْهُ: بِنصبِ لفظِهِ، أو المَحَلْ
٢٥٦ ـ فَالسَّابِقَ انْصِبهُ بفعلٍ أضمرا ... حتماً، موافقٍ لِما قد أظهرا

«الاشتغال»: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في

قوله: **(ونصبت الباقي)** أي لفظاً في غير المجرور ومحلاً فيه والله أعلم.

اشْتِغَالُ العَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه، ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى. ا هـ صبان. وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه، وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع أنه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضاً.

قوله: **(إن مضمر اسم الخ)** مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل، وفعلاً مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه، ولفظه للاسم السابق والباء في: بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه بإعادة العامل بمعناه، وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيداً ضربته أو محله كهذا ضربته فالسابق الخ فاللفظ، والمحل للاسم السابق لا للمضمر لأن نصبه محلي أبداً. هذا ما إشار إليه المصوح والأشموني، وهو التحقيق. وأشار الشارح كغيره إلى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدي لفعل إليه وبمحله تعديه بالحرف كزيداً مررت به، مجازاً من إطلاق الملزوم، وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه، وهو التعدي بالنفس والواسطة، وعلى هذا بالضمير في لفظه للمضمر والباء سببية متعلقة بشغل، ويكون قوله الآتي:

وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرفِ جَرْ

تعميماً بعد تخصيص لأن فصل المشغول إما من ضمير الاسم السابق كما ذكره، أو من سببيه كزيداً مررت بغلامه فلا تكرار.

قوله: **(فالسابق)** نصب بمحذوف يفسره انصبه. وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه.

قوله: **(أضمرا)** أي حذف حماً أي إضماراً حتماً كما سيذكره الشرح لا نصباً حتماً لأن في النصب التفصيل الآتي.

قوله: **(أن يتقدم اسم)** أي واحد لأنه نكرة في الإثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع، وأما: زيداً وعمراً ضربتهما، فكالاسم الواحد بسبب العطف، وأجازه الأخفش أن عمل المقدر في متعدد كزيداً درهماً أعطيته إياه. فإن تعدّد العامل المقدر جاز كما في الرضي كزيداً أخاه غلامه ضربته. أي لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضاً اشتراط تقدُّمه وأما: ضربته زيداً فليس اشتغالاً، بل إن نصب زيد فبدل من

«سببه» وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ـ فمثال المشتغل بالضمير: «زيداً ضربتُهُ وزيداً مررتُ به» ومثال المشتغل بالسببي «زيداً ضربتُ غُلامهُ» وهذا هو المراد بقوله: «إن مضمر اسم ـ إلى آخره ـ» والتقدير: إن شغل مضمر اسمِ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم المضمر لفظاً نحو: «زيداً ضربتهُ» أو بنصبه محلاً، نحو: «زيداً مررت به» فكُلُّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وصل إلى الضمير بنفسه «ومررت» وصل إليه، بحرف جر، فهو

الهاء، أو رفع فمبتدأ مؤخر، ويشترط فيه أيضاً قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما يختص بالظاهر كحتى، كذا في الصبان. لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين إلا أن يكون فيه خلاف. وكونه مفتقراً لما بعده فلا اشتغال في: جاءك زيد فأكرمه، وكونه مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء، وإن تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في: ﴿وَرُهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد:٢٧] بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني.

قوله: **(ويتأخر عنه فعل)** هذا هو المشغول، وهو العامل الذي يذكر، وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي، وصلوحه للعمل فيما قبله سواء كان فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو مفعولاً دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب، لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله. نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل، وليس عند مجوّز تقديم معمول الأولين. وخبر الثالث كزيداً لست مثله أي باينت زيداً لست مثله.

قوله: **(في ضمير ذلك الاسم)** هذا هو الشاغل، وشرطه كونه ضمير الاسم السابق، أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لم فيه من القطع بعد التهيئة ا هـ صبان، ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه، ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه. وقوله: فالسابق انصبه الخ، أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦] لا يكون اشتغالاً، والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه، وكذا في التوضيح وهو المتجه، ففي الضابط قصور، فأحد بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره، ولا يرد أنه لو تفرغ له لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدُّمه، ولو تأخر عنه لعمل فيه. والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل، والاسم السابق، وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب: زيداً جلست عنده، مع أن زيداً مفعول به، وعنده ظرف، والتقدير: لابست زيداً جلست عنده.

قوله: **(مضمر وجوباً)** أي لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما. وأما قوله

مجرور لفظاً ومنصوب محلاً وكل من «ضربت» و«مررت» لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على «زيد» كما تسلط على الضمير، فكنت تقول «زيداً ضربتُ» فتنصب «زيداً» ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره، وتقول: «بزيد مررت» فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله: «فالسابق انصبه ـ إلى آخره ـ» معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة، فيجوز لك نصب الاسم السابق.

واختلف النحويون في ناصبه: فذهب الجمهور إلى أنَّ ناصبه فعل مُضمَرُ وجوباً، لأنه لا يجمع بين المُفَسَّر والمُفَسِّر ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المُظْهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك في «زيداً ضربته» إن التقدير: «ضربتُ زيداً ضربتَهُ» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيداً مررت به» أن التقدير «جاوزتُ زيداً مررت به» وهذا هو الذي ذكره المصنف.

تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤] الآية، فليس اشتغالاً بل رأيت الثاني تأكيد، وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول، أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي، وقوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ﴾ [الأنبياء:٣٣] مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم، والجمع حينئذ للتعظيم.

قوله: **(وما وافق معنى دون لفظ)** أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدّي بالباء. والمجاوزة بخلاف المتعدّي بعلا فمعناه المحاذاة أو باللزوم ولو عرفا كزيد ضربت أخاه، أو قتلت عدّوه: أي أهنت زيداً أو سررته. لأن ذلك لازم عرفاً للفعل المذكور فهو يدل عليه، ومثله: زيداً مررت بغلامه أي لابست زيداً لا جاوزت لأن المجاوزة ليست له.

واعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافاً للشلوبين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أي فلا محل لها في: زيداً ضربته، ومحلها الرفع في: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(١) ونحو زيد الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبر والنصب في ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِين آمَنُو وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لهم مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] إذا لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا. هذا وكون المفسر جملة إنما هو في اشتغال النصب الذي كلامنا فيه، أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لأنه المحذوف لا الجملة، وله إعراب ما يفسره لفظاً أو محلاً. ولذا جزم في قوله:

٢٠٣ ـ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ(٢)

---

(١) [القمر: ٤٩].

(٢) صدر البيت من الطويل، ولم أهتدِ إلى قائله..

والمذهب الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلف هؤلاء فقال قوم: إنه عَمِلَ في الضمير وفي الاسم معاً فإذا قلت: «زيداً ضربته» كان «ضَرَبْتُ» ناصباً لـ«زيد» وللهاء ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضمير ملغى ورُدَّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

٢٥٧ ـ والنصبُ حتْم إنْ تلا السابقُ مَا يختَصُّ بالفعلِ: كإنْ وَحَيْثُمَا

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام، أحدها، ما يجب فيه النصب، والثاني: ما يجب فيه الرفع، والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرجحُ، والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجحُ، والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: «والنصب حتم ـ إلى آخره ـ» ومعناه أنه يجب نصبُ الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعلُ، كأدوات الشرط نحو: «إنْ، وحيثُما»، فتقول: «إن زيداً أكرمتَهُ أكرَمَكَ، وحيثما زيداً تلقه فأكرمهُ» فيجب نصبُ «زيداً» في المثالين

قوله: (**بأنه لا يعمل الخ**) وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعدياً لاثنين وهو خرم للقاعدة.

قوله: (**لا تلغى الخ**) وبأن الضمير قد لا يتعدّى إليه الفعل إلا بالحرف، فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدَّى، وأيضاً لا يمكن الإلغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيداً ضربت غلام رجل يحبه.

قوله: (**كأدوات الشرط**) أي والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقاً، وأدوات الاستفهام، إلا الهمزة لاختصاصها به، إذا رأته في حيزها بخلاف ما إذا لم تره كأين زيد؟ وهل زيد قائم؟ وإنما ذكروا ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كما مر، وأما الهمزة لا تختص به مطلقاً لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات لكن الغالب فيها الفعل.

قوله: (**وحيثما زيداً تلقاه الخ**) أي وهلا زيداً أكرمته؟ ومتى زيداً تكرمه؟ وأين زيداً فارقته؟ يجب النصب في كل ذلك وقوله: تلقاه ليس مجزوماً لأنه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما، وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوماً كمفسره، وفي نُسَخٍ: تلقه،بالجزم، إجراءً له مجرىٰ المحذوف.

تنبيه: تسوية الناظم بين أن وحيثما إنما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أعم من كونه في شعر أو نثر لا من جميع الوجوه. فلا يرد أن جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر إلا صريح الفعل. فالاشتغال بعدها خاص بالشعر، إلا أن مع الماضي لفظاً أو معنًى وإذا مطلقاً فلا تلو غير الفعل ظاهراً لهما في النثر، لضعف طلبهما له لأن إن لا يظهر عملها حينئذٍ مع أنها أم بابها، وإذا لا تعمل أصلاً قال الروداني ومثلها كل شرط لا يجز نحو: لو ذات سوار لطمتني، لو غيرك قالها يا أبو عبيدة، بخلاف أن مع المضارع لمّا ظهر أثرها فيه

وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسْمُ بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضُهم وُقُوعَ الاسم بعدها، فلا يمتنع عندَه الرفعُ على الابتداء، كقول الشاعر:

[١٥٧] لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أهلكْتُهُ إذا هَلَكْتُ فَعِنْد ذلك فاجزَعِي(١)

تقديره: «إن هلَكَ مُنفسٌ»، والله أعلم.

٢٥٨ - وإنْ تَلا السابقُ ما بالابتِدا يختصُّ فالرَّفْعُ التزمه أبداً
٢٥٩ - كَذَا إذَا الفِعْلُ تلا ما لم يَرِدْ مَا قَبْلُ معمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفعُ، فيجب رَفعُ الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء، كإذا التي للمفاجأة فتقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ

قوي طلبها له فقبح تلو غيره لها في النثر كباقي الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط: أما. فإن اشتغال يقع بعدها نظماً ونثراً لكن لا يجب النصب لأن الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت:١٧] قرىء بالرفع على الابتداء، وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لأن أما لا يليها إلا الاسم وبعد الفاء، لأنه لا يفصلها من أما إلا اسم واحد أي: وأم ثمود فهدين هديناهم.

قوله: **(ولا يجوز الرفع)** أي على الابتداء كما ذكره أما على الفاعلية لفعل مطاوع للمذكور فيجوز كقوله:

٢٠٤ - لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِسٌ أَهْلَكْتُهُ وَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي(٢)

أي إن هلك منفس أهلكته والظاهر أن مثل المطاوع المبني للمجهول كإن زيداً أكرمته أكرمك، على أن زيد نائب فاعل بمحذوف أي: إن أكرم زيد أكرمته، فتدبر.

قوله: **(وأجاز بعضهم وقوع الاسم)** أي المبتدأ بعدها أي أدوات الشرط، وكذا التحضيض والاستفهام وهذ القول ضعيف.

قوله: **(السابق)** بالرفع فاعل تلا، وما بالابتداء الخ مفعوله أي ما يختص بذي الابتداء.

قوله: **(كذا الخ)** مفعول مطلق لمحذوف، وفاعل تلا ضمير الفعل، وما لم يرد مفعوله، وما قبل بالضم أي قبله فاعل يرد، ومعمولاً حال منه أي إذا تلا الفعل شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وجد بعده بأنه كان له صدر الكلام فالتزم الرفع التزاماً مثل ذلك.

قوله: **(فيجب رفع الاسم المشتعل عنه الخ)** مقتضى ذلك أن هذا القسم من باب الاشتغال مع أن ابن الحاجب لم يذكره، وصوبه ابن هشام. قال لأنه ليس من باب الاشتغال

---

(١) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص٧٢؛ ولسان العرب مادة (نفس) و(خلل).
(٢) المرجع السابق.

يضربه عمرو» برفع «زيد» ولا يجوز نصبه، لأن إذا هذه لا يقع بعدها الفعلُ لا ظاهراً، ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، «وما» النافية نحو: «زيدٌ إن لقيتَهُ فأكرِمْهُ، وزيدٌ هل

في شيء، ولم يدخل تحت ضابطه لأن العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق، والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عدّه منه لأن العامل صالح في ذاته للعمل فيه. وإنما امتنع لعارض وقوعه في هذه الأماكن. فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه، أو المحل على الإعراب الأول يعني باعتبار حالته الذاتية، وإن منعه مانع عارض، ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد أفاده سم.

قوله: **(لا يقع بعدها الفعل)** أي مطلقاً لفرقها من إذا الشرطية، وقيل: إن اقترن بقد لأنها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق، وقيل: يقع مطلقاً، والأول أصح، ومثلها ليتما فلا يجوز النصب في ليتما بشراً زرته على الاشتغال لأن ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافاً لابن أبي الربيع نعم يجوز النصب على إعمالها، ومما يلزم الابتداء واو الحال مع المضارع المثبت فلا نصب في نحو: خرجت وزيد يضربه عمرو لما سيأتي في قوله:

وَذَاتُ بَــــدْءٍ بِـــمُــــضَــــارِعٍ ثَـــبَــتْ

الخ، وكذا لام الابتداء فلا نصب في: إني لزيد ضربته.

قوله: **(إذا ولي الفعل الخ)**، وكذا إذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أنت تضربه، وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملاً فيه، وهذا قد يدخل في قوله كذا إذا الفعل تلا الخ.

قوله: **(كأدوات الشرط)** أي والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلا نب في: زيد هلا ضربته، أو ألا تضربه، أو لأنا ضاربه، أو كم أو أني ضربته، أو زيد الذي تضربه، أو رجل ضربته، أو ما زيد إلا يضربه عمرو، بخلاف حرف التنفيس كزيداً سأضربه، فيجوز نصبه على الراجح.

قوله: **(وما النافية)** مثلها لا في جواب القسم لأن لها الصدر أيضاً، ولذا قال سيبويه في قول الشاعر:

٢٠٥ ـ آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهرَ أَطْعَمُهُ وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ[1]

إن نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لأنه على

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥؛ والكتاب ١/٣٨.

تضربُهُ وزيدٌ ما لقيتهُ» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها ولا يجوز نصبه، لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفَسِّرَ عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعل - تلا - إلى آخره».

أي كذلك يجبُ رَفْعُ الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها، فقال: «زيداً ما لقيتُ» أجاز النصبَ مع الضمير بعاملٍ مُقَدَّرٍ، فيقول «زيداً ما لقيته».

٢٦٠ - واختِير نصبٌ قبل فعلٍ ذي طَلَب وبـعـد مـا إيـلاؤهُ الـفِـعْـلَ غَـلَـبْ

٢٦١ - وَبَـعْـدَ عـاطِـفٍ بـلا فَـصْـلٍ عَـلَـى مَـعْـمُـولِ فـعـلٍ مـسـتـقـرٌ أو لا

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يختار فيه النصبُ. وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب - كالأمر، والنهي، والدعاء - نحو: «زيداً اضرِبْهُ، وزيداً لا تضربهُ، وزيداً رَحِمَهُ

تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أي: حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف: زيد لا أضربه، أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لأنه من القسم الخامس الآتي.

قوله: **(ولا يجوز نصبه)** أي على الاشتغال، وقوله: لا يصلح أن يفسر عاملاً أي على وجه كونه عوضاً عن المقدر، كما هو شأن الاشتغال، فلو نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالملفوظ دون تعويض جاز، ولم تكن المسألة من الاشتغال، ولا يلزم صلاحية الملفوظ حينئذٍ للعمل فيما قبله، ولذا صرح المصنف في قول الشاعر:

٢٠٦ - يَـا أَيُّـهَـا الـمَـائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا[1]

بأن دلوي مفعول لمحذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوي مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وحينئذ يجوز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال.

قوله: **(وبعدما إيلاؤه الخ)** أي، وبعد شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل تالياً له. فأيلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني، والفعل مفعول أول لأنه الفاعل معنًى، وفاعله محذوف أي إيلاء العرب الفعل له.

قوله: **(على معمول فعل)** أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها، لأن العطف على الجملة الفعلية بتمامها.

قوله: **(كالأمر)** أي ولو باللام نحو: زيداً لتضربه، لأنها كلا الناهية لا يلزمان الصدر. فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما، وإنما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل، كما في لم ولما ولن.

---

(١) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠.

الله» فيجوز رفعُ «زيد» ونصبه والمختار النصب.

وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسمُ بعد أداة يغلب أن يليها الفعلُ كهمزة الاستفهام نحو: «أزيداً ضربْتَهُ» بالنصب والرفع والمختار النصب.

وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطفٍ تَقَدَّمتهُ جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو: «قام زيدٌ وعمراً أكرمتهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختار النصب، لعطف جملة فعلية على جملة فعلية.

قوله: **(والدعاء)** أي بخير أو شر بصيغة الطلب كزيد اللهم ارحمه، أو الخبر كما مثله.

قوله: **(والمختار نصبه)** أي لأن الإخبار بالطلب عن المبتدإ قليل، وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب إلا بتأويل كما مر في بابه بل قيل بمنعه، وإنما اتفقت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنى لأنه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ فخبره محذوف، والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم، فالكلام جملتان لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مر، وعند المبرد الجملة الفعلة خبر، ودخلته الفاء لما في المبتدإ من معنى الشرط، ولهذا امتنع النصب لأن بعد فاء الجزاء، وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح قياساً كقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] حيث لم يؤنث الفعل مع أنه المختار في المؤنث غير الحقيقي وإن عطف عليه مذكر كما مر، وقال ابن بابشاذ: يختار الرفع في العموم كالآية، والنصب في الخصوص كزيداً اضربه.

قوله: **(كهمزة الاستفهام)** مثلها النفي بما أو لا، أو أن وكذا حيث المجردة من ما لأن دخول الجميع على الفعل أكثر، فيترجح النصب بعدها كما زيداً رأيته، ولا عمراً كلمته، وإن بكراً رأيته، واجلس حيث زيداً ضربته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها إلا ضرورة فيجب نصبه فإن فصلت الهمزة بغير ظرف نحو: أأنت زيداً تضربه؟ ترجَّح الرفع، أو الظرف فلا أثر له نحو أكل يوم زيد أتضربه، والظاهر أن مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها.

قوله: **(بعد عاطف)** أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيداً ضربته، وما رأيت زيداً لكن عمراً ضربته، فيترجح النصب لأن حتى ولكن وإن كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين في كون ما بعد حتى بعضاً مما قبلها، وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فإن خليا من ذلك كأكرمت زيداً حتى عمرو أكرمته، وقام بكر لكن عمر ضربته ترجَّح الرفع لعدم شبههما بالعاطف، ولا وجه لتعينه كما قيل إذ غايته أنهما مثل: زيد ضربته، أفاده سم.

قوله: **(لتعطف جملة الخ)** إن قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الأصل عدم التقدير أجيب بأن التقدير في العربية كثيراً جداً، وتخالف المتعاطفين قليل جداً بل نقل في المغني

فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو: «قام زيدٌ وأما عمرُو فأكرمتهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول: فيجوز رفع «عمرو» ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول: «قام زيدٌ وأمَّا عمراً فأكرمه» فيختار النصب كما تقدم، لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

٢٦٢ ـ وإنْ تلا المعطُوفُ فِعلاً مُخبَرا بـهِ عـنِ اسـم فـاعـطِـفَـنْ مُـخَـيَّـرا

أشار بقوله: «فاعطفن مُخَيَّراً» إلى جواز الأمرين على السواءِ وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس.

وضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغَلُ عنه بعد عاطف تقدَّمتْهُ جملة ذاتُ وجهين، جاز الرفعُ والنصبُ على السواء، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة: صَدرها اسمٌ، وعجزُها فعلٌ نحو: «زيد قام وعمرو أكرمته» فيجوز رفعُ «عمرو» مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز.

قبحه عن الرازي لا يصلح للترجيح، ومحل قلة التخالف إذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُم صَامِتونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإن المقتضى للتخالف أن دعاء الأصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية، وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد أن هذا الدعاء مساوٍ للصمت الدائم في عدم الإفادة. فكأنهم لم يدعو أصلاً. وو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر.

قوله: **(قام زيد وأما عمرو الخ)** إنما اختير رفعه لأن ما بعد أما مستأنف ومنقطع عما قبلها، ومثلها إذا الفجائية كرأيت عبد الله فإذا زيد يضربه عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر. ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد، وفي الدار عمراً ضربته.

قوله: **(فيختار نصب عمرو الخ)** أفاد أن محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب. وإلا ترجح النصب لتعدد مقتضيه، واعلم أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا إذا كانت زائدة، أو مع إما لكونها معها مزحلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه، ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد فالتقدير: وأما عمراً فأكرم أكرمه.

قوله: **(بعد عاطف)** أي غير مفصول بأما لما مر، وشبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف، وشبه الفعل كالفعل الأول كأنا ضربت القوم حتى عمراً ضربته. والثاني كهذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه.

قوله: **(جملة ذات وجهين)** أي غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الأسماء لجموده، ولذلك صغروه.

قوله: **(جاز الرفع والنصب)** أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول كزيد قام

٢٦٣ ـ والرفْعُ في غَيْرِ الذي مَرَّ رَجَحْ؛ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ ما لم يُبَحْ

هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران ويُختار الرفع، وذلك: كلُّ اسم لم يُوجَدْ معه ما يوجب نصْبهُ، ولا ما يوجبُ رفعهُ، ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمْرين على السواء، وذلك نحو: «زَيْدٌ ضربتهُ» فيجوز رفع «زيد» ونصبه والمختار رفعه لأن عدم الاضمار أرجح من الإضمار.

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب، لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير وأنشد أبو السعادات بنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على النصب قولَهُ:

[١٥٨] فارساً مَا غادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ(١)

ومنه قوله تعالى: ﴿جناتِ عَدنٍ يدخُلُونَهَا﴾(٢) بكسر تاء «جنات».

وعمروٌ أكرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالأولى. قال ابن هشام أو بالواو لإفادتها الجمعية كما في الفاء السببية، ورد بأن جمعيتها في المفردات لا ي جمل فأن خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الأخفش والسيرافي لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا رابط فيه، وجوزه الناظم وجماعة. ومنه مثال الشرح لتوسع في الثواني. وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ والسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمٰن: ٦-٧] مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فإن عطفت على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين، والنصب مرجوح على حد: زيداً ضربته، ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الإسقاطي وللأخفش أن يدعي مثل ذلك في الآية فتدبر.

قوله: **(فما أبيح الخ)** فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه، نقله سم عن الشاطبي.

قوله: **(فارساً ما غادروه)** أي تركوه، وما زائدة وملحماً بفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب، والزُّمَّيل بضم الزاي وشد الميم الجبان، والنِّكْس بكسر فسكون الضعيف، والوَكِل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره لعجزه، أو بفتح الكاف فعل ماض ولا يرد أن شرط المشغول عنه كونه مختصا، وفارساً نكرة محضة لأن ما قائمة مقام الوصف وإن كانت زائدة فارساً أي فارس.

قوله: **(بكسر جنات)** هي شاذة.

---

(١) البيت من الرمل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص١٣٣؛ ولامرأة من بني الحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٧.

(٢) [الرعد: ٢٣].

٢٦٤ ـ وفَصلُ مشغولٍ بحرفِ جرّ أو بإضافةٍ كوصلٍ يجري

يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتَّصلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو: «زيدٌ ضربتُهُ» أو يفصل منه: بحرف جرٍ نحو: «زيد مررتُ بِهِ» أو بإضافة، نحو «زيدٌ ضربتُ غلامَهُ»، أو غلام صاحبه أو مررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب النصب في نحو: «إنْ زَيْداً مررتَ به أكرمَكَ» كما يجب في «إن زيداً لقيتَهُ أكرمك» وكذلك يجب الرفع في «خرجتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ به عمرٌو» ويختار النصبُ في «أزَيْداً مررتَ به؟» ويختار الرفع في «زَيْدٌ مررتُ به» ويجوز الأمران على السواء في «زيدٌ قامَ وعمروٌ مررتُ به» وكذلك الحكم في «زيد ضربت غلامه أو مررت بغلامه».

٢٦٥ ـ وَسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ بالفعلِ إنْ لم يَكُ مانِعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعل فيما تقدَّمَ، والمراد بالوصف العامل: اسمُ الفاعل، واسم المفعول.

واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل، نحو: «زيدٌ دَرَاكِه» فلا يجوز نصب «زيدٍ» لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

قوله: **(أو بإضافة)** أي بذي إضافة، أو بمضاف ولو تعدد كزيداً ضربت غلام صاحب أخيه، وأو مانعة خلوٌ فتجوِّز الجمع كما أشار له الشارح بقوله: مررت بغلامه، لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيداً ضربت راغباً فيه، أو ضربت من أكرمه، أو رجلاً يحبه كما سيأتي في قوله:

وعَلقةٌ حاصِلَةٌ بتابِعِ

الخ. وحينئذ فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو، واعلم أن الفعل المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه، أو لازمه كما مرت الإشارة إليه، ولذا كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل.

قوله: **(فيما تقدم)** أي في الجملة إذ لا يتأتى فيه وجوب النصب لأنه لا يكون إلا بعد ما يختص بالفعل.

قوله: **(اسم الفاعل)** أي وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا فعل التفضيل.

قوله: **(لا يجوز نصب زيد)** أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله، فالمحل للجملة أما هو وحده فلا محل له على الراجح، وكذا يجب الرفع في نحو: زيد ضرباً إياه لأن المصدر لا يعمل فيما قبله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر. نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي المجوز تقديم معمول اسم الفعل والسيرافي المجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري وهو النائب عن فعله. أما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقاً لأن الصلة تعمل فيما قبل الموصول، ومحل ما ذكر ما لم يمنع منه مانع كالفاء في:

واحترز بقوله: «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو: «زيد أنا ضاربُهُ أمْسِ» فلا يجوز نصب «زيد» لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومثال الوصف العامل «زيداً أنا ضاربه: الآن أو غداً والدرهم أنتَ مُعطاه» فيجوز نصب «زيد، والدرهم» ورفعُهُما كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللام نحو: «زَيْدٌ أنا الضاربُهُ» فلا يجوز نصب «زيد»، لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما، فلا يفسِّرُ عاملاً فيه والله أعلم.

٢٦٦ ـ وعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الواقعِ

تقدم أنه لا فرقَ في هذا الباب بين ما اتصلَ فيه الضميرُ بالفعل، نحو: «زَيدٌ ضربته» وبين ما انفصل بحرف جر، نحو: «زيداً مررت به»؛ أو بإضافة نحو: «زيدٌ ضربتُ غلامهُ».

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾ [محمد ﷺ:٨] فيتعين فيه الابتداء تفاقاً، وتعساً مصدر لمحذوف هو الخبر أي تعسهم تعساً، ودخلته الفاء مع أن فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البروج:١٠] الخ.

قوله: **(زيداً أنا ضاربه الآن)** أي بنصب زيداً بفعل مضمر يفسره جملة: أنا ضاربه، أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه، أو مبتدأ وأنا فاعله إن اعتمد على نحو استفهام نحو: أزيداً أنا ضاربه، والوصف المذكور على هذين خبر مبتدإ محذوف كما قاله الدماميني، وهو مفسر للمحذوف، وقائم مقامه بلا تقدير مبتدإ له كما قاله سم، فإن قيل قد مر في الابتداء أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي. وحينئذ فلا يصلح ضاربه لأن يفسر عاملاً في زيد لأنه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بأنا قلنا: هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل، أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الأجنبي والمعمول عن الوصف كما في آية: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم:٤٦] أخذاً من كلامهم، أفاده الصبان. ولا يرد أنهم صرحوا بامتناع: زيداً أنت تضربه، للفصل كما مر مع تقدمهما لأنهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه إلى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل.

قوله: **(وعلقة الخ)** يعني أن الارتباط بين العامل الظاهر، والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجهاً إليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلاً لكونه ضمير السابق، أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الأجنبي إذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق، فالعلقة بمعنى الارتباط والملابسة، والباء في بتابع وبالاسم سببية كما يشير إليه صنيع الشارح فإن كلاً منهما سبب في الارتباط باعتبار العامل فيه، أو في متبوعه، والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لإفادتها الجمعية لا البدل والتوكيد. ويحتمل أن المراد بالعلقة الضمير، والباء في بتابع، وبالاسم بمعنى في، والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم.

وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسَّببيِّ، ومعناه أنه إذا عمل الفعلُ في أجنبيٍّ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق ـ من صفة ـ نحو «زيداً ضربتُ رجلاً يحبه» أو عطفِ بيان نحو: «زيداً ضربتُ عمراً أباه» أو معطوف بالواو خاصة نحو: «زيداً ضربتُ عمراً وأخاه» حصلت الملابسةُ بذلك كما تحصل بنفس السَّببيِّ، فَيُنزَّل «زيداً ضربتُ رجلاً يحبه» منزلة «زيداً ضربتُ غلامهُ» وكذلك الباقي.

وحاصله أن الأجنبيَّ إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السَّببيِّ، والله أعلم.

تعدي الفعل ولزومه

٢٦٧ ـ علامةُ الفعل المُعَدّى أَنْ تَصِلْ «ها» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نحو عَمِلْ

ينقسم الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ ولازم فالمتعدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جرّ. نحو: «ضربت زيداً» واللازمُ: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جرّ نحو: «مررت بزيدٍ»، بالاسم، أو لا مَفْعُولَ له نحو «قام زيدٌ» ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدياً، وواقعاً، ومجاوزاً وما ليس كذلك يسمى: لازماً وقاصراً، وغير متعدٍّ، ومتعدياً بحرف جر.

تَعَدِّي الفِعلِ وَلُزُومُهُ

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في إعراب التراجم من رفع أو غيره، وهو من إضافة الصفة للموصوف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لأنهم المذكوران صراحة لا نفس التعدي واللزوم. وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيره عن التنازع كما مر في الاشتغال.

قوله: **(علامة الفعل المعدي)** أي بنفسه وضعا لأنه المراد عند الإطلاق لا المعدي بالحرف، ولا بنزع الخافض.

قوله: **(أن تصل)** أي صحة أن تصل الخ وله علامة ثانية. وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أو غير مفتقر إلى جار ومجرور.

قوله: **(ها)** بالقصر مفعول تصل، وغير بالجر مضاف إليه أي هاء هي ضمير مصدر أي وغير ظرف أيضاً فإن ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو: الليلة قمتها، النهار صمته وإنما لم يذكره المصنف لأنه لا يتصل به إلا توسعاً بحذف الجار. والأصل: قمت فيها وصمت في بخلاف ضمير المصدر.

قوله: **(واللازم ما ليس كذلك)** هذا كقول المصنف: ولازم غير المعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على أن كان وأخواتها واسطة قيل: ولعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لأنها يتصل بها هاء غير المصدر،

وعلامةُ الفعل المتعدي: أن يتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو «البابُ أغلقتُهُ».

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تَدُلّ على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي «الضربُ ضربتهُ زيداً» أي ضربت الضرب ومثال المتصلة باللازم «القيامُ قُمْتَهُ» أي: «قمت القيام».

٢٦٨ ـ فَانصِبْ به مفعولهُ إن لم يَنُبْ عن فاعلٍ نحو تدبرتُ الكُتُبْ

شأن الفعل المتعدي أن ينصبَ مفعوله إن لم ينبُ عن فاعله، نحو: «تدبرتُ الكتُبَ» فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو: «تُدبِّرتِ الكُتُبُ».

وقد يُرْفَعُ المفعولُ به وينصبُ الفاعلُ عند أمن اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» ولا ينقاس ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع.

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام.

أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهو قسمان **أحدهما** ما أصلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظن وأخواتها، **والثاني** ما ليس أصلُهما ذلك، كأعطى وكسا.

والقسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كأعلم وأرى.

والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعول واحد، كضرب ونحوه.

والظاهر أن موضوع كلامه الأفعال التامة بدليل قول: فانصب به مفعوله. وإلا لقال: أو خبره. ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور، وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته، وشكرت له ونصحته، ونصحت له، واسطة وهو الأصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم، وحذف الحرف توسعاً، ولا متعد، والحرف زائد كما قيل بكل. وأما ما تعدّى ولزم مع اختلاف المعنى كَفَغَرَ فَاه بفاء فغين معجمة أي فتحه وفغر فوه أي انفتح، وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين.

قوله: **(فانصب به مفعوله)** أي المفعول به لأنه المراد عند الإطلاق، أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضاً.

قوله: **(كنهم)** في القاموس النهم محركة وكسحابة إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع، نهم كفرح، وَعُنِيَ أي بضم فكسر فهونهم ونهيم ومنهوم ا هـ وفيه أيضاً: نهم كفرح وضرب وتخم، وعلى هذا الثاني فهو عرض لا سجية. وتمثيله بنهم المكسور يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم ضم عينها، وفي التصريح خلافه.

٢٦٩ ـ ولازمٌ غَيرُ المُعدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أفعالِ السجايا كَنَهِمْ
٢٧٠ ـ كَذَا افْعَلَلَّ والمُضاهي اقْعَنْسَسَا وما اقْتَضَى. نظافةً أو دنسا
٢٧١ ـ أَوْ عَرَضاً أو طَاوَعَ المُعَدَّى لواحد كَمَدَّهُ فامْتَدَا

اللازم هو: ما ليس بمتعدٍّ، وهو: ما لا يتصلُ به هاءُ غيرِ المصدر، ويتحتم اللزومُ لكل فعل دال على سجية ـ وهي الطبيعة ـ نحو «شَرُفَ، وكَرُمَ، وظَرُفَ ونَهَمَ» وكذا كل فعل على وزن افْعَلَلَّ نحو: «اقشعرَّ واطمأن» أو على وزن «افعنلل» نحو: «اقعنسَسَ، واحرنجَمَ» أو دل على نظافة كـ«طَهَرَ الثوبُ ونَظُفَ» أو على دنس كـ«دنس الثوبُ وَوَسِخَ»، أو دلَّ على عرض

قوله: **(والمضاهي)** بكسر الهاء أي المشابه، واقعنسسا أما مفعوله أي، والذي شابه اقعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كَاحْرَنْجَمَ أي اجتمع، أو أحدهما زائد للتضعيف كاقعنسس أو لغيره كاسلنقى أي نام على ظهره، واحرنبى الديك إذا انتفش للقتال، وأما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس لإلحاقه به وهو وزن افعنلل أصلي اللامين، كاحرنجم فإن السين الثانية في اقعنسس زائدة لإلحاقه باحرنجم لا أصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كلٍّ فالمراد اقعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل: ويضعف الأول أنه لا يفيد الإلحاق المذكور فالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من إلحاقه باحرنجم لكن على الثانية لا يشمل نحو اسلنفى فإن اقعنسس لم يلحق به بل هو أيضاً ملحق باحرنجم فالأولى حمل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة، والحاصل أن كلاً من افعنلل المضاعف كاقعنسس، ومن افعنلى كاسلنقى ملحق بافعنلل أصلي اللامين، وكلها لازمة وأما قوله:

٢٠٧ ـ قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي[1]

فشاذ، ومعنى اسرندى واغرندى علا وركب.

قوله: **(وهي الطبيعة)** المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه، غالباً أو بشرط عدم المعارض. فلا يرد أن نحو الظرف يزول لعارض كالمرض، ولك التزام عدم زواله بذلك، وإنما يستتر.

قوله: **(كطهر)** بالضم والفتح، ونظف بالضم لا غير.

قوله: **(كدنس ووسخ)** كلاهما كفرح.

قوله: **(على عرض)** المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فمنها لازم كمشى، ومتعدٍّ كمدَّ، أما ما يلازم فمن السجايا كما مر، ودخل في العرض: نظف ودنس

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٩٦؛ ولسان العرب مادة (سرد)، (غرند).

نحو: «مَرِضَ زيد، واحمرَّ» أو كان مطاوعاً لما تعدَّى إلى مفعول واحد نحو: «مددتُ الحديدَ فامتدَّ، ودحرجتُ زيداً فتدحرج».

واحترز بقوله: «لواحد مما» طاوع المتعدي إلى اثنين، فإنه لا يكون لازماً بل يكون متعدياً إلى مفعول، واحد، نحو: فَهَّمْتُ زيداً المسألة «ففهمها وَعَلَّمْتُهُ النحوَ فتعلمهُ».

٢٧٢ ـ وَعَـدِّ لازمـاً بـحـرف جـرٍّ وإنْ حُـذِف فـالـنـصـبُ لـلـمِـنـجـرِّ

فعطفه عليها عام، وشمل أيضاً فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن جعلا ثابتين، أو كالثابت أشكلا على أفعال السجايا.

قوله: (**مطاوعاً الخ**) المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، فإن حصل الأثر بلا ملاقاة فليس مطاوعاً كضربته فتألم، وخرج بالمحسوس فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت، ولا: ظننت كذا فانْظَنَّ، لعدم العلاج المحسوس، وأما نحو قولهم: انقطعت إلى الله، وانكشفت حقيقة المسألة مما كان معنوياً فمجاز لا حقيقة، أو أنه ليس مطاوعاً لفعلت بل مستقل كذهب ومضى، ويجوز قلت هذا الكلام فانقال إذا عنيت الألفاظ المسموعة لإحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فإن أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع، أفاده الدماميني. ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً إلى مفعول أو اثنين، ولا يلزمان معاً بل المتعدي لواحد يلزم، ولاثنين يقصر عن واحد، وأما استعطيته درهماً فأعطاني درهماً، واستنصحته فنصحني فمن باب الطلب والإجابة لا المطاوعة. وأما قوله:

٢٠٨ ـ وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحتُ كَما هَوَى بـأجـرامِـهِ مِـن قِـنَّـةِ الـنِـيْـقِ مُـنْـهَـوِي(١)

فضرورة أو أن منهوي مطاوع أهويته المتعدي لا هوى اللازم لكن مطاوعة انفعل لا فعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية، وبالقاف الجبل وقنته أعلاه.

قوله: (**وعدِّ لازماً الخ**) مثله المعتدي لواحد أو أكثر فإنه يتعدَّى لغيره بالجار.

قوله: (**بحرف جر**) وكذا بالهمزة كأذهبت زيداً وإنما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدي لواحد أيضاً، وقيل سماعية مطلقاً، وبتضعيف العين ما لم تكن همزة كنَأَىٰ وإلا امتنع، ويقل في غيرها من حروف الحلق كدهن، ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد، وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ٣/ ١٣٠، ١٣٤، والدرر ٣/ ١٥٦.

٢٧٣ ـ نـقـلاً، وَفـي «أنَّ» و«أَن» يـطـرِدُ مَـعْ أمـنِ لـبـسٍ كـعَـجِـبـتُ أَنْ يَـدُوا

تقدم أن الفعلَ المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصلُ إلى مفعوله بحرف جر نحو: «مررتُ بزيدٍ» وقد يحذف حرف الجر فيصلُ إلى مفعوله بنفسهِ نحو: «مررت زيداً» قال الشاعر:

[١٥٩] تـمُـرُّونَ الـديـارَ ولـم تَـعُـوجُـوا كـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذاً حَـرَامُ[1]

أي: تمرُّونَ بالديار، ومذهبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجرِّ مع غير «أنَّ وأَنْ»

قوله: **(نقلاً)** راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف، وفي أن وأنَّ يطرِّد فهو متعلق بمحذوف من مادته أي ويحذف نقلاً كما قدره الأشموني، وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً، ولئلا يقتضي أن عدم النصب مع الحذف ليس سماعياً فيصدق بقياسيته وليس كذلك، وبهذا يبطل رجوعه لهما معاً وإن استوجهه شيخ الإسلام أفاده الصبان.

قوله: **(فيصل إلى مفعوله الخ)** أي فينصب وجوباً وناصبه عند البصريين الفعل فقولهم: منصوب بنزع الخافض أي عنده، وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء للآلة، وشذ بقاء الجر في قوله:

٢٠٩ ـ إِذَا قِـيـل أيُّ الـنَّـاسِ شَـرُّ قَـبـيْـلَـة أَشـارَتْ كُـلَـيْـبٍ بِـالأكُـفُّ الأَصَـابِـعُ[2]

أي أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب.

قوله: **(ولم تعوجوا)** أي تميلوا وتدخلوا.

قوله: **(مع غير أن وأن)** مثلهما كي المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كي تكرمني أي لكي، وفي التسهيل إن ما ورد في الحذف كثيراً من غير ذلك قيل: وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما: دخلت البلد والبيت، وإن لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام، لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلاً، لأنه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلّته فيهما، وكذا مطرنا السهل والجبل، وضربته الظهر والبطن أي عليهما، وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة، أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذاً لأن ظرف المكان شرطه الإبهام، وهذ محض خلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى إلى لا في، فتنبه لذلك وسيأتي في حروف الجر اطراد الحذف في غيره ذلك. ثم من السماعي ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما، ومنه

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص٧٨؛ ولسان العرب مادة (مرر).

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٤.

بل يُقتَصرُ فيه على السماع، وذهب أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً، بشرط تعَيُّنِ الحرف، ومكان الحذف، نحو: «بريتُ القلمَ بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: «بريتُ القلَمَ السكين» فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف، نحو: «رغبتُ في زيدٍ» فلا يجوز حذف «في» إذ لا يُدرى حينئذ هل التقدير: «رغبتُ عن زيدٍ» أو في «زيد» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجزْ نحو: «اخترتُ القوم من بني تميم» فلا يجوز الحذف، فلا تقول: «اخترتُ القومَ بني تميم» إذ لا يُدرى: هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم» أو «اخترتُ من القوم بني تميم».

وأما «أنّ وأنْ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس كقولك: «عجبت أن يَدوا» والأصل «عجبت من أَنْ يَدوا» أي: من أن يُعطُوا الدية، ومثالُ ذلك مع أنَّ بالتشديد «عجبت من أنَّكَ قائمٌ» فيجوز حذف «من» فتقول: «عجبت أنَّكَ قائِمٌ» فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذف، نحو: «رغبت في أن تقوم» أو رغبت في أنك قائم فلا

ما لم يرد إلا ضرورة فلا يجوز لنا نثراً ولو في التركيب الذي سمع فيه كقوله:

٢٠٩ ـ لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَه   فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١)

وقوله:

٢١٠ ـ آليتُ حبَّ العراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ(٢)

أي حلفت على حب العراق. وكما عسل الثعلب أي اضطرب في الطريق، ولدن بفتح فسكون أي رمح، ومتنه صدره قال حفيد الموضح: والحكم بقياسية الحذف مع أن وأن دون: نصحته وشكرته غير ظاهر لأن المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وإن لم يسمع. وهذا بعينه في نصح وشكر ا هـ.

قوله: **(الأخفش الصغير)** الأَوْلى الأصغر لأن الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذه سيبويه، والأصغر علي بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد، والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه، وجملة من لُقِّبَ بالأخفش أحد عشر نحوياً، وسيبويه أربعة كما في التصريح.

قوله: **(بريت القلم)** من باب رمى ويقال بروته بالواو، ولا يسمى قلماً إلا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففي قولهم: بريت القلم مجاز الأول كـ: ﴿أَعْصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف:٣٦] أي عنباً يؤل للخمر أفاده المصباح.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ ولسان العرب مادة (وسط) و(عسل).

(٢) تقدم برقم ٢٠٥ من حاشية الخضري.

يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبسُ.

واختلف في محل «أنَّ»، و«أنْ» ـ عند حذف حرفِ الجر ـ فذهب الأخفشُ إلى أنهما في محل جرٍّ، وذهب الكسائيُّ إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصله: أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف، الجر، ثم إن كان المجرور غير «أنَّ وأنْ» لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أنَّ، وأَنْ» جاز قياساً عند أمن اللبس، وهذا هو الصحيح.

قوله: **(فلا يجوز حذف في لاحتمال الخ)** هذا مبني على مذهب المصنف من عدم الفرق بين الإجمال واللبس. وهو خلاف التحقيق كما مر، واللازم في المثال إنما هو الإجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء إلا إذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال عليه بخلاف ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] فإن الإجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجمالهن ومالهن. ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن إشارة إلى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه، وقيل: الحذف في الآية لقرينة كانت وقت النزول لأنه نزلت في فرقة ترغب فيهن لجمالهن، وقيل: في فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حالها فلا إجمال فيه بالنسبة لذلك.

قوله: **(في محل جر)** أي تمسكاً بقوله:

٢٠٦ وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ[1]

بجر دِين عطفاً على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لأن الأول أظهر، ولا يرد فقدر الطالب لذلك المحل لأن المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر إذ هذا الجر لفظي أي مستحق للفظ المصدر المقدر، لا محلي بمعنى استحقاقه للموضوع حتى يشترط بقاء طالبه.

قوله: **(وذهب الكسائي)** أي والخليل وهذا هو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفاً. ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا معهما غايته أنهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفاً، وذلك لا يقتضي بقاء الجر.

قوله: **(وذهب سيبويه الخ)** أي فإنه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك: لو قيل إن الموضع جر لكان قوياً. ولذلك نظائر كقولهم: لاه أبوك أي لله أبوك، ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوّز الأمرين، وأما نسبة الجر إلى الخليل، والنصب إلى سيبويه كما في الأشموني تبعاً للتسهيل، وكذا في البيضاوي عند ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحِي﴾ [البقرة:٢٦] فسهو.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤؛ ولسان العرب مادة (حنطب).

٢٧٤ ـ والأصلُ سبقُ فاعلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِن «البِسَنْ من زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ»

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو: «أعطيتُ زيداً درهماً» فالأصل تقديمُ «زيد» على «درهم» لأنه فاعل في المعنى لأنه الآخذ للدرهم، وكذا «كسوتُ زيداً جُبةً» و«ألْبِسْنَ من زاركم نَسْجَ اليمن فَمَنْ» مفعول أول، و«نسجِ» مفعول ثانٍ، والأصلُ تقديمُ «من» على «نسج اليمن» لأنه اللابس ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى لكنه خلاف الأصل.

٢٧٥ ـ ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتماً قَدْ يُرَى

أي يلزم الأصلُ ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ إذا طرأ ما يوجب ذلك، وهو خوفُ اللبس، نحو: «أعطيتُ زيداً عَمْراً» فيجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره لأجل اللبس إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلاً في المعنى، وتأخير ما هو فاعل في المعنى، وذلك نحو: «أعطيتُ الدرهمَ صاحبَهُ» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى، فلا تقول:

قوله: **(من ألبسن)** إما بضم السين مسنداً لجماعة الذكور بدليل: زاركم، أو بفتحها مسنداً للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين، أو أنه للتعظيم، ونسج اليمن أي منسوجه.

قوله: **(الثاني منهما ليس خبراً)** قيد بذلك لقول المصنف: فاعل معنًى وإلا فالخبر والمبتدأ في الأصل كالمفعول، والفاعل معنًى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في: ظننت زيداً قائماً لا في: ظننت زيداً عمراً، ويجب في ظننت في الدار صاحبها.

قوله: **(والأصح تقديم الخ)** أي، وتقديم من لا يجر على ما قد يجر فاخترت زيداً الرجال، ويجوز اخترت الرجال زيداً.

قوله: **(عرا)** أي نزل ووجد، ومضارعه يعرو كغزا يغزو، وأما عرى يعري كتعب يتعب فبمعنى خلا، ولا يصح هنا.

قوله: **(وهو خوف اللبس)** أي مثلاً فمثله كون الثاني محصوراً فيه كما أعطيت زيداً إلا درهماً. وكونه ظاهراً والأول ضميراً متصلاً كاعطيتك درهماً فلا يقدم على الأول وإن قدم على الفعل.

قوله: **(وقد يجب)** أي لمانع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم إلا زيداً، وكونه ظاهراً، والثاني ضميراً متصلاً كالدرهم أعطيته زيداً وكالضمير في مثاله، ومنه قولهم: أسكنت الدار بانيها، وأعطيت القوس باريها. فلو كان ضمير الأول في الثاني كأعطيت زيداً ماله جاز، وجاز لما عرف في باب الفاعل.

«أعطيتُ صاحبَهُ الدرهَمَ» لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو ممتنع، والله أعلم.

٢٧٦ ـ وَحذْفَ فَضْلَةٍ أجِزْ، إنْ لم يَضُرْ كحذفِ ما سيقَ جَوَاباً أوْ حُصِرْ

الفضلة: خلافُ العمدة والعُمدة: ما لا يستغنى عنه كالفاعل، والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في «ضربتُ زيداً»، «ضَرَبْتُ» بحذف المفعول به، وكقولك في: «أعطيت زيداً درهماً، أعطيتُ» ومنه قوله تعالى: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾(١) و«أعطيتُ زيداً» ومنه قوله تعالى: ﴿ولسوف يُعطيكَ رَبُّكَ فَترضى﴾(٢) «وأعطيت درهماً» قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية﴾(٣) التقدير ـ والله أعلم ـ حتى يُعطوكم الجزية.

فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: «من ضَرَبْتَ؟» فتقول «ضربتُ زيداً» أو وقع محصوراً، نحو: «ما ضربتُ إلاّ زيداً» فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين، إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مُطلقاً، والمقصود نفيهُ عن غير «زيد» فلا يفهم المقصود عند حذفه.

٢٧٧ ـ وَيُحذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُه مُلتزِمَا

قوله: **(إن لم يضر)** كيعد مضارع ضار يضير ضيراً بمعنى ضرَّ قال تعالى: ﴿لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠] أي لا يضركم. قوله: **(كحذف ما سيق الخ)** مثال للمنفي وهو الحذف المضر.

قوله: **(فيجوز حذف الفضلة)** أي لدليل، ويسمى اختصاراً ولغيره، ويسمى اقتصاراً إلا في باب ظن فيمنع الاقتصار، والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع. فيشمل الوجوب في: ضربت وضربني زيد، لما سيأتي في التنازع.

قوله: **(كقولك الخ)** مثال للنفي وهو الحذف غير المضر.

قوله: **(الناصبها)** نائب فاعل يحذف، وها مفعول الناصب لأنه صلة أل فلا يحتاج في عمله إلى شرط، وفاعله مستتر فيه يعود لأل أي، ويحذف العامل الذي نصب الفضلة، ويمتنع كون الناصب مضافاً إلى ها، لأن الوصف المحلى بأل لا يضاف للخالي منها، ولا لضميره عد سيبويه، ويجوز عند غيره كما سيأتي في الإضافة.

---

(١) [الليل: ٥].
(٢) [الضحى: ٥].
(٣) [التوبة: ٢٩].

يجوز حذف ناصبِ الفضلةِ إذا دل عليه دليلٌ نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول «زيداً» التقدير: «ضربت زيداً» فحذف «ضربت»، لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال، نحو: «زيداً ضَرَبْتُهُ» التقدير: «ضربت زيداً ضربته» فحذف «ضربت» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

التنازع في العمل

٢٧٨ ـ إنْ عامِلاَنِ اقتضيَا في اسم عَمَلْ   قَبْلُ فَلِلْواحد منهُما العَمَلْ

٢٧٩ ـ والثَّانِ أولى عِنْدَ أهْلِ البَصْرَةْ   واختارَ عكساً غيرُهُمْ ذا أُسْرَهْ

التنازع عبارةٌ عن توجُّه عاملين إلى معمول واحد نحو: «ضَرَبْتُ، وأكرمتُ زيداً» فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ، وأكرمتُ» يطلب «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان ـ إلى آخره ـ».

قوله: **(في باب الاشتغال)** أي، والنداء فإن ناصب المنادى أدعو محذوفاً نابت عنه يا، ولا يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي، وفي المثل كالكلاب على البقر أي أرسل. وما جرى مجراه كـ ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ [النساء:١٧١] أي انتهوا وأتوا خيراً والله أعلم.

التنازع في العمل

هو لغة التجاذب، واصطلاحاً ما سيذكره الشارح.

قوله: **(إن عاملان)** فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا، وعمل مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. وفي اسم متعلق بعمل قدم علي مع أنه مصدر للضرورة، أو للتوسع في الظرف، والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم، وطلب كل منهما له في المعنى إما مع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل.

قوله: **(قبل)** حال من عاملان أي حال كونهما قبل الاسم.

قوله: **(ذا أسرة)** في القاموس الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه الأدنون. وضبطه المعرب بالفتح، وفسره بالجماعة القوية.

قوله: **(عن توجه عاملين)** قل الموضح أي فعلين متصرفين كـ ﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرا﴾ [الكهف:٩٦] أو اسمين يشبهانهما كقول:

٢١٢ ـ عَهِدْتُ مُغيثاً مُغنِياً مَنْ أجَرْتَه   فَلَمْ أتَّخِذْ إلاَّ فَنَاءَكَ مَوئِلا[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٨٩؛ وشرح الأشموني ١/٢٠٢.

. . . .

أو اسم وفعل كذلك. نحو: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩] هـ وقوله: يشبهانهما، أي في العمل لا في التصرف كما قاله شارحه لئلا ينافيه تمثيله ﴿بهاؤم اقرؤوا﴾. فإنه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤوا في كتابيه فأعمل فيه الثاني، وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة، والميم علامة الجمع، والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم الفاعل كالبيت والمفعول كقوله:

٢٠٨ ـ وعزة ممطول معنًّى غريمها[1]

واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله:

٢٠٩ ـ لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعاً[2]

فلقيت والضرب تنازعاً مسمعاً، وانكل أي أعجز من باب دخل وطرب، واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال: من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء. ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل، ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيداً حذر وكريم أبوه، فليحرر. فلا تنازع بين حرفين، ولا حرف وغيره. وأما نحو: فإن لم تفعلوا، فلمَ جزمت الفعل وهما في محل جزم بأن، ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله، والفصل لازم في التنازع عند إعماله الأول. فإذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما. ومن هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو. لأنه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي قال الروداني: ما لم يتأخر الجامد عن غيره، وإلا جاز لعدم فصله سواء أعمل الأول أم الثاني كاعجبني ولست مثل زيد.

وأجازه المبرد في فعلي التعجب مطلقاً، واغتفر فصل الأول من معموله إذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين بالعاطف، واتحاد مطلوبهما، وقيده في شرح التسهيل بإعمال الثاني حذراً من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين إما بعطف مطلقاً كما مثل، أو بعمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً﴾ [الجن:٧] فظنوا وظننتم تنازعاً أن لن يبعث، والثاني معمول للأول لأنه صفة لمصدره المحذوف أي ظنوا ظناً كظنكم، أو يكون الثاني جواباً للأول جواب السؤال نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلالَةِ﴾ [النساء:١٧٦] أو الشرط ﴿كآتوني أفرغ عليه قطراً﴾[3] ومنه كما في الإسقاطي: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾[4] أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز: قام قعد أخوك.

---

(١) وصدره «قَضَى كُلّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ»، وهو من الطويل، لكثيِّر عَزَّة في ديوانه ص ١٤٣، وشرح التصريح ١/٣١٨.

(٢) وصدره «لقد عَلِمَتْ أُولَى المغيرةُ أَنَّني»، وهو من الطويل للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤؛ وللمرار أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/١٢٨، ١٢٩.

(٣) [الكهف: ٩٦].

(٤) [الحاقة: ١٩].

....

قوله: **(أي معمول)** إطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلاً مطلقاً، أو متصلاً مجروراً نحو: زيد إنما قام، وقعد هو وما ضربت وأكرمت إلا إياه، ووثقت وتقوّيت بك على خلاف في الأخير، واشترط قوم وجوب توجه العاملين إلى المعمول فخرج قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن:٤] لاحتمال أن اسم كان ضمير الشأن فلا تتوجه إلى سفيهنا. والأظهر عدم اشتراطه، فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه، وخرج بتوجه العاملين: أتاك أتاك اللاحقون. فليس تنازعاً وإلا فسد اللفظ لوجوب أن يقال: أتاك أتوك أو أتوك أتاك، بل الثاني لمجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلاً، ومثله: هيهات هيهات العقيق. وخرج أيضاً قول امرىء القيس:

٢١٥ ـ ولَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[(١)]

فقليل فاعل كفاني ولم يتوجه إليه أطلب. وإلا فسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعيت للأدنى كفاني القليل، ولم أطلب الملك بدليل قوله:

٢١٦ ـ ولٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وقَدْ يُدرِكُ المجدَ الموثَّلَ أمْثَالِي[(٢)]

انظر الصبان.

قوله: **(واحد)** ظاهره منع التنازع فيما يتعد لاثنين أو ثلاثة وهو رأي. وصحح في التسهيل والجامع الجواز، وقد يتعدد المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين، وقد اجتمعا في حديث: «تُسَبِّحُونَ وتَكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ»[(٣)] فتنازع الثلاثة في الظرف. وهو دبر والمصدر وهو ثلاثاً الخ فأعمل الأخير، وحذف الضميرين من الأولين لكونهما فضلتين أي: تسبحون فيه إياها، وتكبرون فيه إياها. ولو أعمل غير الأخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لأن الفضلة لا تحذف إلا من الأول على المختار. ومن ذلك قوله:

٢١٧ ـ طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي وَلَيْتَنِي   قَعَدْتُ وَلَم أَبْغِ النَّدَىٰ عِنْدَ سَائِبِ[(٤)]

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لمن وهم فيه وهي: طلبت وأدرك وأبغ في النَدَى وعند، فأعمل الأخير كما مر ومن تنازعها مع إعمال الأول قوله:

٢١٨ ـ كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكسِهِ فاشْكُرَنْ لَهُ   أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ وَنَاصِرُ[(٥)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص٣٩؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٩٦.
(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص٣٩؛ ولسان العرب مادة (أثر).
(٣) رواه البخاري ومسلم.
(٤) البيت من الطويل، وهو للحماسي في حاشية يس على التصريح ٣١٦/١.
(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٦٦، ٣٠٩، ودُرّة الغوّاص ص ١٥٧.

وقوله: «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر. والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضمير، على ما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر؛ ولكن اختلفوا في الأولى منهما.

فذهبَ البصريون إلى أنَّ الثاني أولى به، لقربه منه.

ونقل الإجماع على جواز أعمال أي الثلاثة لكن قيل: لا يحفظ إعمال الثاني.

قوله: **(لم تكن المسألة من باب التنازع)** أي لأن السابق إن رفع كزيد قام وقعد فكل من الفعلين مستوفٍ لمعموله. وهو ضميره فلم يطلباه ليعملا فيه وإن نصب كزيداً ضربت وأكرمت فهو معمول للأول بمجرد وقوعه عقبه، فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم. لئلا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه، وهو ممتنع إلا في نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف:١٠٩] عند الزمخشري حيث قدر فيه تأخير الهمزة لا أنها داخلة على محذوف أي أقعدوا فلم يسيروا، كما عند الجمهور، بل يطلب ضميره. لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه. وكذا يمتنع التنازع في المتوسط كضربت زيداً وأكرمت، فزيداً معمول الأول، وحذف معمول الثاني. كما قاله ابن هشام، وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الأول أولى بالعمل لأن معمول العامل يجوز تقديمه يرده منع تقدم ما في حيز العاطف عليه، وأجازه جماعة منهم الرضي في المتقدم المنصوب، والفارسي في المتوسط. أما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه لما مر.

قوله: **(ولا خلاف الخ)** محل ذلك ما لم يتفقا في عمل الرفع كجاء وقام زيد، لما سيأتي عن الفراء.

قوله: **(إلاّ أن الثاني أَوْلَى)** أي وإن كان أضعف عملاً من الأول بدليل استدلالهم على إعمال المصدر المحلي بأل بقوله: لقيت فلم أنكل الخ، وعلى إعمال المجموع بقوله:

٢١٤ ـ قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهِمْ أَبَا قُدامَةَ إِلاَّ المَجْدَ والفَنَعَا[1]

ولم يحملوه على أن العامل لقيت وزادت.

قوله: **(لقربه)** أي ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه. ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي. وإن اغتفر هنا للضرورة على أن الرضي نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل إسقاطي.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٩؛ ولسان العرب مادة (جرب) و(فنع).

وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه.

٢٨٠ ـ وَأعمل المُهْمَلَ في ضَمِير مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتَزَمَا
٢٨١ ـ كَيُحْسِنَانِ وِيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

أي إذا أعملت أحَدَ العاملين في الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عنه، فأعْمِلِ الْمُهْمَلَ في ضمير الظاهر، والْتَزِم الإضْمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حَذْفُه، كَالفاعل، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» فكل واحد من «يحسن ويسيء» يطلب «ابناك» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وَجَبَ أن تضْمِرَ في الأول فاعِلَهُ؛ فتقول: «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسِيئَان ابْنَاكَ» ومِثْلُهُ «بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ» وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: «بَغَيَا واعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار، فلا تقول «يحسن ويسيء ابناك» ولا «بغى واعْتَدَى عَبْدَاكَ» لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعِلُ مُلْتَزِمُ الذكْرِ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف، بناء على

قوله: **(لتقدمه)** أي ولسلامته من الإضمار قبل الذكر عند البصريين، ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي، ومحل الخلاف ما لم يكن لأحدهما مرجح، وإلا فيجب إعمال الثاني في نحو: ضربت بل أكرمت زيداً، والأول في ضربت لا أكرمت زيداً كما في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه.

قوله: **(والتزم ما التزما)** أي من وجوب إضمار العمدة ومطابقته للظاهر إفراداً وغيره. إلا إذا صلح العامل للكل فيضمر مفرداً مذكراً لا غير نحو: أجريح وقتيل هند أو الزيدون مثلاً. لكن في التسهيل أن تلك المطابقة أغلبية، فقد جوز سيبويه الأفراد في الأحوال كلها كضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني هو أي من ذكر، لكنه قبيح كما نقله الدماميني، فالمراد التزم ذلك في الفصيح.

قوله: **(لأن تركه الخ)** هذا الدليل لا يعين الاضمار لإمكانه وجوب إظهاره أو جوازه. إلا أن يقال: اقتصر على جزء العلة لكافيته في الرد على الكسائي أي ولأن اظهاره يؤدي إلى التكرار فتعين الإضمار. أما الثاني وهو اتفاق أو في الأول عند البصريين، واعتراض الكوفيين بلزوم الإضمار قبل الذكر مردود بوقوعه في غير هذا الباب كربه رجلاً، وبسماعه فيه نظماً ونثراً حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك وكقوله:

٢٢٠ ـ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمَلُ[1]

وغير ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ص ٥١٥.

مذهبه في جواز حذفِ الفاعل، وأجازَه الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: «يحسنان ويسيء ابناك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

٢٨٢ ـ وَلا تَـجـيءْ مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْـمِـلاَ بِـمُـضْـمَـرٍ لِـغَـيْـرِ رَفْـعٍ أُوْهِـلاَ

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّـرَنْـهُ إنْ يَـكُـنْ هُـوَ الْـخَـبَـرْ

تقدَّم أنه إذا أُعمل أَحَدُ العاملين في الظاهر وأهمل الآخر عنه أعمل في ضميره، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكرهُ: كالفاعل، أو نائبه، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمار ـ حينئذٍ ـ بين أن يكون المهملُ الأوَّلَ أو الثاني فتقول: «يحسنان ويسيء ابناك ويحسن ويسيئان ابناك».

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعل المهملِ غيرَ مرفوع فلا يخلو: إما أن يكون عمدةً في الأصل ـ وهو مفعول «ظن» وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، وهو المراد بقوله: «إن يكن هو الخبر» أو لا فإن لم يكن كذلك: فإما أن يكون الطالبُ له هو الأول، أو الثاني، فإن كان الأول لم يجز الإضمار؛ فتقول: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» ولا تضمر فلا تقول، «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» ولا«مَرَرْتُ بِهِ، وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله:

قوله: (في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذكر، لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه إلا أن يقال إنه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في بابه فليقس عليها هذا. لكن قال في شرح الإيضاح: ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل. بل هو عنده مستتر في الفعل مفرداً في الأحوال كلها كما مر عن سيبويه، أفاده يس.

قوله: (على توجه العاملين معاً) أي إن عطفاً بالواو، واتفقا في طلب الرفع قال الصبان، وكذا في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الإعراب المطلوب اهـ. وينبغي تقييده بنصب العمد لعدم جواز حذفها دون غيره، فإن اختلفا أضمر مؤخراً كضربني وضربت زيداً هو، فراراً من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل إلا أن يدعى أن العامل مجموعهما.

قوله: (أوهلا) ماض مجهول من أوهله الله لكذا أي أهله، بشد الهاء، أي جعله أهلاً له.

قوله: (ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لأنه فضلة لا ملجأ فيه للإضمار قبل الذكر إلا إذا أوقع حذفه في لبس فيضمر مؤخراً كرغبت ورغب في الزيدان، عنهما همع، وفي شرح الكافية ميل إلى إضمار الفضلة مقدمة. وهو ظاهر التسهيل أيضاً.

[١٦٠] إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ في الْغَيْبِ أحْفَظَ لِلْعَهْدِ
وَأَلْغِ أحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ(١)

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ وجب الإضمار؛ فتقول: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ» ولا يجوز الحذفُ؛ فلا تقول: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» و«مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله:

[١٦١] بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ ـ إذَا هُمُ لَمَحُوا ـ شُعَاعُهْ(٢)

الأصل «لمحوهُ» فحذف الضميرَ ضرورة، وهو شاذ، كما شذَّ عَمَلُ المهمَل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

هذا كلهُ إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا

قوله: **(إذا كنت الخ)** الشاهد في ترضيه ويرضيك فالأول يطلب صاحب مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً فأعمل فيه الثاني، ولم يحذف من الأول ضميره مع أنه فضلة، وتقدم الكلام على قلّما في الفاعل.

قوله: **(بعكاظ)** بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة، سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم. ويعشي من الأعشاء بالعين المهملة وهو عدم الإبصار ليلاً، والمراد عدمه مطلقاً. ولمحوا من اللمح وهو سرعة البصر، فيعشي يطلب شعاعه أي السلاح فاعلاً، ولمحوا يطلبه مفعولاً فأعمل فيه الأول فهو فاعله، وحذف ضميره من الثاني مع أن حقه الذكر. وإن كان فضلة.

قوله: **(وهو شاذ)** أي خلافاً لما يقتضيه مفهوم قوله، والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير ذلك. وإنما شذ حذفه هنا لأن فيه تهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه لغير مقتضٍ، بخلاف حذفه من الأول، فإنه للفرار من الإضمار قبل الذ كر مع كونه فضلة.

قوله: **(فإن كان عمدة الخ)** إشارة إلى أن المراد بالخبر في قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم، وإرادة اللازم فيشمل المفعول الأول لظننا فإنه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطلقة، وظننتي منطلقاً هند إياها. فإياها مفعول أول لظننت فاندفع ما

---

(١) البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٣٣٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٤٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦١١.
اللغة: «عكاظ» بزنة غراب ـ موضع كانت فيه سوق مشهورة.
«يعشي» أصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً.

يخلو: إما أن يكون الطالبُ له هو الأول، أو الثاني؛ فإن كان الطالب له هو الأول، وجب إضماره مؤخراً؛ فتقول: «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قائماً إيَّاهُ» وَإن كان الطالبُ له هو الثاني أضمرته: متصلاً كان، أو منفصلاً، فتقول: «ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْداً قائماً وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيْداً قَائماً».

ومعنى البيتين إنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع ـ وهو المنصوب والمجرور ـ فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْداً» ولا «مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» بل يلزم الْحَذْفُ؛ فتقول: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» و«مَرَرْتُ ومرَّ بي زَيْدٌ» إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل؛ فإنه لا يجوز حَذْفُهُ بل يجب الإتيان به مؤخّراً؛ فتقول: «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إيَّاه».

ومَفْهُومُهُ أن الثاني يُؤْتَى معه بالضمير مطلقاً: مرفوعاً كان، أو مجروراً، أو منصوباً، عمدةً في الأصل أو غيرَ عمدة.

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ إنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا   لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المُفَسِّرَا

يوهمه المتن من القصور. نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس، كما مر مثاله، فلو قال كما في المكودي:

واحذِفْهُ لكنْ مَعَ لَبْسٍ أو خَبَرْ   أو مُبْتَدا أَخِّرهُ فَهْو المُعْتَبَرْ

لسلم من ذلك، ودخل في كلامه خبر كان، ككنت وكان زيد قائماً إياه. فإياه خبر كنت عائد على قائماً.

قوله: **(وجب إضماره الخ)** أي لأنه عمدة لا يحذف، وقوله مؤخراً أي خلافاً لما في التسهيل تبعاً لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة. وإن لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل. وفيه أنهم صرَّحوا بجواز حذف مفعولي ظن، وخبر كان في قول لدليل فكيف يمتنع حذفه. ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل. والإضمار قبل الذكر.

قوله: **(ظنني وظننت الخ)** الأول يطلب زيداً فاعلاً، وقائماً مفعولاً ثانياً، والثاني يطلبهما مفعولين فأعمل فيهما الثاني فهما منصوبان به، وأضمر في الأول فاعله مستتراً يعود لزيد المؤخر لفظاً ورتبة، والياء مفعوله الأول، والثاني إياه المؤخر العائد لقائم.

قوله: **(ظننت وظننيه الخ)** الأول يطلب زيداً وقائماً مفعولين فأعمله فيهما، والثاني يطلب زيداً فاعلاً فأعمله في ضميره مستتراً فيه. وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الأول، ويطلب قائماً مفعولاً ثانياً فأعمله في الهاء العائدة عليه. فهي مفعوله الثاني، والياء مفعوله الأول.

قوله: **(وأظهر)** أي ضمير المتنازع فيه أي ائت به اسماً ظاهرا بدل الضمير.

قوله: **(لغير ما يطابق)** أي لمبتدإ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في **(يظناني)** في مثاله.

٢٨٥ ـ نَحْوَ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا   زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

أي يجبُ أن يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ الْمُهْمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسره؛ لكونه خبراً في الأصل مما لا يطابق المفسِّر كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُهُ مُثَنًّى، نحو: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين» فـ«زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، «وعمراً»: معطوف عليه، «وأخوين» مفعولٌ ثانٍ لأظن، والياء: مفعول أول ليظنان؛ فيحتاج إلى مفعول ثان؛ فلو أتيت به ضميراً فقلت: «أظن ويظناني إياه زيداً أخوين» لكان «إياه» مطابقاً للياء، في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين» لأنه مفرد «وأخوين» مثنى؛ فتفوت مطابقة المفسَّر للمفسِّر، وذلك لا يجوز، وإن قلت: «أظنّ ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين» حصلت مطابقة المفسَّرِ للمفسِّرِ؛ وذلك لكون «إياهما» مثنى و«أخوين» كذلك، ولكن تَفوتُ مطابقة المفعول الثاني ـ الذي هو خبر في الأصل ـ للمفعول الأول ـ الذي هو مبتدأ في الأصل ـ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدإ، فلما تعذَّرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: «أظنّ ويظناني أخا زَيْداً وعمراً أخوين فزيداً وعمراً أخوين»: مفعولاً لأظن، والياء مفعول يظنان الأول، «وأخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة ـ حينئذ ـ من باب التنازع، لأن كلاً من العاملين عَمِل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

قوله: (فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين. وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو إياه.

قوله: (وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أخاً اسماً ظاهراً فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفته للأخوين لعدم افتقاره إليهما. بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي.

قوله: (فلا تكون المسألة حينئذٍ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لأظنّ، ولم يتوجه إليه يظناني لعدم مطابقته لمفعوله الأول. وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه. كذا قال الموضح، وتبعه الشرح، وأجاب سم بما محصله أن كلاً من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول، فلما أعملنا فيه أظن، وطابقنا به مفعوله الأول تعذر علينا الإضمار في الثاني لما مر، فانقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهار، وقلنا: أخا موافقة للمخبر عنه. وإن خالف المفسر. وهو أخوين لعدم احتياجه إليه. ألا ترى صحة التنازع في: ضربني، وضربت زيداً لتوجههما إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له، وبالعكس فكذا ما هنا ا هـ. وتقول عند إعمال الثاني: أظن ويظنني الزيدان أخاً إياهما أخوين، أو: يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا.

وأجاز الكوفِيّون الإضمارَ مُراعى به جانبُ المخبر عنه، فتقول: «أظن ويظنّاني إياه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذف، فتقول: «أظنِ ويظنّاني زيداً وعمراً أخوين.

الْمَفْعُولُ الْمُطلقُ

٢٨٦ ـ المصدرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَـدْلُـولَـي الْـفِـعْـلِ كَـأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ

الفعلِ يدلُّ على شيئين، الحدث، والزمان، فـ«قام» يدل على قيام في زمنٍ ماض، «ويقوم» يدلُّ على قيامٍ في الحال أو الاستقبال، «وقُمْ» يدل على قيام في الاستقبال، والقيامُ هو الحدثُ ـ وهو أحد مَدلولي الفعل ـ وهو المصدر، هذا معنى قوله: «ما سوى الزمان من، مدلولي الفعل» فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ فإنه أحَدُ مدلولي أمِنَ.

قوله: **(وأجاز الكوفيون الخ)** أي كما يجوّزون الإظهار والحذف أيضاً لدلالة معمول الآخر عليه كما جوّزوه عند عدم التخالف في المسألة السابقة لوجود دليله. كذا في التوضيح والأشموني وغيرهما لكن يعكر عليه ما نقله المصرح في المسألة السابقة عن أبي حيان في النكت الحسان أو شرط الحذف عدم مطابقة المحذوف للمثبت إفراداً وغيره، وإلا امتنع نحو: علمني وعلمت الزيدين قائمين. فلا بد أن تقول: إياه. ولا يجوز حذفه ا هـ.

قوله: **(مراعى فيه جانب المخبر عنه)** أي وإن خالف المفسر، ويضمر مقدماً عن معمول الأول كما مثله الشرح. وليس إضماراً قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة، لكونه معمول الأول. فإن أعمل الثاني أضمر مؤخراً كما في التصريح عن المرادي. فيقال أظن ويظنني الزيدان أخا إياهما إياهما، أو يظنني وأظن الزيدين أخوين هما إياه. فهما فاعل يظنني، وإياه مفعوله الثاني. وتقول على الإظهار: أظن ويظنني الزيدان أخاً إياهما أخوين، ويظنني وأظن الزيدين أخوين هما أخا. وتقول على الحذف: أظن ويظنني الزيدان أخاً إياها فإياهما عائد على الزيدين، وحذفنا العائد على أخا ويظنني وأظن الزيدين أخوين هما، وتحذف عائد الأخوين فتأمل والله أعلم.

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

قوله: **(يدل على شيئين)** أي على مجموعهما مطابقة بناءً على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة إلى الفاعل المعين في مفهوم الفعل، بل الدال عليها جملة الكلام. أما عند من يقول بدخولها كالسيد فتضمن كدلالته على أحدهما فقط، ويدل عل كل من الفاعل والمكان التزاماً.

قوله: **(وهو المصدر)** أي مدلوله لأن المصدر هو اللفظ، والحدث مدلوله. والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره.

قوله: **(المصدر اسم الحدث)** لا يقال: يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلاً، وتوضأ

والمفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عَدَدِهِ، نحو: «ضَرَبْتُ ضرباً، وسرتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وضربتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمي مفعولاً مطلقاً لصِدْق «المفعول» عليه غير مُقيّد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره

وضوءاً، وأعطى عطاء، لأن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث. كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره. فهو يدل على الحدث بواسطة. والمراد الدلالة مباشرة؛ فإن قلنا: يدل عليه مباشرة المصدر فلا بد لاخراجه من قيد ملحوظ أي الجاري على فعله، واسم المصدر لا يجري عليه بل ينقص عن حروفه، أو المراد الدال على الحدث بالأصالة، واسم المصدر نائب عنه، وبما ذكر يعلم الفرق بينهما.

قوله: (**هو المصدر**) أي الصريح فلا يقع المؤول مفعولاف مطلقاً. والمنتصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل. فلا يسمى مفعولاً في الاصطلاح خلافاً لظاهر الأشموني واعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموماً وجهان يجتمعان في ضربته ضرباً. وينفرد المصدر في ضربك ضرب أليم، والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سيأتي. فإن لم يعتبر هذا النائب، وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظراً للأصل، فالمصدر أعم مطلقاً.

قوله: (**توكيداً لعامله**) أي لنفس عامله إن كان مصدراً مثله، وإلا فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظي الذي هذا منه. فمعنى قولك: ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً كما أفاده الدماميني والرضي. فإن قلت كيف يكون لفظياً مع قول النحاس؟ أجمع النحاة أن توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنوي نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ أي بذاته لا بترجمان أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمعنوي بل يكون في اللفظي أيضاً كما في المطول نحو قطع اللص الأمير الأمير.

قوله: (**أو بياناً الخ**) أي مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوعي والعددي مؤكدان، وإن كان القصد منهما بالذات البيان. وأما القسم الأول فللتوكيد لا غير. فهو لا يجامع غيره، وأما الباقيان فيجتمعان في: ضربت ضربني الأمير.

قوله: (**غير مقيد بحرف**) أي لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل. إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجدها، وإنما سميت بذلك باعتبار إلصاق الفعل بها أو وقوعه لأجلها أو معها فلذلك لا تسمى به إلا مقيدة بما ذكر. فالأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق، وإنما قدم المفعول به في باب تعدي الفعل استطراداً لا قصداً، وعد اجتماعها ترتبت على ما في قوله:

مَفَاعِيلَهُمْ رَتِّبْ فَصَدِّرْ بِمُطْلَقٍ وَثَنِّ بِهِ فِيهِ لَهُ مَعْهُ قَدْ كَمَلْ
تَقُولُ: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْداً بَسَوْطِهِ نَهَاراً هُنَا تَأْدِيبَهُ وامراً نَكَلْ

من المفعولات، فإنه لا يقعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيداً، كالمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

٢٨٧ ـ بمثْلِهِ أو فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصِبْ وَكَوْنُهُ أصْلاً لِهَذيْن انْتُخِبْ

ينتصبُ المصدرُ بمثله، أي بالمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً ضرباً شديداً» أو بالفعل، نحو: «ضربتُ زيداً ضرباً» أو بالوصفِ، نحو: «أنا ضاربٌ زَيْداً ضَرْباً».

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ، والفعلَ والوصفَ مشتقان منه، وهذا معنى قوله:

قوله: **(بمثله)** أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله: المصدر اسم الخ. وكذا الضمير في قوله وكونه. وإما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ففيه استخدام بالنسبة لهذا. والمراد مثله معنًى ولفظاً. وإما يعجبني إيمانك تصديقاً وقعدت جلوساً على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فمن باب النيابة. وستأتي في أفرح الجذل، أفاده شيخ الإسلام.

قوله: **(أو فعل)** أي متصرف غير ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها وباب ظن عند إلغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً.

قوله: **(أو وصف)** أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل. ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله:

٢١٦ ـ أَمَّا الـمُلُوكُ فَأنتَ اليَوْمَ أَلأَمُهُمْ لُؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[1]

فناصب لؤماً محذوف أي تلؤم لؤماً وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة:

٢١٧ ـ وَأَرَانِي طَرِبَاً فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ الوَالِهِ أو كالـمُخْتَبَلْ[2]

قوله: **(مشتقان منه)** الاشتقاق ردُّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى ـ ولو مجازياً ـ مع اتفاقهما في الحروف الأصول فإن اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة. أو الدلالة مجازاً، وإن اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير في جبذ وجذب، وإن اختلف فيهما بعض الأصول فاشتقاق أكبر. كثلم من الثلم فعلم أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع.

---

(١) البيت من البسيط، ولصدره روايات مختلفة، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨؛ ولسان العرب مادة (بيض) والشاهد فيه قولهن «أبيضهم» حيث جاء أفعل التفضيل من البياض، والكوفيون يجيزون مجيء أفعل التفضيل من السواد والبياض، وهذا شاذ عند البصريِّن.
اللغة: «السربال» القميص.

(٢) البيت للنابغة.

«وكونُهُ أصْلاً لهذين انتُخِب»، أي: المختارُ أن المصدر أصلٌ لهذين، أي الفعل، والوصف.

ومذهبُ الكوفيين أن الفعل أصل، والمصدر مشتقٌّ منه.

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل، والفعلَ مشتقٌّ منه، والوصفَ مشتقٌّ من الفعل.

وذهب ابن طلحة[١] إلى أن كُلاً من المصدر والفعل أصْلٌ برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيحُ المذهبُ الأول، لأن كل فرع يتضمَّن الأصل وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كُلاً منهما يدلُّ على المصدر وزيادةٍ، فالفعلُ يدل على المصدر والزمان، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل.

٢٨٨ ـ تـوكـيـداً أوْ نَـوْعـاً يُـبَـيـنُ أوْ عَـدَد   كَـسِـرْتُ سَـيْـرَتَـيْـنِ سَـيْـرَ ذي رَشَـدْ

قوله: (**إن الفعل أصل**) أي لأنه يعمل في المصدر ويؤثر فيه فكان أصلاً لقوته، ورد بأن الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلاً له. والمراد الفعل المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق، فترجع لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً. وحين وجوده حالاً وبعده ماضياً، وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمضى زمنه، ويرجح الأول أنه فرض الأوصاف الثلاثة في زمن واحد، وهذا في زمنين مختلفين. والظاهر أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر. وكذا الوصف، وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع، لا قسم برأسه.

قوله: (**والوصف مشتق من الفعل**) أي فهو فرع الفرع.

قوله: (**وذهب ابن طلحة**) هو شيخ الزمخشري، وانظر ما أصل الوصف على هذا.

قوله: (**يبين**) أي المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً أو الضمير للمفعول المطلق في الترجمة.

قوله: (**مبيناً للنوع**) أي لكونه مضافاً أو موصوفاً كما مثله، أو محلى بأل العهدية كسرت السير أي المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام، ويسمى المختص أيضاً لاختصاصه بما ذكر، والتحقيق أن المعدود مختص أيضاً لتحديده بالعدد المخصوص. ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين: مبهم وهو المؤكد، ومختص وهو قسمان: معدود ونوعي. واعلم أن النوعي إن كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره. وإنما يفعل مثله فالأصل سيراً مثل سير ذي رشد، فحذف المصدر ثم صفته، وأنيب المضاف إليه منابها كما حققه الدماميني. ولا يرد ذلك على المصنف لأن مراده تمثيل النوعي بقطع النظر

---

(١) ابن طلحة: أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلي من أئمة اللغة والأدب في الأندلس توفي سنة (٦١٨ هـ). انظر: «بغية الوعاة» (١/١٢١).

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم:

أحدها: أن يكون مؤكداً، نحو «ضَرَبْتُ ضرباً»

الثاني: أن يكون مبيِّناً للنوع، نحو: «سرتُ سَيْرَ ذي رَشَدْ، وسِرْتَ سَيْراً حَسَناً».

الثالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبةً، وضَرْبَتَين، وضَربَات».

٢٨٩ ـ وقد يَنُوبُ عنهُ ما عليه دلّ كَجِدّ كُلّ الجِدّ، وافْرَح الجَذِلْ

عن كونه أصلاً أو نائباً، وأما ذو أل فالظاهر أنه قد يكون كذلك كما إذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك، وقد يكون أصلياً كأن قصدت الإخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضاراً لصرته فتدبر.

قوله: (**وقد ينوب عنه**) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية، وهو ما كان من لفظ عامله لا عن مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد أن الجذل في مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جذل كفرح وزناً ومعنًى. وظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور، وهو مذهب المازني والسيرافي والمبرد، واختاره المصنف لاطّراده. وأما مذهب سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أي: فرحت وجذلت جذلاً، فلا يطرد في نحو: حلفت يميناً، إذ لا فعل له مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة، قاله الرضي.

قوله: (**قد ينوب الخ**) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة: الكلية والبعضية والمرادف والإشارة والضمير والعدد والآلة. أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح، وكذا الإشارة والضمير كما في الروداني، والباقي عن المبين فقط وبقي مما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كاغتسلت غسلاً، وتوضأت وضوء العلماء، والملاقي للمصدر في الاشتقاق بأن يشاركه في مادته إما مع كونه مصدر فعل آخر ﴿كَتَبَتَّلْ إِلَيهِ تَبْتِيلاً﴾[1]، فإنه مصدر لبتَّل كقدس. وقد ناب عن مصدر تبتل، وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كـ ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [النساء:١٤٩] ﴿وأنبتها نباتاً حسناً﴾[2] فنباتاً اسم للنابت من زرع أو غيره، وقد ناب عن إنباتاً، وقال سيبويه إنه مصدر جارٍ على غير فعله أي فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لنبت سمي به لنابت كما نص عليه غير واحد، فيصح فيه الاعتباران. والظاهر صحة اعتباره أيضاً اسم مصدر لأنبت كغسلاً ووضوءاً لاغتسل وتوضأ مع أنهما مصدران لغَسَلَ ووضؤ وأما تبتيلاً فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتَّل لعدم نقصه عن حروف فعله كماهو شأن اسم

---

(١) [المزمل: ٨].

(٢) [آل عمران: ٣٧].

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه، ككُلٍّ وبعض، مُضافينِ إلى المصدر، نحو: «جدَّ كُلَّ الجدّ»، وكقوله تعالى: ﴿فلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ﴾[1] و«ضربتُهُ بَعْضَ الضَّربِ».

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: «قَعَدْتُ جُلُوساً، وأفْرَح الجذل» فالجلوس: نائبٌ مناب القعود لمرادفته له، والجذل: نائبٌ مَناب الفرحِ لمرادفته له.

وكذلك ينوب مناب المصدرِ اسم الإشارة، نحو: «ضَربتُهُ ذلك الضَّربَ» وزعم بعضُهم

المصدر فتأمل. وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملاً للأقسام الثلاثة، أي فيكفي في النيابة ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره، وبقي مما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقرى، وصفته كَسِرْتُ أحسن السير، وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء، ووقته كقوله:

٢٢٣ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيلَةَ أرْمَدِ[2]

أي اغتماض ليلة أرمد، وما الاستفهامية نحو: ما ضربت زيداً؟ أي أيَّ ضرب ضربته، وما الشرطية نحو: ما شئت فاجلس، أي أيَّ جلوس شئت فاجلس، وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عنهما، وعشرة عن المبين، لكن لم أر نصاً في إنابة مصدر فعل آخر عن المبين، والظاهر جوازه كتبتل إليه تبتيل الخائفين.

قوله: **(ذلك الضرب)** أي المعهود للمخاطب كإن عُلم الضرب، وجُهل فاعله فأخبرته بأنه أنت فيكون مثالاً للمبين وظننت ذاك، مثال للمؤكد لعوده لمصدر المبهم المفهوم من الفعل، وقد ينوب عن النائب كأن يقال: ضرب الأمير زيداً، فتقول: ضرب اللص ذلك الضرب، أي ضرباً مثل ذلك لأن فعل الأمير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنيب عنه الصفة، ثم الصفة، وأنيب عنها الإشارة.

قوله: **(نحو ضربته زيداً)** إن رجع الضمير إلى مصدر الفعل المبهم فمؤكد، لأنه لو صرح بالظاهر لم يفد إلا التوكيد، وإن رجع إلى مصدر معهود لدلالة المقام فنوعي. فقول الشرح أي الضرب يحتمل جعل أل فيه للجنس وللعهد، ومحل ذلك ما لم يجعل زيداً بدلاً مفسراً للضمير، وإلا كان مفعولاً به لا مطلقاً وهكذا قوله:

٢٢٤ ـ مِنْ كُلِّ ما نَالَ الفَتَى قَدْ نِلْتُهُ[3]

---

(١) [النساء: ١٢٩].

(٢) البيت من الطويل، ولم أهتدِ إلى قائله.

(٣) البيت من البسيط، ولم أهتدِ إلى قائله.

أنه إذا ناب اسمُ الإشارة مناب المصدر فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر، كما مَثَّلْنا وفيه نظر، فمن أمثلة سيبويه: «ظَنَنْتُ ذاك» أي: ظننت ذاك الظَّنّ، فذاك إشارة إلى الظن، ولم يوصف به.

وينوب عن المصدر ـ أيضاً ـ ضميرُه، نحو: «ضَرَبْتُهُ زيداً» أي: ضَرَبْتُ الضرب، ومنه قوله تعالى: ﴿لا أعذبُهُ أحداً من العالمين﴾(١) أي: لا أعذب العذاب.

وعددهُ، نحو: «ضربتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً» ومنه قوله تعالى: ﴿فاجْلِدُوهُمْ ثمانين جلدة﴾(٢) والآلةُ، نحو: «ضربتُهُ سَوْطاً» والأصْلُ: «ضربتُهُ ضَربَ سَوْطٍ»، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم.

٢٩٠ ـ وَمَـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أَبَـدَا وَثَـنِّ واجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وَأَفْـرِدَا

لا يجوز تثنيةُ المصدر المؤكِّد لعامله، ولا جَمْعُهُ، بل يجب إفراده، فتقول: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكرر الفعل، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع.

وقوله:

٢٢٥ ـ هَـذَا سُـرَاقَـةُ لِـلْـقُـرْآنِ يَـدْرُسُـهُ(٣)

أي نلت النيل، ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد، والنوعي بالطريق المذكور، وأما: لا أعذبه أحداً من العالمين، فنوعي لا غير لرجوعه لعذاباً قبله بمعنى تعذيباً عظيماً، لأن تنوينه للتعظيم، والأصل: أعذبه أي من يكفر تعذيباً عظيماً لا أعذب تعذيباً مثله أي التعذيب المذكور أحداً لأن تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف، وأناب عنه صفته وهي مثله، ثم حذفها وأناب المضاف إليه وهو التعذيب منابها، ثم حذفه وأناب عنه ضميره، أفاده في التصريح وغيره، فتأمل.

قوله: **(والآلة)** أي إذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال: ضربته خشبة.

قوله: **(مقامه)** أي في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين وأسواطاً.

قوله: **(غيره)** تنازعه الفعلان قبله، فأعمل فيه الثاني، وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة، وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله، ودفع به توهم امتناع الإفراد من الأمرين قبله. ولا يغني عنه قوله: فوحد أبداً من حيث أن مفهومه أن غير المؤكد لا يوحد أبداً لأن هذا المفهوم كما يحتمل نفي التأبيد أي لا تدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأبيد النفي أي لا توحده في وقت أبداً. فاندفع الاعتراض بأن الإفراد هو الأصل فلا حاجة لذكره، سم.

قوله: **(بمثابة تكرير الفعل)** فيه أنه ليس مؤكداً للفعل نفسه، بل للمصدر المفهوم منه كما

---

(١) [المائدة: ١١٥]. (٢) [النور: ٤].

(٣) وعجزه «يُقَطِّعُ الليل تسبيحاً وقرآناً»، وهو من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢١٦؛ ولسان العرب مادة (عنن). والشاهد فيه قوله: «يدرسه» حيث جاء الضمير مفعولاً مطلقاً لا ضميراً للقرآن.

وأما غير المؤكد ـ وهو المبين للعدد، والنوع ـ فذكر المصنِّفُ أنه يجوز تثنيته وَجَمعُهُ.

فأما المبين للعدد فلا خِلافَ في جواز تثنيته وجمعه، نحو: «ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَبَاتٍ».

وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه، إذا اختلفت أنواعه، نحو: «سِرتُ سيري زَيْدٍ الحسن والقَبِيحَ».

وظاهرُ كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيتهُ ولا جمعه قياساً، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشَّلوْبين.

٢٩١ ـ وَحَذْفَ عَامِلِ المُؤكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عامله، لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وتقويته، والحذفُ منافٍ لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامِلُه للدلالة عليه: جوازاً، ووُجوباً.

مر. فالأولى أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو، قليلاً أو كثيراً. كما أن المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك.

قوله: **(فالمشهور الخ)** أي بدليل قوله: ﴿وَتَظُنُّوا بِاللهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب:١٠] والألف زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي، تصريح.

قوله: **(متسع)** أي اتساع، مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعنى، والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبراً لمحذوف دل عليه ما قبله.

قوله: **(لا يجوز حذف عامله)** أي ولا تأخيره، بخلاف النوعي والعددي فيهما.

قوله: **(لتقرير عامله)** أي دفع المجاز عنه لكون المجاز لا يؤكد، وقوله: وتقويته أي تثبيت معناه في النفس بواسطة تكرره، ولا يرد، قوله تعالى: ﴿وَمَكَرْنَا مَكْراً﴾ [النمل:٥٠] وقوله:

بَكى الخَزُّ مِنْ عَوفٍ وأنْكرَ جِلْدَهُ وعجَّتْ عَجِيْجا مِنْ جُذَامِ المَطارِفِ[1]

حيث أكد المكر والعجيج أي التصويت بالمصدر مع أنهما مجازان عن المجازاة والمباينة، والمطارف هي الثياب الرقيقة لأن محل عدم تأكيد المجاز إذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلت قتلاً، لا فيما هو مجازاً قطعاً كما في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كالآية والبيت، وما يحتملها لا يؤكد إلا إذا استعمل في حقيقته لأن تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء:١٦٤].

قوله: **(فيحذف عامله)** أي لدلالته على معنًى زائد على العامل، فأشبه المفعول به وهو يحذف عامله.

---

(١) البيت من الطويل، ولم أهتدِ إلى قائله.

فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سَيْرَ زَيْدٍ» لمن قال: «أي سَيْرٍ سِرْتَ» وَ«ضَرْبَتَيْنِ» لمن قال: «كَمْ ضربت زَيْداً؟» والتقدير «سِرتُ سير زَيْدٍ، وضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْن».

وقول ابن المصنف[1]: إن قوله: «وحذف عامل المؤكد امتنع» سَهوٌ منه، لأن قولك: «ضرباً زيداً» مصدر مؤكد، وعامله محذوف وُجُوباً، كما سيأتي - ليس بصحيح -، وما استدلَّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي بصحيح، وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه، وذلك لأن «ضرباً زَيْداً» ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمْرٌ خالٍ من التأكيد، بمثابة «اضْرِبْ زَيْداً» لأنه واقع مَوْقِعَهُ فكما إن «اضرِبْ زَيْد» لا تأكيد فيه كذلك: «ضرباً زيداً» وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في

قوله: **(وقول ابن المصنف)** مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح، وقوله: إن قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف، وسهو خبر إن، والضمير في منه للناظم.

قوله: **(لأن قوله ضرباً زيداً الخ)** هذا أحد دليلين لابن المصنف، وحاصله أن عامل المؤكد قد سمع حذفه، جوازاً في نحو: أنت سيراً، ووجوباً في نحو: أنت سيراً سيراً، وما أنت إلا سيراً وضرباً زيداً وغير ذلك مما سيأتي فمنعه من حذفه هنا إما سهو عن ورود هذا، وإما للبناء على أن ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهي دعوى بلا دليل. الثاني إن تعليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف إن أراد أن المقصود منه ذلك دائماً فممنوع، ولا دليل عليه. وإن أراد أنه قد يقصد به ذلك، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالأولى ا هـ. وأجاب الشاطبي عن الأول بما في الشرح وسيأتي ما فيه، وعن الثاني بأن الحذف مناف للتأكيد مطلقاً لأنه إذا قصد تقرير العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الأول فيكون معتنى به، وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان. ا هـ فالأولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينهض ذلك جواباً عنهما، وقد اعترف الشاطبي بأن نحو: أنت سيراً للتأكيد مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية. فالأولى التزام أن هذه الأمثلة من المؤكد كما قاله ابن هشام إنه الحق، وهي مستثناة من امتناع الحذف لنكات تأتي، ويدل على الاستثناء قوله: والحذف حتم الخ. فلا تردد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء: أنت سيراً لأنه لم يذكره، لأنا نقول: يشير إليه مفهوم قوله كذا. مكرر.

قوله: **(لأنه واقع موقعه)** أي ففائدته النيابة عن فعله، وإعطاؤه معنا لا تأكيده، وإلا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل.

---

(١) انظر: «شرح ابن الناظم على الألفية» ص ١٠٤.

شيء، لأن المصدر فيها نائبٌ مناب العامل، دال على ما يدُلُّ عليه، وهو عِوَضٌ منه، ويدل على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكدِ.

ومما يدلُّ أيضاً على أن «ضَرْباً زَيْداً» ونحوَه لَيْسَ من المصدر المؤكِّدِ لعامله أن المَصْدَرَ المؤكَّدَ لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أوْ لا؟ والصحيحُ أنه يعمل، فـ«زَيْداً» في قولك: «ضَرْباً زَيْداً» منصوبٌ بـ«ضربا» على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو «اضرِبْ»، فعلى القول الأول نَابَ «ضَرْباً» عن اضرِبْ في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

٢٩٢ ـ والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلا مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلا

يُحذفُ عاملُ المصدر وُجُوباً في مواضع:

قوله: **(ليست من باب التأكيد)** أي بل هي قسم برأسه. فالمصدر إما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله، ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله: توكيداً، أو نوعاً الخ أو أن المراد ليست منه الآن بعد النيابة، وإن كانت منه اصالة.

قوله: **(عدم جواز الجمع)** قد يقال إن ذلك لعارض نيابتها لا بالنظر لذاتها، وأيضاً لا يأتي في نحو: أنت سيراً، لأن الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر.

قوله: **(ومما يدل الخ)** فيه أن من قال: يعمل النائب يحتمل أنه يراه من المؤكد، ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهي نيابته عن فعله فتأمل.

قوله: **(بدلاً من فعله)** أي عوضاً عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله، ولو المقدر في المصدر الذي لا فعل له كَبَلْهَ بمعنى تركاً في قوله يصف السيوف:

٢٢٦ ـ تَذَرُ الجَماجِمَ ضَاحياً هاماتها بَلْهَ الأَكُفَّ كأنَّها لم تُخْلَقِ[1]

أي ترك الأكفِّ في رواية خفض الأكف بالإضافة فبله، إما منصوب بفعله المهمل، وإن لم يصح النطق به، أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذكر الأكف بله أي تركاً أما رواية نصب الأكف فبله اسم فعل بمعنى ترك. ومثل ما ذكره يقال في ويحه وويله وويسه وويبه وهي بحسب الأصل كنايات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ويبغض وقيل إن ويح وويس كلمتا رحمة، وويل وويب للعذاب، فهي مفاعيل مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو أهلكه أو رحمه مثلاً، وقيل منصوبه على المفعول به والتقدير: ألزمه الله ويله،

---

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥؛ ولسان العرب مادة (بله).

منها إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيسٌ في الأمر والنهي، نحو: «قياماً لا قُعوداً» أي: قُمْ قياماً ولا تقعد قعوداً، والدعاء، نحو «سقياً لَكَ» أي: سقاك الله.

وكذلك يحذف عاملُ المصدر وُجُوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهامِ المقصودِ به

وفي الإيضاح أن المصدر في نحو: ضربا زيداً وقياماً لا قعوداً مفعول به أيضاً عند سيبويه أي الزم ضرباً الخ. أي فكونه بدلاً من فعله إنما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق.

قوله: **(في الأمر والنهي)** أي سواء تكرر كقوله:

٢٢٧ ـ فَصَبْراً في مَجالِ المَوتِ صَبْراً   فَمَا نَيلُ الخُلودِ بِمُسْتَطَاعِ[1]

أم لا كما مثله، وخص ابن عصفور الوجوب التكرار ليقوم مقام العامل.

قوله: **(أي قم قياماً لا تقعد الخ)** اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع، فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياماً مفعولاً به لفعل محذوف، ولا قعوداً عطف عليه أي افعل قياماً لا قعوداً، وأما جعل أبي حيان لا نافية للجنس، وقعوداً اسمها نوِّن شذوذاً فتكلف. مع أنه يحتاج، كما قاله الدماميني، إلى جعله خبراً بمعنى النهي. أفاده الصبان. وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلاً من فعله في النهي مع أنهم صرحوا بوقوعه فيه، ولا يبعد أن يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما إذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا فتأمل.

قوله: **(نحو سقياً لك)** الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي: سحقاً لزيد وبعد له، لبيان فاعله فهو متعلق بأعني محذوفاً أي لك أعني، أو خبر لمحذوف وجوباً أي إرادتي أو دعائي لك. وعلى كلٍّ فالكلام جملتان. وتقدم لذلك مزيد في الابتداء، ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده، ويكون المسوغ له معنى الفعل كـ ﴿سَلَامٌ عَلَى آلْ يس﴾ [الصافات: ١٣٠] وأما المصدر المضاف نحو: بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبر له، وأما ذو أل فرفعه أحسن كالويل له والخيبة لكن إدخال أل سماعي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه، وقاسه الفراء والجرمي كما في الهمع: ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضاً وهو الأوجه إذ لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضاً في المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره. لكن على الخبرية كما في التسهيل نحو: له علي ألف اعتراف وزيد قائم حق أي هذا اعتراف وحق، وكذا في المفيد خبراً سواء كان إنشائياً كعجب لتلك قضية، وقول الأعرابي: حمداً لله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمري عجب وشأني حمد الله أو غير إنشائي كأفعل، وكرامة أي ولك كرامة ا هـ قال الصبان: والظاهر أن ما للتفصيل كذلك، والأوجه اطراد الرفع فيما ذكر، كما يفيده كلام ابن عصفور.

---

(١) البيت من الهزج، وهو لقطري بن الفجاءة في تخليص الشواهد ص ٢٩٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣١.

التوبيخُ، نحو: «أتوانياً وَقَدْ عَلاكَ المشيبُ؟» أي أتتوانى وَقَدْ عَلاكَ؟

ويقل حذفُ عامل المصدر وإقامة المصدرِ مُقامه في الفعل المقصود به الخيرُ، نحو: «أفعلُ وكرامةً» أي: وأكرمُكَ.

قوله: (وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه أو الواقع بعد الاستفهام، وفي الخبر ليسا من الآتي بدلاً عن فعله وقوله الآتي: والمصدر نائب منابه الخ، نص في أنهما منه، ففي عبارته قلاقة. والثاني هو الصواب؛ فالآتي بدلاً نوعان: طلبي وخبري؛ فالأول هو الواقع أمراً أو نهياً أو دعاء. أو توبيخاً، وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منكراً وإلا كان سماعياً كويله. والخبري إما مسموع، ولم يتعرض له المصنف. ومثله الشارح بقوله: افعل وكرامة، وإما مقيس وهو ما ذكره بقوله: وما لتفصيل إلى آخر الباب. فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح.

قوله: (في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلبي كقولهم عند تذكر النعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، وعند تذكر الشدة: صبراً لا جزعاً، وعند ظهور معجب: عجباً، وعند الامتثال: سمعاً وطاعة، أي حمدت حمداً وشكرت شكراً وصبرت صبراً الخ. فالمقصود في ذلك الإنشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظراً للفظ العامل. وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنًى، والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع، فإن المصدر الخبري خمسة أنواع، أربعة منها قياسية وهي المذكور بقوله: وما التفصيل الخ، وواحد سماعي وهو هذا، وضابطه أن يدل على عامله دليل، ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الأمثلة، ومثال الشرح. فالعامل في جميعها محذوف وجوباً لكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالأمثال، ولا يتجاوز مورد السماع، وإنما يجب الحذف في حمد أو شكر إلا كفراً عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال: حمدت حمداً، وشكرت شكراً على أن الكلام بذكر الفعل يكون خبراً، وكلامنا عند قصد الإنشاء. وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدماميني نقلاً عن الشلوبين، والظاهر أن صبراً لا جزعاً وسمعاً وطاعة، كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما، أو عند قصد الإنشاء هذا. وللرضى تفصيل آخر حيث قال: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز ذكره كحمدت حمداً وشكرت شكراً وسقاك الله سقياً. وأما ما بين فاعله بإضافة نحو: كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك، أو بحرف جر كسحقاً لك أي بعداً، وبؤساً لك أي شدة، أو بين مفعوله بإضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله، أو بحرف كحمداً لك وشكراً وعجباً منك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي بحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته

فالمصدرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والمصدر نائبٌ منابه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله: «كَنَدلاً» إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

[١٦٢] يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عيابُهُمْ ... وَيَرْجِعنَ مِنْ دَارِينَ بجرِ الحَقَائِبِ

على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدلاً زُرَيقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ[1]

فـ«نَدْلاً» نائبٌ مناب فعلِ الأمر، وهو انْدُل، والنَّدل: خَطْفُ الشيء بسرعة، «وزُرَيقُ» منادى، والتقدير: ندلاً يا زُرَيقُ المَالَ، وزُرَيقُ اسم رجل، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بنَدْلاً، وفيه نظر، لأنه إن جعل «نَدلاً» نائباً مناب فعل الأمر للمخاطب، والتقدير: «انْدُل» لم يصح أن يكون مرفوعاً به، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، فكذلك ما ناب منابه، وإن جعل نائباً مناب فعل الأمر للغائب، والتقدير: «لِيَنْدُل» صَحَّ أن يكونَ مرفوعاً به، لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَاب فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب، نحو «ضَرْباً زيداً» أي: اضرب زيداً، والله أعلم.

٢٩٣ ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازاً من نحو: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤٦] و ﴿سَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩] ثم علل ذلك فانظره.

قوله: **(على حين الخ)** وقبله:

٢٢٨ ـ يمرُّنَ بالدَّهْنَا خِفافاً عِيَابُهمْ ... ويَرْجِعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ[2]

والدهنا بفتح المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير في يمرون للصوص، وكذا في يرجعن وأنثه تحقيراً لهم وعيابهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالحقائب أوعية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجراء كحمر وحمراء، أي ممتلئة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروي بالفتح على البناء لإضافته لجملة ألهى، وبالجر على الإعراب والظاهر أنه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلاً حين ألهى الخ، والمال مفعول به لندلا أو لفعله المحذوف أي اختطف المال.

قوله: **(وزريق اسم رجل)** لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها.

قوله: **(وما لتفصيل الخ)** عطف على ندلاً فهو مثال ثان للآتي بدلاً من فعله، وكذا ما

---

(١) البيتان من الطويل، وهما أو أحدهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، وهما في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥؛ وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١؛ وبلا نسبة في لسان العرب (ندل).

(٢) انظر شرح ابن عقيل الشاهد رقم ١٦٢.

يُحْذَفُ أيضاً عاملُ المَصْدَر وجُوباً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدَّمه، كقوله تعالى: ﴿حتَّى إِذَا أَثْخنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الوِثَاقَ، فَإِمَّا مَنًّا بعدُ، وإِمَّا فداءً﴾[1] فمنًّا، وفداءً: مصدران منصوبان بفعل محذوفٍ وُجُوباً والتقدير ـ والله أعلم ـ فإمَّا تَمنُّونَ مَنًّا، وإمَّا تَفْدُونَ فداءً، وهذا معنى قوله: «وما لِتَفْصِيل، إلى آخره» أي: يُحْذَفُ عاملُ المصدر المَسُوق للتفصيل، حيث عنَّ، أي: عَرَضَ.

٢٩٤ ـ كـذا مُـكَـرَّرٌ وذُو حـصْـرٍ وَرَدْ نَـائِـبَ فِـعْـلٍ لاِسْـمِ عَـيْـنٍ اسْـتَـنَـدْ

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدر وُجُوباً، إذا ناب المصدرُ عنَ فعل اسْتند لاِسْمِ عين

بعده فقوله: عامله بحذف تأكيد لمفاد عطفه على المثال، وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لئلا يوهم أنه قسيم للآتي بدلاً من فعله مع أنه منه.

قوله: **(لعاقبة ما تقدمه)** أي للفائدة المرتبة عليه، والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالآية فإن طلب شد الوثاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله:

٢٢٩ ـ لأجْـهَـدَنَّ فَـإِمَّـا رَدَّ وَاقِـعَـةٍ تُـخْـشَـى وإمَّا بُـلـوغَ الـسُّـؤْلِ والأَمَـلِ[2]

فلأجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام، وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه، واحترز بالقبلية عن نحو: إما إهلاكاً أو تأديباً فاضرب زيداً فيجوز إظهار فعله، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة، فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزيد سفر فإما صحة، أو اغتناماً لقيود ثلاثة تفصيل العاقبة. وكونها عاقبة جملة، وتقدمها.

قوله: **(إذا أثخنتموهم)** أي أكثرتم فيهم القتل، فشدوا الوثاق أي فأمسكوا عن القتل، واسروهم وشدوا وثاقهم أي ما يقيدون به.

قوله: **(كذا مكرر)** أي مرتين فأكثر.

قوله: **(ورد)** أي المذكور من المكرر والمحصور لأن الجملة نعت لهما، ونائب حال من فاعله، ولاسم عين متعلق باستند. وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب، وجعلها المكودي نعتاً ثانياً لمكرر وما عطف عليه.

قوله: **(اسند الخ)** يستفاد منه أن شروط وجوب الحذف ثلاثة: كون عامله خبراً أي ولو منسوخاً كإنَّ زيداً سيراً سيراً، وكون المبتدأ اسم عين، وتكرار المصدر أو حصره، ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدإ نحو: أأنت سيراً، والعطف عليه كأنت أكلاً وشرباً كما في التصريح، ويشترط أيضاً استمراره إلى الحال كما نصوا عليه لا منقطعاً ولا مستقبلاً، وإنما

---

(١) [محمد: ٤].

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٢.
والشاهد فيه قوله: «إما دَرْءَ... وإمّا بلوغ» حيث جاء المصدر لتفصيل عاقبة خبر.

ـ أي: أخْبرَ به عنه ـ وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً، فمثالُ المكرر: «زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً» والتقدير: «زيد يسير سيراً»، فحذف «يسير» وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه، ومثالُ المحصور «مَا زَيْدٌ إلا سَيْراً وإنَّما زيد سيراً» والتقدير: إلا يسير سيراً، فحذف «يسير» وُجُوباً لما في الحصر من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير.

فإن لم يكرر ولم يُحْصَر لم يجب الحذف، نحو: «زَيْدٌ سَيْراً» التقدير: زيد يسير سيراً، فإن شئت حذفت «يسير» وإن شئت صَرَّحْتَ به، والله أعلم.

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُوءَكّداً لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدا
٢٩٦ ـ نَحْوُلَهُ «له عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفا» والثَّان كـ«ابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفا»

أي: من المصدر المحذوف عاملُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى، المؤكِّد لِنفسِهِ، والمؤكَّد لغيره فالمؤكد لنفسه: الواقع بعد جملة لا تحتملُ غَيره، نحو: «له عليَّ ألفٌ عرفاً»، أي: اعترافاً فاعترافاً: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير: «أعترف اعترافاً» ويسمى مؤكداً لنفسه: لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفسُ المَصْدَرِ، بمعنى أنها لا تحتمل سِوَاهُ، وهذا هو المراد بقوله: «فالمُبْتَدأ» أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر إذ لا يخبر عنها إلا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى، فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بلا تأويل كأمرك سير، ومقتضى ذلك أن اسم المعنى إذا لم يصح المصدر خبراً عنه إلا بالتأويل كاملك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب. ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصاناً ويزيد زيادة. وحينئذ ففي مفهوم قوله لاسم عين تفصيل، يس.

قوله: **(صرفا)** نعت لحقاً، وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده، فكأنهما مثالان في مثال واحد.

قوله: **(لا تحتمل غيره)** إن أراد أنها لا تفيد معنًى حقيقياً غير معنى المصدر فما بعده كذلك، أو أنها لا تفيد معنى غيره ولو مجازياً فممنوع سم أي لاحتمال كونها للتهكم مجازا إلا أن يراد: لا يحتمل غيره احتمالاً قريباً، والتهكم بعيد صبان. والأصح منع تقديم هذا المصدر كالذي بعده على الجملة، وتوسطه بين جزأيها لأنها دليل العامل فلا يفهم إلا بتمامها، وأما قولهم: أحقاً زيد منطلق، فحقاً ظرف لا مصدر كما نص عليه.

قوله: **(هي نفس المصدر)** فيه تسمُّح، والمراد أن التكلم بها هو نفس الاعتراف، ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة فصار مؤكداً لنفسه كما في: ضربت ضرباً، ولا يشكل ذلك على قوله، وحذف عامل المؤكد امتنع لما مر أن هذا مستثنى منه، أو يقال لما دلت الجملة على العامل كان كأنه مذكوراً لقيامها مقامه.

والمؤكد لغيره هو: الواقع بعد جُملة تحتملُهُ وتحتملُ غيرهُ، فتصير بذكره نصًا فيه، نحو: «أنتَ ابني حقًا» فحقًا: مصدرٌ منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجوباً، والتقدير: «أحُقّهُ حقًا» وسُمّي مؤكداً لغَيْرِهِ؛ لأن الجملة قبله تصلحُ له ولغيره، لأن قولك: «أنت ابني» يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً على معنى: أنت عندي في الحُنُوّ بمنزلة ابني، فلما قال «حَقًّا» صارت الجملة نصًا في أن المراد البُنُوّة حقيقة، فتأثرت الجملة بالمصدر، لأنها صارت به نصًا، فكان مؤكداً لغيره، لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثَّر فيه.

٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةْ كَـ«لِي بُكاً بُكَاءَ ذاتِ عُضْلَةْ»

قوله: (**أنت ابني حقاً**) مثله لا أفعله ألبتة. فالبتة مصدر حذف عامله وجوباً، والتاء للوحدة، والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أتردد، ثم أجزم مرة أخرى، وكان اللام للعهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد معها، ولا يجوز حذف أل على المشهور. ولم يسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها، تصريح. وإنما كان مثله لأن ألبتة محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتماله الانقطاع.

قوله: (**يحتمل أن يكون حقيقة**) مقتضاه أن حقاً هنا بمعنى حقيقة، فيكون رافعاً لاحتمال المجاز. أما إذا كان بمعنى ضد الباطل فلا يرفعه بل يصح معه أن يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب، فتصير به نصاً في الثبوت. وسمي مؤكداً لغيره لأن الجملة مغايرة له لفظاً ومعنًى، قاله الدماميني. قال الرضي: وهو مؤكد لنفسه أيضاً لأن الجملة تدل عليه نصاً من حيث أنه مدلول لفظها. وأما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر عقلي لا مدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله. وكذا جميع الأخبار فلا تفيد إلا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة، وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به أن الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل، وحينئذ فإنما سمي هذا مؤكداً لغيره مع أنه كالأول لأنك إنما تؤكد بمثله إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة في نفس الأمر، وغلب عنده كذب مدلولها، فكأن الجملة تحتمله له ولنقيضه فقيل مؤكد لغيره. وأما الأول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض.

قوله: (**كلي بكا**) ينبغي جعله صفة لجملة أي بعد جملة كائنة كهذه، ليكون مشيراً لباقي الشروط. والبكا بالقصر إسالة الدمع، وبالمد رفع الصوت، وقيل لغتان في كل كما في المصباح، وعلى الأول يحتاج لارتكاب الضرورة في قصر الأول، أو مدّ الثاني، وإلا ورد أن الجملة لم تحوِ معنى المصدر لكن يرد أنها لم تحو فاعل المصدر المنصوب إذ فاعله ذات عضلة؛ أي ممنوعة من النكاح وهي غير الياء في لي، ويدفعه أن المعنى لي بكاء مثل بكائها، أو صاحب المثل هو المتكلم، والعضلة أيضاً الداهية يقال إنه لعضلة من العضل أي داهية من الدواهي.

أي: كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدر إذا قُصد به التَّشبيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلةٍ على فاعل المصدر في المعنى، نحو: «للزيدِ صوتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، ولهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثّكلى» فـ«صوت حِمارٍ»، مصدر تشبيهي، وهو منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوباً والتقدير: يُصوِّتُ صوت حِمَار، وقبله جملة وهي: «لزيد صَوْتٌ» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو «زيد» وكذلك «بُكاء الثّكلى» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وجُوباً، والتقدير: يبكي بُكاءَ الثّكلى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جُملةٌ وجب الرَّفعُ، نحو: «صوتُهُ صوتُ حمارٍ، وبُكاوهُ بُكاءُ الثّكلى»، وكذا لو كان قبله جملة، وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو: «هذا

قوله: (**إذا قصد به التشبيه الخ**) جملة الشروط سبعة: كونه مصدراً، ومشعراً بالحدوث، وقصد به التشبيه، وبعد جملة مشتملة على فاعله، وعلى معناه. وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة، وترك الباقي. وستعلم محترزها.

قوله: (**الثكلى**) بفتح المثلثة مقصوراً أي الحزينة لفقدها ولدها. يقال: ثكلت ولدها إذا فقدته.

قوله: (**تشبيهي**) أي لكون المعنى مثل صوت حمار، ولذا كان في الجملة قبله معناه وفاعله لأن فاعل المثل هو زيد، وهو أيضاً مشعر بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت أي إخراج ما يسمع، وإحداثه لا بمعنى المسموع خلافاً للمرادي، وليس في الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سيأتي فاستوفى الشروط. ومثله مثال المصنف، ونحو: له ضرب ضرب الملوك. واعلم أن هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب، ويجوز معها رفعه بدلاً مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف. وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء؟ قولان.

قوله: (**بفعل محذوف وجوباً**)أي لا بالمصدر الذي في الجملة لأن المصدر لا يعمل إلا إذا كان بدلاً من فعله. أو مقدراً بالحرف المصدري، وليس هذا كذلك أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأنه مبتدأ، والأصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر. لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ، وهو ممنوع. وعلل المرادي مثال الصوت بأن الأول (**فيه**) بمعنى ما يسمع فليس مصدراً حتى يعمل، وفيه ما مر مع قصوره، وقال في الشذور لأن الصوت الأول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك: مررت. فإذا له صوت صوت حمار إنك مررت به، وهو في حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصباً ا هـ أي، واشتراط الإشعار بالحدوث إنما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليتأمل هذا. وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم، فعليه يجوز النصب بالمصدر الذي في الجملة بلا تقدير فعل، وهو ظاهر كلام سيبويه في هذا المثال، قاله الرضى.

قوله: (**وجب الرفع**) أي خبراً لما قبله.

قوله: (**وكذا**) أي يجب الرفع لكن ليس خبراً لما قبله بل بدل منه، أو نعت بتقدير مثل

بُكاءُ بُكاءُ الثَّكْلَى، وهذا صوتٌ صوتُ حمارٍ» ولم يتعرض المصنفُ لهذا الشرط، ولكنه مفهومٌ من تمثيله.

المفعُول لَهُ

٢٩٨ ـ يُنصبُ مَفعولاً لَهُ المصدرُ، إنْ أبَانَ تَعليلاً، «كَجُدْ شُكراً، وَدِنْ»

أو خبر لمحذوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافي جواز النصب على الحال إن وجد مسوغة كالمثال الآتي، لأنه حال من المستكن في الظرف. ومما لم يشتمل على الفاعل قولهم: عليه نَوْح نوح الحمام، لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح. وكذا يجب الرفع إذا عدم المصدر كلَهُ يد يد أسد، أو لم يشعر بالحدوث كله ذكاء ذكاء الحكماء، لأن الذكاء من الملكات الراسخة لا من الأفعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت، أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن، أو لم يكن في الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما إذا كان في الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به.

تنبيه: المراد باشتمالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضاً كما مر. أو معناه فقط كقوله يمدح فرساً بالضمور:

٢٣٠ ـ مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طيُّ المَحْمَلِ[1]

أي بلغ في الضمور إلى حيث لو اضطجع لم تمس بطنه الأرض بل منكبه، وحرف ساقه فالمعنى أنه مدمج الخلق مدكوك بعضه في بعض، ومطوي كطيّ المحمل وهو علاقة السيف أي كدمجه في بعضه بالضفر والله أعلم.

المَفْعُولُ لَهُ

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة. بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق. وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة.

قوله: **(ودن)** أمر من الدّين بفتح الدال أي اقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع، وحذف علته لدلالته علة الأول. أي دن شكراً لأنه يجوز حذف المفعول له لدليل، أو أن شكراً المذكور علة لهما معاً.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذليّ في خزانة الأدب ٨/ ١٩٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣؛ وللهذلي في الخصائص ٢/ ٣٠٩.

٢٩٩ ـ وَهوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ: وَقْتاً وَفَاعِلاً، وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠ ـ فاجْرره بالحرفِ، وَلَيسَ يمتنعْ مَعَ الشُّرُوطِ: كَلِزُهْدٍ ذا قَنِعْ

المفعولُ له هو: المصدرُ المفهم علةً، المشاركُ لعامله: في الوقت، والفاعل، نحو: «جُد شُكْراً» فشكراً: مصدر، وهو مُفهِمٌ للتعليل، لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومُشارِك لعامله وهو: «جُد»: في الوقت، لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل، لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر.

وكذلك: «ضَرَبْتُ ابني تأديباً» فتأديباً: مصدر، وهو مُفهِمٌ للتعليل، إذ يصح أن يقع في جواب «لم فعلت الضَّربَ؟» وهو مُشاركٌ لضربت، في الوقت، والفاعل.

قوله: **(وقتاً)** تمييز محوّل عن الفاعل أي متحد وقته، أو منصوب بنزع الخافض.

قوله: **(كازهد الخ)** يفيد جواز تقديم المفعول له. وهو كذلك سواء جر كمثاله أو نصب كقوله:

٢٣١ ـ طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ[1]

وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي.

قوله: **(في الوقت)** أي بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جبناً، أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كحبستك خوفاً من فرارك، أو عكسه كجئتك إصلاحاً لحالك، تصريح.

قوله: **(والفاعل)** أي بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله. ولم يشترطه ابن خروف تمسكاً بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً﴾ [الرعد:١٢] حيث أن فاعل الإراءة هو الله، والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له. ورد بأنه متحد بتأويل الخوف، والطمع بالإخافة والإطماع، أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري. وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للإرادة التي هي فعل الله تعالى، فيرده أن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضاً لا يظهر كون الخوف باعثاً على الرؤية لأنهم لا يرون لأجل خوفهم بل الله يريهم لأجل ذلك فتدبر.

قوله: **(ضربت ابني تأديباً)** قيل فيه تعليل الشيء بنفسه، لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي. ولا يصح تقديره إرادة تأديب لصيرورة المعنى: أدبته أو ضربته لإرادة ذلك. وفيه ركاكة لا تخفى إذ إرادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لا إنها هي الباعث. وأجيب بأن

---

(١) وعجزه «ولا لَعِباً مِنّي وذو الشيبِ يَلْعَبُ»، وهو من الطويل للكميت في جواهر الأدب ص ٣٦؛ ومغني اللبيب ص ١٤.
والشاهد فيه قوله: «وذو الشيب يلعب» حيث حذف همزة الاستفهام، والتقدير: أو ذو الشيب يلعب؟.

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجدتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة ـ أعني المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقد شرط من هذه الشروط تعين جرُّهُ بحرف التعليل، وهو اللام، أو «من» أو «في» أو «الباء».

المراد بالتأديب أثره، وهو التأدب أي ضربته لإرادة أن يتأدب، بناء على شرط اتحاد الفاعل، أو ضربته لأجل أن يتأدب، بناء على عدمه. ولا شك أن التأدب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتاً على حد: جئتك إصلاحاً لحالك. فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضاً لكن يرد عليه أن الضرب هو سبب التأدب وعلته، فكيف يجع التأدب علة للضرب؟ ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة في وجود التأدب، وتصور التأدب علة في إيجاد الضرب كحفر البئر لأجل الماء، فتدبر.

قوله: **(جواز النصب)** أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين، لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أي جئتك أكرمك إكراماً كما قال الزجاج، ولا للفعل المذكور لملاقاته له في المعنى كقعدت جلوساً كما قال الكوفيون.

قوله: **(إن وجدت الخ)** ظاهره كالنظم إن هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولاً له فيسمى بذلك عند جره. والجمهور على أن المجرور ولو مستوفياً للشروط مفعول به. وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته.

قوله: **(الثلاثة)** لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أي مفهماً لعلة الفعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية، وليس تركه إشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية، بل هي شرط يخرج به نحو: أحسنت إليك إنعاماً عليك، لأن الشيء لا يعلل بنفسه وهي تغني عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف: وإن شرط فقد الخ خاص بغيرها، وبقي من الشروط كونه قلبياً فلا يجوز: جئتك قراءة للعلم، أو قتلاً للكافر، أو ضرب زيد خلافاً للفارسي. لأن الحامل على الشيء متقدم عليه. وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضي بأنه إن أراد أن الباعث يتقدم وجوداً فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر، أو تصوراً فمسلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديباً، وجئتك إصلاحاً لحالك فإنه مفعول له إجماعاً، وليس قلبياً ولا مقدم الوجود فإن قدر فيه إرادة تأديب وإصلاح قلنا فليجز: جئتك إكرامك لي، وجئتك اليوم إكراماً لك غداً، بل جئتك سمناً وعسلاً على تقدير إرادة ذلك. فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وإنه على ضربين لأن المتقدم إما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبناً، أو تصوره فقط لكونه غرضاً يترتب على الفعل، ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديباً،

قوله: **(وهو اللام)** هي الأصل في التعليل وما بعدها نائب عنها نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ

فمثال ما عدمت فيه المصدريةُ قولُك: «جئتك للسَّمن».

ومثالُ ما لم يتَّحد مع عامله في الوقت «جئتك اليوم للإكرام غداً».

ومثالُ ما لم يتحد مع عامله في الفاعل «جاء زيد لإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو «هَذَا قَنِعَ لِزُهْدٍ».

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونُه مصدراً، ولا يشترط اتحادُه مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم.

هَادُوا حَرَّمْنَا﴾ [النساء: ١٦٠] لاختلاف الفاعل: و «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»[1] لعدم المصدرية: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنَ إِمْلاَقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] ﴿أحلنا دار المقامة من فضله﴾[2] لعدم القلبي إن قلنا باشتراطه. وإلا فمما جر مع استيفاء الشروط، وبقي مما يفهم التعليل نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] أي لهدايتكم، و: أسلم حتى تدخل الجنة، و: جئتك كي تكرمني ﴿وَلْتُكَبِّرُوا الله عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] وفي شرح اللمحة لابن هشام أن الكاف وحتى وكي لا تجر المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل وسابكه ا هـ. وينبغي أن على كذلك ومقتضاه أن المصدر المؤول لا يقع مفعولاً له وإن أفاده التعليل.

قوله: (**جئتك للسمن**) مثله: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ﴾ [الرحمٰن: ١٠] أي المخلوقات.

قوله: (**جئتني اليوم الخ**) مثله قول امرىء القيس:

٢٣٢ ـ فجئتُ وقد نَضتْ لنومٍ ثيابَها لدى السِّترِ إلا لِبْسَةُ المُتَفَضِّلِ[3]

ونضت بتخفيف الضاد المعجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم.

قوله: (**لاكرام عمرو له**) مثله:

٢٣٣ ـ وإني لتَعرُوني لذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ بلَّلَه القَطْرُ[4]

ففاعل العروّ الهزة وفاعل الذكرى المتكلم.

قوله: (**ولا يشترط اتحاده الخ**) هو مذهب سيبويه والمتقدمين كما في الهمع، ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي، وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكاً نحو: أما العبيد فذو عبيد بالنصب أي مهما تذكر أحد الأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد فلم يبق له شرط إلا العلية لكن

---

(١) رواه أحمد في مسنده برقم ٧٥٣٨، والبخاري ومسلم، وإنما بلفظ: «من جرّاء هرة...».

(٢) [فاطر: ٣٥].

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٤؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٩٧؛ ولسان العرب مادة (نضا).

(٤) تقدم برقم ١٣ من حاشية الخضري.

٣٠١ ـ وقَلَّ أن يصحبها المجرَّد والعَكْسُ في مصحُوبِ «أل» وأنشدوا
٣٠٢ ـ لا أقعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال، أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلُّها يجوز أن تُجرّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافة النصبُ، نحو: «ضربتُ ابني تأديباً»، ويجوز جرُّهُ، فتقول: «ضَرَبْتُ ابني لتأدِيبٍ»، وزعم الجُزُولي أنه لا يجوز جرُّهُ وهو خلاف ما صرَّحَ به النحويون، وما صحب الألفَ واللام بعكس المجرد، فالأكثر جرُّه، ويجوز النصب، «فضربتُ ابني للتأديب» أكثرُ من «ضربت ابني التأديب» ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنِّف:

[١٦٣] لا أقعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ(١)

البيت، فـ«الجبنَ» مفعولٌ له، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثله قولُه:

[١٦٤] فَلَيْتَ لي بهم قَوْماً إذا رَكِبُوا شنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبانا(٢)

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران ـ النصبُ والجر ـ على السواء؛ فتقول: «ضربتُ ابني تأدِيبَهُ، ولتأديبه» وهذا قد يُفهمُ من كلام المصنف، لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجرد ونصبُ

قال سيبويه: رواية النصب رديئة جداً فلا يخرّج عليها، وجعله بعضهم مفعولاً به أي مهما تذكر العبيد الخ.

قوله: **(أن يصحبها)** أي الحرف المذكور في قوله فأجرره بالحرف، وأنثه لتأويله بالكلمة، وفي نسخ: أن يصحبه بالتذكير، وفي أخرىٰ: فأجرره باللام فالتأنيث ظاهر.

قوله: **(وأنشدوا)** أي النحاة شاهداً لجوازه قول بعض العرب: لا أقعد الخ، فهو ليس من نظم المصنف.

قوله: **(لكن الأكثر فيما تجرد الخ)** أي لأنه أشبه الحال والتميز في التنكير والتبيين.

قوله: **(لا يجوز الجر)** رد بقوله:

٢٣٤ ـ مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ ومَن تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ(٣)

قوله: **(فليت لي بهم)** الباء للبدلية أي بدلهم، وشنوا من شنّ إذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، أو بمعنى تفرقوا لأنهم عند الإغارة على الأعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات.

---

(١) وعجزه «يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ»، وهو من الرجز للبيد في ديوانه ص ٢٤٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو لقريظ بن أنيف في الدرر ٣/ ٨٠؛ وللعنبري في لسان العرب (ركب)؛ وللحماسيّ في همع الهوامع ٢/ ٢١.

(٣) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٧.

المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقلّ فيه واحدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء به منصوباً قولُه تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصَّواعق حذر المَوْتِ﴾(١) ومنه قوله:

[١٦٥] وأغْـفـرُ عـوراءَ الـكَـريـمِ إدِّخـارهُ   وأعْـرِضُ عـن شَـتْـمِ الـلَّـئِـيـمَ تَـكَـرُّمَـا(٢)

المفعُولُ فيه، وهو المُسمَّى ظرفاً

٣٠٣ ـ الظرْفُ: وقتٌ، أو مكانٌ ضُمِّنَا   «في» باطِّرادٍ، كـهُـنَـا امْـكُـثْ أزْمُـنَـا

قوله: (عوراء الكريم) بفتح العين المهملة ممدوداً أي كلمته القبيحة. وكل ما يستحي منه فهو عورة، ومنه عورة الإنسان أي: إذا فلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لأجل ادخاره، ومثله قوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللهِ﴾ [البقرة:٢٦٥] ومن جره ﴿لَمَا يَهبط مِن خَشْيَةِ ٱللهِ﴾ [البقرة:٧٤] قيل ﴿وَلِإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١] فإنه علة ليعبدوا ودخلته الفاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى فإن لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثير عليهم فليعبدوه لأجله إيلافهم ﴿رِحْلَةَ ٱلشِّتَاءِ وَٱلصَّيْفِ﴾ [قريش:٢] أي السفر فيهما إلى اليمن والشام مع أمنهم من القطاع والمنتهبين، واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم. لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لأن العبادة مستقبلة والإيلاف حالي، وقيل اللام متعلقة بأعجبوا مقدراً، وقيل بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل:٥] لأن السورتين سورة واحدة، تصريح.

تنبيه: لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة:٢٣١] تعلق لتعتدوا بالفعل، أن جعل ضراراً مفعولاً له، أي بل هو متعلق بضراراً، وإنمايتعلق به إن جعل حالاً أي مضارين همع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

المَفْعُولُ فِيهِ وهُوَ المُسَمَّى ظَرْفاً

أي تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون. ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف، وليس هذا كذلك، وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة. ولعله باعتبار الكينونة فيه ا هـ صبان.

وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه له ولوصول العامل إليه بنفسه لا بحرف ملفوظ.

قوله: (وقت) أي اسم وقت، أو اسم مكان، لأن الظرف اصطلاحاً من صفات الألفاظ،

(١) [البقرة: ١٩].
(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤؛ ولسان العرب مادة (عور).

عرَّف المصنفُ الظرفَ بأنه: زمان أو مكان ضُمِّن معنى «في» باطِّرادٍ، نحو: «امْكُثْ هُنَا أزمُنًا» فهنا: ظرف مكان، وأزمُنا: ظرف زمان، وكل منهما تضمَّن معنى «في»؛ لأن المعنى: امكث في هذا الموضع في أزمُنٍ.

واحترز بقوله: «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جُعل اسْمُ الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً، نحو: «يومُ الجمعة يومٌ مُبارك، ويومُ عرفة يومٌ مبارك، والدَّارُ لزيد» فإنه لا يسمى ظرفاً. والحالةُ هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سِرْتُ في يوم الجمعة» و«جلستُ في الدَّارِ» على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يوم الجَمل».

واحترز بقوله: «باطِّرادٍ» من نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشَّأم» فإن

وألف ضمناً إما للإطلاق إن جعلت أو للأحد الدائر على التخيير، ويرجحه أن المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية إن جعلت تنويعية بمعنى الواو. وهو أظهر لأن كلاً منهما ظرف لا أحدهما فقط.

قوله: (**أزمناً**) بضم الميم جمع من كجبل وأجبل وجمعه مع أن الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لأنه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت. وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع إذا اختلف جنسه. أما المتفق فلا يتعدد إلا مع اتباع الثاني للأول بدلاً كسرت يوم الجمعة سحر، أو مع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس، وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان، وظاهر الكشاف منعه حيث قدر قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥] وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة، ويوم حنين ووجه بعدم سماعه وبأن الفعل مقتض لكل منهما، فلا يجعل أحدهما تابعاً. كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولاختلافهما باشتراط الإبهام في المكان دون الزمان. ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية، أفاده المغني.

قوله: (**معنى في**) هو الظرفية، ومعنى تضمنه له إشارته إليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام. وإن لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف. ولذلك أعرب لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لا أن معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور إليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتى يقتضي بناءه فتدبر.

قوله: (**باطراد**) أي بأن يتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشير له الشرح فخرج ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] لأنه وإن تضمن معنى في على قول لكن لا يطرد في غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً، فلا حاجة لإخراجه بذلك إلا أن يجعل مكاناً اعتبارياً للرغبة. لا يقال يخرج بالاطراد ما صيغ من الفعل، إذ لا ينصب إلا

كلٍ واحد من «البيت، والدار، والشأم» متضمن معنى «في» ولكن تضمُّنه معنى «في» ليس مُطَّرداً؛ لأن أسماء المكان المُختصَّة لا يجوز حَذْفُ «في» معها؛ فليس «البيت، والدار، والشأم» في المُثُل منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف هو: ما تضمَّن معنى «في» باطِّرادٍ وهذه متضمنة معنى «في» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر، لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثةُ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «في»، لأن المفعول به غيرُ متضمنٍ معنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاج إلى قوله: «باطِّرادٍ» ليخرجها؛ فإنها خرجت بقوله: «ما ضمن معنى في» والله تعالى أعلم.

٣٠٤ ـ فانْصِبْهُ بالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهراً كَانَ، وإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

حُكمُ ما تضمَّن معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصبُ، والناصبُ له ما وقع فيه، وهو المصدرُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً، يوم الجمعة، عند الأمير» أو الفعلُ، نحو:

بمادته لأنه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي. وكذا أسماء الممقادير لا تنصب إلا بأفعال السير.

قوله: **(من نحو دخلت البيت)** أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه. وهو اسم مكان مختص فإنه لا ينصب إلا بما سمع معه وهو: خلت وسكنت ونزلت فلا يقال: نمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهبت الشأم نظر لأنه على معنى: إلى، لا في، فهو مما نصب بحذف الخافض توسعاً، لأن الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها إليها، وكذا: توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور إنه ظرف حقيقة لأنه ليس مما نحن فيه، فتأمل.

قوله: **(على التشبيه بالمفعول به)** أي لإجراء القاصر مجرى المتعدي قاله الإسقاطي فيما سيأتي. وهذا غير القول بأنها مفعول به على التوسع بإسقاط الخافض، لأن الشارح حكاه معه فيما سيأتي.

قوله: **(لم تكن متضمنة)** أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لأن الفعل أجري مجرى المتعدي بنفسه، فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلاً، كما لا يحتاج إليه على أنها مفعول به حقيقة. وأما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج إليه لأنها لم تتضمن معنى في، بل لفظها. لأن المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعاً. وأما المعنوي فهو الإشارة إلى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا، لكن المشهور أن المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام وبالمعنوي خلافه. فقيد الاطراد محتاج إليه على هذا كما درج عليه الأشموني وأما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد، فتدبر.

قوله: **(وهو المصدر)** فيه تسامح لأن الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لأنه لفظ.

«ضربتُ زيداً، يومَ الجمعةِ، أمام الأميرِ» أو الوصفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً، اليوم، عندك».

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره: كالفعل، والوصف.

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثّل، أو محذوفٌ: جوازاً، نحو أن يقال: «مَتَى جئت؟» فتقول: «يوم الجمعة»، و«كم سِرتْ؟» فتقول: «فَرْسَخينِ»، والتقدير؛ «جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين».

أو وجوباً، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً، نحو: «مررت برجُلٍ عِنْدَكَ» أو صِلة نحو: «جاء الذي عندك» أو حالاً، نحو: «مررت بزيدٍ عندَك» أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وظننتُ زَيْداً عِنْدَك».

فالعامل في هذا الظروف محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة «استقر» أو «مستقر» وفي الصلة «اسْتَقَرَّ» لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، والله أعلم.

٣٠٥ ـ وكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذاك، وما يقبلُهُ المَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

وأيضاً الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحاً وهو اللفظ بل في مدلوله، أي نفس الزمان والمكان ففي المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، أو بالتضمن فيدل المصدر وغيره، ويندفع اعتراض الشارح الآتي أو فيه استخدام بجعل ضمير انصِبْه للظرف الاصطلاحي، وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط. والأول لا بد منه. والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل: ما صمت اليوم.

قوله: **(متى جئت الخ)** هي لطلب تعيين الزمان خاصة، كأين في المكان، وكم لطلب تعيين المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما، فهي أعم وقوعاً.

قوله: **(صفة الخ)** كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه، ولا يقال صمته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي، كما في التصريح. لكن قال الشاطبي: قد ينصب توسعاً بحذفها. وفي المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمراً تقادم حينئذ الآن أي وجد ما تقوله حين إذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جملتين والمقصود نهيه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له. واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الإضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما في التصريح قال يس، ومحله إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ وإلا وقع.

قوله: **(وكل وقت)** أي داله وقوله ذاك أي النصب على الظرفية، والمراد الوقت الظاهر لما مر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراداً به الزمان كقعدت مقعد زيد أي زمن قعوده فإنه يكون ظرف زمان كما يكون مكاناً.

٣٠٦ ـ نَحوُ الجِهَاتِ، والمَقَادِير، وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمرمَى مِنْ رَمى

يعني أن اسم الزمان يقبلُ النصب على الظرفية: مُبْهَماً كان، نحو: «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» أو مُختصاً: إما بإضافةٍ، نحو: «سرت يوم الجمعة»، أو بوصفٍ نحو: «سِرْتُ يوماً طويلاً» أو بعدد، نحو: «سِرْتُ يَوْمَيْنِ».

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصب منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ

قوله: **(وما صيغ من الفعل)** أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين، ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على **(مبهما)** كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لا على الجهات لئلا يفيد أنه مبهم مع أنه من المختص اتفاقاً نصب تشبيهاً بالمبهم كما في النكت.

قوله: **(مبهماً كان)** المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة، وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان، وهو المعروف بالعلمية كرمضان، أو بالإضافة كزمن الشتاء، أو بأل كسرت اليوم. أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسر يوماً أو يومين، أو الموصوفة كسرت زمناً طويلاً كذا في الأشموني فقول الشاعر: كلحظة وساعة، ينبغي تقييدها بما إذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين. والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة وإلا كانا من المختص، وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل إذ لا يزيد عليه كليلاً من: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾ [الإسراء: ١] إذ السري لا يكون إلا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً كالمصدر إلا أن تأكيده لزمن عامله.

قوله: **(بإضافة)** لم تضف العرب لفظ شهر إلا لرمضان والربيعين مع جواز تركها، والراجح جواز إضافته إلى غير الثلاثة قياساً عليها.

قوله: **(إلا نوعان)** أي لضعف دلالة الفعل، وهو أصل العوامل، على المكان لكونها بالالتزام فلم يتعدَّ إلى جميع أسمائه، بل إلى المبهم دلالته عليه في الجملة، وإلى ما هو من مادته لقوة دلالته عليه حينئذ، ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه.

قوله: **(أحدهما المبهم)** المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة، أي هيئة وشكل محسوس. ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه، والمختص بخلافه كالدار وإن شئت قلت: المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، وهو معنى قول الموضح تبعاً لابن المصنف: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء ونحو ذلك. ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية، بل يجب جرها بفي، قال: لأن فيها اختصاصاً ما، إذ لا تصلح لكل بقعة. وكذا استثناها الحفيد نقلاً عن الرضي وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه

من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات، نحو: «فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف» ونحو هذا، كالمقادير، نحو: «غلوة، وميل، وفرسخ، وبريد» تقول: «جَلستُ فوق الدَّار، وسِرْتُ غَلوةً» فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغَ من المصدر، نحو: «مجلس زَيْدٍ، ومقعدهُ» فشرطُ نصبه ـ قياساً ـ أن يكون عاملهُ من لفظه، نحو: «قعدتُ مقعد زَيْدٍ، وجلستُ مجلس عمروٍ» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بفي، نحو: «جلسْتُ في مرمى زَيْدٍ» فلا تقول: «جلست مرمى زيد» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولهم: «هُو مِنِّي مقعد القابلة، ومزجر الكَلْب، ومناط الثريَّا» أي: كائن مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا، والقياس: «هو منِّي في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مَنَاطِ الثريا» ولكن نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى

الجهات في الشياع جانب وناحية ومكان، فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بفي بمقتضاه صحة نصب ناحية مكان، وهو ما يفيده الهمع فيهما وفي جانب أيضاً ونحوها كجهة ووجه. ولعل هذا هو الأوجه فتدبر.

قوله: (**ويمين وشمال**) مثلها «ذاتَ اليمين وذات الشمال»[1] أي البقعة ذات اليمين الخ.

قوله: (**والمقادير**) جعلها من المبهم أحد مذاهب ستأتي.

قوله: (**غلوة**) بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه، ويقال ثلثمائة ذراع إلى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات.

قوله: (**من لفظه**) إنما لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما اكتفوا به في: قعدت جلوساً، لأن نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف: قعدت جلوساً.

قوله: (**أي كائن مقعد القابلة**) أي في مقعدها، ومنِّي متعلق بذلك المحذوف أيضاً، ومن بمعنى إلى أي هو مستقر مني أي بالنسبة إلي في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة، ومثله هو مني معقد الإزار أي هو مستقر مني في مكان قريب كقرب مكان عقد الإزار وهو وسط الشخص.

قوله: (**ومزجر الكلب**) أي هو مستقر مني أي بالنسبة إلي في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجر فهو ذم، ومناط الثريا مدح، أي هو بالنسبة إليّ في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرائي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا.

قوله: (**ولكن نصب شذوذاً**) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر بعد مني أي بالنسبة إلي، وزجر مني وناط مني لم يكن شاذاً.

---

(١) [الكهف: ١٨].

هذا أشار بقوله:

٣٠٧ـ وشرطُ كَوْنِ ذَا مقيساً أن يَقَعْ ظرفاً لما في أصْلِهِ معهُ اجْتَمَعْ

أي: وشرطُ كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً: أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يُجامعه في الاشتقاق من أصلٍ واحد، كمجامعة: «جلست» بـ«مجلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلُهما واحدٌ، وهو: «الجُلُوس».

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان، أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة، لأنها ـ وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة لأنها معلومة المقدار ـ وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً، نحو: «جلست مجلساً» ومختصًا، نحو: «جلست مجلس زيد» وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن «مرمى» مشتق من رمى، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم إنه مشتق من المصدر، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص ـ وهو: مالَهُ أقْطارٌ تحوية ـ لا ينتصب ظرفاً، فاعلم أنَّهُ سُمع نصبُ كلِّ مكانٍ مختص مع «دخل، وسكن» ونصبُ «الشأم» مع «ذهب»، نحو: «دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبتُ الشام» واختلف الناسُ في ذلك، فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذاً، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصلُ «دخلت في الدار» فحذف

قوله: **(لما في أصله الخ)** المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في: أعجبني جلوسك مجلس زيد، ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فيه.

قوله: **(مبهمان)** أي لأن المتبادر عطفهما على الجهات، وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مبهماً فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً.

قوله: **(مجهولة الصفة)** أي لعدم تعين محلها.

قوله: **(ليست من المبهمة)** أي فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان. وهو أنها مبهمة حكماً أي تشبه المبهم في عدم التعين في الواقع لأن الميل مثلاً يختلف بدءاً ونهاية وجهة بالاعتبار، ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهم حقيقة أو حكماً.

قوله: **(من رمى الخ)** قد علمت دفعه.

قوله: **(مع دخل وسكن)** مثلهما نزل كما في الرضي.

قوله: **(ونصب الشام)** أي فقط، وكذا مكة مع توجه.

قوله: **(على الظرفية شذوذاً)** قيل هو مذهب سيبويه والمحققين، وصححه ابن الحاجب، ونسبه الشلوبين للجمهور تشبيهاً بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر.

حرف الجر، فانتصب الدار، نحو: «مررت زيداً» وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

٣٠٨ ـ وَمَا يُرى ظَرفاً وَغيرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تصرُّفٍ فِي العُرْفِ

٣٠٩ ـ وغيرُ ذِي التَّصرُّفِ: الَّذِي لَزِمْ ظَرفيَّةً أوْ شبْهَهَا منَ الكَلِمْ

ينقسم اسمُ الزمان واسمُ المكان إلى: متصرف، وغير متصرف، فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، كـ«يوم، ومكان»، فإن كل واحد منهما يُستعملُ ظرفاً، نحو: «سرتُ يوماً، وجلست مكاناً»، ويستعملُ مبتدأً، نحو: «يومُ الجمعة يومٌ مبارك، ومكانُكَ حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجمعة وارتفع مكانك».

وغير المتصرف هو: ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو: «سَحَرَ» إذا أردتَهُ من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو مُتصرّفٌ، كقوله تعالى: ﴿إلا آل لُوطٍ نجّيناهُمْ بسَحَرٍ﴾[1]، و«فوق»

قوله: **(على إسقاط الخافض)** هو مذهب الفارسي والناظم، ونسب لسيبويه.

قوله: **(على التشبيه بالمفعول به)** أي لإجراء القاصر مجرى المتعدي، وبقي قول رابع إنها مفعول به حقيقة لأن نحو: دخل، يتعدى بنفسه وبالحرف، وكثرة الأمرين فيه تدل على أنهما أصلان ا هـ. إسقاطي.

قوله: **(أو شبهها)** عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها، بانصباب اللزوم على الأحد الدائر بين الظرفية وشبهها، ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط إن جعلت، أو تنويعة مع أنه ليس كذلك، أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائران جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها، وكذا يقال في قول الشارح إلا ظرفاً أو شبهه، والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية، فقط، وما يلزمها أو شبهها. وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك إلا بالتقدير المذكور.

قوله: **(نحو سحر)** مثال لما يلزم الظرفية فلا يخرج عنها أصلاً إذا كان معيناً، واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لأن هذا غير معين كما هو صريح الشرح، والكلام في المعين، ومما لزم الظرفية أيضاً قط وعوض، ظرفين للماضي والمستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه، وبدل بمعنى مكان كخذ هذا بدل هذا لا بمعنى بديل فإنه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل إما بمعناه الأصلي فظرف متصرف، والظروف المركبة كصباح مساء، وبين بين، وبينا وبينما، ومذ ومنذ عند من جعلهما خبرين، فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلاً ومنه غير ذلك.

---

(١) [القمر: ٣٤].

نحو: «جلسْتُ فوق الدار» فكل واحد من «سحر، وفوق» لا يكون إلا ظرفاً.

والذي لزم الظرفية أو شبهها «عنْدَ ولدُنْ» والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ«منْ» نحو: «خرجْتُ من عند زيد» ولا تُجرُّ «عند» إلا بـ«من» فلا يقالُ: «خرجت إلى عنده»، وقولُ العامة: «خرجت إلى عنده» خطأ.

قوله: **(وفوق)** فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى: ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ.... وَمِنْ تحتِهِمْ﴾ [الزمر:١٦] فهما من القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو: فوقك رأسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك، وتحتك نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما. لكن المسموع نصبهما في ذلك كما حكاه الأخفش. نعم وقع لبعض رواة البخاري، وفوقه عرش الرحمن، ويتوقد تحته ناراً بالرفع وإنما يتخرج على التصرف، دماميني.

واعلم أن الظروف أربعة أقسام: ما يمتنع تصرفه أصلاً كما مر ومنه عند ونحوها، وما يتصرف كثيراً كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال، وما تصرفه متوسط كأسماء الجَهات إلا فوق وتحت فيمتنع لما مر. وإلا يمين وشمال وذت اليمين وذات الشمال فمن الكثير، وكبين المجرد من التركيب ومن ما والألف ومن تصرفها: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾(١) [العنكبوت:٢٥] بالجر ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(٢)[الأنعام:٩٤] بالرفع، ومن قرأ هذا منصوباً على أنه مرفوع المحل على الفاعلية فحملاً له على أغلب أحواله من كونه ظرفاً كما قيل بمثله في: ومنا دون ذلك إما بين المركبة والمقرونة بما أو الألف فغير متصرفة، وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بسكون السين أما بفتحها فيتصرف كثيراً ولهذا إذا صرح بفي فتحت السين انظر الصبان.

قوله: **(عند)** مثلث العين والكسر أكثر وهي اسم لمكان شيء حاضر أو قريب فالأول نحو: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ [النمل:٤٠] والثاني: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٢. ١٤] وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقال الذي عنده علم من الكتاب: رب ابنِ لي عندك بيتاً. وقد تكون للزمان كعند الليل كما في تحرير النووي، ومنه: إنما الصبر عند الصدمة الأولى قاله الدماميني.

قوله: **(بمن)** أي فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياساً قولهم حتى متى، وإلى متى وإلى أين.

---

(١) (٢) سبق التنويه إليهما في الصفحة رقم ٣٨٨.

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدرُ وذاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوبُ المصدر عن ظرف المكان قليلاً، كقولك: «جلستُ قُرب زَيْدٍ» أي: مكان قرب زيد، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضافُ إليه مُقامه، فأعرب بإعرابه وهو النصبُ على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: «آتيك جُلُوس زيد» تريد مكانْ جلوسه.

ويكثر إقامةُ المصدر مُقام ظرف الزمان، نحو: «آتيك طُلُوع الشمس» وقُدُوم الحاجّ، وخُروج زيدٍ، والأصلُ: وقت طلوع الشمس، ووقت قُدُوم الحاج، ووقت خروج زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

قوله: (**ينوب المصدر الخ**) ومما ينوب عن الظرف مطلقاً صفته وعدده وكليته وجزئيته كجلست طويلاً من الدهر شرقي الدار، وسرت عشرين يوماً ثلاثين بريداً، ومشيت كل اليوم كل البريد أو بعض ذلك، وينوب عن ظرف الزمان ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو: أحقاً أنك ذاهب؟ أي أفي حق ذهابك، وقد نطقوا بفي في قوله:

٢٣٥ ـ أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِك هَائِمُ[1]

ولنيابته عن الزّمان لا يخبر به إلا عن المعنى لا الجثة، ومثله غير شك، أو ظناً مني أنك قائم أي في غير شك، وفي ظن مني قيامك. هذا مذهب سيبويه والجمهور. وذهب المبرد، وتبعه المصنف إلى أن حقاً مصدر بدل من اللفظ بفعله، وأن ومعمولاها فاعله أي أحق، وثبت قيامك، ورده أبو حيان تصريح.

قوله: (**ويكثر الخ**) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر. وشرطه إفهام تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وإن لم يعين كانتظرته نحر جزور وحلب ناقة، أي مقدار ذلك فحذف المضاف، وأقيم المصدر مقامه، وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه كلا آتيه الفرقدين، أي مدة بقائهما ولا أكلمه القارظين أي مدة غيابهما، وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصبغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم.

---

(١) وصدره «فليتكِ يَوْمَ المُلْتَقى تَرَيِنَّي»، وهو من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٠٠؛ وشرح الأشموني / ٢/ ٤٩٥.

المفعولُ مَعَهُ

٣١١ ـ يُنصبُ تَالي الوَاو مَفعُولاً مَعَه *** في نَحْو «سيري والطَّريقَ مُسْرعَةْ»

٣١٢ ـ بما من الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ *** ذا النَّصْبُ، لا بالوَاوِ، في القَوْل الأحَقّ

المفعول معه: هو الاسم المنتصبُ، بعد واوٍ بمعنى مع.

المَفْعُولُ مَعَهُ(١)

قال الجلال: أخَّره عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل إليه بالحرف دون باقيها.

قوله: **(تالي الواو)** فيه إشارة إلى أنه لا يفصل منها أي ولا بالظرف وإن فصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور يس.

قوله: **(في نحو سيرى)** فعل أمر للمؤنثة، والطريق مفعول معه ومسرعةً حال من الياء

قوله: **(بما الخ)** خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها.

قوله: **(هو الاسم)** أي الفضلة، وقوله: بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة، والفعل كلا تأكل السمك وتشرب اللبن. فلا يسميان مفعولاً معه وإن كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال حفيده: ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب، وإلا فهو اسم تأويلاً، فينبغي أن يكون مفعولاً معه، وبه صرح بعضهم وهو الحق، وبالفضلة اشترك زيد وعمرو، وبكونه بعد الواو بقية المفاعيل. ونحو: جئت مع عمرو وبعت العبد بثيابه، مما يفيد المعية بغير واو وهو وإن خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيداً في التعريف، والمراد بكونها للمعية أنها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً كجئت وزيداً. فإن العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ما سيبين عكس واو العطف فإنها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لمطلق الجمع. فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصباً على ما بعدها كضربت زيداً وعمراً، فللعطف اتفاقاً. وكذا أشركت زيداً وعمراً وخلطت البر والشعير لأن المعية فيه من العامل، وخرج بتلوها لجملة كل رجل وضيعته إن قدر الخبر

---

(١) هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفعل بمصاحبتها، ويشترط له أن يقع بعد واو مفيدة للمعية نصباً نحو: «جاءَ الأميرُ والجيشَ» فجاء الأمير فعل وفاعل، والجيش: الواو واو المعية والجيش منصوب على أنه مفعول معه وناصبه الفعل المذكور قبله اهـ.

والناصبُ له ما تقدمه: من الفعل، أو شبهه.

فمثال الفعل: «سيري والطريق مُسرِعة» أي: سيري مع الطريق، فالطريق منصوبٌ بسيري.

ومثالُ شبه الفعل: «زيد سائرٌ والطريق»، و«أعجبني سيرُكَ والطَّريقَ» فالطريق: منصوبٌ بسائر وسيرك.

وزعم قومٌ إن الناصب للمفعول معه الواو، وهو غيرُ صحيح، لأن كل حرف اختصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه، لم يعمل إلا الجرَّ كحروف الجرَّ وإنما قيل: «ولم يكن كالجزء منه» احترازاً من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً، لكونها كالجزء منه، بدليل تخطِّي العامل لها، نحو: «مررت بالغُلام».

ويُستفاد من قول المصنِّف: «في نحو سيري والطريق مسرعَةَ». أن المفعول معه مَقيسٌ فيما كان مثلَ ذلك، وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ، وهذا هو الصحيح من قول النحويين.

مقترنان مثلاً فيجب رفع ضيعته، فإن قدر مفرداً قبل الواو جاز نصبها لأنه حينئذ من قبيل جئت وزيداً، أي كل رجل موجود هو وضيعته، وبكون الجملة ذات فعل الخ نحو: هذا لك وأباك، فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي بل يجب جر أبيك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل.

قوله: **(أو شبهه)** أي في العمل بشرط عمله في المفعول به كما في المغني فخرج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل، ودخل اسم الفعل كحسبك وزيداً درهم، فزيداً مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي، والكاف مفعوله فإن جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيداً مفعول به لمحذوف أي، ويحسب زيداً لا مفعول معه.

قوله: **(مقيس فيما كان مثل ذلك)** أي، فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى. خلافاً لابن جني في اشتراطه صحته، وإنما امتنع فيما ذكر لأن الطريق لا يصح إسناد السير إليه فلا يمكن أن يقال: سرت وسار الطريق بل المعنى أوجدت السير حال كونه مصاحباً للطريق، ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحباً للخشبة فإن جعل بمعنى: تساوى الماء والخشبة في العلو، صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لأن العامل لا يقوم إلا باثنين كاشترك زيد وعمرو، فتأمل. وأما: سرت والنيل، فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنًى لصحة إسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظاً لما يأتي، والمعنى على النصب: سرت مصاحباً في سيري للنيل بلا نظر لكون النيل سائراً أو لا، وعلى العطف: سرت وسار النيل، ولا نظر لكونهما مصطحبين زمناً أم لا.

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعلِ وشبهه سبق». أن عامله لا بُدَّ أن يتقدَّم عليه، فلا تقول: «والنيل سِرتُ» وهذا باتفاق، وأما تقدُّمه على مُصَاحِبه ـ نحو: «سار والنيل زيدٌ ـ» ففيه خلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه.

٣١٣ ـ وَبَعْدَ «ما» اسْتِفْهامٍ أوْ «كيف» نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

حقُّ المفعول معه أن يَسبقه فعلٌ، أو شبهُهُ، كما تقدَّم تمثيلُه، وسمع من كَلام العرب نصبُه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن يُلفظ بفعل، نحو «ما أنت وزيداً» و«كيفَ أنت وقَصْعَةً من ثريد» فخرجَهُ النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتقٌ من الكون، والتقديرُ: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثريدٍ، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ«تكون» المضمرة.

قوله: (وهذا هو الصحيح) قد علمت مقابله لابن جني.

قوله: (والصحيح منعه) أي خلافاً لابن جني ولا حجة في قوله:

٢٣٦ ـ جَمَعْتُ وَفُحْشاً غَيبَةً ونَمِيمَةً ثَلاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنها بِمُرْعَوِي[(١)]

لأنه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه.

قوله: (من لسان العرب) أي بعضهم وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك.

قوله: (بفعل مضمر) أي جوازاً لا وجوباً خلافاً للأشموني، ولذلك اكتفوا بتقديره هنا دون: هذا لك وأباك لتنزيل جواز إظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فإن إظهار الفعل فيه ممتنع، ولا يرد جواز النصب في مالك وزيداً مع امتناع ذكر الفعل لأن فيه مقتضياً آخر لتقدير الفعل، وهو الاستفهام الذي هو أولى به فقوي طلبه للفعل بخلاف الأول فإن فيه مقتضياً واحداً وهو الظرف. والحاصل أن المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لا لأنه يشتد طلبه للفعل فقدّروه بعده عاملاً هذا ولقائل أن يقول قد جوز سيبويه إضمار الفعل في قوله:

٢٣٧ ـ أَزَمَانُ قَوْمِي وَالجَمَاعةِ كالَّذِي[(٢)]

الخ، أي أزمان إن كان قومي مع الجماعة مع أنه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضي تقديره، فكان النصب في: هذا لك وأباك أولى لوجود مقتضى الفعل. إلا أن يقال إنه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصوراً على السماع بخلاف المثال، وإنما يصح هذا الجواب بإثبات أن أبا علي أجازه قياساً، ولم يسمعه فتأمل. وتقدم الكلام على البيت في كان.

قوله: (مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع إذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى.

قوله: (ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة، والاستفهام خبرها، واسمها ضمير

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الدرر ١٥٦/٣؛ وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢.

(٢) البيت من الكامل، ولم أهتدِ إلى قائله.

٣١٤ ـ والعَطْفُ إنْ يُمكنْ بلا ضَعْفٍ أحَقْ والنَّصبُ مُختارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ
٣١٥ ـ والنَّصْبُ إنْ لَم يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقعُ بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفُه على ما قبله، أو لا، فإن أمكن عطفُهُ، فإما أن يكون بضعفٍ، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفهُ بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصب، نحو: «كنت أنا وزيدٌ كالأخوين» فرفْعُ «زيد» عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه، لأن العطف ممكن للفَصْل، والتشريكُ أوْلى من عدم التشريك، ومثلُه «سار زيد وعمرٌو» فرفع «عمرو» أوْلى من نصبه.

وإن أمكن العطفُ بضَعْفٍ فالنصبُ على المعية أولى من التشريك، لسلامَتِهِ من الضعف،

المخاطب مستتر فيها، فلما حذفت برز وانفصل. قال يس عن الدماميني: ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اهـ وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولاً مطلقاً أي أيّ وجود توجد مع زيد.

قوله: **(كالأخوين)** مقتضاه جواز النصب في هذا المثال، وهو مبني على قول الأخفش: إن ما بعد المفعول معه يطابقهما معاً قياساً على العطف وهو ضعيف، والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط. فالعطف في المثال متعين. ولذا مثل النصب في القطر بكنت أنا وزيداً كالأخ.

قوله: **(للفصل)** أي بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله:

وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

وقوله: والتشريك أي في الحكم لصحة توجه العامل إلى المعطوف أولى من عدمه، لئلا تصير العمدة فضلة، ولأن الأصل في الواو العطف. ولم يختلف في قياسيته، وأما النصب فقصره الأخفش على السماع، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر. ولا يرد أن فعل الأمر لا يتوجه للظاهر لأنه يغتفر في التابع فجعله فاعلاً فمحذوف أي وليسكن زوجك، والمعطوف الجملة لا داعي إليه على أن حذف الفعل بلام الأمر شاذ، ويجوز النصب في ذلك عربية أي اسكن الجنة مصاحباً لزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لأن النصب نص في المعية، والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى؟ فالوجه أن يقال: إن قصدت المعية نصاً فالنصب أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران. ولعل هذا الأخير محمل كلامهم، دماميني.

قوله: **(بضعف)** أي من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم: لو تُرِكت الناقةُ وفَصِيلَهَا لِرَضِعَها فإن المعنى لا يصح مع العطف إلا بتكلف كإن يقدر: لو تركت الناقة ترأم فصيلها. أي تعطف عليه، وتركت فصيلها يرضعها أي يتمكن منه لرضعها لأن رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركهما لاحتمال نفرتها منه. وكذا قوله:

نحو «سِرْتُ وزيداً» فنصبُ «زيد» أوْلى من رفعه، لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفُهُ تعيَّن النصبُ: على المعيَّة، أو على إضمار فعل يليق به، كقوله:

[١٦٦] علفْتُها تِبْناً وماءً بارداً[١]

فماءً منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، التقدير: «وسقيتها ماءً بارداً» وكقوله تعالى: ﴿فاجْمِعُوا أمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[٢]، فقوله: «وشركاءكم» لا يجوز عطفُهُ على

---

٢٣٨ ـ إذَا أعْجَبتْكَ الدَّهرَ حالٌ مِنِ امْرِئٍ فَدَعْهُ وواكِلْ أمْرَهُ واللَّيالِيَا[٣]

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمره لليالي، والليالي لأمره. وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت الناقة مع فصيلها أي حساً ومعنًى، وواكل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو: كن أنت وزيداً كالأخ وقوله:

٢٣٩ ـ فَكُونُوا أنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ[٤]

فإن العطف يقتضي توجه الأمر إلى ما بعد الواو، وأنت لا تريد إلا أمر الخاطب بأن يكون معه كذلك. لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء، وتبعه المصرح لا ترجحه لفساد المراد بدونه، وأيضاً يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين، إذ لو كان المأمور كلاً منهما لقال: كالأخوين ففيه منع لفظي ومعنوي. وليس في البيت إلا الثاني. فإن قيل: كالأخوين تعين العطف كما مر.

قوله: **(وإن لم يمكن عطفه)** أي لعدم صحة توجه العامل إليه إما لفساد المعنى ولو في القصد أو للزوم محذور لفظي كم مر في مثال الأخ، ونحو: ما لك وزيداً، لامتناع العطف على ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور.

قوله: **(أو على إضمار فعل)** صريحه إن ما امتنع فيه العطف يُخَيَّر فيه بين المعية وإضمار العامل، ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في: علفتها الخ ونحو:

---

(١) الرجز لم يعرف قائله، واختلف العلماء في تتمته، ورُوي عجزه «حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عيناها».

(٢) [يونس: ٧١].

(٣) البيت من الطويل، وهو لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ص ١٦٤؛ ولمويلك العبدي في حماسة البحتري ص ٢١٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١؛ ولأقرع بن معاذ في سمط الآلي ص ٩١٤.

«أمركم» لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: «أجمعت شركائي» وإنما يقال: «أجمعتُ أمري»، و«جَمَعْتُ شركائي»، فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير - والله أعلم - فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير: «فأجمعُوا أمركم واجْمعوا شركاءكم.

---

٣٤٠ - وزُجَّجْنَ الحوَاجبَ والعُيُونَا(١)

إذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه، والعيون لا تصاحب الحواجب في معنى الترجيح. وهو تدقيقها وتطويلها، ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده فيجب فيهما تقدير العامل أي وسقيتها ماء، وكحلن العيون فينبغي جعل أو في المتن تنويعية كما في الأشموني. أي إن ما امتنع فيه العطف نوعان: ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكره، وما يجب فيه المعية كسرت والطريق، ومشيت والحائط، ومات زيد وطلوع الشمس. لكن فيه أن امتناع التقدير في ذلك غير مسلم إذ لا مانع من تقدير: سرت ولابست النيل. فالمخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الإضمار، وقوله: أو اعتقد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الأول يجوز فيه الأمران، والثاني يجب فيه الإضمار. وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف، وبقي خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضيعته. واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو: كن أنت وزيد كالأخوين لما مر فتذكر.

قوله: **(فلا يصح أن يقال أجمعت الخ)** أي لأن أجمع بالهمزة إنما يتعلق بالمعاني لا بالذوات. يقال أجمع أمره وأجمع عليه أي عزم. وأما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيده جمع مالاً فنصب شركاءكم إما لكونه مفعولاً معه، أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمراً من جمع. وقيل إن أجمع يستعمل في الذوات أيضاً. وعليه فلا إشكال في العطف، وكذا على قراءة فاجمعوا وصل الهمزة ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في أجمعوا. ومما يمتنع فيه العطف: ﴿والَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾(٢) [الحشر:٩] لأن الإيمان لا يتبوّأ فهو إما مفعول معه، أو لمحذوف أي وأخلصوا الإيمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما كناولتها تبناً الخ. وحسن الحواجب الخ. ولزموا الدار الخ، فتدبر والله أعلم.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٦٩؛ ولسان العرب مادة (زجج).

(٢) قال البيضاوي في تفسيره: لزموا المدينة والإيمان، وقيل المعنى تبوؤا دار الهجرة ودار الإيمان فحذف المضاف من الثاني والمضاف إليه من الأول أو تبوؤا الدار وأخلصوا الإيمان.

الاسْتِثْنَاءُ(١)

٣١٦ ـ مَا اسْتَثْنَتِ «إلا» معَ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وبَـعْـدَ نَـفْـي أو كـنـفـي انْـتُـخِـبْ
٣١٧ ـ إتْبَاعُ ما اتَّصَلَ، وانصِبْ ما انْقَطَعْ وَعَـنْ تـمـيـم فِـيـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

حكم المستثنى «بإلاَّ» النَّصبُ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب، سواءً كان متصلاً أو

الاستثناء

هو لغةً: استفعال من الثني بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. وحقيقته اصطلاحاً الإخراج بألا، أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً، أو كالداخل، لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات. وقد يقال: يمكن إرادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقة كما في تعدي الفعل ولزومه فالإخراج جنس، وبإلا يخرج التخصيص بالوصف أو الإضافة والتقييد بالشرط ونحوه، وما كان داخلاً أي في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في النية من أول الأمر، أو المراد بإخراجه إظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاماً مستعملاً في خاص، وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لإدخال الشيء ثم إخراجه والكفر ثم الإيمان في لا إله إلا الله، أو كالداخل لإدخال المنقطع على ما ستراه. وأما المفرغ فداخل في المستثنى منه المقدر حقيقة، فالدخول الحقيقي إما لفظي أو تقديري، سم.

قوله: **(ما استثنت الخ)** إلا فاعل استثنت، والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنته، وينتصب خبرها. والمراد إلا الاستثنائية وستعلم الوصفية وإنما بدأ بها لأنها أصل الأدوات وغيرها يقدر بها. والمقصود هنا عملها النصب، وذكر المرفوع استطرادي لتتميم القسمة فلا يقال: كان الأولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون.

قوله: **(مع تمام)** أي للكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أي ومع إيجابه أيضاً بقرينة قوله وبعد نفي الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً كما بينه الشرح.

قوله: **(وعن تميم فيه)** الأظهر أن الظرفين متعلقان بوقع، وهو خبر عن إبدال، وسوغ الابتداء به التنويع لأن المنقطع يجوز فيه نوعان من الإعراب عن تميم، فتدبر.

قوله: **(النصب إن وقع الخ)** قيل هو حينئذ واجب اتفاقاً، ويرده جواز الإتباع في لغة

---

(١) الاستثناء هو: الإخراج بإلاّ أو إحدى أخواتها، وحروف الاستثناء ثمانية، وهي إلاّ وغير وسِوى وسُوى، وسَواء وخلا وعدا وحاشا.

منقطعاً، نحو: «قام القومُ إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، وضربت القوم إلا زيداً، وقام القوم إلا حماراً، وضربت القوم إلا حماراً، ومررت بالقوم إلا حماراً». فـ«زيداً» في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حماراً» والصحيح من مذهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا»، واختار المصنّف ـ في غير هذا الكتاب ـ أن الناصب له «إلاَّ» وزَعَمَ أنه مذهبُ

حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾(1) [البقرة:٢٤٩] بالرفع بدلاً من الواو، وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالآية أم لا. وقيل إن الآية نفي لا إيجاب لأن شربوا في تأويل لم يكونوا مني. بدليل: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ فالمختار فيه الإبدال، وجعل الفراء قليل مبتدأ خبره محذوف أي لم يشربوا. والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى، لأن وجوب النصب عندهم إنما هو بالنسبة لعدم الإتباع في المفرد. فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور، ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾ [الغاشية:٢٤] قال ابن خروف: مَنْ مبتدأ، ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من الإعراب كما عدها صاحب المغني ومتى كان ما بعد إلا جملة هي بمعنى لكن ولو كان متصلاً لكن إن نصب تالي فكلكن المشددة كما سيأتي، أو رفع فكالمخففة، أفاده الصبان عن الدماميني.

قوله: **(بواسطة إلا)** أي فتكون معدية له إلى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى. وهذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين: وقيل إن الناصب ما قبلها مستقلاً لا بواسطتها. وقيل استثنى محذوفاً، وقيل غير ذلك. وعلى الأولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم أخوتك إلا يداً أوّل به كتأويل أخوتك بالمنتسبين لك.

قوله: **(غير هذا الكتاب)** أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنت إلا الخ، ثم قال وألغ إلا فإن ظاهره ألغها عن النصب المذكور قبل، وإنما عملت لنيابتها عن استثنى كحرف النداء عن أدعو. وظاهر الشرح جريان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه إلا عند المصنف. وهو المختار عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها، وخبرها محذوف غالباً نحو: جاء القوم إلا حماراً، أي لكن حماراً لم يجيء، وقد يذكر نحو: ﴿إِلاَّ قَوْمَ يُونِسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا﴾ [يونس:٩٨] وعند سيبويه نصبه بما قبل إلا كالمتصل فما بعد إلا عنده مفرد في المتصل وغيره وهي كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها. وإن لم تكن للعطف، ولذا وجب فتح أن بعدها كزيد غني إلا أنه شقي، أفاده الرضي.

---

(١) قال البيضاوي: وقرىء بالرفع حملاً على المعنى فإنَّ قوله: ﴿فشربوا منه﴾ في معنى فلم يطيعوه. اهـ.
والقراءة المذكورة ليست من القراءات العشر، فقد قال ابن هشام: إنهم أجمعوا على النصب في هذه الآية ومراده العشرة اهـ. يسن.

سيبويه وهذا معنى قوله: «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب». أي: أنه ينتصب الذي استثنته «إلا» مع تمام الكلام، إذا كان مُوجباً.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجَب ـ وهو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي، النهيُ، والاستفهام ـ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، وبالمنقطع: أن لا يكون بعضاً مما قبله.

قوله: **(على النفي)** أي لفظاً ومعنًى كما سيمثله أو لفظاً فقط نحو: ﴿لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ المُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة:٧٩] فإنه نهي في المعنى، وقد يراد بالنهي الآتي ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا. أو معنى فقط كقراءة ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [البقرة:٢٤٩] كما مر، ونحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد أي لا رجل يقول الخ. وقوله:

٢٤١ ـ وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ والوَتَدُ(١)

فتغير بمعنى لم يبق على حال، والصريمة رملة منصرمة أي منقطعة عن معظم الرمل، والنؤي بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر. ومن النفي المعنوي ﴿ويَأْبَى الله إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة:٣٢] أي لا يريد إلا ذلك ﴿وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِينَ﴾ [البقرة:٤٥] أي لا تسهل إلا عليهم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه. وأما نحو: لو جاء القوم إلا زيداً لأكرمتهم، فيتعين فيه النصب لأن نفي لو ضمْني لا قصدي. وأما الرفع في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ الله﴾ [الأنبياء:٢٢] فلما سيأتي.

قوله: **(والاستفهام)** أي المؤول بالنفي إنكارياً كان، وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب، ويسمى إبطالياً أيضاً نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ الله حَدِيثاً﴾ أو توبيخاً وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه نحو: ﴿أَئِفْكاً آلِهَةً﴾ [الصافات:٨٦] الخ فهو بمعنى نفي الأنبغاء واللياقة. ومثال الشرح يصلح لهما.

قوله: **(بعضاً مما قبله)** عدل عن قول غيره: من جنسه لئلا يدخل في المتصل: جاء القوم إلا حماراً، وجاء بنوك إلا ابن زيد لاتفاقهما في الجنس مع أنه منقطع، وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وإن صح في الأول. ولئلا يخرج منه نحو: أحرقت زيداً إلا يده، مما كان المستثنى فيه جزءاً مما قبله لأنه لا يصدق عليه أنه من جنس كله مع أنه متصل. فقوله: بعضاً، المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا المَوْتَ إِلاَّ المَوْتَةَ الأُولَى﴾ [الدخان:٥٦] ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بالبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ [النساء:٢٩] فإن المستثنى بعض مما قبله ومن جنسه، مع أنه منقطع، فينبغي أن يقال: المتصل ما

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١١٤؛ وشرح التصريح ٣٤٩/١.

فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهورُ أنه بدلٌ من متبوعه، وذلك نحو: «ما قام أحد إلا زَيْدٌ، وإلاّ زيداً، ولا

كان بعضاً محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض، والمنقطع بخلافه إمَّا لِفَقْدِ القيد الأول كقام بنوك إلا حماراً أو إلا ابن زيد، أو الثاني كالآيتين، فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها. ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل. قاله القرافي، والأسهل أن يقال: المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل إلا مثلاً بها صبان واعلم أن كلاً من المتصل والمنقطع ويسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كما في التلويح. وأما ما اشتهر من أنه حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته.

قوله: **(وهو المختار)** أي إن لم يتقدم المستثنى لما يأتي في المتن ولم يطل الفصل وإلا اختير النصب، كما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً. ومنه الحديث القدسي: «مَا لِعَبْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبَضْتُ صَفِيَّةُ مِنَ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلاَّ الجَنَّةَ»[1] بالنصب لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل. وهو لا يظهر مع الطول، وكذا يختار النصب في نحو: ما قاموا إلا زيداً رداً لمن قال: قاموا إلا زيداً ليحصل التشاكل، ودعوى تعين النصب في هذه مردودة بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها. وكل ذلك ما لم ينتقض النفي بإلا وإلا كان إثباتاً فينصب ما بعد إلا الثانية وجوباً كما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً لأنه بمنزلة شربوا الماء إلا زيداً.

قوله: **(بدل من متبوعه)** أي بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للرابط وهو مفقود لحصول الربط بإلا لدلالتها على إخراج الثاني من الأول فتفيد أنه كان بعضاً منه، ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فإن قلت: كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح إحلاله محل متبوعه؟ أجيب بمنع ذلك لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني حالا في موضعه بالنسبة إلى عمل العامل بلا نظر للنفي والإثبات، وهو هنا كذلك. فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل، بلا اعتبار نفيه وإثباته. كما قد يتخالف المعطوفان في: زيد قائم لا قاعد، والصفة والموصوف في: مررت برجل لا قصير ولا طويل. وهذا الإشكال إنما يرد على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر. أما على قول المحققين إنه المستثنى مع إلا فلا يرد أصلاً لصحة إحلاله محل الأول بلا انعكاس المعنى، ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة إذ هي في تأويل ما في الوجود إله إلا الله، ويصح فيها الإحلال حينئذ. وعند الكوفيين أن إلا حرف عطف في الاستثناء خاصة فما بعدها عطف على ما قبلها لا بدل، وهي كلا العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها، ويرد عليه أنها تباشر

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق/ باب العمل الذي يبتغى به وجه الله، ورواه أحمد برقم / ٩٣٦١/.

يقم أحدٌ إلا زيد، وإلاَّ زيداً، وهل قام أحدٌ إلا زيد؟ وإلا زيداً، أو ما ضَرَبتُ أحداً إلا زيداً، ولا تضرب أحداً إلا زيداً، وهل ضَرَبْتَ أحداً إلا زيداً؟» فيجوز في «زيداً» أن يكون منصوباً على الاستثناء، وأن يكون منصوباً على البدلية من «أحد»، وهذا هو المختارُ، وتقول: «ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلا زَيْد، وإلاّ زيداً، ولا تمرر بأحدٍ إلا زَيْدٍ، وإلا زيداً، وهل مَرَرْتَ بأحَدٍ إلا زَيْدٍ؟ وإلا زيداً».

وهذا معنى قوله: «وبعد نفي أو كنفي انتخب. إتباع ما اتصل» أي: اختير إتباع الاستثناء المتصل، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعاً تعيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب، فتقول: «ما قام القوم إلا حماراً» ولا يجوز الإتباعُ، وأجازه بنو تميم، فتقول: «ما قام القومُ إلا حمارٌ، وما ضربت القومَ إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمار».

العامل باطراد في: ما قام إلا زيد، والعاطفة لا يباشره. ويجاب بأنها مفصولة تقديراً إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد، ويرده أن حذف المعطوف عليه لا يطرد مع أن هذا مطرد.

قوله: **(وهذا هو المختار)** مثله في المغني. قال الدماميني: ومقتضى تعليل الإتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية، والاستثناء في هذه الصورة. وفيه أنه لا يحصل بتشاكل في نوع النصب إن حصل في لفظه.

واعلم أنه إذا تعذر الإبدال على اللفظ، أبدل على الموضع كما جاءني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به، وليس زيد بشيء إلا شيئاً حقيراً فيجب نصب ما بعد إلا في الأخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لأن من والباء لا يزادان في الإثبات، وما لا لا يعملان بعده. فالمستثنى في الأول والأخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع في الأول، والنصب في الأخير، وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز. أو خبر لمحذوف إن قلنا به أي إلا هو شيء وتكون إلا بمعنى لكن، وأما في الثاني فبدل من محل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر. والأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد، ومر في باب لا مزيد لذلك.

قوله: **(وأجازه بنو تميم)** أي على أن حمار بدل غلط كما صرح به الرضي، وقيل بدل كل بملاحظة معنى إلا إذ المعنى غير حمار. وهو وإن صدق على الأحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص. وإنما يبدلون في المنقطع إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده. ولو في مادة أخرى كما هو شأن البدل، وإلا وجب النص اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا النقص، وما نفع زيد إلا الضر إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، ومثل ذلك: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾ [هود:٤٣] فمن رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال لعدم صحة تسلط العامل عليه، وقيل الاستثناء متصل أي إلا الراحم وهو الله، أو إلا مكان من رحم وهو السفينة، ومن الإبدال في المنقطع قوله:

وهذا هو المراد بقوله: «وانصِبْ ما انقطع» أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثني بـ«إلاّ» ينتصبُ، إن كان الكلام مُوجباً ووقع بعد تمامه، وقد نبَّه على هذا التقييد بذكره حُكْمَ النفي بعد ذلك، وإطلاقُ كلامه يدلُّ على أنه ينتصب، سواءٌ كان متصلاً أو منقطعاً.

وإن كان غيرَ مُوجَب ـ وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي ـ انْتُخبَ ـ أي: اختيرَ ـ إتباعُ ما اتصل، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

٣١٨ ـ وغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ في النَّفْيِ قَدْ يَـأْتِـي وَلَـكِـنْ نَـصْـبُـهُ اخْـتَـرْ إنْ وَرَدْ

---

٢٤٢ ـ وَبَـلْـدة لَـيْـسَ بِـهَـا أَنِـيـسُ إلاّ الـيَـعَـافـيـرُ وَإلاّ الـعِـيـسُ[1]

وقوله:

٢٤٣ ـ وبِنْتُ كِرَام قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَـنَـا خَـاطِـبٌ إلاَّ الـسِّـنَـانُ وعَـامِـلُـهْ[2]

وعليه قراءة: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[3] [النساء:١٥٧] بالرفع، وجعل منه الزمخشري ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إلاّ اللهُ﴾ [النمل:٦٥] فأعرب الجلالة بدلاً من مَنْ الذي هو فاعل يعلم، والاستثناء منقطع، وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة فإن النصب هو المختار عندهم. ولذا جعله المصنف متصلاً بتقدير متعلق الظرف من: يذكر في السموات الخ لا استقر، وقيل من مفعول يعلم، والغيب بدل اشتمال منه، والله فاعل. هذا والمسموع من بني تميم إنما هو مجرد رفع ما بعد إلا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلاً أو غيره من تخريج النحاة فلِمَ اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقيس عند الجميع كما مر نظيره إلا أن يكون قد سمع منهم جر ما بد إلا تبعاً لمجرور قبلها.

قوله: **(وغير نصب سابق)** أي مستثنى سابق على المستثنى منه. والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع. وهذا البيت تقييد لقوله: وبعد نفي الخ.

قوله: **(قد يأتي)** أي قليلاً، وفي القياس عليه خلاف.

قوله: **(إن ورد)** أي السابق والرواية كسر إنَّ أي إن أردت ورود السابق أي النطق به

---

(١) الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧؛ وشرح التصريح ١/٣٥٣.
اللغة: «اليعافير» تيوس الظباء، «العيس» الإبل البيض التي يخالطها شُقرةٌ.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية ٣/١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٢٩.
والشاهد فيه قوله: «إلاّ السنان وعاملُه» حيث رفع المستثنى «السنانُ» في الاستثناء المنقطع على طريق البدل من قوله «خاطب» وهو على لغة بني تميم.

(٣) بالرفع قراءة بني تميم ﴿ابتاعٌ﴾ اهـ. تصريح، والعشرة تقرأ بالنصب على لغة الحجاز.

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، فإما أن يكون الكلامُ موجباً، أو غير مُوجبٍ فإن كان مُوجَباً وجب نصبُ المستثنى، نحو «قام إلا زيداً القومُ» وإن كان غير مُوجَبٍ فالمختار نصبُهُ، فتقول: «ما قام إلا زيداً القومَ»، ومنه قوله:

[١٦٧] فَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَا لِي إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ(١)

وقد رُوي رَفْعُه؛ فتقول: «ما قام إلا زيدٌ القومُ» قال سيبويه: «حدثني يونُسُ أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخُوكَ ناصر» وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب لهذا السبب، ومنه قوله:

[١٦٨] فإنَّهُم يرجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً   إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ(٢)

فمعنى البيت: أنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب ـ وهو الرَّفْعُ ـ وذلك إذا كان الكلام غير مُوجَب، نحو: «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه.

وعُلم من تخصيصه ورُود غير النصب بالنفي أنَّ الموجَبَ يتعين فيه النصب، نحو: «قام إلا زيداً القومُ».

٣١٩ ـ وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ «إلاَّ» لِمَا   بَعْدَ يَكُنْ كَما لَو «إلاَّ» عُدِمَا

فاختر نصبه، أو إن ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره وإلا فالوارد متَّبع نصباً أو غيره.

قوله: (**على المستثنى منه**) أي بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليهما معاً عند المصنف خلافاً للكسائي. وأما قوله:

٢٤٤ ـ خَلاَ اللهَ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا   أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا(٣)

فضرورة، ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم إلا زيداً ضربت.

قوله: (**بدلاً**) أي بدل كل من كل لأن العامل فرّغ لما بعد إلا فهو معرب بما يقتضيه العامل، والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح إبداله من المستثنى، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض، فقلب المتبوع تابعاً كما في نحو: ما مررت بمثلك أحد.

قوله: (**وإن يفرغ سابق**) بالتنوين، وإلا مفعوله وإضافته لها تخل الوزن.

قوله: (**يكن**) أي السابق، أو ما بعد.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في جواهر الأدب ص ٣٦؛ ومغني اللبيب ص ١٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٢٤١، والدرر ٣/ ١٦٢.

والشاهد فيه قوله: «إلاَّ النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدّمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والنصب، هنا، هو الأكثر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٣/ ٣١٤، ولم أقع عليه في ديوانه.

إذا تفرَّغ سابقُ «إلا» لما بعدها ـ أي لم يشتغل بما يطلبُه ـ كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» مُعْرَباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها، وذلك نحو: «ما قام إلا زيد، وما ضربتُ إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد» فـ«زيد»: فاعل مرفوع بقام، «وزيداً»: منصوب بضربت، «وبزيد»: متعلق بمررت، كما لو لم تذكر «إلا».

وهذا هو الاستثناءُ المفرَّغ ولا يقع في كلام مُوجَبٍ فلا تقول: «ضَرَبْتُ إلا زيداً».

٣٢٠ ـ وألْغِ «إلاّ» ذاتَ توكيدِ: كلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العلاَ

إذا كررت «إلاّ» لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو: «ما مررت بأحد إلا زيدِ إلا

وقوله: **«كما لو الخ»**، لو زائدة وما مصدرية أو عكسه وإلا فاعل بمحذوف يفسره عدم إن بني للمجهول فإن بني للفاعل كانت إلا مفعوله، وفاعله ضمير السابق، أو ما بعد أي يكون السابق أي حكمه كحكم انعدام إلا أو كحكم عدمه إلا في تسلط العامل على ما بعدها. وهذا عند الكسائي. أما هو فيجوز النصب في نحو: ما قام إلا زيد لتجويزه حذف الفاعل.

قوله: **(المفرغ)** سمي به لتفرغ العامل لما بعد إلا في الظاهر وإن كان معموله في الحقيقة. وهو المستثنى منه مقدراً، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه، والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال: ما سرت إلا والنيل، وما ضربت إلا ضرباً، ولا تعث إلا مفسداً لتناقضه بالنفي والإثبات، وإما: إن نظن إلا ظناً فتقديره إلا ظناً عظيماً فهو نوعي لا مؤكد.

قوله: **(فلا يقال ضربت إلا زيداً)** أي لاستحالة ضربك جميع الناس غيره، ووجود قرينة على إرادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فأطلق المنع طرداً للباب إلا إذا أمكن تأويله بالنفي نحو: ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] كما مر. هذا مذهب المصنف، وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كقرأت إلا يوم كذا لإمكان أن تقرأ في غيره من الأيام ورد بأنه نادر فمنع طرداً للباب كما اتفقا على الجواز في النفي، وإن لم يستقم المعنى كما مات إلا زيد لذلك.

قوله: **(إلا العلا)** بفتح العين ممدوداً بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة، ويجوز ضم العين مع القصر جمع علياء كذلك، وعلى كل ففيه حذف مضاف، أو نحوه كما في: زيد عدل.

قوله: **(إذا كررت إلا)** أي في الإيجاب أو النفي كما يفهمه الإطلاق هنا، والتقييد بعده.

قوله: **(وهذا معنى إلغائها)** أي فالمراد ألغها عن إفادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناءً على الخلاف المار.

أخيكَ» فـ«فأخيك» بدل من «زيد» فلم تؤثر فيه «إلا» شيئاً، أي لم تُفد فيه استثناء مستقلاً، وكأنك قلت: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك، ومثله: «لا تمرُرْ بهم إلا الفتى إلا العلا»، والأصل: لا تمرر بهم إلى الفتى العَلا فـ«العَلا» بدلٌ من الفتى، وكررت «إلاّ» توكيداً، ومثالُ العطف «قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً» والأصل: إلاّ زَيْداً وعمراً، ثم كررت «إلاّ» توكيداً، ومنه قوله:

[١٦٩] هَـلِ الـدَّهْـرُ إلاَّ لَـيْـلَـةٌ ونـهـارُهَـا وإلاّ طُـلُـوع الـشَّـمْـسِ ثُـمَّ غِـيَـارُهَـا[١]

والأصل: وطُلُوعُ الشمس، وكررت «إلا» توكيداً.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

[١٧٠] مَـا لَـكَ مـن شَـيْـخـكَ إلا عَـمَـلُـهْ إلاّ رَسِـيـمُـه وإلاّ رَمَـلُـهْ[٢]

والأصلُ: إلا عمله رسيمُهُ ورملُهُ فـ«رسيمُهُ»: بدل من عمله، ورمَلُه معطوف على «رسيمه»، وكررت «إلا» فيهما توكيداً.

قوله: **(في البدل)** أي بدل الكل كما مثل، وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبني أحد إلا زيد إلا وجهه أو علمه أو عمرو.

قوله: **(والعطف)** أي بخصوص الواو.

قوله: **(فالعلا بدل من الفتى)** أي إن نصب الفتى على الاستثناء لا إن جعل بدلاً من الضمير في بهم، لأن الجمهور يمنعون الإبدال من البدل، ويرد على الأول أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فإلا الثانية محتاج إليها لتعمل في البدل لا مؤكدة ملغاة، فاللائق جعله عطف بيان لا بدلاً ا هـ سم. كن هذا لا يظهر إلا في بدل الكل فيبقى الإشكال في بدل البعض، والاشتمال والغلط وقد يقال: العامل في البدل منوي لا ملفوظ، فيستغني عن الثانية بالمنوية فكانت لمحض التوكيد لا عاملة، فتدبر.

قوله: **(ثم غيارها)** بالغين المعجمة من غارت الشمس أي غابت، وفي نسخ: ثم غيابها بالموحدة بدل الراء.

قوله: **(مالك من شيخك)** أي جملك، والرسيم والرمل نوعان من السير.

قوله: **(فرسيمه بدل)** أي بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠؛ ولسان العرب مادة (غور). والشاهد فيه تكرير «إلاّ» للتوكيد، وإلغاء عملها، وعطف ما بعدها على ما قبلها.

(٢) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، والكتاب ٢/ ٣٤١.

٣٢١ ـ وإنْ تكرَّرْ لا لتوكِيد فَمَعْ تفريغ التَّأْثِيرَ بالعَامِلِ دَعْ
٣٢٢ ـ فِي واحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتثْنِي وَلَيسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

إذا كُرِّرت «إلا» لغير التوكيد ـ وهي: التي يُقصدُ بها ما يُقصدُ مما قبلها من الاستثناء، ولو أسْقِطتْ لما فُهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً، أو غير مُفَرَّغ.

فإن كان مُفرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بواحدٍ ونصبت الباقي، فتقول: «ما قام إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً إلاّ بَكْراً» ولا يتعين واحدٌ منها لشغل العامل، بل أيها شئت شغلت العاملَ به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: «فمع تفريغ ـ إلى آخره» أي: فمع الاستثناء المفرغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحد مما استثنيته بإلا، وانصب الباقي.

وإن كان الاستثناءُ غير مُفَرَّغٍ ـ وهذا هو المراد بقوله ـ:

٣٢٣ ـ ودُونَ تَفْرِيغ: مَعَ التَّقَدُّم نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والتَزِمِ

قوله: (وإن تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على إلا قوله لا لتوكيد عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد، وعلى كلٍّ فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرر أو حال من مرفوعه.

قوله: (بالعامل) المراد به ما قبل إلا. وقوله: دع في واحد الخ، أي اترك تأثير العامل الذي قبل إلا باقياً في واحد، وانصب سواه بإلا كما قدره الأشموني. وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله: اجعل الخ، بيان لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجعل لأنه غير معهود في اللغة، وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد، وأبقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لفساده. نعم إن أريد بالعمل الأصح أي أترك التأثير بها في واحد، وانصب بها ما سواه فيكون قوله: مما بإلاّ، إظهاراً في محل الإضمار للضرورة، ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله: دع، ويؤيد الأول خلوه من الإظهار وتصريحه بحكم الواحد المتروك. وأما على الثاني فمسكوت عنه وإن كان يعلم من قوله سابقاً: وأن يفرغ الخ، فتدبر.

قوله: (وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به، والخبر محذوف أي موجوداً أو الاسم ضمير مستتر يعود إلى الواحد أو التأثير، ومغني خبرها، وُقِف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

قوله: (ونصبت الباقي) أي وجوباً بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، ولا يجوز على قصد بدل البداء لأن إلا حينئذ تكون مؤكدة وليس الكلام فيها.

قوله: (ودون تفريغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم، وحذف نظيرهما من التزم لدلالتهما أو الفعلان تنازعاهما بناء على جوازه في المتقدم، ونصب مفعول لمحذوف يفسره احكم أي أمضِ نصب الجميع لا باحكم، لأنه لا يتعدى بنفسه ولأخذه معموله ولا بالتزم، لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال: والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك.

٣٢٤ ـ وانْصِبْ لِتَأْخِير، وجيءْ بِوَاحِدِ مِـنْـهَـا كَـمَـا لَـوْ كَـانَ دُونَ زَائِـدِ
٣٢٥ ـ كَـلَـمْ يَـفُـوا إلاّ امْـرُؤٌ إلاّ عَـلِـي وحُـكْـمُـهَـا فِـي الـقَـصْـدِ حُـكْـمُ الأولِ

فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنياتُ على المستثنى منه، أو تتأخَّر.

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع، سواء كان الكلامُ مُوجَباً أو غير مُوجب، نحو: «قام إلاَّ زَيْداً إلاّ عَمْراً إلا بكراً القَوْمُ، وما قَامَ إلاَّ زَيْداً إلا عَمراً إلا بَكْراً القَوْمُ»، وهذا معنى قوله: «ودون تفريغ ـ البيت».

وإن تأخرت فلا يخلو: إما أن يكون الكلامُ مُوجَباً، أو غَير مُوجِب، فإن كان موجباً وجب نصبُ الجميع، فتقول: «قام القومُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً»، وإن كان غيرَ موجَب عُومِلَ واحدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبْدل مما قبله ـ وهو المختار ـ أو ينصب ـ وهو قليل ـ كما تقدم، وأما باقيها فيجب نصبُه، وذلك نحو: «ما قَامَ أحدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً» فـ«زيْدٌ» بدل من أحد، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف: «لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلاَّ عَلي» فـ«امرؤ» بدل من الواو في «يَفُوا» وهذا معنى قوله: «وَانْصِبْ لتأخير ـ إلى آخره» أي: وانصب المستثنيات كُلَّها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجَباً وإن كان غير مُوجَب فجيء بواحِدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعربُ به لو لم يتكرر المستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قوله: «وحكمها في القَصْدِ حُكم الأوَّل» أن ما يتكرر من المستثنيات حُكمه في

قوله: (كما لو لكان الخ) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو عكسه، وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه، وفيه حذف مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ا هـ، وفيه تسمُّح لأن الواحد يكون مشبهاً بحال وجوده دون زائدة عليه فالأولى جعل كما خبراً لمحذوف، والجملة حال من واحد أو صفة له، أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم. ويصح جعل ما اسماً واقعاً على الواحد، وجملة كان الخ صفتها أو صلتها، أفاده الصبان.

قوله: (سواء كان الكلام موجباً الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر، وغير نصب سابق في النفي الخ ولأنه في غير تكرر المستثنى.

قوله: (وهو المختار) أي في المتصل أما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام أحد إلا حماراً إلا جملاً إلا فرساً، ويجوز الإبدال في واحد على لغة تميم.

قوله: (فامرؤ بدل من الواو) أي وعليّ منصوب سكن وقفاً على لغة ربيعة، ولك عكسه، إذ لا يتعين واحد للإبدال.

المعنى حُكم المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول: من الدخول والخروج، ففي قولك: «قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً» الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك: «ما قام القَوْمُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بَكْراً» الجميع داخلون وكذا في قولك: «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً» الجميع داخلون.

٣٢٦ ـ وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإلاَّ نُسِبَا

اسْتُعْمِلَ بمعنى «إلا» ـ في الدلالة على الاستثناء ـ ألفاظ: منها ما هو اسم وهو «غيرُ، وسِوَى، وسُوى، وَسَوَاءُ» ومنها ما هو فعل، وهو «ليس، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً، وهو «عدا، وخلا، وحاشا» وقد ذكرها المصنّف كلّها.

فأما «غير، وسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءُ» فحكم المستثنى بها الجرُّ، لإضافتها إليه، وتعرب «غير» بما كان يُعْرَب به المستثنى مع «إلا» فتقول: «قام القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»

قوله: (حكم المستثنى الأول) أي إذا لم يكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فإن أمكن ذلك كله نحو على عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين فقيل: الحكم كذلك. وإن الكلَّ خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرّاً بواحد، ولكن الصحيح إن كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقراً بسبعة، وطريق معرفته أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي الأولى والثالثة والخامسة، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم باقيه مما قبله، وهكذا فما بقي فيهما فهو المراد.

قوله: (من الدخول) أي إن كان الكلام منفياً، والخروج إن كان موجباً لأن الاستثناء من النفي إثبات عكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي أن الاستثناء إخراج دائماً لأن المراد به الخروج مما قبل إثباتاً أو نفياً.

قوله: (بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثن، ومجروراً ومعرباً حال من غير لقصد لفظه.

قوله: (ويعرب غير الخ) أي لفظاً، وقد يبنى على الفتح جوازاً في الأحوال كلها، إذا أضيف لمبني كما في التسهيل نحو: ما قام غير هذا، ومنه قوله:

٢٤٥ ـ لم يَمنَعِ الشُّربَ غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَرْقَالِ[1]

بفتح غير لإضافتها إلى أن وصلتها، وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمُّنها معنى إلا. واعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة، ولتوغلها

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠.

....

في الإبهام لا تتعرف بالإضافة فلا يوصف بها إلا نكرة كـ ﴿صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] أو مشبه لها كـ ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم، وقيل إنها إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها فتتعرف بها، فلذا وصف بها المعرفة في الآية. وأما إلا فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً وإثباتاً فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت غير على إلا في الاستثناء بها، أي في المغايرة نفياً وإثباتاً بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها إعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الإضافة، فجعل حقه من الإعراب على غير بطريق العارية، ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو: ما قام غير زيد وعمرو، بالرفع إذ المعنى: ما قام إلا زيد وعمرو وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الإضافة، لأن مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الإعراب حالاً أو في الأصل. وعند الشلوبيين على توهم وجود إلا، ويمتنع في تابع ما بعد إلا الجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه له أصلاً. وكما حملوا غير على إلا، حملوا إلا عليها في الوصف بها، فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بلا نظرة للنفي والإثبات، لكن حمل غير على إلا أكثر لأن التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع إلا، ولا تقع إلا في موقعها إلا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وقوله:

٢٤٦ ـ لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ ... وقْعُ الحَوادِثِ إِلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ[1]

فإلا صفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة، قال جماعة. ولا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لامتناعه فيها معنًى ولفظاً أما الأول فونه يصير التقدير: لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الله لفسدتا فيقتضي عدم الفساد مع التعدد إذا لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد والتعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط، إذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد. وأما الثاني فلأنه آلهة جمع منكر في الإثبات فعمومه بدلي، وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المغني. فإن قلت: قد جوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ إِلاَّ آلَ لُوطٍ﴾ [الحج: ٥٨. ٥٩] كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الإثبات، قلت: أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى إنا أرسلنا إلى قوم لوط. والقصة واحدة أفاده الصبان. ومن أمثلة سيبويه: ولو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، مع

---

(١) البيت من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٦٢؛ ولسان العرب مادة (إلاَّ).

والشاهد فيه جري «إلاَّ» وما بعدها على «غير» نعتاً لها، والتقدير: لو كان غيري غير الصارم الذكر لغَيَّره وقع الحوادث.

بنصب «غير» كما تقول: «قام القَوْمُ إلا زَيْداً» بنصب «زيد»، وتقول: «ما قام أحدٌ غير زيد، وغير زيد» بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، إلا زيداً» وتقول: «ما قام غيرُ زَيْدٍ» فترفع «غير» وجوباً كما تقولُ «ما قام إلا زَيْدٌ» برفعه وجوباً، وتقول: «مَا قَامَ أحدٌ غَيْرَ حِمَار» بنصب «غير» عند غير بني تميم، وبالإتباع عن بني تميم، كما تفعل في قولك، «مَا قَامَ القوم إلاّ حمارٌ، وإلا حِمَاراً».

امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك، وجعل من الشاذ قوله:

٢٤٧ ـ وَكُـــلُّ أخٍ يُـــفَـــارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَـــعَـــمْـــرِ أَبِـــيـــكَ إلاَّ الـــفَـــرْقَـــدانِ[1]

لصحته فيه بل قيل إنها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الألف، وقال الرضي: مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو: ما أتاني أحد إلا زيد بالرفع، بدلاً أو صفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بهذا البيت ا هـ وما مر عن المغني من أن عموم آلهة بدلي الخ كلام اقناعي للنظر فيه مجال لأن عموم الجمع إنما يكون بدلياً بالنظر لكل جملة يصدق عليها الجمع. أما بالنظر لأفراده الداخلة تحته فشمولي قطعاً، فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع. وليس المستثنى هنا جمعا حتى يتجه ما ذكره، كذا قيل. وهو مردود إذ كل جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فآلهة في الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلاً عن الآخر، وإن لم يكن منهم الذات الأقدس فكيف يصح استثناؤه منهم؟ فكلام المغني هو الحق. وما جوَّزه الزمخشري في آل لوط لا يرد لأن العموم الشمولي إنما يشترط للمتصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك، وهو مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر. وهل إذا وصف بها تبقى على حرفيتها فيكون الوصف مجموعها مع ما بعدها، وظهر إعراب هذا المجموع في آخره أو تكون اسماً بمعنى غير مضافة إلى ما بعدها، وظهر إعرابها عليه بطريق العارية كما في: زيد لا قائم، ولا قاعد قولان، وعلى الثاني فما بعدها مجرور تقدير الحركة العارية بإضافتها إليه.

قوله: **(ينصب غير)** أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور، وقياساً على نصب ما بعد إلا وإن كان العامل فيه إلا على الصحيح، وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه. وقيل على التشبيه بظرف المكان لإبهام كل، وجعلها الفارسي حالاً فتؤوّل بمشتق أي: قام القوم مغايرين لزيد، وكذا يقال في سوى.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٧٨؛ ولسان العرب مادة (ألا)؛ ولحضرمي بن عامر في حماسة البحتري ص ١٥١.

اللغة: «الفرقدان» نجمان قريبان من القطب.

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والقَصْر، ومن العرب من يفتح سينها ويمُدُّ، ومنهم من يضمُّ سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمُدُّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقلَّ من ذكرها، وممن ذكرها الفاسيُّ[1] في شرحه للشاطبية.

ومذهَبُ سيبويه والفرَّاءِ وغيرهما إنها لا تكون إلا ظرفاً، فإذا قلت: «قَامَ القَوْمُ سِوَى زَيْدٍ» فـ«سوى» عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناءِ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

واختار المصنف أنها كـ«غير» فَتُعَامَلُ بما تُعاملُ به «غير»: من الرفع والنصب والجر، وإلى هذا أشار بقوله:

قوله: **(فالمشهور فيها كسر السين الخ)** ظاهره أنه يستثنى بها في جميع لغاتها، ومحل ذلك ما لم تكن الأولى بمعنى مستوٍ نحو مكاناً سوى أي مستو طريقنا وطريقك إليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو: ﴿فَأَلْقَوْهُ فِي سَوَاءِ الجَحِيمِ﴾ [الصافات:٩٧] أو تام نحو هذا درهم سواء، أو مستوٍ نحو ﴿فهم فيه سواء﴾[2] أي مستوون فلاَ يستثنى بشيء من ذلك.

قوله: **(الفاسي)** نسبة إلى فاس مدينة بالمغرب، وحكاها أيضاً ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز.

قوله: **(إلا ظرفاً)** أي مكانياً ملازماً للنصب على الظرفية بدليل أنه يوصل بها الموصول. فمعنى: جاء الذي سواك في الأصل. جاء الذي استقر في مكانك عوضاً عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك، ومكانك بمعنى عوضك. وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية، ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبراً لمحذوف، والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطولها بالإضافة أو حالاً من فاعل ثبت مقدراً مع أن وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية.

قوله: **(إلا في ضرورة الشعر)** أي فلا ترد الأبيات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان، أما الأول فلأنها خرجت فيه عن الظرفية إلى شبهها، وأما الثاني فخرجت فيه عنهما، ولا ضرورة فيهما. وحمل ذلك على الشذوذ كما حمل عليه قول بعض العرب: أتاني سواك لا يليق، وأما قول أبي حيان لا يحتج بالأحاديث على إثبات القواعد فقد مر رده في الابتداء.

قوله: **(بما تعامل به غير)** أي من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع، وجر ما بعدها بالإضافة، وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها، وقبولها تأثير العامل.

---

(١) الفاسي: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن حسن توفي سنة (٦٥٦ هـ).
انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (٢/ ١٢٢).

(٢) [النحل: ٧١].

٣٢٧ ـ وَلِسِوَى سُوَى سَوَاءِ اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعِلا

فمن استعمالها مجرورةً قولهُ ﷺ: «دَعَوْتُ ربِّي أن لا يُسَلِّطَ على أُمَّتي عدُوًّا مِنْ سِوَى أنفُسها»(١)، وقولُه ﷺ: «ما أَنْتُمْ في سِوَاكُمْ مِنَ الأمَمِ إلا كالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ أو كالشَّعْرَةِ السَّوْداءِ في الثور الأبيض»(٢) وقولُ الشاعر:

[١٧١] وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاء من كان منهمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَا(٣)

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه:

[١٧٢] وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بائعُها وأنتَ المُشْتَرِي(٤)

وقوله:

[١٧٣] ولم يبقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دانُوا(٥)

فـ«سِوَاكَ» مرفوعٌ بالابتداء، «وسوى العدوان» مرفوع بالفاعلية.

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قولُه:

قوله: **(ولا ينطق الفحشاء)** نصب بنزع الخافض أي بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أي نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمين ينطق معنى يذكر ومن في قوله منّا وَلا من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق.

قوله: **(وإذا تباع كريمة)** أي خصلة كريمة، وأو بمعنى الواو كما في العيني، وقيل على بابها. فقوله: فسواك بائعها راجع للأول، وما بعده للثاني أي إذا وجد بيع فليس إلا من غيرك أو شراء فليس إلا منك.

قوله: **(دناهم كما دانوا)** أي جزيناهم كجزائهم، والجملة جواب لما في قوله:

٢٤٨ ـ فَلَمَّا أَصْبَحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهْوَ عَرْيَانُ(٦)

ولم يبق الخ.

---

(١) لم أهتدِ إلى تخريجه.

(٢) لم أهتدِ إلى تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب ٣/ ٤٤٨؛ ولرجل من الأنصار في الكتاب ١/ ٤٠٨. والشاهد فيه وضع «سواء» موضع «غير» وإدخال «مِن» عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلاّ ظرفاً.

(٤) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عبد الله بن مسلم المعروف بابن المولى، في حماسة أبي تمام ٢/ ٣٥٧.

(٥) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ وحماسة البحتري ص ٥٦.

(٦) انظر الشاهد رقم ١٧٣ من شرح ابن عقيل، إذ أن هذا البيت من نفس القصيدة التي قالها الفند الزماني.

[١٧٤] لَدَيْكَ كفيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وإنَّ سِوَاكَ من يُؤمِّلُهُ يَشْقَى[(١)]

فـ«سواك» اسم «إنَّ» هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومذهبُ سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، وما اسْتُشْهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

٣٢٨ ـ وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدا وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»

أي استثن بـ«ليس» وما بعدها ناصباً المستثنى، فتقول: «قام القَوْمُ ليس زَيْداً، وخلا زيداً، وَعَدَا زَيْداً، ولا يكون زيداً» فـ«زيداً» في قولك: «ليس زيداً، ولا يكون زيداً» منصوب على أنه خبر «ليس، ولا يكون» واسْمُهَما ضميرٌ مستترٌ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: «ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً»، وهو ضمير مستتر وجوباً، وفي

قوله: (**لديك كفيل**) أي عندك جود كفيل الخ أو هو تجريد والمراد: أنت كفيل.

قوله: (**محتمل للتأويل**) أي بأنه ضرورة أو شاذ، بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر بمن، ومذهب الرماني والعكبري أنها تكون ظرفاً غالباً وكغير قليلاً. وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه في بعض المواضع.

قوله: (**بليس الخ**) تنازعه استثن، وناصباً نظير ما مر، قوله بعد لا حال من يكون لقصد لفظه، والاستثناء بهذه الأفعال الخمسة لا يكون إلا مع التمام والاتصال.

قوله: (**ولا يكون زيداً**) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيداً فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم.

قوله: (**عائد على البعض الخ**) أي نظير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ فإن النون عائدة على البعض المفهوم من كلّه السابق فإن أولادكم يشمل الذكور الإناث، والنون للإناث فقط. وقيل الضمير للأولاد وأنثه باعتبار الخبر وإنما كان هذا هو المشهور لاطّراده في جميع المواد بخلاف عوده إلى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل، أي ليس هو القائم زيداً أو ليس هو أي قيامهم قيام زيد فلا يطردان في نحو: القوم أخوتك ليس زيداً لعدم الفعل وشبهه كذا قيل. وقد يقال يُتصيَّد من الكلام ما يمكن عود الضمير إليه كأن يقال: ليس هو أي المنتسب إليك بالأخوة زيداً أو ليس نسب أخوتهم نسب زيد. نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من إخراج زيد من القوم، والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار. وكذا يقال في فَاعِلَيْ خلا وعدا.

قوله: (**مستتر وجوباً**) أي لأن هذه الأفعال محمولة على إلا في تلو المستثنى لها ليكون

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٥.

والشاهد قوله «وإن سواك» حيث خرجت «سوى» عن الظرفية، فجاءت اسماً لِـ «إنَّ».

قولك: «خلا زَيْداً، وعدَا زَيْداً» منصوب على المفعولية: «وخلا، وَعَدا» فعلان فاعلُهما، في المشهور ـ ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ، وهو مستتر وجوباً، والتقدير: خَلا بعضُهم زيداً، وعدا بعضُهم زيداً.

ونبَّه بقوله: «وبيكون بعد، لا» ـ وهو قيد في «يكون» فَقَطْ ـ على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وإنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: «لم ولنْ ولمَّا وإنْ، وما».

٣٢٩ ـ واجْـرُرْ بِـسـابِـقَـي يَـكُـونُ إنْ تُـرِدْ وَبَـعْـدَ «مـا» انْـصِـبْ، وانْـجِـرَارُ قَـد يَـرِدْ

أي: إذا لم تتقدَّم «ما» على، «خلا، وعدا» فاجْرُرْ بهما إن شئت، فتقول: «قام القَوْمُ خلا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ» فخلا، وعدا: حَرْفا جَرٍّ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما، وإنما حكاه الأخفش، فمن الجرِّ بـ«خلا» قولُه:

ما بعدها في صورة المستثنى بإلا، وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل.

قوله: **(وخلا وعدا فعلان)** أي جامدان لوقوعهما موقع إلا ونصب الاسم بعدهما على أنه مفعول به لأنهما متعديان بمعنى جاوز، أما عدا فتعد قبل الاستثناء أيضاً كعدا فلان طوره أي جاوزه. وفي القاموس أنه يتعدى بنفسه وبعن، ومعناه جاوز وترك. وأما خلا فأصله لازم نحو: خلا المنزل من أهله، وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه، والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد إلا وحسن ذلك أن كلَّ مَن خلا عن شيء فقد جاوزه.

قوله: **(عائد على البعض الخ)** أي لا على الوصف أو المصدر على ما مر. لكن اعترض الرضى هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلاً ومجاوزة الكل له الذي هو المقصود، وأجيب بأن مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجاوزته إلا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر. أو أن المراد بالبعض من عدا المستثنى وإن كان إطلاق البعض على الأكثر قليلاً. وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس، ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون كالاستثناء بإلا ولجريانه كالمثل مثل حبذا الزيدان. فلا يرد تنظير الرضي كما لا يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجملة من هذه الأفعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم حال كونهم مجاوزين زيداً، لا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقد لأنه في غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الإعراب، وإن تعلقت به معنًى فلا محل لها وصححه ابن عصفور، تصريح.

قوله: **(بسابقي يكون)** أي باللذين سبقاها في الذكر وهما خلا وعدا.

قوله: **(حرفا جر)** أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر، وقيل لم يتعلقا بشيء تشبيهاً بالزائد وإنما محل مجرورهما نصب عن تمام

[١٧٥] خَلاَ اللهَ لا أرْجُو سِوَاكَ، وإنَّمَا أعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا[١]

وَمِنَ الجرِّ «بِعَدَا» قولُه:

[١٧٦] تَركنا في الحضيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَواكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلَى النُّسُورِ

أبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأسْراً عَدا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ[٢]

فإن تقدَّمتْ عليهما «ما» وجب النصبُ بهما، فتقول: «قامَ القومُ ما خلا زيداً، وما عدا

الكلام أي الجملة قبله فهي الناصبة له محلاً على الاستثناء كما أن نصب تمييز السنة كذلك قيل. وهذا هو الصواب لعدم اطِّراد الأول في نحو: القوم أخوتك خلا زيد، ولأنهما لا يعديان معنى الأفعال إلى الأسماء بل يزيلانه عنها فأشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنهما بمنزلة إلا، وهي لا تتعلق بشيء، ويرد الأول بما مر من تصيُّد الفعل من الكلام، والثاني بأن التعدية إيصال معنى الفعل إلى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط. ألا ترى أن انتفاء الفعل في نحو: لم أضرب زيداً لا يخرجه عن كونه مفعولاً به، والثالث بأنه لا يلزم مساواتها لا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما يجريان وهي لا تجر.

قوله: **(ولم يحفظ الخ)** أليس كذلك بل ذكر الجر بخلا.

قوله: **(تركنا الخ)** ذكر البيت الأول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمعجمتين موضع، وبنات عوج أي بنات خيل عوج جميع أعوج، وهو فرس مشهور عند العرب، وعواكف أي مقيمين خاضين تأكل منها النسور لإبطال منعتها، وحيهم مفعول أبحنا فقتلاً تمييز محول عنه، أو هو المفعول، وحيهم نصب بنزع الخافض أي في حيهم والشمطاء هي المرأة التي يخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط.

قوله: **(وجب النصب)** أي لتعينهما بها للفعلية لأن ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه أنها لا توصل بفعل جامد كما في التسهيل، وأجيب باستثناء هذين أو أن المنع في الجامد أصالة، وهذان بالعروض، وموضع ما وصلتها نصب اتفاقاً فقيل على الظرفية، وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجاوزتهم زيداً وهو المعد ولأنه كثير ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر. وقال ابن خروف على الاستثناء، كما ينتصب غير في: قاموا غير

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب ٣/ ٣١٤؛ ولم أقع عليه في ديوانه.
والشاهد فيه قوله: «خلا الله» حيث جاءت «خلا» حرف جر.

(٢) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٥؛ والدرر ٣/ ١٧٨.
والشاهد فيه قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر.
اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل. «بنات عوج» الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج»، «كشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

زيداً» فـ«ما»: مصدرية، «وخلا، وعدا»: صِلتهُما، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، «وزَيْداً»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ ما انصب» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْل «ما» زائدَةً، وَجَعْل «خلا، وعدا» حرفي جرٍّ، فتقول: قام القَوْمُ ما خَلا زَيْداً، وما عدا زَيْد وهذا معنى قوله: «وانْجرارٌ قد يَرِدْ» وقد حكى الجرميُّ في الشرح الجرَّ بعد «ما» عن بعض العرب.

٣٣٠ ـ وَحَيثُ جرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إن نَصَبَا فِعْلاَن

أي: إن جررت «بخلا، وعدا» فهما حَرْفَا جرّ، وإن نَصَبْتَ بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه.

٣٣١ ـ وكَخَلا حَاشَا، ولا تَصْحَبُ «مَا» وَقِيلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا

المشهورُ أن «حَاشَا» لا تكون إلا حرف جرّ، فتقول: «قامَ القَوْمُ حاشَا زَيْدٍ» بجر «زيد» وذهب الأخفش والجرميُّ والمازنيُّ والمبرّد وجماعة ـ منهم المصنِّف ـ إلى أنها مثلُ «خلا» تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: «قام القَوْمُ حَاشَا زَيْداً، وَحَاشَا

زيد وقال السيرافي على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيداً أي مجاوزين له. وفيه أنهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالاً لتعرفه بالضمير المشتمل عليه.

قوله: **(على جعل ما زائدة)** إن قاله قياساً على زيادتها مع بعض الجر ففاسد. لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فيما رحمة أو سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به.

قوله: **(وحيث جرا)** متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله: فهما حرفان أي تثبت حرفيتهما جرا، وأدخل الفاء لإجراء الظرف بحرفي الشرط على حد: ﴿وإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف:١١] أو أنه جرى على إجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما.

قوله: **(كما هما)** الظاهر أن ما مصدرية وصلت بجملة هما فعلان، والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أي تثبت حرفيتهما حيث جرًا ثبوتاً كثبوت فعليتهما إن نصبا فتأمل.

قوله: **(تستعمل فعلاً)** ويأتي في فاعلها ومحلها جملتها ما مر على المشهور، وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول، ونصب ما بعده على الاستثناء بالحمل على إلا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع إمكانه فيهما.

قوله: **(وحرفاً فتجر)** في متعلقها ما مر.

زَيْدٍ»، وحكى جماعة منهم الفراءُ، وأبو زيد الأنصاريُّ، والشيبانيُّ، النصبَ بها، ومنه: «اللهم اغْفِرْ لي ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع» وقوله.

[١٧٧] حَاشَا قُرَيْشاً؛ فإنَّ الله فضلهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بالإسْلامَ والدِّينِ[١]

وقول المصنّف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشا» مثلُ «خلا» في أنها تَنْصب ما بعدها أو تجرُّه، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خلا»، فلا تقول: «قام القومُ ما حَاشَا زَيْداً» وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أسامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمَة»[٢] وقوله:

قوله: (حاشا الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم، وأبا الأصبع بفتح الهمزة فمهملة ثم معجمة، وإنما أتى بحاشا تهكماً لأنها إنما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشا زيداً، ولا يحسن: صلى الناس حاشا زيداً، إلا إذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكأنها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته، عما بعده لالتحاقه به.

قوله: (ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية، وحاشا استثنائية جامدة بناء على أنها من كلامه ﷺ، فاستدل به على أنه يقال: قام القوم ما حاشا زيداً، وليس كذلك بل ما نافية وحاشا فعل ماض متصرف متعدٍّ من قولك: حاشيته أحاشيه إذا استثنيته على حد قوله:

٢٤٩ ـ ولا أَرَىٰ فاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أحاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[٣]

فهي من كلام الراوي أي أنه ﷺ قال: أسامة أحب الناس إليّ ولم يستثن فاطمة بدليل ما في معجم الطبراني[٤]: ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٥؛ والدرر ٣/ ١٧٥.
والشاهد فيه قوله: «حشا قريشاً» حيث جاء «حاشا» فعلاً، نصب ما بعده.

(٢) رواه أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير، وكلاهما عن ابن عمر، وكذلك السيوطي في الجامع الصغير (١/ ١١)، وأخرجه الترمذي، والحاكم وفاطمة فهي بنت الرسول ﷺ توفيت سنة (١١ هـ) وهي زوج الإمام علي بن أبي طالب. وأما أسامة هو ابن زيد بن حارثة صحابي جليل أمَّره الرسول ﷺ على جيش الشام وسنه دون العشرين توفي سنة (٥٤ هـ).
والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهَّم ابن مالك أنها ما المصدرية، وحاشا الاستثنائية، وإنما ما هنا نافية، وبناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام استدلَّ (ابن مالك) على أنه قد يقال «قام القوم ما حاشا زيداً»، ويرده أن في معجم الطبراني «ما حاشى فاطمة ولا غيرها».

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠؛ ولسان العرب مادة (حشا).

(٤) قال الهيثمي في مجمع الزوائد: وفي رواية «إنه لأحب الناس إليَّ كلهم» ومكان ابن عمر يقول حاشا فاطمة، قلت: وهو في الصحيح باختصار رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح اهـ. مجمع الزوائد ٩/ ٢٨٦.

[١٧٨] رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فَعَالا[١]

ويقال في «حاشا: حاش، وحشا».

قوله: (رأيت الناس الخ) الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف، أي دوننا، كما قاله الدماميني. فالفاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفريع عليه، أو أن جملة فأنا الخ هي المفعول الثاني بزيادة الفاء على رأي الأخفش في نحو: زيد فقائم. وقد روي: فأما الناس فالفاء في جوابها، وإن بالكسر على كل حال. وما قيل إنها تفتح إذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها، ولا معلق له، سهو ظاهر لأن كونها مفعولاً ثانياً في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو: ظننت زيداً أنه قائم، لأنها في الأصل خبر عن اسم ذات كما مر. فكذا هذا وفعالاً بفتح الفاء أي كرماً أما بكسرها فجمع فعل.

قوله: (حاش وحشا) ظاهره كالمتن، وشرح الكافية أنهما لغتان في حاشا الاستثنائية، وظاهر التسهيل أنهما في التنزيهيَّة وهو الأقرب لأنها لا تكون حرفاً باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفاً، واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام: الاستثنائية، وكونها فعلاً متصرفاً بمعنى استثنى وقد مرا، والثالث التنزيهيَّة أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص ﴿كحاش لله﴾[٣]. والصحيح أنها اسم لا فعل خلافاً للكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك حاشا الله، وإضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وسبحان الله. وهل هي مصدر أو اسم فعل؟ صرح ابن الحاجب بالثاني قال: ومعنى حاش لله برىء الله، فاللام زائدة في الفاعل: كـ ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٤] [المؤمنون:٣٦] وهو لا يظهر على قراءة الإضافة، وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدراً مرادفاً للتنزيه بدلاً من اللفظ بفعله أي تنزيهاً لله، كما يقال: رعياً لزيد. والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل. والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنًى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوّز البناء ولا يوجبه والله أعلم.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأخطل في شرح التصريح ١/ ٣٦٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨.
والشاهد فيه قوله: «ما حاشا قريشاً» حيث أدخل «ما» المصدرية على «حاشا»، وهو قليل.

(٢) [يوسف: ٣١].

(٣) قرأ بكسر التاء من ﴿هيهاتِ هيهاتِ﴾ في الاثنين أبو جعفر، وقرأ باقي العشرة بفتح التاء الأولى، ووقف البزي والكسائي بالهاء، والباقون بالتاء.

الحالُ

٣٣٢ ـ الحَالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ، مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرداً أذْهَبُ

عرَّف الحال بأنه «الوصفُ، الفَضْلة، المنتصبُ، للدلالة على هيئةٍ» نحو: فَرْداً أذْهَبُ فـ«فرداً» حال، لوجود القيود المذكورة فيه.

الحَالُ

الأفصح في ضميره، ووصفه التأنيث، وفي لفظه التذكير بأن يجرد من التاء فيقال: حال حسنة. ومنه قوله:

٢٥٠ ـ إذَا أعجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِنِ امْرِيءٍ

وألفها بدل على واو لجمعها عن أحوال وتصغيرها على حويلة، مشتقة من التحول، وهو التنقل.

قوله: **(في حال)** بلا تنوين لأن المضاف إليه منوي الثبوت أي في حال كذا وهو في محل جر بإضافة مفهم إليه من إضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنًى في حال أي إن قولك: جاء زيد راكباً يفيد المعنى الذي في قولك: جاء زيد في حال الركوب، وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح.

قوله: **(بأنه الوصف)** المراد به ما دل على معنًى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، والمراد الوصف ولو تأويلاً لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأويل كل بالوصف المشتق.

قوله: **(الفضلة)** المراد بها ما ليس ركناً في الإسناد، وإن توقف صحة المعنى عليه نحو: ﴿ومَا خَلَقْنَا السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦] ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاَةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ [النساء:١٤٢].

قوله: **(المنتصب)** أي أصالة، وقد يجر بلفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله:

٢٥١ ـ فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ ركابٌ حَكِيمُ بْنِ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا[١]

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فأخذه في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على التصور، والتصور على التعريف لأنه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم. فلا يتوقف

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧.
والشاهد فيه قوله: «بخائبةٍ» حيث زيدت الباء في الحاء المنفيّ عاملها.

وَخرج بقوله: «فَضْلَة» الوصفُ الواقعُ عمدة نحو: «زيدٌ قائمٌ».

وبقوله: «للدلالة على الهيئة» التمييزُ المشتقُّ، نحو: «لله درُّه فارِساً» فإنه تمييز لا حال على الصحيح، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجُّب من فُرُوسِيَّتِه، فهو لبيان المتعجّب منه، لا لبيان هيئته.

وكذلك: «رأيتُ رجُلاً راكباً» فإنّ «راكباً» لم يسُقْ للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل.

وقول المصنِّف «مُفهِمُ في حَالٍ» هو معنى قولنا: «للدلالة على الهيئة».

٣٣٣ ـ وكونُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّا يَغْلِبُ، لكِنْ لَيسَ مُسْتَحَقّا

الأكثرُ في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقةً.

ومعنى الانتقال: أن لا تكون ملازِمَةً للمُتَّصِف بها، نحو: «جاء زيدٌ راكباً» فـ«لاكباً فراكباً»: وصفٌ منتقل، لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشياً.

وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفاً لازماً، نحو: «دَعَوْتُ الله سَمِيعاً» و«خَلَقَ الله

على التصور المستفاد من الحد أو أن قوله المنتصب خبر لمحذوف، والجملة معترضة لا قيد في التعريف، وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيئاً.

قوله: **(للدلالة على الهيئة)** أي هيئة صاحبه، وصفته وقت وقوع الفعل.

قوله: **(لبيان المتعجب منه)** أي لبيان جنسه هو بمعنى من البيانية لا في.

قوله: **(بل لتخصيص الرجل)** أي المقصود منه ذلك وإن كان فيه بيان الهيئة أيضاً لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد. فقوله: مفهم في حال، أي قصد المخرج هذا.

قوله: **(لكن ليس مستحقاً)** فائدته مع ما قبله دفع توهم كون غير الغالب واجباً في الفصيح كما قاله سم. وضمير ليس إما للكون فمستحقاً بفتح الحاء، أو للحاء فبكسرها، ومتعلقه حينئذٍ محذوف أي ليس مستحقاً له.

قوله: **(أن يكون منتقلاً)** أي لأنه مأخوذ من التحول، وهو التنقل، ومشتقاً لأنه صفة لصاحبه في المعنى، وهي لا تكون إلا مشتقة.

قوله: **(وقد تجيء الحال غير منتقلة)** أي في ثلاث مسائل: إحداها كون عاملها مشعراً بتجدد صاحبها كما بعد مثاله الأول ونحو ﴿خُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء:٢٨] الثانية أن تكون مؤكدة إما لعاملها كـ ﴿أُبعثُ حَيّاً﴾ [مريم:٣٣] أو لصاحبها نحو: ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ [يونس:٩٩] أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفاً، الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشرح الأول ونحو: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨] ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ [الأنعام:١١٤].

الزَّرافة يديها أطول من رِجْلَيها»، وقولُه:

[١٧٩] فَجاءتْ بهِ سَبْطَ العِظَامِ، كأنَّما عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ[١]

فـ«سميعاً، وأطْوَلَ، وَسَبْطَ» أحوالٌ، وهي أوصاف لازمة.

وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنفُ بعضَها بقوله: .

٣٣٤ ـ ويكثُرُ الجُمُودُ: في سِعْرٍ، وفي مُبْدِي تأوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ

٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مُدًا بِكَذَا، يداً بِيدْ وكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً، أيْ كَأَسَدْ

يكثر مجيء الحال جامدةً إن دلَّتْ على سِعْرٍ، نحو: «بعْهُ مُدًّا بِدِرْهَم» فمداً: حال جامدة، وهي في معنى المشتق، إذ المعنى «بِعْهُ مُسعَّراً كلّ مدًّ بدرهم» ويكثر جمودُها ـ أيضاً ـ فيما دَلَّ عَلَى تَفَاعُلٍ، نحو: «بعتُهُ يَداً بيَدٍ» أي: مُنَاجَزةً، أو على تشبيه، نحو: «كرَّ زَيْدٌ أسَداً»: أي مُشْبِهاً الأَسَدَ،

قوله: **(الزرافة)** بفتح الزاي أفصح من ضمها، حيوان معروف سمي له لطول عنقه زيادة عل المعتاد من زرف في الكلام زاد، كذا في القاموس. وقيل لأنها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالإبل، وجلدها كالنمر، وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر، وذنبها كالظبي، والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح، ويديها بدل بعض منها، وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور، وقيل من يديها، ويروى يدها أطول مبتدأ وخبر، والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أل فيها جنسية. قال الغزالي: لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك.

قوله: **(وجاءت به)** أي ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي ممتد القامة حسنها، واللواء الرية الصغيرة أي إن عمامته كاللواء في الارتفاع، والعلو على الرؤوس.

قوله: **(إذ المعنى مسعراً الخ)** أي بفتح العين إن جعل مداً حالاً من المفعول، وهو الهاء الراجعة للبر مثلاً. وبكسرها إن جعل حالاً من الفاعل، وبكذا صفة لمداً أي كائناً بكذا، والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته، ويصح كون مد مبتدأ سوغه الوصف المقدر أي مد منه، وبكذا خبر، والجملة حال. وكذا يقال في: يداً بيد، أي يداً كائنة مع يد أو يد منه مع يد منك. ومن هذا يعلم أن قول المصنف وفي مبدي تأول عام بعد خاص لأن السعر من المؤول.

قوله: **(أي مناجِزة)** بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعلوف من السياق

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض بني العنبر في خزانة الأدب ٩/ ٤٨٨؛ ولرجل من بني الجناب في المقاصد النحوية ٣/ ٢١١.

والشاهد فيه قوله: «سبط الفطام» حيث جاءت الحال وصفاً ملازماً غير منتقل، وهذا قليل.

اللغة «سبط العظام» سَوي الخُلُق، حَسَن القامة.

«لواءُ» ما دون العَلَمِ، وأراد أنه تام الخلق طويل.

ف«يدا، وأسدا» جامدان، وصَحَّ وقُوعُهما حالاً لظهور تأوُّلِهما بمشتق، كما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: «وفي مُبدي تأوُّلِ»، أي: يكثر مجيءُ الحال جَامِدَةً حيث ظهر تأوّلها بمشتق.

وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين: «إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة» معناه أن ذلك هو الغالب، لا أنه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقاً».

أي مقابضة، ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التأنيث على أنه مصدر فيؤول باسم الفاعل.

قوله: **(أي مشبهاً لأسد)** الأسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوز. إنما هو بحذف الكاف. أما على قول التوضيح كرَّ زيد أسداً أي شجاعاً فمجاز لغوي بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة في مثله.

قوله: **(لظهور تأويلهما بمشتق)** مثلهما ما دل على ترتيب كادخلوا رجلاً رجلاً، أو رجلين رجلين أي مرتبين، وضابطه أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل ببعضه مكرراً، والمختار أن كلاً منهما نصب على الحال وإن كانت الحال هي مجموعها، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب، جعل في أجزائه كما مر في حلو حامض، وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلاً ذا رجل، أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الأول بتقدير الفاء إذ لا يعطف لفظاً بغيرها. وقال الرضي: وقد تعطف بثم ا هـ. ومن العطف لفظاً ادخلوا الأول فالأول أي مرتبين إلا أن هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضاً لتأوله بهما فهذه مع ما في المتن أربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف، وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها إلا بتكلف، وهي كونها موصوفة نحو: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [يوسف: ٢] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾ [مريم: ١٧] بناء على أن تمثل بمعنى تشخص، أما على أنه بمعنى تصور فنصب بشراً بإسقاط الباء لا الحال لأن التصور في حال الملكية لا البشرية قاله اللقاني. والفرق بين هذه وبين: مداً بكذا ويداً بيد مع أن الكل موصوف، أن المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيداً وتوطئة لها. ولذلك تسمى حالاً موطئة كالخبر الموطىء في: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النحل: ٥٥] والحال في مداً الخ مجموعهما كما مر. أو كونها دالة على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أو على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بسراً أطيب منه رطباً، أو نوعاً لصاحبها كهذا مالك ذهباً أو فرعاً له كهذا حديدك خاتماً: ﴿وَتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً﴾ [الأعراف: ٧٤] أو أصلاً له كهذا خاتمك حديداً: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾ [الإسراء: ٦١] فهذه لا تؤول أصلاً لما فيها من التكلُّف والخفاء بخلاف الأربعة الأولى. ولهذا كثر وقوعها دون هذه. وقال ابن الناظم تبعاً لشرح الكافية: يجب تأويل الجميع أو مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها، ومعدوداً ومطور بطور البسر والرطب، ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً. وفيه تكلف، وجعل الموضح السعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضاً للقسمين فقوله: وفي مبدي تأول عطف مغاير لا عام لكن فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف، فالأولى ما مر.

٣٣٦ ـ والحالُ إنْ عرِّف لفظاً فاعتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

مذهبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرةً، وأن ما ورد منها مُعرَّفاً لفظاً فهو مُنَكَّرٌ مَعنًى، كقولهم: جَاؤوا الجَمَّاء الغَفِيرَ.

[١٨٠] وَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ[١]

واجتهد وحدك، وكلمتُه فاهُ إلى، فيَّ، «فَالجَمَّاء، والعِرَاكَ، ووَحْدَكَ، وفاهُ»: أَحْوَالٌ

قوله: (إلا نكرة) أي لأن الغالب تعريف صاحبها فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الإعراب، وحمل غير الغالب عليه.

قوله: (وإن ما ورد) أي عن العرب، لأن تعريفها سماعي، كما قاله الشاطبي.

قوله: (الجمَّاء) بفتح الجيم وشد الميم ممدوداً كحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى: ﴿حُبّاً جَمّاً﴾ [الفجر: ٢٠] أي كثيراً، وأنثه لأنه صفة المؤنث أي الجماعة الجماء أي الكثيرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي الساترين لكثرتهم وجه الأرض، وحذف التاء منه وإن كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لأنه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول في إستواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع. ويقال أيضاً: جاؤوا جمّاء غفيراً بالنكير والمد، وجماء الغفير، وجم الغفير بالإضافة، والجم الغفير كما في الصحاح والقاموس فلا نظر لما قيل لا يذكر الغفير إلا مع الجماء بالمد لا الجم.

قوله: (وأرسلها العراك) أي في قول الشاعر:

٢٥٢ ـ فأَرسَلَها العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ[٢]

والضمير في أرسلها للإبل أو الخيل أو الأتن أي أرسلها للشرب معتركة، ولم يذدها أي لم يمتنعها عن ذلك ونغص الدخال أي تنغصها من مداخلتها في بعضها، وازدحامها على الماء فيتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب.

قوله: (واجتهد وحدك) هو مصدر وحد ويحد وحداً كوعد بعد وعداً إذا انفرد، فلذلك أُوِّلَ من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً. وكذا في نحو: رأيت زيداً وحده، عند سيبويه، لأن المصادر إنما تجيء أحوالاً من الفاعل غالباً فالهاء مفعولة بحذف الجار أي حال كوني منفرداً به أي برؤيته، ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمزه أي أفرده مؤولاً باسم الفاعل، فالهاء مفعوله بلا حذف، أي حال كوني موحده أي مفرده بالرؤية، وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول، وأوجبه ابن طلحة وضعف.

(١) وتمامه... ولمْ يَذُدْها ولمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ»، وهو من الوافر، للبيد في ديوانه ص ٨٦، ولسان العرب مادة (نغص).

(٢) البيتُ من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦، ولسان العرب مادة (نغص) و(عرك) و(دخل).

وهي معرفة، لفظاً، لكنها مُؤوّلة بنكرة، والتقدير: جاؤوا جميعاً، وأرسلها معتركة، واجْتَهدْ منفرداً، وكلمته مُشافهة.

وزعم البغداديُّون ويونُس أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً، بلا تأويل، فأجازوا «جاء زيدٌ الراكب».

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن تضمَّنت الحالُ معنى الشرط صحَّ تعريفُها، وإلاَّ فلا، فمثالُ ما تضمن معنى الشرط «زيد الرَّاكب أحْسَنُ منه الماشِيَ»، فـ«الراكب والماشي»: حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفُهَا فلا تقول، «جاء زيد الرَّاكبَ» إذ لا يصحُّ «جاء زيد إن ركب».

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يقعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حقّ الحال أن يكون وصفاً ـ وهو: ما دلَّ على مَعْنًى وصاحبه: كقائم، وحسن، ومضرُوب ـ فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

قوله: (فاه إلى في) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال، وإلى للتبيين كهي في سُقْيَاً لَكَ فلا تتعلق بشيء كما قال الدماميني، واستظهر الصبان أنها صفة لفاه كما في مداً بكذا، أي الكائن إلى في أي الموجه إليه ا هـ. وهذا من الجامد المؤول بالمشتق، والمؤول به مجموع فاه إلى في لدلالته على التفعل كما في يداً بيد أي مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كأدخلوا الأول فالأول، وقيل: إن فاه نصب بمحذوف هو الحال أي جاعلاً فاه فناب عنه في الحالية، وقيل غير ذلك، ويروى فوه إلى في فالحال الجملة قال في التسهيل: ولا يقال قياساً على ذلك جاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه إلى قوسي خلافاً لهشام، لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود، وعن الظاهر عن الرفع بالابتداء، وجعل الجملة حالاً، وينبغي جوازه عند بقية الكوفيين لأنه عندهم مفعول لمحذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس ا هـ دماميني.

قوله: (معتركة) الأولى معاركة لأن اسم فاعل العراك وقيل: العراك مفعول مطلق، والحال عامله المحذوف أي تعارك العراك أو عامله أرسلها على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها إرسال العراك.

قوله: (مشافهة) إما مصدر أو اسم فاعل كما مر في مناجزة.

قوله: (مطلقاً) أي تضمن معنى الشرط أولاً قياساً على الخبر وعلى ما سمع منه.

قوله: (يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك وهو نوعان: علم جنس كجاءت الخيل بَدَادِ، بوزن حذام، فبداد علم جنس على التفرق. ومعرف بأل الجنسية كأرسلها العراك. والصحيح أنه مؤول بنكرة مشتقة كما في المنكر أيّ متبددة ومعتركة.

وقد كثر مجيء الحال مَصْدَرا نكرةً، ولكنه ليس بِمَقِيس، لمجيئه، على خلاف الأصل، ومنه: «زيد طلع بَغْتَةً» فـ«بغتةً»: مصدرٌ نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتاً، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقدير: طلع زيد يبغتُ بَغْتَةً، وهو طلع، فـ«يبغت» عندهما هو الحال، لا «بغتةً».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه، لكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ، لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: «زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» زيد بغت بغتة فيؤولون «طلع» ببغت، وينصبون به «بَغْتَةً».

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرِ غَالِباً ذُو الْحَالِ، إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ
٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ، كَلا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا

حقُّ صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكرَ في الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغ، وهو أحد أمور: منها: أن يتقدم الحالُ على النكرة، نحو: «فيها قائماً رجُلٌ» وكقول الشاعر: وأنشده سيبويه:

[١٨١] وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ[١]

قوله: (ليس بمقيس) أي عند سيبويه لأن الحال نعت في المعنى، والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه. وقد يقال غاية ما في ذلك إطلاق المصدر على الوصف مجازاً. ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح، وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه، والمجاز لا حجر فيه اللهم إلا أن يكون مبنياً على اشتراط، وورود شخص المجاز أو أن هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطِّراده مطلقاً كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعاً كجاء زيد سرعة، أم لا كاطِّراده خبراً. فإن الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبراً عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه. ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه.

قوله: (حق صاحب الحال) أي لأنه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ.

قوله: (منها أن يتقدم الحال) أي فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياساً على المبتدإ إذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم.

قوله: (شحوب) كقعود بمعجمة فمهملة مصدر شحب جسمه من باب قعد إذا تغير،

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/ ١٢٣؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ١٤٧.
والشاهد فيه تقديم «بيِّناً» على «شحوب» ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة، أي: شحوب بيِّن.

وكقوله:

[١٨٢] وَمَا لامَ نفسي مِثْلَها لِي لائِمٌ ... وَلا سَدَّ فَقري مِثلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي[١]

فـ«قائماً»: حال من «رجل» وبيِّنا حال من «شُحُوب، ومثلها» حال من «لائم».

ومنها: أَن تُخصَّص النكرةُ بوَصْفٍ، أو بإضافة، فمثالُ ما تخصص بوصْف قولُه تعالى: ﴿فيها يفرَق كلّ أمرٍ حكيم أمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾[٢] وقول الشاعر:

[١٨٣] نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحاً، واستجبت لهُ ... فِي فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا

وَعَاشَ يَدعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ ... فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا[٣]

ومثالُ ما تخصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى: ﴿في أَرْبَعَة أَيَّامٍ سَوَاءَ لِلسَّائِلِينَ﴾[٤].

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبهُ النفي هو الاستفهامُ والنهيُ، وهو المراد

ويقال شحب شحوبة كسهل سهولة. وهو مبتدأ خبره بالجسم، ، ومني صفة للجسم، وبيناً حال من شحوب على مذهب سيبويه من مجيء الحال من المبتدإ. وفيه حينئذ الشاهد. أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر. ولا شاهد فيه إذن. وكذا المثال قبله، وجملة لو علمته بكسر التاء خطاباً لمؤنث معترضة، وجواب لو محذوف أي لرحمتني.

قوله: (**فيها يفرق الخ**) أي فأمراً حال من أمر الأول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم، والأمر الأول واحد الأمور، والثاني واحد الأوامر ضد النهي، أي حال كونه مأموراً به من عندنا. كذا عربه الناظم وابنه مع قولهما بامتناع الحال من المضاف إليه إلا بشرطه، وهو مفقود هنا. فالأولى كما قاله ابن هشام أنه حال من كل، أو من الضمير في حكيم، أو من فاعل أنزلناه، أي حال كوننا آمرين، أو من مفعوله، أو هو مفعول به لمنذرين، أو مصدر معنوي ليفرق أي يؤمر أو مفعول لأجله. ا هـ وقد يجاب عن الناظم بأن المضاف هنا كالجزء في صحة الاستغناء عنه من حيث أن لفظ كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه فيسوغ مجيء الحال منه، أفاده الفارضي وزكريا.

قوله: (**في فلك**) بضمتين، وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره ومنه ﴿وَتَرَى الفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [النحل: ١٤] واليم البحر، والشاهد في: مشحوناً أي مملوءاً حيث وقع حالاً من فلك مع أنه نكرة لتخصيصه بالوصف.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحويّة ٣/٢١٣.

(٢) [الدخان: ٤ ـ ٥].

(٣) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٢؛ وشرح الأشموني ١/٢٤٧.

اللغة: «الفُلْك» السفينة، «ماخر» اسم فاعل من مخرت السفينة، إذا جرت تشق الماء مع صوت.

(٤) [فصلت: ١٠].

بقوله: «أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه» فمثالُ ما وقع بعد النفي قولُه:

[١٨٤] مَا حُـمَّ من مَـوْتٍ حِمَـى وَاقِـيا وَلا تَــرَى مِــنْ أَحَــدٍ بَــاقــيـــا(١)

ومنه قوله تعالى: ﴿وما أهْلَكْنا من قَرْيَة إلاَّ ولها كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾(٢) فـ«لها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية» وصحَّ مجيء الحال من النكرة لتقدُّم النفي عليها، ولا يصح كونُ الجملة صفةً لقرية، خلافاً للزمخشري(٣)، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجودُ «إلا» مانعٌ من ذلك؛ إذ لا يُعترضُ بـ«إلاّ» بين الصفة والموصوف، وممن صرَّحَ بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفشُ في المسائل، وأبو علي الفارسيُّ في التذكرة. ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه:

[١٨٥] يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِـنَـفْـسِـكَ الـعُـذْرَ فِـي إِبْـعَـادِهَـا الأمـلا(٤)

ومثالُ ما وقع بعد النهي قول المصنِّف: «لا يَبْغ امرُؤٌ على امْرِىءٍ مُسْتَسْهَلاً»، وقولُ قطريّ بن الفُجَاءَة.

قوله: **(ما حُمَّ)** بضم المهملة أي ما قدر، وحمى بمعنى حماية نائب فاعله، وواقياً حال منه ومن موت متعلق بواقياً.

قوله: **(لتقدم النفي)** وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لأنها من المسوغات كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٩].

قوله: **(خلافاً للزمخشري)** أي في جعله الجملة صفة لقرية في نحو ذلك، الواو بينهما لتأكيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى، وإن فصلت بينهما لفظاً.

قوله: **(بعد الاستفهام)** أي إنكارياً أو غير على الأظهر.

قوله: **(يا صاح)** مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم، وباقياً حال من عيش، وقوله فترى جواب الاستفهام الإنكاري أي فلا ترى.

قوله: **(مستسهلاً)** أي للبغي.

قوله: **(قطري)** بفتح القاف والطاء المهملة نسبة إلى موضع يدعى قطراً بين البحرين

---

(١) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٧/١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٢.
(٢) [الحجر: ٤].
(٣) تقدمت ترجمته في ص ٩.
(٤) البيت من البسيط، وهو لرجل من طيء في الدرر اللوامع ٦/٤؛ وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣.
والشاهد فيه قوله: «باقياً» حيث وقع حالاً من النكرة «عيشٌ».
اللغة «صاحِ» أصله صاحبي.

[١٨٦] لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإِحْجَامِ   يَوْمَ الوَغى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ(١)

واحترز بقوله: «غالباً» مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسوِّغ من المسوِّغات المذكورة، ومنه قولُهم: «مررتُ بماءٍ قعدة رَجُلٍ»، وقولهم: «عليه مائةٌ بيضاً» وأجاز سيبويه: «فيها رَجُلٌ قائماً» وفي الحديث: «صَلّى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وَراءَهُ رِجالٌ قياماً»(٢).

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالِ ما بِحَرْفِ جُرّ قَدْ   أَبَوْا، ولا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ

وعُمان، والفجاءة بضم الفاء ممدوداً، وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل(٣) الحجاج، وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة، ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني، وصرح الشارح باسمه رداً على ابن المصنف حيث نسب البيت للطِّرِمَّاحِ بكسرتين وشد الميم آخره مهملة.

قوله: (إلى الإحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك إذا تأخر، والوغى بالمعجمة الحرب، والحِمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت، ومتخوفاً حال من أحد، وبقي من المسوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لأنها ترفع توهُّم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الأصل لجمودها نحو: هذا خاتم حديداً. وكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو: هذان زيد ورجل، أو رجل صالح وامرأة منطلقين.

قوله: (بلا مسوغ) هو مقيس عند سيبويه لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع.

قوله: (قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته.

قوله: (مائة بيضاً) بكسر الباء حال من مائة لا تمييز لأن تمييز المائة يجب كونه مفرداً مجروراً بإضافتها إليه، تصريح.

قوله: (وسبق حال) مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله، وما مفعوله وجملة

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١؛ والدرر ٤/٥.

(٢) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات؛ فذهب سيبويه إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه.

(٣) قطري بن الفجاءة كان أحد زعماء الخوارج، وكان الحجاج هو الذي يرسل الجيوش ويقاتله بقيادة المهلب بن أبي صُفرة حتى قتل سنة (٧٨ هـ)، وحمل رأسه إلى الحجاج، وأما ما ذكر من التسليم عليه بالخلافة مدة ثلاث عشرة سنة، أو عشرين سنة فإنما هم أصحابه فقط الذين يسلمون عليه بالخلافة.
انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ٣٠).

مذهبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحال على صاحبها المجرور بحرفٍ فلا تقول في «مررتُ بهندٍ جالسةً» مررت جالسةً بهندٍ.

وذهب الفارسيُّ، وابن كَيْسَان، وَابن بَرْهان، إلى جواز ذلك، وتابعهمُ المصنف، لورود السماع بذلك، ومنه قولُه:

[١٨٧] لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادياً إلَيَّ حَبِيباً، إنَّهَا لَحَبِيبُ[١]

فـ«هَيْمانَ، وصادياً» حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقوله:

[١٨٨] فَإنْ تَكُ أذوادٌ أصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرغاً بِقَتْلِ حِبَالِ[٢]

فـ«فَرْغاً» حال من قَتْلٍ.

جر صلتها أي منعوا أن يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالإضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعاً في عرفت قيام زيد مسرعاً إجماعاً، وكذا تقديمها إذا كانت محصوراً فيها نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ﴾ [الأنعام:٤٨] أو كان صاحبها منصوباً بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميراً متصلاً بصلة أل كالقاصدك صائلاً زيد، أو بصلة حرف مصدري كأعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً، ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء راكباً إلا زيد، والمضاف إلى ضمير ملابسها كجاء زائر هنداً أخوها.

قوله: **(وذهب الفارسي الخ)** محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصلياً، أما الزائدة فتقدم عليه اتفاقاً كما جاء راكباً من رجل.

قوله: **(هيمان صادياً)** كلاهما بمعنى عطشان.

قوله حالان مترادفان لأن صاحبهما واحد وهو الياء، ويجوز جعل الثانية حالاً من الضمير في هيمان، فتكون متداخلة.

قوله: **(فإنك تك أذواد)** بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وفرغاً بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغاً أي هدراً لم يطلب بثأره، وحبال اسم ابن أخي الشاعر.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٤٩؛ ولعروة بن حزام في الشعر والشعراء ص ٦٢٧؛ ولكثّير عَزّة في ديوانه ص ٥٢٢؛ ولقيس بن ذريح في ديوانه ص٦٢.

والشاهد فيه تقدّم الحال، وهو قوله «حرّان» وقوله: «صادياً» على صاحبها، وهو الياء في قوله: «إليّ».

اللغة «هيمان» العطش الشديد.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطليحة بن خويلد في المقاصد النحوية ٣/ ١٥٤؛ وبلانسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٤٩.

اللغة؛ «أذواد» جمع ذود، وهو من الإل ما بين الثلاث إلى العشر. «فرغاً» هدراً، «حبال» اسم ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة.

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائزٌ، نحو: «جاء ضاحِكاً زيدٌ، وضربْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

٣٤١ ـ ولا تجز حَالاً من المُضَاف لَهُ إلاّ إذا اقْتَضى المُضَافُ عَمَلَهْ
٣٤٢ ـ أوْ كَانَ جُزْء مَالَهُ أضِيفَا أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فلا تَحِيفَا

لا يجوز مجيءُ الحال من المضاف إليه، إلا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عمله في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تضمَّن معنى الفعل، فتقول: هذا ضَارِبُ هندٍ مجردةً، وأعجبني قيامُ زيدٍ مُسْرِعاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿إليه مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[1] ومنه قولُ الشاعر:

[١٨٩] تقُولُ ابنتي: إنَّ انطِلاَقَكَ وَاحِداً إلى الرَّوعِ يَوْماً تارِكِي لا أبَالِيَا[2]

وكذلك يجوزُ مجيء الحال من المضاف إليه: إذا كانَ المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جُزئِهِ في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى: ﴿ونزعنا ما في صُدُورِهِمْ من غِلٍّ إخْوَاناً﴾[3] فـ«إخواناً حال من الضمير المضاف إليه

قوله: **(عمله)** أي عمل الحال أي العمل فيه. وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل، وقيل: الضمير للمضاف إليه أي إذا اقتضى المضاف العمل في المضاف إليه، من حيث أنه كالفعل لا من حيث الإضافة، وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها. إذا كان مضافاً إليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل بأن كان مصدراً أو صفة، وحينئذ فالقاعدة موفاة، فإن كان المضاف جزءاً أو كالجزء لمضاف إليه صار هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله، فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك. وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لأنه أشبه بالخبر من النعت، وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح، ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف إليه مطلقاً، فليحرر، ثم رأيت في الصبان التصريح به.

قوله: **(إليه مرجعكم)** مصدر ميمي بمعنى الرجوع، والقياس فتح جيمه لأن مضارعه مكسور العين مع صحة لامه فقياسه في المصدر الفتح، وفي الزمان والمكان الكسر.

قوله: **(تقول ابنتي الخ)** واحداً حال من الكاف المضاف إليها المصدر، والروع بفتح الراء الخوف، والمراد سببه وهو الحرب، وتاركي خبر إن مضاف لمفعوله الأول، وجملة لا أباليا مفعوله الثاني لأنه بمعنى مصيري، وخبر لا محذوفاً أي موجوداً.

---

(١) [يونس: ٤].
(٢) البيت من الطويل، وهو لمالك بن الريب في ديوانه ص ٤٣؛ ولسلامة بن جندل في ديوانه ص١٩٨.
(٣) [الأعراف: ٤٣].

«صدور»، والصدور: جزء من المضاف إليه، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه - في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه - قولهُ تعالى: ﴿ثم أوْحَيْنَا إلَيْكَ أن اتَّبع مِلّة إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾(١) فـ«حنيفاً»: حال من «إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه، إذ يصح الاستغناءُ بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: «أن اتَّبِعْ إبراهيم حَنِيفاً» لصَحَّ.

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزء من المضاف إليه، ولا مثلُ جزئِهِ، لم يجز مجيءُ الحال منه، فلا تقول: «جاء غُلامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً» خلافاً للفارسيِّ، وقولُ ابن المصنِّف رحمه الله تعالى: «إن هذه الصورة ممنوعةٌ بلا خلاف» ليس بجيد، فإن مذهب الفارسيِّ جوازُها، كما تقدم، وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات بن الشَّجريِّ في أماليه.

٣٤٣ - والحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

٣٤٤ - فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ: كـ«مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ، ومُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تُشبه الفعل المتصرف، والمراد بها، ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه، وقَبل التأنيث، والتثنية والجمع: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصاً زيدٌ دعا» فدعا: فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبهة له: «مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ».

قوله: (إذ يصح الاستغناء الخ) وأيضاً فالملة لا تفارق الشخص كما لا يفارقه جزؤه.

قوله: (وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح التسهيل.

قوله: (صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بأن يتغير من الماضي مثلاً إلى غيره قوله: (أشبهت المصرفا) أي الفعل المتصرف.

قوله: (يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو عند الجمهور، خلافاً للمغاربة.

قوله: (أو صفة الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجرد اضربا زيداً، وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء أو قسم: كأنَّ زيداً ليقوم طائعاً ولأصبرن محتسباً، أو كونه صلة لحرف مصدري نحو: لك أن تنتقل قاعداً، أو صلة لأل كأنت المصلي فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لأن اللام لها الصدر، ومعمول الصلة لا يتقدم.

قوله: (وقبل التأنيث الخ) أي قبولاً غير مقيد بشيء ليصح إخراج أفعل التفضيل فإنه إنما يقبل ذلك مع أل أو الإضافة لا مطلقاً وفيه أن فعيلاً بمعنى مفعول إنما يقبل ما ذكر إذا لم يجرِ على موصوف لا مطلقاً مع جواز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى صبان.

قوله: (مخلصاً الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

---

(١) [النحل: ١٢٣].

فإن كان الناصبُ لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً» ولا تقول: «ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً»، لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ في نفسه، فلا يُتصرَّفُ في معموله، وكذلك إن كان الناصبُ لها صفة لا تُشبه الفعل المتصرف كأفعَلِ التفضيلِ لم يجز تقديمُهَا عليه، وذلك لأنه لا يُثَنَّى، ولا يُجمعُ، ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: «زيد ضاحكاً أَحْسَنُ من عمرو»، بل يجبُ تأخيرُ الحال، فتقول: «زيد أحسن من عمرو ضاحكاً».

٣٤٥ ـ وعاملٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا

٣٤٦ ـ كـ«تلك، ليتَ، وكأنَّ» ونَدَرْ نَحْوَ «سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ»

لا يجوزُ تقديمُ الحال على عاملها المعنويِّ، وهو: ما ضُمِّن معنى الفعل دون حروفه:

قوله: (**كأفعل التفضيل**) مثله اسم الفعل كنزال مسرعاً.

قوله: (**مستقراً**) حال مؤكد لعاملها، وهو في هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام إذ هو المفهوم من الظرف. وقيل: خاص أي غير متحرك فهو حال مؤسسة على حد ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ﴾ [النمل: ٤٠] لأن العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام إذا كان له معمول يقوم مقامه، وإلا جاز ظهوره. وهذا هو المتعين إذ لا شك في صحة: هذا ثابت هذا حاصل مثلاً، أفاده الصبان أي، وما هنا كذلك لأن الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا لمستقراً، وفي الآية لرآه.

قوله: (**وهو ما تضمن الخ**) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوي هنا ما قابل اللفظي كالابتداء والتجرد فإن ذلك لا يعمل في الحال أصلاً، إذ لا يعمل إلا الرفع، وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة: الظرف والمجرور والإشارة وحرفا التمني التشبيه، وبقي حرف الترجي كلعل زيداً أميراً قادم، والتنبيه كها أنت زيد راكباً فراكباً، حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه، والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنبه والاستفهام المقصود به التعظيم:

٢٥٣ ـ كَـيَـا جَـارَتَـا مَـا أنـت جَـارة[1]

بناء على أن جارة حال لا تمييز، والنداء نحو: يا أيها الرجل قائماً، وعاشرها أما نحو: أما علماً فعالم، بناءً على تقدير مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم فعلماً حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان: ويظهر أن من ذلك إن وأن ولكن. اهـ وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى:

---

(١) صدره «باتتْ لِتُحزنَنَا عَفَارَهْ»، وهو من مجزوء الكامل للأعشى في ديوانه ص٢٠٣؛ ولسان العرب مادة (بشر) و(جور) و(عفر).

كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور: نحو: «تلك هندٌ مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنَّ زيداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدارِ ـ أو عندك ـ قائماً»؛ فلا يجوز تقديمُ الحال على عاملها المعنويِّ في هذه المُثُل ونحوها، فلا تقول: «مجردَةً تلك هند» ولا «أميراً ليت زيداً أخوك» ولا «راكباً كأنَّ زيداً أسَدٌ».

وقد ندر تقديمُها على عاملها الظرف، نحو: زيد قائماً عندك، والجارُّ والمجرور نحو:

﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لله جَمِيعاً﴾ [البقرة:١٦٥] ما قد يؤيده هذا، وفي المغني: المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له: أعجبني وجه زيد متبسماً وصوته قارئاً. فإن عامل الحال الفعل، وعامل صاحبها المضاف وفي قوله:

٢٥٤ ـ لِـمـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ

عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء، وفي ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون:٥٢] وَ ﴿أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مسْتَقِيماً﴾ [الأنعام:١٥٣] عمل فيها حرف التنبيه أو الاشارة، وفي صاحبها أن وفي قوله:

هَـا بَـيِّـنـا ذاً صـريـحِ الـنُـصْـحِ فـاصْـغ لـهُ

عمل فيها التنبيه وفي صاحبها غيره. ذلك أن تمنع أن موحشاً حال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالاً من المعرفة. وأما البواقي فالاتحاد موجود فيها تقديراً، إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطي، وتنبه لصريح النصح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير إليه بهذه الأدوات كأتمنى وأترجى، وفعل الشرط في أما فإسناد العمل إليها ظاهري فقط، وأما مثالا الإضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقاً أو تقديراً. ا هـ ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدإ لأن الابتداء لا يصلح عاملاً في الحال لضعفه، فيحتاج إلى عامل غيره والاختلاف ممنوع. وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك. قال الرضي: وهو الحق، إذ لا دليل على وجوب الاتحاد، ولا ضرورة تلجىء إليه.

قوله: **(وأحرف التمني والتشبيه)** جمع الأحرف لأن التشبيه كأن والكاف فذكر الجر عام بعد خاص.

قوله: **(وقد ندر الخ)** أي فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين، وقاسه الفراء والأخفش مطلقاً ورجحه في الجامع والكوفيون إن كان صاحبها ضميراً كأنت قائماً في الدار، وقيل إن كانت الحال ظرفاً قوي تقديمها والأضعف. ورجحه في التسهيل. وضابط المسألة أن يكون الظرف خبراً مؤخراً، والحال بينه وبين المبتدإ كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائماً زيد في الدار، فممتنع إجماعاً كما في شرح الكافية ومحله إذا تأخر الخبر كالمثال. فإن تقدم بعد الحال كفداً لك أبي أمي، جاز عند الأخفش، وأجازه ابن برهان إذا

«سعيد مستقراً في هَجَر» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالسَّموَاتُ مَطويَّاتٍ بيمينِهِ﴾[1] في قراءة من كسر التاء، وأجازه الأخفشُ قياساً.

٣٤٧ ـ ونحوُ: «زيدٌ مُفرداً أنفَعُ مِن عَمرٍو مُعَاناً» مُستجازٌ لن يَهِنْ

تقدَّم أن أفْعَلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدمةً، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي: ما إذا فُضِّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإنه يعمل في حالين: إحداهما: متقدمةٌ عليه، والأخرى: متأخرةٌ عنه، وذلك نحو: «زيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً» وزيد «مفرداً أنفَعُ من عمرو مُعاناً» فقائماً، ومفرداً منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافيُّ أنهما خَبران منصوبان بكان المحذوفة، والتقدير: «زيد إذا كان قائماً

كانت الحال المتقدمة ظرفاً نحو: ﴿هُنَالِكَ الوِلاَيَةُ لله الحَقِّ﴾ [الكهف:٤٤] فالعامل في الحال ظرف وهو لله، وتقدمت على الجملة لكونها ظرفاً.

قوله: **(في قراءة من كسر التاء)** هو الحسن البصري وهي شاذة فمطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبراً وهو بيمينه. وبين مبتدئه وهو السموات أي، والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات، وصاحب الحال إما السموات أو ضميرها في الخبر. ورد المانعون ذلك بأن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة، ومطويات حال من السموات، وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات، والتقدير: والأرض جميعاً مقبوضة له هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه، والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله: يوم القيامة.

قوله: **(ونحو زيد الخ)** مبتدأ خبره مستجاز، ويَهِنْ بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوّتيها الياء والكسرة، ونحو مضاف، وجملة زيد مفرداً إلى قوله: معاناً مضاف إليه لقصد لفظها، ولا حاجة إلى تقدير قول محذوف وهذا في قوّة الاستثناء من قوله:

أَوْ صِفَةٌ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

كما بينه الشرح.

قوله: **(وهما حالان)** فقائماً حال من الضمير في أحسن، وقاعداً حال من الضمير المجرور بمن، والعامل فيهما أحسن.

قوله: **(منصوبان بكان الخ)** صريح في أن كان ناقصة، والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامّة، والمنصوبات حالان من فاعلها. ونسب في شرح الجامع نقصانها

---

(١) [الزمر: ٦٧].

أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً».

ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرُهُما عنه، فلا تقول «زيد قائماً قاعداً أحسن منه» ولا تقول «زيد أحسن منه قائماً قاعداً».

٣٤٨ ـ والـحَـالُ قـد يَـجـيءُ ذا تـعـدُّد   لِـمُـفْـردٍ فـاعْـلَـمْ ـ وغَـيْـرَ مُـفْـرَدِ

يجوز تعدد الحالُ وصاحبُها مفْرد، أو متعدد.

«فمثال الأوّل: جاءزيد راكباً ضاحكاً» فراكباً، وضاحكاً: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

«ومثالُ الثاني: لقيتُ هِنداً مُصعِداً مُنْحدرة» فمُصعداً: حالٌ من التاءِ، «ومنحدرة»: حال

لبعض المغاربة. ويرده أن فيه تكلف إضمار ستة أشياء إذا وكان واسمها أو فاعلها، أولاً وثانياً ويلزم عليه إعمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه إلا أن يجاب بالتوسع في الظروف دون الحال.

قوله: **(زيد إذا كان الخ)** أي يؤتى بإذا للاستقبال، وبإذ للماضي.

قوله: **(فاعلم)** جملة معترضة تعريضاً برد قول ابن عصفور الآتي.

قوله: **(يجوز تعدد الحال)** أي لشبهه بالخبر في كونه محكوماً به في المعنى على صاحبها، وبالنعت في إفهام الاتصاف بصفة وإن لم يكن ذلك بالقصد، بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه. ويجب تعدده مع إما نحو: ﴿إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان:٣] ومع لا كجاء زيد لا خائفاً، ولا آسفاً. وأما قوله:

٢٥٥ ـ قَهَرْتُ العِدَا لا مُسْتَعِيناً بِعَصْبَةٍ   ولـكـن بـأنـواع الـخـدائـع والـمـكـر[1]

فضرورة.

قوله: **(حالان من زيد)** أي فهي حال مرادفة فإن جعلت الثانية حالاً من الضمير في الأولى كانت متداخلة. ومنع جماعة ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شيء واحد، لزعمهم أن العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف. فالمنصوب الثاني إما نعت للأول، أو حال متداخلة، واستثنوا أفعل التفضيل فإنه يعمل في حالين كما مر، لأنه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين إذ المعنى: زيد يزيد حسنه في حال قيامه على حسنه قاعد، أورد بأن القياس على الظرف مع الفارق. أذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين.

قوله: **(ومثال الثاني)** أي تعدد الحال لتعدد صاحبها. وهذا القسم إن اختلف فيه لفظ الحالين أو معناهما وجب تفريقهما إما مع تأخيرهما كما مثله. أو مع إيلاء كل حال صاحبها

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٩، وشرح الأشموني ١/ ١٥٥. والشاهد فيه قوله: «لا مستعيناً»، حيث لم تتكرر «لا» النافية، وبعدها الحال. والأكثر تكريرها في مثل هذا.

من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قولُه:

[١٩٠] لـقـي ابْـنـي أخَـوَيْـه خَـائِـفـاً مُـنـجِـدِيْـهِ فـأصَـابُـوا مَـغْـنَـمـا[1]

فـ«خائفاً» حال من ابني«ومُنْجِدِيْهِ» حال من «أخَوَيْهِ» والعاملُ فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُردُّ كل حالٍ إلى ما تليقُ به، وعند عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، ففي قولك: «لقيت زيداً مصعداً منحدراً» يكون «مصعداً» حالاً من زيد، ومنحدراً حالاً من التاء.

٣٤٩ ـ وَعَـامِـلُ الـحَـالِ بِـهَـا قَـدْ أُكِّـدَا فـي نَـحْـوِ: «لا تَـعْـثَ فـي الأرْضِ مُـفْـسِـدا»

تنقسم الحال إلى مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى

كلقي مصعداً زيداً منحدراً. وإن اتحدا لفظاً ومعنًى، وجب جمعهما لأنه أخصر. سواء اتحد معنى العامل عمله في صاحب الحال نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣] و﴿الشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤] أو اختلف معنى العمل كجاء زيد وذهب عمرو مسرعين، أو عمله كضربت عمراً قائمين، وجاء زيد وضربت عمراً راكبين، ونقل عن الرضي أنه لا مانع من التفريق حينئذٍ كلقيت راكباً زيداً راكباً، أو لقيت زيداً راكباً راكباً. ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلاً، لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد، أفاده الصبان.

فإن قلت: حيث إن تعدد الحال بالحمل على تعدد النعت فينبغي أنه لا يجمع إلا حيث يجوز جمع النعت وذلك بأن يتحد العامل معنًى وعملاً. وإلا وجب التفريق فلا يقال: جاء زيد وضربت عمراً العاقلين ولا: جاء زيد وذهب عمرو العاقلان، بل: يجعل كل نعت بجنب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان، ويكون مرفوعاً منصوباً.

فالجواب أن الحال لكونه منصوباً أبداً لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء أن العامل فيه مجموعهما لاتحاد عملهما فيه، بخلاف النعت فإنه تابع لمنعوته في العمل فيلزم كونه مرفوعاً منصوباً مثلاً، وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طرداً للباب فتدبر.

قوله: **(إلى مايليق به)** أي تقدم أو تأخر.

قوله: **(بجعل أول الحالين لثاني الاسمين)** ليتصل بصاحبه، ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فإن جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام في جوازه.

قوله: **(إلى مؤكدة)** وهي التي يستفاد معناها بدونها. وادعى المبرد والفراء والسهيلي أن

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٥.

القسمين. فالقسم الأول من المؤكدة: ما أكَّدت عاملها، وهي: المراد بهذا البيت، وهي كل وَصْف دلَّ على معنى عامِلِه، وخالفَهُ لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة، فمثالُ الأول «لا تعث في الأرض مُفسداً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيتم مُدبِرينَ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿ولا تَعثوْا في الأَرْضِ مُفسدين﴾[٢] ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاس رَسُولا﴾[٣] وقولُه تعالى: ﴿وسخَّرَ لكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ والشَّمْس والقَمَرَ والنُّجومَ مُسخَّراتٍ بأمْرِهِ﴾[٤].

٣٥٠ ـ وإنْ تُؤكِّد جُمْلَةً فَمُضمرُ عامِلُها ولفظُها يُؤَخَّرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي ما أكَّدَت مضمون الجملة، وشرطُ الجملة: أن تكون اسمية، جُزآها معرفتان، جامدان، نحو: «زَيْدٌ أخُوكَ عطُوفاً، وأنا زَيْدٌ معرُوفاً» ومنه قولُه:

الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبنية أبداً، لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة.

قوله: **(وغير مؤكدة)** ويقال لها مؤسسة ومبينة لأنها تبين هيئة صاحبها، ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب.

قوله: **(على قسمين)** زاد الموضح ثالثاً وهي المؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ [يونس:٩٩].

قوله: **(لا تعث)** يقال عثا يعثو عثواً، من باب قعد. وعثى عثياً من باب فرح. وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم، فإن كان بفتح المثلثة كلا تخش، فكذلك أو بضمها كلا تدع فمن الأول.

قوله: **(مضمون الجملة)** هو مصدر مسندها مضافاً للمسند إليه إن كان المسند مشتقاً كقيام زيد في: زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للمسند إليه مخبراً عنه بالمسند إن كان جامداً ككون زيد أخاك في: زيد أخوك عطوفاً. وهذا هو الممكن هنا لما سيأتي من اشتراط جمود جزأي الجملة والتأكيد في الحقيقة للازم الكون أخاً وهو العطف، والحنوّ كما قاله الشنواني ففي كلامه حذف مضاف أي ما أكدت لازم مضمون الجملة.

قوله: **(وشرط الجملة الخ)** يمكن أخذ هذه الشروط من المتن فتعريف جزأيها من كونها مؤكدة بالحال إذ لا يؤكد إلا ما عرف عند البصريين، والاسمية والجمود من إضمار عامل

---

(١) [التوبة: ٢٥].
(٢) [الأعراف: ٧٤].
(٣) [النساء: ٧٩].
(٤) [الأعراف: ٥٤].

[١٩١] أَنا ابنُ دارة معرُوفاً بِها نَسَبي وَهَلْ بِدَارَة يا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟[١]

«فعطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير في الأول: «أحقه عطوفاً» وفي الثاني «أحَقُّ معروفاً».

ولا يجوز تقديمُ هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول: «عطُوفاً زيدٌ أخُوك» ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول: «زَيْدٌ عطوفاً أخُوك».

٣٥١ ـ وموضع الحَالِ تَجيءُ جُمْلَةْ «كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَةْ»

الأصلُ في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملةُ موقع الحال، كما تقع موقع

الحال أو من كونها مؤكدة للجملة. إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملاً في الحال فلا يضمر عاملها، وتكون هي مؤكدة له لا لمضمون الجملة. والمراد الجمود المحض ليخرج نحو: أن الأسد مقداماً، فإنها مؤكدة لعاملها وهو الأسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لأن ليس جامداً محضاً. وكذا زيد أبوك عطوفاً وهو الحق بيِّناً كما في التسهيل لتأويل الأب بالعاطف، والحق بالواضح فجمودهما ليس محضاً ولما كان عطف الأخ وحنوّه قليلاً بالنسبة للأب، وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامداً محضاً بخلاف الأب.

قوله: **(أنا ابن دارة)** هي اسم أمه، ويا للاستغاثة وإنما كان معروفاً مؤكداً للجملة لاشتهار نسبه بذلك حتى لا يجهل.

قوله: **(محذوف وجوباً)** أي لأن الجملة كالعوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض.

قوله: **(في الأول)** يعني به: زيد أخوك الخ، ويعني بالثاني الاثنين بعده، ومراده أن المبتدأ إذا كان غير أنا يقدر الفعل مبنياً للفاعل، ومع أنا للمفعول أو يقدر حقني فعل أمر.

قوله: **(أحقه)** بفتح فضم من حققت الأمر بالتخفيف أي تحققته أو بضم فكسر من أحققته بمعنى أثبته، وأحق الثاني بضم ففتح لا غير.

قوله: **(ولا يجوز تقديم الخ)** أي لضعف عاملها بوجوب حذف فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فإنها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه.

قوله: **(وموضع الحال)** ظرف مكان لتجيء شاذ لعدم اجتماعه معه في المادة، والمراد موضع الحال المفردة أو الأصلية فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة لا نائبة عنها، بدليل تقسيمه الحال إلى مفرد وجملة، كالخبر والنعت.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في شرح أبيات سيبويه ١/٥٤٧، وشرح المفصّل ٢/٦٤.

والشاهد فيه قوله: «معروفاً»، فإنّها حال مؤكّدة لمضمون الجملة قبلها.

الخبر والصفة، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ، وهو في الحالية: إمَّا ضميرٌ، نحو: «جاء زيد يَدُهُ على رأسه» أو واوٌ ـ وتسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحةُ وقُوع «إذْ» موقعها ـ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قائمٌ» التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضميرُ والواوُ معاً، نحو: «جاء زَيْدٌ وهو ناوٍ رحلةً».

٣٥٢ ـ وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣ ـ وَذَاتُ واو بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارع اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

الجملة الواقعة حالاً: إن صدِّرت بمضارع مُثْبتٍ لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تُربطُ إلا

قوله: **(ولا بد فيها من رابط)** لا بد أيضاً من كونها خبرية غير تعجبية، ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف، ولن وأداة الشرط. فلا يقال: جاء زيد إنْ يسأل يعطَ لاستقبالها كما قاله المطرزي فإن أردت صحة ذلك فقل: وهو أن يسأل الخ فتكون جملة اسمية، دماميني. وصحح بعضهم وقوعها حالاً في نحو لأضربنه إن ذهب أو مكث، لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ المعنى: لأضربنه على كل حال، وجعل منه: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف:١٧٦] على كل حال لكن يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل.

قوله: **(وواو الابتداء)** أي لدخولها كثيراً على المبتدإ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال.

قوله: **(صحة وقوع إذ موقعها)** أي لأنها تشبه إذ في كونه هي وما بعدها قيداً للعامل السابق كما أن إذ كذلك. وليس المراد أنها بمعناها إذ الحرف لا يرادف الاسم.

قوله: **(إن صدرت بمضارع)** خرج المصدر بمعموله فتربط بالواو. ولذا جوَّز البيضاوي جعل: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] حالاً من فاعل نعبد، وقوله مثبت أي غير مقترن بقد وإلا لزمته الواو نحو: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ﴾ [الصف:٥] وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المنفي بلا، كما في الشارح نحو: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ﴾ (١) ﴿مَا لِي لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ (٢) والمنفي بما كقوله:

٢٥٦ ـ عَهِدتُك ما تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبّا مُتيَّماً (٣)

بخلاف المنفي بلم أو لما، فإن مضية يقربه من الماضي الجائز الاقتران بها. وكذا تمنع في الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف:٤] والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق لا شك فيه: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]

---

(١) [المائدة: ٨٤].

(٢) [النمل: ٢٠].

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

بالضمير، نحو: «جاء زيدٌ يضحكُ، وجاء عمرٌو تُقادُ الجَنَائِبُ بين يديه» ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: «جاء زيدٌ ويضحكُ» فإن جاء من لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: «قُمتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ» وقوله:

[١٩٢] فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهم نَجَوتُ وأرهُنُهُم مالِكا(١)

فـ«أصُكُّ، وأرْهُنُهم» خَبَرانِ لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصُكُّ، وأنا أرهُنُهم.

٣٥٤ ـ وجُملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّما بِوَاوٍ، أو بِمُضْمَرٍ، أو بِهِما

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعلُ إمَّا مضارع، أو ماض، وكل واحدة من الإسمية والفعلية، إما مُثبتة، أو منفيَّة، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرت الجملة بمضارع مُثبتٍ لا تصحبها الواو، بل لا تُربط إلا بالضمير فقط، وذكر في هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَط بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما، فيدخل في ذلك الجملةُ

والجملة التالية الاسمية كانت كما ضربت أحداً إلا زيداً خير منه أو ماضوية. كما تكلم زيد إلاّ قال حقاً: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا﴾ [الحجر:١١] الخ وشذ قوله:

٢٥٧ ـ نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وِزَرَا(٢)

وقيل غير شاذ، وجملة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث ومنه قوله:

٢٥٨ ـ كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلا(٣)

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت.

قوله: **(تُقاد الجنائبُ)** جمع جنيبة وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بلا ركوب.

قوله: **(أظافيرهم)** أي أسلحتهم.

قوله: **(إما أن تكون اسمية الخ)** يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة، وتجوز في الخمسة الباقية. وليس على إطلاقه في بعضها كما مر، وسننبه عليه.

قوله: **(الجمل الاسمية)** أي غير المؤكدة لمضمون جملة، والمعطوفة على حال، والواقعة بعد إلا كما مر.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في لسان العرب ١٣/١٨٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح ٢/٩٥؛ وليس في ديوانه.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/١٤؛ وشرح الأشموني ١/٥٧.

والشاهد فيه قوله: «أحبار» حيث وقع حالاً، وهو ماض، ولم يجيء معها «قَدْ» والواو، لكون الماضي قد عُطف عليه بـ«أو» وكذا الكلام في قوله: «جاد» وكذا إذا وقع بعد «إلاّ».

الاسميَّةُ: مثبَتة، أو مَنفيَّة، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي: المثبتُ، والمنفيُّ.

فتقول: «جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاءَ زيد لم يَضْحَك، أو ولم يضحك، أو ولم يقم عمرو، وجاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه، وجاء زيد وقد قام أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو: «جاءَ زيد وما قام عمرو، وجاء زيد ما قام أبوه، أو وما قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفي بلا، فعلى هذا تقول: «جاءَ زيد ولا يضرب عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانُه بالواو كالمضارع المُثبَتِ، وأن ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابن ذكوان: ﴿فاسْتَقِيمَا ولا تَتْبِعان﴾[1] بتخفيف النون، والتقدير: وأنتما لا تَتْبِعانِ، «فلا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

٣٥٥ ـ والحالُ قد يُحذفُ مَا فيها عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يُحذفُ عامل الحال: جوازاً، أو وُجُوباً.

فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أن يقال: «كيف جِئْتَ» فتقول: «راكباً» تقديره: «جئت راكباً»، وكقولك: «بلى مُسْرِعاً» لمن قال لك: «لم تَسِرْ» والتقدير: «بلى سِرْتُ مُسْرِعاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿أيَحْسَبُ الإنسانُ أن لن نَجْمَعَ عِظامهُ؟ بلى قادرين على أن نُسوِّي بَنَانَهُ﴾[2] التقدير ـ والله أعلم ـ: بلى نجمعها قادرين ومثالُ ما حُذِفَ وُجوباً قولُك: «زيدٌ أخُوكَ عطُوفاً» ونحوُه

قوله: (والمضارع النفي) أي بغير لا وما.

قوله: (والماضي المثبت) أي غير التالي لِلاَ، والمتلوُّ بأو. واشترط البصريون اقترانه بقد مطلقاً ظاهرة أو مقدرة. والمختار لا تلزمه إلا مع الواو كجاء زيد وقد قام أبوه، فإن قيل: وقام أبوه وجب تقدير قد، ويجوز إثباتها وعدمه في غير ذلك إلا ما يمتنع قرنه بالواو، فتمتنع فيه قد أيضاً.

قوله: (خظل) بمهملة فمعجمة أي منع قوله: (يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي أما هو كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف عُلِم أو لا أما الحال نفسها فالأصل جواز حذفها لأنها فضلة، وقد يمتنع ككونه محصوراً فيه نحو ما ضربت زيداً إلا قائماً، أو نائباً عن عامله: كـ ﴿هَنِيئاً مَرِيئاً﴾ أي كُلْه هنيئاً أو توقف عليه المراد كـ ﴿قَامُوا كُسَالَى﴾ [النساء:١٤٢] أو جواباً، أو نائباً عن خبر كان، ومثالها في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك.

---

(١) [يونس: ٨٩].

(٢) [القيامة: ٤].

من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك، وكالحال النائبة مناب الخبر، نحو: «ضربي زيداً قائماً» التقدير: إذا كان قائماً، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر.

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحال وُجُوباً قولُهم: «اشتريتُه بدرهم فصاعداً، وتَصَدَّقْتُ بدينار فَسافلاً»، فصاعداً، وسافلاً: حالان، عاملُهما محذوفٌ وجوباً، والتقدير: «فذهب الثمنُ صاعداً، وذهب التصدُّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «وبعض ما يُحذفُ ذكره حُظِل» أي بعضُ ما يُحذفُ من عامل الحال مُنِعَ ذكرُهُ.

التَّمييزُ

٣٥٦ ـ اسْمٌ بمَعْنَى «مِنْ» مُبينٌ، نكرهْ يُنصبُ تمييزاً بما قد فسَّرهْ

قوله: **(اشترتيه الخ)** أي من كل حال تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج، ويجب اقترانها بالفاء أو بثم كما يجب حذف عاملها. وصاحبها كما قدره الشارح بقوله: فذهب الثمن، فالمعطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فإن قدر فاذهب بالعدد صاعداً كانت إنشائية. وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخاً نحو: أقائماً. وقد قعد الناس! أي أتثبت قائماً، وحذف العامل في كل ذلك قياسي، أما في نحو هنيئاً فسماعي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التَّمْييزُ

هو لغةً[1] تخليص شيء من شيء ومنه: ﴿وَامتَازُوا اليَوْمَ أَيُّهَا المُجْرِمُونَ﴾ [يس:٥٩] أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازاً من إطلاق المصدر على اسم الفاعل، ثم صار فيه حقيقة عرفية.

قوله: **(اسم)** أي صريح لأن التمييز لا يكون جملة، ومبين صفة لاسم، ولا يصح، جره صفة لمن، لأنها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة، ولا نصبه حالاً منها إذ لا يساعده الرسم إلا عند ربيعة.

قوله: **(بما قد فسره)** الضمير المستتر في: فسره يعود للتمييز، والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها. ولم يبرز لأمن اللبس كما مر. واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة. مع أن تمييز النسبة إنما ينصب بغير مفسره، وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة، وأجاب الأشموني بأن كلاً من الجملة والفعل يوصف بالإبهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا أو لهذا باعتبار نسبتهما. فيصدق أنه نصب بمفسره، فالمتن على عمومه، ويجري على كل من

---

(١) والتمييز اصطلاحاً: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات نحو قولك: «تصبب زيدٌ عرقاً».

٣٥٧ ـ كَشِبْرٍ أرْضاً، وقَفِيزٍ بُرّا ومَنَوَيْنِ عَسَلاً وتَمْراً

تقدم من الفضلات: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التمييز ـ وهو المذكور في هذا الباب ـ ويسمى مُفسِّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.

وهو: كل اسم، نكرة، متضمن معنى «من»، لبيان ما قبله من إجمال، نحو: «طاب زَيْدٌ نَفْساً، وعندي شبرٌ أرْضاً».

القولين، أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله: انصبن بأفعلا، فإنه يدل على أن أفعل ليس مفسراً به وإلا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله: كشبر أرضاً، بأن يجعل حالاً من ما، أي ينصب بالذي فسره حال كونه كشبر أرضاً، فيخرج تمييز النسبة. وعلى هذين فإنما خص المفرد بالذكر لأنه جامد غالباً، فربما يتوهم أنه لا يعمل.

قوله: **(وقفيز برا)** مقدار القفيز من الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعاً، ومن الكيل ثمانية مكاكيك، والمكوك صاع كما في الصبان، وفي السجاعي صاعان ونصف، وفي الصحاح المكوك ثلاث كيلجات، والكيلجة مناً وسبعة أثمان منا، والمنا كعصا أفصح من المن بالتشديد: رطلان، وتثنية منوان، وجمعه أمناء اهـ. وهذا أقرب إلى الثني فالقفيز مقدار مساحي وكيلي، والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبر أرضاً، والوزني في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح، وجمعه أقفزة وقفزان كركبان وهو للعراقي كالأردب لمصر، والمربد للحجاز، والرستاق لخراسان.

قوله: **(كل اسم الخ)** لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فأدخل فيه كل التي للأفراد. وليس حداً حقيقياً وارداً على الماهية حتى تنافيه كل، لكن اعترض بأنه يشمل نحو: عندي عشرةٌ دراهمَ بتنوين عشرة: ﴿واثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾ [الأعراف: ١٦] لأنه على معنى من، مع أنه ليس تمييزاً بل بدل، لأن تمييز العشرة لا يرفع، وتمييز العدد المركب لا يجمع. ويجاب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم، واثنتي عشرة هي أسباط، وأما المجرور في نحو: رطل زيت وقفيز بر بالإضافة فلا يرد لأنه يسمى تمييزاً. كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتي وغيرهما. وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لإخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب، كما فعل في التسهيل، وإن كان حكماً.

قوله: **(نكرة)** خرج المعرفة في نحو: حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين، ولا يرد: وطبت النفس، لأن أل فيه زائدة.

قوله: **(تضمن معنى من)** ليس المراد أنها مقدرة في الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها بل إنه مفيد لمعناها، وهو بيان ما قبله أي بيان جنسه. ولو بالتأويل كما أن من البيانية كذلك فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما. فإنه يبين جنس المعدود مثلاً وتمييز النسبة فإنه يبين جنس

واحترز بقوله: «مُتضمن معنى من» من الحال، فإنها متضمنة معنى «في».

وقوله: «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيانٌ لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رَجُلَ قائِمٌ» فإنّ التقدير «لا من رجل قائم».

وقوله: «لبيان ما قبله من إجمال» يشمل نوعي التمييز، وهما: المبين إجمالَ ذاتٍ، والمبين إجمال نسبةٍ.

فالمبين إجمالَ الذات هو: الواقع بعد المقادير ـ وهي المَمْسُوحَاتُ، نحو: «لَهُ شِبْرٌ أرضاً» والمكيلاتُ، نحو: «لهُ قَفِيزٌ بُرّاً» والموزوناتُ، نحو: «لهُ منوانِ عسلاً وتمراً» ـ والأعداد، نحو: «عندي عِشرُون درهماً».

الشيء المقصود نسبة العامل إليه فمثلاً: طاب زيد نفساً، في تأويل طاب شيء زيد أي شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفساً.

قوله: **(كاسم لا)** مقتضى صنيعه أنه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا يحتاج لإخراجه بقيد البيان، لكن يرد عليه حينئذ أن الحال لا تخرج بقوله: بمعنى من لأنها ترد للظرفية نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩] بل بمبين مع ملاحظة قيد آخر أي مبين للذوات لا للهيئات. وقد يجاب بأن المراد معاني من المشهورة لها كالابتداء والتبعيض والاستغراق، فتخرج به الحال لأن الظرفية لم تشع فيها فمبين على هذا مخرج لاسم لا فقط أو أنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال، فقوله مبين قرينة على المراد للإخراج، والأول أكثر فائدة.

قوله: **(إجمال نسبة)** التحقيق كما قاله ابن الحاجب أن التمييز إنما يفسر الذوات مطلقاً. غاية الأمر أنها مقدرة في تمييز النسبة، إذ لا إبهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً الذي هو النسبة، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه مثلاً. فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه، وإنما سمي تمييز نسبة نظراً للظاهر.

قوله: **(بعد المقادير)** أي ونحوها مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن معيناً، كذنوب ماء ونحى سمناً، لشبهه بالكيل وعلى التمرة مثلها زيداً لشبهه بالوزن أو المساحة، والحاصل أن تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كما في التوضيح المقادير وما يشبهها، والعدد. والرابع ما كان فرعاً للتمييز كخاتم حديداً، وليس هذا حالاً عند المبرد والمصنف لجموده وتنكير صاحبه ولزومه. والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو: خاتمك حديداً فيتعين حالاً لتعريف صاحبه، وأوجب سيبويه فيهما الحالية لأنه ليس مقداراً ولا شبهه، دماميني. وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه.

قوله: **(والأعداد)** ظاهره أن العدد من المقادير. وعليه ابن الحاجب، وجعله المصنف قسيمها لا قسماً منها لعدم صحة إضافة المقدار إليه، فلا يقال عشرة، كما يقال: مقدرا شبر

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ، وهو: شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون.

والمبيِّن إجْمَالَ النسبة هو: المسُوقُ لبيان ما تعلّق به العاملُ: من فاعل، أو مفعول، نحو: «طابَ زَيْدٌ نفساً»، ومثله: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شيباً﴾(١)، «وغرستُ الأرْض شجراً»، ومثل: ﴿وفَجَّرنا الأَرْضَ عُيُوناً﴾(٢).

إسقاطي، أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلاً. وأما العدد فهو نفس المعدود، إذ العشرة هي نفس الرجال. وعلى هذا فيعطف قوله، والأعداد عن المقادير لا على الممسوحات.

قوله: **(بما فسره)** أي بلا خلاف وإنما عمل المفسر بالفتح مع جموده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية، وطلب معموله في المعنى، ووجوده ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهماً شبيه بضاربين زيداً، ورطل زيتاً، بضارب زيداً. وقيل لشبهه بأفعل من، ورجحه المصرح.

قوله: **(لبيان ما تعلق العامل الخ)** صريح في أن المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب، فالتقسيم المار إنما هو بحسب الظاهر.

قوله: **(من فاعل أو مفعول)** بيان لما، واقتصاره عليهما يقتضي أن تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما. وسيأتي ما في أفعل التفضيل، ثم أنه قد يكون غير محوّل أصلاً كتمييز التعجب في: لله دره فارساً، ونحوه، بناء على أنه من تمييز النسبة. وككرم زيد رجلاً أو ضيفاً، إن كان هو الضيف فإنه غير محوّل عن شيء، ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولية زيد أو ضيافته لأن هذا المصدر عين التمييز فإن كان الضيف غير زيد كان محولاً عن الفاعل، ومنه امتلأ الإناء ماءً، بناءً على أن المحوّل عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً للفعل المذكور إما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولو للازم المذكور وهو التحقيق، فمحوّل عن الفاعل. والأصل ملأ الماء الإناء والضابط أنه متى كان المنسوب إليه الحكم ظاهراً نفس التمييز في المعنى، كان غير محوّل أصلاً كنعم رجلاً زيد، وما أحسن زيداً رجلاً. وإن كان في المعنى فاعلاً في الأول، ومفعولاً في الثاني بخلاف: ما أحسن زيداً أدباً، فإنه محوّل عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد لأنه غير المنسوب إليه الحسن في المعنى، فتدبر.

قوله: **(نحو طاب زيد نفساً)** أي ونحو: عجبت من طيب زيد نفساً وزيداً طيب نفساً، فهو محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف، والأصل عجبت من طيب نفس زيد، وزيد طيبة نفسه. فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل.

---

(١) [مريم: ٤].

(٢) [القمر: ١٢].

«فـ«نفساً» تمييز منقول من الفاعل، والأصْلُ، «طابَتْ نَفسُ زيدٍ»، و«شجراً» منقول من المفعول، والأصل: «غرست شجر الأرض». فبيَّن «نفساً» الفاعل الذي تعلق به الفعل، وبيّن «شجراً» المفعولَ الذي تعلَّق به الفعل.

والناصِبُ له في هذا النوع العاملُ هو الذي قبله.

٣٥٨ ـ وبعد ذِي وَشَبْهِهَا اجْرُرْهُ إذَا أَضَفْتَهَا، «كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا»

٣٥٩ ـ والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأرض ذهبا»

قوله: **(ومثله اشتعل الخ)** أي في أنه محوّل عن الفاعل إذ الأصل: اشتعل شيب الرأس، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع بدله، وحصل في الإسناد إليه إبهام فجيء بذلك المضاف الذي كان فاعلاً، وجعل تمييزاً لأن التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفس. وكذا يقال في الباقي. وقد شبه سريان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء في كلٍ، فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلأ، أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية، واشتعل تخييل، والجامع ما مر.

قوله: **(هو العامل الذي قبله)** أي من فعل أو شبهه كما مر مثاله. وقيل: الناصب له نفس الجملة، ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة، لأنها هي الناصبة له. واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين.

قوله: **(بعد ذي)** أي المقدرات ونحوها أي مما يشبهها كيلاً أو وزناً أو مساحة. وقوله: إذا أضفتها أي إلى التمييز بقرينة البيت بعد لأنه تقييد لهذا، أي فتمييز المقدرات إذا أضيفت له جر، أو لغيره نصب.

قوله: **(كمد حنطة)** مبتدأ، وغذا خبر كما في المكودي، أو الخبر محذوف أي عندي وغذا بدل أو حال، والكاف جارة للجملة لقصد لفظها.

قوله: **(إن كان مثل الخ)** اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف، ومثل خبرها أي إن كان المقدار الذي أضيف مثل المضاف في: ملء الأرض ذهباً، في أنه مضاف لغير التمييز، وجب النصب بعده، هذا ما يفيده حل الشارح. وقال الأشموني والمرادي: إن كان أي المضاف مثل ملء الخ أي في أنه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله قدر راحة سحاباً إذ لا يقال: ملء ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول كأشجع الناس رجلاً وأشجع رجل اهـ، وفيه أن الذي يغني عن المضاف إليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع، لأنه الذي يحل في محله فالأولى على هذا أن يعود اسم كان إلى التمييز المعلوم من المقام، أي إن كان التمييز مثل ملء الخ، في أنه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه وجب نصبه، وينبغي أن يراد بقوله: بعد ما أضيف أي لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتقيد بقوله: إن كان الخ.

أشار بـ«ذي» إلى ما تقدَّم ذكرُهُ في البيت من المقدَّراتِ ـ وهو ما دلَّ على مساحة، أو كَيْلٍ، أو وزن ـ فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضفْ إلى غيره، نحو: «عندي شِبْرُ أرْضٍ، وقفيزُ بُرٍّ، ومنوا عَسَلٍ وَتمرٍ».

فإن أضيف الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وجب نصبُ التمييز، نحو: «ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فلن يُقْبَلَ مِنْ أحَدِهم ملءُ الأرضِ ذَهَباً﴾[1] وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

٣٦٠ ـ والفاعل المَعْنَى انْصِبَنْ بأفْعَلاَ مُـفَـضِّـلا: كـ«أنْـتَ أعْـلَـى مَـنْـزِلاَ»

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل: إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبُهُ، وإن لم يكن كذلك وجب جرُّهُ بالإضافة.

فائدة: إذ محترزه وهو ما يغني عن المضاف إليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لإخراجه منها. ولأن مما يجب فيه النصب لإضافته لغير التمييز مع عدم إغناؤه نحو: لله دره فارساً، وويحه رجلاً، كما في الهمع. لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو در وويح، بل للمضاف إليه وهو الضمير على ما سيأتي. فالأوجه أو وجوب النصب فيه ليس لما ذكره بل لعدم تأتّي إضافة المميز إليه فتأمل.

قوله: **(فيجوز جر التمييز الخ)** ظاهره كالمتن أنه يسمى تمييزاً عند جره. وقال ابن هشام بخلافه، وإنما يجوز الجر إذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلاً، فإن أريد به الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً، لأنه على معنى اللام لا من. ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح.

قوله: **(فإن أضيف الدال على المقدار)** قيد به لأن الكلام في المقدرات وإن كان غيرها كذلك، ولذا أطلقه المرادي والأشموني، لكن الشارح جعل قوله: إن كان الخ، لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لا للاحتراز كما مر، فلا يضره التقييد بها.

قوله: **(وجب نصب التمييز)** أي بالنسبة إلى عدم الإضافة فلا ينافي جواز جره بمن أخذاً مما سيأتي.

قوله: **(والفاعل المعنى)** مفعول لأنصبن قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة. والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السندوبي، أو هو مفعول للفاعل إما منصوب أو مجرور بإضافته إليه من إضافة الوصف لمعموله، أي الفاعل الذي فعل المعنى أي قام به لأن فاعل العلو مثلاً في الحقيقة أي القائم به العلو هو المنزل.

---

(١) [آل عمران: ٩١].

وعلامةُ ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعلُهُ فاعلاً بعد جَعْل أفعل التفضيل فِعلاً، نحو: «أنت أعْلَى منزلاً، وأكْثَرُ مَالاً». فـ«منزلاً، ومالاً» يجبُ نصبهما، إذ يصح جعلهُما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، فتقول: أنت علا منزلُك، وكثُر مالُك.

ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنى «زيدٌ أفضلُ رجُلٍ، وهِنْدٌ أفْضَلُ امْرَأةٍ» فيجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف «أَفْعَلُ» إلى غيره فإنه ينصب حينئذٍ نَحو «أنت أفضل الناس رجلاً».

٣٦١ ـ وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبا مَيِّزْ كـ«أكْرِمْ بأبي بَكْرٍ أبا»

يقعُ التمييزُ بعد كلِّ ما دلَّ على تعجب، نحو: «ما أحسن زيداً رجُلاً، وأكرِمْ بأبي بكر أبا، ولله دَرُّك عالماً، وحسْبُكَ بزيدٍ رجُلاً، وكفى به عالماً».

قوله: **(إذ يصح جعلهما فاعلين الخ)** ظاهره كالمتن. إن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب إليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة في الفاعل والمفعول، وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل، إذ لم تبنِ العرب فعلاً يؤدي معناه حتى يوضع مكانه. ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدإ مضاف. والأصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير المضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع. وعلى هذا فمراده بقوله، والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب إليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لا أنه محوّل عنه ا هـ. وقد يجاب بإمكان أن يراد: علا علواً زائداً، وكثر كثرة زائدة، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بأن فواته غير ضار إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعل في غير هذا الباب فكذا فيه، فتدبر.

قوله: **(ومثال ما ليس بفاعل الخ)** ضابطه أن يكون أفعل بعضاً من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله: زيد بعض الرجال وهند بعض النساء، فيجب فيه الجر لوجوب إضافة أفعل لما هو بعضه وإنما نصب: في أكرم الناس رجلاً، مع أنه بعضه، لتعذر إضافة أفعل مرتين. فالحاصل أن تمييز أفعل ينصب في صورتين ويجر في صورة.

قوله: **(وبعد كل الخ)** قيل لا فائدة في هذا البيت إذ الإتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له، وأجيب بأن المراد بقوله: ميز أي بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالإضافة.

قوله: **(ما دل على تعجب)** أي بالوضع وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو: لله دره فرساً، وما بعده. والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز في نحو: لله دره فارساً لا يكون من تمييز النسبة إلا إذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارساً ويا له رجلاً، وحسبك به ناصراً ولله درك عالماً، أو كان بدل الضمير ظاهراً كللّه در زيد رجلاً، فإن جهل المرجع كان من تمييز المفرد لأن افتقار الضمير

[١٩٣] ويا جَارَتَا ما أنتِ جَارَةْ[١]

٣٦٢ ـ واجْرُرْ بِمَنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذي العَدَدْ والفَاعِلِ المَعْنَى: كـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ»

يجوز جرُّ التمييز بِمن إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدد، فتقول: «عندي

المبهم إلى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، والضمير المعلوم بالعكس، ا هـ وهو في الرضي أيضاً، ثم قال ما ملخصه: فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كهذه الأمثلة، إذ المعنى: لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ. وهو في ذلك غير محول كما مر، وقد يكون متعلقه كما في طبت علماً ا هـ. والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير ما أفعله وأفعل به، وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضي وغيره من تمييز المفرد وإن علم مرجعه لأنه لا يعود إلا على التمييز، ونقل عن المصنف أنه من تمييز الجملة ومثله: رُبَّهُ رجلاً. وأما تمييز كم فمن تمييز العدد لأنه كناية عنه.

قوله: **(ولله دَرك عالماً)** الدر بفتح الدال اللبن. فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لبن ارتضاعه أي ما أعجب هذ اللبن الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة. وعلى كلٍّ فإضافته لله للتعظيم لأنه منشىء العجائب.

قوله: **(يا جارتا)** مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً كيا غلاماً، وما للاستفهام التعظيمي مبتدأ، وأنت خبره، وجارة تمييز للنسبة لأن الضمير معلوم المرجع بالخطاب، أي لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار.

قوله: **(إن شئت)** أشار به إلى جواز الجر لا أنه واجب، وقوله غير ذي العدد أي الصريح فلا ينافي أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذي العدد لأنها غير صريحة فيه.

قوله: **(والفاعل)** بالجر عطف على ذي أي وغير الفاعل، والمعنى منصوب أو مجرور على ما مر.

قوله: **(إن لم يكن فاعلاً)** أي محولاً عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي، ومنه أفعل التفضيل على ما مر. وكذا عن المفعول لأن المحول عنهما مفسر للنسبة أو لذات مقدرة على ما مر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله. وذلك شرط في مجرور من البيانية، وكذا التمييز في: عشرون رجلاً، لا يصلح للحمل. لأنه مفرد، وما قبله متعدد فامتنعت من في هذه الثلاثة بخلاف غيرها من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلاً، وإن كان فاعلاً أو مفعولاً في المعنى كلّله درك فارساً، وأبرحت جاراً وما أحسن زيداً رجلاً فيجوز جره

---

(١) تقدم برقم ٢٥٣.

شِبْرٌ من أرضٍ، وقفيزٌ من بُرّ، ومنوان مِنْ عَسَلٍ وَتَمرٍ، وغرستُ الأرض من شجرٍ»، ولا تقول: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» ولا «عندي عِشْرُون من درهم».

٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمييزِ قَدِّمْ مُطلقا ... وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا»

مَذْهَبُ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ أنه لا يجوز تقديمُ التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف؛ فلا تقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ» ولا «عِندي درهماً عشرون».

وأجاز الكسائي، والمازني، والمبرد، تقديمَه على عامِلِه المتصرف؛ فتقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وَشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسِي»، ومنه قولُه:

[١٩٤] أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَها؟ ... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[(١)]

وقوله:

[١٩٥] ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا ... وَما ارْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلا[(٢)]

بمن وإن كان في الأولين فاعلاً في المعنى لأن مدلوله الظاهر والضمير شيء واحد إذ المعنى عظمت فارساً وعظمت جاراً، وفي الثالث مفعولاً معنًى لكنه غير محول لأنه عين ما قبله ومن الجر قوله:

٣٥٤ ـ يا سيِّداً ما أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ ... مُوَطَّأ الأَكْنَافِ رحب الذِّراعْ[(٣)]

وكذا يجر في: نعم رجلاً زيد، لأنه غير محول كما مر كقوله:

٢٦٠ ـ فَنِعْمَ المَرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي[(٤)]

قوله: (غرست الأرض الخ) مثال غير صحيح لأنه محول عن المفعول. وقد سمعت ما فيه.

قوله: (سبقا) ماضي مجهول ونائب فاعله يعود للفعل، ونزراً صفة مصدر محذوف أي سبق سبقاً نزراً لا حال من ضمير سبق كما قيل لأن القصد إسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف.

قوله: (لا يجوز تقديم التمييز) أي لأنه كالنعت في الإيضاح فلا يتقدم مثله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠، ولسان العرب مادة (حبب).
والشاهد فيه تقديم التمييز «نفساً» على عامله المتصرف «تطيب».
(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/١؛ ومغني اللبيب ٤٦٢/٢.
(٣) البيت من السريع، وهو للسفاح بن بكير في شرح التصريح ٣٩٩/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥.
(٤) وصدره «تَخَيَّرَه فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ»، وهو من الوافر، لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في شرح التصريح ٣٩٩/١، ٩٦/٢؛ وشرح المفصّل ١٣٣/٧.

وَوَافَقَهُمُ المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلاً.

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ، فقد منعوا التقديمَ: سواء كان فعلاً، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيداً رجلاً» أو غيره، نحو: «عندي عشرون درهماً» وقد يكون العاملُ متصرفاً، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو: «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً» فلا يجوز تقديم «رَجُلاً» على «كَفَى» وإن كان فعلاً متصرفاً، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعلُ التعجب فمعنى قولك: «كفى بزيد رجلاً» مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً.

حُرُوفِ الْجَرِّ

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: مِنْ إِلَى، حَتَّى خَلاَ، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى

قوله: **(ووافقهم المصنف)** أي قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكاً بما سمع منه كقوله:

٢٦١ ـ أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارا[1]

وليس من التقديم قوله:

٢٦٢ ـ إِذَا المَرْءُ عَيْناً قرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُغْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا[2]

لأن المرء فاعل بمحذوف يفسره قرَّ والمحذوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم.

حُرُوفُ الجَرِّ

سميت بذلك لأنها تعمل الجر، كما قيل حروف النصب والجزم لذلك. أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي تضيفها وتوصلها إليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة. ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث إنهما للإخراج لا للتوصيل لأن المراد أنها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي، والمراد بالجر على هذا معناه المصدري، وعلى الأول الإعراب المخصوص، وقدمها على الإضافة لأنها تقدر بالحرف دون العكس. ولما قيل إن الجر في الإضافة بالحرف المقدر.

قوله: **(هاك)** اسم فعل بمعنى خذ، وحروف مفعوله، والكاف حرف خطاب تتصرف

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طَيء في شرح التصريح ١/ ٤٠٠.
والشاهد فيه قوله: «أنفساً تطيب» حيث قدَّم التميز على عامله، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور، وقياسيّ عند الكسائي والمبرّد.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢.

٣٦٥ـمُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا، وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى

هذه الحروف العشرون كلُّها مختَصَّةٌ بالأسماء، وهي تَعْمَل فيها الْجرَّ، وَتَقَدَّمَ الكلامُ على «خَلاَ، وحَاشَا، وَعدَا» في الاستثناء، وقَلَّ مَنْ ذكر «كَيْ، وَلَعَلَّ، وَمَتى» في حروف الجر.

فأما «كي» فتكون حَرُوفَ جَرٍّ في موضعين: أحدهما: إذا دَخَلَتْ على «ما» الاستفهامية، نحو: «كَيْمَهْ»؟ أي لِمَهْ؟ فـ«ما» استفهامية بجرورة بـ«كي» وحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الْجَرِّ عليها، وجيء بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: «جِئْتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْداً» فـ«أُكْرِمُ»: فعلٌ مُضارع منصوبٌ بـ«أَنْ» بعد «كي»، و«أَنْ» والفعلُ مُقَدَّرَانِ بمصدرٍ مجرور بـ«كي»، والتقدير: جئت كي: إكرام زيد، أي لإِكْرَامِ زَيْدٍ.

وأما «لَعَلَّ» فَالْجَرُّ بها لغة عُقَيْلٍ، ومنه قولُه:

تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك وإياك وأرأيتك بمعنى أخبرني، وقد تبدل في هاك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاؤم الخ.

قوله: (**في موضعين**) زيد عليهما ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله:

٢٦٣ ـ إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ[1]

أي للضر والنفع لمن يستحقها قاله الأخفش. وقيل: ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب.

قوله: (**ما الاستفهامية**) أي المستفهم بها عن العلة.

قوله: (**وجيء بالهاء**) أي وقفاً لتحفظ الفتحة الدالة على الألف وكذا يفعل بها مع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله:

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إن جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

قوله: (**بأن مضمرة**) اعلم أن كَي إن ذكرت أن بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً، أو ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً، وإن خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير أن بعدها، والمصدرية بتقدير اللام قبلها، والثاني أولى لأن ظهور أن معها ضرورة، وظهور اللام كثير فالأولى الحمل عليه وإن قرنت بهما، فالأرجح كونها جارة مؤكدة للام فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح.

قوله: (**عقيل**) بالتصغير وكذا هذيل الآتي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص٢٤٦؛ وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ١/٥٠٧؛ ولهما أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٨/٤٩٨.

[١٩٦] لَعَلَّ أَبِي الْمغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[١].

وقوله:

[١٩٧] لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ[٢]

فـ«أبي المغوار» والاسم الكريم: مبتدآن، «وقَرِيبٌ» و«فَضَّلَكُمْ» خَبَرَانِ، «وَلَعَلَّ» حرفُ جَرّ زَائِدٌ دَخَلَ على المبتدأ، فهو كالباء في «بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ».

وقد رُوِي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى؛ فتقولُ: «عَلَّ» بفتح اللام وكسرها.

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ، ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ»، يريدون «مِنْ كمه» ومنه قولُه:

قوله: (أبي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل، ويروى: أبا علي عملها عمل كان، وأول البيت:

٢٦٥ ـ فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً[٣]

لعل الخ.

قوله: (شريم) بالشين المعجمة أي مشرومة، أي مفضاة.

قوله: (مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائدة على ما مر.

قوله: (حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد، ومثلها لولا ورب، لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد. وهذه تفيد الترجي والامتناع والتقليل. وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشيء كما في المغنى، وكذا أحرف الاستثناء في قول مر، ولا زائد على ذلك. فقوله: كالباء الخ، أي في عدم التعلق فقط لا من كل وجه.

قوله: (وروي أيضاً حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الأربعة من لغات لعل، تصريح.

قوله: (يريدون من كمه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية.

---

(١) صدره «فقلت: ادعُ أُخرى وارفع الصَّوت داعياً» وهو من الطويل، لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص ٩٦؛ ولسان العرب مادة (علل) و(جوب).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧؛ والجنى الداني ص ٥٨٤.

(٣) وعجزه «لعلّ أبي المغْوَارِ منكَ قريبُ»، وهو من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩؛ ولسان العرب مادة (جوب) و(علل).

[١٩٨] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لججٍ خُضْرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ(١)

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصَنِّف عليها.

ولم يَعُدَّ المصنف في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر، وَذَكَرَهَا في غيره ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجرُّ إلا المضمر؛ فتقول: «لَوْلايَ، وَلَوْلاكَ، وَلَوْلاهُ» فالياءُ، والكاف، والهاء ـ عند سيبويه ـ مجروراتٌ بـ«لَوْلا».

وزعم الأخْفَشُ أنها في موضع رفع بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضع ضمير الرفع؛

قوله: (**شربن الخ**) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من التبعيضية، واللُّجج جمع لجة بالضم وهي معظم الماء. ونئيج بنون فهمزة فياء فجيم كصهيل أي صوت عال وجملة لهن نئيج حال من نون شربن العائدة للسحاب، لزعم العرب والحكماء أنها تدنو من البحر الملح في أماكن مخصوصة، فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الإبل فتشرب من مائه بصوت مزعج، ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء، ثم تمطره حيث شاء الله تعالى.

قوله: (**ولم يعد المصنف لولا**) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام إذا عوضتا عن باء القسم فإنه يقال لله بالمد مع وصل الهمزة، وها الله لأفعلن بقطع همزة الله ووصلها مداً وقصراً، وأضعفها القطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام. ويقال الله بالقطع والقصر بلا تعويض شيء عن الباء لما في التسهيل أن الجر بالباء المعوض عنها لا بهما خلافاً للأخفش. ومن وافقه لكن يؤيد الأخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء، والتاء عوض من الواو.

قوله: (**إنها من حروف الجر**) أي الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشيء كرب ولعل الجارة، كما مر.

قوله: (**مجرورة بلولا**) أي مع كونها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف فلها محلان على رأي سيبويه، فإن عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء إجماعاً، لأنها لا تجر الظاهر. فقوله: وزعم الأخفش أنها في محل رفع أي فقط.

قوله: (**ووضع ضمير الجر الخ**) أي كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، ولا يرد أن النيابة إنما عهدت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضاً في: عساك وعساه، على قول تقدم في باب أن وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وإن كان الضمير مبتدأ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١؛ ولسان العرب مادة (مخر).
والشاهد فيه قوله: «متى لجج» حيث جاءت «متى» بمعنى «مِنْ» على لغة هذيل.
اللغة: «اللجج» الماء الكثير، «نئيجُ» الصوت المرتفع.

فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً كما لم تعمل في الظاهر، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لأتَيْتُكَ».

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعني «لَوْلاكَ» ونحوه - لم يَرِدْ من لسان العرب، وهو محجوجٌ بثبوتِ ذلك عنهم، كقوله:

[١٩٩] أَتُطمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ[١]

وقوله:

[٢٠٠] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[٢]

٣٦٦ - بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ: مُنْذُ مُذْ، وَحَتَّى ... وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا

٣٦٧ - وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّ ... مُنَكَّراً، وَالتَّاءُ لِلَّهِ، وَرَبّ

لأن معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر. كعجبت من ضربك زيداً.

قوله: **(أتطمع)** بالضم من الإطماع والأحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر، وحسن هو ابن الإمام علي سبط الرسول ﷺ، والبيت تحريض لمعاوية على قتاله.

قوله: **(وكم موطن الخ)** كم خبرية بمعنى كثير، ظرف لطحت، أو مبتدأ خبره جملة لولاي طحت أي طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أي هلك، وتاؤه للخطاب، وما مصدرية وهوى أي سقط، وفاعله منهوي أي ساقط، والإجرام جمع جرم أي جثة، والقنة بضم القاف وشد النون أعلى الجبل كالقلة وزناً ومعنًى، وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من إضافة المسمى إلى الاسم.

قوله: **(بالظاهر اخصص)** الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتي: واخصص بمذ الخ، وكذا يختص به كي لعل ومتى فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضاً من باء القسم لا أصلاً فيه، أو بغرابة الجر به، أو بتأديته إلى اجتماع مثلين في نحو كك، فطرد المنع، وما عداها يجرهما.

قوله: **(والتاء لله ورب)** بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب إلا أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن العاص في معجم شواهد العربية ١/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب (أما لا).

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١؛ ولسان العرب مادة (جرم) و(هوا).

اللغة: «قنة النيق» رأس الجبل «منهوي» ساقط.

٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ، كَذَا «كَهَا»، وَنَحْوُهُ أَتَى

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهِرَ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول «مُنْذُهُ ولا مُذْهُ» وكذا الباقي.

ولا تجر «منذ، ومذ» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى «في» نحو: «ما رأيته مُنذُ يَوْمِنَا» أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «مِنْ» نحو: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الجمعة» أي: من يوم الجمعة، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله: «وَاخْصُصْ بمذ ومنذ وقتاً».

وأما «حتى» فسيأتي الكلامُ على مجرورها عند ذكرِ المصنّف له، وقد شذَّ جَرُّها للضمير، كقوله:

[٢٠١] فَلاَ وَاللَّهِ لا يُلْفِي أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ[١]

ولا يُقَاسُ على ذلك، خلافاً لبعضهم، ولغة هُذَيْلٍ إبدالُ حائها عيناً، وقرأ ابن مسعود: ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَى حِينٍ﴾[٢] وأما الواو فمختصة بالقَسَمِ، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القَسَمِ معهما؛ فلا تقول «أقسمُ والله» ولا «أُقْسِمُ تاللَّهِ».

قوله: (إلا أسماء الزمان) أي لأنهما إذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصا به حرفين طلباً للمناسبة بين معنييهما، ولا يرد قولهم ما رأيته منذ أن الله خلقه لأن الزمن مقدر فيه، أي منذ زمن أن الله الخ، وأما الداخلة على الفعل، والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتي وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعيناً لا مبهماً كمنذ زمن، وماضياً أو حالاً لا مستقبلاً كمنذ غد، ومتصرفاً لا غيره كمنذ سحر تريد به معيناً، وشرط عاملهما كونه ماضياً إما منفياً يصح تكرره كما رأيته منذ يوم الجمعة، أومثبتاً متطاولاً كسرت مذ يوم الخميس بخلاف: قتلته أوما قتلته مذ كذا. فإن قلت: ما قتلت مذ كذا، بلا هاء، صح لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره ما لم يتجوز بالقتل عن الضرب فتدبر. ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمذ كم أو منذ متى أو مذ أي وقت سرت.

قوله: (وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام الخضراوي[٣]: وكذا لا تعطفه أيضاً فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة، وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى إياك.

قوله: (لا يُلفِي) بضم الياء وكسر الفاء أي لا يجد أناس فتًى حتى يجدوك، فحينئذٍ يجدون الفتى.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في شرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، ولسان العرب مادة (أتى).

(٢) [المؤمنون: ٢٥].

(٣) الخضراوي: أبوعبد الله محمد بن يحيى بن هشام، نحوي أندلسي أخذ عن ابن خروف وأخذ عنه الشلوبين له كتب حسنة في النحو والتصريف والبلاغة منها «إيضاح» الفارسي. توفي سنة (٦٤٦ هـ). انظر: بغية الوعاة» (١/ ٥١٠).

ولا تجرُ التاءُ إلا لفظ «الله»، فتقول: «تاللَّهِ لأفْعَلَنّ» وقد سُمِعَ جَرُّهَا لـ«رَبّ» مضافاً إلى «الكعبة»، قالوا: «تَربِّ الكعبةِ» وهذا معنى قوله: «والتاء لله وَرَبّ» وسمُع أيضاً «تالرحمن»، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا: «تَحِيَاتِكَ» وهذا غريبٌ.

ولا تجر «رُبَّ» إلا نكرة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ وهذا» معنى قوله: «وَبِرُبَّ منكراً» أي: وَاخْصُصْ بربَّ النكرَةَ، وقد شذَّ جرّها ضميرَ الغيبةِ، كقوله:

قوله: (تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم.

قوله: (ولا تجر رب إلا نكرة) أي موصوفة غالباً إن لم تكن هي وصفاً لا لزوماً خلافاً للمبرد كما في التسهيل، ولا تتعلق بشيء وإنما تدخل لإفادة التكثير غالباً كحديث: «يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَة يَوْمَ القِيَامَةِ»[1] أو التقليل قليلاً كقوله:

٢٦٦ ـ ألا رُبَّ مَـوْلـودٍ وَلَـيْـسَ لَـهُ أبٌ وذي وَلَـدٍ لَـمْ يَـلْـدَهُ أَبَـوَانِ[2]

فمجرورهما إما مبتدأ كما ذكر وخبره في الحديث عارية. وفي البيت إما جملة ليس له أب وواوها زائدة كهي في آية: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر:٧٣] أو هو محذوف أو ثابت، والواو حالية، وذلك المولود هو عيسى، وذي ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثال الشرح أو من باب الاشتغال إن قلت فيه: لقيته بالهاء. واعلم أن كونها حرف جر مذهب البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى اسميتها، وأيده الرضي بأنها مثل كم التكثيرية، وهي اسم اتفاقاً. فكما أن معنى: كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي. وجنح إليه الدماميني قال: وعلة بنائها حينئذ تضمنُّها معنى الإنشاء كما قيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها، وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور بإضافتها إليه، ومحل العامل لها نفسها مثل كم لا لمجرورها. وفيها سبع عشرة لغة: ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة، أو مفتوحة ورب بضمتين، وكل من هذه السبعة إما مع تخفيف الباء أو تشديدها ورُبَّتا بضم ففتح مشدد ورُبَّ بضم الراء أو فتحها مع إسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع. وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا، والثمانية: ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها. وكل من الأربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجملة خمسة وعشرون.

---

(١) رواه البخاري في كتاب التهجد وفي الفتن باب لا يأتي زمان إلاّ والذي بعده شرٌ منه، وكلا الروايتين بلفظ رُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة، ورواها ابن المبارك بلفظ (يا رب كاسية...) قال في الفتح تصدير رب بحرف النداء في رواية ابن المبارك، فقيل: المنادى محذوف والتقدير: يا سامعين. اهـ. «الفتح» (١٣/ ٢٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/ ١٨؛ ولعمرو الجني أوله في شرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨.

[٢٠٢] وَاهٍ رأَيْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِه   وَرُبَّـهُ عَـطِـبـاً أَنـقَـذْتُ مِـنْ عَـطَـبِـهْ[1]

كما شَذَّ جرُّ الكافِ لَهُ كقوله:

[٢٠٣] خَـلّـي الـذّنَـابَـاتِ شَـمَـالاً كَـثَـبـا   وَأُمّ أَوْعَـالٍ كَـهَـا أَوْ أَقْـرَبَـا[2]

وقوله:

[٢٠٤] وَلا تَـرَى بَـعْـلاً وَلا حَـلائِـلاَ   كَـهُ ولا كَـهُـنَّ إِلاَّ حَـاظِـلا[3]

قوله: **(وقد شذ جرها ضمير الغيبة)** أي شذ قياساً لا استعمالاً لكثرته، ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير عند البصريين، ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو: ربه رجلاً أو امرأة أو رجالاً أو نساء.

قوله: **(واه)** اسم فعل من وهي أي ضعف مجرور برب محذوفه أي ورب واه ورأبت براء فهمزة فموحدة أي أصلحت. ووشيكاً أي سريعاً صفة لمصدر محذوف أي رأباً وشيكاً، وهن أعظمه مفعول رأيت، وعطباً بكسر الطاء أي مشرفاً على العطب وهو الهلاك بدليل: أنقذت أي أبعدته منه.

قوله: **(وأم أوعال الخ)** صدره.

خَـلّـي الـذُّنَـابَـاتِ شِـمَـالاً كَـثَـبـا[4]

وضمير خلي لحمار وحشي، والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع، وشمال ظرف أي ناحية شماله، وكثباً بفت الكاف والمثلثة أي قريباً منه، والمفعول الثاني لخلي إما شمالاً وكثَبَا حال أو بالعكس، وإم أوعال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات، أو مبتدأ خبره كها أي كالذنابات، وأقرب على الأولى عطف على محل كها وعلى الثاني عطف على الهاء.

قوله: **(ولا ترى بعلاً)** أي زوجاً ولا حلائلاً أي زوجات. كه أي كالحمار الوحشي، ولا كهن أي الأتن إلا حاظلاً أي إلا بعلاً مانعاً أنثاه من التزوج بغير كالعاضل. واعلم أن جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها، وجرها لغيره من الضمائر شاذ نثراً ونظماً كقول الحسن: أنا كك وأنت كي، وقولهم ما أنا كانت وما أنت كأنا وما أنا كإياك وما أنت كإياي.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا سبة في الدرر ٤/ ١٢٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٥.

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦.
والشاهد فيه قوله: «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير ضرورة، تشبيهاً بلفظ «مثل» لأنها بمعناها.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٣.

(٤) انظر الشاهد رقم ٢٠٣ من شرح ابن عقيل.

وهذا معنى قوله: «وما رَوَوْا ـ البيتَ» أي: والذي روِيَ من جرِّ «رُبَّ» المضمَر نحو: «ربه فتى» قليلٌ، وكذلك جر الكَاف المضمَرَ نحو: «كَهَا».

٣٦٩ ـ بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ في الأمكِنَهْ بِـمِـنْ، وَقَـدْ تَـأْتِـي لَـبِـدْءِ الأزْمِـنَـهْ

٣٧٠ ـ وزِيـدَ فـي نَـفْـيٍ وشِـبْـهِـهِ فَـجَـرّ نَـكِـرَةً كَـ«مـا لِـبَـاغٍ مِـنْ مَـفَـرّ»

تجيء «مِنْ» للتبعيض، ولبيان الجنس، ولابتداء الغاية: في غير الزمانِ كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدةً.

فمثالُهَا للتبعيض قولُكَ: «أخذت من الدراهم» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ

قوله: **(في الأمكنة)** متعلق بابتدى وبمن تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير، وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة. واعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كإن حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فراراً من التحكم إذ المتبادر علامة الحقيقة، ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره، لأن محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني، وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع. وإن لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء في الباء نحو: شربن بماء البحر. وأحسن بي فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا ينوب بعضها من بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو إما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمينه الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمن شربن معنى روين وأحسن معنى لطف أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن. وفي تخييل وأما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ، وهذا الثاني محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفاً.

قوله: **(للتبعيض)** علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامة البيانية صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها. والابتدائية أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها كأعوذ بالله من الشيطان. فإن معنى أعوذ به ألتجيء إليه منه فالباء أفادت الانتهاء، والغالب فيها الابتداء حتى قيل إن سائر معانيها ترجع إليه، فكان ينبغي تقديمه. والمراد بالغاية المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل إذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم: إلى لانتهاء الغاية.

قوله: **(في غير الزمان)** إشارة إلى أن المراد بالأمكنة في المتن ما ليس زمناً فيشمل نحو: من فلان إلى فلان: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠] ويمكن جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة المكان لها.

قوله: **(ومن الناس من يقول)** المتبادر أن من الناس خبر عن من يقول، ولا يظهر له فائدة

آمَنَّا بِاللَّهِ﴾(١).

ومثالُهَا لبيان الجنس قولُه تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾(٢).

ومثالُهَا لابتداء الغاية في المكان قولُه تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾(٣).

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قولُه تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾(٤) وقولُ الشاعر:

[٢٠٥] تُـخُـيِّـرْنَ مِـنْ أَزْمَـانِ يَـوْمِ حَـلِـيـمَـةٍ إِلَى الْـيَـوْمِ، قَـدْ جُـرِّبْـنَ كـلَّ الـتَّـجَـارِبِ(٥)

ومثالُ الزائدة: «مَا جَاءَني مِنْ أحدٍ» ولا تزاد ـ عند جمهور البصريين ـ إلا بشرطين: أحدُهما: أن يكون المجرورُ بها نكرة.

ولذا قال بعضهم: أن من اسم بمعنى بعض مبتدأ، ومن يقول خبر وممن صرح التبعيضية اسم الإمام الطيبي. وقال السعد بعد كلام قرره: فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اهـ، وما قبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائماً. فمن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديراً والبيانية بالعكس. فالرجس أكثر من الأوثان. وقد يكون أقل كخاتم من حديد.

قوله: (من أول يوم) إن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضي. قال: ومَنْ في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو: جئت من قبل زيد ومن بعده: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت:٥] اهـ صبان.

قوله: (تخيرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة، وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان، وجه أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له: صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش، وقتلوا المنذر ويقال أنه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار ما غطى عين الشمس، والتجارب كمساجد جمع تجربة كما في المصباح.

قوله: (إلا بشرطين) بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلاً كـ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء:٢] أو مفعولاً كـ«هل تحسن منهم من أحد»، أو مبتدأ ولو منسوخاً كـ«هل من خالق غير

---

(١) [البقرة: ٨].

(٢) [الحج: ٣٠].

(٣) [الإسراء: ١].

(٤) [الشعراء: ١٠٨].

(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٥؛ ولسان العرب مادة (جرب).

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، نحو: «لا تضرب منْ أحدٍ» والاستفهامُ»، نحو: «هل جاءك منْ أحدٍ»؟.

ولا تزاد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارَّة لمعرفة؛ فلا تقول: «جاءني من زيد» خلافاً للأخفش، وَجَعَل منه قوله تعالى: ﴿يَغفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾(١).

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: «قد كان مِنْ مَطَرٍ» أي قد كان مطرٌ.

الله﴾، وما ظننت من رجل قائماً، أو مفعولاً مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨] أي من تفريط، فلا تزاد مع غير الأربعة عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم إن لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أو تأكيد النص عليه إن اختصت به كما قام من أحد. ومعنى زيادتها أن مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه لا أنها لا تفيد شيئاً إذ سقوطها يخل المراد منها.

قوله: **(أن يسبقها نفي)** فلا تزاد في الإثبات إلا في تمييز كَمْ الخبرية إذا فصل منه بفعل متعدٍّ نحو: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾ [الدخان:٢٥] كما نقله السعد عن القوم.

قوله: **(والاستفهام)** أي بهل وكذا الهمزة على الأوجه، ولم تسمع مع غيرهما لأنه لا يطلب به إلا التصور بخلاف هل فللتصديق، والهمزة له وللتصور.

قوله: **(خلافاً للأخفش)** أي في عدم الشرطين معاً.

قوله: **(يغفر لكم الخ)** أجاب عنه الجمهور بأن من فيه تبعيضية لا زائدة فهي، بمعنى بعض، مفعول به. وذنوبكم مضاف إليه ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الإسراء: ١] لأن هذا لنا معشر الأمة المحمدية والأولى لأمة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها إلا السالبة الكلية لا الموجبة. وفي الإتقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجر عن من بخلافها للكفارة تفرقه بينهما.

قوله: **(قد كان من مطر)** أجيب بأنها تبعيضية كما مر. أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر أو أن زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك حكاية للسؤال. والظاهر صحة البيان في الآية أيضاً، وجملة ما ذكره هنا لمن أربعة معان وسيأتي: البدلية، وبقي الظرفية كـ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩] والتعليل ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح:٢٥] والمجاوزة كعن ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء:٩٧] ﴿حَتَّى يُمَيِّزَ الخَبِيثُ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ والاستعانة كالباء ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى:٤٥] والاستعلاء كعلى ﴿ونَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء:٧٧] فالجملة عشرة.

---

(١) [نوح: ٤].

٣٧١ ـ لِلانْتِهَا: حَتَّى، وَلامٌ، وَإلَى، ومِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

يَدُلُّ على انتهاء الغاية «إلى وحتَّى واللامُ» والأصلُ من هذه الثلاثة «إلى» فلذلك تجرُّ الآخرَ وغيرَهُ نحو: «سرتُ البارحَةَ إلى آخِرِ اللَّيْلِ أوْ إلى نصفِهِ» ولا تجر «حتى» إلا ما كان آخراً أو متصلاً بالآخر، كقوله تعالى: ﴿سلامٌ هيَ حَتَّى مطلعِ الفجْرِ﴾[1] ولا تجرُّ غيرَهما؛ فتقول: «سرتُ البارحَةَ حتَّى نصفِ الليلِ» واستعمال اللامِ للانتهاء قليلٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿كلٌّ يجري لأجَلٍ مسمًّى﴾[2].

وتستعمل «مِنْ والباء»، بمعنى «بَدَل»، فمن استعمالُ «منْ» بمعنى «بَدَلٍ» قولُه عزّ وجلٍ: ﴿أرضيتُمْ بالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[3] أي بَدَلَ الآخرة، وقولُه تعالى: ﴿ولَوْ نَشَاءُ لجعلْنَا منكُمْ ملائكَةً، في الأرضِ يخلفُونَ﴾[4] أي: بَدَلَكم، وقولُ الشاعر:

[٢٠٦] جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا[5]

أي: بَدَلَ البقولِ، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد في الحديث: «مَا يسرني بها حمرُ النَّعمِ»[6] أي: بَدَلها، وقولُ الشاعر:

قوله: **(على انتهاء الغاية)** أي المسافة في الزمان والمكان كما مر.

قوله: **(حتى مطلع)** مثال للثاني، وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أي: ﴿تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ والروح فيها﴾ [القدر:٤] إلى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي. ومثال الآخر: أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل. واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للمفرد. ولا تكون إلا غائية وهي التي لا تجر إلا الآخر والمتصل به، والثانية جارة لأن والمضارع، وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي، ثم إن دلت قرينة على دخول الغاية في إلى وحتى أو عدم دخولها عمل بها وإلا فالصحيح دخولها في حتى لا في إلى حملاً على الغالب فيهما عند القرينة.

قوله: **(ولم تجر غيرهما)** خالفه في التسهيل.

قوله: **(لم تأكل المرققا)** أي الرغيف الرقيق، والبقول خضراوات الأرض.

---

(١) [القدر: ٥].
(٢) [الرعد: ٢].
(٣) [التوبة: ٣٨].
(٤) [الزخرف: ٦٠].
(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٠؛ ولأبي نخيلة في لسان العرب مادة (سكف).
والشاهد فيه مجيء «مِنْ» بمعنى «بدل».
(٦) لم أهتدِ إلى تخريجه.

فَلَيْتَ، لِي بِهِمُ قَوْماً إذا ركبُوا ... شَنُّوا الإغَارَةَ فُرسَاناً ورُكْبَانَا[1]

٣٧٢ ـ واللامُ لِلْمُلْكِ وشِبْهِهِ وفِي ... تعدِيَةٍ ـ أيضاً ـ وتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ـ وزِيدَ، والظَّرفيَّةَ استَبِنْ بِبا ... و«في» وقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

تقدَّمَ أن اللام تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون للملكِ، نحو: ﴿لله ما في السَّمواتِ وما فِي الأرْضِ﴾[2] «والمالُ لزيدٍ» ولشبْهِ الملك، نحو: «الجُلّ للفَرسِ، والبابُ للدارِ» وللتعدية، نحو: «وهبتُ لزيدٍ مالاً» ومنه قوله تعالى: ﴿فهبْ لِي مِنْ لدُنْكَ وليًا يرثُني ويرثُ مِنْ آلِ يعقُوبَ﴾[3] وللتعليل، نحو: «جئتُكَ لإكرامِكَ»، وقوله:

٢٠٧ ـ وإنّي لتعْرُوني لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ ... كما انْتَفَضَ العُصْفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[4]

وزائدة: قياساً، نحو: «لزيدٍ ضربتُ» ومنه قوله تعالى: ﴿إن كُنتُم للرؤيَا تعبرونَ﴾[5] وسماعاً، نحو: «ضربتُ لزيد».

قوله: (**شنوَ الإغارة**) أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، والإغارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف.

قوله: (**للملك**) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله، وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضاً أو أولهما لا يملك بضمها كأنت لي وأنا لك ولزيد أخ. فإن وقعت بين معنى وذات كالحمد لله ﴿ولِلْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [الأنفال: ١٤] أي عذابها كانت للاستحقاق، قد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص.

قوله: (**الجُل**) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة السرج لمنع البرد ونحوه.

قوله: (**وللتعدية**) أي المجردة عن إفادة معنًى فلا ينافي في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها.

قوله: (**فهب لي الخ**) جعلها في شرح التسهيل لشبه التمليك فتكون في: وهب لزيد مالاً للتمليك قال في المغني: والأولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيداً لعمرو وما أضربه لبكر أي لأن ما بعدها مفعول حقيقي للفعل لكونه متعدياً له أصالة فلما بني للتعجب صار لازماً بالنسبة إليه عند البصريين فعدي له باللام. وأما الهمزة فتعديه لمفعول آخر، وعند الكوفيين باقٍ على تعديته الأصلية، فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب.

قوله: (**وزائدة**) أي إما لتقوية عامل ضعف بالتأخير من معموله كمثالي الشارح أو بكونه

---

(١) تقدم برقم ١٦٤ من شرح ابن عقيل.

(٢) [البقرة: ٨٤].

(٣) [مريم: ٥].

(٤) تقدم برقم ١٣ من حاشية الخضري.

(٥) [يوسف: ٤٣].

وأشار بقوله: «والظرفية استَبِن - إلى آخره» إلى معنى «الباء وفي»، فذكرَ أنهما اشتركا في إفادة الظرفيَّةِ، والسببية، فمثالُ الباء للظرفية قولُه تعالى: ﴿وإنكمْ لتمرونَ عليهم مصبحينَ وبالليلِ﴾(١) أي: وفي الليل، ومثالها للسببية قولُه تعالى: ﴿فبظلْم مِنَ الذينَ هادوا حرَّمْنَا عليهِم طيباتٍ أحلّت لهُم، وبصدِّهم عن سبيلِ الله كثيراً﴾(٢) ومِثالُ «في» للظرفية قولُكَ «زيدٌ في المسجدِ» وهو الكثير فيها، ومثالُها للسببية قولُه ﷺ: «دَخلَتِ امرأةٌ النَّارَ فِي هرةٍ حَبَسَتْها؛ فَلا هيَ أطعمتْهَا، وَلا هي تركتْهَا تأكُلُ مِنْ خشَاشِ الأرْضِ»(٣).

٣٧٤ - بِالْبَا اسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ «مَعْ» و«مِنْ» و«عَنْ» بِهَا انْطِقِ

تقدمَ أن الباء تكون للظرفية وللسببية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة، نحو: «كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين» وللتعدية، نحو: «ذهبتُ بزيدٍ» ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بنورهمُ﴾(٤) وللتعويض، نحو: «اشتريت الفرسَ بألِف درهم» ومنه قولُه تعالى: ﴿أولئكَ الذينَ

فرعاً في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ [الرعد:٣٥] ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧] وإما لمجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد، أي بين المتضايفين كلا أبا لك، في قول. وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشيء أصلاً لكونها زائدة محضة، وأما الأولى فلا تتعلق بالعمل الذي قوته وإن لم تكن معدية لتعديه بنفسه، فهي واسطة بين المعدية والزائدة كما في التوضيح وشرحه.

قوله: **(خشاش)** مثلث الخاء والفتح أشهر وهو هوام الأرض وحشراتها، وقيل غير ذلك.

قوله: **(للاستعانة)** هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى باء الآلة، وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج إحداهما في الأخرى.

قوله: **(وللتعدية)** أي الخاصة وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصراً عنه بأن كان قبلها فاعلاً فتصيِّره مفعولاً فهي كالهمزة في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد، أي أذهبته. ولذا قرىء: ﴿أَذْهَبَ الله نُورَهُم﴾ أما تعدية معنى العامل إلى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة.

قوله: **(وللتعويض)** وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان، ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابلته. أما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر. واستظهر في الهمع أن باء البدل تدل على اختيار الشيء أعم من كونه مقابلاً بشيء آخر أم لا، فهي أعم مطلقاً.

---

(١) [الصافات: ١٣٧].

(٢) [النساء: ١٦٠].

(٣) رواه أحمد في مسنده برقم ٧٥٣٨، والبخاري ومسلم وإنما بلفظ: (من جرّاء هرة...).

(٤) [البقرة: ١٧].

اشتَرُوا الحياةَ الدنْيَا بالآخِرَةِ﴾(١) وللإلصاق، نحو: «مررتُ بزيدٍ» وبمعنى «مع» نحو: «بعتك الثوبَ بطِرَازه» أي: مع طرازه، أو بمعنى «من» كقوله:

شَـــرِبْـــنَ بِـــمَـــاءِ الـــبَـــحْـــرِ(٢)

قوله: (اشتروا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوارة مما يصدق نبينا ﷺ خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم، فكأنهم جعلوا الآخرة ثمناً دفعوه من عندهم بسبب الكتمان، وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو ثمن معنوي لا حسي كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] لأن هذه باء التعويض أيضاً لدخولها على الثمن المعنوي وهوالعمل، ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجاناً وليست باء السببية خلافاً للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح. تعالى الله عن قولهم: ﴿عُلُوّاً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٤] بدليل حديث: «لنْ يدْخُلَ أَحدُكُمُ الجَنَّةَ بَعَمَلِهِ»(٣) فإن المنفي فيه التسبب الذي لا يمكن تخلفه، والمثبت في الآية التعويض والمجازاة.

قوله: (وللإلصاق) هذا المعنى لا يفارقها، ولذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي تقديمه ثم هو إما حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على جسمه، أو ما يحبسه من ثوب أو غيره. أو مجازي كمثال الشارح فإن فيه إلصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه. واستظهر الدماميني أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذ التدقيق فماسك ثوب زيد يقال له في اللغة: ماسك زيدً بخلاف المرور.

قوله: (وبمعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بعد مكرر، وعلامتها أي يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مدخولها الحال: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [هود: ٤٨] أي معه أو مسلماً: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] كذلك قال في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ٣] فقيل للمصاحبة، والحمد مضاف للمفعول أي سبحه حامداً له أي نزِّهه عما لا يليق به. وأثبت له ما يليق به، وقيل للاستعانة، والحمد مضاف للفاعل أي سبحه بما حمد به نفسه إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيراً من الصفات. وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله: فتسبحون بحمده. واختلف في: سبحانك اللهم وبحمدك، فقيل جملة واحدة على زيادة الواو فيأتي في الباء ما ذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك فيأتي ما مر. وقال الخطابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي يريد أنه من إقامة المسبب وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة ا هـ بتصرف.

---

(١) [البقرة: ٨٦].

(٢) تقدم برقم ١٩٨ من شرح ابن عقيل.

أي: من ماء البحر وبمعنى «عن» نحو: ﴿سأَلَ سَائِلٌ بعَذَابٍ﴾[(١)] أي: عن عذاب، وتكون الباء ـ أيضاً ـ للمصاحبة، نحو: ﴿فسبِّحْ بحمْدِ ربِّكَ﴾[(٢)] أي: مصاحباً حمد ربك.

٣٧٥ ـ عَلَى لِلاسْتِعْلا، ومَعْنَى «في» و«عَنْ» بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعدِ» و«عَلَى» كما «عَلَى» مَوْضِعَ «مَنْ» قَدْ جُعِلا

تستعمل «على» للاستعلاء كثيراً، نحو: «زيدٌ عَلَى السطحِ» وبمعنى «في» نحو قوله تعالى: ﴿ودَخَلَ المَدِينةَ على حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أهلِهَا﴾[(٣)] أي: في حينَ غفلة.

وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رميتُ السهم عن القوسِ» وبمعنى «بعد» نحو

قوله: **(وبمعنى عن)** أي المجاوزة قيل: وتختص حينئذ بالسؤال نحو: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان:٥٩] بدليل ﴿يَسْأَلُون عَنْ أَنْبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب:٢٠] وقيل لا بدليل ﴿يَسْعَى نُورهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد:١٢] أي وعن أيمانهم.

قوله: **(بعن الخ)** متعلق بعنى، ومن قد فطن فاعله، وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم.

قوله: **(كما على الخ)** ما مصدرية، وعلى مبتدأ خبره جعلا، وألفه للإطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي إلا أنه من غير مادته، والجملة الاسمية صلة ما إن كان الغالب وصلها بالفعلية أي كجعل على الخ.

قوله: **(للاستعلاء)** أي العلو، فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقي إن كان العلو على نفس المجرور حساً كمثاله أو معنًى: كـ ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣] ولهم عليّ ذنب. ومجازي إن كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدَى﴾ [طه:١٠] أي هادياً، دماميني. قال الفارضي: وأما نحو توكلت على الله فمن باب الإضافة والإسناد أي أضفت توكلي وأسندته إلى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شيء، لا حقيقة ولا مجازاً.

قوله: **(للمجاوزة)** هي بعد شيء مذكور أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالأول: رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي، والثاني: رضي الله عنك أي جاوزتْك المؤاخذة بسبب الرضا، ثم المجاوزة إما حقيقة كما ذكر أو مجاز كأخذت العلم عن زيد كأنه لما عرفك المسألة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالأخذ، أفاده سم. وكذا

---

(١) [المعارج: ١].

(٢) [الحجر: ٩٨].

(٣) [القصص: ١٥].

قوله تعالى: ﴿لتركَبُنَّ طبقاً عَنْ طبقٍ﴾[1] أي: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله:

[٢٠٨] لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفضلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي، وَلا أَنتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[2]

أي: لا أفضلْتَ في حسبِ عليّ، كما استعملت «عَلَى» بمعنى «عَنْ» في قوله:

[٢٠٩] إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنُو قشيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أعجَبَنِي رِضَاهَا[3]

أي: إذا رضيت عني.

٣٧٧ ـ شبِّهْ بكَافٍ، وبِهَا التعليلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

تأتي الكاف للتشبيه كثيراً، كقولك: «زيدٌ كالأسد» وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿واذكرُوهُ كما هَدَاكم﴾[4] أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد، وجعلَ منه قوله تعالى:

سألته عن كذا لما عرفك بالمسؤول عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر إلا إذا أجيب عما سأل بخلاف ما إذا لم يجب فالأولى أن يقال: كأنك لما سألته جاوزتك المسألة بسبب السؤال. ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك إياها فيصدق أنه بعد شيء وهو السائل عن المجرور، فتأمل.

قوله: **(طبقاً عن طبق)** أي حالاً بعد حال ولم يذكر لها البصريون غير المجاوزة وتأولوا غيرها ففي الآية متعلقة بمحذوف أي طبقاً متباعداً في الشدة عن طبق فكل حال أعظم مما قبله.

قوله: **(لاه ابن عمك)** أي لله در ابن عمك حذف لام الجر، واللام الأولى من الجلالة شذوذاً فيهما، وحذف المضاف وهو در وأناب عنه المضاف إليه، وقد يستغني عن ذلك المضاف، وأفضلت أي زدت ودياني بشد التحتية أي مالكي والقائم بأمري فتخزوني أي تسوسني وتقهرني، وهو بسكون الواو تخفيفاً وللقافية وإن كان منصوباً بعد فاء السببية أو هو مرفوع عطفاً على الجملة الاسمية قبله أي: ما أنت دياني، فما أنت تخزوني.

قوله: **(إذا رضيت عليّ)** يحتمل أنه ضمن رضي معنى عطف فعلى على بابها، وقشير بالتصغير.

قوله: **(قد يعنى)** التقليل بالنسبة إلى التشبيه وإلا فتعليلها كثير كما في شرح الكافية.

قوله: **(أي لهدايته)** أي فما مصدرية.

---

(١) [الانشقاق: ١٩].

(٢) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في الأغاني ٣/١٠٨؛ ولسان العرب مادة (دين) و(فضل).

(٣) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في الدرر ٤/١٣٥؛ ولسان العرب مادة (رضي).

(٤) [البقرة: ١٩٨].

﴿ليسَ كمثلِهِ شيْءٌ﴾[١] أي: مثلهُ شيء، ومما زيدت فيه قولُ رؤبة:

[٢١٠] لـواحـقُ الأقـرَابِ فـيـهَـا كـالْـمُـقَـقْ[٢]

قوله: (ليس كمثله شيء) أي للزوم المحال على عدم زيادتها وهو إثبات المثل له تعالى لأن النفي بعود إلى الحكم فقط، وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا إلى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شيء فيكونان مثبتين ألا ترى أن قولك: ليس كابن زيد أحد يداً ظاهراً على أن لزيد ابناً وإن احتمل أن نفي المشابهة للابن لعدمه. وإنما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لأن زيادتها كإعادة الجملة كذا قال الأكثرون، ومنع آخرون زيادتها فمنهم من قال: المثل بمعنى الصفة أو الذات أي ليس كصفته أو كذاته شيء. والمحققون منهم على أنها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة في التنزيه كما في قولهم: مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله. والمراد لازمه أي أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك تنزيهاً عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا في الآية المراد لاذمها وهو نفي المثل إذ لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله لأن المماثلة إنما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله. أما حقيقتها المقتضية لإثبات المثل فليست مرادة أصلاً، وقد صرحوا بأنه لا يضر في الكناية استحالة المعني الحقيقي فضلاً عن استحالة لازمه هذا ما ذكروه. وطالما كنت أجد في نفسي منه شيئاً لأن محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية. وقد تقرر سابقاً أنها تقتضي إثباته، ولذا أولوها بهذه الأوجه فكيف يعقل أن إثبات الشيء ونفيه يلزمان معاً لشيء واحد مع تصريحهم بأن تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات، وبفرض صحة أن كلاً منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكم مع أن القصد إبطال دلالتها على المحال. ولا يكفي فيه قولنا: إنه غير مراد كما لا يخفى. ثم ظهر أن إثبات المثل ليس لازماً للحقيقة بل محتملاً فقط كما تحتمل نفيه وإن كان الأول أقرب نظير ما مر في ليس كابن زيد أحد لكن عارضه في خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله. فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهي قرينة الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فإنه مما تحير فيه الإفهام. وقد أوضحناه ولله الحمد.

قوله: (لواحق الإقراب) جمع لاحق بمعنى ضامر، والإقراب جمع قرب كعنق. وقفل هي الخاصرة، أو من الشاكلة إلى مراق البطن، والمَقَقُ بفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة. وهو مبتدأ خبره فيها أي الخيل كما في العيني يصفها بضمور البطن والطول، وقيل الضمير لحمر الوحش.

---

(١) [الشورى: ١١].

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤.

أي: فيها المَقَقُ، أي: الطولُ، وما حكاه الفرَّاءُ أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: كهيِّنٍ أي: هيناً.

٣٧٨ ـ واسْتُعْمِلَ اسماً، وكَذَا «عَنْ» و«عَلَى» مِـنْ أَجْـلِ ذَا عَـلَـيْـهِـمَـا مِـنْ دَخَـلا

استعملت الكافُ اسماً قليلاً، كقوله:

[٢١١] أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفتلُ[١]

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل «فيه يَنْهَى» والتقدير: ولَنْ ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن.

واستعملت «على، وعن» اسمين عند دخول «مِنْ» عليهما، وتكون «على» بمعنى «فَوْق» و«عن» بمعنى «جانب» ومنه قولُه:

قوله: (**اسماً قليلاً**) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله:

٢٦٧ ـ يـضـحـكـن عـن كـالـبـرد الـمـنـهـم[٢]

أي عن سن مثل البرد الذائب وقوله:

٣٦٥ ـ بكاللقْوَةِ الشغْواءِ جَلَّتْ فلم أكُنْ لأُولَعَ إلاّ بِـالْـكَـمِـيِّ الـمُـقَـنَّـعِ

وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختياراً فهي في: زيد كالأسد، إما خبر مضافة للأسد كما في المغني أو تعلقة بمحذوف هو الخبر.

قوله: (**أتنتهون الخ**) الهمزة للإنكار والشطط الظلم والجور وجملة: ولن ينهي حال من واو تنتهون، وجملة يذهب حال من الطعن فإن قلت: يحتمل في هذه الشواهد أنها حرف، وهي ومجرورها صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كاللقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجملة له مواضع ليس هذا منها.

قوله: (**عند دخول من**) ظاهره قصر اسميتها على ذلك. وليس كذلك فإن قولك: زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فإذا دخلت من تعيناً للاسمية وكذا غير من فإن عن جرت بعلى نادراً، ولذا جعل المتن دخولها شاهداً للاسمية لا ضابطاً فكان الأولى للشارح موافقته. ومما يرد اسماً إلى بمعنى المنتهى، وترد منونة بمعنى النعمة، ومن بمعنى

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٣، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩.

(٢) وصدره «بيضٌ ثلاث كنعَاجِ جُمِّ»، والرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٠٣.

والشاهد فيه قوله: «عن كالبرد» حيث جاءت الكاف اسماً بمعنى «مثل» بدليل دخول حرف الجرّ عليها.

[٢١٢] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[1]

أي: غَدَتْ من فَوْقِهِ، وقوله:

[٢١٣] وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ رَدِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي[2]

أي: مِنْ جانب يميني.

٣٧٩ - «ومُذْ، ومُنْذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   **أَوْ أوليَا الفِعْلِ، كـ«جِئْتُ مُذْ دَعَا»**

بعض كما مر عن الزمخشري والطيبي، وترد علا فعلاً ماضياً من العلو ومن أمراً من المين، وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة.

قوله: **(غدت الخ)** أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظِّمْءُ بكسر الظاء المشالة وسكون الميم مهموزاً مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب. قال الدماميني يستعمل في الإبل لكن استعارة لقطاة. ويروي خمسها بكسر الخاء وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذ أيضاً للإبل لا للطير لأنها لا تصير كذلك لكن ضربه مثلاً، وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وعن قيض عطف على من عليه. وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قشر البيض الأعلى، وزيزاً بزاءين معجمتين مكسورة أولاهما، وقد تفتح كما قاله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهل كمقعد القفر الذي لا يهتدي فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كما في القاموس وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه لا نعت لها، لأن اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزيزاء مجرور بالكسرة لأن الإضافة تبطل منع صرفه بالألف الممدودة إلا أن يجعل بدلاً، فيجر بالفتحة.

قوله: **(دريئة)** بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن. وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة.

قوله: **(حيث رفعا)** بالبناء للفاعل. وقوله أو أوليا الفعل ماض مجهول والألف نائب فاعله. وهي مفعوله الثاني، والفعل مفعوله الأول لأنه الفاعل معنًى أي جعل الفعل، والياً لهما، والمراد الفعل الماضي فلا يقال: مذ يقوم لأن عاملها لا يكون إلا ماضياً فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال أو أوليا الجملة نحو: مذ دعا لشمل الجملة الاسمية أيضاً قوله:

٢٦٩ - فَمَا زِلْتُ أَبْغِي الخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ   وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وأَمْرَدَا[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في شرح المفصّل ٨/٣٨؛ ولسان العرب مادة (صلل).

(٢) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص١٧١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٩٦، وهمع الهوامع ٢/٣١.

والشاهد فيه قوله: «بكاللقوة» حيث جاءت الكاف اسماً مجروراً بالباء.

اللغة: «اللقوة» داءٌ يكون في الوجه يعوّج منه الشِّدْقُ، «الكي المقنع» الشجاع الذي على رأسه الخوذة.

٣٨٠ ـ وإنْ يَجُرَّا في مَضِيٍّ فكَمِنْ هما، وفي الْحُضُورِ مَعْنَى «في» اسْتَبِنْ

تُستعمل «مذ ومنذ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعاً، أو وقع بعدهما فعلٌ؛ فمثالُ الأولِ «ما رأيته مذ يَوْمُ الجمعة» أو«مُذْ شهرُنَا» فـ«مذ»: اسم مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك «مُنْذُ» وجوَّزَ بعضُهم أن يكونا خبرين لما بعدهما.

ومثالُ الثاني «جئت مذ دَعَا» فـ«مُذْ» اسمٌ منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه «جئت».

لكن اقتصر على الفعل، وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد.

قوله: (اسم مبتدأ) وسوغه كونها معرفة في المعنى ونها إن كان الزمان ماضياً كالمثال الأول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وإن كان حاضراً كالمثال الثاني، أو معدوداً كما رأيته مذ يومان. فمعناها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهر أو يومان.

قوله: (وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ، ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كمذ وهو واجب التأخير فيهما إجراء لهما اسمين مجراهما حرفين في التقدم على الزمان إلا أن اسمية مذ أغلب من الحرفية، ومنذ بالعكس.

قوله: (خبرين) أي ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني، وبين لقائه يومان، واعترض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه. وهو مذ لأنها حينئذ زمانية بمعنى بين. وأجيب بأن هذا يرد على قولهم: بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان جواباً عنه فهو الجواب عن هذا دماميني، وحاصل الجواب أن الزمان المتخيَّل يكون ظرفاً للحقيقي كما في قولهم: أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه. بقي أن هذا التفسير لا يطرد فيما إذا قلت في يوم الأحد: ما رأيته مذ يوم الجمعة لأن بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط. وأجيب بأنه على حذف العاطف أي الجمعة وما بعده إلى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافاً بيانياً. لا مرتبطة بالجملة الأولى، وقيل إنهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لأن المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أي مذ كان أو مضى يومان، وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره إلى آن التكلم فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضية، واستمر إلى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده. وقبل التكلم حتى ينافي المقصود وكذا يقال في: سرت مذ كذا، فتدبر.

قوله: (اسم منصوب الخ) أي فهو ظرف لمضمون ما قبله، ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المار، ويأتي فيه ما مر من ملاحظة الاستمرار إلى آن التكلم ليوافق المقصود، وقيل إنهما حينئذ مبتدآن، والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف إليها، والتقدير في: جئت مذ دعا وقتاً لمجيء هو زمن دعائه، وفي البيت المار أول وقت طلبي الخير هو وقت كوني يافعاً أي مقارباً للبلوغ فجملة مذ الخ مستأنف كما مر.

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حَرْفا جرّ: بمعنى «مِنْ» إن كان المجرور ماضياً، نحو: «ما رأيته مُذْ يومِ الجمعةِ» أي: من يوم الجمعة وبمعنى «في» إن كان حاضراً، نحو: «ما رأيتهُ مذْ يوْمِنا» أي: في يومنا.

٣٨١ - وَبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ» زيد «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

تزاد «ما» بعد «مِنْ وَعَنْ» وَالباء، فلا تكفُّها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم أغرقُوا﴾(١) وقوله تعالى: ﴿عمَّا قليل ليصبحنَّ نادِمِينَ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿فبِمَا رحمةٍ منَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُم﴾(٣).

٣٨٢ - وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ والكَاف» فَكَفّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

تزاد «ما» بعد «الكاف، ورُبَّ» فتكفُّهما عن العمل، كقوله:

قوله: (بمعنى من) أي البيانية هذا إن كان مجرورهما معرفة كمثال. فإن كان نكرة فهما بمعنى من وإلى معاً، ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً كمذ يومين أو معنًى كمذ شهر لما مر من أنهما لا يجرّان المبهم أي ما رأيته من ابتداء يومين إلى انتهائهما.

قوله: (إن كان حاضراً) ولا يجوز في الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب. أما الماضي فبعد منذ يترجح جره وبعد مذ رفعه، والرجح أن أصل مذ منذ حذفت النون تخفيفاً بدليل ضمها لملاقاة ساكن كمذ اليوم وإلا لكسرت على أصل التخلص، وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلاً. وقيل هما أصلان مطلقاً، وقيل عند كونهما اسمين فقط.

قوله: (وبعد من) متعلق بزيد بكسر الزاي ماض مجهول، وما نائب فاعله، والضمير في يعق عائد على ما أي فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لأنها لا تزيل اختصاصها بالأسماء، وإنما يحكم بزيادتها مع الاسم المفرد كما مثله فإن وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾ [ص:٢٦] أي بنسيانهم.

قوله: (مما خطيئاتهم) الأولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم كما في المغني لظهور جرها لا يقال يحتمل في جميع ما ذكر أن ما اسم بمعنى شيء، والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لأنه خلاف الظاهر.

قوله: (وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كنائب فاعل زيد، وذكره باعتبار لفظها، وضمير التثنية لرب والكاف.

قوله: (فتكفهما) أي غالباً، وحينئذ يدخلان على الجمل كما مثله.

---

(١) [نوح: ٢٥].
(٢) [المؤمنون: ٤].
(٣) [آل عمران: ٥٩].

[٢١٤] فَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا   كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ[١]

وقوله:

[٢١٥] رُبَّمَا الْجَامِلُ المؤَبَّلُ فِيهِمْ   وَعَنَاجِيج بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[٢]

وقد تزاد بعدهما فلا تكفُّهما عن العمل، وهو قليل، كقوله:

قوله: (فإن الحمر) جمع حمار وسكنت ميمه للضرورة أو تخفيفاً من الضم، والحَبِطَاتُ مبتدأ خبره شر، وهم جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتحتين وهو الحارث بن مالك بن عمر وسمي به لأنه أكل نباتاً بالبادية يسمى الزرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحَبَطُ بفتحتين، والمنتفخ بطنه يسمى الحبط بفتح فكسر، وجعل أبو حيان ما موصولاً حرفياً بناء على جواز وصفها بالجملة الاسمية لا كافة لأنها لا تكف الكاف عنده أي ككون الحبطات شر الخ.

قوله: (ربما الجامل) بالجيم وهو قطيع الإبل مع رعاته، والمؤبل بشد الموحدة المعد للقنية، والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد، والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة، وفيهم خبر الجامل، وحذف خبر العناجيج لعلمه منه، ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما اسماً بمعنى شيء والجامل خبر لمحذوف، والجملة صفة ما، وفيهم حال أي رب شيء هو الجامل حال كونه فيهم، ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها. والغالب دخولها على الماضي نحو:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالات

أو المضارع المنزل منزلته لتحقق، وقوعه نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] كما أن الغالب على غير المكفوفة كون العامل فيما بعدها ماضياً نحو: رب رجل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم.

قوله: (كما الناس) ما زائدة، والناس مجرور بالكاف، وقوله: مجروم عليه الخ من الجرم وهو الظلم، وروي مظلوم عليه وظالم.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص٩٧؛ والأزهية ص ٧٧.
والشاهد فيه قوله: «كما الحبطات» حيث زيدت «ما» بعد الكاف، فكفَّتها عن الجر.
اللغة: «الحبطات» ثم بنوا الحار بن عمرو بن تميم.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٣١٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٧.
اللغة: «الجاملُ» القطيع من الإبل مع رعاته «المؤبل» المعظم. «عناجيج» الخيل الطويل العنق.

[٢١٦] مَـاوِيَّ يَـا رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ شَـعْـوَاءَ، كَـالـلَّـذْعَـةِ بِـالْـمِـيـسَـمِ(١)

وقوله:

[٢١٧] نَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا وَنَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَـمَـا الـنَّـاس مَـجْـرُومٌ عَـلَـيْـهِ وَجَـارِمُ(٢)

٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ» وَالْـفَـا، وَبَـعْـدَ الْـوَاوِ شَـاعَ ذَا الْـعَـمَـلْ

لا يجوز حذفُ حرفِ الجر وإبقاء عمله؛ إلا في «رُبَّ» بعد الواو، فيما سنذكره، وقد وَرَدَ حذفُهَا بعد الفاء، «وبَلْ» قليلاً؛ فمثاله بعد الواو قوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْن(٣).

ومثالُه بعد الفاء قوله:

[٢١٨] فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَـأَلْـهَـيْـتُـهَـا عَـنْ ذِي تَـمَـائِـمَ مُـحْـوِلِ(٤)

قوله: **(ماوي الخ)** منادى مرخم ماوية، ويا للتنبيه، والشاهد في ربتما غارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة، والشعواء بالعين المهملة أي الغاشية المتفرقة، وكاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم، أي الكي بالحديد.

قوله: **(وحذفت رب فجرت الخ)** صريحه كالشارح أن الجر بعد المذكورات برب المحذوفة لا بها، وهو الصحيح عند البصريين في الواو. وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء، ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من الجر بهما لنيابتهما مناب رب كما قال الكوفيون في الواو.

قوله: **(قليلاً)** أخذه من تقييد المصنف الشيوع بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء، ومع التجرد أقل منهما.

قوله: **(فمثلك الخ)** مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت، أي أتيتها ليلاً. وحبلى بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتها أشغلتها عن ذي تمائم، أي عن ولد ذي تمائم، أي تعاويذ معلقة عليه لخوف العين، والمُحْوِلُ بضم الميم أي عمره حول، ويروى مغيل بضم الميم وسكون المعجمة، وفتح الياء التحتية وهو الذي تؤتى أمُّهُ وهي ترضع، وإنما خص الحبلى والمرضع لأنهما أزهد النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالتا إليه.

قوله: **(بل بلد)** أي رب بلد، والفجاج بكسر الفاء جمع فج بفتحها وهو الطريق، والقتم

---

(١) البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في الدرر ٤/٢٠٨؛ ولسان العرب مادة (هيه) و(موا) و(ما).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في أمالي القالي ٢/١٢٢؛ والدرر ١/٢٠٢.

(٣) تقدم برقم ٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢؛ ولسان العرب مادة (رضع) و(غيل).

ومثاله بعد «بَلْ» قوله:

[٢١٩] بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرُمُهْ[١]

والشائع من ذلك حَذْفُها بعد الواو، وقد شَذَّ الْجَرّ «بِربَّ» محذوفَةً من غير أن يتقدمها شيء، كقوله:

[٢٢٠] رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَر بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

الجر بغير «رُبَّ» محذوفاً على قسمين: مطَّردٍ، وغير مطرد.

فغير المطرد، كقول رؤبة لمن قال له: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»: خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» التقدير: على خَيْرٍ، وقول الشاعر:

[٢٢١] إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفُّ الأَصَابِعُ[٢]

بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقتام، والقتم بفتح فسكون، وجهرمه بفتح الجيم أصله جرمية بياء النسبة وهي بسط تنسب إلى جهرمة قرية بفارس فحذف ياء النسبة للضرورة، وقيل الجهرم بساط من الشعر، وجواب رب قطعت في بيت بعده.

قوله: **(رسم دار)** بالجر، أي رب سم دار وهو ما بقي من آثارها لاصقاً بالأرض كالرماد، والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد والأثافي، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله أو عظم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى من أجل، وبمعنى عظيم وحقير أيضاً، وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم.

قوله: **(كقول رُؤْبة)** بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج، وهو من فصحاء العرب. قال الزمخشري، وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم، يريد بذلك تحقيق كونه بدوياً لا حقيقة المضغ لأن هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون، تصريح.

قوله: **(على خير)** أي أو بخير.

قوله: **(أشارت كليب)** بالجر مصغراً اسم قبيلة، والأصابع فاعل أشارت، أي أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب، والباء إما بمعنى مع أي مع الأكف أو هو مقلوب أي أشارت الأكف بالأصابع.

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠؛ ولسان العرب مادة (ندل) و(جهرم).
والشاهد فيه قوله: «بل بلدٍ» حيث جرّ قوله: «بلدٍ» بـ «رُبَّ» المحذوفة بعد «بَلْ».
اللغة «كجهرمه» نوع من البسط ينسب إلى جهرمه بلد بفارس.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢.
والشاهد فيه قوله: «أشارت كليبٍ» يريد: أشارت إلى كليبٍ، فحذف حرف الجر لضرورة الوزن.

أي: أشارت إلى كُلَيْب، وقوله:

[٢٢٢] وَكَـرِيـمَـةٍ مِـنْ آلِ قَـيْـسَ أَلَـفْـتُـهُ حَـتَّـى تَـبَـذَّخَ فَـارْتَـقَـى الأَعْـلَامِ[1]

أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمطّرِد كقوله: «بكَمْ درهمٍ اشتَرَيْتَ هذَا» فدرهم: مجرور بِمنْ محذوفَةً عند سيبويه

قوله: (وكريمة) أي ورب رجل كريمة، والتاء للمبالغة على غير قياس لأن أمثلتها فعالة كنسابة، وفعولة كفروقة ومفعالة كمهذارة. وليس منها فعيلة كما في العيني وإن المعنى: ورب نفس كريمة. وذكر في ألفته على تأويلها بالشخص، وقيس بمنع الصرف للعلمية والتأنيث على معنى القبيلة، وألفته بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيته ألفاً، وأما ألفته بالكسر فبمعنى أحببته. وتبذخ بمثناة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعنى تكبر وارتفع من البذخ بفتحتين وهو الكبر، والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جره بإلى محذوفة.

قوله: (والمطرد الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو ألله لأفعلن، وكي المصدرية حيث يقدر قبلها اللام جارة لها مع صلتها وإن وأن مع صلتهما لأنهما في محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي أما عند سيبويه فمحلهما نصب بنزع الخافض. وكذا يطرد الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام نحو زيد بالجر، جواباً لمن قال: بمن مررت؟ ونحو: أزيد بن عمرو جواباً لمررت بزيد أو بعد تحضيض كهلا دينار لمن قال: جئت بدرهم أو شرط. كامرر بأيهم شئت إن زيد وإن عمرو بالجر أو عطف نحو: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٤] واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده، وليس مجروراً بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في، والابتداء. والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله:

٢٧٠ ـ مـا لِـمُـحِـبٍّ جَـلَـدٌ إنْ هَـجَـرا ولا حَـبِـيْـبٍ رأفـةٌ فَـيَـجْـبُـرَا[2]

أي ولا لحبيب ونحو ذلك، وكذا يطرد الحذف في المعطوف على خبر ليس، وما الصالح لدخول الباء كقوله:

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٠؛ ولسان العرب مادة «أَلِفَ».
والشاهد فيه قوله: «فارتقى الأعلام» حيث جرّ «الأعلام» بحرف جر محذوف، والتقدير: فارتقى إلى الأعلام، وهذا الحذف غير مطرّد.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١.
والشاهد فيه قوله: «وليداً» حيث نصبه على أنّه خبر «كان» المقدَّرة.
اللغة «الكهل» من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب، «أمردا» الذي لا شعر له.

والخليل، وبالإضافَةِ عند الزَّجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقي عمله، وهذا مطَّرِد عندهما في مميز «كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ الجرّ.

---

٢٧١ ـ بدا لِيَ أني لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى ولا سـابِـقٍ شَـيْـئـاً إِذَا كَـانَ جَـائِـيَـا[1]

بجر سابق على توهم الباء في مدرك.

خاتمة: لا بد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه، والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم، فالواقع في الظرف، والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلقِ العامل فيهما وهو: إما فعل أو ما يشبهه من مصدر، أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلاً نحو: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم، وإما مشير إلى معنى الفعل نحو: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] فنبعمة متعلق بما لأنها تشير إلى معنى الفعل، وهو النفي بناءً على جواز التعلق بحروف المعاني، ومذهب الجمهور منعه. فالمتعلق هو الفعل الذي تشير إليه أي انتفى جنونك بنعمة ربك والله أعلم.

تم الجزء الأول من حاشية الخضري على ابن عقيل ويليه الجزء الثاني وأوله الإضافة

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧؛ ولسان العرب مادة (نمش).
والشاهد فيه قوله: «ولا سابق» حيث جَرَّ هذا الاسم عطفاً على خبر «ليس»، وهو قوله: «مدرك» لتوهمه أَنَّ الخبر مجرور، وذلك لكثرة مجيئه مجروراً بالباء الزائدة.

الفهرس